

الالف كتاب

موجز تاريخ الشرق الأوسط

(١١٤)

بإشراف إدارة الثقافة العامة
بوزارة التربية والتعليم

956.9
K59S

الالف كتاب

(١١٤)

موجز تاريخ الشرق الأوسط

من ظهور الاسلام إلى الوقت الحاضر

دولة الكويت
وزارة التربية والتعليم

تأليف
جورج كيرك

مؤلف كتاب « الشرق الأوسط خلال الحرب : ١٩٣٩ - ١٩٤٥ »
وكتاب « الشرق الأوسط في عاى ١٩٤٥ - ١٩٥٠ »

كلية بيروت للبنات

الدكتور سليم حسن

ترجمه
عمر الإسكندرئ

الناشر مركز كتب الشرق الأوسط
٤٥ شارع قصر النيل

دار الطباعة الحديثة
٥ شارع غط النزه - ح ٩٣٨

٤٠٥/٦٤

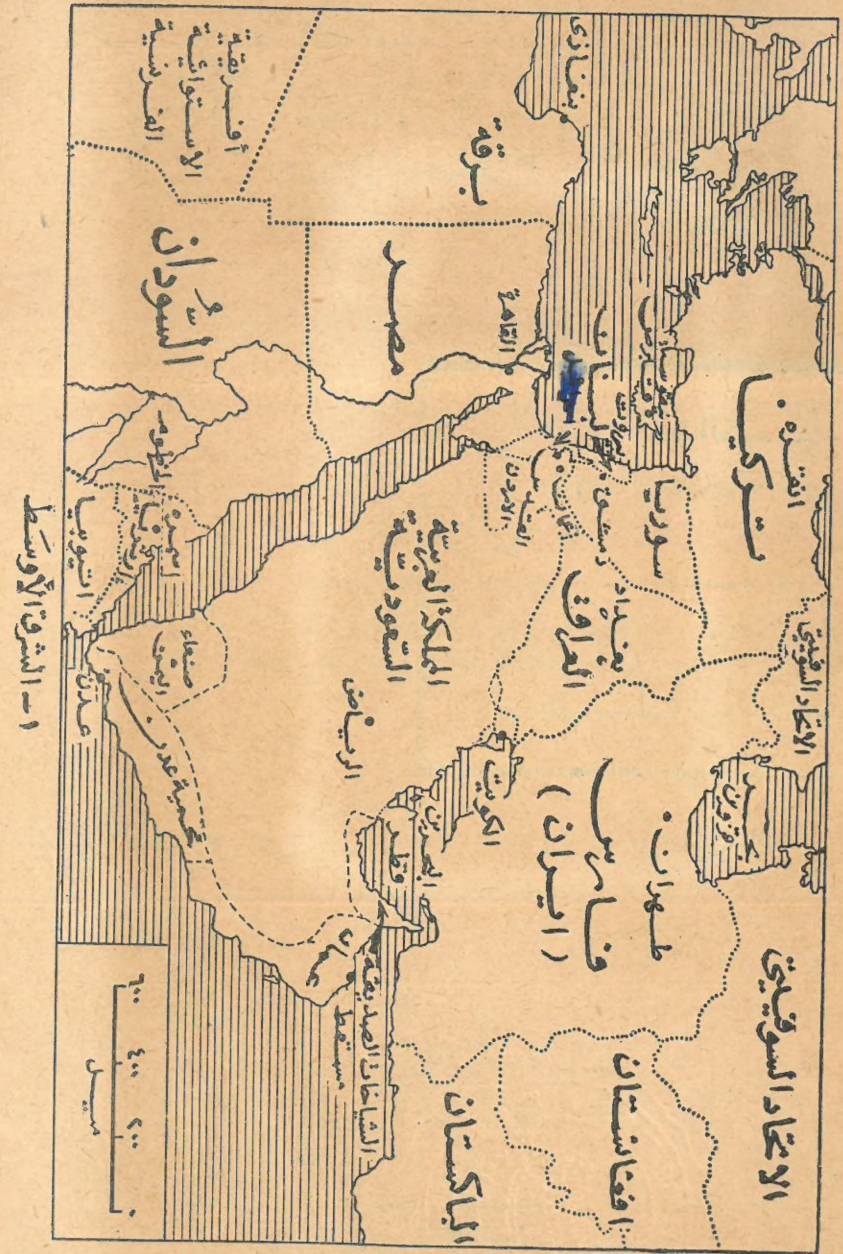
هذه ترجمة كتاب :

A SHORT HISTORY OF THE MIDDLE EAST
by
GEORGE KIRK

« إن تاريخ العالم . . . ليس بعبء على الذاكرة . . وإنما هو نور
يضئ الروح . . »
[اللورد أكتون]

فهرست

صفحة	
١	كلمة المترجم
٢	مقدمة الطبعة الثالثة (من الأصل الإنجليزي)
٤	الفصل الأول : عام ٦٠٠ م — التفكك والانحلال في الشرق الأوسط [الرؤوس الفرعية في هذا الفهرس من عمل المترجم ويقابلها في الأصل الإنجليزي مجرد فواصل]
٤	مكانة الشرق الأوسط في التاريخ
	الحضارة الزراعية في « الهلال الخصيب » — حالة المجتمع بالشرق إلى
٦	سنة ٦٠٠ م
١٧	الفصل الثاني : ظهور الحضارة الإسلامية وتدهورها (٦١٠ — ١٥١٧)
١٧	حالة بلاد العرب قبل الإسلام — الدعوة المحمدية وانتشار الإسلام
	الدولة العباسية — التقدم المادى والثقافى فى عهدها — ابتداء الانحلال —
٤٣	طرق انتقال العلوم والمعارف إلى أوروبا
	تمزق وحدة المسلمين السياسية واختلاف مذاهبهم الدينية — بعض الإنقاذ
	على يد السلاجوقيين — الحروب الصليبية — صلاح الدين الأيوبي وسقوط
	الدولة الفاطمية — المماليك — صدمهم للبغول — تدهورهم — ظهور
٦٣	الأتراك العثمانيين
٨٥	ملحق ببيان أهم العقائد الإسلامية
	الفصل الثالث : الدولتان العثمانية والفارسية ونمو روح الإقدام عند
٨٨	الأوربيين (١٥١٧ — ١٧٧٠)
٨٨	ابتداء ضعف الدولتين — سياسة العثمانيين فى حكم أنحاء دولتهم
٩٦	الاستكشافات الجغرافية الأوربية وابتداء المنافسة الاستعمارية
١٠٨	الفصل الرابع : نمو الاستعمار الغربى (١٧٨٠ — ١٩١٤)
١٠٨	تقدم التنافس الاستعمارى فى عهد تدهور العاهليات الشرقية
١١٥	محمد على — الترخيص بحفر قناة السويس فى عهد سعيد



١٢٦ جهود فرنسا الثقافية والمالية في المشرق
١٣٢ منافسة روسيا وفرنسا لبريطانيا في الشرق العربي
١٣٦ الزحف الألماني نحو الشرق
١٤٩ الفصل الخامس: نمو العصية القومية (١٨٠٠ - ١٩١٧)
١٤٩ سوء حالة المشرق عند بداية القرن التاسع عشر - جهود محمد علي في مصر
 بعثات التعليم الأجنبية في الشام ولبنان منذ حكم إبراهيم باشا - بوادر
١٥٧ حركة القومية العربية
١٦٠ الحالة وقتئذ في فارس والعراق
١٦٤ مصر من أول حكم اسماعيل إلى نشوب الحرب العالمية الأولى
١٨٦ الحركة الوطنية خلال ذلك في الشام والعراق
 مسلك زعماء العرب عقب نشوب الحرب العالمية الأولى وتدير الثورة
١٩٢ العربية ضد الأتراك
١٩٨ الفصل السادس: تصادم المصالح السياسية (١٩١٨ - ١٩٣٩)

٢٠٢	١ - تسوية المشاكل بعد الحرب
٢٠٢ في مصر
٢١٢ في العراق
٢٢٥ في فلسطين
٢٤٧ في شرق الأردن
٢٤٩ في جزيرة العرب
٢٥١ في سوريا

٣٠٣ الفصل السابع: الحرب العالمية الثانية وما بعدها (١٩٣٩ - ٥٠)
٣٠٣ معركة الشرق الأوسط
٣١٦ فلسطين ومسألة إسرائيل
٣٢٣ الفرنسيون في سوريا ولبنان
٣٢٨ عودة إلى مسألة فلسطين - إنشاء دولة إسرائيل
٣٤٨ الحرب الفلسطينية بين العرب وإسرائيل

٢٥٦ عودة إلى المسألة المصرية
٣٦١ الفصل الثامن: الحالتان الاقتصادية والاجتماعية في الوقت الحاضر
٣٦١ الموارد الطبيعية وحالة السكان
٣٦٧ مقدار الري وكثافة السكان ودرجة الإنتاج ومجال التصنيع الخ
٣٨٢ وسائل النقل والمواصلات - تمويل المشروعات
٣٨٩ النتيجة
٣٩١ الفصل التاسع: روسيا والشرق الأوسط
٣٩١ ١ - عهد الحكم القيصري
٣٩٣ ٢ - عهد الحروب الثورية الروسية: ١٩١٧ - ٢١
٣٩٧ ٣ - عهد ما بين الحربين: ١٩٢١ - ٣٩
٤٠٠ ٤ - دور «مصادقة» ألمانيا: ١٩٣٩ - ٤١
٤٠٢ ٥ - مدة الحرب (العالمية الثانية): ١٩٤١ - ٤٥
٤٠٥ ٦ - ما بعد الحرب
٤٢٤ الفصل العاشر: الشرق الأوسط والعالم (١٩٥٠ - ٥٤)

بيان بالخرائط الواردة بالكتاب

الخريطة	صحيفة
١ — الشرق الأوسط	صدر الكتاب
٢ — الشرق الأوسط في القرن السابع	٣
٣ — اتساع رقعة الدولة الإسلامية	٢٧
٤ — العالم الإسلامي في القرن العاشر	٤٧
٥ — الدول الإسلامية الرئيسية	٥١
٦ — غارات المغول	٧٥
٧ — اتساع رقعة الدولة العثمانية	٨٤
٨ — اتساع رقعة « الدولة » المصرية في القرن التاسع عشر	١٢١
٩ — الزحف الألماني نحو الشرق	١٣٨
١٠ — آسيا العربية عام ١٩١٤	١٩١
١١ — إسرائيل والأردن في عام ١٩٥٠	٣٤٩
١٢ — موارد الثروة بالشرق الأوسط	٣٧٦—٣٧٧
١٣ — الإيرانيون والأكراد والاتحاد السوفيتي	٤٠٩

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة المترجم

إنه من حسن التوفيق أن كان هذا الكتاب بين مجموعة « ألب الكتاب » التي قررت وزارة التربية لإخراجها باللغة العربية في هذا العهد الزاهر .

فقد تناول في إيجاز بارع تاريخ الشرق الأوسط في عصوره الطويلة ، ومن نواحيه الحيوية المتعددة ، مما لم يجتمع قبله في مجلد واحد . كما أنه حوى الكثير من أنباء أحداث العصر الأخير مما لم يُنشر قبل اليوم باللغة العربية .

وقد بذرت من المؤلف بطبيعة الحال بعض عبارات وتعليقات قليلة لا تتفق والعقائد الإسلامية ، وخاصة عندما تناول الكلام على ظهور الإسلام ؛ وقد لفتنا النظر إليها ، كل منها في موضعه ، مع ما يلزم من التعقيب عليها . وكذلك تداركنا بمثل هذا التعقيب ما بدا أحيانا في بعض أقوال المؤلف من نغمة تغلب عليها النعرة الانجليزية ولا تتفق تماما والروح المصرية . بهذا أمنا جانب اعتراض أي معترض ، وانفسح المجال للإفادة بما في الكتاب من غزير المعلومات وعظيم المزايا .

وحرر بالقاهرة في ١٢ مارس سنة ١٩٥٧

عمر أبو كندري

(مع الوصول الى بنجاليہری)

نشأ هذا الكتاب عن مجموع محاضرات ألقيتها بين عامي ١٩٤٥ و ١٩٤٧ في « مركز الشرق الأوسط للدراسات العربية » على طائفة من الطلبة البريطانيين ، بقصد تزويدهم بما يحتاجون إليه من المعلومات الأساسية العامة في تاريخ الشرق الأوسط وما يختص به من الشؤون الجارية ، لتأهيلهم للنهوض بأعباء ما يسند إليهم من المراكز في هذه المنطقة ، لا بقصد إعدادهم لأن يكونوا من علماء التاريخ الإحصائيين . ولم تكن وجهات النظر في جميع هذه المحاضرات خاضعة لأي نهج رسمي أو عقيدة بذاتها . كما أنه لم يُتَحَ لى في إعدادها الوصول إلى شيء من المصادر الرسمية التي لم تنشر بعد . وغنى عن البيان أن « المركز » لا يعدّ مسئولاً بحال ما عن شيء مما استجد من المعلومات التي زيدت في الطبعات التالية للطبعة الأولى . فإنه فضلاً عن التعديلات اللطيفة التي أجريت في الفصول الأولى من الكتاب ، قد قام نيابة عن المستر « آرثر ميلز » (Mr. Arthur Mills) زميلي بالجامعة الأمريكية ببيروت بكتابة الفصل الثامن بأكمله من جديد ، كما أنه قد أعيد النظر في حوادث عام ١٩٥٠ بالفصل الأخير ، الذي كان قد سبقته كتابته من جديد في الطبعة الثانية . ذلك فضلاً عن إضافة أسماء عدد من المصادر الجديدة الهامة على قائمة المصادر التي استقي منها الكتاب .

وقد كانت الحاجة لاتزال ماسة في الطبعة الثانية إلى بيان ما يبرر استعمال اسم « الشرق الأوسط » بدلا من التسمية القديمة « الشرق الأدنى » وبدلا من التعبير الجغرافي « آسيا الجنوبية الغربية » غير الملائم ، أما الآن في عام ١٩٥٤ فلا يحتاج الأمر إلى شيء من هذا البيان .



٢ - المشرق الأوسط في القرن السابع

الفصل الأول

عام ٦٠٠ بعد الميلاد

التفكك والانهيار في الشرق الأوسط

يشغل الشرق الأوسط مكاناً فريداً في التاريخ ليس له مثيل . فهذه على الأرجح هي الناحية من العالم التي فيها ، بعد أن عاش الإنسان أزماناً سحيقة ، قد تبلغ مليون عام ، ولا عماد له سوى ما يجمعه من الخضر البرية وما يصطاده من الحيوانات المستوحشة ، اهتدى منذ نحو ٨٠٠٠ سنة أو ما يقارب ذلك ، بعد تجارب شاقة وأخطاء جسيمة ، إلى استزراع الأغذية النباتية واستئناس بعض الحيوانات النافعة ، فتسنى له بذلك لأول مرة أن يدرج في مدارج الارتقاء نحو حضارة تفوق ما رآه إلى ذلك الوقت .

وعندما بلغت تلك الحضارة الراقية في الشرق الأوسط ذروتها في المدة التي ترجع إلى ما بين الألفين وثلاثة الآلاف سنة من وقتنا الحاضر ، ظهر في كل من البلاد الهيلانية وأرض « يهوذا »^(١) في وقت واحد تقريباً نفر من الرجال تنهبوا إلى الناحية الخلقية من التاريخ وإلى تلك الهوة التي تفصل بين ما تصبو إليه آمال الإنسان وما يتحقق منها بالفعل . فقد قام أنبياء

(١) المرحوم — البلاد الهيلانية هي بلاد الاغريق القديمة وما تفرع عنها . ويهوذا هي الجزء الجنوبي من فلسطين وفيه كانت إحدى مملكتي العبرانيين اللتين انقسمت إليهما مملكة العبرانيين بعد عهد سليمان عليه السلام .

العبرانيين بانذار قومهم بيوم الحساب الذي يجزى فيه الله الآمين بإثمهم ، كما قام « أفلاطون » ينشر في الناس تعاليمه بأننا جميعاً أهل دارين معا وأن رقيتنا الحقيقي الوحيد في هذه الدنيا هو رقي الروح :

« ex umbris et imaginibus in veritatem »

(من الظلال (الطيف) والصور إلى الحقيقة) .

وفي المسيحية ظهر هذان المبدآن ممتزجين في عقيدة واحدة ممثلة في أن « الكلمة صارت جسداً » (لأجل أن يخلص الجسد)

« The word made the flesh that the flesh might be redeemed »

وما دامت حضارتنا لا تزال تقدر ما لها من الجذور الروحية ، فلا يمكن بحال أن نتجاهل أرض الشرق الأوسط التي نبتت فيها هذه الجذور .

فتلك الخطوة الأولى الخطيرة الشأن التي خطاها الإنسان بانتقاله من مرحلة تصيد غذائه إلى مرحلة الاستقرار على الزراعة ، وتجاوبه مع ذلك التحدي العظيم من جانب التغيرات الجوهرية في بيئة الطبيعة^(١) ، قد أوضحها علماء الآثار أيما إيضاح في الثلاثين سنة الأخيرة . كذلك كتب عن موضوع نبوغ الإغريق وعن منشأ الديانة المسيحية وانتشارها من الكتب الكثيرة القيمة الغزيرة المادة ، ما يحار الإنسان في أن يتخير منها ما يوصي القارئ الراغب في الاطلاع بالبدء به للاستئارة في هذه الموضوعات . كما أن العصر الفضي للشرق الأوسط ، وهو عصر الحضارة الإسلامية ، أو كما تسمى عادة الحضارة العربية ، يزخر بموضوعه الكثير من المؤلفات ذات الصبغة العلمية .

كذلك توجد أبحاث من الطبقة الأولى عن نواح شتى من أحوال الشرق

(١) أنظر كتاب « دراسة في التاريخ » تأليف توينبي

(A. J. Toynbee, A Study of History)

الأوسط المعاصر لنا أو ما قبله بقليل ، غير أن المؤلفات العامة التي تحاول ربط العهد الحاضر بما كان عليه الحال في القرون الوسطى نادرة جداً^(١) ، مع ما في الربط بينهما من أثر بالغ في إيقاظ الخيال التاريخي . وفي هذه المناسبة تبيين لنا سخرية التاريخ . ذلك بأنه في الوقت الذي نضب فيه ، بعد عام ١٣٠٠ م معين إنتاج الحضارة الإسلامية التي ازدهرت بها القرون الوسطى ، نرى الحضارة الغربية تدخل في دور جديد من التجارب دام إلى الوقت الحاضر ، وفي حين أن استيقاظ الشرق الأوسط إنما كان بفضل ما أخذه عن الغرب من طرق التفكير والمعارف الفنية في القرن التاسع عشر ، نراه قد أخذ يتنكر له ، وأحدث انفجاراً في العلائق بينهما في أيامنا هذه — وفي هذا أبلغ شاهد على أن التاريخ لا يسير في نظام قياسي مطرد ، وأنه ليس بغاية في ذاته وإنما هو وسيلة تبيين بها « الحساب » الذي يأتي فيما وراء التاريخ .

إن التغيرات الجوية التي امتدت آلافاً من السنين واتهمت ، حوالي عام ٦٠٠٠ ق. م. تقريباً ، بما نسميه بالتعبير الشعبي « انحسار العصر الجليدي الأخير » ، قد تركت أنحاء شاسعة من الشرق الأوسط في حالة صحراوية مجدية تكاد تكون خالية من الأمطار ، كالتى ما زالت تشاهد في الصحراء الكبرى الممتدة عبر إفريقيا من الغرب إلى الشرق بعرض ١٠٠٠ ميل ، والتي نرى بقيتها في صحراء بلاد العرب . وفي شمالي هذا النطاق الماحل نجد سلسلة جبال سوريا والأناضول وإيران تتساقط عليها أمطار وفيرة يعزى مورها إلى البحر الأبيض المتوسط . وهذا النطاق الذي تتوافر فيه المياه بدرجة لا بأس بها ، يكتنفه من الغرب والشرق حوضان من أعظم حياض الأنهر ، وهما

(١) بعد الطبعة الأولى من هذا الكتاب ظهرت الترجمة الانجليزية للكتاب تاريخ الأمم الإسلامية تأليف « كارل بروكلمان » (Carl Brockelmann)

حوض النيل وحوض دجلة والفرات ، وبذلك يتألف من الجميع ما يسمى « الهلال الخصيب » ، وهو الذي ، على أرجح ظن ، كان مهد الحضارة الزراعية الآتفة الذكر^(١)

وفي سنة ٦٠٠ م كانت حالة المجتمع بالشرق الأوسط لا تزال من صنع هذه الحضارة الزراعية ، بعد انتشارها وارتقائها . ولم يكن بالطبع في الإمكان زراعة الانحاء الصحراوية الشاسعة إلا في واحات صغيرة متناثرة تروى من آبار مستمدة من المياه الجوفية ، غير أن ما يشرف على تلك الصحارى من السهول شبه الصحراوية (السهوب) كان فيه متسع لمهنة أخرى تنتمى إلى هذه الحضارة وهي استئناس الحيوانات النافعة ، فاتخذها الكثيرون مقراً لهم ولماشيتهم من الإبل والماعز والأغنام . هؤلاء هم البدو ، وكانت معيشتهم بطبيعة الحال شاقة مزعزعة . وأما الانحاء الأخرى الخصيبة فكانت تُنبت الحبوب والفاكهة بما فيه الكفاية لغذاء القوم وصادراتهم ، كما كانت مدنها عامرة بالصناعات الصغيرة ، مما أفضى إلى قيام تجارة نامية يُحمل النفيس منها في قوافل بين الهند والبحر الأبيض المتوسط ، وأما ما قلت قيمته فكانت منحصرة في مدى مسافات دون ذلك .

ولما كان توزيع الثروة الناتجة من العمل في هذه الأصقاع بعيداً كل البعد عن نوااميس العدالة ، فقد نخدمت في القوم روح الابتكار المادى والنهوض بالمشروعات الاقتصادية . ذلك بأنه في بداية الأمر ، عندما كان الناس قبل الاهتمام إلى الزراعة يعيشون على حالة البدو والمزعة في جماعات صغيرة متناثرة ، كانوا على ما نظن لا يجدون وسيلة لسد حاجات معيشتهم إلا عن طريق الشيوخ . فلما نمت الحضارة الزراعية واتسع نطاقها بفضل ما أدخل عليها من

(١) لزيادة الاطلاع على مجرى الحوادث التاريخية يراجع كتاب :

Henri Frankfort: The Book of Civilization in the Near East

(ص ٣٤ — ٤٠)

الطرق والوسائل الفنية ، حصل فيها مثل ما حصل في الانقلاب الصناعي في القرن التاسع عشر (بأوروبا) من زيادة مؤقتة ، في مقدار إنتاج السلع وتنوعها ، أُرْبِت على الزيادة في عدد السكان . فانفسح المجال بهذه الوفرة الجديدة إلى امتياز قوم عن قوم في اقتسامها ، وأغلب الظن أن ذلك جرى عن طيب خاطر من الجميع . وفي مقدمة من ظفروا بالامتياز في ذلك رجال الدين ، وهم كانوا قديماً مصدر العلوم والمعارف الحافظين لها ، ويليههم قادة الحرب الذين بيدهم حماية ثروة الجماعة من غارات المتبربرين من أهل البادية ، والذود عما ينازعهم فيه غيرهم من الأمم المجاورة . وبلى هؤلاء جماعة موظفي الدولة (على قلتهم) ثم التجار والصناع ، وفي مؤخرة الجميع الزراع ، وهم الملازمون للأرض الذين قلما وصلت إليهم آثار ما تجود به أدوار الحضارة المتعاقبة من النعم المادية أو الأدبية حيناً بعد حين . وقد جرى العرف بين القوم بأن يتوارث الناس المهن وغيرها من الأعمال في المجتمع عن آبائهم وتبعاً لبيتهم ، وإن كان ذلك لم يتقيد في الشرق الأوسط بتلك القيود الحديدية المرعية في بلاد الهند ، وكثيراً ما كان يشق النابغة طريقه إلى مركز أسمى مما نشأ فيه .

ولما كان الصناع والزراع ، على كثرتهم ، لا يحصلون إلا على جانب يسير من السلع الصناعية ، فلم يكن لهم من حافز يحفزهم إلى الإكثار من إنتاجهم فوق ما تحتاجه تلك الطائفة الصغيرة المنعمّة وفوق ما جرت العادة بتصديره ، ولذلك لم يستخدموا في أعمالهم سوى قوة الإنسان أو الحيوان . فمع أنهم قد علموا بقوة البخار كأمر من المستغربات العلمية ، لم يحاولوا تسخيرها في الصناعة أو النقل وبقوا قانعين بالاعتماد على القوة العضلية . ولذلك ركبت بينهم ملكة الابتداع الفني التي تجلت في الأدوار الأولى من هذه الحضارة الزراعية ، وأخذ التقدم المادى يسير ببطء شديد .

أما في عالم الفكر فقد كان لا يزال في مختلف ميادينه مجال واسع للنشاط . فظهرت السياسة ، وساعد على نموها سعى كل طائفة وراء الحصول على حاجاتها

الاقتصادية التي لا وجود لها في دائرتها ، أو شعورها بالحاجة إلى حماية بضائعها من غارات من جاورهم من المغيرين . ومالبت قادة الحرب (الذين كثيراً ما صاروا ملوكاً) أن جدوا في العمل على توسيع رقعة البلاد التي تدين لهم رغبة في توفير الاكتفاء الذاتي لبلادهم أو ضمان حمايتها . وقد تتابعت الدول على مسرح التاريخ من مصريين وحيتيين وأشوريين وبابليين وفرس ، ومن بعدهم الإسكندر الأكبر وقواده ، ثم الدولة الرومانية — وكان كل منها يزيد على رقعة بلاده ما استطاع ضمه إليها ، غير أنهم كانوا جميعاً يلقون صعوبة في بسط الوحدة فيها ، نظراً لما تأصل في أرجائها من فوارق محلية أو لبطء المواصلات بين أحيائها . وقد اقتصر الأوائل من هذه الدول على تنصيب عمال لهم في البلاد التي استولوا عليها ، لجمع الضرائب لهم ، وعلى ترك مسحة ما من حضارتهم بين أهل تلك البلاد ، في حين أن المتأخرين من أولئك الفاتحين ضربوا بسهم وافر في توحيد أرجاء دولتهم . فقد توحدت في دولة الفرس سكة الدراهم ، كما انتشرت في أحيائها لغة موحدة للتفاهم في الشؤون التجارية اليومية . وفي الممالك الهيلانية التي نشأت في أعقاب فتوح الإسكندر الأكبر لمصر وآسيا الغربية انتشرت اللغة الإغريقية والعناصر الفكرية من الحضارة الإغريقية بين الطبقات الوسطى من سكان المدن وامتدت التجارة إلى آخر أطراف العالم القديم تقريباً . وقد قفت أثرهم في ذلك الدولة الرومانية ، التي هي الوارث المباشر للحضارة الهيلانية .

ومع أن شعوب الدولة الرومانية قد نعموا بالكثير من الأمن وبمستوى راق عام من الحضارة في الشؤون المادية والاجتماعية والعقلية ، مما لم يروا مثله قط من قبل ، فقد كان بينهم الملايين من الساخطين الذين شعروا بشيء من التعس أو بضيق المجال لنهوضهم مما كانوا عليه في تلك الظروف ، أو أحسوا بشعور جارف بأن السعادة ليست في الإثراء وحده ، فنزح الكثيرون منهم — عن طريق الأسر في الحروب أو عن طريق الاتجار — من ديارهم ، ونزلوا المدن الكبرى أمثال روما والإسكندرية وأنطاكية ، حيث تكونت منهم

طائفة كادحة معدمة . وهناك صُهرت آراؤهم وعقائدهم التقليدية في بواقي هذه العواصم مع ما أضيف إليها من عناصر الفلسفة الإغريقية . وإذا كان في نزوح المرء عن وطنه انقطاع للصلة بينه وبين ما كان يسود بيئته المحلية عادة من مظاهر الدين المرعية، فقد أفضى اغتراب هؤلاء القوم إلى التماسهم الأمل وراحة الضمير في الديانات الخافلة بالغوامض وغير المرتبطة بمكان ما ، والتي لقيت استجابة عامة في بلاد البحر الأبيض المتوسط بما كانت تبثه من عقائد الاتصال الرباني في هذه الحياة وما تعد به من نعيم في الحياة الآخرة .

ومن بين العقائد الدينية التي كانت في الأصل ذات صبغة محلية تلك التعاليم العبرانية المعزوة إلى الرب « يهوه » . فقد طرأ على أوضاعها بعض التحول من جراء إخراج اليهود من أوطانهم ونفيهم بعيدا عنها ^(١) . وكانت هذه الديانة قد احتوت بفضل أنبيائها من التعاليم السامية الحاضرة على الارتقاء بالروح والتمسك بأهداب الدين ونشر العدالة الاجتماعية مالم يسبق له مثيل ، ولم يكتب لها البقاء والتغلب على ذلة المنفى إلا بفضل توسعها في دائرة رسالتها وتحوّلها من دين قومي لأمة صغيرة إلى ديانة ذات رسالة عالمية طبقا لما جاء به نبيهم « أشعيا » (في الإصحاح الثاني) ، غير أنهم مالبثوا ، بعد رجوعهم من المنفى أن عادوا إلى اعتبار دين « يهوه » دينا محليا مقره في بيت المقدس ، فانعكست آية ذلك التوسع الروحاني حتى انحصرت ديانة اليهود في دائرة قوميتهم الضيقة ، وقصرت اهتمامها على مفصلات المسائل التشريعية الصغيرة ، ولم تخرج قط عن هذا النطاق الضيق إلى الآن . وقد شد عن هذا التقليد نفر من الناس بين حين وآخر ، فكانوا يُعتبرون خارجين على الشريعة اليهودية ،

(١) المترجم — يشير المؤلف بذلك إلى ما حدث عند استيلاء « نبوخذ نصر » ملك بابل على بيت المقدس حاضرة مملكة العبرانيين الجنوبية (يهودا) من تشتيت شملهم ونفي جانب عظيم منهم إلى بلاده (عام ٥٨٦ ق . م) حيث بقوا في « الأسر البابلي » طوال سؤدد البابليين . ومن قبل كان الآشوريون قد فعلوا مثل ذلك بممالكهم الشمالية (إسرائيل) .

وقد لقي هذا المصير مؤسس الديانة المسيحية في صورته الانسانية . كما أن القديس بولص ، وهو يهودي تزود بالدراسة الإغريقية ، قام مع غيره بنشر « انجيل المحبة الذي جاء به المسيح » ، عن المحبة بين مدن شرقي البحر الأبيض المتوسط . وعندما أخذت دراسة المعارف الإغريقية الرومانية في الركود انتقل جانب كبير من نشاط الأبحاث العقلية ، الناهضة في ذلك الوقت ، إلى ميدان البحث والتوضيح لذلك اللاهوت الثلاثي (المثلث العام) والكشف عن غوامضه وتصوره على الوجه الصحيح .

وفي سنة ٣١٣ م ، بعد أن عانت الدولة الرومانية ما عانت من الفوضى العسكرية مدة جيلين كاملين ، حتى أشرفت على الدمار من الوجهتين الاقتصادية والسياسية ، وأخذ الإمبراطور « قسطنطين » يبحث عن قوة جديدة تعينه على إعادة النظام وصون الحضارة ، وجد ضالته في الكنيسة المسيحية . ومع أن هذه الكنيسة لم يكن قد خضع لها بعد إلا أقلية في الدولة بوجه عام ، فإنها احتملت شدة « أوقات الاضطهاد » وظلت تجتذب إليها قلوب الناس رغم ما يلاقونه في سبيل ذلك من العسف والاضطهاد بين حين وآخر ، حتى صارت منزلتها لا تضارع . فاعترف « قسطنطين » بالمسيحية واعتبرها الديانة الرسمية للعاهلية الرومانية . فكان لما تلا ذلك من التعاون الوثيق بين الكنيسة والدولة في توطيد نظام الحكم واستقراره أكبر أثر في سرعة انتشار الديانة المسيحية في كافة أنحاء العاهلية ، « حتى لم يبق بها أثر للوثنية إلا في بقع مبعثرة ضئيلة » ، بل انتشرت إلى ما وراء حدود الدولة عن طريق القوافل التجارية .

على أن ما أحرزته المسيحية من هذا الانتصار الزمني لم يُعد على جماهير الناس بالحرية الروحانية ولم يحدث شيئا يذكر في المنابع التي تستقي منها أخلاقهم . فقد ارتبطت الكنيسة بعجلة الحكومة ، وهذه إزاء ما واجهها من واجبات لإنقاذ كل ما يمكن لإنقاذه من مخلفات فوضى القرن الثالث ، الذي قضى فيه على ما كانت تتمتع به الطبقة المتوسطة في أوائل عهد الدولة الرومانية

من حرية تمثلت في استقلال المدن بشؤونها الداخلية ، اضطرت إلى تقييد نظم الحكم في الدولة بمراسيم وأوامر إجبارية حازمة ، صانت الدولة حقاً من الانهيار التام ولكنها عرقلت فيها كل تقدم اقتصادي أو اجتماعي ، وأثقلت كاهل الناس بأعباء من الضرائب لا يفقهون منها . وكذلك ما كان ينتظر من وحدة وارتباط من جراء تداول لغة الإغريق وثقافتهم ومن انتشار الديانة المسيحية لم يتحقق منه إلا القليل ، لأن العامل الأول منهما لم يكد يتخطى الطبقة الوسطى من سكان المدن ؛ فلم يكن له أثر يذكر بين طبقة الصناع أو أهل الريف على كثرتهم ، إذ أن هؤلاء جميعاً احتفظوا بلغاتهم وعاداتهم المحلية ، وأما المسيحية فإنها وصلت إلى هؤلاء الجماهير عن طريق الترجمة عن الإغريقية ومن أفواه مواطنهم ممن هم على شاكلتهم ؛ وبذلك لم يكن للمسيحية أثر يذكر في التقريب بين الجماهير التي لم تزود بالثقافة الإغريقية . كذلك كان للانحيازات القومية أثرها . فإنها ، مضافة إلى ما كان يحيط بها من الاستياء من صرامة الأحكام الصادرة من القسطنطينية وشدة استغلالها للقوم مع تقشى الفساد بين من بيدهم الأمر من رجال الحكومة ، لما لم تجد متنفساً لثورانها في ميدان السياسة ، ظهرت في شكل منازعات دينية حول مسائل شكلية تعصب كل لراية فيها .

وكانت الكنيسة المسيحية نفسها قد وقعت فريسة لمثل هذه المشاحنات عندما سلبت منطق الفلسفة الإغريقية سيفه الحاد على موضوع « الإلهية المثلثة » الصعب التصور . وفي البلاد الواقعة شرقي البحر الأبيض المتوسط قام جدال عنيف بين رجال الدين في هل أن طبيعة السيد المسيح في حياته على وجه الأرض كانت إلهية أو إنسانية . فتناول الأمر المتعصبون من المصريين والجهلاء من أهل مدينة الاسكندرية ، فتحصبوا للعقيدة « المونوفيسية » التي تقول بطبيعة واحدة إلهية للمسيح لم تتغير ، واتخذوا من ذلك حجة لشن الغارة على المنطق الإغريقي والآراء الإغريقية . وقد عقد من أجل ذلك مجمع ديني عام

يمثل الكنيسة بأسرها ؛ في مدينة « خلكدونيا » (Chalcedon) سنة ٤٥١ م ، فأتخذ قراراً يحاول به التوفيق بين الفريقين ؛ فلم يؤيد المذهب القائل بإنسانية المسيح على الأرض إلى الحد الذي أراده البطريرك « نسطور » ، كما أنه لم يخضعه جملةً لعقيدة إلهية المسيح في كل أدواره كما أراد « المونوفيسيون » . فلم يرق هذا القرار في أعين « المونوفيسيين » وأثار عاصفة من الهياج بينهم : فذبخوا بطرق الاسكندرية داخل كنيسة في يوم الجمعة الحزينة ومثل الغوغاء بجسمانه في شوارع المدينة . وعلى الرغم مما بذلته قوات الحكومة لإخماد هذه الفتنة ، فقد انتشرت الحركة بين غالبية أهل مصر والشام انتشاراً فعلياً لم تحظ بمثله قط الحضارة الإغريقية نفسها ؛ وخرج كل من الإقليمين على الكنيسة الأصلية وكوتا كنيسةين قوميتين : أحدهما الكنيسة القبطية بمصر والأخرى الكنيسة السوربانية أو اليقونية بالشام ، واستعملت كل منهما في عباداتها لغتها الوطنية بدلا من الإغريقية التي كانت هي لغة الثقافة شرقي البحر الأبيض المتوسط ولغة الكنيسة في جميع هذه الأنحاء ، فاستعملت في مصر اللغة القبطية (وهي ما آلت إليه اللغة المصرية القديمة في ذلك الوقت) واستعمل السوربيون اللغة السوربانية (١)

يتضح من ذلك أنه لم يكد يوجد بين عوامل الحضارة بالشرق الاوسط في أوائل القرن السابع الميلادي عامل واحد من عوامل الوحدة . وكان يتنازع

(١) وهاتان الكنستان ، هما وأتباع نسطور أيضاً ، لا تزال باقية إلى يومنا هذا بين الكنائس الشرقية التي تكاد تكون غير معروفة في أوروبا الغربية . فالأقباط بمصر لا تزال عدتهم ، بعد ثلاثة عشر قرناً من الحكم الاسلامي ، بلغ أكثر من مليون نسمة ، وتأخذ عن مذهبهم أيضاً الكنيسة القومية في إثيوبيا ، والكنيسة السوربانية لها من الأتباع ما يتراوح عددهم بين ١٥٠ و ٢٠٠ ألف يقطنون شمالي ما بين النهرين ، والشام وجنوبي الهند ، أما النساطرة فبعد أن نشروا مذهبهم في شطر كبير من أواسط آسيا في القرون الوسطى أخذوا في الانكماش حتى صار لا يدين بدينهم سوى بضع عشرات من ألوف « الاشوريين » الرحل .

النفوذ والسلطان في هذه الأرجاء منذ قرون عدة دولتان حريبتان عظيمتان، هما الدولة الرومانية الشرقية أو البزنطية ودولة الفرس. فكانت الدولة البزنطية تسيطر على البلاد الواقعة على الشطر الشرقي من البحر الأبيض المتوسط، ولم تتمكن قط من بسط نفوذها الدائم على بلاد ما بين النهرين، في حين أن الفرس شنوا في خلال القرن السادس عدة غارات قوية على سوريا دمروا في غارة منها حاضرتها « انطاكية »، كما استولوا في عام ٦١٤ على مدينة بيت المقدس وأشعلوا النار في كنائسها

على أنه بالرغم من هذه الحروب لم تكن حركة التجارة والصناعة راكدة مطلقا، بل قد كان هناك من فيض الثروة ما يكفي لإنشاء الكثير من الكنائس الجديدة وخاصة في عهد الإمبراطور « جستنيان » (٥٢٧ - ٥٥٥ م) الذي ندين له بإعادة بناء كنيسة قسطنطين المعروفة بكنيسة « ميلاد المسيح » (Nativity) بيت لحم وإنشاء كنيسة « أيا صوفيا » بالقسطنطينية. وكانت المدن تعج بالحركة والنشاط، ومن خير الأمثلة لما بقي من هذه المدن للآن « جيراش » (بيلاذ الأردن) وتدمر، وبعض بلاد صغيرة أخرى تقل عنهما في سوريا؛ وإن كان علماء الآثار، بإمعانهم النظر فيما تحت سطح الأرض، يرون أن الكثير من هذا التراث الظاهر يخفي وراءه قلة وضالة.

على أنه بالرغم من رواج حال الملاك وأسر رجال الدين الأغنياء والتجار، كان غمار أهل المدن والريف في ضنك من جرّاء ثقل الضرائب الباهظة وفساد الموظفين، فلم يدينوا بشيء من الولاء لهذا الحكم. ومن جهة أخرى نجد الكنيسة المسيحية باضطباعها بالصيغة الرسمية دخلت هي أيضا في دور الجود المستولى على جماعة رجال الحكم، ومع أن الأديرة قامت بأكبر خدمة للخلف

(١) عن « لانكستر هاردنج » (Lancaster Harding) في الدليل الرسمي لمدينة

« جيراش » (مصلحة الآثار بالأردن سنة ١٩٤٤ -)

بالإبقاء على حيوية بعض مخلفات الإغريق في العلوم والمعارف، مما كان مصيره بدونها سيؤول إلى الفناء، فإنه لم يبق في الكنيسة نفسها شيء من ذلك الإخاء الذي أمتاز به صدر المسيحية كما أمتاز به فيما بعد صدر الإسلام. ذلك فضلا عن زوال ما كان للكنيسة من الصفة العالمية والوحدة. ومن جهة أخرى نرى أن روح الوطنية التي تمثلت في خروج الكنائس المونوفيسية على الكنيسة الأصلية لم تكن إلا مجرد الرغبة في مقاومة ما يرمى إليه رجال الحكومة والكنيسة العامة معاً من التمسك بالمركزية والعمل على صبغ البلاد بالصبغة الهيلانية، لا عن وطنية حققة تشعر بها الجماهير التي سارت وراء هذه الحركة. فلم يكن هناك في الواقع ما يمكن أن يسمى بالأمّة المصرية أو الأمّة السورية، بل هي مجرد جماهير تحت رحمة كل قوة خارجية جادة.

وقد كان الأباطرة بعد مجلس « خلكرونيا » يشعرون من أعماق قلوبهم — الواحد تلو الآخر — بنفور بلاد شرقي البحر الأبيض المتوسط من الحكم الروماني وما ينطوي عليه ذلك من الخطر السياسي على العاهلية، وسعوا إلى استجلاب مودتها بالنزول على بعض مطالب المونوفيسيين، (أي القائلين بالطبيعة الواحدة للمسيح) ولكن هؤلاء كانوا أصعب المراس في مطالبهم، ومن جهة أخرى كانت حرية الأباطرة في المفاوضة معهم تقيدها مراقبة بابوات روما، الذين وإن كانوا أقل اهتماما من أباطرة القسطنطينية بالشئون العاجلة السياسية لبلاد شرقي البحر الأبيض المتوسط، كانوا يحرصون كل الحرص على ألا يفضي التساهل مع المونوفيسيين المنشقين إلى شيء يهدد سلامة ما يرونه المذهب الصحيح في المسيحية، وقد حدث أن بقوا ثلاثين عاما منفصلين عن أحد الأباطرة لميله إلى شدة التسامح مع هؤلاء الخوارج. على أن المونوفيسيين أنفسهم كانوا في الواقع لا يميلون إلى التفاهم مع الإغريق لما يكتنون نحوهم من بغض، فكانت النتيجة أن تلك الخطوات التي كان يخطوها الأباطرة من وقت إلى

آخر لاسترضائهم ذهبت هباءً وحلت محلها اضطرابات شنيعة وحشية .
فاتسعت الهوة بذلك بين الفريقين إلى الأبد ، وتطورت الأمور في بلاد
شرق البحر الأبيض المتوسط حتى بلغت الحد الذي يجعلها لقمة سائغة لأي فاتح
يعرض عليهم من الحرية في شئونهم ما لم ينالوه على يد أباطرة
الرومان ^(١)

الفصل الثاني

ظهور الحضارة الإسلامية وتدهورها

(٦١٠ - ١٥١٧ م)

قد كانت طبيعة شبه جزيرة العرب القاحلة مدعاة لبقاء حضارتها دون مستوى
حضارة «الهلال الخصيب» بكثير، اللهم الا في بلاد اليمن ذات الأمطار الموسمية،
حيث تدل قصة ملكة سبأ والكشوف الأثرية معاً على امتيازها عن سائر بلاد
الجزيرة بمدينة يُزَي أساسها إلى أرباحهم من سلوك البحار فيما بين شواطئ
البحر الأحمر والمحيط الهندي . فكانت غالبية أنحاء الجزيرة لا تصلح إلا
لسكنى القبائل الرحل الذين يعيشون على تربية الإبل والماشية الصغيرة ، بمن
عُرس في جماعاتهم الميل إلى شن الغارات ، بعضهم على بعض ، إما للسلب
أو لتنازع السيادة أو الأخذ بالثارات ، وإحياء ذكرى هذه الغارات بأشعار
حماسية يفاخرون فيها بتلك الغارات ويتناقلونها جيلاً بعد جيل .

ولطولاء البدو لغات تنتمي إلى مجموعة واحدة عُرفت باللغات السامية .
وكانوا منذ بداية الحضارة الزراعية يغيرون على أطراف «الهلال الخصيب»
المشرفة على صحاريهم ، فتارة كانوا يكتفون بنهب محاصيل الأراضي الزراعية،
وأخرى كانوا يتخذونها بالفعل مقرراً لهم ، وقد كان نزوح العبرانيين إلى
فلسطين ونزولهم فيها عقب سنة ١٤٠٠ ق . م نتيجة غارة من أمثال
هذه الغارات .

وبمثل ذلك أخذت شعوب أخرى تتكلم اللغة العربية تتوافد فيما بعد على

(١) أنظر كتاب «تاريخ الحروب الصليبية» تأليف Steven Runciman — الجزء الأول

الطرف الشمالى من بلاد العرب ، وفي طليعتهم « النبطيون » ، الذين أخذوا منذ عام ٣٠٠ ق . م تقريباً ينزلون الجزء الجنوبي من بلاد « عبر الأردن » حول معقلهم المشهور « بطرة » ، فاشتغلوا بالزراعة وبرعوا في تدبير الوسائل الراقية للمحافظة على المياه لريها ، كما كان لهم مورد آخر يجبونه من الضرائب على التجارة الراجعة في الأفاويه وغيرها من السلع الكمالية النفيسة ، مما كانت تمر به القوافل داخل أراضيهم في طريقها من جنوبي بلاد العرب إلى الشام وسواحل البحر الأبيض المتوسط . وفي أوائل عهد المسيحية تبعهم قبائل أخرى عربية ، وفي القرن السادس الميلادى أقام قياصرة القسطنطينية « بنى غسان » حراساً لحماية الحدود الصحراوية لبلاد الشام وعبر الأردن من غارات الفرس وأحلافهم من العرب .

وبعد اضمحلال « بطرة » بقى الطريق البرى من جنوبي بلاد العرب ، فغربيها ، إلى شواطئ البحر الأبيض ، محتفظاً بمكانته التجارية العظيمة ، وكانت القوافل تعود بما تصدره بلاد « الهلال الخصيب » مقابل ما يرد إليها من الساع ، ومن صادراتها هذه عناصر حضارتها الراقية ، أى تعاليم الديانتين المسيحية واليهودية . فقد كان من بين سكان المدن الواقعة على هذا الطريق نزلاء من أهل هذين الدينين يقيمون جنباً لجنب مع العرب ، الذين كانوا في هذا الوقت يعبدون شتى قوى الطبيعة ممثلة في أصنام مختلفة . وكانت أشهر مدن جزيرة العرب في القرن السادس الميلادى « مكة » الواقعة عند تفرع الطريق من الجنوب إلى فرعين أحدهما إلى البحر الأبيض المتوسط والآخر إلى ما بين النهرين والخليج الفارسي ، وكانت هى المركز الرئيسى لعبادة العرب الوثنية بسبب احتوائها على « الحجر الأسود » ، وهو حجر من أحجار النيازك داخل

في بناء « الكعبة » مقام عبادتهم ^(١) . وفي هذه البيئة ، الساذجة في ثقافتها ، الخصبة بمآلها من العلاقات التجارية مع « الهلال الخصيب » ذى الحضارة الراقية ، وُلد النبي محمد (صلى الله عليه وسلم) سنة ٥٧٠ م .

بدأ محمد دعوته الدينية حوالى سنة ٦١٠ م ، ولم يكن له بطبيعة الحال معرفة مباشرة بكتب اليهود والنصارى المقدسة ، إذ لم تكن قد ترجمت بعد إلى اللغة العربية ، وهو لا يعرف لغة سواها ، ولكنه مع ذلك لم يعدم بعض الفرص للتحديث إلى اليهود والمسيحيين ، خلال رحلاته مع القوافل التجارية وفي مكة نفسها . وقد قامت دعوته الدينية على التوحيد المطلق ، على النقيض مما كان سائداً بين القوم بمكة ، من تعدد الآلهة وعبادة الأصنام كما أنها كانت تتفق مع القليل الذى كان يعرفه من العقائد المسيحية واليهودية ^(٢) . ولا شك أنه قد كان بين مفكرى العرب في ذلك الوقت نفر غير محمد أنكروا على القوم ماجروا عليه من تعدد الآلهة ، غير أن مآلهم الإسلام من عظيم النجاح قد غطى على سيرة أشخاصهم وأخفى على ذكراهم ^(٣) . والظاهر أن محمداً لم يعتبر نفسه في بداية دعوته مؤسساً لدين جديد ، بل كان يرى أن مهمته تحذير قومه من سوء العاقبة يوم القيامة ، الذى ورد ذكره في كتب اليهود والنصارى المقدسة . ومع أن دعوته لم تلقَ إزاء ذلك نجاحاً كبيراً ، فقد أثارت عليه حفيظة « قرينش » التى هى أشهر قبائل مكة المشغلة بالتجارة (والى ينتمى محمد نفسه إلى فرع ضغير منها) . ويرجع تصديهم له إلى طعنه في معتقداتهم الدينية التى شبوا

(١) المترجم — الكعبة . كما يعلم المسلمون هى بيت الله الذى بناه إبراهيم وإسماعيل عليهما السلام ، وقد أدخل في بنائها « الحجر الأسود » الذى كان القوم يقصدونه من قبل .

(٢) المترجم — يلاحظ أن عبارة المؤلف هنا وفيما يأتى من وصفه لسائر مراحل الدعوة الحمديّة تغلب عليها بطبيعة الحال عقيدته الدينية وقد لا تتفق والعقائد الإسلامية ، وإنما أوردناها بنصها لمحافظة على نشر الترجمة كاملة . فالى ذاك ننبه الأتظار .

(٣) أنظر Encyclopaedia of Islam مبحث « Art »

عليها، وإلى خوفهم على ما كانت تجنيه مدينتهم من الأرباح التجارية في مواسم الحج السنوية التي كان يؤمهم فيها العرب من أنحاء جزيرتهم للطواف بالكعبة. ولما ضاق محمد ذرعاً بمناوآت قريش عوّل على الهجرة من مكة، وبعد أن تلقى دعوات في هذا الشأن من بعض تجار « المدينة » الواقعة على بعد نحو مائتي ميل من مكة شمالاً (وكانت إذ ذاك تسمى « يثرب ») لحق بأتباعه هنالك، وكانت عدتهم نحو ثلاثمائة. كما أن احتواء المدينة على أقلية كبيرة العدد من اليهود كان يجعل منها بيئة صالحة وميداناً فسيحاً لنشر الدعوة لم يتوافر في « مكة » المحافظة. وكان ذلك عام ٦٢٢ م، الذي جعل فيما بعد مبدأ التقويم الإسلامي.

وهنا رأى محمد لأول مرة ضرورة توليه السلطة التشريعية لتنظيم شؤون طائفته الصغيرة بالمدينة: القادمين منهم من « مكة » (وقد سُمّاهم « المهاجرين ») ومن اعتنقوا الإسلام من أهل « المدينة » (وقد سُمّاهم « الأنصار ») . وقد كان في أمه أن يلقى تأييداً كبيراً من الطائفة اليهودية بالمدينة، إذ كان يعد نفسه خليفة كبار الأنبياء العبرانيين ولا سيما « إبراهيم » (عليه السلام) ، كما كانت بعض شعائره الدينية تتفق في صورتها مع الشعائر اليهودية وخاصة أنه كان يولي وجهه في الصلاة شطر « بيت المقدس » . ولكن سرعان ما تبين له أن يهود « المدينة » معرضون عن هذه الدعوة الجديدة، بل أنهم أخذوا يسخرون من عدم فهمه لبعض القصص الوارد في التوراة ولشعائر اليهودية. فكان رد محمد على ذلك أنهم إنما يخفون بعض ما أنزل عليهم أو يحرفونه عن واضعه. وكان قد أخذ يجاهر من قبل بأن العقائد المسيحية في صورتها المتداولة مناقضة للتعاليم الأصلية التي جاء بها « عيسى » (عليه السلام) حسب ما يراه

هو في هذه التعاليم. ولذلك انصرف الآن جملة عن هذين الدينين بعد تقديره لهما، وأعلن أنه « خاتم الأنبياء » وأن ما جاء به هو إنما هو الحق المبين المنزل من عند الله بلا تحريف، وأطلق عليه اسم « الإسلام » أي الاستسلام لإرادة الله. عند ذلك عاد محمد إلى الامة التي كان يجري عليها من قبل في « مكة »، فغير وضع الاتجاه في الصلاة فجعله شطر الكعبة، وأعلن أن الحج هو أحد أركان الإسلام. ثم أحيا (أو استحدث) سيرة بناء الكعبة على يد « إبراهيم » و « اسماعيل » أبي العرب وما يرتبط بالكعبة من مناسك، وجعل غاية إعادة مجد هذا الدين وتطهيره من كل ما علق به من شوائب الشرك بالله وعبادة الأوثان.

والظاهر أن محمد لم يتأق منذ هذه الآونة سوى القليل من الفيض الروحي وانصرف طوال بقية حياته إلى ما هو أكثر ارتباطاً بالحياة الدنيا: من تنظيم آداب السلوك العام والخاص لأتباعه المخلصين بالمدينة، وبسط سلطانه التام على أهل مكة الذين أعرضوا عنه من قبل. وقد صدم هذا التغيير البين في اتجاه تعاليم الرسول بعض الكتاب الأوربيين السابقين، فقالوا أن محمد لم يكن إلا سياسياً طموحاً انتحل من الدعوة إلى دين جديد وسيلة لتحقيق مآربه السياسية^(١). غير أن هذا التخريج الساخر لا يحتمل التحليل. فإن الدعوة إلى دين جديد بها من الأخطار الكثيرة ما يقصى عنها السيابي الطموح، وقد قضى محمد نفسه اثني عشر عاماً عانى فيها الكثير من الإعراض والاستهزاء والعداوة المتزايدة يوماً بعد يوم ولم يحظ في نهايتها بشيء من النفوذ إلا على تلك القلة من أتباعه الذين هاجروا معه. والأقرب من ذلك إلى المعقول أنه

(١) نقلاً عما لحظه Tor Andrae في كتابه:

Mohammed, the Man and his Faith (محمد: الرجل وعقيدته الدينية) —

الفصل السابع

كان مخلصا كل الأخلاص في دعوته الدينية الأصلية ، فلما حان الوقت الذي صارت فيه بيده مقاليد الأمور لحكم أتباعه المسلمين بالمدينة كشف ذلك عن استعداد كامن فيه لمباشرة الحكم ، أو أكد ذلك الاستعداد ، وغطى منذ ذلك الوقت على كل قواه الروحانية . ولا غرو في ذلك ، « ألم يفرض الله عليه تبليغ ما أنزله عليه من البينات إلى بني الإنسان ؟ » وألا يكون من أدائه لهذا الواجب إذا اغتم هذه الفرصة التي أتاحها الله له وزود هذا الدين الجديد — الذي وقفت في طريقه مدة عشر سنوات قوة انسانية عاتية — بأداة انسانية سياسية قد أثبتت الخبرة الشخصية أن لا سبيل لإحراز الإسلام أى تقدم على آخر بدونها ؟ ^(١)

عند ذلك أعلن محمد « الجهاد » (الحرب الدينية) على أهل مكة ، الذين صدّوا عن دينه وأخرجوه من وطنه . فأشار على فريق من أتباعه بمهاجمة قافلة لهم في أحد الأشهر الحرم ، فكان ذلك بداية سلسلة من الملاحم الحربية مع قريش (٦٢٢ — ٢٨ م) كان للمسلمين في معظمها الغلبة ^(٢) . وفي خلال هذه المدة انكشفت لمحمد خيانة القبائل اليهودية بالمدينة ونقضهم لعهد ، فطرد

(١) عن A. J. Toynbee في كتاب A study of History — الجزء الثالث ص ٤٦٦ وما يليها

وعن Gibb في كتابه Mohammedanism ص ١٢٩

(٢) المترجم : يشير المؤلف بذلك إلى غزوات النبي صلى الله عليه وسلم وسراياه . والغرض منها كما يعلم المسلمون لم يكن مجرد الفتح والملك ، بل هو نشر دين الله بالتى هي أحسن (فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم) . ولذلك كان المسلمون يعرضون الإسلام على القبائل والأمم ، فإذا امتنعوا رضوا منهم ان يبقوا على دينهم في مقابل ضريبة صغيرة هي الجزية ، وبها يكون لهم ما للمسلمين وعليهم ما عليهم . فإذا امتنعوا من كليهما وصدوا عن السبيل وجب حربهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله .

منهم قبيلتين وأجلاهما عن المدينة ، وأمر بالقضاء على ثلاثة لتأمرها سرّاً مع أعدائه في مكة ^(١) .

وفي هذه الآونة أخذ أهل مكة يضيّقون بهذه الحروب المتلاحقة ويشعرون بتعطيلها لقوافلهم التجارية ، ودبّ في نفوسهم الميل إلى التراضى مع محمد ، وبخاصة بعد أن صار الحج إلى مكة ركناً من أركان الإسلام . فأبرموا معه « صلح الحديبية » سنة ٦٢٨ م على أن يمكنوه من الحج في العام القادم . فلما قدم المسلمون للحج وفد على محمد في مكة بعض عظمائها واعتنقوا الإسلام على يديه . وفي عام عام ٦٣٠ م خرج محمد إلى مكة على رأس جيش مسلّح ^(٢) ، فلم تبد قريش إلا مقاومة قليلة ثم ألقت إليه بأيديها حتى أسلم جميع أهل مكة تقريباً . وأزال محمد الأصنام عن الكعبة وما جاورها حول مكة وكسرها ، فكان ذلك نصراً مبيناً ، ودان لمحمد بالسيادة الفئات القليلة من اليهود والنصارى بالحجاز ، كما دان له العرب في أنحاء الجزيرة حتى أطرافها من البحرين وعمّان وجنوبي الجزيرة ^(٣) .

(١) المترجم — هذه القبيلة الثالثة هي « بنو قريظة » من اليهود ، وكان بينهم وبين النبي عهد من قبل غزوة « الخندق » أو « الأحزاب » : فتقضوه وتابعوا الأحزاب في أخرج الأوقات ، وكادوا بغدرهم أن يودوا بالمسلمين جميعاً . فلما فشلت الأحزاب وانصرفوا عن المدينة لحق رسول الله بنى قريظة في اليوم الثاني وحاصروهم في حصونهم وأوقع بهم .

(٢) المترجم — ذلك بأنه لم يرض على معاهدة الصلح بين النبي وقريش أكثر من عامين حتى نقضها حلفاؤهم بتعديهم على حلفاء النبي . وعلم ذلك « أبو سفيان » فقدم المدينة لتجديد المعاهدة فلم يصغ لرسول الله .

(٣) ان الرواية الاسلامية التي تقول بدخول جميع جزيرة العرب في الاسلام في عهد النبي وأنه أرسل كتباً إلى رؤساء الدول الكبرى في الشمال يدعوهم هم أيضاً إلى الدخول في الاسلام محتمل أن تكون من نسج الخيال . والواقع أن نفوذه السياسي لم يتجاوز منطقة الحجاز (عن فردريك بوهل في دائرة المعارف الاسلامية من مقالاته عن محمد) .

وموت محمد فجاءة في عام ٦٣٢ م ارتبكت حال جماعة المسلمين، إذ أنه لم يخلف من بنيه ولدا (ذكرنا) (١) ولم يوص لأحد بالذات بالخلافة من بعده. وكاد يحرق بالمسلمين خطر دائم يهدد ثم فعلا بالانقسام على أنفسهم لما بين جموعهم من فوارق. فتم التغلب على كل ذلك باختيار «أبي بكر» خليفة لمحمد لما يكنه القوم جميعا له من الاحترام والإجلال، على أن تكون خلافته لمحمد في شئون الدنيا وحسب، أي من حيث الحكم والتشريع لا في الشئون الروحية المتعلقة بالنبوة. وفي مدى خلافته الوجيزة التي لم تكد تتجاوز السنتين تم إخضاع جميع أنحاء جزيرة العرب للإسلام.

وكانت بعض جموع المسلمين قد خرجت في عهد محمد في غارة على بعض أطراف الدولة البيزنطية إلى ما وراء الأردن من الجنوب، فلقيت صدمة عنيفة. فلما انتخب الآن الخليفة الثاني «عمر» (بن الخطاب) قام قواده العظام بقيادة غارات كبيرة إلى فلسطين والشام والعراق ومصر، فكان ما لقوه من سهولة الإغارة وقلة المقاومة بعد من المدهشات واستحال ما كان الغرض منه في الأصل مجرد السطو والغنم، على نمط ما ألفه العرب، إلى غزوات وفتح دائم.

ويعزو مؤرخو العرب ما أحرزه أسلافهم من هذه الانتصارات العظيمة إلى الروح التي نفحهم بها الإسلام. ومع أننا لا ننكر أن الدين الجديد قد كان له أكبر أثر في إيجاد رابطة اجتماعية جمعت لمدة ما شمل تلك القبائل المتدبرة،

(١) المترجم — لم يخلف رسول الله من بنيه وبناته إلا السيدة «فاطمة» زوج علي بن أبي طالب، وماتت بعد النبي بأشهر قلائل. وكل أولاده ماتوا قبله.

فإن العامل الأساسي في تيسير فتوح العرب إنما كان في ضعف القوات التي وقفت في طريقهم.

فإن كلا الدولتين البيزنطية والفارسية كانت قد أنهكتها الحروب المتلاحقة مدة جيل بأكمله، فضلا عن أن الشعوب التي تقطن الشام وفلسطين وما بين النهرين كانت غالبيتها من الجنس السامي ويمتدّن للعرب بصلات القرابة والعاطفة أكثر مما يشعرون به من الولاء نحو ساداتهم من البيزنطيين والفرس، وخاصة بعد ما حصل من ازدياد مجافاتهم لهم في الحقاب الأخيرة بسبب فداحة الضرائب وسوء الإدارة أو فساد الحكم، وأن فريقا منهم بالذات، وهم «بنو عسّان»، الذين كان المنتظر أن يكونوا أول من يقف في طريق الزاحفين على الدولة البيزنطية، قد وهن شعورهم بالوفاء من جرّاء توقف الإمبراطور «هرقل» سنة ٦٢٩ م عن دفع إعاناتهم السنوية لنضوب معين خزائنه بسبب غارته الناجحة على الفرس. وفي مصر، كان بطريق الاسكندرية (البيزنطي) قد حاول إرغام الأقباط. المؤمنين بمذهب طبيعة المسيح الواحدة (المذهب المونوفيسي)، على قبول مذهب وسط يربطهم بكنيسة القسطنطينية، كما أنه، بصفته الحاكم المدني أيضا، قد اشتط في جمع الضرائب وتعتسف، فترتب على ذلك أن قام «أسقف الاسكندرية القبطي» بإصدار الأوامر لأهل ملته بالألّا يقاوموا العرب.

فكانت نتيجة ذلك كله أن العرب لم يلقوا مقاومة جديدة تذكر إلّا في مراكز الحضارة الإغريقية، كالاسكندرية وقصرية وبيت المقدس، ولم يحل عام ٦٦٠ م، أي بعد وفاة محمد بجيل واحد، إلّا وكان عليه الأخضر يخفق فوق عاهلية عظيمة، تمتد من فارس شرقا، عبر «الهلل الحصب» ، فمصر، ثم ليبيا، إلى تونس غربا. ومن بين هذه البلاد جميعا لم يقف في وجه الغزاة وقفة صادقة إلّا «فارس»، التي كانت مقراً لعاهلية عظيمة تعزّز بمجد ترجع بداية عهده إلى ألف عام.

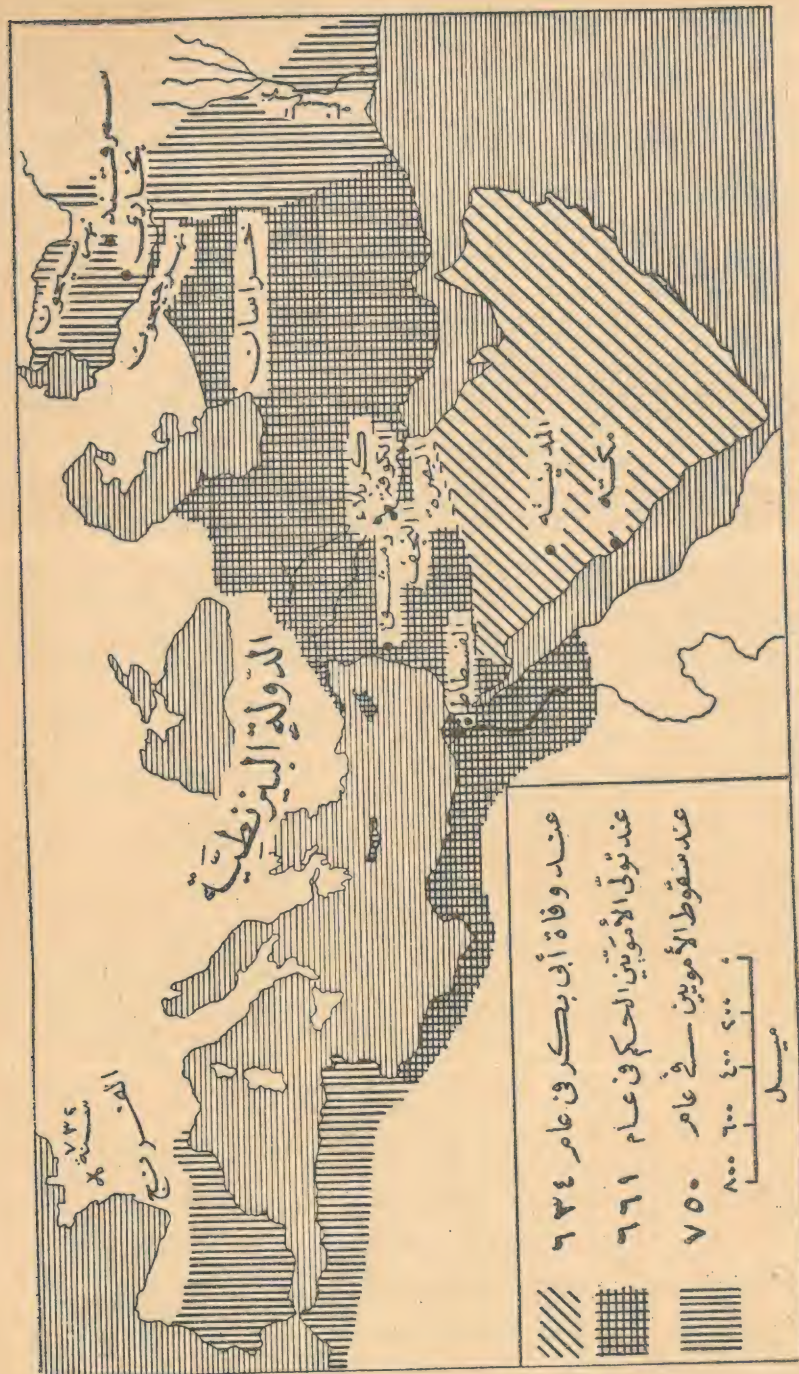
ولا شك أن « العصر الذهبي » للإسلام ، حتى في نظر المسلمين أنفسهم ، هو هذا العصر الذي تمت فيه هذه الفتوح الإسلامية وكان فيه الغزاة يحملهم قلوبهم حملاً لتأجيجها بروح الإسلام ، فلا ينازعه في ذلك حتى ولا عصر الحضارة العالمية الذي جاء فيما بعد . ولا غرو ، فهو عهد الخلفاء الذين أنار طريقهم الهدى والذين سُمِّوا لذلك « بالخلفاء الراشدين »^(١)

وقد كان الخليفة الثاني « عمر » (بن الخطاب) هو الذي وضع أساس النظم الإدارية لشئون هذه العاهلية الشاسعة . فكانت السلطة في الولايات العربية في يد القواد الحريين الذين تم فتح الولايات على أيديهم . وجُعِل لكل ولاية حامية عربية أنشئت لها معسكرات حربية خاصة ، نخص بالذكر منها حامية القسطنطين (وموضعها الآن حي مصر القديمة) وحامية البصرة بأسفل العراق . ولم يسمح للعرب في بداية الأمر باقتناء شيء من الأراضي خارج جزيرة العرب ، حرصاً على احتفاظهم بشخصيتهم وتميزهم من الشعوب المحكومة . وأما الأعمال الإدارية بدواوين الحكومة فأبقيت في يد القائمين بها عند الفتح ، ففي البلاد التي كانت تابعة للدولة الرومانية بقيت في أيدي المسيحيين المزودين بتربية إغريقية ؛ وفي بلاد فارس قام بها غير المسلمين ممن نالوا تربية فارسية . والظاهر أن العرب بالمعنى الحقيقي ، أي الذين من أصل عربي صميم ، لم يستسيغوا قط الاشتغال بهذه الأعمال المملة في نظرهم ، ولم يُبدوا فيها من الحذق ما يكفي لقيامهم بها .

وفي شئون القضاء اتُخذ القرآن أساساً للأحكام المدنية والجنائية فيما يتعلق بالمسلمين الفاتحين أنفسهم ، اقتداءً بما جرى عليه محمد أثناء السنين العشر التي حكم فيها جماعة المسلمين بالمدينة . وعند الاقتضاء كانت تكمل الأسانيد التي

(١) عن « خريستوفر دوسن » (Christopher Dawson) ١٤٣

٣ - اتساع رقعة الدولة الإسلامية



تبني عليها الأحكام بما استطاع أصحاب محمد تذكره من تصرفاته وعاداته اليومية ، أي بما يسميه المسلمون سنة رسول الله . وإذا كانت الحاجة إلى مثل هذه الأسانيد التكميلية لا تنقطع ، فقد أفضى الأمر إلى ظهور عشرات الألوف من الأحاديث التي تتناول سنة الرسول والتي يتعلق كل منها بأمر ما من الأمور التشريعية أو الشعائر الدينية . وكانت هذه « الأحاديث النبوية » تروى في أول الأمر مشافهةً ، ثم صارت تدون كتابةً . والكثير من هذه الأحاديث موضوعة ، غير أن وضعها كان يعتبر عملاً بريئاً يُقصد به إيجاد سند ديني تستند إليه بعض الأحكام التشريعية اللازمة . وكانت معظم هذه الأحكام تُقتبس في هذه الآونة المبكرة من القانون الذي جرى به العرف في المدينة (١) .

أما غير المسلمين من الملايين من أهل الولايات التي أخضعها العرب لسلطانهم ، وهم الأغلبية الساحقة في هذه العاهلية العربية ، فلم يألُ العرب جهداً في تنظيم شؤونهم القضائية أيضاً (٢) . وقد اقتفى عمر في ذلك أثر محمد فيما سار عليه من عدم تعرضه لشؤون جماعات اليهود والنصارى الذين أخضعهم لسلطانه في شمالي الحجاز بشرط قيامهم بدفع ضريبة سنوية (هني جزية الرؤوس) ، فوسّع عمر نطاق سريان هذه الخطة حتى شملت جميع اليهود والنصارى في أنحاء الدولة وكذا أتباع « زُرُوسَطر » في فارس ، وبذلك صار هؤلاء الرعايا يُعرفون « بأهل الذمة » (أي المرتبطين مع المسلمين بعهد) . وإذا لم يكن

(١) كانت الكنيسة المسيحية في عهدها الأول تقوم بعمل مجموعات من الأسانيد الموضوعة لمثل هذه الاعتبارات البريئة . ويمكن مراجعة هذا الموضوع في كتاب

(C. Delisle Burns, The First Europe) طبع لندن سنة ١٩٤٧ .

(٢) لم يعد ثمة حاجة في عصرنا هذا إلى التنويه بأن مازعمة المسيحيون قديماً من أن الفاتحين من المسلمين كانوا يخبرون المغلوبين من اليهود والنصارى بين أمرين ، إما الإسلام وإما الموت ، هو زعم فاسد لا أساس له من الصحة .

هناك أي فكرة من جانب المسلمين لإرغامهم على اعتناق الإسلام بالقوة ، فقد كان موقف هؤلاء من العرب الفاتحين مدّهم بالإيراد اللازم للدولة عن طريق دفع ما فرض عليهم من الضريبة . وكانت هذه الضريبة في أول الأمر على ما يظهر تقلّ عما كانت تجب عليه منهم الدولة البيزنطية . ولأن هذه الضريبة لم تسر على المسلمين فقد كان العرب يمتنعون عن تشجيع هؤلاء على ترك دينهم واعتناق الإسلام ، لما ينجم عن ذلك من انخفاض عدد دافعي الضرائب (١)

وفضلاً عن ذلك فإنه لما كان القانون الإسلامي (الشريعة) لا يسرى على غير المسلمين ، فقد ترك الفصل في شؤون هذه الغالبية في الدولة للقانون المدني الذي كان معمولاً به في كل ولاية قبل فتحها ، ووضع أمر تنفيذه في يد رؤساء أهلها الدينيين . وهذا هو منشأ نظام استقلال الطوائف الدينية (الملل) بشؤونها المالية ، ذلك النظام الذي ظل سائداً في البلاد الإسلامية إلى وقت انهيار الدولة العثمانية والذي لا يزال معمولاً به في الشؤون المدنية في معظم ممالك الشرق الأوسط التي لم يوحد فيها القضاء بعد بجعله مدنياً بحتاً لا دخل فيه للشريعة (٢)

على أنه بالرغم من هذه الأسس القيمة الكيِّسة التي وضعها « عمر » لإدارة شؤون الدولة ، لم يكتب للدولة البقاء هادئة موطدة الأركان زمناً طويلاً .

(١) المترجم — هذا مثال من عدم تنبيه المؤلف لدقائق أحوال المسلمين في صدر الإسلام . ففي هذا العهد كان المسلمون يدفعون الزكاة على اختلاف أنواعها ، وكانت تجب عليها منهم الحكومة بصفة إجبارية ، وكثيراً ما كان ما يدفعه المسلم من ذلك يفوق الجزية التي يدفعها غير المسلم بمراحل .

(٢) وهذا بعينه هو ما سبق إليه الملوك الهيلانيون والدولة الرومانية في معاملتهم للطوائف المالية في البلاد الشرقية . ففي عهد البطالسة كان القانون الإغريقي لا يسرى في الاسكندرية على غير جماعة الإغريق أو المصريين الذين اضطبقوا بالصيغة الهيلانية . أما جماعة اليهود على كبر عددها وكذا المصريون الذين لم يضطبقوا بالصيغة الهيلانية فتدسح لهم باتباع قانونهم المدني القديم ينفذه رؤساؤهم الديون .

فإنه بعد أن قضى « عمر » في الخلافة عشر سنين قتله عبد من المتبرمين غيلة .
فانتخب للخلافة بعده « عثمان » (بن عفان) ، وهو شيخ متقدم في السن محدود
الكفاية في العمل من بيت « بني أمية » الأرستقراطي الذين كانوا في أواخر
من قبل الدخول في الإسلام من فروع قریش بمكة . وفي عهده تقلد اقرباؤه
الأمويون معظم المناصب الرباسية في العاهلية ، فأثاروا بذلك أحقاد المسلمين
الأوائل بين المهاجرين والأنصار . فقتل « عثمان » عام ٦٥٥ م وانتقلت
الخلافة بعده بالانتخاب إلى « علي » (بن أبي طالب) ابن عم النبي وزوج ابنته .
وقد كان بحكم هذه الصلة بالرسول أقرب الناس إلى الفوز بالخلافة ، غير أن
الناخبين تخطوه في الانتخابات الثلاثة السابقة ، وها هو ذا قد انتخب هذه المرة
 فلم يُثبت أن شكوك المسلمين في جدارته بالحكم كانت عن عبث . فقد توافرت
في « علي » كل صفة فاضلة تقريبا إلا الصفات الواجبة فيمن يتولى الحكم ، وهي
المبادرة إلى المقاومة ، وعدم التردد ، والنظر إلى الأمام . فقد كان محاربا مغوارا ،
سديد الرأي في إبداء المشورة ، وفيما في صداقته ، كريما في عداوته . . . غير
أنه لم يُهب ذلك النظر الثاقب الواقعي الذي يستلزمه تولى أمر السياسة ، ولذلك
غلبه على أمره منافسوه الذين لا يعيئون بالمبادئ ولا يفوتهم « أن الحرب
خدعة » ^(١) . فإنه لما خلع الحكام الأمويين الذين نصبهم « عثمان » ، ولقي في
ذلك مقاومة من « معاوية » ، حاكم الشام الأموي القوي البأس ، تراجع « علي »
في عزمه ورضى بإحالة الأمر إلى التحكيم .

وكان « علي » قد نزح إلى العراق واتخذ مقرًا للخلافة ، وهو موضع ذو
مكانة استراتيجية على أنحاء العاهلية ويفضل موضع « المدينة » ، الثاني .
وهناك جز عليه أمر التحكيم سخط جماعة من العرب المحافظين ، فقالوا إنه
ما كان لعل أن يحيل أمر الخلافة إلى التحكيم ، لأنه إنما ولي إياها بقرار من

(١) نقلا عن Nicholson ص ١٩١

جماعة المؤمنين هدام الله إليه ، وقام أحد هؤلاء الخوارج ^(١) بقتل « علي »
عام ٦٦١ م بعد أن حكم المحكمون لمعاوية بالخلافة ، يحدوهم في ذلك بلا شك
الاعتقاد بأنه أجدر الاثنين بالحكم ^(٢) .

تم الأمر لمعاوية فتولى الحكم عشرين عاما ، وبقيت الخلافة وراثية في
بني أمية سبعين سنة ، فقضى بذلك على النظام الأصلي في تولى الخلافة
بالانتخاب وحلت محله ملكية وراثية من الطراز الشرقي المألوف . وقد كانت
الشام مقر سلطة معاوية قبل توليه الخلافة ، فأصبحت الآن — بحاضرتها
دمشق — مقر الحكم والسلطان في العاهلية الإسلامية .

وفي عهد بني أمية استمرت الفتوحات العربية في تقدمها ، إلى أن كان
عام ٧٣٢ م ، الذي هو عام الذكرى المئوية لوفاة الرسول ، والذي بلغت فيه
أقصى حدودها الجغرافية — من « ترنسكسيبانا » ، (بلاد ما وراء النهر) وشمال
الهند شرقا ، إلى اسبانيا غربا . وكان المسلمون قد دخلوا فرنسا فعلا ، غير
أنهم في نفس هذا العام المتوى صُدت جيوشهم صدا حاسما عندما التقت في
منتصف الطريق إلى بحر « المانش » بجيوش الفرنج بقيادة « شارل مارتل »
(Charles Martel) في موقعة فاصلة بين « تور » (Tours) و « بواتييه »
(Poitiers) . واستولى المسلمون كذلك على جزيرة « كريت » (إقريطش) ،

(١) لا تزال حركة الخوارج بقية إلى يومنا هذا نراها ممثلة في « العباديين » بأقليم
عمان وزنجبار وفي بعض جماعات مبعثرة بشمال إفريقيا

(٢) المرحوم — أن إيراد نتيجة التحكيم على هذا الوجه تنقصه الدقة مهما كان رائد المؤلف
من الأبحار . وصحة ما جرى أنه اختير للحكم حكمان : أحدهما من قبل علي وهو « أبو موسى
الأشعري » والآخر من قبل معاوية وهو « عمرو بن العاص » فاجتمعا وقرروا عزل الاثنين . إلا
أنه وقت سماع الحكم حكم أبو موسى بخلع صاحبه علي ، وعزل عمرو عن اتفاقه وخلع عليا وثبت
معاوية . فارتبك أصحاب علي وتخاذل عن نصرته كثير منهم

ولكنهم أخفقوا مرتين في محاولة فتح القسطنطينية فبقيت حاضرة للدولة البيزنطية ، التي مع ما انتقص من أطرافها كانت لا تزال دولة ذات بأس تشمل بلاد البلقان وآسيا الصغرى (١) . وفي الجنوب وقفت الصحراء الكبرى حاجزا منيعا في وجه تقدم المسلمين ولم يحرز الإسلام تقدما يذكر فيما وراء أسوان من أعلى وادي النيل إلا بعد ذلك بمئذنة قرون .

وقد حافظ الأمويون على الخطة العامة التي وضعها « عمر » للإدارة الداخلية بالولايات ، وهي بقاء العرب في البلاد المفتوحة أرستوقراطية عسكرية . فكان لحكام الولايات الحريين من العرب من الحرية في إدارة الشؤون الداخلية بولاياتهم في كافة أنحاء الدولة الشاسعة ما يقرب من الاستقلال . أما أعمال الإدارة المدنية . فبقيت كما كانت في أيدي غير العرب من أهل البلاد ، وهم في الغالب غير مسلمين . ومن ذلك أن الإدارة المالية بمدينة دمشق بقيت مدة قرن بأكملها ، من وقت الفتح في عام ٦٣٦ إلى سنة ٧٤٣ م ، في أيدي أسرة سورية مسيحية ، أدخلت الكنيسة أحد أعضائها في عداد القديسين باسم « القديس يوحنا الدمشقي » .

على أن الأحوال ما لبثت أن أخذت تتكشف في هذه الآونة عن ظهور ذلك النقص الاجتماعي الكبير المتأصل في أخلاق العرب ، وهو عدم استعدادهم بالفطرة لإنكار رغباتهم الذاتية ومصالحهم الشخصية ، سواء أكانت مرتبطة بأشخاصهم أم بأسرتهم أم بقبيلتهم ، في سبيل مصلحة أعم منها . وقد كان

(١) إن اعتراف العرب باستقلال الدولة البيزنطية كأمر واقعي لم يتفق ونظريتهم التي نادوا بها من وجوب نشر الإسلام في جميع أنحاء العالم . وكان التفسير الذي أدلى به المؤمنون في هذا الصدد أن الأمر هدية منجهاً للمسلمون للدولة الرومية لأن أمباطورها « هرقل » لم يفعل بالكتاب المزعوم الذي يدعوه فيه النبي إلى الإسلام ما فعله ملك الفرس من تزيينه الكتاب المرسل إليه ، بل حفظه معظرا بالمسك (عن مرجوايوث) .

ما لوحظ من ذلك فعلاً في بعض الأحداث ينذر بسوء العاقبة لدولة العرب . وفي ذلك يقول المؤرخ المسلم « ابن خلدون » ، من القرن الرابع عشر مامعناه ، أن العرب لا يصلحون لتأسيس دولة عظيمة ما لم يكن ذلك عن تحمس ديني أذكاه فيهم نبي أو ولي . وقد ذهب عنهم ما أودعته فيهم تعاليم الرسول من قوة التماسك الاجتماعية بانقراض أهل الجيل الذين كانت لهم به معرفة شخصية .

وما يذكر في هذا الصدد أن أكبر طائفة من المنشقين ، وهم « شيعة علي » ، تمسكوا بحق « علي » بعد مماته ، وقالوا إن الخلافة يجب أن تنتقل بطريق الوراثة إلى ولديه الحسن والحسين . وكان أكبرهما (الحسن) ذا شخصية فاترة فلم يتمسك بمطلبه ، أما الحسين فنخرج في جيش بالعراق يطالب بالخلافة فقتلته قوات الأمويين في « كربلاء » سنة ٦٨٠ م

وسرعان ما قامت حول قبره ، وقبر أبيه بمدينة « النجف » المجاورة حركة شيعية كبيرة تردد ذكرى هذا الاستشهاد ، وانتشرت الحركة بين جماهير فقراء العرب الذين لم ينالوا شيئاً من غنائم النصر ، وانضم إليهم جماعة الفرس ممن اعتنقوا الإسلام ولم تسمح كبرياء العرب بمساواتهم بأنفسهم ، فأذاعوا عقيدة بأن علياً وذريته هم ورثة محمد في الخلافة ، لا من حيث رياسته الزمنية لجميع العالم الإسلامي وحسب ، بل من حيث الإيحاءات الروحانية أيضاً ، بل لقد ذهب بعض الشيعة إلى القول بأن علياً أعظم من محمد ، وأن مهمة محمد كانت محصورة في إبلاغ البشر نص القرآن ، في حين أن علياً انفرد بالعلم بمغزاه الروحاني ؛ وفي حين أن محمداً كان رسول الله قد كان علي ولي الله ؛ وأن موته وموت الحسين كانا استشهاداً في سبيل خلاص البشر ، وهي فكرة يحتمل أن تكون مقتبسة من عقيدة التكفير في المسيحية . وقالوا أيضاً بأن ما كان لعلي وولديه من الصفات الروحانية تنتقل إلى أخلافهم ، وهم « السادة »

أخلاف الحسين و «الأشراف» نسل الحسن ، وما زال جميعهم موضع التبجيل من الشيعة إلى وقتنا هذا . ومن أهم هذه المعتقدات بوجه خاص قولهم إن ما كان للحسين من السلطة الزمنية والروحية ينتقل لوارثه الشرعى فى كل جيل ، وهو «الإمام» المعصوم من الخطأ ، الواجب على الشيعة إطاعته طاعة عمياء فى جميع الشؤون ، الدينية منها والدنيوية ؛ ولا شك أنه لو كان لأحد من أخلاف على شىء مما كان لعظماء الأمويين من المواهب السياسية لبزؤهم ملكهم^(١) .

هذا ما كان يكنه الشيعة لأئمتهم من التبجيل الخرافى . ولكن الحقيقة أن الأمويين كان يناصرهم أولو الرأى المعتدل من المسلمين وغير المسلمين ، ممن لا يهمهم شىء أكثر من احترام القانون وحفظ النظام ، ولذلك استطاع الأمويون مع شىء من الجهد الاحتفاظ بسلطانهم .

وفضلاً عما لقيه أوائل الأمويين من جرء الشيعة ، واجهتهم فتنة نشبت فى «المدينة» ، بلد الرسول ، امتعاضاً من نقل مقر الملك والسلطة منها إلى «دمشق» . كذلك قامت المشاحنات بين كبار قبائل العرب النازحين من شمال جزيرة العرب وبين النازحين من جنوبها ؛ كما نشط الخوارج وانتشروا فى العراق وجنوب فارس ومعظم أنحاء جزيرة العرب . وفى ذلك يقول أحد الشعراء المعاصرين :

وتفرقوا شيعاً فكل جماعة فيها أمير المؤمنين ومنبر^(٢)

بذلك وقع ما كان «محمد» يعمل على منعه ، فنالت منازعات القبائل

(١) نقلاً عن «Snouck Hurgronje, Mohamedanism» ص ٩١

(٢) المترجم — يرجع الفضل فى العثور على نص هذا البيت إلى صديقنا البحاثة الأستاذ على أدهم ، ولولا ذلك لاكتفينا بترجمة العبارة الانجليزية بالمعنى دون الأصل العربى الذى نقل عنه المؤلف .

ومشائحاتها من الأمة العربية ومزقتها شرقاً ومزق . وليس من المستغرب أن أفضت هذه المنازعات فى نهاية الأمر إلى القضاء على الأمويين . فقد كانت الأخطار تحدى بهم من كل جانب ، حتى صار أعداء الدولة على الحدود يقرعون أبوابها ، لولا أن واثاقها الحظ بأن تولي الخلافة فى هذه الآونة الحرجة خليفة فذ فى كفايته وهمة ، هو عبد الملك (٦٨٥ — ٧٠٥ م)^(١) الذى لم يقف عزمه عند إنقاذ دولته من الدمار ، بل وطد أركان ملكها من جديد ، وأتاح للحضارة الإسلامية فرصة للنهوض والازدهار . وقد كان لواليه على العراق يد من حديد ، غبطش بالشوار فى الولايات الشرقية ، فاستتب فيها الأمن والنظام مدة العشرين عاماً التى ظل فيها يحكم هذه الأرجاء حكماً مطلقاً^(٢) .

ولكى يربط أنحاء العاهلية الشاسعة بعضها ببعض ويقضى على ميول بعض الولايات للاستقلال بأمرها ، اقتبس عبد الملك عن العاهليات التى سبقت عهد الإسلام نظام البريد الرسمى القائم على طريقة تغيير الجياد الحاملة للبريد فى كل مرحلة من مراحل الطريق . كذلك غير سكة الدراهم البيزنطية والفارسية التى كانت لا تزال متداولة فى بلاد الدولة واستبدل بها قطع نقد ذهبية وفضية جديدة نقش عليها آيات من القرآن . ثم أحل اللغة العربية محل اليونانية والفارسية فى إدارة الشؤون المالية^(٣) .

ولم يكن من مقتضى هذا الإصلاح عزل موظفى الإدارة الذين كانت غالبيتهم

(١) المترجم — هو عبد الملك بن مروان (٦٥ — ٨٦ هـ) وهو المجدد الثانى لملك بنى أمية والمستخلص له من يد الخليفة عبد الله بن الزبير الذى خرج على «يزيد بن معاوية» بمسكة ودانت له معظم الممالك الإسلامية وبقي خليفة مدة تسع سنوات .

(٢) المترجم — هو «الحجاج بن يوسف الثقفى» المشهور ، الذى خرج بجيش جرار لعبد الله ابن الزبير بمكة ، فحاصروه بها حتى نفذت الأقوات ، فخرج عبد الله مستقلاً هو وأصحابه فقتلوا ، وبذلك استولى الحجاج على الحجاز بل على بلاد العرب كلها ، وأخذ البيعة من أهلها لعبد الملك (٣) نقلاً عن Nicholson ص ١٩٩ . ومن طرائف ماورد ذكره فى هذا الشأن أن أحد أئمة الشريعة الأربعة الذى عاش فى القرن الثامن نهى عن مداولة هذه النقود فى أيدي غير المسلمين لما تحمله من آى القرآن .

في بلاد البحر الأبيض المتوسط من المسيحيين ، غير أنه بمضى الزمن كان النظام الذي وضعه عمر لبقاء الحاميات العربية بمعزل من غالبية أهل البلاد الذين ليسوا من العرب ولا من المسلمين قد أخذ في أسباب الانحلال ، وما لبثت المعسكرات العربية أن تحولت إلى بلاد ومدن ، وابتدأ العرب يقتنون الأراضي الزراعية ، وأخذت العوامل الاجتماعية من الاختلاط والتزاوج (الذي يبيحه الإسلام بين الرجل المسلم والمرأة غير المسلمة) تجري مجراها في التقريب بين الفريقين ، كما حصل من قبل بين جنود الإسكندر اليونانيين وأهل بلاد المشرق . وفضلا عن ذلك أخذ غير المسلمين من أهل البلاد ينجذبون نحو الإسلام لما كان يحوطه من العزة الاجتماعية وما يترتب عليه من الإعفاء من الضرائب ، وقد كثر اعتناق الإسلام لهذا السبب كثرة اضطرها أو آخر الأمويين في أوائل القرن الثامن (الميلادي) لوضع تشريع جديد يفرض على المسلمين المساكنين لأرض زراعية ، وعلى معتنقي الإسلام من غير العرب ، الاستمرار في دفع الضرائب المقررة .

ومع كل ذلك كانت غالبية أهل الشام ومصر السفلى في القرن التاسع (الميلادي) لاتزال مسيحية ، وكان من أهل مدينة « بغداد » نفسها في عام ٩٠٠ م ما يراوح بين ٤٠ و ٥٠ ألف مسيحي ، وفيما عدا عهد اثنين من خلفاء الأمويين غلبت عليهما روح التعصب ، كانت الكنيسة المسيحية لاتزال تتمتع بكامل نفوذها . وكان أسرع انتشار للغة العربية والإسلام في العراق ، حيث كانت الغالبية السامية لم تتأثر كثيراً بغيرها التأثير الكافي بالعوامل اليونانية ، وذلك على عكس سوريا وفلسطين حيث سارت الحركة سيرا بطيئا حتى كانت اللغة الآرامية لاتزال في القرن التاسع هي اللغة الرئيسية . أما فارس ذات الحضارة القومية العربية ، فقد كانت حركة التعريب فيها سطحية جدا ، وكان استعمال اللغة العربية فيها مؤقتا محضاً ولم يتناول سوى طائفة ضئيلة من الأهلين للأغراض الرسمية . هذا فيما يخص باللغة فقط ، أما من حيث الإسلام فلم تأت

سنة ٧٥٠ م حتى كان الإسلام قد قطع شوطا بعيدا في الانتشار بين أهل فارس ، وظهر من بينهم جماعة من رجال الحكومة المسلمين على جانب كبير من الكفاءة ، غير أن الإسلام لم يعم جميع أرجائها إلا في القرن العاشر أو الحادي عشر .

وفي مصر المحافظة ، لم يكن لاستخدام اللغة العربية في الأعمال الرسمية في عهد عبد الملك أثر يذكر إلا في طائفة ضئيلة العدد من الأهلين ، غير أنه بمضى الوقت أخذ القوم يقبلون على لغة السادة الحاكمين ، ولم يأت القرن العاشر (الميلادي) حتى كان رجال الكنيسة القبطية يضطرون إلى وضع كتاباتهم باللغة العربية لكي يفهمها أهل دينهم . « وقد كان أكبر عامل في انتشار الثقافة العربية في مصر ، بتلك الدرجة الناجحة التي لم تبلغها سابقها الهيلانية ، هو نزوح العرب الرحل إليها نزوحا تدريجيا واسع النطاق واستقرارهم بها فقد كانت فروع من قبائل أو قبائل بأكملها من هؤلاء العرب يفدون على مصر وينخرطون بالتدريج في غمار حياة الاستقرار ، وبذلك سرى تيار قوى من الدم العربي أخذ يتدفق في عروق العنصر القبطي باستمرار . وقد كان ذلك على ما يظهر تيار هجرة جارف ، حتى لقد انبعثت منه فروع تطوّحت في مسيرها حتى بلغت أراضي السودان ويلاحظ أن حضارة وادي النيل القديمة هضمت هؤلاء العرب الرحل فلم يبق من كياناتهم سوى لغتهم العربية . وكما اصطبح العرب بصيغة وادي النيل ، تحولت لغة الأقباط إلى اللغة العربية ، وإن كان من المستغرب أن الأقباط ، مع ما عرف عن غالبيتهم من الاحتفاظ بتقاليدهم ، قد اتخذوا لهم لغة غير لغتهم دون كثير من الاختلاط » ^(١)

(١) نقلا عن « C. H. Becker, Encyclopaedia of Islam, Art. Egypt »

وإذ كان خلفاء الأمويين هم سلالة أرسقراطية العرب في الجاهلية ويمثلون هذه الأرسقراطية، فقد راقهم وهم في بيئتهم الجديدة بالشام، تحيط بهم عناصر الحضارة القديمة الناشئة من امتزاج المدينتين اليونانية والشرقية، أن ينهلوا من مناهل هذه الحضارة مع تحويرها بما يجعلها ملائمة لأغراضهم المادية والروحية. فقد كانت الثقافة العربية إلى ذلك الوقت تكاد تكون خلوا من العلوم والفنون والصناعات، ولم يغمض العرب أعينهم عن توافر هذه جميعا عند النصارى واليهود والفرس. لذلك دأبوا على استخدام أهل الشعوب المغلوبة في شئون التجارة والصناعة والأعمال المالية والفنون الجميلة، فاتخذوا منهم رجال العمارة والمهندسين وخبراء الري والمستشارين السياسيين. وقد كان بعض وزراء الخلفاء ببغداد^(١) في القرنين التاسع والعاشر من المسيحيين، كما كان معظم أطباء القصر في القرون الأولى من الإسلام من النساطرة. وفي مصر كان اتخاذ المستشارين المسيحيين لا يزال جاريا في القرن الرابع عشر، حتى لقد أثار ذلك سخط المتعصبين من المسلمين^(٢). ولم يكن شيء من المناصب مقصورا على المسلمين قصرأبائاً سوى مراكز الجيش والبحرية.

وفي فن المعمار لم يقتصر الأمر على زخرفة قصور الأمويين الخلوية على طراز مزج فيه الفن «اليوناني — السوري» بفن «مابين النهرين — الفارسي»، وكلاهما لم يعبأ بالمبدأ الإسلامي الأصيل الذي يحرم صور الآدميين^(٣)، بل

(١) المترجم — كان كلام المؤلف في العبارة السابقة منصبا على الأمويين، وها هو ذا يعمم الكلام ويدخل فيه الحالة في بغداد، وهي كما نعلم لم تظهر في عالم الوجود إلا في زمن العباسيين: أنشأها المنصور واتخذها دار ملكه. فلعن ذلك من المؤلف من قبيل إتمام الكلام في الموضوع
(٢) نقلا عن A. S. Tritton في كتابه The Caliphs and their non-Muslim Subjects وعن J. H. Kraemer تأليف Encyclopaedia of Islam art. Egypt
(٣) فن ذلك مثلا القصر الذي كشف عنه حديثا بمجبة «خربة المفجر» (Khirbat Mafjar) بالقرب من «أريجه» (Jerico): (نقلا عن مجلة مصلحة آثار فلسطين — العدد ١٢ لسنة ١٩٤٥).

قد اقتبس الكثير من الفن اليوناني — السوري في ترقية بناء المساجد، وقد كانت مبانيها إلى أوائل عهد الأمويين لا تزال ساذجة بدائية. فن ذلك أن «قبة الهواء» ببيت المقدس (التي كثيرا ما تسمى خطأ بجامع عمر) تعتبر بلا شك من انتاج الفن المسيحي، مع أن عبد الملك أنشأها مسجداً لعبادة المسلمين سنة ٦٩١ م. فإن مسقطها الأفقي المكوّن من دائرة داخل شكل مثنى الأضلاع، له سابقة في كنيسة «الصعود» (Ascension) القائمة وقتئذ فوق جبل الزيتون، وفي غيرها من الكنائس في فلسطين والشام، كما أن تصميم القبة الهندسي في مسقطها الأفقي والرأسي مأخوذ على ما يظهر من فن العمارة «السوري — المسيحي». وقبل أن يعاد كساؤها من الخارج بالحزف الفارسي في القرن السادس عشر كانت في الأصل مكسوة بالرخام والفسيفساء، ولا بد أن منظرها من الخارج كانت تعلوه وقتئذ المسحة البيزنطية التي تغلب على منظرها الداخلي الآن. كذلك جامع (بنى أمية) العظيم، المنشأ في دمشق سنة ٧٠٨ م، فإنه كان من صنع مهندسين ومعماريين جيء بهم من الدولة البيزنطية.

وقد كان تأثير الحضارتين المسيحية والفارسية في الثقافة الإسلامية عاما بالغاً، حتى لقد امتد إلى العلوم الإلهية والتشريعية. فإن المسلمين لما وجدوا أنهم أصبحوا داخل دائرة من الحضارة تتناول مسائل عويصة لم يسبق لهم عهد بها اضطروا إلى التوسع في أحكام شريعتهم عن طريق القياس، فاستنبطوا لذلك ما يلائمهم من أصول القانون الروماني الذي وجدوه ساريا فيما فتحوه من بلاد شرق البحر الأبيض المتوسط. وفي أواخر عهد الأمويين ظهرت روح التحليل والتأمل في منطوق الأحاديث، فكان ذلك بداية لتسكّون علم الفقه الإسلامي. فإن الاطلاع على الأبحاث المسيحية التي هي أقدم عهداً من الإسلام والتي أشربت كثيراً من روح البحث والاستقصاء اليونانية، قد أفضت ببعض المسلمين إلى التعمق في النظر في أسس دينهم، لما رأوه من شدة الإجمال

أو احتمال الشك فيه التي لم يستطيعوا الاهتداء إلى حقيقتها من نصوص القرآن وحدها وقد نمت هذه الروح الجديدة في الاسلام ماسبق أن عمل على تنمية مثلها بين المسيحيين ، وهو الجدل المحتدم بين الطوائف المتنازعة في الرأي ، فاشتد النزاع في الاسلام بين الشيعة وأهل السنة (وهم أولو الرأي المعتدل الذين يقولون بأنهم إنما يقتفون أثر سنة رسول الله) . ومن أخص ما احتدم حوله الجدل في ذلك الوقت اعتراض بعضهم على ما عزي إلى الرسول من القول بأن القرآن أزلّ غير مخلوق ، فقالوا إن ذلك الاعتقاد يضيف أزليّة ثانية إلى أزلية الله ووحدايته . ومثله موضوع هل الإنسان حرّ الإرادة في أعماله أم أن هذه الأعمال مقدرة الوقوع حتما ، وهو أمر لم يفصل فيه القرآن بقول قاطع . وقد ظهر على أثر ذلك في أواخر عهد الأمويين فريق عُرف عند مؤرخي المسلمين « بالمعتزلة » ، لزم جانب الاعتدال في كلا هذين الموضوعين ، وكان له أكبر أثر في تاريخ القرن التالي لذلك العهد .

ومع أن الأمويين لم يألوا جهدا في الإفادة مما بقى من الحضارة اليونانية ، فقد كانت الحالة الاقتصادية في عهدهم في تأخر إذا قيست بما كانت عليه في الدولة الرومانية الأخيرة . فإن تجارة البحر الأبيض المتوسط ، التي كانت قد عصفت بها الغارات الجرمانية في الغرب ، ازدادت كسادا باقتسام شواطئ البحر الأبيض المتوسط بين حضارتين متنازعتين : المسيحية على الشواطئ الشمالية والإسلامية في الجنوب . ذلك فضلا عن أن المسلمين في المغرب غزوا إسبانيا ونشطوا في شنّ الغارات على إيطاليا وإقليم « بروفانس » (من أعمال فرنسا) ، كما أنهم في الشرق بذلوا كل جهد — وإن كان بلا جدوى — للاستيلاء على ما بقى من الدولة البيزنطية . ومع أن المدن التجارية بجنوبي إيطاليا واصلت — على الرغم من كثرة الغارات الإسلامية — بعض تجارتها مع جنوبي البحر الأبيض المتوسط وشرقيه ، فقد عاقت الفتوحات الإسلامية بالتدريج تدفق

البضائع الشرقية إلى أوروبا الغربية المسيحية (١) .

على أن خصوبة الأرض في مصر قد بقيت على ما كانت عليه تقريبا قبل الفتح الإسلامي ، بفضل السياسة التي اتبعت بشأنها من عدم التدخل في أعمال الإدارة القبطية أو في أعمال إخصائي الري المشرفين عليه . أما عن الحالة في فلسطين والشام فقد عدل المؤرخون عما كانوا يرونه من قبل من أن الفتح الإسلامي هبط فجاءة بمستوى الرواج فيها ، وهم الآن يعزّون ابتداء التدهور الاقتصادي فيهما إلى انتقال مركز الحركة العامة في الدولة من شرق البحر الأبيض المتوسط إلى العراق وفارس على إثر نقل حاضرة الملك من دمشق إلى بغداد عند قيام الدولة العباسية في منتصف القرن الثامن (الميلادي) .

ولم يتم للأمويين ما كانوا يصبون إليه من استجلاب ولاء جميع الرعايا في عاهليتهم الشاسعة ، حتى العرب منهم . وازداد نفور غير العرب من حكمهم لما كانوا يلقونه من عسف الولاية . فقد كان العرب في الولايات « لا عمل لهم غير الجندية » ، يعيشون فيها على ما ينتجه أهل البلاد من خيراتها ، مع تمسكهم باعتبار عناصر هؤلاء بطبيعة الحال دون عنصرهم . فإذا عمد هؤلاء إلى كسب الجاه عن طريق اعتناق الإسلام دين الفاتحين خاب ظنهم ، إذ قد جرى العرف باعتبار أمثال هؤلاء المسلمين الجدد « موالى » (في حماية) قبيلة من القبائل العربية ، ولا طريق لهم إلى الإسلام إلا بهذا الوضع . ولم يحظ « الموالى » بشيء مطلقا مما كانوا يصبون إليه من المساواة بغيرهم كما تقتضيه مبادئ الإسلام ، بل كانوا على العكس يلقون كل ازدراء من حماةهم الأرستقراطيين ، كما كانوا عرضة لكل نوع من أنواع الامتهان الاجتماعي مع أن هؤلاء الموالى — كما لا يخفى — لم يكونوا من أشباه العبيد أو من الحثالة الجهلة ، بل كانوا أولى ثقافة يقدرها العرب أنفسهم ، ومنهم من كانوا العمود الفقري

(١) نقلا عن « H. Pirenne. Mahomet et Charlemagne » ص ١٤٨

لذوى الرأى من أهل العلم ، ولم يفترخوا عن الإكباب على دراساتهم فى التوحيد والفقہ اللذين كان لهما أعلى مكان من الإجلال . وفى بقاء الحال على هذا الوضع خطر كبير . فقد كان الأمويون يقفون فى وجه الشيعة والخوارج بحجة وجبة هى حماية النظام والقانون ، إن لم تكن حماية الإسلام نفسه ؛ أما تدمير الموالى المير من الظلم الواقع عليهم فلم يكن لديهم للرد عليه سوى السيف

ولما قامت الدعاية ضد بنى أمية لم تكن مقصورة على الخوارج ، بل شملت أيضا فرعا من أسرة النبی وهم سلالة عمه « العباس » . وكان لهؤلاء العباسيين « من بعد النظر ما يجعلهم يفتنون إلى أن أكثر الجهات ملائمة لنشر دعايتهم هو ذلك الإقليم النائى « خراسان » المؤلف من الولايات الشمالية الشرقية من دولة فارس القديمة . وقد كان يسكن هذا الإقليم قوم بواصل ، لقوا من الأهوال من عسف ولالة بنى أمية ما تحرّبت به ديارهم وامتّنت كرامتهم وأصبحوا فى حالة يرثى لها ، فكانوا يتلهفون للانضمام إلى أى حركة ثورية مهما بلغت من المجازفة ، رجاء الخلاص من هذه الحال » (١) .

وفى الوقت الذى كان فيه العباسيون يفوزون بانضمام الشيعة إليهم ، كان الأمويون ينعمون بالترف الذى يحيط بهم فى حضارة الشام المنحرفة ، فاستولى عليهم الانحلال وأهملوا شؤون الدولة ، ثم نشبت المنازعات على الخلافة بين أعضاء بيت الملك ، فتداول عرش الخلافة مالا يقلّ عن أربعة فى سنة هجرية واحدة (٧٤٣ — ٤٤ م) . وقد حذرهم من عاقبة هذه الحال واليهم الوفى فى خراسان فذهب تحذيره صرخة فى واد . فنادى العباسيون بشورتهم علنا فى سنة ٧٤٧ م ، ولم يحلّ عام ٧٥٠ م حتى كانوا قد استأصلوا شأفة الأمويين تقريرا

(١) نقلا عن Nicholson ص ٢٤٨ .

واستولوا على الخلافة مكانهم ، ونقلوا مقر الملك إلى العراق ، حيث أنشأوا حاضرتهم الجديدة « بغداد » عام ٧٦٢ م .

* * *

وبانتقال الخلافة على هذا الوجه تضام ما كان يسود الدولة من النعرة العربية ونفوذ العنصر العربى ، وازداد نفوذ العنصر الفارسى الذى كان له فضل كبير فى إجلال العباسيين على عرش الخلافة ، وكان العباسيون فى نحو الحسين سنة الأولى من حكمهم يتخذون وزراءهم من أسرة « البرامكة » الفارسية التى يزخر بذكرها كتاب « ألف ليلة وليلة » . وبهذا النقص فى سيادة العنصر العربى اندمجت الشعوب الكثيرة التى تتألف منها العاهلية بعضها فى بعض وارتبطت برابطة الحضارة الإسلامية . وقد أسهم بالجهد فى شتى الميادين غير الدينية من هذه الحضارة الكثير من النصارى واليهود الذين لم يعتنقوا الإسلام .

ولم تتأثر العاهلية فى مجموعها بنا لحق الشام من التدهور النسبى ، بل قد كان فيما أحرزته الولايات الشرقية من التقدم الاقتصادى خير كفيل بالتعويض من ذلك وزيادة . فقد قام العباسيون بإتمام مشروع للرى والصرف كانت قد بدأتها الدولة الفارسية الساسانية بأسفل العراق ، وهو مشروع — مع بساطته وسداجته — قد تحقق به امتناع تكوّن البرك الرائدة وفساد تربة الأرض بتشبعها بالأملاح ، وسرعان ما أصبحت الحاضرة الجديدة (بغداد) منافسة للقسطنطينية فى رخائها المادى . وفى إقليمى « خراسان » و « ما وراء النهر » (ترانسكسوانا) الذى اشتهر من بلاده مدينتا « بخارى » و « سمرقند » العظيمتان ، قام العباسيون كذلك بإصلاحات زراعية ومدنية عظيمة الشأن . وقد عاد هذا التقدم الزراعى بالخير على طائفة ملاك الأراضى بوجه خاص . غير أنه ، بنطاقه الواسع ، قد عمّت فوائده بلا شك غمار دوائر الأهلىين .

كذلك أحيا العباسيون التجارة البحرية فى الخليج الفارسى ، وهى تجارة

تكوّنت منذ أزمان قديمة بفضل ما كان لبلاد ما بين النهرين من السبق في ميادين الحضارة المدنية^(١) والتجارة في هذه الأرجاء، فعادت الآن إلى سيرتها الأولى، وصارت « البصرة » ذات شأن عظيم بصفة أنها المرفأ البحري لمدينة بغداد حاضرة الدولة. ولم يحل عام ٨٥٠ م (أو ما يدانيه) حتى كانت سفن المسلمين قد بلغت بلاد الصين سعياً وراء الاتجار في الحرير، وكانت بمدينة « كَنْتُون » جالية إسلامية كبيرة، وقد توغل بعض تجار المسلمين ما وراء ذلك شمالاً حتى بلغوا « كوريا » و « اليابان » على ما يُظن. وقد كانت تجارتهم مع شرقي إفريقيا أقل من ذلك شأنًا، غير أنها وصلت في مداها إلى جزيرة « مدغشقر » جنوباً. كذلك أحيا العباسيون إلى حد ما التجارة بين موانئ شرقي البحر الأبيض المتوسط وموانئ أوروبا المسيحية ولا سيما « البندقية » وموانئ جنوبي إيطاليا، وكان لليهود فيها شأن يذكر، إذ قاموا بدور الوسيط بين المسيحيين والمسلمين لما كانوا يجدونه من التسامح الديني معهم من الفريقيين، اللذين لم تكن قد توافرت بينهما أسباب التقارب.

وأهم من تجارة البحر الأبيض المتوسط في ذلك الوقت التجارة مع السويد أصحاب السيادة على روسيا والبحر البلطي، يدل عليها ذلك العدد الهائل الذي عثر عليه في هذه المنطقة من قطع النقد الإسلامية التي ضربت في « كَشَقْد » و « سَمَرْقَنْد » ويمتد عصرها ما بين عامي ٧٠٠ و ١٥٠٠ م. وحتى الجزر البريطانية، وصل إليها نفوذ المسلمين غير المباشر. فقد عثر على قطعة نقد ذهبية ضربها « أُوفا ملك ميرسيا » (King Offa of Mercia) في القرن الثامن الميلادي محكية تمام المحاكاة للدينار العربي حتى فيما عليها من النقوش العربية؛ كما وُجد في أحد المستنقعات الوحشية بإرلندة صليب برونزي مذهب كتبت

(١) المترجم — قد تكرر من المؤلف استعمال هذا التعبير « الحضارة المدنية » مع أننا قد ألفنا استعمال أحد اللفظين فقط (الحضارة أو المدنية). ويتبعى كتابته أدركت أنه يستعمله عن قصد تمييزاً للحضارة المدنية عن « الحضارة الزراعية » مثلاً.

عليه عبارة « باسم الله » بالحروف العربية^(١).

وقد ذاع أمر هذا التقدم المادى بيننا، (نحن معشر الغربيين) ودخل في دائرة القصص الشعبي بتأثير الإقبال على كتاب « ألف ليلة وليلة » الزاخر بالقصص عن بغداد في عهد الخليفة « هارون الرشيد » (٧٨٦ — ٨٠٩ م) المعاصر لشرلمان والذي كانت تربطه به أواصر المودة.

وليس من شك مطلقاً في تفوق ثقافة الإسلام بالشرق تفوقاً بالغاً على ثقافة أوروبا الغربية في ذلك الوقت. فقد سار، جنباً لجنب مع ثرائه المادى، اهتمامه المتزايد يوماً بعد يوم بالأمور الثقافية. فإن سير الحضارة الإسلامية في طريق التقدم أخذ يكشف كل يوم عن الحاجة إلى بعض العلوم العملية المتوافرة في الحضارات السابقة التي مس الإسلام بلادها؛ كالطب، والرياضة اللازمة لأعمال المساحة، والعمارة، والملاحاة، يضاف إليها علم الجغرافيا لتسهيل التجارة، وعلم الفلك للاستعانة به في تعيين اتجاه مكة ومعرفة أول رمضان، شهر الصوم المعظم، ونهايته، وليعزز به أيضاً علم النجوم.

وقد كان الأمويون من قبل قد استعانوا بمهندسي العمارة ومهرة الصناع الذين تزودوا في أعمالهم بالمعارف السورية — البيزنطية، والفارسية. كما أنهم قد اجتذبوا إلى قصورهم الأطباء وغيرهم من علماء « جنديسابور » (Jundishapur) بالجنوب الغربي من بلاد فارس، وقد كان بها منذ عهد آل ساسان مدرسة عظيمة للطب ومعهد علمي تدرس فيه العلوم اليونانية والسورية والفارسية والهندية جنباً إلى جنب. غير أن الأمويين لم يقوموا عن قصد بشيء يذكر نحو تشجيع المعارف ونشرها.

أما العباسيون فقد أهتم خليفتهما الثاني « المنصور » (٧٤٥ — ٧٥٥ م)

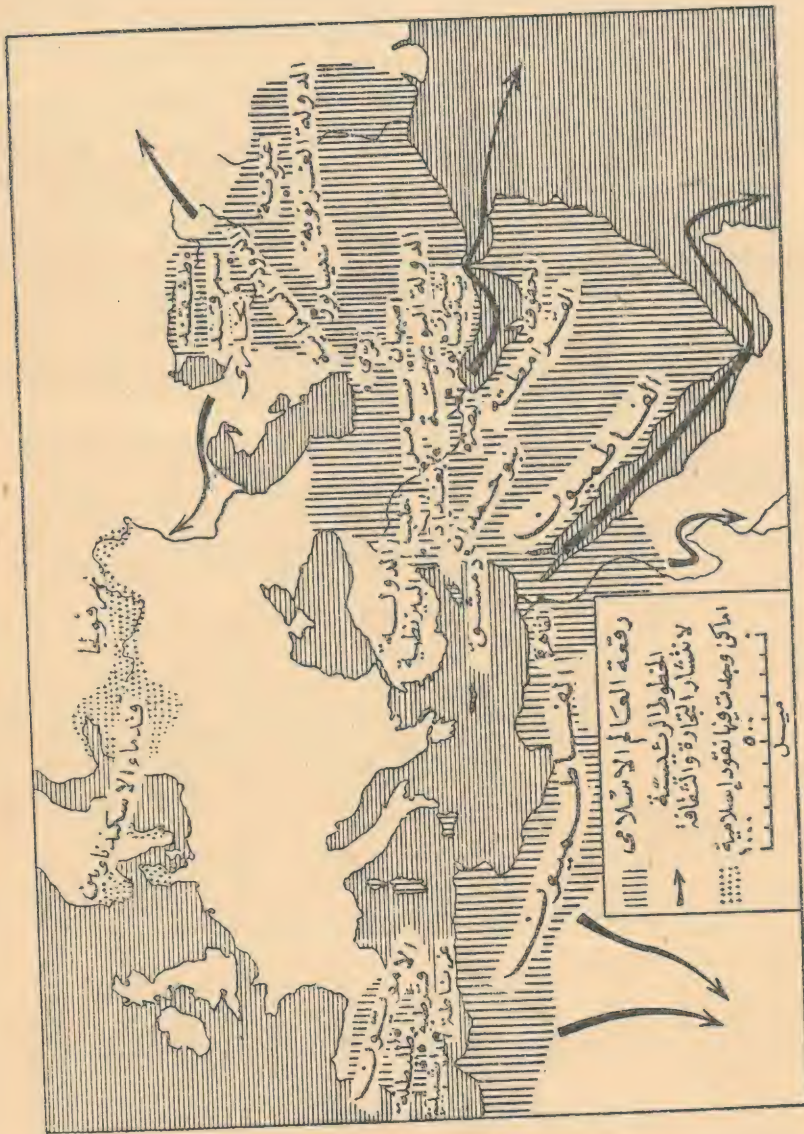
(١) نقلاً عن « J. H. Kramer » في كتابه « Legacy of Islam » ص ٩٤. وعن « Christopher Dawson » من مؤلفه السابق ذكره ص ٢٤٣.

مؤسس بغداد بجمع علماء الفلك والمهندسين وغيرهم من العلماء في قصره، كما عهد بتصميم حاضرتة الجديدة إلى فلسفي فارسي يعاونه أحد اليهود. ومن هذا الوقت ابتدأت ترجمة الكتب العلمية إلى العربية من اللغات اليونانية والسريانية والفارسية والسندسكريتية، وقبلها عهد بترجمة شيء منها إلى العرب بل كان يقوم بالترجمة عادة الشوام المسيحيون والفرس. وقد وضع الخليفة المأمون لهذا العمل نظاماً وطيداً. فأنشأ في بغداد عام ٨٣٠ م «بيت الحكمة» لتشجيع طائفة «المعتزلة»، المعتدلين في آرائهم والذين كان يخصصهم برعايته، وهذا المعهد كان يجمع بين جوانبه في آن واحد مجمعاً علمياً وداراً للكتب وقلماً للترجمة، ومرصداً فلسفياً. وبفضل ما أعد للترجمة بمثل هذه المشروعات لم يلبث العالم العربي أن صار مزوداً بأشهر مؤلفات اليونان في العلوم والفلسفة، وذلك في الوقت الذي كانت فيه أوروبا الغربية لا تسكاد تعرف شيئاً من المعارف اليونانية. وقد كانت الترجمة عن اليونانية تجري أحياناً من الأصول اليونانية مباشرة، ولكنها في الغالب كانت تنقل عن تراجم سريانية قام بها المسيحيون السوريون قبل ذلك ببضعة قرون. وقد شمر «النساطرة» بوجه خاص عن مساعد الجد في ترجمة فلسفة اليونان لتكون لهم عدة في محاجاتهم اللاهوتية مع خصومهم من أصحاب المذهب المسيحي الأصيل. كذلك ترجمت إلى العربية المؤلفات الفارسية والهندية في الرياضيات والفلك. وفي أوائل القرن التاسع الميلادي اقتبس الشرق الأوسط الطريقة الهندية السهلة في كتابة الأعداد، بحيث تكون قيمة كل رقم في العدد عشرة أضعاف مثله في الخانة التي تليه، مع استعمال الصفر ذي الأهمية الكبرى، فلذلك حل الطريقة العقيمة التي كان يستعملها الساميون واليونان والرومان. وهذه هي الطريقة التي نسميها نحن معشر الغربيين «الطريقة العربية» في كتابة الأعداد (١).

(١) وهذه «الطريقة العربية» لم يستعملها مسيحيو أوروبا في تصنيفاتهم الحسابية إلا في القرن الثاني عشر الميلادي (نقلا عن «Carra de Voux» في «The Legacy of Islam» ص ٣٨٤)

المترجم — ونحن معشر العرب، باعتبار أننا أخذنا هذه الأرقام العديدة عن الهند، نسميها «الأرقام الهندية»

٤ - العالم الإسلامي في القرن العاشر



ولم يمض طويل وقت على مزاوله أعمال الترجمة الآنفه الذكر حتى نشطت في الدولة الإسلامية أعمال البحث والتنقيب والملاحظة والاستنباط ، سعياً وراء التجديد والابتكار . غير أنه مع ذلك كانت عوامل التزيق قد انتابت الوحدة السياسية بالعهلية إلى غير رجعة . وقد استعرض « ابن خلدون » ماضى التاريخ الإسلامى إلى نهاية القرن الرابع عشر (الميلادى) فوصل إلى أن الدول تولد وتنمو حتى تبلغ أوج عظمتها ثم تضمحل وتقرض ، وكل ذلك في مدة قلها تتجاوز ثلاثة أجيال ، أى فيما لا يزيد على مائة وعشرين عاماً^(١)

وقد كانت الدولة الأموية من أول أمرها مزعزة الأركان ، ولم يُتَح لها البقاء في الملك إلا لما كان يكتنه السنيون فيها من الهيبة لخليفتهم باعتباره خلف الرسول في الحكم . غير أن هذه الهيبة ما لبثت أن ضعفتها وطوّحت بها المنازعات العائلية على الحكم . ولما قضى على خلافة الأمويين بالشرق تمكن أحد أمراءهم القلائل الذين نجوا من بطش العباسيين ، من الاستيلاء على حكم الأندلس وأسس بها دولة أموية مستقلة عام ٧٥٦ م.^(٢) ولم يمض على ذلك سوى نصف قرن حتى انسلخ غرب شمالي أفريقيا أيضاً عن حكم العباسيين وتكونت به دولتان مستقلتان .

وفي قلب الدولة اتعظ العباسيون بما رأوه من الأحوال التي أفضت إلى سقوط الأمويين ، وبما جرّته روح العصبية وميل العناصر العربية إلى التنابد واستئثار كل فريق منها بالجاه ، مما لا يستقيم معه النظام ولا يصلح أساساً لقوة عسكرية تركز إليها سلطتهم ، فعمدوا إلى اتخاذ الجند المرتزقة يجمعونها

(١) عن « Nicholson » ص ٤٤٠

(٢) المترجم — هو « عبدالرحمن بن معاوية » ابن الحليفة هشام ، فر إلى بلاد المغرب ولا مال معه ولا جيش ، فعبر إلى الأندلس ، حيث وجد جيوش آبائه وعمالهم يتقاتلون على الاستئثار بالملك فيها ، فقبض على ناصية الأمور وأسس بالبلاد دولة أموية غربية مستقلة مقرها « قرطبة » . لذلك كان « المنصور » العباسي يلقيه بصقر قریش .

من بين العناصر التركية التي تقطن الأطراف الشمالية الشرقية من الدولة ؛ وهؤلاء ، مع أنهم دون العرب والفرس في ذكائهم ، كانوا قوما أشداء ، لهم من صفات الاحتمال والطاعة ما جعلهم من خيرة الجنود الذين ذاع صيتهم منذ أحقاب طويلة .

وقد عظم أمر هؤلاء الجند ، حتى اننا نرى في عام ٨٠٨ م مقاليد الأمور في مصر مسندة إلى يد رجال من هؤلاء الأتراك ، ولم يلبثوا أن رأوا من ضعف سادتهم العرب ، في قوتهم الحربية وفي اخلاقهم ، ما جعلهم يستأثرون بالسلطة . وفي « بغداد » نفسها أخذ رجال الحرس التركي الذي اتخذته الخليفة « المعتصم » درءاً له يعشون بالنظام ، فعظم شرهم وأكثروا من الاعتداء على اهل بغداد ، حتى اضطر الخليفة في سنة ٨٣٦ م إلى الخروج بهم منها وبناء مدينة « سُرْمَن رَأى » بأعلى النهر على مسيرة ثلاثة ايام من بغداد واتخذها حاضرة له . فلم يلبث أن وقع هو وأخلافه من بعده تحت سيطرة قادتهم السياسية .

وفي سنة ٨٦٨ م كانت مقاليد الأمور في مصر بيد القائد التركي « أحمد بن طولون » ، فاستقل بحكمها واستولى على فلسطين والشام ، فبدأ بذلك فترة من الحكم الصالح في هذه البلاد ، أنقذت فيها مما كانت تعانيه مصر من استنفاد الضرائب الباهظة لمواردها الاقتصادية على يد ولاية العباسيين المستهترين وكان سبباً لخروج الأقباط خروجاً عاماً سنة ٨٣١ م لما شعروا به من العسف^(١) .

كذلك ثار على العباسيين اقليم « ما وراء النهر » (Transoxiana) والجزء الأعظم من فارس ، واستقلت بحكمهما جملة الدولة « السامانية » الفارسية عام ٨٧٤ م . وكان العراق هو كل ما بقى تقريباً تحت حكم « سُرْمَن رَأى » مباشرة ،

(١) قفلا عن « C.H.Becker » في « Encyclopaedia of Islam, art. Egypt. »

(٤ م — تاريخ)

الشيعة المتحمسون ، فاستمالوا إليه كثيرا من البائسين والساخطين الذين تتألف منهم غالبية الإنسانيّة في كل زمان ومكان . وفي نهاية القرن تألفت طائفة اسماعيلية تسمى « القرامطة » ، جعلت لنفسها كيانا سياسيا منظما في شكل ولاية مستقلة على الشاطئ العربي للخليج الفارسي وباليمن . ومالبثت أن شنت حربا عامة على جميع الطوائف غير الإسماعيلية . فتهددت جيوشها « بغداد » ، واعتدت على قوافل الحج ، ودخلوا « مكة » فعلاّ وانتزعوا منها الحجر الأسود .

وفي خلال ذلك أخطق الخطر بأحد أحفاد « عبد الله بن ميمون » بالشام ، ففرّ إلى تونس ، حيث لقي الكثير من الأعوان ، فأعلن أنه « الإمام » المنتظر سنة ٩٠٩ م فتججح في دعوته وخلع الأسرة الحاكمة لهذه البلاد . ولقوله أنه من نسل الحسين بن علي من زوجته « السيدة فاطمة » بنت رسول الله ، سميت الدولة الجديدة التي أسسها « بالدولة الفاطمية » . وقد كانت هذه الدولة أول من أعلن الخروج التام على كل سيادة للعباسيين حتى سيادتهم الاسمية ، فتسمت بالخلافة الفاطمية . ثم مدت فتوحاتها على شواطئ أفريقيا الشمالية ، حتى استولت على « القاهرة » سنة ٩٦٩ م واتخذتها حاضرة لدولتها ^(١) . وما لبثت أن مدت حكمها إلى غربي بلاد العرب وفلسطين والشام .

وبينما كانت هذه الأحداث تجري مجراها بلغ الضعف أشده بخلفاء العباسيين ، حتى خضعوا عام ٩٤٥ م للدولة « البويهية » . وهم قوم شداد من معتدلى الشيعة كانوا يسكنون الجهات الجبلية بشمال فارس . فيرى من ذلك

(١) المترجم — إن تعبير المؤلف عن استيلاء الفاطميين على مصر ، مهما كان الدافع إليه هو شدة الإيجاز ، لا يطابق الواقع ، إذ لم تكن « القاهرة » قد وجدت بعد . والحقيقة كما هو معروف هي أن « المغرب » رابع خلفاء الفاطميين سبر لغزو مصر أكبر قواده « جوهر الصقلي » فدخلها بعد مناوشة قليلة من جنود الدولة الإخشيدية (المستقلة بها في ذلك الوقت مع الاعتراف بسيادة اسمية للعباسيين) سنة ٣٥٨ هـ (٩٦٩ م) . وخط « جوهر » في ليلة نزوله شمال القسطنطينية مدينة جديدة سماها « القاهرة » ، وموقعها الآن وسط القاهرة الحالية . وفي العام التالي بنى الجامع الأزهر العظيم .

ونما تقدم أن السيادة السياسية في معظم العالم الإسلامي آلت في هذه الآونة إلى الشيعة ، وإن كانوا لم يفوزوا قط بحمل غالبية المسلمين على اعتناق مذاهبهم . وحلت مصر محل العراق في الزعامة ، وأنشئت جامعة « الأزهر » الذائعة الصيت بالقاهرة عام ٩٧٢ م لنشر التعاليم الإسماعيلية .

وكأنّ الداء الويل المتأصل في العرب ، من ميلهم إلى الانفصال السياسي وقلقهم من البقاء تحت سلطة موحدة ، قد أطلق له العنان ، فقد مضى على العالم العربي مدة ألف عام ، من الوقت الذي نحن بصددده إلى يومنا هذا ، لم يعرف فيها الوحدة قط ، وغالبية أجزائه تحت السيطرة الأجنبية ^(١)

على أنه إذا أخذت مدنية من المدنيّات في أسباب الانحلال فإنّ التدهور لا يصيب عناصرها كلها بنسبة واحدة ؛ بل هي كجسم المريض قد يستر تدهورها مدة ما نشاط بعض الوظائف فيها . ففي حالة الحضارة الإسلامية ، قد كان للدور الأول من انحلالها السياسي تأثير حسن مؤقت في نهضة العلوم والمعارف . فإن العلماء يحفزهم إلى العمل حسن رعاية الحاكم وإكرامه لهم . وقد كان هذا المجال منحصرا في قصر الخليفة ببغداد ومتوقفا على إرادة ملك واحد ، قد يكون وقد لا يكون له اهتمام بمعاوضة مثل هذه الشئون . أما الآن فقد أصبح ميدان هذه الرعاية متوافرا في قصور عدّة من الدول : من « سمرقند » إلى « الأندلس » . ومن أعظم هذه العواصم التي ازدهرت فيها الحركة العلمية بغداد والقاهرة وبخارى وسمرقند ؛ وشيراز ، واصفهان و « نيسابور » (Nishapur) وحلب ودمشق وقرطبة . وقد كان طلاب العلم في هذا الوقت ،

(١) المترجم — هذه بالطبع نقمة استعمارية لا تخلو لنا معشر العرب وخاصة في نهضتنا الحاضرة ، وإن كانت أحداث التاريخ لا تساعد على تفنيد أقوال المؤلف من ناحية تفكك وحدة العرب في هذه المدة . وكذلك يلاحظ أن المؤلف قصر حكمه على العرب ولم يتناول الدول الإسلامية بوجه عام ، فكأننا نعرف فضل الدولة الأيوبية ودولتي المماليك والدولة العثمانية في حفظ مجد الإسلام أحقابا طويلة .

كأخلافهم في القرون الوسطى بأوربا ، يتجشّمون الأسفار الطويلة ليحظوا بالجلوس أمام قديمي أستاذ عظيم يتلقون منه العلم . فمن ذلك مثلا أن «الغزالي» ، الذي هو من مواليد «طوس» في الشمال الشرقي من فارس ، حضر على أساتذة «نيسابور» ، وبغداد ، ودمشق ، وهي مدن تقع في مدى نحو ١٤٠٠ ميل .

ومع أن اللغة العربية كانت هي اللغة الرئيسية في تلاقى العلوم ، فإن اللغة الفارسية كانت في انتشار مستمر ، فضلا عن أنه لم يكن من العنصر العربي بين علماء العالم الإسلامي في مختلف العلوم وفروع الثقافة سوى النزر اليسير . وقد دلّت الإحصاءات الخاصة بالمواطن الأصلية لأشهر رجال العلم والمعرفة بالشرق الإسلامي على أنه في جميع عصور الثقافة الإسلامية ، من بداية نهضتها إلى أقول نجمها ، لم تقل نسبة المنتهين منهم إلى فارس وما وراء النهر عن ٤٠ في المائة . وقد كانت نسبة المسيحيين كبيرة في بداية عصر الترجمة ثم هبطت فيما بعد ، أما اليهود فكانت أهميتهم في المشرق ضئيلة بالإضافة إلى ما قاموا به من نصيب وفير في خدمة الثقافة الإسلامية بالأندلس^(١)

(١) بنيت هذه المعلومات على الأرقام التالية التي أوردها «A. Mieli» عن أشهر العظماء في ثلاثة عصور متتالية وهي : (١) عصر الترجمة والبداية ، ويشمل القرنين الثامن والتاسع ، (٢) «العصر الذهبي» ويشمل القرنين العاشر والحادي عشر ، (٣) عصر الهبوط ، ويشمل القرنين الثاني عشر والثالث عشر :

العصر الأول	العصر الثاني	العصر الثالث
المسيحيون ... ١٢	٨	٥
اليهود ... —	٣	٤
الفرس (ومعهم بنو ماوراءالنهر) ١٠	٢٣	١٨
العراقيون ... ٢	٩	٣
السوريون ... ٣	٧	٩
المصريون ... ١	٤	٥
العرب ... —	—	—

وفي أسبانيا أورد «ميلي» أسماء ٧٣ عالما ، ربعهم من اليهود

أما فضل العالم الإسلامي في النهوض بالعلوم والمعارف فقد ذهب فيه المؤرخون مذهبين متناقضين . فبعضهم ، وهم المنتعصبون للحضارة اليونانية ، يميلون إلى تحقير قيمة ما ابتكره المسلمون في هذا الميدان ويقصرون فضلهم على المحافظة على ما بقى من علوم الإغريق ومعارفهم وإيصالها إلى أوربا الغربية في القرون الوسطى ، في حين أن مؤلفي العرب العصريين وبعض الأوربيين الذين كتبوا في تاريخ العلوم تطرفوا ، عن رد فعل لمغالاة طلاب المعارف الإغريقية ، فعزوا إلى رجال العلم المسلمين في القرون الوسطى أكثر بكثير مما قاموا به فعلا وغالوا كثيرا جدا فيما نسبوه إليهم من الابتكار بالإضافة إلى ما نقلوه عن الإغريق أو أمم الشرق التي سبقتهم . والحقيقة الخالصة في هذا الشأن تقع بين هذين النقيضين ، وقد صوّرت أبلغ تصوير في العبارة الآتية : «ان الطب الإسلامي والعلوم الإسلامية انعكست فيها أشعة الشمس الهيلانية التي غربت ، فكان لها نور كنور القمر أضاء أحلك ليالى أوربا ظلمة في القرون الوسطى ، وقد كان معه بعض نجوم ساطعة عاوت هي أيضا بضوئها الذاتي ، غير أن ذلك القمر وتلك النجوم خفت جميعا ببزوغ فجر يوم جديد هو «النهضة الأوربية»^(١) .

ومن الأمثلة الدالة على ما زاده المسلمون في العلوم الرياضية والفلكية تلك الألفاظ الاصطلاحية المقتبسة في هذه العلوم من اللغة العربية ، مثل Algebra (الجبر) و Azimuth (السموت) و Zenith (السمت) ، وأسماء الكثير من النجوم مثل Algoi (الغول) و Aldebaran (الدبران) و Betelgeuze (بيت القوس أو يد الجوزاء) . كما أنهم نهضوا بالطب نهوضا كبيرا بفضل الكثير من المستشفيات التي أنشأها ذوو الأريحية من ملوكهم في المدن الكبرى ، وقد قيل أنه كان ببغداد في القرن الحادي عشر ستة آلاف طالب يدرسون الطب .

(١) عن (Max Meyerhof) في كتابه (The Legacy of Islam) ص ٣٥٤

ومع أن الشريعة الإسلامية تحرّم تشريح الآدميين ، فقد عُنوا عناية كبيرة بدراسة سير الأمراض وملاحظة أدوارها وتسجيل ملاحظاتهم عنها .

كذلك تقدم على أيديهم علم الكيمياء وغيره من العلوم الطبيعية ، كما أن جهودهم في عمل الخرائط ودراسة الجغرافيا الوصفية كان له أكبر أثر فيما زاوله الأوروبيون في القرون الوسطى من رسم الخرائط الخاصة ببلاد البحر الأبيض المتوسط . على أنه مع إنصافنا للمسلمين بالاعتراف لهم بما يعزى إليهم من الابتكار في ترقية العلوم ، فهناك حقيقة لا يمكن إنكارها هي أنهم لم يخرجوا في معظم دورهم هذا عن كونهم تلاميذ علماء الإغريق المتممين لعملهم . كذلك يمكن القول بأنهم مع قيامهم ببعض الابتكارات الهامة في العلوم ، فإن فضلهم الأكبر كان في تنظيم المعارف القديمة والمحافظة عليها في وقت كانت فيه أوروبا الغربية تجهلها ولا تستطيع صونها . ومع كل ذلك قد كان ينقص علماء المسلمين عادة ما كان لدى الإغريق من سعة الخيال العلمي والرأى المبتكر ، كما كان يستعصى عليهم استنباط النظريات من المشاهدات العملية الكثيرة وتوحيد المسائل الفردية التفصيلية ليتألف منها مبحث منظم متجانس ^(١) .

وقد كان التفكير الإسلامي في أرقى مراتبه متجهاً بكيّساته نحو السماء ، يتأمل في وحدانية الله وصفاته ، لا يذر متسعاً للبحث في كيانه هو أي في أمر الإنسان . كذلك يلاحظ أن المجتمع الإسلامي كان دائماً ذا وجهة أرسقراطية ولذلك كانت حركة العاوم والمعارف ، على عكس مثلها عند الإغريق ، خالية تقريباً من عنصر الطبقة المتوسطة ، فخرمت بذلك من أكبر مصدر لتلك الحيوية التي تصمد أمام أكبر الانقلابات السياسية ؛ بعكس الحالة عند الإغريق ، فإنه بعد تصفية الحالة « الديمقراطية » التي اتصف بها نظام ولايات المدن عندهم ، بقيت الحقيقة التي لامراء فيها وهي أن الثقافة الإغريقية كانت في أيدي طائفة كبيرة من الطبقة المتوسطة من أهل المدن ، ظلت أهميتها في ازدياد حتى

(١) أنظر النقد الذي كتبه « ادوارد عطية » في كتاب « An Arabe Tells His Story »

بلغت الذروة في القرن الثاني من الميلاد . في حين أن الحركات العلمية في الإسلام « كانت تزدهر في فترات متفرقة برعاية أمراء في أنحاء شتى لا رابطة بينهم . وبعبارة أخرى قد كانت لها عصور زاهية كمعصر « أغسطس » عند الرومان ، ولكنها لم تر قط شيئاً من مظاهر الشغف الشعبي العظيم بتحصيل المعرفة ؛ وكان قادة الفسك فيها يقيمون في قصور الأمراء ويحاضرون فيها ، ولكنهم لم ينزلوا إلى أماكن الجماهير ليلقوا عليها علمهم ^(٢) . والواقع أن الجماهير بقيت من حيث حالتها الاقتصادية والاجتماعية ومستواها الثقافي على ما كان عليه أجدادها تقريباً منذ أربعة آلاف من السنين .

ولم ينتقل إلى أوروبا القرون الوسطى شيء يذكر من العلوم والمعارف الإسلامية عن طريق الدولة البيزنطية ، لقلة صلتها الثقافية بالعالم الإسلامي ، وإن كان قد شُرع في ترجمة المؤلفات الطبية العربية إلى اليونانية البيزنطية في القرن الحادي عشر ^(٣) . أما الصليبيون فكان نزولهم على سواحل شرق البحر الأبيض المتوسط في سلخه لا يكاد عرضها يتجاوز خمسين ميلاً : وكانوا في الغالب قوماً غلاظاً أفاقين غير مهذبين . وكان اختلاطهم عادة مع الفلاحين من أهل البلاد دون طلاب العلم . ولذلك يجد أن ما جرى من تبادل ثقافي ملحوظ بين « الفرنج » وأهل البلاد الواقعة على شرق البحر الأبيض المتوسط كان في الغالب من نوع مادي ؛ وعلى كل حال فإنه بحلول وقت الحرب الصليبية الأولى (١٠٩٩ م) كانت الحركة العلمية في المشرق الإسلامي قد أخذت في الجمود ، ولذلك لم يكن نصيب الصليبيين في نقل المعارف الإسلامية إلى الغرب بأكثر من نصيب الدولة البيزنطية ^(٣) .

أما الجهة التي فاقت هؤلاء جميعاً بكثير في هذا الشأن فهي جزيرة

(١) عن « D. B. Macdonald » ص ١٥٣

(٢) نقلاً عن « R. Walzer » في :

Bulletin of the John Rylands Library, 1945

(٣) نقلاً عن « Hitti » ص ٦٦٢

« صقلية » ، فتفتحها مسلمو شمالى أفريقيا في خلال القرن التاسع الميلادى وحظت بحكم اسلامى وطيد النظام من سنة ٩٥٠م إلى أن أعادها النورمانديون إلى المسيحية في أواخر القرن الحادى عشر على يد « أسرة من القراصنة الموهوبين » كانت قد دخلت في خدمة روم « بيزنطة » ثم انتزعت منهم جنوبى ايطاليا . وكانت « صقلية » وقت أن فتحها المسلمون مزدهرة منذ عهد طويل بالحضارة المستخلقة عن الإغريق والرومان . ومع أن تيار الثقافة الشرقية كان دائم التدفق فيها طوال حكم المسلمين لها فإن الحروب كانت هى الشغل الشاغل لحكامها العرب ، فألهتهم عن النهوض بمثل هذه العناصر السلبيّة الرفيعة . غير أنه في عهد النورمانديين ، الذين اشتهر حكمهم بالتسامح ، تسوّى للعناصر الثقافية على اختلافها أن تمتزج بعضها ببعض وتنبث زهوراً نضرة . وقد صور المؤرخ هـ . ا . ل . فيشر (H. A. L. Fisher) حالة الحضارة بصقلية في عهد « روجر الثانى » (١١٣٠ — ١١٥٤م) ، الذى لقبه نقاده « بالملك نصف الوثنى » ، بعبارة موجزة جذابة ، قال : « إن مملكته كانت ما بين شرقية وغربية ، يأوى إليها اليونان واللاتين وأهل المغرب واليهود على السواء . ونظام حكومتها . . . يفوق نظام كل دولة أوربية أخرى في عصره . وكان « روجر » ، سليل قبائل « الفايكنج » (Vikings) ، يجلس على عرشه بين خمائل البرتقال في مدينة « بلرم » (Palermo) يجمع في ملبسه بين وشاح المندوب الرسولى ورداء الملك البيزنطى ؛ وزراؤه ما بين يونانيين وانجليز ، وجيشه يضم من أهل المغرب ما يناهز نصفه ، وأسطوله في يد قادة من اليونان ؛ وهو وإن كان مسيحياً لاتينياً ، فإنه بحكم عيشته في جو الجنوب البعّط المرطّب ، قد سلك في حكمه مسلكاً ما بين البيزنطى والشرقى . . . تتمثل في شخصه أحسن تمثيل جزيرته البديعة ، التى كانت يؤمّذ وفي كل حين مشاعاً بين الشرق والغرب »^(١)

(١) عن (تاريخ أوروبا) فى مجلد واحد للمؤلف المذكور ، ص ١٩٠

وقد كان حفيده « فردريك الثانى » (١٢١٥ — ١٢٥٠م) ، امبراطور الدولة الرومانية المقدسة وملك صقلية ، لا يزال يحتفظ فى بلاطه بصبغة نصف شرقية ، وقد حفظ عليه البابا « إنوسنت الثالث » (Innocent III) المعروف بشدة صرامته وأوقع عليه عقوبة « الحرمان » لإحجامه عن الاشتراك فى الحروب الصليبية مراعاة لما بينه وبين امراء المسلمين من المودة السياسية والعلاقات التجارية ، وإن كان قد فاز فيما بعد بإعادة « بيت المقدس » إلى حظيرة المسيحية مؤقتاً ، لا بالسيف بل عن طريق المهادنة مع سلطان مصر السّمح^(٢) . وفى سنة ١٢٢٤م قام « فردريك » بإنشاء جامعة « نابلى » (Naples) ؛ وشجع ترجمة العلوم والفلسفة العربية إلى اللاتينية . وقد درس بهذه الجامعة « القديس توما الأكوينى » (St. Thomas Aquinas) — ١٢٢٦ — ٧٤م — ذلك الذى قام بدراسة تمحيضية لتعليقات العرب على آراء فلاسفة الإغريق وجاوزها بقوة ابتكاره حتى بلغ أصولها الإغريقية ، فجعلها لأول مرة فى متناول العالم الغربى .

على أن المملكة التى كان لها اليد الطولى فى وصول العلوم الإسلامية إلى الغرب هى « الأندلس » ؛ التى كانت وقت فتح المسلمين لها فى مستوى من الحضارة يعادل مستوى صقلية وقت فتحها ؛ ومن أخص ما يذكر عنها أنه كان يقيم بمدنها فى ذلك الوقت ألاف من اليهود المثقفين ذوى الجد والنشاط ؛ الذين وهبوا من حب الاستطلاع والاستقصاء ما يمتاز به بنو جنسهم . وقد درجت اسبانيا فى عهد المسلمين فى مدارج التقدم والرقى حتى صارت فى القرن

(١) المترجم — هو السلطان الملك الكامل الأيوبي (٦١٥١ — ٥٣٥ : ١٢١٨ — ٣٨م) : عقد حائفة . (فردريك) هذا على أن ينزل له عن (بيت المقدس) وعن طرق حجاجه من (عكا) و (يافا) نظير قيام فردريك بمساعدته على رد كل مهاجم ولو كان مسيحياً ، وأن يمنح المندوب عن أمراء الصليبيين الآخرين فى الشام مدة عشر سنين ونصف . وقد عد المسلمون نزول (الكامل) عن بيت المقدس من أشنع غلطاته لأنه بيت القصيد من كل هذه الحروب الشعواء التى أريق فيها دماء مئات الألوف من الطائفتين .

التاسع (الميلادي) من أغنى بلاد أوروبا وأغزرها سكاناً ؛ وقد كثرت صادراتها الصناعية والزراعية إلى أوروبا المسيحية والشرق الإسلامي على السواء . وكانت حاضرتها «قُطْبَة» أعظم منهل للعلوم والمعارف في أوروبا ، وضارعت في هذا المضمار كلا من القسطنطينية وبغداد والقاهرة . كان عدد سكانها نصف مليون نفس ؛ وبها ثلثمائة حمام عام ، وسبعون داراً للكتب ، وفيها من الطرق المرسوقة المضادة ليلاً ما تبلغ جملته أميالاً كثيرة يضيق عنها الحصر ، فكانت بكل هذه المظاهر عروس المدن ، سابقة بعدة قرون كلا من معاصرتيها «لندن» و«باريس» اللتين كانتا لاتزالان في حالة همجية ، فضلاً عن أنها كانت كعبة للثقافة يحجّ إليها حكام الولايات الصغيرة المسيحية بشمال إسبانيا .

على أن روح التفكير في إسبانيا الإسلامية كانت لاتزال في هذا العهد محافظة تحرص على التمسك بنصوص الدين الأولى ، لاتكاد تجبّذ شيئاً مما ابتدعه بعض خلفاء العباسيين من الاعتماد على القياس والمنطق ، بل لم يكن هنالك شيء يذكر من الاستقلال في الرأي . وكان طلاب العلم من المسلمين واليهود الراغبون في إتمام دراستهم يرتحلون إلى شرق البحر الأبيض المتوسط ومنه إلى العراق . فلما تولى العرش «عبد الرحمن الثاني» الأموي أرسل في النصف الأول من القرن التاسع (الميلادي) أحد العلماء إلى العراق ليأتي بنسخ من ترجمة المؤلفات العلمية الإغريقية والفارسية ، واستصحب معه جماعة من الفلكيين^(١) وبعد ذلك بقرن من الزمان أنشئت جامعة «قُطْبَة» ، أنشأها «عبد الرحمن الثالث» الذي كان أول من تسمى بأمير المؤمنين في الأندلس ، رغم وجود الخلافة العباسية . وفقاً خلفه أثره ، فاستقدم العلماء من المشرق إلى قرطبة وأنشأ فيها تسعاً وعشرين مدرسة مجانية ؛ وجعل له

(١) نقلاً عن (E. Levi - Provençal, La Civilisation arabe en Espagne)

عمّالاً يتعاونون له المخطوطات العلمية من المدن الشرقية . وفي الوقت نفسه أخذ علماء اليهود يرتحلون من مقرهم الرئيسي بالعراق إلى الأندلس .

وفي أوائل القرن الحادي عشر (الميلادي) انهارت الدولة الأموية بالأندلس ، وبقيت البلاد ممزقة الأوصال مدة ثمانين عاماً كانت خلالها طعنة لنار الحروب الداخلية ، فكان شأن قوادها الحرييين في ذلك شأن قواد المسلمين بالمشرق عندما أخذت دولة العباسيين في الاضمحلال . غير أنه قد كان لذلك في الحركة العلمية نفس الأثر الذي شوهد في المشرق ، فأفضى انقسام الدولة بين أمراء الدويلات الجديدة إلى انتشار علوم الحضارة ومعارفها إلى عواصم تلك الإمارات ، أمثال «إشبيلية» و«طليطلة» و«غرناطة» . وكما أن ملوك الممالك المسيحية بشمال إسبانيا اغتيموا هذه الفرصة فبدأوا في شن الغارات على هذه الإمارات الإسلامية المفككة ، كذلك أخذوا يضاعفون إقبالهم على التزوّد بالمعارف الإسلامية .

ولما اشتد ضغط مسيحي الشمال على المسلمين وعظم خطر غاراتهم عليهم استنجد المسلمون بالبربر ملوك الأنحاء الشمالية الغربية من أفريقيا ، وكان هؤلاء قد توحدت كلمتهم منذ خمسين عاماً بجماعة الإخاء في الإسلام وتكونت منهم دولة واحدة هي دولة «المرابطين» الذين كان يسميهم الإسبان «Almoravides» . فقاموا في أواخر القرن الحادي عشر (الميلادي) بإنقاذ الأندلس من الأسبان ، رغم براعة بطلمهم «السيد» (Cid) التي نسجت حولها الأساطير ؛ ولكنهم أزالوا تلك الإمارات الأندلسية من الوجود وبسطوا سلطانهم على البلاد . غير أنهم مالبثوا أن وقعوا فريسة للترف والملاذات فيها . وفي خلال ذلك قامت حركة تطهير دينية جديدة بين البربر ، فتألفت منهم دولة «الموحدين» ، المسماة عند الإسبان «Almohades» ، ففضوا على دولة «المرابطين» في منتصف القرن الثاني عشر ؛ فكانت دولتهم تمتد من أواسط أسبانيا إلى حدود مصر .

وقد كانوا هم والمرابطون شديدي التمسك بمبادئ الإسلام الأولى، وبغزو إليهم مصدر من المصادر الموثوق بها إلى حد لا بأس به أنهم تغالوا في ذلك، حتى أنهم جمعوا مؤلفات «الغزالي» العظام «بمجدد الدين» وأحرقوها علناً في سوق «قرطبة». غير أنهم مع شدة صراحتهم في المحافظة على تمسك جماهير الشعب بمبادئ الدين الأصلية، فإنهم لم يتعرضوا لآراء فلاسفة المسلمين ومباحثهم ما دامت بمنى عن الجماهير فلا تؤثر في عقائدهم. ومن هنا نجد أن الأندلس في القرن الثاني عشر، وإن كانت مقاليد الحكم فيها في يد قوم محافظين شديدي التمسك بتقاليد الدين، فإنها مع ذلك كانت موطناً لاثني عشر من أشهر فلاسفة العرب، وهما «ابن باجة» (Avempace) و«ابن رشد» (Averroes)؛ وقد صرح ثانيهما بأن القرآن ما هو إلا مجموعة من الحقائق يمكن معرفتها، بشكل أتم من ذلك وأكثر دقة، من تعاليم «أرسطو» ولذلك نجده أكثر ملاءمة لتهديب الجماهير التي ليست لها الرغبة ولا المقدرة العقلية اللازمات للحاجة الفلسفية.

ومع أن هؤلاء الحكام المغاربة سمحوا بمثل هذا الخروج على الدين مادام بمنى عن عامة الشعب، فإنهم لم يفتروا عن اضطهاد الألوف المؤلفة من النصراني واليهود المقيمين بالأندلس، بل كانوا في بعض الأحيان يطردون إلى الأنحاء الشمالية المسيحية جميع الذين لم يقبلوا اعتناق الإسلام؛ وكان ذلك من بوادر هبوط الحركة العلمية الإسلامية في الأندلس في القرن الثاني عشر. وكان هؤلاء الراحلون ينقلون معهم ثقافتهم العالية في نزوحهم إلى الشمال، وبخاصة إلى مملكة «طليطلة» التي كان المسيحيون قد انتزعوها من المسلمين عام ١٠٨٥ م. وهنا أنشأ رئيس الأساقفة «ريموند» (Raymond) في أوائل القرن الثاني عشر كلية لترجمة الفلسفة والعلوم العربية، فبقيت هذه الكلية مزدهرة مدة مائة وخمسين عاماً اجتذبت

في خلالها الطلاب من جميع أنحاء أوروبا، ومن بينها بريطانيا^(١). وقد كان القرن التالي. وهو الثالث عشر الميلادي، هو أزهى عصور الترجمة من العربية إلى اللاتينية. وكان أكبر مشجع لها «ألفونسو الحكيم» (Alfonso the Wise) ملك «قشتالة»، وقد كان مولعاً بالفلسفة والفلك، وعهد إلى اثنين من اليهود بترجمة بيان عربي سجلت فيه حركات الكواكب، وبقي هذا البيان حجة يُعتمد بها إلى حد كبير حتى أن «جاليليو» و«كبلر» رجعا إليه في أبحاثهما في القرن السابع عشر. وقد كانت أمثال هذه المؤلفات المترجمة هي المصدر الذي أخذت عنه في القرون التالية زبدة المعارف العربية، بما فيها من مخلفات الإغريق وسابقيهم من الأمم الشرقية وما هو من إنتاج قرائح العرب أنفسهم

إن ما ظهر جلياً من تمزق وحدة المسلمين في المشرق وتفرق كلمتهم قد كان مدعاة لتشجيع العاهلية البيزنطية، التي كانت الجيوش العربية قد تهددت قلب دولتها منذ ٢٥٠ عاماً، على اتخاذ خطة الهجوم على العرب بعد منتصف القرن العاشر الميلادي. فأغارت على سواحل شرقي البحر الأبيض المتوسط، واستردت من المسلمين «كيليكيا» وقبرص وانطاكية، ومدت حدودها جنوباً حتى شمالي سوريا وشرقاً إلى نهر الفرات. وفي ذلك يقول «هتي» (Hetti): «وفي النصف الأول من القرن الحادي عشر... عجمت الفوضى الحربية والسياسية كل مكان، وخيف على سلطة الإسلام من الانهيار»^(٢)

ولم تكن هذه الفوضى مقصورة على المظاهر الخارجية وحدها بل كادت

(١) ونرى وصفاً شيقاً جذاباً لما كان يسلك هؤلاء الطلاب عند التحاقهم بالجامعة وما كانوا يلقونه من مصاعب في اللغة والترجمة، في:

(Chas. and Dorothy Singer, in the Legacy of Islam)

تخترق قلب العقيدة الإسلامية نفسها. فإن الخليفة « المأمون » ، بإنشائه المعهد العلمي العظيم « دار الحكمة » رعايةً منه لطائفة « المعتزلة » ذات الآراء المعتدلة كان قد أثار معارضة الفقهاء المستمسكين في بغداد . فأيقن المأمون — بحق — أن هذه المعارضة ضارة تعوق تقدم العلم والمعرفة ، ومن ثم أخذ يفرض مذهب المعتزلين فرضاً على علماء التوحيد والشرعية ، بما في ذلك من اعتبار القرآن مخلوقاً وغير أزلي ، واتخذ لذلك الإرغام وسائل الشدة والعسف ^(١) . فلما توفي خلف المأمون حدث لذلك رد فعل تناصره الدولة ، يرمى إلى التمسك بمبادئ الدين القويم واعتبار القرآن والسنة المصدرين الصحيحين للمعرفة دون غيرهما ، وعمدت الدولة إلى فرض هذا المذهب أيضاً بالقوة والإرهاق . وكان على رأس المنظرين من العلماء المحافظين « ابن حنبل » الذي اعترض على جميع ما كشفته العلوم الدقيقة وعلى المجادلات الفلسفية ، باعتبار أنها تقضي إلى الانشقاق الديني والزيغ في العقيدة والإلحاد .

غير أن ذلك كله لم يكن كفيلاً بالقضاء التام على البحوث الفلسفية ، إذ أن الإسلام ليس بمعزل عن العالم ، وسرعان ما قامت حركة ترمي إلى إقناع مجي البحث من المسلمين — وكثير ما هم — بصحة المبادئ الإسلامية الأولى عن طريق نفس المجادلات المنطقية المأخوذة عن الفلسفة اليونانية ، التي نبذها غلاة الرجعيين . وقد سعى « الأشعري » في أوائل القرن العاشر (الميلادي) إلى التوفيق بهذه الطريقة بين الفريقين ، متخذاً المجادلة المنطقية وسيلة لإثبات الحقائق الخاصة بالإلهيات . غير أن ذلك ، مع إتيانه بالثمرة المطلوبة مع طائفة كبيرة من أهل الرأي المستقر في الإسلام ، قد أغضب الفلاسفة من جهة ؛ لأنهم كانوا يخطون خطوات واسعة نحو صرف النظر عن القرآن والسنة في كل ما يتعارض مع دقة ومرونة ما جاء بفلسفة « أرسطو » ومن جاء بعده من

(١) انظر :

Encyclopaedia of Islam, art. Mihna, cf. Gibb, Mohammedanism
ص ١١٤ - ١١٥

فلاسفة اليونان ، ومن جهة أخرى أثار ثائرة أتباع « ابن حنبل » الذين لا يميزون التفكير أو الحاجة في أمر لا يبيح بحثه القرآن والسنة صراحة ، وتناول سخطهم التعليل المنطقي الذي أتى به « الأشعري » لإيضاح الوحي وإبلاغ الرسالة .

وفي خلال ذلك اشتد ساعد طائفة إسلامية ثالثة وهي « الصوفية » . وكان هذا المذهب الغامض قد ظهر ونما في القرنين الثامن والتاسع (من الميلاد) حتى كثر أتباعه أخيراً ^(١) . وكان الدافع إلى تكوينه رغبة مريديه الماخجة في التماس طريق للاتصال بالذات الإلهية اتصالاً متميماً شخصياً والاندماج فيها ، بما لم تسمح به العقائد السنية المحافظة التي تقف بالإنسان عند حد محدود وتجعل بينه وبين خالقه بونا بعيداً وتعتبر الرسول مجرد مبلغ لكلمة الله لا وسيطاً بين الله والناس . ومع أن الصوفيين ارتكبوا في اتخاذ شعائرهم الدينية على بضع آيات نادرة من القرآن ، فإنهم في الحقيقة استمدوا الجانب الأكبر من عقيدتهم من أديان أخرى ، وعلى الأخص من المذاهب الغامضة في المسيحية وديانة « زروشتري » في فارس ، وعن الديانات الغامضة التي ظهرت في الشرق الأوسط قبل العهد المسيحي . ولما كان الإنسان شديد الميل بطبعه ، في وسط الزعازع والمحن التي كثيراً ما تلم به في هذه الدنيا القاسية ، إلى التطلع إلى ملاذ فوق قوة البشر يستمد منه العزاء في أحزانه والأمل في شدائده ، فقد انضم الألوف من المسلمين إلى الصوفيين لهذا الغرض . وكان الصوفيون في أول أمرهم يتعبدون على انفراد ، ولم يعرفوا تلك الشعائر الجماعية التي ظهرت بينهم فيما بعد . وكثيراً ما كانت تؤدي بهم استلها ماتهم الانفرادية إلى اشتطاط بعضهم في معتقداتهم ، فتخيّلوا أنفسهم مشبعين بالروح الإلهية ، بل قد كان بعضهم يقول

(١) كان لفظ (صوفي) في أول أمره لقباً نعت به القسوم دلالة على لابس رداء الصوف ، وهو رداء خشن يتمثل فيه الزهد ، على مثال الرداء الذي يلبسه رهبان المسيحية .
(م - تاريخ)

« أنا الحق » ، فكان في الحقيقة بقوله هذا يضع نفسه في موضع الألوهية ، كذلك قللوا من شأن مبادئ الاسلام الأصلية ، فقالوا إنها « ديانة الأعضاء الجسدية » ، وأنها في مرتبة تقل كثيرا عن مرتبة مذهبهم الذي هو « دين القلب » .

ولم يبرز فجر القرن الحادي عشر (الميلادي) حتى كانت العقائد الاسلامية قد انتابتها أزمة داخلية معضلة ، لم تنفض عنها كل غبارها إلى الآن . ففي حين كان أولياء الصوفية وأتباعهم ومريدوهم ، الذين لاحصر لهم ، يتهددون كيان الاسلام كما عرفه التاريخ والسنة ، قد كان أهل السنة منقسمين على أنفسهم ؛ فربق منهم يتمسك بتعصب بحرفية القرآن ، وفريق يتنازع أفرادهم على مسائل تفصيلية صغيرة في الشريعة أو الشعائر أو تحليل المعتقدات اللاهوتية في ضوء ما يراه العقل المجرد ؛ فكانوا بذلك في الواقع يتعدون بأنفسهم عن الروح القلبية والحياة التي تجعل الأديان حقيقة واقعية . ولا شك أن الكثيرين من المسلمين المخلصين قد تساءلوا عما إذا كان لهذه الحال من آخر ، وهل توجد وسيلة لحفظ جوهر الدين مصونا دون تمزيق وحدة الجماعة وتفريقهم أيدي سبا^(١) .

وفي وسط هذه الزعازع السياسية والدينية والأخلاقية ، أتاحت المقادير ، لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من الحضارة الإسلامية ، عوامل بشرية لم تكن في الحسبان ، على غرار ما حصل في نهاية القرن الثالث الميلادي من إنقاذها أمكن إنقاذه من الحضارة اليونانية — الرومانية على يد جنديين خشنين من أهل « إلبيريا » Illyria ، وهما العاهلان « دقلديانوس » و « قسطنطين » . وقد كانت الحال هنا صورة مما حصل في معالجة ذلك الحادث القديم ؛ فان جسم الدولة الجريح كان قد زف

(١) عن « R. A. Nicholson » في كتاب « The Legacy of Islam » ص ٢٠٨ وعن « Gibb » ص ١٣٤ - ٩

من دماء حياته قدر عزيز ، ولم يندمل الجرح الا بأنسجة أغلظ من الأولى وأقل منها حساسية ومرونة .

فان ما حصل في القرن العاشر (الميلادي) من قيام الدولة الفاطمية وما دونها من الدول الشيعية الأخرى ، من عربية وفارسية ، كان قد عاق الأتراك مؤقتا عن ذلك النفوذ السياسي الذي كانوا يجدون في الاستحواذ عليه في العالم الاسلامي ؛ غير أن ذلك لم يقلل من الحاجة إليهم كجنود في فرق الحاميات والحرس ؛ فقد استمرت الدول العربية والفارسية — أمثال الفاطمية والبويهية والسمانية — في استخدام جنود الترك ، وبالغوا في زيادة عددهم . وفي أوائل القرن الحادي عشر (الميلادي) زحفت القبيلة التركية ، التي عرفت فيما بعد بالسلجوقيين ، من شمال نهر « أكسوس » (جيحون) إلى الشمال الشرقي من بلاد فارس ، حيث اعتنقوا الاسلام بحالته السنية ؛ وقد كان هذا المذهب من الاسلام أشد جاذبية وأكثر دلالة لهؤلاء القوم السذج المحاربين المحدودى الخيال ، من المذاهب الروحانية أو ذات الغلو في تخیلاتها مما كان يدين به أهل الشيعة والصوفية . وفي عام ١٠٥٥ م دخل الأتراك السلجوقيون مدينة بغداد بدعوة من الخليفة العباسي ، الخائن العزيم ، لإنقاذ الخلافة من الشيعيين المستبد لأميرين بافيها والذين كانوا يتآمرون عليها مع الفاطميين والمنافسين للخلافة العباسية الخارجين على السنة . وقد قوبلت سيادة هؤلاء الأتراك بالترحيب من أهل السنة ، الذين هم غالبية العالم الاسلامي ، والذين لم يزحزحهم عن عقيدتهم انتشار الشيعة بالسلطة السياسية مدة قرن من الزمان دأبوا فيه على الدعاية المنظمة لمذاهبهم .

وفي سنة ١٠٧١ م أوقع السلجوقيون هزيمة منكرة بالجيش البيزنطي ، استولوا في إثرها على معظم أنحاء آسيا الصغرى ، التي لم يُتيح للعرب فتحها قط ، وجعلوها مقراً لنزول الأتراك فيها ؛ ومن ذلك الحين بقيت التركية اللغة السائدة في آسيا الصغرى ، ودينها الاسلام . وبهذا الفتح صار للسلجوقيين

دولة شاسعة تمتد من بحر « إيجه » إلى الهند . ومع ما كان عليه أوائل سلاطينهم من حالة البداوة وقلة الثقافة ، فقد أسعدهم الحظ بأن تولى الوزارة في عهدهم رجل فذ من الفرس ذو قريحة وقادة ، عُرف بلقب « نظام الملك » . فقام هذا السياسي العظيم عام ١٠٦٦ م بإنشاء جامعة ببغداد ، سميت « النظامية » نسبةً إليه ، كانت هي أول جامعة حقيقية في العالم الاسلامي ، وصارت مركزاً لنشر أصول السنة وتعاليمها على النحو الذي أوضحه « الأشعري » ، ولتكون حصناً للقضاء على المذاهب الشيعية الخارجة عليها والتي يعنى الفاطميون في القاهرة بدراستها بالأزهر . هذا فضلاً عن قيامها بتدريب رجال الإدارة الذين سيعهد إليهم بتولى شئون العاهلية السلاجوقية ^(١) .

وقد كان « الغزالي » بين أساتذة الجامعة « النظامية » ببغداد . وهو عالم فارسي تقلد منصبه بها وهو في الرابعة والثلاثين من عمره بعد دراسة وافية في العلوم الدينية والفلسفة والعلوم الطبيعية ، وتفوق في تدريس وشرح الشريعة الإسلامية . غير أنه - كما ذكر في اعترافاته - ما لبث أن دخل في دور تشكك عقلي روحاني ، فترأى له أن مذهب أهل السنة ينقصه الأساس المنطقي السكافي ؛ وأن الفلسفة من جهة أخرى تعجز عن حل المسائل التي تعترض في النهاية طريق الباحث وراء الحقيقة ولا تفضي إلاّ إلى الزيف والإلحاد . لذلك اعتزل منصب التدريس بالجامعة في سن الثامنة والثلاثين وتواري عن العالم مدة عامين قضاهما في عزلة وزهد تام . وبعد خروجه من عزلته عاش أربعة عشر عاماً ، قضى معظمها بعيداً عن المناصب ، مكباً على الدراسة والتأليف ، وفي فترات قصيرة كان يلقي محاضرات عامة في كل من بغداد ودمشق ونيسابور (Nishapur) . وكان في تعاليمه يعترض على تحايل فقهاء الدين والفلاسفة معاً ،

(١) وأنشأ « نظام الملك » أيضاً بالعراق وفارس خمس كليات أخرى تنسب إلى اسمه ، كما أنه شمل الشاعر « عمر الخيام » برعايته .

ويدعو الناس للرجوع إلى الاستلهاهم من القرآن والحديث ، مع إجازة اتخاذ المنطق وسيلة تهذيبية لتربية الفكر وتنظيمه . وأعظم ما يؤثر عنه اهتمامه بإثبات صحة وأهمية التجربة الصوفية الشخصية ، وإن ذلك يمكن الروح من العودة إلى الاتصال بعالم الحقيقة الرباني الخالد الذي انفصلت عنه بحلولها في ذلك الجسم الفاني ، وبذلك يتسنى للمرء الاتصال المباشر بالذات الإلهية فيحظى بالاستنارة والإلهام . وهو مع ذلك يشترط في هذه التجربة الصوفية ألا تكون مناقضة لشيء ما من تعاليم الرسول ، بنصها وروحها ، وحمّل على المذاهب الصوفية التي غالت في ذلك حتى قالت باندماج الآله في الكون والطبيعة أو أن الانسان والآله شيء واحد .

من ذلك نرى أن « الغزالي » كان يدعو من جهة إلى نبذ تحايل الفقهاء والفلاسفة والعودة بالاسلام إلى التمسك بأصوله الأولى ، ومن جهة أخرى سعى للتوفيق بين هذه الأصول الصارمة وبين الالتجاء الصوفي إلى الاستلهاهمات الروحانية ، فجعل بذلك لهذه الاستلهاهمات الخفية (الصوفية) مكاناً مشروعاً بين المعتقدات الاسلامية . وقد سُمي الغزالي بمجدد الإسلام ، وما قيل في وصفه « أن الإسلام لم يتقدم بعده قط ، وإن المسلمين لم يفهموا كلامه قط تمام الفهم » ^(١) . وقد مضى على عهده نحو ثمانية قرون ولم يحظ الاسلام بخلف له خليف بملء الفراغ الذي تركه ؛ فكانت النتيجة أنه ، وإن كان بما نقله إلى الاسلام من دم دافئ حيوى أنقذه من عاقبة تلك الأزمة الخانقة التي كانت تهدد كيانه ، لم يقض على عوامل الشلل ، التي كانت تتسرب إلى جسمه من جرّاء التمسك بالحرف دون الروح ، واستفحلت على مرّ الزمان حتى سرت في القرون التالية إلى أعضاء ذلك الجسم . ولم يبق بعد ذلك في الاسلام شيء من الحيوية إلاّ في جماعة الصوفية ؛ وهذه قد اتسعت الفرقة

(١) نقلاً عن Macdonald

بينها وبين أصول الدين القويم على مرّ القرون حتى تحولت شعارها إلى مبالغات متطرفة وشعوذة مبتذلة .

وفي خلال ذلك فترت من الحركة العلمية روح الابتكار والتجديد وانصرف الاتجاه إلى ماهو أهون على الذهن وأقلّ إجهاداً ، مثل وضع دوائر المعارف وتأليف المؤلفات في التاريخ العام ، وحتى « النظامية » نفسها قد اقتصرت على جمع المعارف المتداولة المعتادة دون النهوض بالأبحاث العلمية الجديدة .

أما ما كان من شأن الأتراك السلجوقيين ، فإن ما أحرزوه من توحيد بلاد الشرق الأوسط لم يكد يُتمّ الأربعين عاماً . فقد تجزأت عاهليتهم عقب سنة ١٠٩٢م مباشرة إلى إمارات سلجوقية مستقلة ، وتحولت الشام وفلسطين إلى مجموعة من الإمارات الصغيرة المستضعفة . بعضها عربية وبعضها سلجوقية . وكان أهل أوربا المسيحية يرون في الحج إلى الأراضي المقدسة وسيلة للتطهر من الخطايا مهما عظمت ، وكانوا من قبل يلقون في طريقهم إلى الأماكن المقدسة كل تسهيل وتيسر من الفاطميين ومن سبقهم في حكم هذه الأرجاء ؛ فصاروا الآن ، بعد جيل من القتال بين السلجوقيين والفواطم ، يجدون طريق الحج مخفوفاً بالصعاب والمخاطر . ومن جهة أخرى لجأ أهل الدولة البيزنطية ، في أعقاب استيلاء السلجوقيين على آسيا الصغرى ، إلى البابا يستصرخه ويطلب إليه إبرام تحالف مسيحي ضد الاسلام . كذلك كانت الشعوب النورماندية النشيطة ، التي بسطت سلطانها على غربي أوربا ، تلمس مخرجا جديداً لإشباع غرائزها الحربية . فلما رأوا أن طرد المسلمين من اسبانيا ماضياً في طريق التقدم تطلّعوا إلى ما وراء هذا الميدان لإفساح المجال لنشاطهم . وفي الوقت نفسه كانت قوانين الوراثة الإقطاعية قد خلّفت طائفة عظيمة العدد من الشبان المعدمين الذين حجبهم عن الميراث والتمكّك اخوتهم الأكبر منهم سنّاً ، فهوّلاء وغيرهم من الأقاقين ذوى الآمال العريضة ، طمعوا في الثراء واقتناء الأملاك عن طريق النزوح إلى بلاد جديدة . يضاف إلى ذلك

أن المدن الإيطالية وغيرها من مدن البحر الأبيض المتوسط التجارية كانت تطمح إلى مضاعفة تجارتها في السكاليات التي تنتجها بلاد شرق البحر الأبيض وما وراءها من أنحاء آسيا . وقد تجمعت كل هذه الخواطر ، من حرية ومادية ، فتولّت الكنيسة ، بما لها من عظيم النفوذ ، توجيهها وتبريكها ، حتى أسفرت عن الحرب الصليبية الأولى ، التي استولت عنوة على السواحل الشرقية للبحر الأبيض المتوسط سنة ١٠٩٩ م .

وللحروب الصليبية أهمية لا تقدر في تاريخ الثقافة بغربي أوربا ، لما كان لها من عظيم الأثر في تفتيح أذهان الناس إلى خطورة مكانة الشرق الأوسط ، الذي كان لا يزال في مستوى من الحضارة يفوق حضارة الغرب بكثير . ولم تُقدّ بلاد شرق البحر الأبيض المتوسط من معارف الصليبيين شيئاً يذكر اللهم إلا في بعض المنشآت والخطط الحربية ؛ كما أن وجود الصليبيين بهذه الأنحاء مدة قرنين من الزمان عاد عليها بأبلغ الأضرار ، لما اقترن به اجلاؤهم النهائي عنها من تدمير بعض المدن العظيمة أمثال انطاكية وطرابلس وعكا .

ولم تحدث غارة الصليبيين في أول أمرها هزّة نفسية في العالم الاسلامي بالقدر الذي قد يُظن ؛ وغاية ما حصل في بادئ الأمر أن الأقليات المسيحية في بلاد شرق البحر الأبيض رحبوا بالفرنج وقدموا لهم الكثير من المعونة ، في حين أن أمراء الولايات الاسلامية الصغيرة لما رأوا جرأة الصليبيين واستبسالهم في الحرب ، فضّلوا دفع الجزية على مقاومتهم . وقد بُعث ببعض الاستنجات إلى الخليفة العباسي ببغداد ، على ما به من ضعف ، فذهبت صرخة في واد . كما أن مركز السلطة السلجوقية كان في هذه الآونة بمدينة « اصفهان » ، على مسير ستة أسابيع من بلاد شرق البحر الأبيض في تلك الأيام ، فلم يعبأ سلطان السلجوقيين بهذه الأنباء المزعجة البعيدة . وفي الوقت نفسه لم يستطع الصليبيون بسط سلطانهم في الداخل إلى أبعد من خمسين ميلاً من الشاطئ ، ولم يحظوا قط باحتلال « حلب » و « دمشق » ونحوهما من المدن الاسلامية ذات المكانة

الحرية ؛ ولذلك لم يعدّهم المسلمون في أول الأمر عدوًا ذا خطر داهم ، فلم يعلنوا عليهم الجهاد الديني العام ، بل على العكس قد أفسحت لهم الإمارات الإسلامية المجال للاشتراك في مؤامراتهم الويلة والحروب الصغيرة التي كان يشنها بعضهم على بعض ، دون تخرج من التحالف مع الصليبيين على اخوانهم في الدين . لذلك خلا الجو للصليبيين في الثلاثين عاما الأولى ، فاستطاعوا بمد سلطانهم إلى ما وراء نهر الأردن ، قطع الاتصال بين الفاطميين وسوريا الإسلامية .

وعند ذلك حدث أن وجد الصليبيون انفسهم مهددين بالأخطار من جانب « أتبتك الموصل » (أميرها) ، الذي كان يطمح إلى توسيع رقعة إمارته ، ووجد أن إمارة « الرمها » (أذاسا) الصليبية الضعيفة التحصين أسهل من ألاك جيرانه المسلمين ، فانتزعها عنوة من أيديهم سنة ١١٤٤ م . ولما كانت الدولة الفاطمية في ذلك الوقت في تدهور سريع ، مالبثت المعركة بين « الأتابكة والصليبيين أن استعالت ، بعد أن استولى « الأتابكة » على دمشق عام ١١٥٤ م ، إلى تنازع الفريقين على الاستيلاء على مصر . وقد كانت الغلبة في ذلك للأتابكة ، فلم يلبث قائدهم الكردي أن صار صاحب الكلمة في وادي النيل عام ١١٦٩ م ^(١) . وبعد ذلك بعامين قام ابن أخيه « صلاح الدين الأيوبي »

(١) المترجم — بيان هذه الحوادث التي أشار إليها المؤلف في هذا الإيجاز الشديد أنه لما اشتد الضعف بخلفاء الفاطميين حدث نزاع كبير بين « شاور » و « ضرغام » على تقلد الوزارة . فاستعان أولهما بنور الدين صاحب دمشق واستعان الثاني بالصليبيين . فدخلت جيوش « نور الدين » مصر بقيادة « شيركوه » الكردي ومعه صلاح الدين ابن أخيه . فهزم « ضرغام » ثم قتل ، ولم يتم الأمر لشاور حتى تخلى عن انصاره ، وبقي يستعين بالصليبيين تارة ويعود إلى الانتصار بنور الدين أخرى ، وانتهى الأمر بدخول « شيركوه » مصر للمرة الثالثة . فهزم الصليبيين واتفق مع الخليفة الفاطمي على قتل « شاور » . وعين « شيركوه » وزيراً بمصر سنة ٥٦٤ هـ (١١٦٩ م) فلم يتول المنصب أكثر من شهرين ثم توفي . خلفه في الوزارة ابن أخيه « صلاح الدين » . فكف يد الخليفة الفاطمي « العاضد » عن شئون الملك بالتدريج . وبموت العاضد سنة ١١٧١ م انقرضت الدولة الفاطمية واستولى صلاح الدين على مصر ، مع تابعيته للخليفة العباسي أولاً ، ولنور الدين ثانياً ، تابعة اسمية .

الذائع الصيت بخلع آخر الخلفاء الفاطميين الخائر العزيمه ، وتولى الحكم مكانه بلقب « سلطان مصر » . ثم استكمل استقلاله عن الأتابكة ؛ وصارت له في عام ١١٨٣ دولة تشمل مصر وسوريا غير الساحلية ، وتحيط بالصليبيين إحاطة تامة فيما عدا ثغرهم « العقبة » على البحر الأحمر . ثم حدث أن أحد قادة الصليبيين وهو الأفاق « رينالدش تلمون » (Raynald de Chatillon) أثار غضب صلاح الدين بتدبير حملة فاشلة للاستيلاء على مكة والمدينة عن طريق البحر الأحمر . فأعلن صلاح الدين الجهاد على الصليبيين ، وعاجله بالانتقضاء على جيوشه وفتك بها فتكا ذريعاً عند « قرون حطين » فوق بحيرة « طبرية » سنة ١١٧٨ م وانتزع « بيت المقدس » نفسه من الصليبيين ؛ ولم يمض عامان إلا وكانت الإمارات الصليبيين قد تقوضت ، فلم يبق دنيا في أيديهم سوى أنطاكية وطرابلس وصور .

ثم جاءت الحرب الصليبية الثالثة ، التي لعب فيها « ريكارد قلب الأسد » ملك إنجلترا دوراً خطيراً ، فلم تأت بأكثر من استرداد جزيرة « قبرص » وسلخة من ساحل البحر الأبيض تهيمن عليها « عكا » أعظم ثغورها . وأعقب ذلك دور ركود دام خمسين عاماً (١١٩٢ — ١٢٤٤ م) لم يكن فيه مجال لتحرك أحد من الفريقين ، فبقيا على العموم في حالة تهادن . عند ذلك ظهرت بوادر مميزات العصر الجديد التي لا تحبذ روح الحروب الصليبية الجاحمة ولا روح الالتجاء إلى الجهاد الديني عند المسلمين ، وتعدّ كلاهما من بقايا عهد غبر . ذلك أن « فردريك الثاني » إمبراطور الدولة الرومانية المقدسة تقاهم بالحسن مع الجالس على عرش مصر من أخلاف صلاح الدين ^(١) سنة ١٢٢٩ م على

(١) المترجم — هو السلطان الملك « الكامل » (٦١٥ — ٦٣٥ هـ : ١٢١٨ — ١٢٣٨ م) ، تحالف مع « فردريك » على أن ينزل له عن بيت المقدس وعن طريق حجاجه المؤدية إلى عكا ويافا ، وأن يطلق سراح الأسرى من الفرنج ، مقابل مساعدة فردريك له على رد كل مهاجم ولو كان له مسيحياً . وكان فردريك هذا قليل التعصب الديني ، يميل إلى المسلمين ، حتى ظن « البابا » أنه دخل في دينهم .

أن يسترد الفرنج الأماكن المقدسة ببيت المقدس وبيت لحم و « الناصرة » (Nazareth)، مع مرور من الأرض يصلها بغير « عكا ». وقد انفسح المجال في هذه الأحوال السليمة لغرس بذور أعظم زرع أنتجته الحروب الصليبية، وهو اتساع نطاق التجارة الشرقية التي تقوم بها مدن إيطاليا وغيرها من المدن التجارية، وعلى الأخص « البندقية » و « جنوة » و « بيزا ». وكانت هذه المدن، في الأيام الأولى من إنشاء الولايات الصليبية، قد حصلت من حكامها الفرنج الاقطاعيين على مزايا عظيمة الشأن لتجارها، في مقابل اشتراكها في تقديم الإمدادات المادية للصليبيين، وفي مقدمة هذه المزايا إعفاء التجار من الضرائب والعوائد الجمركية، وتمتعهم بحكم ذاتي مشروع في الأحياء الخاصة بهم من مدن الساحل تحت سيادة قناصلهم. وبنمو علاقات المودة بينهم وبين مصر في أوائل القرن الثالث عشر، تسنى لهم مد تجارتهم إلى هذه الديار بمعاهدات أبرمها مع سلاطين الأيوبيين ابتداء من سنة ١٢٠٨ م، فوضع بذلك أساس تلك التجارة الزاهرة بين المشرق والممالك الأوروبية الواقعة على البحر الأبيض المتوسط.

وقد كان المسلمون بعد انتصارات صلاح الدين يشعرون باطمئنان من جانب الصليبيين، لا يقيمون لقوتهم وزنا، بل أصبحوا في نظرهم كقطعة صغيرة ملائمة من قطع الشطرنج تحرك على رقعة الشرق الأوسط. غير أنهم مالبنوا أن دهمهم خطر جديد أدهى وأمر من كل ما تقدم، بما تدفق على بلادهم الشرقية من غارات « المغول » أولئك القوم الكفرة الذين لا مثيل لقسوتهم، خرجوا بقيادة زعيمهم « جنكيز خان » من ديارهم في سهول آسيا الشرقية (التي يزال اسمها منسوباً إليهم) واكتسحوا بين عامي ١٢١٩ و ١٢٢٤ م « ما وراء النهر » (Transoxiana) وشمالي فارس، ودمروا المدن ذات الحضارة الراقية العظيمة بهذين الاقليمين تدميراً تاماً وذبحوا أهلها، ثم واصلوا زحفهم إلى جنوبي روسيا، فأسسوا بذلك دولة تمتد من نهر « الفستولا » (Vistula) إلى المحيط الهادي.



٦- غارات المغول

عند ذلك حدث ما تتمثل فيه عقلية الخطط السياسية الملتوية التدبير، وخاصة إذا صدرت عن ذهن تسيطر عليه فكرة واحدة جامدة: فقد تراءى فعلا لمديرى السياسة المسيحية في ذلك الوقت أن يبرموا مع أولئك القوم الوحشيين تحالفا ضد مسلمى شرق البحر الأبيض المتوسط، مع ما عُرف عن هؤلاء من التمسك بالعهود. ففي عام ١٢٤٥ م، على إثر ضياع «بيت المقدس» من أيدي المسيحيين، لأسباب يرجع معظمها إلى تأمر من جانب الصليبيين على مصر، أوفد البابا «إنوسنت الرابع» Pope Innocent IV من قبله «جون ديبانو» John de Piano في مهمة سياسية إلى «مغوليا»؛ وبعد ثلاثة أعوام من ذلك أخذ «لويس التاسع» (St. Louis) ملك فرنسا يتفاوض مع المغول، وبعث بالناسك «وليم روبروكوي» (William of Rubruquis) إلى بلادهم. فباهت هاتان البعثتان بالفشل ولم تتحقق من وراءهما أى فائدة سياسية لقضية الصليبيين.

غير أنه في عام ١٢٥٣ م نُكب العالم الاسلامى بنسكة أشد هولا من سابقتها، إذ اجتاحت بلادهم غارة مغولية جديدة بقيادة «هولاكو» حفيد «جنكيزخان». فاكتمل «هولاكو» جنوبى بلاد فارس، ثم استولى على «بغداد» عام ١٢٥٨ م وأعمل في أهلها الذبح، وفتح باب العراق على مصراعيه لنزول هجم الرعاة من التركمان^(١) والمغول النازحين من الشمال الشرقى، فأفضى إهمالهم لمرافق الرى ومنشآته الراقية، التى تتوقف عليها خصوبة الأرض، إلى تدهورها على مرّ الأيام واندثارها، وانتهى الأمر بقضاء «هولاكو» على خلافة بغداد، وهى البقية الباقية من مجد العرب فى هذه الأنحاء. ثم أتبع التتار انتصاراتهم بالزحف على سوريا، ودمروا مدينة

(١) ان مؤرخى القرون الوسطى من عرب وفارس يطلقون هذا الاسم على جميع أتراك آسيا الغربية، وبينهم السلجوقيون، بل إنهم يطلقونه أحيانا على الأتراك العثمانيين أيضا. انظر

«حلب» فعلا، لولا أن صدّتهم الجيوش المصرية وأوقعت بهم هزيمة منكرة فى شمالى فلسطين عام ١٢٦٠^(١) م.

وفى خلال ذلك حدث فى حكم مصر انقلاب عظيم. فان القائد العام للمماليك الذين كانت تتألف منهم جيوش الدولة — وقد كان هو نفسه فى نشأته مملوكا تركيا — اغتنم فرصة ضعف آخر السلاطين من سلالة صلاح الدين وخلعه عن الملك، فكان بذلك مؤسس «لدولة» المماليك التى حكمت مصر وفلسطين والشام مدة ٢٥٠ عاما^(٢). وكانت غالبية هؤلاء المماليك من الترك، وإن كان بعضهم يمت فى أصله إلى المغول أو الشراكسة. وقد كانوا يتولون العرش أحيانا بطريق الوراثة، ولكن الأغلب أن الملك كان يتول إلى أقواهم شكيمة، وكان الملايين من سكان الدولة، من مصريين وسوريين، مسلمين ومسيحيين، لا يشتركون بقدر يذكر فى شئون حكم بلادهم، بل كان نصيبهم فى ذلك يقل كثيرا فى عهد هذه العسكرية الأجنبية النائرة عما ألفوه فى القرون الماضية، وإن كانت أعمال الإدارة اليومية فى مصر — الموروثة عن الحكام البيزنطيين والفاطميين، والتى كانت على الأرجح أدق أداة حكومية عرفت فى القرون الوسطى كلها^(٣) — قد بقيت فى أيدي تلك الفئة الصابرة من الأقباط واليهود؛ مما كان يثير فى بعض الأوقات حفيظة الغوغاء من المسلمين فى المدن ويدفعهم إلى العنف والنهب.

وكانت بعض مدن الفرنج ومواقعهم الحصينة بالولايات الصليبية قد عازلت المغول فى غارتهم، فعمد الآن سلطان المماليك «بيبرس» إلى الانتقام منهم

(١) المترجم — وكان ذلك بحسن قيادة الأمير «بيبرس»

(٢) المترجم — هو (عز الدين أيك التركانى (٦٤٨ هـ : ١٢٥٠ م)

(٣) نقلا عن (جب) فى كلامه عن رحلة ابن بطوطة :

أشهر انتقام؛ فانتزع منهم بين عامي ١٢٦٥ و ١٢٦٨ م « يافا » و « قيصرية » و « الناصرة » و مدينة أنطاكية العظيمة . وقد تلت ذلك هدنة مائة بين الفريقين في المدة بين عامي ١٢٧٢ و ١٢٨٢ ، أنزل خلفه « قلاوون » في خلالها هزيمة منكرة بالمغول في سوريا . وفي سنة ١٢٨٩ م انتزعت « طرابلس » من الصليبيين ، وتلتها بعد عامين « عكا » آخر مدينة حصينة بقيت بأيديهم ، فاضطر الفرنج لسحب مقرّ ملكهم إلى جزيرة « قبرص » . وقد شنّ المغول على سوريا عام ١٣٠٠ م غارة ثالثة صدتها أيضا جيوش المماليك .

وقد كان لأوائل سلاطين المماليك الفضل في أن صدّوا عن الشرق الأدنى غارات المغول ، المولعين بفطرتهم بالقضاء على كل معالم الروعة وورق الحضارة ، بما أكسبهم بذلك حسن الأحداث في التاريخ . وكان للمماليك مثل ما كان للأيوبيين من ولع مفرد بالحروب والتفنن في مبادئ القصور مع شدة الميل إلى الملاذّ الجسمانية . غير أن أوائل سلاطينهم ، بمحاكاتهم عن قصد لسابقيهم صلاح الدين الأيوبي ونور الدين صاحب حلب ، لم يألوا جهدا في تدبير جانب يذكر من إيراد الدولة لتحسين حال ترع الري والجسور والموانئ وصيانتها ، وإنشاء المستشفيات ودور الكتب والمدارس . على أن الغرض الأول من إنشاء هذه المدارس لم يكن لتشجيع العلوم والمعارف العامة بقدر ما كان لنشر مذهب أهل السنة والعمل على نسخ مذاهب الشيعة التي كانت بداهة لا تزال عظيمة التأثير^(١) . وكان الطبيب اليهودي الفيلسوف « موسى بن ميمون » الذائع الصيت قد لقي ترحيبا في قصر صلاح الدين عندما اضطره تعصّب مغاربة الأندلس إلى الجلاء عن وطنه باسبانيا ، فبقى الأطباء

(١) وكان صلاح الدين قد قام بلا تردد باغلاق مجموعة مدارس الشيعة التي أنشأها الفاطميون والتي كانت تعرف (بديار العلم) وقضى على دور الكتب بها ، وقد كانت هذه الآونة هي التي تحول فيها « الجامع الأزهر » إلى جامع سني .

من اليهود وغيرهم يترسمون خطاه في مباشرة أعمالهم الطبية بمصر مدة قرن من الزمان .

على أنه لم يكتمل القرن الثالث عشر الميلادي الاّ وقد انقرض تقريباً كل أثر للأبحاث العلمية المتكررة بالشرق الإسلامي . وعادت الخرافات المصرية القديمة والسحر ، المتأصلة في عامة الشعب ، إلى الظهور والانتعاش ، كما اتجهت الأعمال العلمية والدراسية إلى السهل منها غير المتبكر ، من الجمع والتصنيف . وقد احتفظت الفرق الراقية من طائفة الاسماعيلية بمستوى راق من دراستها العلمية السرية ، بعد أن عادت إلى الانتعاش عام ١٠٩٠ م في شمالي فارس وشمالي الشام ، غير أنه قضى على هذين المركزين تقريباً في أواخر القرن الثالث عشر ، بأيدي المغول أوّلاً ثم المماليك ثانياً^(١) . ومن الأمور المستغربة أن المغول أنفسهم كان لهم ، لمدة ما ، بعض معاهد علمية زاهرة ، بشمالي فارس وفي « ما وراء النهر » ، وإن اقتضت على دراسة فروع بذاتها من العلوم والمعارف . ويبان ذلك أن « هولاءكو » ، مدمر بغداد ، بما أملت عليه سجيته العامية المولعة بالفلك الكاذب (طوابع النجوم) الذي يزعم مروجوه بأنه ينبئ عن المستقبل ، قام بإنشاء مرصد فلكي ودار للكتب بحضورته « المراجعة » بالقرب من « تبريز » . وحوالي سنة ١٣٠٠ م قام

(١) يراجع موضوع « الموت » (Alamut) مركز الاسماعيلية بفارس في : أعمال الفتك السريه ضد حكام العالم الاسلامي السنيين ، وأطلق عليهم لقب « الحشاشين » (وعند الأوروبيين Assassins) بما عزي إليهم من تقديم مادة (الحشيش) لأعوانهم من خثالة الناس لتجربتهم على الفتك بخصومهم السياسيين . وقد كان من أوائل ضحاياهم الممتازين ذلك الوزير السلجوقي العظيم (نظام الملك) .

وقد بقيت أقلية من الاسماعلية بعد تدمير مركزها ، ولا يزال يوجد منهم الآن نحو ٢٠٠٠٠ ، نبذوا من زمن بعيد أعمال أسلافهم الاعتدائية ، ولهم (إمام) يجلوونه ، هو (أغا خان) ، الذي يقول باننسابة إلى علي بن أبي طالب في الجيل السابع والأربعين ، عن طريق أئمة (علموت) في القرون الوسطى .

أحد أحفاده — وكان قد اعتنق الإسلام — بربط بعض الأوقاف على مرصد ودار للكتب وبعض المدارس بمدينة « تبريز » . وبعد قرن من ذلك نقل الفاتح المغولي — التركي « تيمور لنگ » إلى حاضرة ملكه « سمرقند » بعض العلماء والمهندسين والصناع من المدن التي دمرها ، أمثال حلب ودمشق ؛ فضلاً عن أن خلفه قد شمل برعايته مرصداً فلكياً بسمرقند ذاع صيته في النصف الأول من القرن الخامس عشر .

وقد كان يُظن أن انتقال النفوذ والسلطان إلى أيدي العناصر التركية والمغولية الخشنة الطباع قد يقضي فجأة على التجارة النامية بين أوروبا والشرق ، لكنهما على العكس انتعشت بذلك ورست أقدامهما . فإن المماليك ، وإن كانوا قد أوقعوا العقوبات الصارمة على الأهالي المسيحيين من سكان المشرق الأدنى لما نسب إليهم — باليقين أو الشك — من التواطؤ مع غزاة المغول ، فإنهم وجدوا في حركة حج المسيحيين إلى الأماكن المقدسة مورداً كبيراً لخزائنتهم ولا يجوز وقفها ، وأن هذا الاعتبار المادي متوافر بأكثر من ذلك في تجارة الحرير والأفاويه وغيرها من حاصلات الأنحاء البعيدة بالشرق ، التي ازداد إقبال الأوربيين عليها كثيراً بما دخلوا فيه من الأخذ بأسباب التنعم . لذلك شجع المماليك هذه التجارة المارة عن طريق الإسكندرية وغيرها من ثغور شرق البحر الأبيض المتوسط وجلبوا منها ضرائب كبيرة . وكذلك « المغول » فإننا نراهم قد سمحوا « لماركو بولو » ومن معه في أواخر القرن الثالث عشر بالقيام برحلتهم المشهورة إلى أرجاء الصين الخاضعة لسلطانهم ، كما نرى في القرن التالي تجار « البندقية » و « جنوة » وغيرهما من المدن الأوروبية يتجرون مع الحاضرة المغولية في « تبريز » عن طريق البحر الأسود ، ومع أن الصينيين قد أعادوا استقلالهم التام على يد أسرة « مينج » وعادوا إلى إغلاق بلادهم في وجه الأوربيين ، فقد وازب « تيمور لنگ » وأخلافه في القرن الخامس عشر على تشجيع التجارة الأوربية مع أملاكهم في أواسط آسيا الغربية .

وفي هذه الآونة كانت التجارة الأوربية بالشرق الأدنى مع دولة المماليك قد انحصرت تقريباً في يد « البندقية » بعد أن تخلصت من منافستها « جنوة » على إثر حرب تجارية شعواء بينهما . وقد كان المماليك وتجار البندقية معاً يجنون أرباحاً باهظة من هذه التجارة ، غير أن المماليك اشتطوا في القرن الخامس عشر في تقدير ضرائبهم حتى رآها البندقيون أنفسهم قد جاوزت كل حد ، وعندما تغالى السلطان « برسباي » ورفع الضريبة على القفل إلى ١٦٠ في المائة تهدده البندقيون بسحب تجارتهم من الإسكندرية ، فنزل على إرادتهم .

وفي خلال ذلك كانت حالة الاستقرار السياسي بالشرق الأوسط قد أخذت في التدهور المستمر ، حتى أصبح لا أمل في إنقاذ البلاد بكل ما فيها من الفناء سوى توطيد وحدتها بالقوة ، مهما استتبع ذلك من أعمال الغلظة والاستبداد وإضعاف الحيوية الثقافية فوق ضعفها . فقد أفضت غارات « تيمور لنگ » في سنة ١٤٠٠ إلى تدمير « حلب » و « دمشق » وغيرهما من مدن سوريا ، وبلغ عدد القتلى من أهل « بغداد » وحدها مبلغاً هائلاً حتى تسكّنت من جماعهم ١٢٠ كومة عالية ، وهذا فضلاً عن الإجهاز على خصوبة العراق بإتمام ما بدأه « هولاكو » من تحويل معظم أراضيها من حالة الزراعة بوسائل الري النظامي إلى قلوات تسرح فيها الرعاة من قبائل التركمان والبدو . كذلك تدهور حكم المماليك فجأة بعد عام ١٣٤٠ م . ففي المائة والثمانية والعشرين عاماً التالية لذلك التاريخ تولى منهم الحكم مالا يقل عن تسعة وعشرين سلطاناً بمتوسط أربع سنوات ونصف سنة لكل سلطان . وأرهق المزارعون في مصر وفلسطين وسوريا على السواء بمغالة ملتزمي جمع الضرائب الإقطاعيين غير المسؤولين ، الذين كان يتوقف

ثراؤهم على مبلغ ما يستطيعون ابتزازه من الفلاحين . وكثرت أعمال النهب والسطو على الجهات الآمنة ، من قبائل البدو والتركمان ، حتى أن البدو سطوا فعلاً على « بيت المقدس » ونهبوه عام ١٤٨٠ . كما أن حكام الأقاليم كانوا لا يفتأون يشورون على الحكومة العليا ، حتى خربت بذلك معظم مدن سوريا وفلسطين ؛ فضلاً عن أن الموارد الموقوفة منذ أيام الحكم الصالح على الأعمال الخيرية ، مثل المدارس والمستشفيات ، قد أصبح معظمها نهباً للقائمين على أوقافها فاغتصبوها لأنفسهم . وقد كتب أحد مؤرخي المسلمين المعاصرين في نقص عدد السكان في عاهلية المماليك في ذلك الوقت فقدر عددهم بثلاث ما كان عليه عند ابتداء حكم المماليك^(١) ؛ ومع أنه ليس لدينا الوسائل الإحصائية لتحقيق صحة هذه النسبة ، فإن ما نراه من مئات الأماكن الأثرية ، التي يكسوها قتات الفخار العربي الذي يرجع عهده إلى القرون الوسطى ، يشهد شهادة قاطعة بمبلغ النقص العظيم في عدد السكان . حقاً إن جانباً هاماً من هذا النقص في النصف الثاني من القرن الرابع عشر يرجع إلى الوباء المعروف باسم « الموت الأسود » ، الذي تفشى مرتين في البلاد تفشياً ذريعاً في جيلين متتاليين وكان القحط قرينه في كل مرة منهما : غير أنه قد قيل في ذلك « إن مثل هذه الكارثة سرعان ما تزول آثارها إذا كان المجتمع فتيماً مفعماً بالحياة ، ولكن المجتمع المنهك ، المترنح فعلاً في مسيره ، قد تستغرق عودته إلى حالة التوازن الطبيعي عشرات السنين ؛ وهذه الفترة لم تجد بها المقادير للعالم الإسلامي^(٢) » .

ذلك بأن القوى السياسية الجديدة التي أتيح لها فيما بعد ملء الفراغ الذي أوجدته حالة الفوضى في عاهلية المماليك ، وما ماثله من الانحلال في كل من

(١) نقلاً عن « Hitti » ص ٦٩٦ .

(٢) « H.A.R. Gibb, Ibn Battuta : Travels In Asia and Africa » ص ٢٤٤ .

العراق وفارس ، كانت آخذة في التكوّن فعلاً . فإنه مع ما أحدثته الغارات المغولية في أواسط القرن الثالث عشر من تمزيق الوحدة السلجوقية بآسيا الصغرى ، لم يكن لذلك أثر يذكر في مركز العنصر التركي الغالب بين سكان هذه الأرجاء . وحوالي سنة ١٣٠٠ م ظهرت في عالم الأحداث إمارة تركية صغيرة أسسها زعيمها « عثمان » حول مدينة « بروسة » في الشمال الغربي من آسيا الصغرى ، وأخذت توسع سلطانها شمالاً على حساب جيرانها من الأتراك وحساب الدولة البيزنطية الماضية في الاحتضار . وفي سنة ١٣٥٣ أغار أخلاف عثمان على أوروبا ، واستولوا على « أدرنة » وجعلوها حاضرتهم في أوروبا عام ١٣٦١ م ، فقطعوا بذلك الطريق بين « القسطنطينية » وما خلف « أدرنة » من بلاد البلقان ، وعزلوا عاصمة المسيحية الأرثوذكسية عن الأمم السلافية الأرثوذكسية التي قد تجد فيهم خير أحلاف لها . وقد تألف من هؤلاء تحالف قوى بزعامة الصرب ، ففضى عليهم الأتراك قضاء مبرماً في واقعة « قوصوة » سنة ١٣٨٩ ؛ ولم يأت عام ١٤٠٠ إلا وكانوا قد مدّوا حدودهم الشمالية إلى نهر الدانوب فضلاً عن استيلائهم على الجانب الأعظم من آسيا الصغرى ؛ وكادت القسطنطينية تسقط في أيديهم ، لولا أن دهمهم في هذه اللحظة سيل « تيمور لنگ » الجارف . فأوقع بهم « تيمور لنگ » هزيمة منكرة عند « أنقرة » سنة ١٤٠٢ وانتزع آسيا الصغرى من أيديهم ، وإن كانوا قد احتفظوا بأملهم في البلقان .

وقد أخذوا بعد عام ١٤٢٠ ينقلون عن أوروبا الغربية استعمال الأسلحة النارية ، وفي سنة ١٤٥٣ ضربوا الضربة الأخيرة في القضاء على الدولة البيزنطية بالاستيلاء على « القسطنطينية » ؛ وفي مدة لا تتجاوز عام ١٤٦٨ تم لهم استرجاع آسيا الصغرى بأكملها ، وبذلك صاروا جيران عاهلية المماليك والمنافسين لها فيما يلي حدود سوريا شمالاً . وفي هذه الآونة جادت الأيام في

آخر الأمر بأن تولى عرش المماليك ملك قوى الشكيمة هو السلطان « قايتباي » (١٤٦٨ - ١٤٩٥) ، فأوقف الأتراك العثمانيين عند هذا الحد نحو جيل من الزمان فتحوّلت أنظارهم إلى فارس وشبّوا عليها غارة موفّقة ؛ إذ التحم الفريقان عام ١٥١٤ ؛ وكان الأتراك مسلحين بالبنادق يعززها ثلثمائة مدفع ،



٧ - اتساع رقعة الدولة العثمانية

فلم يقو فرسان الفرس غير المزوّدين بالأسلحة النارية على الوقوف أمامهم . ثم جاء دور المماليك ، وكان العثمانيون قد ارتابوا فيهم وظنوا أنهم يناصرون شاه إيران عليهم . وكان المماليك أيضاً لم يدخلوا المدفعية في جيوشهم بعد ، ففتك العثمانيون بفارساتهم قرب « حلب » في سنة ١٥١٦ . وقد بادر المماليك إلى تزويد جيشهم ببعض أسلحة نارية قليلة لمقابلة الجيش العثماني الزاحف على بلادهم ، فلم يجد ذلك نفعاً . وأوقع بهم العثمانيون في العام التالي هزيمة ثانية

خارج القاهرة^(١) ؛ وزالت بذلك دولة المماليك من الوجود . وكان أول عظماء سلاطين المماليك قد أنزل عنده بالقاهرة سنة ١٢٦٠ م الخليفة العباسي المغلوب على أمره ، الذي فرّ من وجه المغول عندما خربوا بغداد ، وبقي أخلافه يتوارثون هذه الخلافة الصورية ؛ فنقل العثمانيون آخر هؤلاء الخلفاء من القاهرة إلى « القسطنطينية »^(٢) ، وبذلك تغيّر مقرّ النفوذ الإسلامي مرة أخرى ، فانتقل من القاهرة إلى ضفاف البسفور ، وهوت منزلة القاهرة إلى مجرد حاضرة إقليم من أقاليم الدولة العثمانية .

ملحق : ببيان أهم العقائد الإسلامية

إن لبّ العقيدة الإسلامية وجوهرها هو وحدانية الله ؛ ولذلك يبدأ نصّ العقيدة بقول : « لا إله إلا الله » ؛ وتتفرع عن ذلك صفات الإله ، من أنه القادر على كل شيء ، العليم بكل شيء ، الموجود في كل مكان ، وهائم جراً .

ويتمّ هذا النصّ قول : « ومحمد رسول الله » . فلم يُضف على النبي أي صفة من صفات الألوهية ؛ فهو من البشر تماماً ، وهو آخر الأنبياء وأفضلهم جميعاً ويليه في مرتبته « المسيح » ، الذي ينص القرآن على أنه وُجد من روح الله . والمسلمون يبجلون المسيح وأمه ، غير أنهم يعتقدون أنه من البشر تماماً ، فلا يعتقدون في تقمصه صورة البشر مع ألوهيته ولا في صلّبه ولا في قيامته ، ويرون كل ذلك تحريفاً للحقيقة .

(١) المترجم — الموقعة الأولى التي أشار إليها المؤلف هي موقعة « مرج دابق » المشهورة ، شمالي حلب ، والثانية بحجة « الريدانية » (صحراء العباسية وعين شمس إلى بركة الحج) ، وكانت في آخر سنة ٩٢٢ هـ (١٥١٧ م) .

(٢) المترجم — ونزل سلطان العثمانيين « سليم الأول » فاتح مصر عن الخلافة .

لذلك يرى المسلمون أن عقيدة «الثالوث» منافية وناقضة لوحداية الله التي هي الجوهر ، وأنها لذلك شرك صريح . ويعتقد أهل السنة من المسلمين أن القرآن أزلّ غير مخلوق ، وأنه صورة مما أملاه على محمد كبير الملائكة «جبريل» ، وأنه الصلة بين العبد المسلم والذات الإلهية العليا . وإن تعبير المسلمين المخفف عما جاء في إنجيل يوحنا عن عقيدة التجسد بقولهم «إن الكلمة صارت كتابا وحلت بيننا» قد سهّل التحول إلى الإسلام لمن اعتنقوه من الغربيين من وقت لآخر من الذين لم يستطيعوا هضم العقيدة الكاثوليكية الشديدة الدسامة^(١) .

والمسلمون يعتقدون بنشور الموتى بأجسامهم قبل الحساب، وأنهم يُجزّون على أعمالهم جزاء جسمانيا : بالنعيم في الجنة أو العذاب في النار . وقبل هذه «الآخرة» يأتي «المهدى» الذي يستمد الهداية من الله وينطبق اسمه على اسم الرسول نفسه . وقد ترك أهل السنة تصوير فكرة «المهدى» بالتحديد ولم يبرزوها إلى صدر معتقداتهم ، وإن كان قد ظهر بين طوائفهم الفقيرة ، المحرومة من المزايا ، أكثر من شخص واحد تسمّى بالمهدى ، كانوا يظهرون تباعا من وقت إلى آخر ، لينقذوا القوم مما يعانون من ظلم ولينشروا في عهدهم لواء الحكم الصالح . أما الشيعة فإن لبهدي عندهم مكانة تفوق ذلك بكثير، إذ أنه في اعتبارهم ليس سوى الإمام المستر الذي سوف يعود إلى قومه .

ويرى المعتدلون من المسلمين في الوقت الحاضر أن الأخلاق في المسيحية قد انحرفت عن أصلها السامي المبين في «العهد الجديد» (الإنجيل) ، ويقارنون بين ذلك وبين احتفاظ المسلمين بكل تعاليم دينهم التشريعية والاجتماعية بصورتها

(١) المترجم — إن أقوال المؤلف في هذا الموضوع لم تتحرر بالطبع من عقائده الدينية ، ولذلك يدخل فيها هنا وهناك بعض عبارات من صميم معتقده لإنبات ارتباط الأديان بعضها ببعض ، مما قد يكون له مساس بعقائدها .

الواردة في القرآن والحديث . وقد كانت هذه التعاليم ، المبينة على أسس من العقائد السهلة الإدراك ، هي التي لمت في الأصل شمل قبائل العرب المتنافرة وجعلت منهم قوة فاتحة عظيمة ، نشرت في أزهر أيامها لواء الوحدة الاجتماعية فوق كافة أنحاء العالم الإسلامي ، رغم ما كان بينهم من اختلاف في القومية والثقافة ، وما زالت تحتفظ بفكرة وحدتها إلى الآن ، بعد مضي قرون من الانحلال والإهمال . وقد يكون العصر الحديث ، بما فيه من المخترعات ، قد أوهن الاعتماد في نفوس الكثير من المسلمين «المثقفين» ولكنهم مع ما طرأ على بعضهم من حرية الفكر أو الإلحاد لا يزالون يحتفظون بمكانهم داخل حظيرة الإسلام الاجتماعية .

الفصل الثالث

الدولتان العثمانية والفارسية

ونور روح الإقدام عند الأوربيين (١٥١٧ - ١٧٧٠)

قد كانت دولة الأتراك العثمانيين، كسابقتهما الدولة البيزنطية، مضطرة إلى توزيع عناصر قوتها الفعالة ما بين الشرق الأوسط وبلاد البلقان، التي ربما أربت مصالحهم فيها على مثلها في الشرق الأوسط. وقد كان المركز الرئيسى لكل من الدولتين الشطر الشرقى من البحر الأبيض المتوسط، ولكنهما جميعاً طوّحا بمواردهما في حروب مستمرة ضد خصم قوى هو دولة فارس، التي تبعتها عن حظيرتهما اختلافات دينية شديدة. وكما أن الحروب البيزنطية - الفارسية كانت غير حاسمة وأضعفت من شوكة الدولتين المتحاربتين وعرضتهما لغزو العرب وفتحهم لبلادهما، كذلك كانت الحروب العثمانية - الفارسية، التي دامت من القرن السادس عشر إلى القرن الثامن عشر، غير حاسمة أيضاً، وأضعفت الدولتين معاً وعرضتهما لسطوة التجارة الأوربية، التي أفضت في القرن التاسع عشر إلى تدخل الدول الأوربية في شئونهما رغم أنفهما. وفي عهد العثمانيين، كما في عهد الدولة البيزنطية، كان امتلاك العراق مشاراً للمقاومة من جانب فارس، كما أنه في عهد كل منهما كان الجالس على عرش القسطنطينية، الباسط سلطانه على مصر أيضاً، يضطر بحكم الجيرة الجغرافية إلى الاستيلاء على سواحل الجانب الآخر (العرب) من البحر الأحمر، ولكن من غير أن يكون لذلك أثر دائم يذكر، وكانت النتيجة في عهد كل منهما أن الجانب الأكبر

من شبه جزيرة العرب بقى مستقلاً تقريباً عن سلطة القسطنطينية ولم يدخله من عناصر - ضارها إلا النزر اليسير.

وكانت مبادئ العثمانيين في حكم الأقاليم التابعة لهم لا تختلف في شيء عن نظم الدولة البيزنطية، اللهم إلا بما ينقصها من بعض التهذيب. فكان تشكيل الدولة في جوهره حربياً، يرمى في صراحة إلى المحافظة على قوة العاهلية ورعاية مصالحها الممثلة في شخص الجالس على عرشها، دون اعتبار يذكر لمصلحة رعاياها. فكانت تقطع قوادها الحربيين إقطاعات واسعة في الولايات، مع إبقاء الزراع المسئولين على الأراضي في أمانهم. وكان واجب الولاية ينحصر في إمداد الحكومة العليا بما تفرضه عليها من إيراد، بعضه مالى وبعضه في شكل عدد مقرر من الرجال اللازمين لجيوش الدولة. وكانت مهمة حاكم الولاية (الوالى) جمع هذا الإيراد، الذى تعتبر بجانبه مصالح أهل الولاية من اجتماعية واقتصادية مسألة ثانوية. ومضى وقت الولاية بأداء هذه المطالب لم تتدخل الحكومة عن قصد بشيء يذكر في شئون أهلها القومية والدينية، عدا ما كان يحصل أحياناً من الحوادث المحلية بسبب وجود رجال الحامية والموظفين من العنصر الحاكم. وبقي المسيحيون في الدولة العثمانية يلقون نفس المعاملة الحسنة التي لقوها في عهد الحكام المسلمين السابقين، وكان نصيبهم بالإشك خيراً من نصيب اليهود بوسط أوروبا وشرقيها في القرون الوسطى وفي القرن العشرين. وكان تسامح الأتراك مع المسيحيين في الولايات الأسبوية، حيث كانوا أقلية صغيرة خاضعة، أكثر من تسامحهم مع مسيحيي البلقان الذين كانوا في بلادهم أغلبية دائمة التآمر مع دولتي النمسا وروسيا المجاورتين للدولة واللتين هما أكبر عدوها بين الدول^(١). وسمح للبعثات الكاثوليكية بالإقامة في أراضي

(١) أن المذابح التي أقيمت شطراً عظيماً من الشعب الأرمنى لم تكن سوى عاقبة طبيعية وخيمة لأعمال الدس والتجريس والإغراء، وما كانت تقابل به من مؤامرات عكسية ومذابح، =

الدولة ابتداء من القرن السابع عشر ، لاني بلاد شرقي البحر الأبيض فحسب ، بل في بغداد والبصرة أيضاً ، وإن كانت إقامتهم دائماً معرضة لنزوات حكام الأقاليم الذين كثيراً ما كان يتناولهم التغيير والتبديل . وفي فلسطين التي نكبت بنقص فاحش في عدد سكانها ، كانت ضرائب الحج هي أعظم مورد لدخل الدولة . وقد ارتفع عدد الحجاج من نحو ٤٠٠٠ حاج في عام ١٧٥٠ إلى ما بين عشرة آلاف واثني عشر ألفاً عند ما زار فلسطين السائح الفرنسي « فلي » (Volney) في سنة ١٧٨٤ ، وقد بلغ مادفعوه من الضرائب عن زيارتهم للأردن وحدها ثلاثة أضعاف قيمة العوائد المقررة على « غزة » التي كانت وقتئذ أعظم مدن فلسطين في عدد سكانها .

وقد كان عنصر الأتراك أقلية في عاهليتهم الشاسعة ، ولم يحاولوا قط استعمار ما فتحوه من الولايات استعماراً عاماً . كما أن الدولة لم تحصر قوام العاهلية في العنصر التركي الضيق النطاق ، بل كان الاعتبار الأول فيها أنها عاهلية شاملة ، على غرار الدولتين العباسية والرومانية ، فكان لكل رجل مهما كان عنصره أو مكان مولده ، مجال لتقلد مناصب الدولة وبلوغ أعلى الدرجات فيها ، بشرط مراعاته للتقاليد المرعية في الدولة واصطباعه بالصبغة الثقافية العامة فيها : من مراعاة مذهب أهل السنة وعاداتهم الاجتماعية ، وتعلم الفنون الحربية مع التدريب عليها ، واجادة اللغة التركية ، تلك اللغة التي مع اقتباسها الكثير من العبارات والألفاظ المستعارة من اللغتين العربية والفارسية ، قد ناصرها العثمانيون حتى صارت اللغة الرسمية في الحكومة وتغلبت على هاتين اللغتين اللتين تمت كل منهما الى حضارة أعرق وأرقى من الحضارة

== إلى غير ذلك مما كان يجري بين روسيا وفارس والدولة العثمانية مدة تزيد على ثلثائة عام . انظر كتاب « W. E. D. Allen : History of the Georgian People » طبعة سنة ١٩٣٢ ص ١٦٤ .

التركية . فمع أن غالبية المناصب الكبيرة كانت في العادة وفقاً على الأتراك ، قد أسند منها عدد يذكر إلى بعض أهل المدن السوريين والفلسطينيين لما كان لهم من مواهب عقلية بارزة ، كما انفسح المجال امام الأكراد الأشداء المعروفين بششاطهم لتولي بعض المناصب في الجيش والادارة . أما العراقيون فقد كانوا يشغلون المراكز الصغيرة عادة ، كما أن غمار الشعب من المصريين كان ينظر اليهم قبل عام ١٨٥٠ ، كما ينظر إلى الفلاحين في كافة أنحاء الدولة ، نظرة استخفاف كأنهم في منزلة دواب حمل الأثقال ^(١)

وقد أبقى الأتراك كثيراً من النفوذ للقبائل الحاكمة غير التركية في بعض الأنحاء وخاصة ما كان يصعب الاتصال بها ، أمثال الأكراد في أودية جبالهم ، ورؤساء قبائل العرب الشيعيين في أسفل العراق ، وأمراء الدروز ، ^(٢) الذين كانت لهم السطوة وقتئذ في جبال لبنان . وحتى المماليك ، الذين قهرتهم الدولة ، بقي عدد المشتركين منهم في أعمال الحكومة أكثر من عدد الأتراك الشاغلين للمناصب الادارية والعسكرية . وإذا كان لا غنى عنهم في أعمال الحكومة بهذه البلاد ، فقد أبقى أمراؤهم حكماً « للسناجق » (المديريات) ، وقد حافظوا

(١) المترجم — هذا بالطبع تعبير شديد اللهجة من المؤلف ، وإن كان في الحقيقة يعبر عن عقلية الأتراك وقتئذ في نظرهم إلى المصريين ، وإذا سلمنا بأن ثقافة المصريين قد تدهورت في هذا العصر فذلك إنما يرجع إلى سوء حكم العثمانيين للبلاد

(٢) إن طائفة الدروز تبلغ عدتها الآن نحو ١٥٠.٠٠٠ موزعين بين « جبل الدروز » (بجنوب سوريا) ولبنان وشمال فلسطين . وأصل نشأتها يرجع إلى الخليفة الفاطمي الشاذي الأطوار « الحاكم » ، الذي أدى تعصبه إلى تدمير كنيسة « القبر المقدس » ببیت المقدس . فقد ادعى في عام ١٠١٧ م أن روح الله قد حلت فيه على الأرض ، وما لبث أن اختفى ولم يعرف عن مصيره شيء . فزعم أتباعه أنه لم يمت وأنه باق في خفائه إلى أن يعود ثانية بصفة « المهدي » . ولما اضطهدهم أخلاف « الحاكم » من الفاطميين لجأوا إلى بعض جهات الشام بزعامة شخص يسمى « درازي » وهو الذي ينسبون إلى اسمه . فبقوا متمسكين بشعائرهم سراً خلال هذه القرون الضويلة . وكانوا دائماً في نظر جميع المسلمين على اختلاف طوائفهم خوارج اشتطوا في التطرف حتى صار لهم دين خاص بهم .

على وفرة عددهم باستيراد ماليك جدد وخاصة من بلاد القوقاز ، ولم يأت عام ١٦٠٠ إلا وقد ضاعت معالم التمييز بينهم وبين الأتراك العثمانيين في مصر ، وأصبح كل الفريقين يُعرفون بالأتراك « تمييزاً لهم عن أهل البلاد الأصليين ؛ ولا غرو فقد كانت غالبيتهم من بادية الأمر يجرى في عروقها الدم التركي ، ولغتهم هي اللغة التركية . وقد أُجريت أخيراً دراسة لأحوال هذا العصر ، دلت على أن الحكم العثماني ، على الرغم من كل مساوئه ، قد أوجد في الأقاليم العربية (ولو إلى بداية القرن الثامن عشر على الأقل) عهداً يُعتبر عهد هدوء وسكينة بالنسبة لولايات المائة والخمسين عاماً السابقة للفتح العثماني ^(١)

على أن إغفال الحكومة للخطط الإنشائية ذات المناهج الطويلة الأجل قد ضاعفت وطأته كثرة التغير والتبديل في « الباشوات » حكام الولايات . فكثيراً ما كان يستبدل بالوالي غيره كل عام ، وفي المدة التي حكم فيها العثمانيون مصر حكماً مباشراً وقدرها ٢٨٠ عاماً بلغ عدد الولاة مائة وال ، وفي دمشق كان عددهم ١٣٣ والياً في المائة والثمانين عاماً الأولى من الحكم العثماني . وكانت المناصب العليا تشتري بطريقة الرشوة ، ولا يتسنى الاحتفاظ بها إلا بالمبادرة إلى إرسال الجزية إلى « الاسنانة » في أقرب موعد ، مع المواظبة على تقديم الأعطية والإكراميات (البقاشيش) المتكررة لذوى النفوذ من رجال الحاشية . وكان الوالي ، بدوره ، يتعوض من ذلك بما تصل إليه يده من ريع الولاية وبالتعويل على منح حق الالتزام في جمع الضرائب لمن يقدم أعلى عطاء . ولا شك أن هذه الحال ، بما فيها من عدم الاستقرار وضياح المسؤولية الإدارية ، لا يمكن بحال أن تفسر إلا بأنها تجاهل لمصلحة البلاد وإهمال لشؤونها .

حقاً ان السلطان سليمان الأول (الذي يلقبه الأتراك بسليمان القانوني ،

(١) انظر Gibd and Bowen, p. 209, and Ch. IV passim

ولقبه معاصروه من الأوربيين بسليمان الفاخر : ١٥٢٠-٦٦) قد قام بما له من بعد النظر ببعض انشاءات عامة نافعة ، كاصلاح موارد المياه لمدينتي بيت المقدس ومكة ، وإنفاذ بعض المشروعات في رعي الرى ومعدات منع إغراق الفيضان للأراضي في بلاد العراق المنكوبة ، كما أن بعض « الباشوات » قد قاموا بانشاء بعض مساجد جديدة : بما طرأ على نفوسهم من وازع التقوى أو بدافع من وخز ضمائرهم المثقلة بالتأثر ؛ غير أن الحكم العثماني على وجه عام لم يُسفر عن إنشاء شيء يذكر من الطرق أو المستشفيات أو المدارس ؛ وقد كان أحد السِّيَّاح يمرّ بمدينتي دمشق وحلب في عام ١٨٣٨ ، أي بعد طول عهدهما بالحكم العثماني ، فلم يجد فيها مخزناً واحداً لبيع الكتب . كذلك لم يُبدِ الأتراك اهتماماً يذكر بتحسين حال الزراعة والرى أو صيانة مرافقهما ، ولا بمسألة نزول البدو بالبلاد والاشراف عليهم ، بعد أن استفحل توغلهم في الأراضي المعمورة في « أوقات الاضطرابات » في القرون السابقة . وقد هُجر الكثير من القرى وانكمشت رقعة المدن ، عدا ما لاحظته العناية مؤقتاً بحركة التجارة الأوربية . من ذلك أن مدينة الاسكندرية العظيمة ، وقد تحولت عنها الحركة التجارية بعد الاهتداء إلى الطريق حول رأس الرجاء الصالح ؛ ولم يبق بها سوى تجارة ضئيلة في حاصلات مصر والسودان وجنوبي بلاد العرب ، قد تقلصت من مدينة زاهرة عامرة بالسكان إلى بلدة لا يكاد يبلغ سكانها ١٠٠٠٠ نفس .

وكذلك كان الفلاح لا يفلح من أرضه سوى ما يكفي لإنتاج محصول يستطع ضمه على عجل وإخفائه عن أعين جامع الضرائب . وفي سوريا هجر الزراع حقولهم ، وهرع بعضهم إلى المدن يلتمسون فيها العيش ، ولجأ آخرون إلى أودية الجبال الوعرة الوصول . وهذا فضلاً عن إهمال الرى في مصر حتى تدهورت حالته واختل نظام نوبات المياه ، فكانت القرى تقتتل بعضها مع

«بعض على مورد الماء ، وكثيراً ما كان يتسلل المزارعون ليلاً إلى الجسور فيقطعونها لتحويل مياه جيرانهم إلى أراضيهم . ولما اشتد بهم الحرمان من الماء وضاقوا بما يلاقونه من الملاك من الضرب والظلم ، هجر الكثير منهم الأرض وتحولوا إلى أعمال مناسر اللصوص وقطاع الطرق والإجرام في إخلاء المحيط بالقرى»^(١) ؛ وقبل حلول القرن الثامن عشر كانت الحال قد وصلت إلى أن مصر ، التي كانت يوماً ما «المزرعة» التي تمد الدولة الرومانية بالحبوب علاوة على حاجة سكانها البالغ عددهم إذ ذاك بن سبعة وعشرة ملايين نفس ، أصبحت حاصلاتها لا تفى بحاجة أهلها ، مع نقص عدتهم إلى ما يقدر بنحو مليونين ونصف مليون من الأنفس . وقد كثرت المجاعات ؛ ومثلها الأوبئة ، التي كانت تشتد وطأتها حتى أن وباء منها قضى بمصر على نصف مليون نفس في سنة ١٦١٩ ، وآخر أتى على ٢٣٠ قرية عام ١٦٤٣ وتركها قاعاً صفصفاً . وفي أواسط القرن السابع عشر كانت الأراضي ، الواقعة بين «حلب» وأقرب أطراف الفرات إليها ، خصبة وفيرة الرى ، فاستحالت إلى صحراء مقفرة بعد قرن من الزمان^(٢) ؛ وقد ورد أنه في نهاية القرن الثامن عشر لم يبق مسكوناً من القرى المدونة في سجل الضرائب عن «بشالك (لواء) حلب» سوى الثمن ، كما نقصت جملة سكان سوريا وفلسطين معاً إلى مليون ونصف ، يقدر لفلسطين من ذلك أقل من ٢٠٠,٠٠٠ فقط على الأرجح .

وبحلول عام ١٦٠٠ كانت سلطة حكام الولايات قد أخذت في الضعف تبعاً لانقضاء العصر القصير الذي كانت فيه الدولة في أوج عظمتها . فأحياناً كانت الفوضى تعم الولايات ، وأحياناً كانت سلطة الحكام الوطنيين ، الذين لهم من

(١) نقلاً عن Crouchley ص ١٤

(٢) نقلاً عن «C.P. Grant, the Syrian Desert» ص ١٦١

المقدرة على إقرار النظام الداخلي بالبلاد وما يترتب عليه من انتعاش الحالة الاقتصادية السليمة الأوضاع وانفساح المجال التجارى أمام التجار الأوربيين ، ما يفوق طاقة الولاة الأتراك الجشعين المعرضين للرحيل عن البلاد في أى لحظة .

فمن ذلك أن أمراء الدروز بلبنان استقلوا عن «الباب العالى» استقلالاً يكاد يكون تاماً ، وأفضى استتباب الأمن النسبى في ظل حكمهم إلى اجتذاب الكثير من المهاجرين من الأنحاء الأخرى بالشام . وأشهر هؤلاء الأمراء «نجر الدين» ، الذى استخلص لنفسه مملكة في لبنان وشمالي فلسطين بين عامى ١٥٨٥ و ١٦٣٥ ، وكان يبرم بنفسه الاتفاقات السياسية مع الدول الأوربية ، وشجع إنتاج الحرير والقطن وتصديرهما من ثغرى مملكته «صيدا» و «بيروت» في مقابل ما يلزمه من البضائع الأوربية ، وسمح بدخول البعثات المسيحية والمهندسين الأوربيين إلى بلاده .

كذلك حظى «لواء البصرة» بين عامى ١٦٠٠ و ١٦٦٩ بحكم وطيد زاهر كانت مقاليدته في يد أسرة «أفراس ياب» الوطنية . وفقاً أثره «لواء بغداد» ، الذى ساد فيه الاستقرار والتسامح تحت حكم «حسن باشا» وابنه «أحمد باشا» (١٧٠٤ — ١٧٤٧) . وبوفاة أحمد باشا استقر الحكم إلى سنة ١٨٣٢ في يد جماعة من ممالك إقليم «جورجيا» ، كان قد أنشأها هذان الحاكمان ، وكان معظمهم من أبناء المسيحيين . وقد قام أحد هؤلاء «الكرك» وهو «سليمان باشا الأكبر» بتوحيد «الالوية» الثلاثة — بغداد والبصرة والموصل — فدامت وحدتها من سنة ١٧٨٠ إلى ١٨٠٢ ، لا يربطها بالدولة العثمانية سوى الاعتراف الرسمى بالدولة ، ممثلاً «في المواظبة على رفع التقارير» ، وتقديم بعض الهدايا أحياناً ، وإرسال الجزية نادراً^(١) .

(١) نقلاً عن Longrigg ص ١٩٩ .

أما مصر فكانت إلى سنة ١٧٥٠ أقل حظا من هذه الأرجاء . فقد ضاعت فيها السلطة الحقيقية منذ زمن بعيد من يد الولاة العثمانيين ، ووقعت البلاد تحت يدي فريسة لتطاحن « بكوات » المماليك على النفوذ . وقد كان تعسفهم وظلمهم للضعفاء لاحد له ؛ ومما قيل في وصفهم « أن تعصبهم الديني ضد « الكفرة » لم يكن له مثيل في أى ولاية أخرى من أنحاء الدولة ؛ ولم يضمحل نفوذ السلطان قط بقدر اضمحلاله هنا ؛ وكان « الفرنج » النازلين بالبلاد يعانون من سوء معاملة البكوات لهم وابتزازهم لأموالهم ما لم يُسمع بمثله ، في قبحته ودوام تكراره ، في أى بقعة أخرى من بلاد شرقي البحر الأبيض ويظهر أن الأهالي كانوا مفطورين على الكراهية لجميع الأوروبيين ، ولم يدعوا فرصة إلا اغتصموها لإزعاجهم أو أهانتهم ، بروح ملؤها الغل والتعصب الديني الذميم ^(١) . وقد تحسنت الحال مؤقنا على يد « علي بك » (الكبير) ، فعمل ما استطاع على إصلاح النظم المالية ومناصرة العدالة والقضاء على عصابات البدو . وفي سنة ١٧٧٠ أعلن استقلاله التام عن السلطان ، واتحد مع « الظاهر » حاكم « الجليل » (Galilee) ، الذي كان قد أقصى الموظفين الأتراك من ولايته ، وأحيا ثغر « عكا » بعد هجره وأعدده لتصدير القطن والحرير ، فضلا عن اعتياده توزيع البزور بالمجان على الفلاحين وإعفاءهم من الضرائب في السنوات المجدة . وقبل أن يتمكن هذان الثأران من إنجاز شيء مما اعتزمه في ولايتهما لقيتا حتفهما في عام ١٧٧٣ على يد منافسيهما .

كان البحر الأبيض المتوسط في العصور الغابرة المركز الرئيسي لحضارة أوربا وتجارها . ومع أن أهميته كطريق للاتصال الثقافي قد نقصت باستيلاء

(١) نقلا عن « Wood » ص ١٢٤ و ٢٣٤ .

المسلمين على شواطئه الجنوبية وانتشارهم فيها ؛ فقد كان للحروب الصليبية أثر كبير في إعادة رواج حركته التجارية السابقة . وحتى بعد طرد الفرنج من البلاد الواقعة على شواطئه الشرقية ، بقيت مدنه التجارية ؛ ولا سيما « البندقية » و « جنوة » تحظى بتجارة واسعة رابحة مع الشرق الإسلامي .

وفي خلال ذلك كانت أمة « البرتغال » ^(١) قد تسمى لها التحرر من الحكم الإسلامي (بالاندلس) وكونت مملكتها الصغيرة على شاطئ الأطلسي ، وبإيحاء « الأمير هنري الملاح » (١٣٩٤ - ١٤٦٠) أخذ ملاحوها يستكشفون الشاطئ الإفريقي من المحيط الأطلسي ، مولين وجهتهم نحو الجنوب . ولا شك أن جلّ مأرب « هنري » كان مواصلة عمل الصليبيين ، بمحاولة الالتفاف حول « ديار الإسلام » وحصرها من الوجهتين الحربية والتجارية ، مع انتزاع تجارة الذهب وغيره من حاصلات أفريقيا الغربية من يد المسلمين ؛ ثم الاتصال ، ثم وراء الصحراء الكبرى جنوبا ، بنجاشي إتيويا (برسترجون) (Prester John) والاشتراك معه في مهاجمة المسلمين من الجنوب . وقد يكون قد قصد أيضا في أواخر عهده إلى استيلاء البرتغال على تجارة الهند ، التي كانت إذ ذاك أكبر مورد لثراء العالم الإسلامي . وقد كان تقدم الاستكشاف البرتغالي بطيئا في أول أمره بالطبع ، وقد مات « هنري » ولم يتجاوز ملاحو البرتغال « سييرا ليوني » (Sierra Leoni) جنوبا ؛ غير أنهم في الجيل التالي واصلوا التقدم إلى أن تمكن « برثولوميو دياز » (Bartholomew Diaz) في نهاية الأمر من المسير حول « رأس الرجاء الصالح » سنة ١٤٨٨ . وبعد عشر سنين من ذلك سار « فاسكو دى جاما » (Vasco da Gama) إزاء شاطئ أفريقيا الشرقي حتى بلغ مدنه الإسلامية ؛ وهناك استصحب معه أحد الهنود العالمين بسلوك البحار ، فوصل به إلى جنوبي الهند . عند ذلك اتخذ ملك

(١) المترجم — وتسمى في كتب العرب « البرتقال » .

البرتغال لنفسه ألقاب العظمة : فتسمى بلقب « رب الفتح والملاحة » ، والتجارة مع إتيويا وبلاد العرب وفارس والهند ؛ وتالت بعد ذلك الحملات التجارية البرتغالية على مراكز المسلمين بمدينة « قاليقوت » ، رغم ما كانت تلقاه من مقاومتهم ، وكانت سفنهم تعود محملة بالآفاويه .

وقد فرغ ممالك مصر وجمهورية البندقية على السواء ، لضياع هذا المورد الهائل من أرباحهم المشتركة الناجمة من احتكارهم للتجارة الهندية مع أوروبا . وتهدد سلطان الممالك أوروبا بتدمير « الأماكن المقدسة » المسيحية إذا لم يقلع البرتغال عن رحلاتهم إلى الهند ، وقد قام رئيس دير « سنت كترين » بشبه جزيرة سينا بالسفر فعلا إلى « رومة » وحاول إقناع « البابا » بوجوب منعهم من ذلك . أما البنادقة ، وهم الذين كانوا من قبل قد أوعزوا بتوجيه ما يسمى « الحرب الصليبية الرابعة » إلى القسطنطينية أملا في القضاء على منافس تجارى لهم ، ونظروا بعين الارتياح إلى سقوط هذه المدينة في أيدي العثمانيين ، فقد بلغ بهم الأمر إلى قيامهم بجلب الأخشاب للممالك لينووا بها السفن الحربية الجديدة باكتساح البرتغال من المحيط الهندي . غير أن السفن البرتغالية المعدة لسواك المحيطات والمزودة بمهرة الملاحين ، كانت فوق طاقة السفن الإسلامية وملاحيها ، مما كان مجال عملها في العادة مقصورا على البحار المستورة نوعا ما ، بالشرقين الأدنى والأوسط . فاحتل البرتغال جزيرتي « سقطرا » و « هُرمز » ، ذاتي الموقعين الاستراتيجيين ، بأمل احتباس الأساطيل الإسلامية داخل البحر الأحمر والخليج الفارسي على التوالي ، وصدوا هجوما بحريا قام به الممالك على ثغورهم بالهند . ولم يمض طويل وقت حتى حلت « لشبونة » (Lisbon) محل البندقية في استقبال البضائع الهندية بأوروبا ، وأخذ مجرى معظم التجارة في التحول إلى طريق رأس الرجاء الصالح بعد أن كانت تحمل بحراً ثم برّاً إلى البحر الأبيض المتوسط . وقد قيل إن القائد البحري « ألبوكيرك » (Albuquerque) بلغ به الأمر أن فكر في تحويل مجرى

أعلى النيل إلى البحر الأحمر لكي يحرم مصر من مورد مياهها الحيوى .

وقد استولى البرتغال في المدة السابقة لعام ١٥١٥ على « مسقط » و « هُرمز » و « البحرين » ، ذات المكانة التجارية الاستراتيجية بالخليج الفارسي ؛ ولكنهم لم يستطيعوا قط الاستيلاء على قواعد دائمة في البحر الأحمر ، لوقوف الممالك ومن بعدهم الأساطيل العثمانية في وجههم وصدّهم عنه . ومع أنهم حظوا بالاستثمار بطريق الرأس مدة ما ، فإنهم لم يستطيعوا بذلك مطلقا تحويل التجارة برمتها عن الطريق البري ؛ فقد بقي تجار العرب طوال القرن السادس عشر يقومون بجلب الحرير والآفاويه والأصباغ والعقاقير من الشرق ، والبن من اليمن ، وينقلونها جميعا في البحر الأحمر ثم عبر الصحراء إلى القاهرة والاسكندرية ؛ كما بقي جانب آخر من هذه التجارة يسلك الطريق الممتد من الخليج الفارسي عبر صحراء سوريا إلى ثغور شرقي البحر الأبيض المتوسط . وكانت هذه التجارة تحملها في البر قوافل كبيرة ، وكثيرا ما كانت القافلة الواحدة منها تتألف من نحو أربعمئة إلى ستمئة جمل ؛ وصارت مدينة حلب المركز الرئيسى للتجارة بسوريا ، وقد ورد ذكرها في مواضع عدة من مؤلفات « شيكسبير » .

وفي سنة ١٥٢١ حصلت « البندقية » من سلطان تركيا على ميزة تجارية من النوع الذى كثر فيما بعد ، أعفى بها تجارها من الرسوم الجمركية وغيرها من العوائد ، عدا قدر معين محدود ، مع عدم سريان نظام البلاد القضائى عليهم ونظر قضائهم أمام هيئات خاصة بهم يرأسها قناصلهم . وقد عُرف هذا النظام « بالامتيازات » (إشارة إلى رموس المسائل التى امتازوا بها عن غيرهم) ، وهو في وضعه شبيه بما سبق الجرى عليه بين الصليبيين والممالك (١) . وعلى مرّ

(١) وقد بقيت « الامتيازات » مرعية في البلاد التى دخلتها إلى القرن العشرين وأثارت فيها مصاعب لرجال السياسة والحكم بعد أن تغيرت الظروف في الشرق الأوسط عما كانت عليه وقت منحها .

الأيام أخذت المكنانة الأولى في تجارة البحر الأبيض تنتقل من البندقية إلى فرنسا ، التي مُنحت هي الأخرى « امتيازات » في سنة ١٥٣٦ . ولما نزل الإنجليز في عصر الملكة « إليصابات » ميدان التجارة في شرق البحر الأبيض ، وأسسوا في سنة ١٥٨١ « شركة تجار شرق البحر الأبيض » للتجارة في الأصواف الإنجليزية الجيدة والقصدير ، كانت مكنانة الفرنسيين قد توطدت في هذه الأنحاء ، ومع أنهم لم يستطيعوا منع الإنجليز من فتح قنصلية لهم في « حلب » ، فانهم حاولوا دون فتح قنصلية انجليزية في الاسكندرية ، وإن كانت الأصواف الإنجليزية السميكة لم تجد بطبيعة الحال رواجاً في مصر ذات الجو الحار .

وكان الإنجليز ، من قبل تولي الملكة « إليصابات » عرش بلادهم ، قد أخذوا يحنقون على البرتغال لاستئثارهم بتجارة الشرق الأقصى . فإن عدد سكان بلادهم كان في ازدياد ، وأخذ الناتج من صناعة الصوف عندهم يزداد على حاجة أسواقهم المحلية ؛ لكنهم كانوا لا يزالون يشعرون بأن قوتهم لا تفي بمنازلة البرتغاليين بمحاولة سلوك طريق « الرأس » ، فأروا التفتيح عنه والبحث عن طريق شمالي شرقي إلى الشرق الأقصى حول شمالي أوروبا ؛ وأسسوا لهذا الغرض « الشركة المسكوفية » سنة ١٥٥٣ . « وقد أكد محبذو المشروع ثقتهم بأن بلاد « كاثاي »^(١) ، بجوها البارد ووفرة سكانها وما عزي إليهم من الغنى ، ستكون من خير الأسواق للأصواف الإنجليزية ؛ وأنه بعد اجتياز الأنحاء الشمالية ذات الجليد الخطر ، يكون الطريق من « كاثاي » إلى « ملقا » سهلاً هيناً بالنسبة لمرحلته السابقة ؛ وفي « ملقا » تحمّل السفن عند عودتها ، بالأفاويه ، التي تلقى رواجاً عظيماً في الأسواق الأوروبية »^(٢) . وقد كانت المضاعب الجوية التي تكثف هذا الممر الشمالي الشرقي سبباً في

(١) المترجم — كان هذا الاسم يطلق في تلك الأوقات على الصين وما جاورها من بلاد التتر .

(٢) نقلاً عن « Foster, op. cit. » ص ٥١

القضاء على هذه الآمال . ومع أن قائد أساطيل الشركة « أنتوني جنكنسون » (Antony Jenkinson) قام برحلة نهريّة من « مسقو » ، متتبّعاً مجرى « الإتل » (Volga) وعابراً بحر قزوين ، أملاً في وضع أساس للتجارة مع الحضارة الفارسية عند ثغر « قزوين » ، عام ١٥٦١ ؛ فإن هذا الطريق الملتوى لم يأت بالثمرة المطلوبة وعدلت عنه الشركة بعد عشرين عاماً ، نظراً لتأسيس « شركة شرق البحر الأبيض » ، ولما ظهر من بوادر الفوضى التي أخذت تضرب أطنابها في فارس .

وفي سنة ١٥٨٣ قام أربعة من السّياح الإنجليز في رحلة استكشافية من « حلب » إلى « ملقا » عن طريق بغداد والخليج الفارسي ، فلم يبقَ منهم سوى شخص واحد عاد إلى إنجلترا عام ١٥٩١ ؛ وفي هذه السنة نفسها قامت ثلاث سفن انجليزية في رحلة إلى الشرق الأقصى عن طريق « الرأس » لتعرف أحوال الطريق ، وقت أن كانت قوة البرتغال آخذة في الهبوط . وفي خلال ذلك كان الهولنديون قد انتزعوا استقلالهم من اسبانيا عام ١٥٨١ ، وأخذوا يعدّون العدة لخوض غمار المشروعات التجارية ، لاضطرارهم إليها بسبب غزارة السكان في بلادهم الصغيرة التي كانت تبلغ عدتها وقتئذ نصف سكان إنجلترا ؛ ولم يأت عام ١٥٩٩ حتى كانوا قد قاموا ببعض حملات تجارية ناجحة إلى جزر الهند الشرقية . وفي العام نفسه أنشئت شركة الهند الشرقية : قام بمعظم أعبائها تجار « شركة شرق البحر الأبيض » ، ونصّ في أغراضها على « القيام برحلة إلى جزر الهند الشرقية وما جاورها من الأقطار والجزر الأخرى » . وكانت في أول عهدّها تقوم برحلة واحدة كل عامين أو ثلاثة ، وكانت كل رحلة منها تموّل على حدتها من اشتراكات الأعضاء واكتتاباتهم . وهذا في الوقت الذي كانت فيه الشركات الهولندية قد جمّعت شملها سنة ١٦٠٢ في اتحاد واحد هو « شركة شرق الهند المتحدة » ، التي كانت في حكم مصلحة من مصالح الحكومة ولها رأس مال ثابت لتمويلها يربو على نصف مليون جنيه ، وهو

مبلغ ذو قيمة ضخمة في تلك الأيام^(١). وما لبثت أن «ملأت المحيط الهندي بأساطيلها، تنذر سطوتها باقتلاع الاحتكار البرتغالي الماضي في الانحلال، لتحل محله هذه المؤسسة التي تفوقه كثيرا بتمام استعدادها وشدة عتوها؛ فأصبحت طاقة الشركة الانجليزية بجانبها تبدو شيئاً ضئيلاً»^(٢). والواقع أن الشركة الانجليزية كانت في الخمسين عاماً الأولى من عهدها مشهداً للفوضى المالية والإدارية، ولم يأخذ أوائل ملوك «آل ستوارت» (The Stuarts) بيدها، بل ربما كان في موقفهم حيالها ما يبعث على تشييط هممتها^(٣).

وحدث خلال ذلك أن الأخوين الانجليزين «السير أنتوني والسير روبرت شيرلي» (Sir Antony and Sir Rolert Shereley) خرجا في رحلة إلى فارس عام ١٥٩٨ وقوبلا بترحاب عظيم من شاهها الفذ المقدم «عباس الأكبر» (١٥٨٧-١٦٢٩)، وكان إذاك يبحث عن خير سوق لتوزيع خامات الحرير التي كانت أهم صادرات بلاده ومعظم انتاجها من المحتكرات الملكية. وكان الخليج الفارسي لا يزال يسيطر عليه البرتغال من مركزهم الحصين في «مهرمز»، وكان الأهليون في كل مكان يكتنون لهم الكراهية لما كانوا يلحقونه دائماً من قسوتهم الوحشية التي كانوا يسترون بها ما ألم بهم في الواقع من الضعف^(٤). كذلك كان الطريق إلى الشاطئ الشرقي للبحر الأبيض في حوزة عدو الشاه سلطان آل عثمان، لما له فيه من الفائدة الشخصية. كما أن طريق «بحر قزوين» كان ملتقى ملتوياً لا يصلح بحال. لذلك أوفد الشاه «السير أنتوني» أولاً ومن بعده «السير روبرت» من قبله إلى العواصم الأوروبية، للبحث عن حليف لفارس ضد العثمانيين، ولإيجاد

(١) نقلا عن «J.A. Williamson, Short History of British Expansion»

— الجزء الأول ص ٢١٩.

(٢) نقلا عن «Foster, op. cit. 183»

(٣) نقلا عن «J.A. Williamson, The Ocean in English History, 104»

(٤) نقلا عن «Williamson, Short History» الجزء الأول ص ٢٢٣

علائق تجارية معها. وكانت «شركة الهند الشرقية الانجليزية» قد أنشأت لها محطة تجارية في «سوراط» شمال بمباي في سنة ١٦١٢، فقبلت مقترحات الشاه وبعثت بسفنها عام ١٦١٦ إلى الخليج الفارسي للتجار مع حاضرتي «إصفهان». فقاوم البرتغال سفن الشركة التجارية مقاومة عنيفة، فقبل ذلك بإرسال حملة انجليزية فارسية مشتركة قامت بطرد البرتغال سنة ١٦٢٢ من «مهرمز»، وأتبع ذلك بطردهم من «البحرين»، وتضاعفت نكبتهم بفقدانهم «مستقط» عام ١٦٥٠ وبأغلاق محطتهم التجارية بالبصرة.

وكانت شركة الهند الشرقية قد أنشأت لها محطة تجارية في ثغر «بندر عباس» الذي أنشأه الشاه أخيراً، مع فتح فرعين لها في «إصفهان» و«شيراز»، ومحطة في «موخه» لتجارة التين في البن، ثم عززتهما بعد قليل بثالثة في «البصرة» لتتجر منها مع «بغداد» عن طريق الملاحة النهرية. غير أنه عندما أعيد تنظيم الشركة في سنة ١٦٦١ عدلت سياستها وألغيت جميع هذه المحطات. فقد دلت خبرتها السابقة على أن مباشرة الشركة لأعمال التجارة الساحلية المحلية غير مجدية، وأن هذه الأعمال هي بطبيعة الحال من شأن حركة السفن الآسيوية، التي تقوم بها خير قيام. لذلك حصرت الشركة حركة موظفيها في بضع محطات مركزية، دون خروج التجارة المحلية من يدها، إذ أن سفنها الكبرى النظامية التي تسلك طريق «الرأس» بقيت تعول على تغذية حركتها من «السفن المحلية» غير التابعة لها^(١).

وقد كان لتقدم حركة طريق «الرأس» ونجاحها أعظم أثر في تحويل الجانب الأكبر من تجارة الهند الشرقية عن الطريق البري، فقد كانت نفقات نقل البضائع مسافات طويلة عبر الصحراء، مضافاً إليها ما كان يبتزّه الوسطاء الكثيرون من الأرباح بتداول البضائع بين أيديهم، سبباً في ارتفاع ثمن الفلفل

(١) نقلا عن «Williamson, The Ocean in History» فقرة ١٠١ وبوجه

خاص فقرة ١٠٩ الموضحة لتصحيح النظرية القديمة التي كانت تقول بأن انسحاب شركة الهند الشرقية من التجارة المحلية كان السبب الأكبر فيه المنافسة الهولندية.

مثلا من بنسین ونصف بنس للرطل في الهند إلى شلنين في «حلب»، وثمان القر نفل من ٩ بنسات للرطل إلى ٤ شلنات. وبذلك كانت البضائع التي تصل إلى غربي أوروبا عن طريق الرأس لا تتجاوز كلفتها ثلث ما كانت تتكلفه عن طريق حلب؛ حتى صار من الأرجح فعلا لشركة «شرقي البحر الأبيض» في سنة ١٦١٤ أن تحصل على البضائع الهندية من إنجلترا وتعيد تصديرها إلى بلاد شرقي البحر الأبيض المتوسط، إذ كان من الممكن بعد كل هذه المرحلة بيع البضائع بأقل من ثمنها في حالة ورودها من الطريق البري. وبابتداء النصف الثاني من القرن السابع عشر، أخذت شركة شرقي البحر الأبيض، التي كانت ثلاثة أرباع وارداتها إلى إنجلترا الحرير الفارسي، تحسّ بوطأة المنافسة الشديدة لها من جانب شركة الهند الشرقية، التي كانت تستورد خامه الحرير الفارسي والبضائع الهندية من منسوجات حريرية وقطنية عن طريق «الرأس». وقد نظر «مجلس المستشارين الملكي» بإنجلترا هذا الموضوع، فرأى يبعد نظره، معاضدة شركة الهند الشرقية، وبقيت تجارة الحرير عن طريق حلب في تدهور حتى هبطت إلى نصف ما كانت عليه.

وفي هذه الأثناء اشتدت على هولندية وطأة حروب أواخر القرن السابع عشر، ما بين اشتباكها أولا مع إنجلترا ثم مع «لويس الرابع عشر» ملك فرنسا، وأخذ الوهن يتسرّب إلى حركتها التجارية في المحيط الهندي والخليج الفارسي، في حين بدأت فرنسا بزعمامة «كولبير» (Colbert) وزير «لويس الرابع عشر»، الذي أخذ، بشاقب نظره، يعدّ العدّة لتكوين عاهلية بحرية تجارية لفرنسا: فأنشأ المحطات التجارية في الهند «وأرسل وفدا إلى فارس عام ١٦٦٤، حصل على حقوق للتجارة في «بندر عباس» و«إصفهان»، كما أنه عاضد نزول فرنسا إلى ميدان المنافسة التجارية في شرقي البحر الأبيض المتوسط، حتى صارت مصالحها التجارية في هذه الأنحاء تفوق مصالح إنجلترا طوال القرن الثامن عشر؛ وكادت فرنسا تحتكر التجارة مع مصر، فكان لها بالقاهرة في سنة ١٧٠٢

خمسون تاجرا فضلا عن بعض مؤسسات تجارية أخرى بالإسكندرية ورشيد، يقابل ذلك تاجران إنجليزيان فقط بالقاهرة والإسكندرية.

وقد كان من بين الأسباب التي أدت إلى الهبوط المحسوس في التجارة الإنجليزية، وما ترتب عليه من الفائدة لفرنسا، تلك السياسة التي اتبعتها شركة شرقي البحر الأبيض من الاكتفاء بالمبيعات القليلة مع ارتفاع نسبة الأرباح فيها. حقا قد كانت الأصواف الإنجليزية تتمتع بشهرة عظيمة، ولكن الأصواف الفرنسية كانت أخفّ منها وأكثر ملاءمة لجو هذه الأصقاع، فضلا عن أنها تقل عنها في الثمن بنحو ١٠ في المائة، وعندما قامت المصانع الإنجليزية بصنع أصواف أخفّ من سابقتها وأقل ثمنها، تبين أن نوعها قد تقهقر لدرجة أن تجار هذه الجهات أعرضوا عنها كل الإعراض. وقد قيل في هذه المناسبة «إن الأتراك في استانبول لم يجدوا الأقمشة التي تلائم رغبتهم، وبالسعر الذي يرضونه، ولا البن الذي يستسيغونه إلا عند التجار الفرنسيين»^(١). وقد ازدادت التجارة الفرنسية مع المشرق الأدنى بسرعة مذهلة، حتى أنها بلغت قبيل اندلاع الثورة الفرنسية ثلاثة أمثال التجارة الإنجليزية في هذه الجهات، واضطرت شركة شرقي البحر الأبيض بين عامي ١٧٧٨ و ١٧٩١ إلى إغلاق محطاتها التجارية الأربع في سوريا، تاركة تجارة هذا الإقليم برمتها في يد الفرنسيين. يضاف إلى ذلك ما أحرزته فرنسا من الوجهة السياسية أيضا، فقد اعترف سلطان تركيا بأنها هي الحامية لجميع الكاثوليك في عاهليته.

على أن الموقف التجاري في فارس والعراق كان يخالف ذلك كل المخالفة. فقد كانت «شركة شرقي الهند الفرنسية» سيّئة النظام، قليلة المعونة من باريس، فلما تدهورت حال الهولنديين ترك للإنجليز الجانب الأكبر من تجارة الخليج

(١) كان الفرنسيون قد أبرموا معاهدة تجارية مع حاكم «موخا» عام ١٧٠٩، ثم احتلوا هذا الثغر احتلالا مؤقتا عام ١٧٣٨ خلال نزاع نشب بسبب ديون طالب بها تجار الفرنسيين.

الفارسي، ومضوا يباشرونها على أحسن وجه من محطى « بندر عباس » و « البصرة » اللتين أعادوا افتتاحهما . غير أن الفوضى الداخلية التي تفشت في فارس على إثر إغارة الأفغانين عليها في سنة ١٧٢٢ ملبثت أن أفضت إلى إغلاق معظم المحطات التجارية الأوربية فيها، وانتقل المركز الرئيسى للتجارة الإنجليزية عام ١٧٦١ إلى « البصرة »، حيث رُفِعَ مركز المقيم الممثل لشركة الهند الشرقية إلى مرتبة « قنصل ». وفي سنة ١٧٦٦ أعارت الشركة الباشا الوالى ببغداد ست سفن يستعين بها على قمع فتنة بعض القبائل النائرة بأسفل العراق، كما أنها قامت في سنة ١٧٨٠ بمساعدة « سليمان باشا الأكبر » في توطيد مركزه في « البشالك » الذى آلت إليه رياسته، فكسبت بذلك صداقته . وقد أصبح مركز بريطانيا التجارية في الخليج الفارسي لا يضارع، وأخذت تجنى من ورائه نفوذا سياسيا أيضا ازداد على مرّ الأيام، ومن ذلك أن يمثل الشركة « المقيم » في ثغر « بوشير »، الذى صار أهم محطة تجارية على الساحل الفارسي بعد إغلاق « بندر عباس »، قد طلب إليه التوسط في نزاع قام بين والى بغداد وسلطان « عمّان » .

وقد كان مثل حكام الدولة العثمانية وأهلها كمثل الصينيين : تمضى الأجيال الطوال بعد انقضاء عهد عظمتهم وأقول نجم قوتهم وحضارتهم، وهم لا يزالون يعتبرون الأجانب من الأوربيين المقيمين بينهم دونهم بمرآح لا تقدر، وحتى في عام ١٨٣٠ ترك أحد السفراء الأجانب جالسا على مقعد بفناء القصر السلطاني ينتظر تفضل كبير الوزراء بالإذن له في المقابلة، وأخيراً سُمح له بالمشول بين يدي السلطان على أنه « المتبربر الجائع العارى الذى اجتراً على التسّح بجهته في الباب العالى ». ومن ذلك أيضاً أن الوزير الأكبر قال للسفير الانجليزى في سنة ١٦٨٠ « إنك أنت وسائر السفراء الآخرين قد أوفدكم أمراؤكم إلى هنا للإدلاء بما يلزم عن سلامة أشخاص وأملاك جميع المسلمين في كافة أنحاء العالم، بما يتهدد حياتهم أو يقع عليهم من الاعتداء من رعاياكم ؛

وأنت هنا رهينة إزاء أى ضرر يقع من الإنجليز في جميع أنحاء العالم ». وبعد ذلك بزم من طويل، حدث في عام ١٧٩٨، وقت أن كانت الدولة العثمانية مشتبكة في حرب مع إحدى الدول الأوربية، أن زُجَّ بسفير تلك الدولة في سجن « القلاع السبع »، وهو « مجموعة من الجحور الفظيعة ». فإذا كانت هذه هي الروح التى سادت المجاملات الدبلوماسية، فلا غرابة أن كان التجار الأوربيون في المشرق الأدنى يضطرون إلى ارتداء الملابس الشرقية اتقاءً لاكثر ما يمكن أن يوجه إليهم من إهانات الأهلين . وقد أخذوا في العودة إلى ارتداء ملابسهم الأوربية ابتداء من سنة ١٧٠٠ في استانبول وأزمير، وحوالى سنة ١٧٥٠ في حلب، ولكنهم اضطروا في الجهات البعيدة عن الحاضرة، وخاصة في مصر، إلى الاحتفاظ بالزى التركى الكامل إلى سنة ١٨٠٠ تقريبا . ومن الشائق الممتع أن نتساءل هل كان تجار الإنجليز في حلب يحتفظون بعهاماتهم التركية الهائلة وسراويلهم الضخمة وقت القيام بلعب « الكركيت »، الذى كانوا يمارسونه في « الملعب الأخضر » (Green Platte) خارج المدينة .

الفصل الرابع

نمو الاستعمار الغربي

(١٧٨٠ - ١٩١٤)

« أن سياسة القوة هي السياسة الوحيدة في الوجود »

[عن « جيمس بيرنهام » في كتابه : النزاع على سيادة العالم]

James Burnham, The Struggle for the World

كان النفوذ الأوروبي السياسي في الشرق الأوسط والهند، في أوائل القرن الثامن عشر، لا يزال ضئيلاً. فقد كانت العاهليات العثمانية والفارسية والمغولية لا تزال على جانب يذكر من القوة، ومع أن دول أوروبا الغربية كانت قد قطعت شوطاً كبيراً في التقدم الصناعي وسبقت الشرق الراكد في ميدان المهارة الفنية وجودة المنتجات الصناعية، فإن تجارها في هذه الأصقاع كانوا لا يزالون يعيشون في كنف حكامها وموظفيها الشرقيين ورعايتهم. وقد أدى شعورهم بعدم الطمأنينة إلى تضافرهم معاً، مع ما بينهم من اختلاف أجناسهم، حتى أن اشتغال أوروبا بحرب عامة لم يكن له أثر يذكر فيما بينهم من مضافة. فمن ذلك أن القس الإنجليزي في حلب كان في رحلة مع جماعة من رفاقه إلى بيت المقدس عام ١٦٩٦، فلقى من تجار الفرنسيين كل إكرام وحفاوة في خلال الرحلة وبعد انتهائها، على الرغم من استعمار نار الحرب بين دولتي الفريقين. وفي أثناء هذه الحرب نفسها أبرم تجار بريطانيا وهولندا في الخليج الفارسي اتفاقاً مع تجار الفرنسيين لحمايتهم المشتركة من شر القراصنة.

غير أنه بازدياد نفشى الفوضى في العاهليات الشرقية أخذ حكام الأقاليم الشرقيون يخطبون ود التجار الأوروبيين ليساعدوهم بأموالهم وحامياتهم

ووحداتهم البحرية المسلحة، وتضاعف ذلك على مرّ الأيام، فلم يمض طویل وقت حتى بدأ الأوروبيون في دخول معمعة الدسائس السياسية الشرقية وجعلوا يحولون مجراها إلى مصلحتهم أنفسهم. وعن هذا الطريق تطورت المنافسات الاستراتيجية القائمة بين الدول الأوروبية في بلادها فظهر صداها في الشرق في شكل آخر. ولما كانت العاهلية المغولية هي التي ظهر فيها الخور قبل غيرها، كانت بلادها هي الميدان الذي بدأ فيه الاصطدام بين الشركتين التجاريتين الانجليزية والفرنسية. حقاً قد كانت الشركة الفرنسية إلى عام ١٧٣٩، الذي نشبت فيه حرب «أذن جنكين»^(١) (Jenkin)، شديدة الرغبة في أن تلزم هي والشركة الإنجليزية الحياض التام، غير أنها لم توقع إلى ذلك، ولم تلبث الشركتان أن اشتبكتا في المناوشات سنة ١٧٤٥؛ فكان ذلك بداية حروب طاحنة دارت بينهما مدة سبعة عشر عاماً، كانت فيها كل منهما تتخذ لها أحلاف من أمراء الهند، ولم يأت عام ١٧٦١ حتى كان قد قضى على آمال الفرنسيين في تكوين عاهلية لهم في هذه الأصقاع، وانفسح الطريق أمام الشركة الانجليزية لتكون صاحبة السيادة العليا في جانب كبير من بلاد الهند.

وقد كانت مصر ثاني مسرح لهذه المنافسات الإنجليزية الفرنسية. فإن شركة الهند الشرقية، بمشورة على بك (الكبير) الذي استقل بحكم مصر بضع سنوات، و«وَرْن هيسْتنجز» (Warren Hastings)، الذي أوصله نشاطه إلى حكم إقليم «البنغال» بالهند بدون صفة رسمية، قامت بإرسال بضع

(١) المترجم - يشير المؤلف بذلك إلى دخول إنجلترا حرب «الوراثنة النموية» (١٧٤٠-٤٨) في جانب النمسا، ضد فرنسا وأسبانيا، وخاصة لأن المنافسة التجارية كانت قائمة على قدم وساق بينها وبين أسبانيا في بحار أمريكا الجنوبية. ثم وقع الحادث المشهور المعروف بحادث «أذن جنكين»، وهو ما رواه «جنكين» أحد قواد البحر الانجليز من أن الاسبان قطعوا أذنه غضباً من منافسة الانجليز لهم في التجارة. فأتار ذلك خواطر الامة الانجليزية وخاضت إنجلترا غمار حرب «الوراثنة النموية» بعد أن كانت في العشرين سنة الأخيرة جانحة إلى السلم حرصاً على استعادة قوتها ونشاطها بعد ما انتهكتها الحروب الأوروبية الطويلة.

حملات تجارية من الهند إلى السويس،^(١) فكانت تنقل منها البضائع برأ بحماية (البكوات) الممالك إلى البحر الأبيض المتوسط، فتحملها السفن إلى إنجلترا. وهذا الطريق، الذي يُعتبر صورة سابقة لمثل ما تمخض عنه القرن التالي لزيادة سرعة المواصلات، اختصر مدة السفر من «كلكتا» للندن إلى شهرين، يقابلها خمسة أشهر في السفر عن طريق «الرأس». ومع أن عوامل شتى من عوامل المنافسة والغيرة قد أفضت بعد سنوات قليلة إلى تعطيل هذا الطريق، فقد كان من أمره ما يكفي لإزعاج الفرنسيين وقلقهم على احتكارهم لواقع التجارة المصرية؛ ولذلك أخذ الإنجليز والفرنسيون يتسابقون في سبيل مصالحهم على إحراز الخطوة لدى (البكوات) الممالك، للفوز بالسيطرة على طريق البحرين الأحمر والأبيض المتوسط، إلى أن انصرف الفريقان عن ذلك بنشوب الثورة الفرنسية وما تبعها من الحروب الأوروبية.

وكان «نابليون»، وهو في الثامنة والعشرين من عمره، قد تولى قيادة الجيوش الفرنسية الزاحفة على النمسا، وأرغمها في سنة ١٧٩٧ على الانسحاب من التحالف المؤلف وقتئذ ضد فرنسا من الدول المعارضة لثورتها؛ فخلا بذلك الجو أمام فرنسا للتفرغ لبريطانيا عدوها العتيد. ولما كان الهجوم المباشر على إنجلترا من طريق «بحر المنش» تكتنفه صعاب جمّة، قررت الحكومة الفرنسية إيفاد حملة حربية لغزو مصر. وقد كان هذا المشروع موضع بحث سابق من سياسة فرنسا في أوقات متباينة منذ ابتداء القرن، فكان يعتبر أن في الإقدام عليه شيئاً من قلة الحكمة وعدم المجاملة ما دامت مصر جزءاً لا يتجزأ من الدولة العثمانية التي كانت تربطها بفرنسا أواصر المودة بدافع اشتراكهما في معاداة النمسا. أمّا وقد صارت السيادة العثمانية على مصر

(١) كانت الحكومة العثمانية، من شدة غيبتها على دخلها من الرسوم الجركية، لا تسمح للسفن التجارية الأوروبية بتجاوز شمالى «جدة».

لا تعدو كونها اسمية فقط، ودلت أعمال إنجلترا على عزمها على تكوين مصالح تجارية بها، فقد قوى بذلك بين الفرنسيين الرأى القائل بوجوب غزوها؛ وخاصة بعد أن أدّت انتصارات فرنسا في إيطاليا وتحالفها مع إسبانيا إلى انسحاب الأسطول البريطاني من البحر الأبيض المتوسط واحتمائه في «جبل طارق». وكان من بين التعليمات التي أصدرتها الحكومة الفرنسية لنابليون في قيادته للحملة على مصر إقصاء المصالح الإنجليزية عن البحر الأحمر وتحويلها لمصلحة فرنسا، وشق قناة في برزخ السويس. ولو كان مُقدر للحملة النجاح لكان أمام الفرنسيين مجال واسع لإقصاء الإنجليز فعلاً من الهند، إذ كانت قبضتهم عليها لا تزال واهية، كما كان للمغامرين الفرنسيين من رجال الحرب والجنود المرتزقة تأثير بالغ بين الكثير من كبار أمراء الهنود.

نزلت قوات «نابليون» بالقرب من الإسكندرية في شهر يولييه من عام ١٧٩٨، وتظاهرت بأن غرضها الحقيقي القضاء على حكم الممالك وإعادة النفوذ لسلطان آل عثمان. ولم يلق الفرنسيون مقاومة تذكر من جيش الممالك، ذى القوة البالية في ذلك الوقت، غير أن آمالهم في توطيد مركزهم في هذه الأنحاء ذهبت أدراج الرياح بقيام «نلسن» (Nelson) بتدمير الأسطول الفرنسي في واقعة «بوقير» في أول أغسطس من ذلك العام. بذلك أصبح «نابليون» محصوراً في مصر، وبفضل تفوق القوة البحرية البريطانية قطع كل اتصال به؛ فامتنعت عنه المؤن والإمدادات، حتى أخبار فرنسا نفسها، ولم يعد في وسعه عمل شيء في مصر سوى انتظار ما تأتى به الأيام. وفي يناير سنة ١٧٩٩ أبرم اتفاق بين بريطانيا وروسيا والدولة العثمانية على إجلائه عن مصر. ولما سمع «نابليون» بتجمع جيش عثماني في سوريا للزحف على مصر أسرع باقتحام فلسطين لملاقاته، غير أنه مُصدّ أمام حصن «عكا» لحسن دفاع حاكمها الجبار «أحمد الجزّار» (البوسنى المولد) ومساعدته بحراً بأسطول بريطاني. فاضطر «نابليون» إلى الرجوع عنها بعد أن حاصرها مدة شهرين،

وعاد إلى مصر بجيش سقيم تفشى فيه الوباء . وفى خلال ذلك تطورت الأحوال فى أوربا بما يضير فرنسا ، إذ تسلسل « نابليون » خفية بطريقة مزرية إلى فرنسا فى أغسطس سنة ١٧٩٩ . وبقي الجيش الفرنسى فى مصر دون تحقيق غرض ما ، إلى أن تم انسحابه منها فى نهاية الأمر بالاتفاق مع بريطانيا عام ١٨٠١ .

ولم تسفر الحملة الفرنسية عن تحقيقها لأى عمل مباشر سوى وضع كتاب « وصف مصر » ، الذى قامت بتأليفه هيئة العلماء التى رافقت الحملة . ولكنها ، مع ذلك ، أتت بنتيجة غير مباشرة غاية فى الخطورة . فقد نبهت أذهان طائفة صغيرة فى مصر إلى مزايا الحكومات النظامية ، مع عظيم تقديرهم لتقدم العلوم والمعارف فى أوربا ، مما أفضى إلى انتقال النظامين الاقتصادى والاجتماعى فى مصر والمشرق الأدنى من حالة الركود إلى دور حيوى جديد .

على أن حوادث الحملة الفرنسية على مصر ، بما يكتنفها من ظروف شيقة مثيرة ، قد غطت على أحداث سابقة لها فى أنحاء أخرى من الشرق الأوسط لا تقل عنها خطورة . فقد كانت بريطانيا إلى عام ١٧٧٠ قانعة بأن يمثلها فى الشرق الأوسط قناصل التجارة « الذين لم يكن لهم سوى أن يطلبوا — فى خضوع — التمتع بالامتيازات ، وأن يتركوا وشأنهم » . أما من ذلك العام فصاعدا فقد صارت علاقة ممثلها مع مثل « على بك » فى مصر أو « سليمان باشا » فى العراق علاقة الند بالند ويشعرون بمثل ما يشعر به من القوة والنفوذ . غير أن الأمور تطورت ؛ وكما أن اتجاه الفرنسيين لإنشاء عاهلية لهم بالهند هو الذى حوّل مجرى شركة الهند الشرقية من شئون التجارة إلى السعى لتكوين عاهلية انجليزية بها ، كذلك كان الخطر الذى تهدّد هذه العاهلية الناشئة ، من جراء حملة نابليون ، مدعاة لاتخاذ بريطانيا أول خطوة لزيادة نفوذها السياسى بمصر والشرق الأوسط . وفى كلا الحادتين كانت

بريطانيا ، بمجرد أن نزلت الميدان ، تلزم الدور الذى فرضته عليها الحوادث ، وتبدى من شدة التمسك به أضعاف ما يبديه الفرنسيون الذين يغلب عليهم التعويل على الظروف والصدف . وبذلك سبقت انجلترا إلى النصر والفوز بالعاهلية رغم أنفها تقريبا .

وبادرت بريطانيا إلى اتخاذ جنوبى البحر الأحمر مجالا للرد على الطعنة التى وجهها إليها نابليون فى سبيل السيادة على الهند ، فاحتلت « البريم » الواقعة فى أضيق بقعة ببوغاز « باب المندب » . غير أنه اتضح بعد قليل أن المعيشة فوق هذه الصخرة المحرقة لا تُحتمل ، فنقلت قوة الاحتلال إلى « عدن » بالاتفاق مع حاكمها سلطان « لحج » ، وأبرمت معه معاهدة فى هذا الشأن عام ١٨٠٢ . وقد تنبأ « اللورد فالنشيا » (Lord Valentia) بعد ذلك بست سنوات بما سيكون لعدن من عظيم الشأن فقال « إن عدن هى بمثابة جبل طارق فى الشرق » . وكان « نابليون » قد حاول عام ١٧٩٩ أثناء وجوده بمصر أن يبرم اتفاقا مع سلطان « عمان » (الذى كان فى ذلك الوقت مستوليا على « بندر عباس ») وكان فى وسعه بما له من الثغور على جانبي مضيق « هرْمُز » أن يتحكم فى مدخل الخليج الفارسى . غير أن شركة الهند الشرقية مالبثت أن أقنعتة بمزية الاتفاق معها ، فأبرم اتفاقا نصّ فى شروطه على أن يُقضى السلطان عن بلاده رعايا فرنسا وهولندا (وكانت هذه وقتئذ خاضعة للحكم الفرنسى) ؛ وفى عام ١٨٠٠ أنشأت الشركة مقراً دائماً لها فى « مسقط » .

وقد كان إنشاء القنصليتين الفرنسيتين بالبصرة وبغداد سابقا لإنشاء نظيرتيهما التابعتين لشركة الهند الشرقية ، غير أن ما كانتا تعانيانه من ضئالة المراتب وقلة المعدّات ، وسوء اختيار القائمين بأمرهما فى كثير من الأحيان ، وماترتب على ذلك من قلة حركة التجارة الفرنسية التى تداولتها أيديهما ، كل ذلك أنزل من قيمتهما فى أعين الباشوات القائمين بالحكم . وقد حدث فى عام ١٧٩٨ أن ألقى القبض على القنصلين وصودرت أوراقهما واحتلت أمكنتهما

ولم يُعرف باليقين ما إذا كان سليمان سليمان باشا فعل ذلك من تلقاء نفسه تبعاً لإعلان تركيا الحرب على فرنسا في إثر غزوها لمصر، أو أنه أُوحى إليه من «المقيم» بشركة الهند الشرقية، الذي كان في ذلك الوقت قد توّطد مركزه ببيغداد وقامت بينه وبين الباشا علاقات المودة والمصافاة. ومع أنه قد أطلق سراحهما في نهاية الأمر، فقد رفض الباشا بحفاء إقرار ما طالباه من حق تقدمهما في المناسبات الرسمية على ممثلي الانجليز. وفي سنة ١٨٠٢ رُفع مقيم الشركة ببيغداد إلى مرتبة «قنصل» وجعل له حرس من الجنود الهندية المرتزقة. فعظمت مكانة بريطانيا في العراق، ودرجت مصالحها في سبيل التقدم، على مرأى من الفرنسيين الحاقدين.

وقضى الفرنسيون نحو عشر سنوات، من ١٨٠٠ إلى ١٨٠٩، في مفاوضات مضنية مع «فتح علي» شاه إيران بُغية القيام بغارة برّية على الهند، على أمل انضمام روسيا إليهما فيما بعد، وعلى إثر الانتصارات الباهرة التي أحرزها الفرنسيون في أوربا بين عامي ١٨٠٥ و ١٨٠٦ قامت إلى فارس فعلاً بعثة عسكرية فرنسية لهذا الغرض، بعد أن أبرم الفريقان اتفاقاً على ذلك. غير أن هذا الاتفاق مالبث أن ذهب أدراج الرياح عندما أبرم نابليون في عام ١٨٠٧ معاهدة «تيلست» مع روسيا، تلك التي لم تفتّر في الثمانين سنة الأخيرة عن أفياتها على الأملاك الفارسية فيما وراء القوقاز، وكان الفرس يتطلعون في صدها إلى معونة فرنسا. وإزاء هذه الظروف الجديدة لم يجد أولو الأمر من الإنجليز في الهند صعوبة تذكر في العودة إلى توطيد نفوذهم لدى الشاه وإرغام البعثة الحربية الفرنسية على مغادرة فارس.

وفي خلال ذلك كان سلطان تركيا قد أبرم عام ١٨٠٦ مع نابليون معاهدة لم تدم طويلاً، رأت فيها بريطانيا مجالاً لعودة الفرنسيين إلى مصر، وعلى ذلك بعثت بقوة بريطانية صغيرة احتلت الإسكندرية، وإن كانت قد فشلت مرتين في الاستيلاء على رشيد وتكبدت خسائر فادحة. وكان الأمر في مصر في يد

«محمد علي»، ذلك الألباني الذي قبض على سقايلد الحكم فيها عام ١٨٠٥. فعرض الصلح على الانجليز، على أن تجلو قوتهم عن مصر، ويتعهد هو في مقابل ذلك بمقاومة كل قوة أوربية تحاول احتلال مصر أو المرور في أرضها في طريقها إلى الهند. ولقد أصاب «محمد علي» كبد الحقيقة حين استقر رأيه على أن الجيش الفرنسي، كأداة للقوة، أقل شأناً بكثير من الأسطول البريطاني، الذي ناهض الأساطيل التجارية الفرنسية في السنوات الأخيرة من الحرب وأجلاها كلها تقريباً من شرق البحر الأبيض المتوسط. ومن ثمّ أزدهرت تجارة بريطانيا مع مصر في الحبوب، فتزوّدت بها أساطيل البحر الأبيض المتوسط والجيوش المحاربة في شبه جزيرة «إيبيريا»^(١).

وفي عام ١٨١٠ انتزعت بريطانيا جزيرة «موريس» (Mauritius) من يد الفرنسيين، وقد كانت محطة لسفنهم المسلحة غير الرسمية في المحيط الهندي، فكان ذلك ضربة قاصمة لما بقي للفرنسيين من نفوذ في منطقة الخليج الفارسي؛ وقد شغلت فرنسا في السنوات التالية بمشا كلها المتضاعفة الناشئة عن غارتها على روسيا وشبه جزيرة «إيبيريا»، فلم تجد أي مجال لمتابعة جهودها في الشرق الأوسط؛ ثم جاء سقوط نابليون، فبقيت بريطانيا وحدها صاحبة السيادة في هذه الأرجاء لا ينافيها فيها منازع.

كان «محمد علي» يجمع بين الطموح وبعد النظر بدرجة لا مثيل لها في أي حاكم شرقي آخر في القرن التاسع عشر. فلعله بأن الدولة العثمانية ما ضية في طريق الاضمحلال، بذل غاية وسعه لتوطيد مركزه في حكم مصر وجعله

(١) على أن «محمد علي» كان متجهاً بكل قواه لتعزيز سيادته على مصر، حتى أنه في عام ١٨١٠ عرض على الفرنسيين التحالف معهم إذا اعترفوا باستقلاله، غير أنهم رفضوا عرضه إبقاء على ما كان بينهم وبين الدولة العثمانية من المصافاة.

وراثيا في ذريته من بعده ؛ وقد رضى بالاعتراف بسيادة السلطان الاسمية على البلاد مادام يتمتع بالنفوذ المطلق في الأمور الفعلية . غير أنه تعلم من مصادمات حروب نابليون أنه لكي يحظى ببعيته ويحفظ بها ، لا بد له من جيش وأسطول يكون إعدادهما وتدريبهما على النمط المتبع في أوروبا الغربية ، ولذلك جعل وجهته أوروبا الغربية للبحث عن معدّاتهما وما يلزم لهما من الفنيين . وقد كان بوّده أن يكون تحقيق هذا المأرب على يد بريطانيا ، التي كان دائما يكنّ لنفوذ قوّتها البحرية كل احترام والتي كان دائما شديد الرغبة في مصادقتها ، وقد عبّر في حديث له مع السائح السويسري « بورخارت » Burckhardt عن شعوره نحوها ، قال : « أن السمك الكبير يتلعق السمك الصغير ولا بد أن يأتي يوم تكون فيه مصر نصيب إنجلترا من الغنائم التي ستخلف عن الدولة العثمانية » . غير أن جوهر السياسة العاهلية التي تمسكت بها الحكومات المتتالية في بريطانيا كان قد تقرر فعلا ، وهو الاحتفاظ بمركز بريطانيا في الهند ، وقد ترتب عليه الأخذ بمبدأ المحافظة على الحالة الراهنة في الشرق الأوسط ، بما في ذلك من مناصرة الدولة العثمانية ، التي كان لها يد في المعاونة على صد أطماع نابليون في هذه الناحية . وقد أعرب « بلهرستون » (Palmerston) عن هذه السياسة عام ١٨٣٣ لمناسبة ما كان يتبعه « إبراهيم باشا » ابن محمد علي في سوريا من سياسة عربية جامعة ، فقال « إن تركيا تستطيع المحافظة على الطريق إلى الهند كأي حاكم عربي كبير الهمة » .

فلما لم تصادف عروض محمد علي قبولا من بريطانيا للاعتبارات المتقدمة ، اتجه لتحقيق مطالبه من معونة مادية وإرشاد ، إلى فرنسا ، وكانت على الرغم من سقوط نابليون لا تزال بفضل سياسة « تاليران » (Talleyrand) تحتفظ بمركزها بين الدول الأوروبية العظام . فلبّيت فرنسا النداء ، وخرج من رجالها الضباط والأطباء والعلماء مع جيوش محمد علي في حملته الموفقة التي أخضع بها

الوهابيين الثائرين في أواسط شبه جزيرة العرب (١٨١١ - ١٨) (١) . كما أنها أوفدت إليه ضابطا فرنسيا من رتبة « كولونيل » لإعادة تنظيم الجيش المصري وتدريبه على النظم الفرنسية ؛ وقد اعتنق هذا الضابط الإسلام ، وخلّد ذكره بإطلاق اسمه الجديد (سليمان باشا) على شارع من أهم شوارع القاهرة . وتولى فرنسي آخر تصميم وتنظيم مرافق السفن لبناء العمارات البحرية ، ثم تتابع قدوم الفرنسيين من الأطباء والمهندسين ومساحي الأراضي ومديري المصانع الكثيرة التي أنشأها « محمد علي » ابتغاء النهوض بالاقتصاد الإنتاجي للبلاد وإقامته على أسس عمرية . واشددة رغبته في تنشئة طائفة من الشبان المصريين المزودين بتربية فنية عصرية ، قام بإيفاد البعثات العلمية إلى فرنسا ، حيث كانت أساليب التعليم قد حوّلت برمتها في أعقاب الثورة الفرنسية إلى النظم الحديثة ، حتى صارت فرنسا أعظم بلاد العالم في دراسة العلوم والفنون . وقد كان اختياره لفرنسا لهذا الغرض أمرا طبيعيا ، لأن هذا التقدم العلمي بها لا يقابله في إنجلترا سوى جامعتي « أكسفورد » و « كمبريدج » المحفّظتين بصيغة القرون الوسطى ، وبضع مدارس كلية ، ومدارس الريف الثانوية ، وقد أصبحت كلها بعد إهمال قرنين من الزمان عتيقة عقيمة كالآثار القديمة التي أكل عليها الدهر وشرب . لا تكاد تختلف عن الهرم الأكبر في مبلغ فائدته

(١) مؤسس عقيدة الوهابيين هو العالم الديني « محمد بن عبد الوهاب » من تابعي مذهب « ابن حنبل » الذي ظهر في القرن التاسع (الميلادي) . وقد تمسك بمذهبه الذي يدعو إلى العودة بالإسلام إلى أصوله الصريحة الخالصة من التعقيد ، وفقا لما جاء في القرآن والسنة ، وتطهيره مما داخله من البدع . ولقى المذهب قبولا من « محمد بن سعود » أحد أمراء نجد حوالي منتصف القرن الثامن عشر ، وانتشر بين قبائل البدو انتشارا عظيما لما رأوا فيه من تطهر الإسلام ، فاتسع على أيديهم نفوذ المحاكم من آل سعود ، حتى إنهم احتلوا مكة والمدينة في أوائل القرن التاسع عشر و « طهروها » (على حد قولهم) مما علق بهما من البدع ، واتهموا حرمة ضريح الحسين في « كربلاء » ونهبوه . فخرت عليهم كل هذه الأفعال سخط الدولة العثمانية ، واختارت « محمد علي » لإخضاعهم .

لهذا الباشا الطموح . ولذلك لم يتردد في إيفاد هؤلاء الطلبة الشباب إلى « باريس » .

وقد كانت صبغة التعليم الفرنسي هي السائدة في المدارس التي افتتحها محمد علي ابتداء من سنة ١٨٣٦ وعددها خمسون مدرسة ما بين ابتدائية وثانوية، كما تُرجمت المؤلفات العلمية والفنية من الفرنسية إلى العربية واتخذت كتباً دراسية .

كذلك أعارت فرنسا محمد علي بعثة حربية وعشرة ضباط بحريين في سنة ١٨٢٤ لمرافقة القوات التي أوفدها لإخماد ثورة اليونان على سلطان آل عثمان؛ ولما قرّر الدّول العظمى في النهاية على التدّخل في الأمر واتخاذ إجراءات مشتركة لانتهاء أعمال الثورة ، تفادياً لنشوب حرب أوربية عامة ، انسحب الضباط البحريون الفرنسيون من أسطول الباشا ، ولم يمض على انسحابهم أكثر من يومين حتى قامت الأساطيل الانجليزية الفرنسية المتحدة بتدمير أسطول إبراهيم باشا في موقعة « نوارين » (Navarino) .

ثم واصل الفرنسيون تأمرهم مع « محمد علي » لأغراض لهم يرمون إليها؛ ولما استقر رأيهم على ضم بلاد « الجزائر » دون إحداث ما يمس « الاتحاد الأوربي » ، إذا هم أقدموا على هجوم مباشر عليها ، وهي لا تزال تابعة للدولة العثمانية تابعة اسمية ، أوعزوا إلى الباشا عام ١٨٢٩ بغزو جميع شمالي أفريقيا وضمه إليه . ولكن الحكومة البريطانية حذّرتَه من عاقبة هذا الأمر فعُدل عنه ، واتجه في عام ١٨٣١ إلى غزو سوريا وفلسطين : حدّابه إلى ذلك ما سبق أن وعدت به الدولة العثمانية من منحهما إياه مكافأة له على مساعدته في إخماد ثورة اليونان ، فضلاً عن رغبته في استغلال غابات لبنان لإعادة بناء أسطوله الذي دُمّر في « نوارين » . ولم يأت عام ١٨٣٣ حتى كان إبراهيم باشا قد أتمّ فتح سوريا ، بفضل قوة جيشه الذي لم يكن الجيش العثماني المهزبل أهلاً للوقوف أمامه ، وصار على أقل من ١٥٠ ميلاً من

الاستانة . وفي ذلك قالت وزارة الخارجية الفرنسية : « نحن مبتهجون لأننا قد يبرنا مولد ونمو دولة خليقة بالتعاون معنا ، ولها ما لنا من الاهتمام بازدهار منطقة البحر الأبيض المتوسط . وسنكون دائماً على استعداد لأن نقدم للباشا في المستقبل من دلائل الصداقة والمودة ما لقيه في الماضي من الحكومة الفرنسية » .

عند ذلك لجأ سلطان آل عثمان إلى استنصار بريطانيا ، غير أنها كانت مشغولة عن ذلك بموقف دقيق في أوروبا الغربية ، فلم يكن في وسعها إرسال أي حملة بحرية إلى شرقي البحر الأبيض في هذه الآونة . فاضطر السلطان إزاء عجزه عن تلافى الخطر المحدق به إلى قبول ما عرضته عليه روسيا^(١) ، وقد أصبحت بعد حروب نابليون إحدى الدول العظمى . وقد كانت لروسيا يد في تشجيع اليونان على القيام بثورتهم أملاً في بسط نفوذها في النهاية على بلادهم عن طريق الكنيسة الأرثوذكسية ، وها هي ذي الآن تبادر بعد الاتفاق مع الترك إلى إرسال قوة روسية إلى الجانب الآسيوي من البسفور بحجة « حماية » السلطان . ففرغت بريطانيا وفرنسا لذلك ، لما قد يترتب عليه من بسط روسيا لنفوذها على الدولة العثمانية ، واضطرتا إلى الاتفاق فيما بينهما للتدّخل في الأمر . فأرغم « محمد علي » على سحب جيشه من الأناضول ، ووافق السلطان على النزول له عن فلسطين وسوريا وقيليقيا ، على أن يتولى إبراهيم

(١) إن عقد روسيا النية على أن تحل محل الدولة العثمانية في السيادة على البحر الأسود يرجع عهده إلى الوقت الذي غزا فيه « بطرس الأكبر » إقليم « الأوكرين » قبل هذه الأحداث بمائة عام . وقد قطعت من مشروعاتها هذا بعض المراحل حتى صارت حدودها عام ١٨١٥ تمتد إلى أسفل الدانوب ، وبمعاهدتي « أدنة » (سنة ١٨٢٩) و « أنكيار سكاي » (١٨٣٣) أرغمت تركيا على النزول لها عن « المضائق » . وفي خلال ذلك كانت قد أرغمت فارس في عام ١٨١٣ على النزول لها عن إقليم « ما وراء القوقاس » ، ولما همت فارس (عن سوء تدبير) بنقض هذه المعاهدة أرغمتها روسيا في سنة ١٨٢٨ على قبول معاهدة « تركمانسكاي » (Turkomanchai) التي فتحت بها عدة ثغور خطيرة في سيادة فارس في سبيل فوز روسيا ببعض المزايا الاقتصادية .

تجاه بغداد والخليج الفارسي . وفي سنة ١٨٣٩ استولت بريطانيا على ثغر « كعدن » القديم الحرب ، لتواجه به توغل محمد علي في بلاد اليمن . ثم أشارت عليه بإجلاء جيوشه عن هذه الجهة ، وأذنته بأن أي محاولة من جانبه للساس بعدن تعدّ اعتداء على جزء من الأملاك البريطانية ^(١) .

وفي نفس هذا العام قامت تركيا بغزو الشام ، انتقاماً لما لحقها من الإهانة في حرب الشام الأولى ورغبة في القضاء على هذا الوالي الشائر عليها . وكانت قد عهدت في تدريب جيشها إلى الضابط البروسي الشاب الناهض « فون مولتكه » (Von Moltke) . غير أن قوات إبراهيم باشا المدربة على يد الفرنسيين مالبثت أن ألحقت بالجيش التركي هزيمة فاصلة . وأعقب ذلك فرار الأسطول التركي إلى الاسكندرية ، فصارت الدولة العثمانية بذلك تحت رحمة « محمد علي » ، وكان لا يزال مؤيداً من الحكومة الفرنسية . وكان « بلهرستون » في خلال ذلك مشغولاً « بحرب الأفغان الأولى » يحاول صد الدسائس الروسية في تلك البلاد ؛ فأيقن إزاء هذه الأحداث بأن « محمد علي » يعمل لما فيه مصلحة روسيا ، ورأى أن لا سبيل لصيانة الدولة العثمانية من الانهيار إلا بإخراج إبراهيم باشا من سوريا ، وقد وُفق في يوليو سنة ١٨٤٠ إلى إبرام اتفاق بين بريطانيا وروسيا والنمسا وبروسيا ، وُجّه بمقتضاه بلاغ نهائي إلى « محمد علي » بإخلاء الشام ، مع إنذاره بفقد جميع أملاكه إذا توانى في إخلائها . وقد اشتد سخط الفرنسيين في باريس لهذا التهديد الموجه إلى من شملوه برعايتهم ، واتخذت الحكومة الفرنسية موقفاً ينذر بالحرب . غير أن « بلهرستون » كان يعلم أنها على غير استعداد للإقدام على هذا العمل الخطير ، وتمسك بضغط الدول على « محمد علي » .

(١) عن « H. L. Hoskins » من مقال له بعنوان :

« The Background of British Position in Arabia »

في « Middle East Journal »

الجزء الأول - Washington , 1947, 137 ff

وكان صدى ذلك في فرنسا أن تززع مركز الوزارة فيها ثم سقطت ، في الوقت الذي حاصرت فيه القوات البريطانية العثمانية كلا من « بيروت » و « عكا » واحتلتها ، ثم اضطرت إبراهيم إلى إخلاء سوريا وفلسطين . وأرغم « محمد علي » على تسليم الأسطول العثماني ؛ غير أنه ثبت في ولايته على مصر وجعلت هذه الولاية وراثية . وبذلك انتهت « حرب الشام الثانية » . وكما قال المؤرخ الفرنسي « درايبولت » (Driault) ، في تعليقه الأسيف على هذه الأحداث ، « لقد كانت كل المزايا من نصيب بريطانيا ، فصدت محمد علي وفرنسا من الجنوب ، كما صدت روسيا من الشمال ، وبذلك أفسحت المجال لإعادة الطريق البري إلى الهند مستقبلاً عن طريق العراق . كما أنها ضمنت توسيع نطاق نفوذها على طول هذا الطريق ، وصارت بالاختصار صاحبة اليد الطولى في الشرق الأدنى » .

وفي خلال العشرين سنة السابقة لذلك ، بينما كانت طوائف الموظفين الفرنسيين تتوالى على مصر للاتحاق بخدمة محمد علي ، كانت بريطانيا ، في غير ضجة ، وربما عن غير قصد ، تضع أساس سيادتها التجارية في مصر . وقد كان مفتاح احرازها لهذا المركز ما تنتجه مصر من القطن الرقيق الذي عنى محمد علي برعاية زراعته والذي كان أول استعمال غزله إلى إقليم « لنكشير » له في سنة ١٨٢١ . وفي ثلاث السنوات التالية لذلك ارتفع مقدار الصادر من قطن مصر إلى مائتي ضعف ما كان عليه ، وصار من ذلك الوقت المحصول الرئيسي بين الصادرات المصرية ، وكان جل هذا المحصول تستنفده بريطانيا ، التي أصبحت أقشها القطنية المصنوعة بالآلات الميكانيكية تراحم الأقمشة الفرنسية الأعلى منها ثمناً لصنعها بالأنوال اليدوية . وقد أصبحت تجارة مصر مع بريطانيا عقب سنة ١٨٣٠ تفوق تجارتها مع أي بلاد أخرى ، حتى أنه في سنة ١٨٤٩ - التي توفي فيها محمد علي - بلغت ما استوردته مصر من بريطانيا ٤١ في المائة من وارداتها وما أرسلته إليها ٤٩ في المائة من صادراتها .

على أنه لما كان حرص بريطانيا على مناعة مكنزها في الهند من أبرز عناصر سياستها، الخاصة بما وراء البحار، فإنها لم ترغب بجعل وسائل الانتقال في الشرق الأوسط من الطراز الحديث أو بزيادة سرعتها، كي لا يكون من ذلك فرصة سانحة لمهاجمتها من أي دولة تغار منها أو تريد الاعتداء عليها. لذلك رفضت في عام ١٨٣٤ إعطاء أي ضمان مالي لمشروع مد خط حديد يربط ما بين الاسكندرية والقاهرة والسويس؛ وعندما أبدت الحكومة الفرنسية استعدادها لمناصرة مشروع حفر قناة السويس، علق «بلرستون» على ذلك بقوله أنه مهما كان في المشروع من مزايا تجارية عظيمة، فإن هذا «البسفور الثاني» قد يكون مصدراً لمتاعب سياسية خطيرة لبريطانيا. وإذا كانت الشيخوخة قد تمكنت من «محمد علي» لم يفتح أحد بعد في المشروع، كما أنه لم يكن من الممكن عمل شيء ما في عهد خلفه الرجعي الشديد الكراهية للأوربيين «عباس الأول»^(١). غير أنه بعد مقتل عباس في سنة ١٨٥٤ تولى «سعيد» أريكة مصر؛ وكان لدينا مترهلاً سهل الانقياد. وكان من أصدقائه في حداثة سنه «فرديناند ديلسبس» (Ferdinand de Lesseps) الذي كان كبير أبناء المندوب السياسي الفرنسي وتولى فيما بعد منصب قنصل فرنسا بالاسكندرية مدة سبع سنوات. فبعث الآن (من مقررته بفرنسا) بهنئة لسعيد، قابلها سعيد بأن دعاه لزيارة مصر. وكانت هذه هي الأيام التي بلغت فيها مطامح «نابليون الثالث» أقصى مداها. فلم يمتض على حضور «ديلسبس» إلى مصر أكثر من عشرة أيام حتى قدم للبasha مشروعا مفصلاً لحفر قناة السويس. فقبل «سعيد» المشروع، وبعد أسبوعين ذلك وقع وثيقة الامتياز به للشركة (Compagnie Universelle) على أن يرفع الأمر لوليّه سلطان آل عثمان رجاء الموافقة عليه. وقد قيل إن سعيد باشا لم يكلف نفسه مؤنة قراءة شروط الاتفاق؛ وما لاشك فيه أنه لم يعرضه للفحص على مستشاريه القضائيين

(١) كان ابراهيم قد توفي قبل والده محمد علي.

والمالين. ولا غرو، فإن «ديلسبس» كان صديقه، وقد وعده بخمسة عشر في المائة من الأرباح، فإذا ينبغي بعد ذلك؟

وقد اغتم ديلسبس فرصة قيام الصداقة بين فرنسا وتركيا خلال حرب «القرم» فقصده إلى الاستانة للسعي في الحصول على موافقة السلطان على الترخيص، وهناك وجد أن السفير البريطاني قد اعترض على المشروع أشد اعتراض وصوره للحكومة العثمانية بأنه يؤول في النهاية إلى بسط فرنسا لحمايتها على مصر. ولا أدل على أن اعتراض بريطانيا على المشروع لم يكن بلامبرر من أن فريق الصحف الفرنسية المعادي لبريطانيا كان يصرح في ابتهاج بأن «خرقنا لقناة السويس هو خرق للنقطة الضعيفة في الدفاع البريطاني». وقد كانت بعض الهيئات التجارية البريطانية، مثل شركة الهند الشرقية وشركة P.&O. للبواخر، تحبذ المشروع؛ غير أن «بلرستون» عارضه أشد المعارضة ووسمه بأنه «نافع لفرنسا، ولكنه ضار بالمصالح البريطانية». وفي سنة ١٨٥٨ قامت بريطانيا بتحذير تركيا فقالت إنه إذا وافق السلطان على المشروع فليس له بعد ذلك أن يعتمد على بريطانيا في المحافظة على سلامته عاهليته. وعندما ابتدأ العمل في تخطيط القناة عام ١٨٥٩ واحتجت بريطانيا على ذلك أجاب سعيد باشا على احتجاجها بلطف بأن قال إن الامتيازات الأجنبية لا تدع له مجالاً للتدخل فيما يفعله الرعايا الفرنسيون بمصر. وقد فازت فرنسا بتأييد كل من روسيا والنمسا للمشروع، فبقيت بذلك بريطانيا وحيدة في اعتراضها عليه. ومن ثم أخذت تثير الحواطر ضده بالتشجيع على تسخير العمال المصريين بطريق الإكراه، مع أنها كانت منذ بضعة سنوات تعول على العمل الإجباري في مشروع مد خط حديد بين القاهرة والسويس. وعلى الرغم من كل ذلك جرى العمل في تنفيذ المشروع؛ وفي عام ١٨٦٥ مات المعارض الأكبر له «بلرستون»، وبموته مات معه كل معارضة للمشروع، وانتهى الأمر بصدور موافقة السلطان عليه في عام

١٨٦٦ . ثم قامت الإمبراطورة « يوجيني » بافتتاح القناة لمروور سفن العالم في سنة ١٨٦٩ .

وفي خلال ذلك لم يكتف ساسة بريطانيا ببذل ما في وسعهم لعرقلة مشروع القناة ، بل اتخذوا أيضا خطوات فعالة لتقوية خطوط دفاعها على طول ذلك الطريق البحري القصير إلى الهند فيما لو صارت القناة أمرا واقعا . ففي سنة ١٨٦٣ أجرى توسيع ميناء « مالطة » وحياض السفن بها وتقوية استحكاماتها ؛ ومن قبل كانت بريطانيا قد حصلت من سلطان « عمان » على جزر « كيوريا موريا » لاتخاذها محطة لأسلاك البرق المائية بعد أن حاول الفرنسيون الاستيلاء عليها مرارا ؛ وفي ١٨٥٧ عادت بريطانيا إلى احتلال « البريم » ؛ وفي سنة ١٨٦٢ وصلت إلى اتفاق متبادل مع فرنسا على احترام كل منهما استقلال « عمان » ، مع أنها كانت في الحقيقة واقعة تحت نفوذ حكومة الهند ؛ حتى إذا حل عام ١٨٧٠ أخذت بريطانيا تمد نفوذها على طول الساحل الجنوبي لبلاد العرب من « عدن » إلى ثغرى « موقلا » (Mukalla) و « الشجر » ، اللذين كانت تجارتهما مع شرقي إفريقيا تمر عن طريق عدن ويحكمهما سلطان يقيم عادة في الهند . وبذلك بسطت بريطانيا حمايتها على هذه الأرجاء في الواقع إن لم يكن بالنص ؛ وفي سنة ١٨٧٦ أعلنت حمايتها الرسمية على جزيرة « سقطرا » .

كان ابراهيم باشا في تسع السنوات التي احتل فيها الشام (١٨٣١ - ٤٠) قد شجع البعثات الدينية ، الأوروبية والأمريكية ، على الإقامة في تلك البلاد . وقد كان ليسوعيين الفرنسيين بوجه خاص ولع شديد باستئناف نشاطهم فيها بعد الركود الذي لحقه منذ ألغيت طائفتهم مؤقتا بأمر « البابا » في سنة ١٧٧٣ ، وبحلول عام ١٨٤٠ كانوا قد وطئوا مركزهم فيها من جديد وصار لهم نفوذ

عظيم بين الطائفة « المارونية » بلبنان ^(١) ، لم يقتصر على الأمور الدينية بل تخطاه إلى العمل على تمكين السياسة الفرنسية في بلاد شرق البحر الأبيض المتوسط . ومن جهة أخرى كانت بريطانيا خلال الحرب السورية الثانية قد انتفعت في هذا الوجه بصداقتها مع رؤساء بعض عشائر الدروز بجنوبي لبنان . وقد كان حكم ابراهيم باشا واطراد الزيادة في عدد السكان في أودية جبال لبنان مدعاة لعدم استقرار الفلاحين وقلة احتياهم لسيادة ملاك الأرض ، وارتبكت العلاقات الاجتماعية من جراء الأوضاع الدينية . ففي حين أنه في شمالي لبنان كانت غالبية الملاك والفلاحين معاً من المارونية ، كان الفلاحون في الجنوب ما بين مارونيين ودروز ، وكلاهما تبّع لملاك من الدروز . فلما صدر تصريح عام ١٨٣٩ بجعل جميع الأديان في الدولة العثمانية أمام القانون سواء ، وجدت فيه الطوائف المسيحية أكبر مشجع لهم ، واستغله رجال الدين الذين كانوا في الغالب من أبناء الفلاحين ويتوقون إلى بسط نفوذهم بين الشعب ، فلم يألوا جهداً في إذكاء نار الاضطراب ؛ وبلغ هذا التوتر أقصى مداه في سنة ١٨٥٧ عندما ثار فلاحو شمالي لبنان على الملاك المارونيين بتحريض من قساوسهم واقتسموا الضياع الكبيرة بينهم ، في حين أجمع نظراؤهم في جنوبي لبنان بأمر القساوسة أيضاً على الامتناع عن دفع إيجار الأراضي إلى ملاكها من الدروز . وقد أفضى الطغيان من جانب المارونيين إلى اتحاد جميع الدروز ، فلاحين وملاكاً ، وخاصة لمرأوه من سرعة ازدياد عدد المارونيين وتفوق عدده المقاتلين بينهم على مثلها عند الدروز .

وقد أذكي الباشا العثماني في بيروت نار التنابذ بين هاتين الطائفتين الجاهلتين ، لما يأمله من إضعاف بعضهما بعضاً ، وزادت وطأة الفتنة بينهما

(١) هذه الطائفة المسيحية التي تتألف منها غالبية سكان لبنان ، بدأت تابعيتها لكنيسة روما في أيام الحروب الصليبية ، ولكنها تتميز من غيرها باحتفاظها باللغة السورانية في شعائرها وعباداتها .

بما قام به عملاء الفرنسيين والبريطانيين من أعمال الدس في اتجاهين مختلفين .
ففي حين كانت فرنسا تعمل باهتمام كبير في جانب المارونيين بصفتها هي
الحامية لطائفهم ، كانت بريطانيا تشجع الدروز إلى حد ما . وفي عام ١٨٦٠
قام الدروز بهجوم عام على المارونيين وذبحوا منهم نحو ١٤٠٠٠ نفس ^(١) ،
كما أن الدروز في دمشق قاموا — بمساعدة المسلمين من الأكراد والسوريين —
بمهاجمة المسيحيين وقتلوا منهم نحو ٥٠٠٠ نفس . وقد أثارت أبناء مذابح
دمشق ذعرا في أوروبا الغربية ، وخاصة لوقوعها في إثر الاعتداءات التي وقعت
على المسيحيين في « جدة » سنة ١٨٥٨ ، واعتبرت مثالا ثانيا للتعصب الديني
ضد المسيحيين في بلاد الدولة العثمانية . وقد قوبلت في فرنسا بترحاب لما
تتيحه لها من الفرص لمغامرة حربية في لبنان ، وأخذت على الفور تعد العدة
لذلك . وأقرت الدول الأخرى فرنسا على إيفاد حملتها . فلما نزلت الحملة في
بيروت لم تجد لها عملا يذكر ، إذ كان الترك قد قاموا بكل ما يلزم تقريبا
لإعادة النظام . وقد كانت رغبة الفرنسيين أن يبقوا هذه القوة
هنالك إلى أجل غير مسمى ضمنا لعدم تكرار الاضطرابات ، غير أنه إزاء
إعادة السكينة تمسكت الحكومة البريطانية بوجوب جلاء القوة الفرنسية في
بحر تسعة أشهر . وقد قاموا بذلك فعلا على مضض . وقد قيل في ذلك : « ان
الحملة أخفقت في تحقيق ما كانت الدولة الحامية تصبو إليه ^(٢) » ، وبدلا من
الحماية التي كانت تشرئب إليها الأعناق في باريس ، قررت اللجنة الدولية
التي عهد إليها في نظر الأمر ، سنة ١٨٦٤ ، منح الحكم الذاتي لسنجق لبنان ، بحيث

(١) ويقال أن الطوائف البروتستنتية الصغيرة ، التي كان أكبر راع لها البعثات الدينية
الأمريكية ، لم يتعرض لها أحد تقريبا في هذه الاحداث ، ألهم إلا في الحالات التي انحازوا فيها
إلى المارونيين ضد الدروز . (أنظر : J. Richter, History of Protestant Missions in the Near East 199
وأنظر بصفة عامة الخلاصة التي كتبها « Pierre Rondot » في
Les Institutions Politiques du Liban (Paris, 1947), 44 ff
(٢) عن Lammens, of. cit., II, 186 f.

لا يكون بعد ذلك تابعا لوالى بيروت كما كان الحال من قبل ، بل يتولاه حاكم
مسيحي تميّنه حكومة الدولة العثمانية . وقد أسفرت هذه التسوية المرضية عن
استتباب النظام بالبلاد وبقائه مرعيا إلى وقت نشوب الحرب العالمية الأولى ،
وُسمح للبعثات العلمية الفرنسية بمواصلة أعمالها الثقافية ، حتى لقد قيل انه في سنة
١٩١٤ كان أكثر من نصف تلاميذ المدارس في سوريا وفلسطين يتعلمون
بمعاهد فرنسية ^(١) .

وعقب مذابح دمشق مباشرة أرسل « نابليون الثالث » في طلب القس
الجزويتي « وليم جيفورد بلجراف » (William Gifford Palgrave) من
سوريا إلى باريس لمقابلته ، وقد كان قبل تقلده مركزه الديني ضابطا بجيش الهند ،
فلما مثل بين يدي الأمبراطور أعرب له عن صلاحيته لأن يكون رسولا إلى
الجماعات العربية لما له من حسن الدراية باللغات السامية (إذ كان جده يهوديا) .
فأوفده الأمبراطور في مهمة إلى أمير « شمر » (The Shammar) بشمال بلاد
العرب باعتبار « أنه القوة الوحيدة الفعالة في البلاد الواقعة شرق البحر الأحمر » .
ولم يُعرف نوع هذه المأمورية قط ، غير أن الحكومة البريطانية اعتبرتها من
الخطورة بمكان ، فقامت في مقابلتها بتكليف « المقيم » (المندوب السامي) الممثل
لها في « بوشير » بزيارة صاحب القوة التي تضارع « شمر » في بلاد العرب ، وهو
أمير « آل سعود » ، عام ١٨٦٤ .

وفي الوقت نفسه أبدت فرنسا اهتماما فعليا بما كانت تبذله الحكومة العثمانية
من إصلاح شئونها والأخذ بالأساليب الحديثة في تنظيمها . « فقد كان الاتراك
هم الرابطة الوحيدة الكفيلة ببقاء سلامة جميع شعوب هذه العاهلية — من
صقالبة ويونان وعرب — وعدم تفككهم وتحولهم إلى حشالات تافهة موزعة

(١) عن Lammens — الجزء الثاني ص ٢٠١

بين روسيا والنمسا وبريطانيا. لذلك كان من الواجب على الدولة في إصلاح شئونها أن تراعى الإقلاع عن العادات الإسلامية والقضاء على ذلك التعصب الديني العتيق^(١) الواقع كحجر عثرة في سبيل اندماج الشعوب، وأن تتخذ لنفسها حكومة زمنية من الطراز الحديث. بل لا بد كذلك من قلب نظام التعليم، بالنسبة للعنصر الحاكم والعناصر المحكومة على السواء، وأن يفرس في نفوس الفريقتين معا روح التسامح الغريب عنهما — إلى غير ذلك من أوجه الإصلاح العظيم الشأن الذي يتناسب الاضطلاع به مع ما لفرنسا من عظيم الصيت.

وفي سنة ١٨٦٣ أنشئ «البنك العثماني» وكان للفرنسيين اليد العليا في شئون رقبته، كما كان للانجليز في ذلك أيضا مركز ثانوي؛ ومُنح البنك امتياز اصدار أوراق النقد، وجعلت له فروع في جميع المدن الهامة في أنحاء الدولة. وفي سنة ١٨٦٧ دعت الحكومة الفرنسية سلطان تركيا لزيارة باريس، وهناك عرضت عليه مشروعا للتعليم العام (غير مرتبط بالتعليم الديني) وبعض مشروعات للأشغال العامة والمواصلات. وعملا بأول هذه المشروعات أنشئت في عام ١٨٦٨ «الليسيه» (Lycee) بجهة «غلطة سراي» وجعل الإشراف عليها لوزير خارجية تركيا والسفير الفرنسي معا؛ وهي مدرسة ثانوية عظيمة فتحت أبوابها لجميع رعايا الدولة العثمانية على اختلاف عناصرهم وملاهم، فكان يؤتمها أكثر من ستمائة تلميذ يتلقون دراستهم باللغة الفرنسية على يد

(١) المترجم — اهل الذي حدا بصاحب هذه الاقتراحات إلى التعبير بهذه الصيغة التي قرنت «العادات الإسلامية» بما سماه «التعصب الديني العتيق» هو ما كان يلاحظ على الأتراك في كل مكان من المخالفة في الأمور الشكائية. وإلا فإن الإسلام يرى من التعصب، بل هو دين التسامح مع غير المسلمين، وأقرب مثال نذكره للفرنسيين عن ذلك: الدولة الأيوبية، التي كانت برفقها وقلة تعصبها ووفائها أستاذنا ناصحا أرشد أخلاف الصليبيين إلى حسن معاملة البشر والتسامح الديني ونبت التعصب الوحشي النميم.

أساتذة أوريين — «فكانت رمزا لما تقوم به فرنسا من بذل الجهود لتعليم أبناء الشرق مبادئ الحضارة الغربية باللغة الفرنسية». وفي السنة نفسها مُنح امتياز لشركة معظم أعضائها من المالين الفرنسيين لمد خط حديدي يصل الاسكندرية وسلايك، بالخط المختد من قبل في أواسط الدانوب^(٢).

على أن كل هذه المشروعات التي كانت ترمي إلى بسط نفوذ فرنسا الثقافي والمالي في الشرق الأوسط ما لبثت أن لحقها «عطل وويل» من جراء ويلات «الحرب الفرنسية الألمانية» التي نشبت في عام ١٨٧٠. وقد خرجت فرنسا من هذه الحرب ضعيفة ضعفا لم يفارقها قط، فحصرت جل جهودها الاستعمارية في مستعمراتها الآخذة في الاتساع في الشمال الغربي من افريقيا. على أن ذلك لم يكن عن تخليها بصفة نهائية عن أمانها في الشرق الأوسط، وإنما هي، بدلا من اتخاذها موقف المنافس الجدي، وقفت من بريطانيا في هذه المنطقة بعد عام ١٨٧٠ موقف الحاقد — المناوئ أحيانا — الذي خسر المسابقة، وقد استطاعت عدة عشرين عاما القيام بفرقة جهود «الورد كرومر» في العمل على إعادة الاستقرار المالي وتنمية التقدم الاقتصادي بمصر^(٣). كما استطاعت في عشرين السنين الأخيرة من القرن أن تدس لبريطانيا في «مَسَقَط» أو أن تحاول سبقها إلى احراز مركز في أعالي النيل^(٤)، ولكنه يمكن القول بالرغم من ذلك بأن تحدى مصالح بريطانيا الاستعمارية في الشرق الأوسط في المدة من ١٨١٥ إلى ١٨٧٠ كان يُعزى إلى فرنسا وروسيا بنسبة واحدة تقريبا، في حين أن

(١) نقلا عن «Driault, op. cit. 187 ff»

(٢) نقلا عن «Lord Milner, England in Egypt» — الفصل الثالث عشر.

(٣) عن «A. L. Kennedy, 'Fashoda', Quarterly Review»

عدد إبريل سنة ١٩٤٨ ص ١٤٥ — ٦١

معظم هذا التحدى في المدة من ١٨٧٠ إلى ١٩٠٠ ينسب بلا نزاع إلى روسيا وحدها ، سواء أكان ذلك التحدى عن حقيقة أم عن توهم من بريطانيا .

إن ما كان يخشاه « بلهرستون » من احتمال تحالف فرنسا وروسيا ضد بريطانيا قد خفت وطأته بنشوب نزاع بين هاتين الدولتين بشأن ماتدعيه كل من الكنيستين الكاثوليكية والأرثوذكسية من حق حماية الأماكن المقدسة في فلسطين . فإن الروس تمسكوا في النصف الأول من القرن التاسع عشر بحقوق عدة في هذا الشأن ، كانت الدولة العثمانية قد منحها في قرون مضت للكنيسة الكاثوليكية وحاميتها فرنسا ثم تراخت هذه في مباشرتها خلال الثورة وحروب نابليون حتى كادت تنسى . فلما تقلد نابليون الثالث حكم فرنسا وأخذ يعمل على كسب تأييد الكاثوليك من الشعب لنظام حكمه ، أحيأ في عام ١٨٥٢ جميع ما كان للأتين من حقوق في الأماكن المقدسة بما منحوه بمقتضى « الامتيازات » في عام ١٧٤٠ ، وطالب بإلغاء كل ما منح لغيرهم فيما بعد مناقضاً لذلك . فكان جواب الحكومة الروسية على ذلك إعلان حقوق لها منافية لما تقدم ، بل ذهبت إلى أن من حقها حماية جميع المسيحيين الأورثوذكس في أنحاء الدولة العثمانية مهما كانت جنسياتهم .

فاعتبرت الدول هذا المطلب الأخير من جانب روسيا مخلاً بالتوازن الدولي ، لِمَا فيه من الاغتيات على سلطة السلطان على الملايين من رعاياه الأورثوذكس في بلاد البلقان . وقد أفضت المفاوضات التي اقتضاها هذا الأمر إلى الاتفاق في موضوع الأماكن المقدسة ، ولكن روسيا تمسكت بالشطر الآخر من طلبها الذي هو أعظم شأنًا من ذلك ، وأدّى تعنتها إلى تمسك السفير البريطاني بتركيا من سبقها في المناورات السياسية ، واضطرت إلى خوض غمار « حرب القرم » ضد تحالف من بريطانيا وفرنسا والدولة العثمانية ، وانتهت

الحرب في عام ١٨٥٦ بإبرام « معاهدة باريس » ، التي نصّ فيها على عدم دخول سفن روسيا الحربية في البحر الأسود ، وبذلك استبعد خطر كان من الممكن أن يتهدد سبيل بريطانيا إلى الشرق عن طريق البحر الأبيض المتوسط .

غير أنه عندما شغلت الدول بأمر الحرب « الفرنسية الألمانية » استعادت روسيا بحرية العمل في البحر الأسود . وقد كانت منذ أربعين عاما تتقدم بخطى ثابتة في وضع المنطقة التي تعرف الآن « بالتركستان الروسى » تحت حكمها المباشر ، لأن طريقها التجارى الهام عبر « سيبيريا » (وهو سلف سكة حديد سيبيريا في هذه الأنحاء) كان معرضا لسطو قطاع الطرق من أبناء التركان النازلين في الجنوب . والظاهر أن توسيع روسيا لنطاق أملاكها من الجنوب قد بلغ نهايته بإبرام الاتفاق الإنجليزى الروسى عام ١٨٧٣ الذى نصّ فيه على أن يكون نهر « أموداريا » (جيحون) هو الحد الهائى الفاصل لروسيا من الجنوب ؛ واعترفت فيه الحكومة الروسية بأن بلاد الأفغان « خارجة بتاتا عن أى مدى قد تضطر روسيا لمد نفوذها إليه » .

وما كادت تمضى على هذه الأحداث أربعة أعوام حتى اشتبكت روسيا في حرب مع الدولة العثمانية ، كادت تكون عاقبتها بلا شك جعل روسيا صاحبة الحل والعقد في البلقان لولا تدخل الدول الأخرى في الأمر . وفي الوقت نفسه أخذ أمير الأفغان يميل مع الروس ، إعجابا بنشاطهم ، الذى لا يقابله من جانب البريطانيين سوى ظواهر التراخى . فأحدث ذلك انزعاجا شديدا في رأى العام البريطانى كاد يبلغ درجة الذعر والهياج^(١) ، فاضطرت بريطانيا إلى خوض

(١) يقول « مدلتون » (K. W.B. Middleton) في تعليقاته في هذا الموضوع « ان بريطانيا بصفها دولة بحرية ذات قوة برية ضعيفة بالنسبة لغيرها ، قد كانت دائما في حالة عصبية من القلق على حدود أملاكها الهندية التي هي بحى أنفس جزء في العاهلية التابعة لها ، ولذلك كانت تميل إلى المبالغة في نظرتها إلى كل تطور يمكن عقلا أن ينشأ عنه خطر قد يهدد سلامة الهند » (Britain and Russia) طبعة سنة ١٩٤٧ ص ١١ .

غمار « الحرب الأفغانية الثانية » لتوطيد سلطتها في هذه الأنحاء ذات الخطورة الحيوية العظيمة . وامتدت مخاوفها أيضا إلى الخليج الفارسي ، وفي ذلك صرح وزير خارجيتها « اللورد سالسبري » (Lord Salisbury) بأن « أهل هذه البلاد (يقصد بريطانيا) لن يسمحوا بأن تكون للروس الكلمة العليا في وادي دجلة والفرات » .

وكانت بريطانيا في مدة السنتين سنة السابقة لذلك تواصل العمل باطراد في بسط نفوذها على الشياخات العربية الواقعة على الخليج الفارسي : وصلت إلى ذلك أولا عن طريق تقديم خدماتها للقضاء على القرصنة وتجارة الرقيق في هذه الأنحاء ، وثانيا بالتفاهم مع المشايخ على أن يرفعوا ما يقع بينهم من خلافات إلى « المقيم » (المندوب السامي) البريطاني في « بوشير » (وهذه الخطوة الأخيرة وضعت المندوب السامي في موضع الحاكم الفعلي المتحكم في الخليج الفارسي) ؛ وما زالت بمشايخ « ساحل الهدنة » حتى قبلوا في سنة ١٨٦٩ التعاهد معها على ألا ينزلوا عن أي بقعة من أراضيهم ، وألا يبرموا اتفاقا مع أي دولة غير بريطانيا . ولما تمّ التغلب على الخطر الروسي في أزمة سنة ١٨٧٨ توسعت بريطانيا في هذه الخطة فجعلت هذا « الاتفاق المانع » يسري على مشايخ « البحرين » و « قطر » عندما جددت المعاهدات معهم في سنة ١٨٨٠ ، مع إضافة شرط جديد يقضي بعدم قبولهم ممثلين دبلوماسيين أو قنصلين في شياخاتهم دون موافقة بريطانيا . وفي سنة ١٨٨٥ ضمت روسيا إليها مساحات جديدة أوصلت حدودها إلى تخوم بلاد الأفغان ، وكادت الحرب تنشب بين الدولتين العظيمتين وتجددت المخاوف البريطانية بشكل حاد . وكان « كيرزن » (Curzon) وقتئذ ، وهو في الثلاثين من عمره ، قد ظهر في ميدان السياسة وصار في عداد الثقات البريطانيين في شئون الشرق الأوسط ، فصرح في عام ١٨٨٩ برأى معتدل في الموضوع فحواه أن زحف الروس في اتجاه الهند ليس

الغرض منه الغزو وإنما هو بمثابة تعمية تحول نظر بريطانيا عن غرضهم الحقيقي في البلقان^(١) ؛ غير أنه عندما عين وكيلًا لوزارة شئون الهند بعد ذلك بثلاث سنوات تناول الموضوع بنغمة أخرى ، فكان بما كتبه : « ان نزول أي دولة لروسيا عن ثغر ما من ثغور الخليج الفارسي (ذلك الحلم الحلو الذي كثيرا ما داعب زعماء الوطنية في روسيا من نهر « نيفا » إلى نهر « الفلجا ») يعتبر إهانة متعمدة لبريطانيا وعبثا صارخا بالحالة الراهنة ، واستفزازا إلى إشعال نار حرب دولية ، وإن أتهم الوزير البريطاني الذي سكت على مثل هذا النزول خائنا لبلاده » . وفي الوقت نفسه قابل « كيرزن » بالابتهاج ما فرضته بريطانيا على سلطان « عُمان » من الشرط المعتاد القاضي بوجوب امتناعه عن النزول عن أي جزء من أملاكه أو تأجير شيء منها ، وقال في ذلك : « نحن ندفع معونة لحاكمها ، ونملي سياستها ، فيجب ألا نسمح بوجود أي عنصر يناهضنا فيها » .

وبينما كانت الدولتان (بريطانيا وروسيا) مشغولتين بالسباق على النفوذ في فارس عن طريق القروض والامتيازات التجارية ، كانت عدة دول أخرى تدرس مشروعات لمد خط حديدي يصل شرقي البحر الأبيض المتوسط بالخليج الفارسي . كذلك كان القنصل الروسي في بغداد يدبر التدابير للحصول على ثغر روسي وقاعدة بحرية على الخليج الفارسي ؛ وقد علمت بريطانيا في عام ١٨٩٨ أن نقابة نمسوية روسية تقدمت بطلب إلى الحكومة العثمانية لمنحها امتيازاً لمد خط حديدي من « طرابلس الشام » إلى « الكويت » ، ذلك الثغر الذي هو أبداع ثغر طبيعي على الخليج الفارسي . وكانت بريطانيا قد رفضت منذ مدة وجيزة عرضا من « الشيخ مبارك » صاحب الكويت لوضع بلاده

(١) من « W. E. Wheeler » من مقال له في :

تحت حمايتها، وكان من فوره قد تولى عرشها على إثر قتله لأخيه ذى الميول التركية؛ غير أنه إزاء هذه الظروف الجديدة، قام «اللورد كيرزن» (الذى أصبح إذ ذاك والى الهند) بإيفاد المندوب السامى فى منطقة الخليج الفارسى إلى الشيخ مبارك للتفاوض معه فى إبرام اتفاق سرى تعهد فيه هو أيضا بالأى منح أحداً أى امتياز ولا يؤجر شيئاً من أملاكه إلا بموافقة بريطانيا.

وفى هذه الآونة أجمل «كيرزن» سياسة بريطانيا فى هذه الأنحاء فى سلسلة من الأسئلة الحاسية البليغة على النمط «الأولمبى»، فقال: «هل نحن مستعدون للنزول عن سيادتنا فى الخليج الفارسى واقتسام السيادة فى المحيط الهندى مع غيرنا؟ هل نحن مستعدون لأن يكون مد الخط الحديدى فى وادى الفرات أو ما شابهه من المشروعات من الأمور المستحيلة على انجلترا، المضمونة ضماناً نهائياً لروسيا؟ هل ستصير بغداد حاضرة جديدة لروسيا فى الجنوب؟ وأخيراً، هل نرضى بأن نرى قاعدة بحرية (أجنبية) على مسيرة بضعة أيام من «كراتشى»، أو أن نتصور أسطولاً بحرياً يضرب يوماً ما مدينة «بمباى».

إزاء كل ذلك، لم يكن يخطر ببال أحد أنه فى بحر سبع سنوات فقط من مبدأ القرن الجديد (العشرين) سيثول أمر كل هذه المشاحات المريرة الطويلة الأمد بين بريطانيا من جانب، وروسيا وفرنسا من جانب آخر، إلى أن تسوى مؤقتاً وتطرح جانباً، بحكم ظهور تحدٍ قوى جارف يهدد هذه الدول الثلاث جميعاً من الدولة الألمانية الحديثة المولدة.

كانت المصالح الألمانية فى الشرق الأوسط إلى عام ١٨٧٠ منحصرة فى نشاط البعثات الدينية فى سوريا وفلسطين، مع جانب ضئيل من التجارة،

ولم يقيم لنفوذها السياسى أى وزن. غير أن حرب سنة ١٨٧٠ قد أكسبت بالطبع مركز ألمانيا سمواً كبيراً فى أعين الأتراك، الذين كان من دأبهم دائماً احترام القوة الحربية وما يتبعها من الانتصارات. واقترن هذا الإعظام من شأن ألمانيا بضائل هيبة فرنسا فى الدولة العثمانية. وكانت الخطرات التى خطها بريطانيا أخيراً للانفراد بالنفوذ فى الخليج الفارسى قد أثارت حفيظة الأتراك واعتبروها افتياتاً على نفوذهم الإقليمى الحيوى فى شواطئ بلاد العرب، ذلك النفوذ الذى كانوا قد أخذوا يحرصون عليه ويعملون على جعله نهوذاً حقيقياً. وزاد حقدهم على بريطانيا احتلالها لقبرص فى سنة ١٨٧٨ ولمصر فى سنة ١٨٨٢، ولذلك عندما أخذت الحكومة العثمانية تبحث عن مستشار لها فى موضوع إنشاء سكك حديد البلقان وقع اختيارها على مهندس ألماني، ولم يجد السفير الألمانى عام ١٨٨٣ صعوبة تذكر فى حمل السلطان «عبد الحميد الثانى» على أن يطلب من «القيصر» (إمبراطور ألمانيا) إرسال بعثة حربية ألمانية إلى تركيا.

وبحلول عام ١٨٨٦ كان العمل فى مد سكك حديد البلقان قد قارب الانتهاء؛ وكان سلطان تركيا الطموح قد أخذ يفكر بالفعل فى مدّها إلى ولاياته الآسيوية كي يوطد نفوذه فى إدارة تلك الولايات ويأخذ بيد نموها الاقتصادى، ولما لم تحظ مساعيه فى هذا الشأن لدى المالين البريطانيين والأمريكيين بالقبول، قامت نقابة ألمانية، باسم «شركة سكة حديد الأناضول»، عام ١٨٨٤ بالعمل فى مد السكة الحديدية إلى «أنقرة». ولم تكن هذه الشركة الجديدة ألمانية بحتة، فقد كان أكثر من ربع قرضها الأول مكتتباً به فى بريطانيا، وجعل الرئيس البريطانى لمجلس إدارة «مصلحة الدين العام» مديراً بين مديريها. وفى سنة ١٨٨٩ زار الاستانة «القيصر ولهم الثانى» (Kaiser Wilhelm II)، الذى كان قد تولى عرش ألمانيا فى السنة السابقة وهو فى التاسعة والعشرين من عمره،

وفي إثر هذه الزيارة أنشئ « خط الملاحة الألماني لشرق البحر الأبيض المتوسط » لتسيير السفن البخارية بين بحر الشمال وشرق البحر الأبيض . وتلا ذلك إبرام معاهدة تجارية ألمانية تركية عام ١٨٩٠ ؛ ومن ذلك العام فصاعداً أب قناصل الألمان في بلاد الدولة العثمانية في العمل على إنماء المصالح التجارية الألمانية في الدولة . على أن شيخ الساسة « بسمارك » (Bismarck) لم يكن راضياً عن زيارة القيصر للاستانة ولا عن هذه السياسة



٩- الخلف الألماني نحو الشرق

التجارية الجريئة ، إذ قد كان همّه الأول منصرفاً إلى إبقاء فرنسا ضعيفة وفي عزلة عن الدول ، مع تحاشي كل سبب للخلاف مع الدول الأخرى . فهو لذلك كان غير راض عن فكرة التوسع التجاري في آسيا الصغرى ، لما قد تجرّه

من معاداة روسيا التي طالما سعى باستمرار لكسب مودتها وضمها إلى حظيرة ألمانيا والنمسا . ولم يرق ذلك في نظر القيصر الشاب ، فعزل هذا المستشار القديم ، وقبض بنفسه على دفة السياسة الخارجية . والحقيقة أن سياسة « بسمارك » في حرصه على المحافظة على « الحالة الراهنة » كانت قد أصبحت عتيقة لا تتماشى مع الظروف الجديدة . فإن سرعة ازدياد عدد الألمان في بلاد تدل القران على أن المجال فيها لإنتاج المواد الغذائية محدود كانت تضطرها إلى انتهاز سياسة للتوسع الصناعي ، مع البحث عن أسواق خارجية لتصريف منتجاتها ؛ وفي ضعف أسطولها البحري إيجاء لها بأن مثل هذا التوسع التجاري يجب أن يكون قارباً لا فيما وراء البحار .

وانتهى العمل في مد الخط الحديدى إلى « أنقرة » مع حلول عام ١٨٩٣ ، وابتدأت أعمال المساحة التمهيدية اللازمة لامتداد الخط إلى بغداد . وكانت أول خطة لاتجاه هذا الجزء أن يمر ببلدت « سيواس » و « ديار بكر » ، فاعتضت عليها روسيا بحجة أن الخط يكون في هذه الحالة قريباً من حدود القوقاس (التابعة لها) بدرجة يخشى معها من استعماله في غرض حربى ضدها ، وانتهى الأمر بأن طلبت شركة سكة حديد الأناضول في سنة ١٨٩٨ منحها امتيازاً عن مد الخط عن طريق « قونية » ، حلب ، فالموصل ، فبغداد . وكانت تتنازع المصالح الألمانية في هذه الأنحاء مصالح أخرى ، غير أنه لما كان النفوذ التجارى الألماني قد تغلغل في تركيا بدرجة لاتداني ، فضلاً عن قيام الألمان بتوريد الجزء الأكبر من معداتها الحربية ، فقد مُنح الامتياز للشركة الألمانية ، واشترى سكوت الفرنسيين على ذلك بالاتفاق معهم على أن يكون لهم مثل ما للألمان من حقوق الانتفاع بمشروعات السكة الحديدية والمصارف المالية .

وكان موقف بريطانيا إلى ذلك الحين من المشروع الألماني ودّياً ، إذ كان

الخطر الأكبر على مركز بريطانيا في الشرق الأوسط لا يزال مصدره روسيا وفرنسا. وكان السفير البريطاني في برلين قد حضر الألمان على توطيد مركزهم التجاري في الخليج الفارسي ضماناً للتوازن أمام روسيا في هذه المنطقة، ولذلك كان صدى منح الامتياز عن السكة الحديدية الألمانية في بريطانيا عام ١٨٩٨ حسن الوقع، ويُعزى إلى «اللورد سَلِسْبُري» (Lord Salisbury) أنه قال في هذه المناسبة: «نحن نرحب بهذه الامتيازات لأنها تفضي إلى وقوف ألمانيا في صف واحد مع مصالحنا في الخليج الفارسي». وعلمت جريدة «التيمنز» (The Times) بأنه مادام مشروع سكك الحديد التركية لم يعهد به إلى أيدي بريطانية نفي لنا أن يكون بيد ألمانيا دون أي دولة أخرى. وقالت جريدة «المورننج بوست» (The Morning Post) أن الامتياز وضع في يد ألمانيا حجة لأن تقاوم أي اعتداء يقع على آسيا الصغرى من الشمال. كذلك بارك المشروع أيضا الاستعماريون من أمثال «سيسل رودس» (Cecil Rhodes) و«جوسف شمبرلين» (Joseph Chamberlain). وقد انفرد وكيل وزارة الخارجية بالضرب على نغمة التحذير، فقال أن الحكومة مصممة كل التصميم على المحافظة على الحالة الراهنة في الخليج الفارسي.

على أنه في سنة ١٩٠٠ قامت البعثة الفنية، المعهود إليها بتخطيط السكة الحديدية، بزيارة الكويت، وقدمت إلى شيخها عرضاً مغرياً لمنح الشركة امتيازاً بإنشاء محطة نهاية الخط في بلاده مع ثغر بحري عندها. فلما امتنع الشيخ عن اجابة مطلبهم طبقاً لما يقتضيه اتفاقه السري المبرم منذ عام مع حكومة الهند، حرص الألمان الحكومة العثمانية، التي كان الشيخ يعترف بسيادتها الاسمية عليه، على إرسال حملة لتأييد سلطانها عليه. وقامت الحملة فعلاً، غير أنها ما لبثت أن عدلت عن مهمتها بمجرد أن رأت مدفعية بريطانية تهيمن على مدخل الخليج. وصار الألمان بعد ذلك، أُنّ ذهبوا في منطقة الخليج الفارسي يحدون

أن الإنجليز قد سبقوهم إليها بأبرام «معاهدات مانعة للغير» تحول دون مشروعاتهم.

وفي سنة ١٩٠٣ وصلت شركة سكك حديد الأناضول في إنشاء خط بغداد الحديدي إلى الحد الذي احتاجت عنده إلى رأس مال إضافي تستطيع به إتمام العمل؛ فعرضت على الممالين البريطانيين أن يتساهلوا فيه بنفس الشروط السارية على الألمان والفرنسيين. وقد رحبت وزارة «بلفور» (Balfour) بهذا العرض، غير أن الأعضاء في مجلس الوزراء الخاص (The Cabinet) لم يجمعوا على رأي في الموضوع، ولعل ذلك كان راجعاً إلى أنهم لم ينسوا بعد الكلمة الماثورة التي فاه بها «كيرزن» في عام ١٨٩٢ إذ قال «إن بغداد يجب أن تكون داخل الدائرة التي لا ينزع السيادة البريطانية فيها منازع». وقد قوبل الاقتراح بهجوم عنيف من ذلك الجانب من الصحافة الذي يمثل الاستعماريين وأصحاب الأعمال الكبيرة الذين أقلق بالهم استفحال المنافسة التجارية الألمانية وانتزاعها الأسواق من يد بريطانيا فيما وراء البحار، فضلاً عن حقدهم على ألمانيا مساعدتها للبوير في حرب «جنوب أفريقيا». هذا إلى أن كتاب الألمان السياسيين اندفعوا في غير كياسة، وبنغمة استفزازية في البحث فيما يمكن أن تجنيه ألمانيا من التوسع إذا نشبت حرب في الشرق الأوسط تكون بريطانيا طرفاً فيها. لذلك لم تقبل الحكومة البريطانية العرض الألماني، وقام وزير الخارجية «اللورد لاندزداون» (Lord Landsdown) بإعادة تحديد السياسة البريطانية في الخليج الفارسي فقال: إن غرض بريطانيا هو تنمية تجارتها وحمايتها دون حجب التجارة المشروعة للدول الأخرى، ومن حيث أن قيام أي دولة أخرى بإنشاء قاعدة للأساطيل أو أي ثغر محصن في هذا الخليج يكون مصدر خطر علينا، فإنه «يجب علينا بلا شك بذل كل ما لدينا لنحول دون ذلك». ولست أقصد بهذا أي تهديد لأحد ما، لأنه لا توجد الآن، على

ما أعلم ، مقترحات ما لإنشاء قاعدة أجنبية للأساطيل في الخليج .

وفي السنة التالية ١٩٠٤ بلغت الأمور ذروتها بإبرام « الاتفاق الودّي » (Entente Cordiale) نتيجة للمفاوضات التي سبقت إليها الحكومتان البريطانية والفرنسية بسبب ازدياد خوفهما من سياسة التوسع التي كانت تنتهجها « منافستهما النشيطة الموهوبة » ألمانيا . فانهما إزاء هذه الضرورة المأخوذة ، قاما بتصفية جميع ما بينهما من خلاف ، وعلى الأخص اعتراف فرنسا ، بعد كل ما أبدته في الماضي من اعتراض ، بالحالة الراهنة لمركز بريطانيا في مصر ، وإن كانت قد تمسكت إلى آخر لحظة بضرورة تحديد موعد لنهاية احتلالها لها ، ولم تنزل عن تمسكها إلا بعد أن تعهدت بريطانيا بعدم تغيير الحالة الراهنة الرسمية في هذا الشأن ^(١) . وفي سنة ١٩٠٧ انضمت روسيا إلى « الاتفاق الودّي » ؛ وكانت قد فقدت الكثير من سطوتها واطمئنانها على مركزها على إثر انضمامها في الحرب « الروسية اليابانية » (١٩٠٤ - ١٩٠٥) ، وأصبحت أكثر استعداداً للفهم مع بريطانيا التي هي منافستها منذ أمد طويل . وقد أبرم اتفاق إنجليزي روسي بقصد « اجتناب كل سبب لعدم تفاهم الدولتين بشأن مصالحهما في فارس » ، بأن حددت على مقتضاه دائرة نفوذ لكل منهما : فجعل الشمال في نفوذ روسيا ، والجنوب في نفوذ بريطانيا ، وترك فضاء محايد بين الدائرتين . واعترفت الحكومة الروسية بأن بلاد الأفغان واقعة في دائرة نفوذ بريطانيا ، في مقابل تعهد بريطانيا بعدم تشجيع أميرها على اتخاذ أي إجراء يهدد المصالح الروسية ؛ وكذلك اعترفت الحكومة الروسية « صراحةً » بأنها لا تنسك على بريطانيا ما لها من المصالح الخاصة في الخليج الفارسي .

وقد لقي هذا الاتفاق فيما بعد نقداً صارماً من الساسة الأخلاقيين

(١) عن « Round Table, December 1936, 111 »

ووسموه ، استهزاء ، بأنه اقتسام لدولة فارس التي نص الاتفاق على أن المبدأ الأساسي للدولتين المتعاقبتين بشأنها هو « الاحترام المطلق لاستقلالها وسلامتها » . على أن الواقع هو أن « فارس » قد زالت عنها سمة الدول العظيمة منذ حكم الشاه « عباس الأكبر » الذي مضى على عهده ثلثمائة عام ، وأصبحت في عصر نابليون قطعة صغيرة في رقعة الشطرنج التي تلعب عليها الدول العظمى ؛ وانتهى استقلالها الحقيقي يوم أن أرغمها روسيا على قبول معاهدة « تركان كاي » ، في عام ١٨٨٢ ، وانحصر عمل ساستها خلال هذا الضعف في استغلال التنافس بين بريطانيا وروسيا ودرء أطماع كل فريق منهما بالآخر . وصفوة القول أن الاتفاق قد خفّض مؤقتاً من حدة النزاع البريطاني الروسي في هذه البلاد ، ووطّد مركز بريطانيا في جنوب فارس ، حيث حظى في النهاية مندوبو الشركة البريطانية المزمع إنشاؤها بحفر آبار للزيت بجهة « مسجدى سليمان » عام ١٩٠٨ ، وكان ذلك بعد أن سُمّ مديرو الشركة في لندن مواصلة السعي سنين عدة دون جدوى ، وأبرقوا الممثلين في فارس بترك العمل . وفي سنة ١٩٠٩ تم تأسيس « شركة الزيت الإنجليزية الإيرانية » برأس مال قدره ٢,٠٠٠,٠٠٠ جنيه استرليني .

أما ما كان من أمر تركيا فإن الهيئة المسماة « لجنة الاتحاد والترقي » قامت فيها بثورة « تركيا الفتاة » عام ١٩٠٨ ، بقصد إحلال حكومة دستورية حرة محل حكومة السلطان عبد الحميد ذات الطابع الاستبدادي ، ولذلك تطلّعت انظارها أولاً إلى الدولتين الحرتين الدستوريتين بريطانيا وفرنسا دون ألمانيا ذات الحكم المطلق . غير أن ذلك التحمس لروح الحرية والتجديد كان قصير الأجل ، ومالبت أن أعقبته رجعية قومية كانت من مظاهرها « المذابح الأرمنية » سنة ١٩٠٩ . وقد قابلت الصحافة البريطانية والفرنسية هذه الفظائع بالسخط ، في حين أن الصحافة الألمانية لزمت الصمت في هذا الشأن . وفي

العام التالي حصل الأتراك على قرض من ألمانيا ، بعد أن فشلوا في مساعيهم لذلك لدى بريطانيا وفرنسا ؛ وكانت شروطه ، خلافا لما سبق أن عرضته فرنسا ، « تنفق وكرامة تركيا » .

وحدث في خلال ذلك أن حكومة « الأحرار » المؤلفة حديثا في بريطانيا أعلنت في عام ١٩٠٧ أنها على استعداد لسحب معارضة بريطانيا في إنشاء خط حديدى إلى الخليج الفارسي إذا ترك للمالين البريطانيين مد وإدارة الجزء الواقع من الخط جنوبى بغداد . وقد دارت المفاوضات في ذلك ، ما بين أخذ ورد ، أكثر من ست سنوات ، وأسفرت في نهاية الأمر عن اتفاق بين بريطانيا وألمانيا وتركيا في سنة ١٩١٣ - ١٤ ، وتمت موافقة بريطانيا النهائية على إنشاء سكة حديد بغداد بشروط يمكن تلخيصها فيما يلى :

(١) أن تكون « البصرة » نهاية الخط . وأن تثبت الحالة الراهنة في « الكويت » ، وألا يُنشأ أى ثغر أو محطة للسكة الحديدية على الخليج الفارسي ، مع عدم قيام ألمانيا بتأييد أى محاولة لذلك من أى دولة أخرى .

(٢) أن يكون لبريطانيا عضوان في مجلس إدارة شركة سكة حديد بغداد .

(٣) أن تنشأ ، بناء على طلب من بريطانيا ، شركة عثمانية للملاحة النهرية ، يكون لها وحدها حق الملاحة في أنهر العراق ، وشركة عثمانية للغور ، لإنشاء وإدارة المرافئ ونهايات خطوط الملاحة في بغداد والبصرة ، على أن يكون لكل من حكومة تركيا وشركة سكة حديد بغداد نصيب من أسهمهما .

(٤) أن يعترف الألمان بحقوق شركة الزيت الانجليزية - الإيرانية دون غيرها في استكشاف واستخراج الزيت في جنوبى فارس وفي ولاية البصرة .

أما استغلال الزيت في كل من ولايتى بغداد والموصل فيعهد به بصفة قاطعة إلى شركة تركية للبترول تمثل المصالح البريطانية فيها بثلاثة أرباع الأسهم والمصالح الألمانية بربعها .

لذلك كان يُظن أنه قد تمّ التفاهم في النهاية على هذا الموضوع المعقد ، وأن سيطرة بريطانيا على الخليج الفارسي ، التى طالما نُظر إليها بعين الحسد ، قد احتُفظ بها في جوهرها ؛ ولكنه اتضح - كما قيل بحق - أن مصالح ألمانيا في السكة الحديدية أصبحت ، كمصالح بريطانيا في الخليج الفارسي ، استثمارية بقدر ما هي اقتصادية . وقد أصبح « الزحف نحو الشرق » (Drang nach Osten) من أهم الآمانى التى يصبو إليها الألمان الاستعماريون النزعة ، في حين أن مواطنيهم « الديمقراطيين الاشتراكيين » قد ندّدوا بمشروع السكة الحديدية ونعتوه بأنه « أول انتصار عظيم للاستعمار الرأسمالى الألمانى » وأنه قد يسيء إلى العلاقات مع بريطانيا . وفي هذا الصدد صرّح وزير حرب من وزراء المالية الأتراك بقوله : « إنك إذا دخلت قاعة مجلس الإدارة لشركة سكة حديد بغداد شعرت بأنك تتنفس في جو مكتب وزير من وزراء ألمانيا في شارع Wilhelmstrasse ^(١) » .

وبذلت ألمانيا جهودا عظيمة لتكوين نفوذ لها في فارس أيضا ، مستغلة في ذلك ما يكتنه الفرس من الكراهية للاتفاقية الانجليزية الروسية لعام ١٩٠٧ ، « وسهر سفراؤها على الصيد في ماء طهران العكر » . وقد ازدادت الواردات الألمانية على فارس ازديادا مطردا ، وأنشئت في طهران كلية جديدة رُبّطت لها إعانة سخية من حكومة ألمانيا وعُهد بالتدريس فيها إلى مدرسين من الألمان . وقام « وشموس » (Wassmuss) قنصل ألمانيا في « بوشير » ، بما عُرف عنه من نشاط وسعة حيلة ، بيدّ الدعاية لألمانيا بين قبائل البدو في ولاية

(١) الولهلمستراس هو الشارع الذى فيه مقر الحكومة ، مثل « داوتنج ستريت » في لندن (١٠٢ - تاريخ)

« فارس »^(١)؛ فضلا عن أن ضباط الجندرية (البوليس المسلح) الفارسية ومدرّبيهم السويديين أصبحوا في الواقع عملاء للألمان. وقد أحرز هذا التغلغل الألماني في شئون المنطقتين البريطانية والمحايّدة من بلاد فارس نجاحا كبيرا حتى أنه بعد نشوب الحرب العالمية الأولى وصلت الحالة في أواخر سنة ١٩١٥ إلى أن النفوذ الألماني كان هو السائد في تلك الجهات ماعدا ثغور الخليج الفارسي، واضطر نزلاء الحلفاء إلى النزوح عنها، ووقعت سبعة فروع من بنك فارس الإمبراطوري — الذي كانت إدارته في أيدي البريطانيين — في أيدي الأعداء.

وفي بلاد العرب كان « ميسنر باشا » (Meissner Pasha) الألماني قد قام، بتكليف من السلطان عبد الحميد، بإنشاء سكة حديد الحجاز، التي فضلا عن الغرض الرسمي من إنشائها، وهو تيسير سبل وصول حجاج المسلمين إلى المدينتين المقدستين، كانت له الفائدة الاستراتيجية التي هي انتقال القوات التركية إلى غربي بلاد العرب على وجه السرعة دون المرور في قناة السويس. أما مصر فكان الألمان يكافون فيها لإنشاء علاقات ودية مع الحزب الوطني الآخذ في النمو^(٢).

ومن جهة أخرى كانت بريطانيا أيضا لم تأل جهداً في سبيل تقوية مركزها في الشرق الأوسط؛ وترجع أولى خطواتها في ذلك إلى يناير سنة ١٩١٢، حين اقترحت لجنة خاصة شكلتها حكومة الهند أن تقوم بريطانيا باحتلال البصرة في حالة نشوب الحرب؛ وفي سنة ١٩١٣ قررت البحرية تحويل آلات تسيير

(١) المترجم — اسم ولاية في مملكة فارس.

(٢) عن « Sir Ronald, Storrs, Orientations, definitive ».

— طبعة سنة ١٩٤٣. ص ١٢٠.

الأسطول إلى النوع الذي يدار بوقود الزيت، واشترت على إثر ذلك من أنصبة شركة الزيت الإنجليزية الإيرانية ما يكفل اشتراكها في الإشراف عليها، وكانت الشركة في ذلك الوقت قد أنجزت حفر مائتي بئر وأتمت خط الأنابيب الموصل من حقول الزيت إلى مصانع التكرير التابعة للشركة في «عبدان». وكانت منطقة «عبدان» هذه يحكمها شيخ «الحمّرة» (Muhammara)، وهو عربي الجنس فارسي التبعية، فأعطيت له المواثيق بتأييد بريطانيا لسلطته في منطقته ضد أي افتيات يقع عليها من السلطان أو الشاه على السواء. وبمثل ذلك، لما كان من المتوقع العثور على الزيت في منطقة «البحرين»، استمالت بريطانيا شيخها، فقبل في سنة ١٩١١ أن يتعهد بعدم منح أي امتياز لأحد دون موافقة حكومة الهند.

وفي خلال ذلك كان التسابق في أوروبا على التسلح في البحرية والجيش قائماً على قدم وساق، حتى لقد بلغ مبلغا شديدا بقوة الدفع التي تجمعت في عجلة دفاعة هائلة لا يجد الذين هيأوا لها الحركة سبيلا إلى وقفها. ثم إن قادة تركيا الوطنيين دفعوا بها دفعا لا راد له إلى فلك ألمانيا. ولعل رائدهم في ذلك أن المزايا التي كانت تتمتع بها بريطانيا في أسفل العراق، وفرنسا في سوريا، لم تخرج في الحقيقة عن كونها انتقاصاً لسيادة تركيا؛ وأن روسيا، التي طالما دأبت منذ القدم على توسيع رقعتها على حساب تركيا، كانت تشجع باستمرار ثوار الحركات الوطنية في البلقان وأرمينيا وبين الأكراد، في حين أن ألمانيا هي الدولة الوحيدة التي كانت مصاحبتها في تقوية تركيا. وفي أكتوبر سنة ١٩١٣، أي بعد أن مضى شهرين على ذهاب القائد الفرنسي «الجنرال جوفر» (Général Joffre) إلى «بترسبرج» لإعادة تنظيم الجيش الروسي، اختير القائد الألماني الجنرال «ليمان فون ساندز» (Liman Von Sanders)

للقيام بإعادة تنظيم الجيش التركي ، وألحق به المئات من ضباط الفرق وضباط أركان الحرب الألمان . وعندما احتجت دول «الاتفاق الودى» على ذلك أجاب الأتراك بأن أسطولهم قد درّبه ضباط بريطانيون ، وشرطتهم المسلحة درّبها الفرنسيون ، وأن علاقاتهم الحربية مع ألمانيا يرجع عهدها إلى ثلاثين عاماً . وفي مارس سنة ١٩١٤ أخذ الألمان والأتراك يتدارسون الآراء والتصميمات عن توحيد نظم ومقاسيات السكك الحديدية عندهما في حالة نشوب الحرب ، وعندما أفضى مقتل «فردنند» (Ferdinand) أرشدوق النمسا إلى التعجيل بإشعال نار الحرب العالمية الأولى ، انضمت تركيا إلى «التحالف الثلاثي» (Triple Alliance) صفة رسمية .

الفصل الخامس

نمو العصية القومية

(١٨٠٠ — ١٩١٧)

إن الحضارة الإسلامية ، التي كانت يوماً ما تفوق بمراحل شاسعة أرقى ما بلغته أوروبا في «عصورها المظلمة» ، أصبحت في أوائل القرن التاسع عشر أترابعد عين . أما ما كان لها من مظاهر تبدو شائقة أمام السياح ، المأخوذين بنزعات الخيال في نظرتهم السطحية إليها ، فكانت عند تدقيق النظر فيها تنطق بعلامات العفن والانحلال . وأما أعمال التجديد التي قامت بها البعثات الدينية في بلاد شرق البحر الأبيض المتوسط في أوائل القرن السابع عشر ، في ظل حكم «الأمير نخر الدين» مثلاً ، فكانت ، من جهة ، محصورة في رقعة ضيقة ، ومن جهة أخرى لم تتغلغل في حياة القوم ولم تكدمس العنصر الإسلامي ذا الغالبية في هذه البلاد .

وقد كسدت حال الزراعة التي هي عماد الاقتصاد في هذه الأرجاء ، بتأثير نظام ذلك الحكم الذي فرض عليها الضرائب الجائرة ولم يكفل حمايتها من استغلال الموظفين أو سطو قبائل البدو . وفي المدن وقف تشييد المباني العامة منذ ثلثائة عام ، في حين أن الآثار البديعة التي خلفها المماليك ومن سبقهم من الدول قد أخذ يتسرب إليها الخراب ، وما من يد تعنى بها أو تقوم بترميمها ، فضلاً عن طغيان المساكن الحفيرة على مواضعها . فكانت ترى خارج الأسوار المتناكدة التي تحيط بالمدن أكوام لاهصر لها من الأتربة والركام وفضلات المنازل ، التي تراكمت بعضها فوق بعض خلال القرون الطويلة

وأصبحت مشوى للبشردين والكلاب الضالة ، تبدو من تكديسها وطول امتدادها كأنها تلال حقيقية عالية تضرب بارتفاعها في جوف السماء إلى خمسين قدماً أو يزيد من سطح الأرض الطبيعية حولها ؛ وقد تمتد أجزاء منها إلى داخل المدينة نفسها في الأراضي الخالية من البناء . أما معدات مد الأهلين بالمياه ومرافق الصحة العامة والعناية بالمرضى ، فكان أمرها رهناً بما ربط عليها من الخيرات التي لم يُخن عليها إهمال القرون ، أو متروكا لكل إنسان يدبر لنفسه حاجته منها بما لديه من وسائل . وأما ما ينتاب البلاد من دورات القحط والوباء ، فكان ظهورها في نظر القوم مظهراً طبيعياً لحلول سخط الله عليهم ، لا لأنها شرور يمكن القضاء عليها بيد الإنسان .

وكانت الحكومة جائرة ، استبدادية في نظامها ، تباع فيها المناصب وتشتري ، يعتورها الإهمال في كل أعمالها ، وحياة كل من رعاياها رهن بنزعات الحاكم فيها ، فقد تزهق روحه بلا اكتراث لأقل هفوة تقع منه ^(١) . وكان التعليم العالي مقصوراً على دراسة التوحيد والفقهاء الإسلامى ، كما كان التعليم الابتدائي ينحصر في حفظ القرآن عن ظهر قلب ، وقل من كان يستطيع قراءة كتاب أو كتابة شيء أكثر من اسمه . وقد أدى انتشار الإسلام إلى تثبيط نمو الآراء السياسية ^(٢) .

كذلك كانت وسائل الأسفار بطيئة وفوق مقدور غالبية الناس . فكانت الرحلة بالقوافل من بغداد أو القاهرة إلى دمشق تستغرق ثلاثة أسابيع .

(١) انظر مثلاً كتاب « اللورد كرومر » تأليف Lord Zetland ص ١٦١ وكتاب

« A Servant of Empire » تأليف Clara Boyle ص ٤٠ ff

(٢) المترجم — هذا بالطبع تعليل خاطيء من المؤلف . فمن المعروف أن من صميم المبادئ الإسلامية أن يكون أمر الحكم شورى بين كل ذى شأن ، وإن عدم اهتمام المسلمين بالسياسة في ذلك الوقت إن هو إلا ضرب من ضروب إهمالهم لعلوم الدنيا ، التي ضربوا فيها بسهم وافر في عصور الاسلام الأولى ، ويعترف بفضلهم فيها الأوروبيون أنفسهم .

كما كانت الكتب الخاصة بالرحلات نادرة ، والموجود منها لا يستطيع الحصول عليه إلا القليلون ، فكانت خبرة متوسط الناس وتخييلاتهم لا تتجاوز البيئة المحيطة بهم مباشرة . ولذلك كانت فكرة القومية لا وجود لها ، فالجميع رعايا « البادشاه » ، ولم يفكر أحد في قوميته : هل هو سورى مثلاً ، أو عراقى ، أو عربى (وهذا الأخير أبعد الاحتمالات) ، بل كان الناس يتميز بعضهم من بعض « بملتهم » أو المدينة التي كانت أصل منشئهم : فيقال مثلاً إن فلاناً مسلم سنى ، أو أورتودكسى ، أو يهودى ، أو درزى ، أو أرمنى ، أو شيعى ؛ كما يقال إنه بغدادى ، أو حلبى ، أو شامى (بمعنى « دمشق ») أو مصرى (بمعنى « قاهرى »)

فلما تولى « محمد على » حكم مصر كان جلّ همّه منصرفاً إلى تأييد مركزه الشخصى فيها ، بأن يجعل منها قوة بحرية بحرية ذات بأس شديد ؛ ورغبة في تحقيق هذه الغاية كان دائماً يختص ذلك بنصف دخل الدولة . وإذا كان أجنبياً عن البلاد ، فإن مصلحة أهلها لم تكن تهمة في كثير أو قليل ؛ غير أنه لكي يضمن الحصول على ما يلزمه من المال لمشروعاته الحربية ، رأى ضرورة زيادة إنتاج مصر الزراعى وانتشاله من الوهدة التي سقط فيها بتوالى سوء الحكم على البلاد مدة تقرب من خمسمائة عام ، كما رأى إدخال صناعات جديدة لم يكن للبلاد عهد بها من قبل . وقد تناول مسألة ملكية الأراضي وملاكها المعترف لهم بملكيتها منذ عهد المماليك ، فتى بعضهم منها بعوض مالى ، ونزع ملكية بعضهم الآخر ، ولم يأت عام ١٨١٤ حتى صارت ملكية معظم أراضي البلاد في يد الحكومة ، أى في يده هو ، وإن كان قد أبقى الأرض في أيدي مستأجرها لزراعتها . ثم شرع ابتداء من سنة ١٨٢٠ في إنشاء مجموعة كبيرة من للترع في الدلتا ، لكي يتسنى زرع أراضيها بطريق الري الدورى بدلاً من طريقة الحياض الصناعية التي كانت تملؤها مياه الفيضان السنوى لتكسبها خصوبة قبل

زراع المحصول الشتوى الذى كان هو المحصول الرئيسى . فلما استبدل بنظام رى الحياض العتيق هذا النظام الحديث فى الرى ، مع ما كان به فى البداية من نقص وعيوب ، صار فى الإمكان زرع محصولين أو ثلاثة فى الأرض الواحدة كل عام ، فكانت تنبت المحاصيل المربحة أمثال القطن والنيلة والكتان والأرز علاوة على محصول الغلال الشتوى ؛ وبذلك أيضا أمكن زيادة رقعة الأراضى المنزرعة حتى قدرت زيادتها فى المدة من سنة ١٨٢٤ إلى ١٨٤٠ بما يعادل الربع تقريبا ، وذلك بالرغم من شدة الحاجة إلى الأيدي العاملة بسبب الخدمة الإجبارية فى الجيش وفى المشروعات الصناعية .

وقد ركزت السياسة الزراعية فى أضيق دائرة على النط الذى اتبعه حكام مصر اليونانيون بعد أن فتحها « الاسكندر الأكبر »^(١) . فكان محمد على هو الذى يشير بما يُزرع من المحاصيل ، مفضلا ما كان منها صالحا للتصدير بأرباح عالية ، وعلى الأخص القطن . وكانت البزور تقدم للزراع بصفة قروض ، مع مدّهم أيضا بقروض مالية تكفى للإنفاق على الزراعة . وخصص عدد كبير من المفتشين لمراقبة وتنفيذ أوامر الباشا بالدقة والأمانة . وكانت معظم أنواع المحاصيل تُعتبر احتكاراً للحكومة ، فتشتريها بصفة إجبارية وبثمن محدود ، قد يكون فى بعض الأحيان نصف ثمن السوق أو دونه ، ثم تُستهلك فى الأغراض التى تعينها الحكومة ، كتموين الجيش أو مدّ المصانع الأميرية بالخامات ، أو كبيعها فى الخارج بأرباح عالية ؛ وقد جاء فى تقدير عن سنة ١٨٣٦ أن ٩٥ فى المائة من صادرات مصر و ٤٠ فى المائة من وارداتها كان لحساب الحكومة .

وبمثل ذلك الصناعة ، فقد صدرت الأوامر فى سنة ١٨١٦ باعتبار الصناعات

(١) المترجم — يقصد البطالة .

الموجودة وقتئذ بمصر احتكاراً للحكومة . فصارت الحكومة تجنى أرباحا هائلة من حركة تزويد الصناع بالخامات التى ابتاعها من الفلاحين ، ثم شراء ما ينتجونه منها من المصنوعات بالثمن البخس الذى تحدده ، ثم بيعها ثانية بأعلى ما تستطيع الحصول عليه من الأثمان . ثم أدخل الباشا فى البلاد صناعات جديدة عدّة ، كان معظم انتاجها يُستنفد فى سد حاجات الحكومة وفى التصدير . غير أنه سرعان ما أسفرت إدارة معظم هذه الصناعات الجديدة عن خسائر ، ترجع أسبابها إلى غلاء الآلات المستوردة ، هى وأجزائها الصغيرة المتغيرة ، وقلة الأكفاء من المهندسين والمعاونين اللازمين للأشراف عليها ، فضلا عن استياء العمال وتدمرهم من انتزاعهم من حقوقهم أو مصانعهم الأصلية إلى العمل فى هذه « المصانع المظلمة الشيطانية » (على حد قولهم) . يضاف إلى ذلك ضياع بعض الخامات سدّى وكسر الآلات والتراخي والفوضى ، بل التخريب العمدى وتعطيل العمل فى المصانع أحيانا . وكان أحد الانجليز يرقب الحالة فى عام ١٨٣٨ فلاحظ أن الأقمشة القطنية المصنوعة فى مصر كانت تفوق فى ثمنها الأقمشة الانجليزية المماثلة لها المستوردة بما يعادل ١٦ فى المائة . وقد تراكمت الخسائر المتخلفة عن ذلك فى مختلف هذه المشروعات حتى صارت الحال فى سنة ١٨٤٠ لا تحتمل ، وأصبح الفشل النهائى لهذه الحركة الصناعية واضحا حتى للباشا نفسه . وفى خلال حرب الشام الثانية أغلق الكثير من المصانع استبعاداً لنفقاتها وألحق الآلاف من العمال بسبب ذلك بخدمة الجيش . ثم صدرت الأوامر باغلاق جميع المصانع التى يثبت أن إدارتها لا تعود بربح ما . فأغلق الكثير من المصانع فى الحال ، وبقي بعضها يتعثر فى العمل بضع سنوات أخرى ، وجاء القضاء الأخير عليها فى عام ١٨٤٢ ، حينما أجبرت الحكومة البريطانية الباشا ، فى تسوية مسألة حرب الشام ، على قبول شرط يقضى بأن تسرى على مصر شروط المعاهدة التجارية المبرمة عام ١٨٣٨ بين إنجلترا والدولة العثمانية ، وهى

التي خولت التجار البريطانيين حق دخول أى جزء من بلاد الدولة العثمانية لشترىوا بأنفسهم المنتجات الزراعية والصناعية من أنتجوها من أهل البلاد . ولم يمض على ذلك أكثر من بضع سنوات حتى صار كل مابقى من ذلك الصرح للصناعى ، الذى أنفقت الملايين فى إنشائه ، عبارة عن أنقاض من الآلات يأكل فيها الصدأ ، داخل مبان قديمة مهجورة مبعثرة فى كافة أنحاء البلاد . لقد تمّ القضاء بالفشل على محاولة جعل مصر بلادا صناعية .

ولعلّ هذا الفشل كان أمراً لا بد منه ، فإن محاولة الزّج باقتصاد بدائى زراعى احتكارى ، فى معمعة نظام إنتاج صناعى غريب عن البلاد كل البعد ، كان لامفرّ من أن تعترضها عقبات فى غاية الخطورة . . . فقد كان مديرو المصانع فى معظم الحالات من موظفى الحكومة ، الذين يجهلون طبيعة العمل الذى عهد إليهم به ولا يشعرون بشيء من التحمس نحوه . فضلاً على أن الآلات التى استوردت له كانت لا تزال مستحدثة وفى بداية عهدها وذات أثمان باهظة ، ولم يكن بمصر سوى النزر اليسير من يفقهون الأمور الفنية المرتبطة بالآلات الحديثة . . . كما أن ما بذل من الجهود للنهوض بالانتاج الزراعى لم يكن أحسن حظاً من ذلك . فإن ضلالة الأثمان التى كانت تدفع للزراع عن محاصيلهم ذهبت بكل وازع يدفعهم إلى العمل . . . فكانوا فى الحقيقة يساقون مكرهين إلى العمل بالتهديد والوعيد ، وهجر الآلاف منهم مزارعهم بالفعل . وقد كانوا من وقت إلى آخر يحاصرون فى المدن والمستنقعات التى لجأوا إليها ويرغمون على العودة إلى قراهم . . . وصفوة القول أن نظام الاحتكار لم يساعد على خلق ثروة جديدة ، وكل مانتج عنه هو خفض مستوى المعيشة بين المزارعين وتحويل الثروة الإضافية الناجمة عن رفع الأسعار ومضاعفة الإنتاج إلى أيدي الحكومة^(١) .

(١) من « Crouchley » ص ٧٤ وما بعدها و ١٠٣ وما بعدها . وهناك وجه شبه عجيب =

وقد دلت التجارب فى زماننا هذا على أنه من الصعب جداً الاسراع فى تحويل الاقتصاد الزراعى الساذج إلى اقتصاد صناعى عصرى عن طريق فرض النظم الادارية الجماعية . فإن مالاقتته الحكومة السوفيتية من المقاومة فى مثل هذه المحاولة معروف مشهور . ولقد كان محمد على ، رغم نشاطه العظيم وعزيمته الحديدية ، تنقصه تلك المؤثرات النفسية المحيية اللازمة لاستمالة الألوف إلى التعاون معه ومساعدته . فضلاً عن إن كفاحه فى هذا الوجه لم يكن مع مجرد فلاحين جهلة بل مع طائفة من الفلاحين ذات كراهية جامحة لكل مستحدث ، فأصلت فيهم بسبب انحصارهم فى بيئة وادى النيل المنعزلة عن العالم^(٢) ، وفى حالة صحية خائرة بسبب الأمراض المستوطنة بينهم ، ولم يكن لديه من الوسائل الكفيلة بتنفيذ تصميماته شيء يذكر بجانب ما كان لدى الحزب الشيوعى بالاتحاد السوفيتى ، من نشاط القائمين بالأمر ، وتقائهم فى الاخلاص لمبدئهم ، وحسن تدريبهم ، ونواحي مقدرتهم على القيادة ، فضلاً عن أخذهم بالشدة كل من عجز عن تنفيذ أوامرهم على الوجه الواجب^(٣) .

ويمكن مقارنة هذه الحال أيضاً بحالة قلب نظام الاقتصاد اليابانى وتحويله إلى النظم الغربية فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر . وهنا أيضاً نجد أن ظروف اليابانيين السابقة لحركتهم تفضل ظروف مصر ، لأنه بالرغم مما أصاب نظمهم الاقتصادية والاجتماعية قبل حركتهم بتأثير عوامل التدهور ، فإن

بين هذه الحال والحال العالية التى أوجدتها المراقبة الإدارية التى حاولها حكام مصر من اليونان والرومان فى مثل هذه الظروف .

(٢) هذا العامل موضح بأجلى بيان فى كتاب « A Wandering in the Levant » تأليف « D. G. Hogarth » — طبعة ١٨٩٦ ص ١٥٦ والصفحات التالية لها .

(٣) هذه المقارنة واردة بإيضاح وافي فى بحث مستقل للدكتور A. Bonné فى صحيفة « Journal of the Middle East Society » — المجلد الأول ، الأعداد ٣ — ٤ (بيت المقدس سنة ١٩٤٧) ص ٤٠ والصفحات التالية لها .

اليابان كانت ، مع عزلتها ، أصح وأسلم من مصر الخائرة التي ابتليت بذلك النقص الفاحش في عدد سكانها . وكان الامبراطور بما له عندهم من المنزلة السماوية بمثابة محور تدور حوله رَحَى الولاء المطلق والتفاني التعصبي ، من أمة جرت فيها التقاليد على اعتبار أن هذه الصفات هي المثل العليا التي يمتاز بها شعبهم . أما الطبقة الحاكمة فإنها ، رغم تمتعها بالجاه وشعورها بالثقة بنفسها ، لم يكن يفصلها عن باقي طبقات الأمة حدّ قاطع مانع ، بل كانت تفسح المجال أمام الأكفاء للرقى إلى مصافها . « وفي كل طبقة كان المجال متسعاً للتعاون وتنظيم الجهود ؛ وترجع بعض أسباب ذلك إلى ما ألفه القوم منذ القدم من العمل الجماعي : في الأسرة ، وفي القبيلة ، وفي الرابطة المهنية ^(١) » .

ففي ضوء هذه المقارنات التي تخفّ أمامها موازين مصر بحالتها المنهكة وقت تولى « محمد علي » أمرها ، لم يُعدّ ثمة وجه للغرابة أو الدهشة في أنه أخفق في مشروعاته التي أراد بها قلب نظامها المادية ، بل إن الغرابة هي في أنه نجح في إنجاز ما كان حتماً منذ خمسين عاماً يبدو محالاً ، وهو انتشال مصر من الرغام الذي غمرها من جرّاء سوء الحكم مدة قرون عدّة . فقد زاد محمد علي في غلة الأرض الزراعية زيادة دائمة بما أدخله فيها من نظام الري الدوري ، وإن كان قد نشأ عن ذلك نقص في خصوبة الأرض التي كانت قبل تجدد كل عام بما تفيده من غمرها بمياه الفيضان وأصبحت الآن في حاجة إلى التعويض منه بالمخصّبات . ولعلّ من أوضح البيّنات الناطقة بتقدم الإنتاج الزراعي للبلاد أن عدد سكانها الذي كان قد انحطّ بمرور القرون إلى ثلث أو ريع الغاية التي بلغها قديماً قد ارتفع — طبقاً لما وصل إلينا من الإحصاءات — بقدر ٧٥ في

(١) عن « G. C. Allen, A Short Economic History of Japan »

بحر جبل واحد ، من سنة ١٨٢١ إلى ١٨٤٧ ، وذلك على الرغم مما كانت تستنفده الحروب والخدمة الحربية الإجبارية من الأرواح . وهذا فضلاً عما قام به محمد علي من تزويد الألوف من الشبان المصريين بأضرب التربية والثقافة الغربية ^(١) . يضاف إلى ذلك ما لا يقلّ شأنًا عن كل ما تقدم ، وهو أن محمد علي ترك مصر وليس عليها دين لأحد .

كان إبراهيم باشا في خلال تسع السنوات التي حكم فيها الشام ولبنان (١٨٣١ — ٤٠) يترسّم خطى والده في تشجيع التعليم ، لأغراض حربية وفنية . ففي حين أنه أنشأ المدارس الابتدائية والثانوية لأبناء المسلمين في المدن الرئيسية ، كفل للغالبية المسيحية بلبنان — تلك الطائفة التي امتازت بين أهل الشرق الأوسط بجمعها بين الذكاء والجد والتشّى مع الظروف — نصيبها من التعليم ، بتشجيع قدوم البعثات الأجنبية إليها . فسمح لطائفة « الجزويت » الفرنسية بالعودة إلى البلاد في سنة ١٨٣١ ؛ فبادرت إلى إنشاء المدارس وظلّت تواصل جهودها إلى أن تمّ لها إنشاء « جامعة سنّت جوزيف » في بيروت عام ١٨٧٥ .

ومن جهة أخرى كانت « البعثة الأمريكية البرمباتيرية » قد وصلت إلى بيروت في عام ١٨٢٠ ، فأنشأت مطبعة في تلك المدينة عام ١٨٣٤ ^(٢) ،

(١) قدر عدد الطلبة الذين تخرجوا في المدارس الأميرية بما بين ١٠.٠٠٠ و ١٢.٠٠٠ طالب — عن J. Jugol, Le Panarabism (نقلا عن A. Sammarco) طبعة القاهرة سنة ١٩٤٦ ص ١٦٦ وما يليها .

(٢) كان من بين الأديرة المسيحية بلبنان ديران أنشئت بكل منهما مطبعة منذ أوائل القرن الثامن عشر ، في الوقت الذي أنشئت فيه أول مطبعة في استانبول . فبرأيه لم يكن لهما أثر يذكر في الثقافة العامة بهذه الأنحاء .

وبحلول عام ١٨٦٠ بلغ عدد مدارسها ثلاثة وثلاثين مدرسة يؤمها ألف تلميذ؛ وفي سنة ١٨٦٦ أنشأت «الكلية السورية البروتستانتية» التي تسمت فيما بعد باسم «الجامعة الأمريكية ببيروت». وفي حين أن مطبعة الجزويت أنتجت في المدة من ١٨٥٣ وما بعدها مجموعة من الكتب العلمية باللغتين الفرنسية واللاتينية، انصرف الأمريكان إلى إخراج الكتب الدراسية باللغة العربية. أي أنه في الوقت الذي كان فيه الكاتوليك الفرنسيون يسهمون بقسط جليل الشأن في نشر التعليم في سوريا بصفة عامة، كان الأمريكان يقومون بالقسط الأوفر من إحياء اللغة العربية بصفاتها لغة للآداب والمعارف بعد أن كسفتها شمس اللغة التركية مدة ثلاثة قرون؛ فكأنهم كانوا عن غير قصد أول باعث للأمان القومي العربية. وقد قام بالجانب الأكبر من هذه الحركة بعض العلماء الأمريكيين مع من وقع عليهم الاختيار من الأساندة من أهل البلاد.

على أن الهيئات التي كانت في بدايتها جمعيات ثقافية مالبثت أن تخلتها الروح السياسية التآمرية وأخذت تعمل لذلك باسم غاية مقدسة هي التحرير من الظلم العثماني. فقد أنشئت حوالي سنة ١٨٨٠ جمعية سرية تضم اثنين وعشرين عضوا من المسلمين والدروز، وكان المؤسس لها شاب مسيحي من تلقوا دراستهم بالكلية السورية البروتستانتية، فقامت الجمعية بعرض مجموعة من الالفتات في مدن سوريا، نادى فيها بالمطالبة، في طهجة كانت تزداد كل يوم شدة، بجعل اللغة العربية اللغة الرسمية للبلاد، ورفع الرقابة عن الصحف، وبالحكم الذاتي لسوريا متحدة مع لبنان، وهكذا. غير أنه حوالي سنة ١٨٨٣ اشتد فزع هؤلاء الشبان من البوليس السري العثماني، المنبث في كل مكان، فاضطروا إلى إغلاق جمعيتهم وإعدام أوراقهم، في حين أن بعضا منهم ممن أشربوا مزيدا من النشاط، رأوا من الحكمة

الانسحاب إلى جو التسامح الموفور في مصر في عهدها الجديد، الذي أصبحت فيه الهيمنة على الحكم للإشراف البريطاني. وانفرد «جورج أنطونيوس» بذكر هذا الحادث، الذي هو الأول من نوعه في تاريخ الوطنية السورية. ولقد كابد بعض المشقة، بعد أن مضى على الحادث نحو خمسين عاما، في الحصول على أقوال الباقين على قيد الحياة من أولئك الأعضاء، أو معاصريهم من العرب الذين شهدوه، للدلالة على أن ما قامت به هذه «الصفوة المستنيرة» من الإشادة بعاطفة القومية العربية قد كان له تأثير واسع النطاق^(١). ومع أنه صرح في تناوله الموضوع بأن ما قامت به هذه الفئة من الجهود السرية لم يكن بطبيعة الحال مما يستطيع رجال القنصلية البريطانية المقيمون يومئذ ببيروت تقديره تماما، فقد ساقته وطنيته على ما يظهر إلى المغالاة في وصف أثر هؤلاء الرواد الأوائل. أما تقدير رجال القنصلية للحادث بأنه لم يكن سوى «قطعة مرطوبة من الألقاب النارية لم يزد مفعولها على إثارة مظهر ضعيف من مظاهر حب الاستطلاع في نفس شعب غير مكترث» فقد شهد بصحته الأحوال التي تلت ذلك. فقد ظلت حركة القومية العربية في الخمس والعشرين سنة التالية تدار في الغالب من بُعد، في مكنتها الأمين بالقاهرة وباريس. أما في سوريا فلم يحدث سوى هياج مؤقت أحدثه أحد المهيجين خلال عشر السنين الأخيرة من القرن وسجن بسببه بتهمة التشهير العلني بظلم العثمانيين؛ وفيما عدا ذلك «خمدت الحركة كأنها في سبات عميق: يكتم أنفاسها استبداد السلطان عبد الحميد، وتخدّرها المخدرات التي انتحلتها سياسته من اسم الجامعة الإسلامية». والواقع أن السلطان - الذي لا تنفذ جعبة

(١) عن المؤلف المذكور ص ٧٩ والصفحات التالية لها.

وسائله^(١) — فضلا عن تشجيعه إحياء العاطفة الإسلامية بإنشاء سكة الحديد الحجازية المؤدية إلى «المدينة»، دأب على منح العطايا لمعاهد العلم العربية، وأنفق مبالغ طائلة على الحرمين، وألحق عددا كبيرا من العرب بخدمته الخاصة، وجعل من بين أقسام الحرس الملكي فرقة عربية. بهذه الوسائل، وبفضل نظام جاسوسيته التي لا تغف عن لها عين، حوّل الرأي السياسي الناشئ بين رعاياه العرب من مجراه القوي إلى مجرى الجامعة الإسلامية الذي هو أسلم منه عاقبة. ومن جهة أخرى كانت التربية الأوربية التي يزود بها الطلاب بمدارس البعثات الفرنسية قد اجتذبت عددا من العرب المسيحيين وقلة من المسلمين المتفرنجين من حظيرة تقاليدهم الثقافية وساروا في مصاف الفرنج. فكأنهم كانوا يعيشون في عالمين أو أكثر دون أن يكونوا تابعين لعالم منهما... فلم يبق لهم معيار للقيم خاص بهم، ولا يستطيعون ابتكار شيء ما، وكل ما يستطيعونه هو المحاكاة (التقليد)، وحتى هذا لا يجيدونه، لأن إجادة المحاكاة تحتاج إلى شيء من الابتكار. بهذا وصفهم «ألبير حوراني» في تحليله الثاقب لهذه الحال^(٢).

كان الشعور بالضغط الأوربي في فارس والعراق اقل بكثير مما تقدم ذكره. فإنه في حين أن شواطئ شرق البحر الأبيض ومصر كانت معرضة مباشرة للتأثيرات الأوربية، كانت تلك المؤثرات لاتصل إلى طهران أو بغداد إلا بعد مرورها بمصافي «مسقو» أو «بمباي» أو «استانبول»، فتقل بذلك حيويّتها وقوتها النافذة؛ وكان تأثير البعثات المسيحية مقصورا في الغالب على

(١) كان اسم السلطان لا يزال «موضع تبجيل عظيم» من أهل المدن بالعراق حتى في سنة ١٩٢٥ (Longrigg, op. cit., 312).

(٢) من «Syria and Lebanon» ص ٧٠ وما بعدها.

الأقليات المسيحية الصغيرة. أما الأهمية الكبرى في هذه الأنحاء فكانت لتجارة أوروبا وصناعاتها، وتأثير التجار والصناع الأوربيين، بل السياح وعلماء الآثار أيضاً.

وكانت الطباعة قد دخلت في فارس؛ فأنشئت بها أول مطبعة في «تبريز» عام ١٨١٢، وتلتها مطبعة «طهران» في عام ١٨٢٣. كذلك ابتدأ إرسال البعثات الدراسية الفارسية، من طلبة الطب وغيرهم، إلى إنجلترا من وقت مبكر يقدر تاريخه بين عامي ١٨١٠ و ١٨١٥. وفي سنة ١٨٥٢ خصصت الحكومة الفارسية إعانة مالية كبيرة لإنشاء وإدارة «دار الفنون» التي كانت تتسع لمائة طالب، وكان الغرض الأول منها إعداد ضباط للجيش، وتتناول الدراسة فيها بعض العلوم علاوة على اللغات الفرنسية والإنجليزية والروسية، ويقوم بالتدريس فيها أساتذة من الأوربيين والفرس. وفي سنة ١٨٥٥ أنشئت وزارة للتربية والتعليم، وبعد ثلاث سنوات من ذلك أرسل اثنان وأربعون طالبا إلى أوروبا لتلقي دراستهم بها. غير أن سياسة «نور الدين شاه» خلال حكمه الطويل (١٨٤٨-٩٦) كانت مع ذلك تتوخى عدم تشجيع رعاياه على زيارة أوروبا، ولم يكن عادة يسمح بتلقي أبناء الأعيان دراستهم في الخارج. ولذلك كانت النظم العصرية لا تدخل فارس إلا لماما وعن طريق غير مباشر أو غير مضمون الأثر مثل مدارس البعثات الدينية، والمستشفيات، والبعثات الحربية الأوربية، والقنصليات، وموظفي المصارف والشركات البرقية، والتجار

أما في بغداد فكان إنشاء المدارس الأولى، ودخول فن الطباعة، في عهد ولاية «داود باشا» (١٨١٧-٣٢)؛ فضلا عن أنه بانتصاف القرن التاسع عشر كانت الجهود المبذولة في استانبول لادخال الأساليب العصرية في إدارة الحكومة العثمانية قد أخذت آثارها تظهر في بطاء في شتى أنحاء الدولة حتى (م ١١ - تاريخ)

وصلت إلى هذه الولاية النامية المهمة. غير أنه — كما قيل في ذلك — « إذا كانت قيمة الحكومة تقاس بما يجده رعاياها من حرية وما يشعرون به من سعادة ، فإن العصر الجديد لم يكن خيراً من سابقه في شيء يذكر . فقد بقيت حالة الأمن منحة ، والعدالة نادرة ، وابتزاز الأموال من الأهلين يجرى مجراه بلا رحمة ، وسياسة الحكومة يطغى عليها الحق والنزق . حقا قد ظهر شيء من التقدم في بعض النواحي . . . فكثير إسناد المناصب العالية في الحكومة إلى الموظفين المزودين بجانب من التربية الحديثة ، كما ازدادت العناية بالتخصص في مختلف أنواعها ، وصار من الممكن أن يقال بحق أنه قد وُجد الهيكل العظمي لتكوين حكومة رشيدة ولم يبق إلا أن يثبت فيها الحياة حاكم نادر الكفاءة والقصد الحسن »^(١) . فمن ذلك مثلاً أن ذلك الرجل « الأمين النشط السمح ، محمد رشيد باشا ، الذي تولى حكم الولاية خمسة أعوام من سنة ١٨٥٣ قام بإعادة فتح مجموعة كبيرة من ترع الري المهجورة وأنشأ شركة للملاحة النهرية ؛ وهو في ذلك لم يكن سوى الطليعة لعهد مدحت باشا الذي قام في مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات (١٨٦٩ - ٧٢) بمشروعات شاسعة ، منها نظام تسجيل الأراضي الذي كان الأول من نوعه وكان يرمى به إلى منع حوادث الاعتداء بين القبائل ؛ ومنها حركة تطهير الأنهر بعد انطماسها ، وإنشاء الملاحة النهرية ، والاهتمام بحركة التصنيع ، وإصلاح مرافق المدن . كذلك أنشأ البلديات والمجالس الإدارية ، ونفذ قوانين الخدمة العسكرية الإجبارية ، فضلا عما بذله في سبيل القضاء على فساد الحكم دون جدوى . ثم إنه أنشأ في بغداد صحيفة سيارة ومصانع حريرية ومستشفى وداراً للعوزين وملجأ للأيتام ، ومدارس كثيرة ارتفعت بها نسبة الذين يعرفون القراءة والكتابة مما كانت عليه في سنة

(١) عن « Longrigg op. cit., 281 » .

١٨٥٠ ، وهو نصف في المائة على الأرجح ، إلى ما بين ٥ و ١٠ في المائة في سنة ١٩٠٠ . وليس من العسير أن نجد بين هذا الحشد من المشروعات — ما تم منها وما كان في دور المحاولة — آثار التعجّل وجهل الاعتبارات الاقتصادية أو تجاهلها ، والمغالاة في تقدير النجاح ، وتفصيل الأمور البراقة على السديدة ... غير أن ما أوتى من بصيرة ثاقبة وحماسة وطنية وطموح مطلق كان له من حسن الأثر ما أربى كثيراً على ما يكون قد وقع منه من أخطاء بسبب قلة اطلاعه أو نقص ثقافته ؛ وإلى عهد قريب ، لا يرجع إلى أكثر من عشرين عاماً ، كان اسمه « يتردد باستمرار على ألسنة أهل المدن ورجال القبائل مقروناً بوصف أنه المجدد المستنير »^(٢) .

وكذلك النظام العصري المستحدث في إدارة الحكومة العثمانية أدخله مدحت باشا في البلاد برمته ، « فأحل محل الباشوات المستبدين بآرائهم طائفة كبيرة من الموظفين النظاميين ، وهم « الأفندية » . وهؤلاء كانوا مزودين بشيء من التعليم لكنه لا يصل إلى درجة الثقافة ، ضعافاً في إدراكهم ولكن مع لباقة في التقاليد الاجتماعية ، يلبسون زياً أوروبياً موحداً لكنه ناب عن الذوق السليم ، يراعون الدقة في أعمالهم ولكن مع مغالاة في التمسك بحرفية الرسميات ؛ لم يتوافر فيهم شيء من روح الخدمة العامة ، فكان الجمهور في نظرهم منحصراً فيمن كان على شاكلة طائفتهم فلا ينظرون إلى رجال القبائل والزراعيين إلا بعين الازدراء ، ويصرّون على التكلم باللغة التركية في الأوساط العربية ؛ ومعظمهم إلى جانب ذلك منغمس في الرشوة ومفاسد الحكم — هكذا كانت هيئة القائمين بالخدمة العامة الذين وُضع في أيديهم وحدهم أداء أعمال الحكومة »^(٣) . ومن مميزات هذا

(١) نقلاً عن « Longrigg op. cit., 298 ff. »

(٢) عن « Longrigg. op. cit. 271 »

العصر أن استبدل بالعمامة الطربوش ، وباللحية المرسلة الوجوه نصف الخليفة ذات العشرون ، وبالإهمال الحكومى الموسوم بطابع القرون الوسطى ذلك الخليط الفاسد المأخوذ عن النظم الحديثة^(١) . وعلى الرغم من شروع البلاد فى استعمال البرق (التلغراف) والسفن البخارية ونظام ساذج للبريد ، فإن مؤرخ « العراق الحديث » يختتم كلامه فى هذا الصدد بقوله « إن البلاد خرجت من القرن التاسع عشر ولم تتقدم تقدما يذكر عما كانت عليه من الهمجية والجهل وعدم الاستعداد للحكم الذاتى عندما دخلت فى القرن السادس عشر . ولم يكن نصيبها من التقدم المادى خيرا مما نال مستواها العقلى والخلقى . فإن مواردها ظلت راقدة لم تمسها يد ، بالرغم من دلالة العصور الزاهرة الغابرة عليها وما ينطق به سطح الأرض عن وفرتها . ولم تدرك الحكومة شيئا يذكر من واجبها الأساسى من الأخذ بيد أهل المدن ورجال العشائر على السواء نحو التقدم ، بل هى لم تكد تخطو الخطوات الأولى فى هذا السبيل ؛ وحتى الواجب الذى هو أشد وضوحاً من ذلك وهو كفول الحرية وضمان الحقوق للمحكومين مهما كانوا عليه من التأخر ، قد أغفلته الحكومة بحالة صارخة ربما لم يكن لها مثل فى أى دولة من دول ذلك الوقت الخليفة بأن تسمى متحضرة^(٢) .

كانت أعمال محمد على ، رغم ما وقع فيها من أخطاء كثيرة أو عدم دقة فى تقدير المسائل التفصيلية ، تمتاز بمظاهر الحكمة وأصالة رأى وسلامة الأسس المالية ؛ وكلها صفات لم تتوافر فى أخلافه فى مصر . وعندما توفى سعيد باشا فى عام ١٨٦٣ ترك وراءه ديناً يقرب من ١٢,٠٠٠,٠٠٠ جنيه انجليزى ،

(١) عن Longrigg, op. cit. 277 f

(٢) عن Longaigg, op. cit., 321

يشمل تعدياته لشركة قناة السويس نظير حصته البالغة ٤٤ فى المائة من أسهم التأسيس ، كما يشمل ما أنفقته على بعض الأعمال العامة على اختلافها ، فضلاً عن بعض القروض الشخصية وغيرها . وقد كان مفتاح شخصية سعيد باشا التراخى والخنول وسهولة الانقياد ، على عكس خلفه إسماعيل الذى جلس على أريكة مصر وهو فى الثالثة والثلاثين من عمره فبرهن على أنه ذو مطامح وآراء بعيدة المدى ، ساعد على تنميتها فى نفسه ما تلقاه من الدراسة فى باريس . وصادف وقت توليته بلوغ الحرب الأمريكية الأهلية أشدها ، حين أفضى امتناع ورود القطن الأمريكى إلى « لانكشير » إلى رواج هائل فى القطن المصرى ، حتى ارتفع مقدار ما صدر منه بين عامى ١٨٦١ و ١٨٦٤ إلى ثلاثة أمثال قدره الأصلى وازداد ثمنه إلى أكثر من أربعة أمثال ما كان^(١) . وقد ألقى هذا الرواج فى روع إسماعيل آمالاً عريضة وأحلاماً شاسعة لتوسيع نطاق الاقتصاد فى بلاده ووضعها على أسس جديدة عصرية . فابتدأ بإلغاء بعض الشروط المجحفة التى استغلّ ديلسبس ليونة سعيد باشا باقحامها فى اتفاق الامتياز الذى منحه لشركة قناة السويس ، ولكى يفوض الشركة من ذلك ، ويقوم ببعض التزامات أخرى ، عمد إلى عمل أول قرض أجنبى له ، بنحو ٧٠٠,٠٠٠ جنيه من بيت « فروهلينج و غوشن » (Frühling and Goschen) المالى « البريطانى »^(٢) . ثم حدث فى المدة ١٨٦٣ - ٦٥ أن تفشى وباء فى الماشية بمصر ؛ فلكى يتمكن إسماعيل من استعادة قطعان الماشية والقيام ببعض

(١) المترجم — ارتفعت قيمة الصادرات المصرية بسبب ذلك من ٤,٠٠٠,٠٠٠ ر. جنيه فى عام ١٨٦٢ إلى ١٤,٠٠٠,٠٠٠ ر. جنيه فى عام ١٨٦٤ . ولكن ما لبثت أن انتهت الحرب الأمريكية وعادت آثمان القطن إلى حالتها الأولى .

(٢) كان سعيد من قبل قد تجرّع كأس الإغراء على الاستدانة الأجنبية ، غير أن قروضه كانت بمبالغ دون ذلك .

التوسع في السكك الحديدية ، قصد بيت « فروهلنج وغوشن » مرة أخرى في عام ١٨٦٦ واقترض قرضا آخر قدره ٣,٠٠٠,٠٠٠ جنيه . ثم ان ما كان ينفقه من المبالغ الطائلة على الجيش والسكك الحديدية وخطوط التلغراف والترع وغير ذلك أفضى في سنة ١٨٦٧ إلى عجز في الميزانية يقرب من ٤,٠٠٠,٠٠٠ جنيه . فاقترض بسبب ذلك من مصرف « أوبنهايم وشركائه » (Openheim & Co.) « البريطاني » قرضا جديدا قيمته ١١,٩٠٠,٠٠٠ جنيه ، خصم منه المصروف الخطيطة بحيث لم يتسلم إسماعيل باشا من ذلك فعلا سوى ٧,٢٠٠,٠٠٠ جنيه . وكان انتهاء الحرب الأمريكية الأهلية قد أعقبه هبوط في مبيع القطن المصري ؛ فأراد إسماعيل أن يقوم الحالة الاقتصادية بتشجيع زراعة قصب السكر وصناعته على نطاق واسع ، ولكن يقوم بتمويل هذه الحركة قصد في عام ١٨٧٠ بيت « بيشوفسهايم » (Bichoffsheim) لاقتراض دين جديد قيمته ٧,٠٠٠,٠٠٠ جنيه ، كان صافي ما قبضه منه فعلا بعد خصم خطيطة نحو ٥,٠٠٠,٠٠٠ جنيه نقدا .

ثم أداه طموحه إلى الإقدام على مشروع لتفتيح أبواب السودان لعوامل الإصلاحات الحديثة والقضاء على تجارة الرقيق « في كافة أنحاء أواسط أفريقيا » ؛ وقد أذكي في نفسه نار التحمس لهذا المشروع الضابط البريطاني « السير صمويل بيكر » (Sir Samuel Baker) ، إذ وعده برفع العلم المصري « فيما وراء خط الاستواء جنوبا بدرجة واحدة على الأقل » . ولستنا نعرف جملة ما أنفق على ذلك وعلى غيره من الحملات التي سبّرت لمده سلطان مصر على ساحل الصومال إلى رأس « غاردفوي » (Guardafui) ومن الجنوب إلى « قسمايو » ، حيث أُنذرت الحكومة البريطانية ، بوقف زحفه ، نيابة عن سلطان زنجبار المشمول بحمايتها ؛ ولكن المعروف أن حملة « بيكر » وحدها إلى السودان الاستوائى تكلفت في أربع السنوات التي استغرقتها نصف مليون جنيه . فقد كان

« بيكر » نفسه يتقاضى عشرة آلاف جنيه في السنة علاوة على جميع نفقاته ، وكان يرافقه في رحلته زوجته وابن أخيه . وقد دهش خلفه « غردون » لما رآه في مقر الحملة من مظاهر الترف التي كان يستعان بها على تخفيف مشاق الرحلة : من أنواع الصيني الفاخر والزجاج البوهيمي وأدوات المائدة « الفضية » ومفارش الدمشق وألحاف أنواع النبيذ الفرنسي .

إزاء هذا الإنفاق السخى على مثل هذه المشروعات ، وعلى السكك الحديدية وترع الري ، وعلى قناة السويس ، وعلى إنشاء المدارس ذات الطراز الأوربي ، وعلى الموانئ والكبارى والسفن ، والاصلاحات البلدية والتلغراف ، ومنشآت المياه ، والمنارات ، والجيش ، فضلا عن الهدايا للسلطان والعطايا لوزرائه ورجال حاشيته ، وعن الفخفخة ومظاهر الأبهة الشخصية ، والانغماس في اللهو ، وفضلا عن فوائد الديون وأقساط استهلاكها مما لم يقل قط عن ١٢ في المائة في السنة من أصل رأس مالها : ليس من المستغرب أن يكون مجموع النفقات في المدة التي حكمها إسماعيل قد بلغ ما يقرب من ضعفى جملة الإيراد في هذه المدة ، وذلك على الرغم من الزيادة الكبيرة في الضرائب التي جباها من الفلاحين . وكانت الديون السائرة قد ارتفعت جملتها في سنة ١٨٧٣ إلى ٢٣,٠٠٠,٠٠٠ جنيه ، فليكن يخفف الخديوى ^(١) من وطأة هذا العبء مؤقتاً استقرض من مصرف « أوبنهايم وشركائه » ديناً جديداً قدره ٣٢,٠٠٠,٠٠٠ جنيه ، وكان الخصم في هذه الصفقة في حكم الكارثة ، إذ أنه بعد استبعاد الخصم والأرباح والسمسرة كان صافي ما قبضه نقداً يقل عن ٢٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه .

هذا إلى أن إسماعيل كان يلجأ في سبيل تنفيذ منهاجه العريض في

(١) هذا اللقب الرنان في مبناه ، الفارغ في معناه ، اشتراه إسماعيل من السلطان في عام ١٨٦٦

مشروعات الأشغال العامة إلى عدد كبير من المتعهدين الأوربيين الذين نزحوا إلى مصر (ونذكر بهذه المناسبة أن عدد السكان الأجانب في مصر بلغ سنة ١٨٧١ خمسة أضعاف ونصف ضعف ما كان عليه في سنة ١٨٣٦) وقد كان الكثير من هؤلاء المتعهدين مجرد أفاقين لا ضمير لهم ، أقدموا على التعاقد مع الحكومة لا لشيء سوى انتحال أمر ما يعززون به إلى الحكومة المصرية الاخلال بشروط التعاقد ، ليحصلوا بذلك على تعويض فاحش تحكم به المحكمة القنصلية المختصة بما لها من السلطة التي خولتها إياها الامتيازات ، وعندما أنشئت المحاكم المختلطة عام ١٨٧٣ لتنظيم شئون الأجانب القضائية كانت جملة المبالغ التي يطالب بها الأجانب الحكومة المصرية ٤٠٠٠٠٠ و ١٠٠٠٠٠ جنيه . وقد سجل التاريخ حالة من ذلك كان فيها المبلغ المطالب به ١٠٠٠٠ و ١٠٠٠٠ جنيه فقضت المحاكم لصالحه بألف جنيه فقط . وقد أُلِفَ الحديوي هذه الاستغلالات الصارخة التي كان ينقض بها أولئك الوحوش الضارية النازحة من أوربا حتى لقد رُوي عنه أنه صاح مرة في سخرية في حضرة أحدهم قائلاً : « أغلقوا هذه النافذة وإلا غرمت ١٠٠٠ و ١٠٠٠ جنيه إذا أصيب هذا السيد بيرد » . ولقد أجمَل الكلام في هذا الموضوع « اللورد ميلنر » (Lord Millner) ، ^(١) الذي هو أبعد ما يكون عن الدفاع عن تبذير إسماعيل ، فقال : « إن متصيدي التعهدات وعملاء القروض من الأوربيين ، وأصحاب الحانات ومحال الرهونات من اليونان ، والمرايين وقتاصي الأراضي من اليهود والسوريين ، ممن لا يعدمون أبدا وسيلة للاحتماء بدولة أجنبية ، كانوا يجدون مرتعا لا يكاد يتصوره العقل في أموال الخزانة المصرية

(١) المترجم - هو الذي أوقفته بريطانيا في أعقاب ثورة المصريين عام ١٩١٩ على رأس لجنة عرفت بلجنة ملنر لمفاوضة المصريين فيما يزيل أسباب شكواهم من انجلترا ويربطهم معها باتفاق ودي ، ولم تنجح اللجنة في مهمتها . وهو أيضا مؤلف كتاب « انجلترا في مصر » الذي يمد من أهم المصادر في تاريخ احتلال انجلترا لمصر .

والزراع المصريين المغلوبين على أمرهم ^(٢) .

وكانت ديون إسماعيل في نهاية سنة ١٨٧٥ قد بلغت ٩١٠٠٠٠ ر ٠٠٠٠٠ جنيه ، وكان ينقصه أربعة ملايين جنيه للقيام بدفع القسط التالي من أرباح هذه الديون ؛ وإزاء هذا الموقف الحرج قرر بيع نصيب مصر في أسهم قناة السويس البالغ ٤٤ في المائة من رأس مال الشركة ، فقام « دزرائيلي » (Disraeli) ، كما نعلم جميعا ، بشراء هذه الأسهم بما يقل قليلا عن ٤٠٠٠٠ و ٤٠٠٠٠ جنيه . وقد علق إسماعيل في أسي على هذه الصفقة فقال « إن هذه أحسن صفقة مالية وسياسية لم يحظ بمنلها أحد من قبل ، حتى ولا أي حكومة من حكومات بريطانيا ، وإن كانت فيما يتعاق بنا صفقة خاسرة جدا » ^(٣) . وإلى هنا باتت النهاية قريبة لا مجال لتأخيرها ؛ ففي إبريل سنة ١٨٧٦ تم إفلاس الدولة ، وعينت لجنة دولية باسم « صندوق الدين العام » وجعل بها مندوب انجليزي وآخر فرنسي ، لتسلم الإيرادات المصرية ومراقبة السكك الحديدية وميناء الإسكندرية وضمان المواظبة على دفع الأقساط المستحقة للدائنين . « فكانت الحالة بالاختصار شبيهة بقدم المحضرين لتنفيذ الحجز » ، وسرعان ما أنشئت « المراقبة الثنائية » ، ممثلة لإنجلترا وفرنسا ، وشرعت في تنظيم الحياة العامة بمصر .

ويقول دعاة الوطنية من المصريين في زماننا ان إسماعيل كان حاكما مستنيرا ورائده الأول النهوض ببلاده ، وان سوء حظه الناجم عن عدم خبرته بمواقع

(١) نقلا عن « England in Egypt » الطبعة ١٣ - ص ١٥ و ١٦ .

(٢) كان « غلاستون » قد امتنع في عام ١٨٧١ عن النظر فيما عرض عليه من شراء حصة في شركة القناة ، محتجا بأن ذلك من أعمال المالبين المحضة ولا يليق بحكومة ما ، لكن « دزرائيلي » ، بما تعلمه عن أهل شرق البحر الأبيض ، أدرك ما يترتب عليه من الفائدة للامبراطورية ، فما كاد يتولى زمام الحكم في سنة ١٨٧٤ حتى بادر بايفاد البارون « ليونيل دي روتشيلد » Baron Lionel de Rothschild إلى باريس للسعي في إعادة فتح باب المفاوضات للشراء .

الزائل في الشؤون المالية الدولية هو الذي أوقعه هو وبلاده تحت عبء الديون^(١). غير أنه بإنعام النظر في شخصيته لا يجد المرء مجالاً لتبرئته إلى هذا الحد. فقد كان أول عضو في أسرته طُبع بالطابع الأوربي (السطحي) في تربيته وأذواقه، فكان في نظره إدخال جميع المظاهر الخارجية للمدينة الأوربية، مهما بلغت نفقاتها، هو عنوان التقدم والرقى الذي يصفق له العالم ويعتبره خليقاً بعظمة أمير مجيد. وكان المحرك الأول له طموحه الشخصي وحب المظاهر في غير اعتدال، بدلاً من أن يكون رائده النظر في رزانه إلى ما يعود على اقتصاد بلاده بالنفع الدائم؛ فأقدم على مشروعات التوسع الشاسعة الباهظة النفقات دون أى دراسة وافية مطلقاً للتأكد من صلاحيتها من الوجهة العملية. ومن أثر النشوة التي غمرته بكثرة تدفق الأموال عليه في عشر السنوات الأولى الزاهرة من حكمه، صار لا يفرق بين الأوجه التي تنفق فيها هذه الأموال، سواء منها ما كان خاصاً بالأشغال العامة أو إصلاح الزراعة وما كان لضم ولاية نائية في خط الاستواء، أو إنشاء القصور الجديدة وأقامة الحفلات الباذخة؛ ويقول اللورد «ملتر» في هذا الصدد إنه يشك فيما إذا كان ما أنفقه اسماعيل من قروضه على الأعمال ذات النفع الدائم تعادل، بعد استبعاد ما صرفه على قناة السويس، ١٠ في المائة من جملة الديون التي ارتبط بها؛ وكل هذا في الوقت الذي كان فيه عملاؤه يسوقون الفلاحين ويرهبونهم بلا رحمة ولا شفقة.

ثم إن تعرض مصر للبؤثرات الأوربية مدة الخمسين سنة السابقة لذلك، مع أخذها بنظام للتربية على النمط الأوربي (في شكله)، قد أحدث بالبلاد طائفة صغيرة من الشبان ذوي الميول الحديثة، وهم فئة «الأفندية». وقد

(١) هذا هو الرأي الذي يقول به «ب كرابيت» (P. Crabites) في كتابه «Ismail the Malignant Khedive» وكذا (محمد رفعت بك) في كتابه «Ismail the Magnificent» - الفصل الثالث

أشرب هؤلاء الشبان عن طريق دراساتهم بعض الآراء الوطنية الحرة المنتشرة إذ ذاك في غربي أوربا، وانعشت فيهم هذه الروح بتأثير «السيد جمال الدين الأفغاني»، وهو داع من دعاة الإصلاح نادى بتحرير جميع الشعوب الإسلامية من النفوذ الأوربي وما يتبعه من استغلال، واتحادهم جميعاً تحت لواء خلافة واحدة قوية. وكان قد ابعده من الإستانة في سنة ١٨٧١؛ فأقام في القاهرة وظلّ ينشر فيها تعاليمه مدة ثمانى سنوات. يضاف إلى ذلك أن مشروعات اسماعيل الخاصة بالأشغال العامة، مع ما أتت به من الفائدة الكبرى في تحسين مواصلات البلاد وإنتاجها وتجارتها^(١)، لم تعد بفائدة تذكر على السواد الأعظم من أهل البلاد الذين يقع على عاتقهم العبء الأكبر من تلك الضرائب الفادحة، التي بلغ مقدارها في عام ١٨٧٥ خمسة أمثال ما كانت عليه في سنة ١٨٦١. وبذلك سرى تيار باطنى شديد من السخط الشعبي؛ انضم تأثيره إلى نقد دعاة الوطنية الناقين على اسماعيل، لمحاباته الأوربيين ولسياسته المالية المؤذنة بالخراب، وتفضيله العناصر التركية الشركسية التي خلفها عهد المماليك على المصريين الذين هم أهل البلاد، وتمثل ذلك بوجه خاص في حصره العناصر الوطنية في الجيش في المراكز الصغرى، مما كان له أكبر أثر في إثارة سخطهم؛ فظهرت أول جريدة للحركة الوطنية في سنة ١٨٧٧، وأخذ الشعراء «مصر للمصريين» يدوى لأول مرة في الأذان.

(١) زادت جملة السكك الحديدية في عهد اسماعيل إلى ما يقرب من خمسة أمثال ما كانت عليه عند بداية حكمه، وازدادت التلغرافات إلى عشرة أمثالها تقريباً، وتقدمت عمال البريد تقدماً عظيماً. وارتفعت الصادرات المصرية بنسبة ٥٠ في المائة، كما ارتفع عدد سكان مصر في مجموعها في المدة من ١٨٤٨ إلى ١٨٨٢ بنسبة ٥٠ في المائة، وامتازت في ذلك الاسكندرية فإن عدد سكانها الذي زاد إلى نحو عشرة أمثاله من أول القرن إلى منتصفه، قفز مرة أخرى بما يعادل ٦٠ في المائة بين سنة ١٨٤٨ و ١٨٨٢.

وفي سنة ١٨٧٨ سُكِّت وزارة برياسة « نوبار باشا » الأرمني، ومن بينها وزير بريطاني للمالية وآخر فرنسي للأشغال العامة؛ فكان من بين ما أصدرته من القرارات لتخفيض المصروفات توصلًا لتوفير المبالغ المستحقة لدائني مصر، قرار كان له أقصى وقع في النفوس، وهو تخفيض عدد رجال الجيش إلى ١١,٠٠٠ بعد أن كان أقصى حدوده ٨٠,٠٠٠، وقد أحيل بمقتضى ذلك ألفان من الضباط إلى الاستبداع (بنصف مرتب) دون تسوية ما تأخر لهم من الرواتب عن مدة طويلة . وقد أثار ذلك بطبيعة الحال سخطاً شديداً ، وقام بسببه هياج بين الضباط عام ١٨٧٩ أفضى إلى سقوط الوزارة . فارتاب المراقبان البريطاني والفرنسي في الأمر، وظنا أن هذه المظاهرة إنما قامت بإيعاز من إسماعيل نفسه لما يحمله في نفسه لحكومة نوبار باعتبار أن في قيامها افتياتاً على سلطته الشخصية . لذلك طلبت الدول إلى السلطان عزل إسماعيل ، وأن يولي مكانه ابنه « توفيق » المعروف بروحه الودية ، مع إعادة المراقبة الثنائية وجعلها أكثر نفوذاً من قبل . وقد أقامت هذه المراقبة الثنائية خططها المالية على أساس ، وإن كان سليماً من الوجهة المالية ، قد بلغ منتهى الصرامة بالنسبة للسواد الأعظم من أهل البلاد أي الفلاحين الذين يحملون أكبر عبء من الضرائب والذين لم يُبق فيهم الفقر ومقا ، فجعلت رائدها « ألا يطالب الدائنون بأى تضحية إلا بعد أن يقدم المدينون كل تضحية معقولة » .

وقد استمرت روح الاضطراب الوطنية تجرى مجراها دون أن يقوم الحديوي الجديد ، ضعيف الإرادة ، بوقف تيارها ، إلى أن كان شهر سبتمبر من سنة ١٨٨١ ، إذ قامت مظاهرة حربية على رأسها « القائمقام عرابي » ، وهو ضابط مصري من عنصر الفلاحين كان قد قام بدور ثانوي في هياج سنة ١٨٧٩ وأصبح الآن الزعيم المختار الممثل لصغار الضباط المصريين في حركتهم ضد رؤسائهم الأتراك الشراكسة . فاستطاعت المظاهرة حمل الحديوي على

تأليف وزارة وطنية جُعل فيها « عرابي » وكيلا لوزارة الحرية . وكان لنجاح هذه الحركة الوطنية أكبر أثر في مجلس الأعيان^(١) ، الذي لم يكن له من قبل أى سلطة سياسية ، فاندفع الآن في تيار الوطنية وادعى لنفسه حق فحص ميزانية الدولة ، غير مبالٍ ببيانات المراقبين الماليين الأجنيين واحتجاجاتهما . فقلقت لهذا التشبث بالحكومة الفرنسية ، التي طالما تحمست في سبيل المحافظة على مصالح حملة سندات الدين ، وقد كان معظمهم من الفرنسيين ، واقترحت على الحكومة البريطانية أن تشارك في التدخل في شئون مصر تدخلا مسلحا . وقد أبدت حكومة الأحرار في بريطانيا فتورا نحو هذا التدخل العنيف في شئون بلاد مستقلة استقلالاً اسمياً ، غير أنها لما وجدت أن مجرى الأمور في مصر لا يبشر بشيء من تحسن الأحوال انتهى أمرها بقبول الاقتراح الفرنسي في يناير سنة ١٨٨٢ . إلا أنه قبل أن تُتخذ إجراءات ما في الأمر سقطت الحكومة الفرنسية بسبب من الأسباب الداخلية ، وأبدت الحكومة التي خلفتها ردداً عجيباً في موضوع مصر . وفي شهر فبراير تولت الأمور في مصر حكومة وطنية لحماً ودماً ، وكان فيها « عرابي » هذه المرة وزيراً للحرية . فرسم عرابي خططا لتوسيع نطاق الجيش ووضع القوة السياسية الفعالة في يد العنصر الوطني من الضباط المصريين . فكان لهذه الأمور وقع مزعج جدا لدى الحكومتين البريطانية والفرنسية ، فأرسلتا بالاشتراك قوة بحرية إلى الإسكندرية ، مع مذكرة منهما إلى الخديوى تطلبان فيها عزل الحكومة ذات النعرة الوطنية . وفي الوقت نفسه طلبت الحكومة البريطانية إلى الدولة العثمانية التدخل في الأمر ، وأبدت رغبتها في إحالة المسألة المصرية بمخذا فيرها إلى مؤتمر دولي من سفراء الدول العظمى في الاستانة ، وكلا الموقفين يُشعر بأنه لم تكن هناك أى نية بريطانية مُبَيَّنة لضم مصر إليها

(١) المترجم — كان الاسم الرسمي لهذه الهيئة النيابية . « مجلس شورى النواب » .

ولما تم عزل الحكومة الوطنية أعقبته اضطرابات ذات صبغة عداوية للأجانب، وقع أشدها في الإسكندرية ومات بسببه ٥٧ من الأوربيين و ١٤٠ من المصريين. وأخذ عرابي يزيد في تحصين قلاع الإسكندرية، احتياطاً، على ما يظهر، لما عسى أن يحدث من نزول قوات الأسطولين البريطانيين والفرنسيين إلى البر، وفي يوم ٥ يوليو قررت الحكومة البريطانية المطالبة بإبطال هذه التحصينات الحربية بالإسكندرية، مع الانذار بقيام الأسطول بتدميرها إذا لم يُجب هذا الطلب. على أن الحكومة الفرنسية امتنعت عن الاشتراك في هذا العمل وسحبت سفنها في اليوم السابق ليوم ١١ يوليو، وهو الذي لما لم يتلاق فيه الانجليز ردّاً على بلاغهم، قاموا فيه بدك الحصون بوابل ثقيل من نيرانهم. ثم أمر قائد القوات البريطانية بإزالة قواته إلى البر بالإسكندرية، وعلى مسافة ١٢ ميلاً من الثغر وجد نفسه وجهاً لوجه أمام الجيش المصري المتحصن في مواضع أعدت له من قبل، فقرر إزاء هذا الموقف القيام بحركة التفاف من جهة قناة السويس؛ وإذ ذاك تراءى للحكومة الفرنسية الاشتراك في العمل مع بريطانيا على أساس المحافظة على حياد قناة السويس، غير أن المعارضة في مجلسها النيابي أسقطت هذا الاقتراح بأغلبية ساحقة بحجة استحالة فصل موضوع القناة عن موضوع المسألة المصرية بوجه عام. وبينما كانت المناقشة حول ذلك تحتدم في مجلس الأمة الفرنسي نزلت القوات البريطانية في بور سعيد، وبددت الجيش المصري عند « التل الكبير » في ١٣ سبتمبر، ثم دخلت القاهرة بعد ذلك بيومين.

وفي الشهر التالي أخطرت بريطانيا الحكومة الفرنسية بعزمها على الانسحاب من المراقبة الثابتة، ثم صدر مرسوم خديوي بإلغاء هذه المراقبة جملةً في يوليو من العام القادم، ومن ذلك الحين صار « إفلين بيرنج »

(Evelyn Baring) — الذي أطلق عليه اسم « اللورد كرومر » فيما بعد — هو الحاكم الفعلي لمصر مدة أربعة وعشرين عاماً. ويقول المؤرخ الفرنسي « دريولت » (Driault) إن امتناع فرنسا عن الاشتراك في العمل كان « لرغبتها في عدم صدم الشعور القومي المصري، الذي كانت تعتقد وقتئذ أن فيه من المقدرة على المقاومة أكثر مما حصل فعلاً ». على أننا قد رأينا أن الرأي العام الفرنسي لم يعترض في الثماني والعشرين سنة السابقة لذلك على الاستغلال المطرد لعدم خبرة حكام مصر، لما فيه من الفائدة الغالبة للدائنين الفرنسيين، ولا على إرهاب الفلاحين المصريين في سبيل تدبير الفوائد المستحقة للمرابين^(١). والواقع أن إحجام فرنسا كان نتيجة للتردد المستولى على حكومتها وضعفها السياسي الشامل في عهد الجمهورية الثالثة. والأمر الذي لاشك فيه أن الرأي العام في فرنسا لم يغتفر قط لبريطانيا انفرادها بالعمل في الوقت الذي أحجمت فيه هي، وظلّت مدة اثنين وعشرين عاماً تبذل جهوداً مريرة لعرقة كل مجهود إيجابي من جانب بريطانيا في سبيل إصلاح وإنعاش الحالة الاقتصادية للشعب المصري.

وبمحاكمة عرابي ونفيه من مصر قضى قضاء مُبرماً على أول حركة وطنية قامت بمصر^(٢)، وقد كانت نية الحكومة البريطانية الخالصة في أول الأمر — بموافقة « بيرنج » — أن تنسحب من مصر بمجرد توطيد سلطة الخديوي: يتضح ذلك جلياً من البرقيات التي تبودلت إلى شهر يناير سنة ١٨٨٤ بين

(١) قلا عن كتاب « Modern Egypt, 28 ff » تأليف اللورد كرومر.

(٢) ان حكم الكتاب المصريين على حركة عرابي وصحبه قد يختلف باختلاف الجوانب السياسية في زمانهم. فأنه منذ أن قامت الثورة العسكرية في مصر عام ١٩٥٢ صارت حركة عرابي ينظر إليها بعين الرضا أكثر مما كان الأمر في عهد اخلاف الخديوي الذي شق عليه عرابي عصا الطاعة.

وزارة الخارجية و«بيرنج»^(١)، وحتى في سنة ١٨٨٧ كانت الحكومة تتفاوض مع الدولة العثمانية على الانسحاب من مصر في بحر ثلاث سنوات، بشرط ألا يهدد سلامة مصر عامل ما من الداخل أو الخارج. ومن سخریات الأحداث أن الحكومة الفرنسية عارضت هذا الاشتراط، فكان ذلك السبب الأعظم في فشل هذه المفاوضات وإسفارها عن لا شيء. ويرجع السبب الرئيسى في استمرار الاحتلال البريطانى إلى قيام مسلمى السودان في سنة ١٨٨١ بثورة ذات صبغة دينية بقيادة «محمد أحمد»، الدنقلى المولود والذي تسمى باسم «المهدى»، ضد ظلم المصريين الصغار وسوء حكمهم، وإلى إفناء الثوار للجيش المصرى التى خرجت بقيادة الإنجليز للقضاء على هذه الحركة. فاستولى على بريطانيا إزاء ذلك شعور بأنه ليس فى وسعها ترك مصر معرضة لهذه الجوع المتعصبة، الذين لم يكن من المستبعد قيامهم بغزو مصر بعد أن تقوض سلطانها بينهم، لما يجزئه ذلك من الخطر على مواصلات بريطانيا العاهلية. ثم إن مقتل «الجنرال غردون» (General Gordon) بالخرطوم عام ١٨٨٥ أثار فى بريطانيا عاصفة من الشعور الوطنى أصبح معه من المستحيل على الحكومة سحب قواتها من مصر.

وقد أفسح انهيار الحركة الوطنية مجال العمل أمام اللورد كرومر نحو عشرين عاما قام فيها بإعادة تنظيم الشؤون المالية والنهوض بالتقدم الاقتصادى بمصر، وذلك بمعاونة إيجابية من المصريين، عدا شيء من المقاومة كان يسيده خديوى مصر الشاب، صلب الرأى، «عباس الثانى»، الذى تولى أريكة مصر عام ١٨٩٢، هو ومستشاروه، لما كانوا يشعرون به من الغيرة من سعة نفوذ كرومر.

(١) عن «Lord Zetland, Lord Cromer» — ص ٨٨

وإن ما تمّ فى هذه المدة، من إعادة الثقة المالية لمصر، إلى زيادة رقعة أراضيها الزراعية فى عشر السنوات الأخيرة من القرن بما يقرب من الخمس نتيجة لإتمام قناطر الدلتا (القناطر الخيرية)، إلى القضاء على ذلك الإجراء العتيق الجارى منذ أجيال بجواز العمل الإجبارى المجانى (السخرة) الذى كان إلغائه بمثابة إعطاء الفلاحين أبسط الحقوق الأولية التى يتمتع بها الأحرار من الناس، إلى غير ذلك من مظاهر التقدم، يعدّ صفحة يدة فى تاريخ الاستعمار البريطانى، ولم يكن يتسنى حصوله إلا بفضل ذلك النظام الإدارى الذى استحدثه «كرومر» والذي لخص وصفه بأنه يتألف من «عقول بريطانية وأيد مصرية».

ولم يكن قد توافر بعد لدى الطبقات العليا والوسطى من المقدرة الإدارية والاستعداد الناضج ما يكفى لتوليهم المناصب ذات المسئولية فى ظل هذا النظام المعقّد. فقد كان على الخديوى ورئيس وزرائه أن يقبلا على الدوام «مشورة» عميد بريطانيا وقنصلها العام، ذى المركز المهيّب والسلطة الكاملة، كما كان لكل وزير مصرى مستشاره البريطانى، ولمدير كل مديرية من مديريات القطر مفتشه البريطانى كذلك، فكان هؤلاء جميعاً، بما لهم من الاتصال المباشر باللورد كرومر، هم الأداة الفعالة فى تصريف شئون الحكم.

لذلك كانت الطبقة العليا، من السلالة التركية - المصرية، تحقد على الإنجليز أفتياتهم على حريتهم فى تصريف شئون الحكم فى بلادهم بما يلائم مصالحهم الذاتية، كما كانت الطبقة المتوسطة المتعلمة الآخذة فى النمو (والتي قد يقاس نموها بازدياد عدد الصحف المصرية إلى أكثر من أربعة أمثاله فى المدة من ١٨٩٢ إلى ١٨٩٩) تحسد البريطانيين على تقلدهم أرقى المراكز الإدارية^(١)،

(١) قارن ذلك بالملاحظات التى أبدتها محمد رفعت بك فى شيء من عدم التحفظ. op. cit.

وتشعر بالاهانة مما تراه من ابتعادهم، نتيجة لما ينتاب الكثير من الانجليز عادة من الشعور الفاتر والتحفظ في حضرة الغرباء والأجانب. وقد كان الفرنسيون يذكرون نار هذه المسكاره إلى حد ما؛ إذ كانت الطبقة الراقية من المصريين لا تزال ترسل أبناءها إلى فرنسا لإتمام دراستهم، فضلاً عن أن نظام المدارس الثانوية المصرية بحالتها وقتئذ كان مستقي من النظم الفرنسية. وقد كان مساس الحاجة إلى المحافظة على رضا الدول ذات الامتيازات عن مركز بريطانيا الواقعي في مصر والحرص على عدم قيامهم بشيء يذكر من التدخل في الحالة الدولية الراهنة فيها، مدعاة لابتعاد «كرومر» عن منافسة الفرنسيين في شيء يذكر مما كان جوهره في أيديهم من التعليم العالي والدعاية الثقافية والسياسية، حتى لو سمحت بذلك سياسة الحكومات المتعاقبة في بريطانيا بالنسبة لعدم التدخل في شئون التعليم. ولما قام «كرومر» في نهاية الأمر بوضع نظام جديد للتعليم، كان رائده فيه المنفعة المحضة وهي إعداد طائفة من صغار الموظفين المصريين للقيام بالأعمال الإدارية، دون مراعاة لأي غرض ثقافي أو سياسي^(١).

ثم أتى الدور الثاني من الحركة الوطنية المصرية الذي كان رسوله ذلك الشاب طالب القانون المصدور «مصطفى كامل». ولا غرابة أن كان أول ظهوره في إحدى الدوائر المعادية لبريطانيا في باريس، حيث لقي تشجيعاً لإلقاء خطابه النارية الأولى ضد الاحتلال البريطاني. وعند عودته إلى مصر حوالى سنة ١٨٩٥ أسس «الحزب الوطني»، وأنشأ جريدة له، وافتتح مدرسة لنشر عقيدته السياسية بين الشباب. فلما تألف «الاتفاق الودي» بين إنجلترا وفرنسا عام ١٩٠٤ أتى صدمة لحركة الوطنيين، إذ لم يعد في وسع الفرنسيين

(١) فارت بذلك ما جاء بكتاب «Lloyd» : op. cit : الجزء الأول، الفصل ١١

أن يقوموا علناً بأي تأييد لأعداء بريطانيا في مصر؛ غير أن الهزيمة التي أوقعتها دولة اليابان الآسيوية بروسيا، التي هي إحدى الدول الأوروبية العظمى والتي طالما عملت باستمرار على انتقاص عظمة «ديار الإسلام»، ألقت في قلوبهم شجاعة كبيرة، والتهمت هذه الشجاعة إلى حد السعير عام ١٩٠٦ (على إثر حادث «دِنْشَوَاي») من جراء ما عُبِّرَ عنه بأنه «الوحشية التي أُملاها الذعر»، وهو ما بدا من الإدارة البريطانية في العقوبة التي أنزلتها - أثناء غياب كرومر بالاجازة - بأهل قرية «دِنْشَوَاي» جزاء هجومهم الفَتَّاك على بعض الضباط البريطانيين الذين قاموا بإطلاق بنادقهم خطأ على حمام أليف يملكه الأهلون. وفي العام التالي اعتزل «اللورد كرومر» منصبه الرفيع بعد أن شغله هذه المدة الطويلة.

ولم يكن «كرومر» بالرجل الذي يحرك عاطفته الأعداء من أصحاب الحركات الرخيصة، كما أنه عندما تقدمت به السن لم يعبأ بتشبهت الشباب، ولم يفقه في آخر تقاريره السنوية أن يتناول مواضع الضعف في الحركة الوطنية، فقال: «لا وجه للاستغراب مطلقاً في أن يبدأ المتعلمون من الشباب المطالبة في ضجيج بزيادة نصيبهم عن قبل في حكم بلادهم وإدارة شئونهم. وليس أبعد عن مظاهر الكرم من عدم الاعتراف إلى حد ما بهذه الأمانى العادلة، ولكنه في الوقت نفسه ليس أبعد عن الحكمة من الإحجام، في هذا الدور المبكر من الحركة الوطنية، عن توجيه نظر كل راغب في الإنصات لصوت العقل إلى الحدود التي يجب أن تقف عندها هذه الأمانى في الوقت الحاضر... فإن منهج الحزب الوطني يستحيل تحقيقه الآن، بل إنه يشك كثيراً في أنه بشكله الحالي يتسنى تحقيقه في أي وقت مطلقاً.. والواجب على كل حال أن أتنجى تماماً عن الاشتراك في تأييد اقتراحات قد يكون من وراء العمل بها - في رأيي - ظلم صارخ، لا يقف حده عند المصالح الأجنبية الكثيرة التي تتأثر بها، بل

يتناول أيضاً أولئك الاثنى عشر مليوناً من المصريين الذين قضيت زهرة حياتهم في سبيل ترقية شؤونهم الأدبية والمادية. ففي حين أن «كرومر» لم ينكر أن الحكم الذاتي هو الهدف النهائي الذي يجب أن تبلغه حركة التطور السياسي في مصر، كان كثير الشك في كفاءة الإدارة المصرية، فضلاً عن أن «المصالح الأجنبية الكثيرة» التي كانت تختلج في ذهنه لم تكن مقصورة على ذلك الجزء الأجنبي من السكان وقدره $\frac{2}{3}$ في المائة، بل كان يرمى أيضاً إلى أن ٧٨ في المائة من دين مصر العام ورءوس أموال الشركات المساهمة كان في أيدي أجنبية. ومن هنا كان تفضيله — على ما فيه من قلة تقدير للقوى النفسية التي تولدها العاطفة الوطنية — لسن «دستور» يستطيع به جميع سكان مصر على اختلاف عناصرهم العرقية، سواء منهم المسلمون والمسيحيون، الأوروبيون والآسيويون والأفريقيون، الاندماج في كتلة واحدة تتمتع بالحكم الذاتي.

وقد قام «كرومر» بتشجيع حزب اصلاحى حديث النكوين، وهو حزب الأثمة، أوحى بروحه ذلك المصلح الديني الفذ الشيخ محمد عبده، الذي يعدّ على الأرجح أول مفكر عظيم أنجبه الشرق الإسلامي منذ أيام «الغزالي». كما أنه قبل اعتزاله بقليل وافق على تقليد منصب وزير المعارف (التربية والتعليم) لأحد أعضاء هذا الحزب الخلقين بأن يُركن إليهم: ذلك هو «سعد زغلول».

وخلف كرومر «السير إلدون غورست» (Sir Eldon Gorst)، وقد كان من قبل أحد الذين عملوا تحت رياسته وأبدا في ذلك امتيازاً عظيماً؛ غير أنه عندما عاد إلى مصر عام ١٩٠٧ لتولي منصبه كان مزوداً بتعاليم جديدة «حاسمة» إن لم تكن محددة بالضبط في مفصلاتها، ترمي إلى إجراء اصلاحات سياسية جديدة في مصر. فقد كانت الانتخابات العامة البريطانية التي أجريت في عام ١٩٠٦ قد أتت بحكومة من «الأحرار» بعد أن تاه حزبهم

في دياجير السياسة مدة عشرين عاماً، وكان بين أعضاء هذه الحكومة نسبة كبيرة من «الرادكاليين» (الاصلاحيين) الذين تغلب عليهم العواطف الإنسانية ويعتبرون أن الحكم الدستوري النيابي دواء شامل لكل داء في العالم. وقد اُخضعت الإرشادات التي زوّدها «غورست» وقتئذ بأن «يُرْخى من قبضة الرقابة البريطانية ويعطى الحكومة المصرية حرية أكثر من قبل في شؤون الإدارة وسياسة الحكم ولو ضُحى في سبيل ذلك بشيء من مستوى الاجادة المنشودة، وأن يساعد الشعب المصري على أن يتعلم بنفسه الدروس الأولى في الحكم الذاتي التي لا يمكنهم تعلمها إلا بتحملهم شيئاً من التبعة مهما كان طفيفاً». ^(١) على أنه لم يُقصد بذلك أن يكون منهج العمل الاستسلام على طول الخط. لدعاة الوطنية، وإن كان غلاة المقاومين للروح الجديدة قد مثلوه على هذه الصورة امام أعين الرسميين وغير الرسميين من الجالية البريطانية بمصر. وقد صرح «غورست» في أول تقاريره السنوية بأنه «الى أن يحرز القوم تقدماً يفوق بكثير المستوى الحالي من الناحيتين الخلقية والفكرية، يكون إنشاء الهيئات النيابية بالمعنى المفهوم في إنجلترا مجلبةً للمضرة أكثر من المنفعة، ويرجع إلى الوراثة بخطة الاصلاح الادارى الحالية». وعلى ذلك سعى سعيه لكسب معاونة الخديوى «عباس الثاني»، وقد صار يومئذ رجلاً في الخامسة والثلاثين من عمره، ليكون بمثابة قوة لحفظ التوازن على رأس هرم السياسة المصرية، ورسم خطة لتقوية قاعدة هذا الهرم باجراء توسيع إنشائي في سلطة مجالس المديريات، التي كانت إذذاك محدودة جداً. ومتى تمت تقوية المبنى من أسفل وثبتيته من أعلى على الوجه المتقدم انفسح المجال أمام هيئة التشريع المركزية للأخذ بأسباب النمو في المسئولية وتوخي الحكمة.

(١) عن Chirol, op. cit, 108

على أن ذلك لم يقدر له أن يكون . فان « ثورة تركيا الفتاة » التي قامت سنة ١٩٠٨ أرغمت السلطان على إعادة الدستور الموقوف منذ عام ١٨٧٦ ، وفي نشوة الإشادة بالمبادئ الحرة أعلنت الثورة أن جميع الشعوب التابعة للدولة العثمانية سواء . فتولدت بذلك ، عن طريق التجاوب ، حركة حماسية شديدة بين دعاة الوطنية المصرية ، أفضت إلى هياج عنيف جامع . وبلغت الحركة قممها في عام ١٩١٠ بمقتل رئيس الوزراء القبطي ^(١) « بطرس غالى » ، الذى كان قد أتى في ثلاث مناسبات من حياته بما دعا الوطنيين إلى اعتباره شبيها بالخائن « كوزلنج » (Qusling) ^(٢) يعمل لمصلحة البريطانيين . وقد كان قاتله من النوع الذى يرتكب الجرائم السياسية عادةً ، إذ كان شابا ضعيف البنية . يكبت غضبه في صمت ، كثير الانطواء على نفسه ، تلقى جانبا متوسطا من التعليم ثم احترف الصيدلة ومضى فيها بالإفلاس .

وفي عام ١٩١١ اعتزل « السير إلدن غورست » منصبه بعد أن أصيب إصابة قاتلة بداء السرطان وبعد أن خاب أمله من جراء فشل تجربته في التدرج في إنشاء الهيئات النيابية . وقد جاء في آخر تقرير سنوى له ما يأتى : « وعلمنا أن نبيئ المصريين أنه ليس في نية الحكومة البريطانية أن تسمح لنفسها بأن ترغم على التوسع أو الإسراع في منهجها الخاص بالحكم الذاتى بأكثر من القدر الذى تراه في مصالحة الشعب المصرى أجمع ؛ فان الهيئات التى تنطبق عليها بحق صفة تمثيل الأمة هى بالبداية مستحيلة الوجود في بلاد لا تتجاوز نسبة الذين

(١) لم يتول رئاسة الوزارة مسلم مصرى قط منذ بدأ الاحتلال البريطانى في عام ١٨٨٢ . فقد كان أحد الرؤساء ارمينيا وآخر يهوديا تركيا واثنا من العناصر التركى المسلم . والآن كان دور بطرس غالى القبطى .

(٢) المترجم - كان « كوزلنج » رئيس وزراء النرويج خلال الحرب العالمية الثانية ، وقد بالغ في تعاونه مع الالمان بعد غزوهم لبلاده ، مما جعله مضرب الامثال في الخيانة في مثل هذه الظروف .

يعرفون القراءة والكتابة فيها ٢ في المائة » . وقد يتساءل ناقد لماذا تمسكت بريطانيا بفرض حكمها على شعب يُظهر الناطقون بلسانه كل هذا الانكار للجحيم . والحقيقة التى كانت وراء ذلك هى بالطبع أن تحوّل مشروع « الزحف الالمانى نحو الشرق » (German Drangnach Osten) إلى عامل جدى في سياسة الشرق الأوسط قد جعل تمسك بريطانيا بالاشراف على قناة السويس حيويا بدرجة لم يسبق لها مثيل لمواصلاتها العاهلية . هذا فضلا عن أن مكائنها وجانبها كبيرا من رؤوس الأموال البريطانية قد أصبحا مرتبطين بمصر . ولكن ما هكذا جرت الأساليب البريطانية بالنصر يح علنا بهذه الاعتبارات المادية (arcana imperii) ؛ وبدا من هذا الاعتراف كتبت جريدة « الإيسبكتيتور » (The Spectator) تقول : « انه يكون من التخلي غير الإنسانى عن واجبنا في العالم أن نضحى بالفلاحين المساكين ونسمح بتعرضهم مرة أخرى لأن يكونوا فريسة لنهب المبتزين والإرهابيين » . وبمثل ذلك صرحت جريدة « التايمز » (The Times) على غير ما تعودته من توخى النظرة المجردة ، قالت : « إن غرض دعاة الوطنية الحقيقى هو الرجوع إلى ما سبق أن مُنيت به البلاد ، من امتياز الطبقات ، والظلم ، وفساد الحكم ^(١) » .

وعند قيام الحكومة البريطانية باختيار خلف للسير إلدن غورست تحوّلت تحولا عكسيا شديدا عن سياستها السابقة ، شأنها في كثير من الأحوال التى يُحقق فيها منهج من مناهجها السياسية . فبعد استشارة « اللورد كرومر » ،

(١) عن « Alexander, The Truth about Egypt (1911) 200, 92 » وهذا الكتاب مثال رائع لداء الخوف من المسألة المصرية (Egyptodholia) المستولى على أهل ذلك الوقت . وحتى في عام ١٩٣٤ - بعد مرور سنين طويلة - كتب « اللورد لويد » بقول « كانت همنا الأول من سنة ١٨٨٩ إلى ١٩٢٢ الاطمئنان على وجود والاستقرار الإدارة الكريمة التى ترعى شؤون الجماهير المصرية » (عن كتابه Egypt since romer : الجزء الثانى)

الذى ازداد رسوخ سوء الظن عنده عن كفاءة المصريين للحكم الذاتى ، بالنظر لما وقع من الأحداث عقب اعتزاله ، عيّنت ذلك الجندى الشديد المراس « اللورد كتشير » ، الذى كانت الهيئات السياسية الغربية فى نظره منيع خطر واضح للشعوب الشرقية ؛ وقد قال مرة « إن الروح الحزبية بالنسبة لهم كالشراب القوى المفعول بالنسبة لأهل أفريقيا الذين لم يعرفوا المدنية » وأن تقدم السواد الأعظم من الشعب فى المستقبل رهن بتحسين أحوال الزراعة ، تلك الأحوال التى تعدّ ، مع تقدم التعليم ، الخطوات الجوهرية فى سبيل ترقية الشعب من الناحيتين المادية والأدبية . وقد صرّح فى تقريره السنوى عن سنة ١٩١٢ بأنه يعترض أشد الاعتراض على تقديم أى تشجيع « لمن يستمرون بالفئات السياسية » ، وفى القانون النظامى الذى استصدره فى سنة ١٩١٣ عمد إلى تغيير نظام تشكيل الهيئات التشريعية الموجودة يومئذ بحيث يضمن فى تشكيلها أن تكون ممثلة تمثيلاً وافياً لأهل البلاد المشتغلين بالزراعة : « أما أولئك المتطرفون الصاخبون ، وعناصر التأثير السياسى الخارجية ، فيجب إبعادهم عن الجمعية التشريعية إذا كان يراد بها حقاً أن تكون ممثلة للجماهير الشعب السكادحين الذين لا يسمع لهم صوت » .

وفى الوقت نفسه قامت الإدارة بتدبير زيادة مياه الري استعداداً للتوسع فى الزراعة بتعليق خزان أسوان ، وعملت على حماية صغار الملاك من ضياع أملاكهم بسبب الاستدانة ، وذلك باستصدار قانون « خمسة الأفدنة » . وقد كان من هبة كتشير المقرونة بماضيه المجيد ، ومن قوّة شخصيته ، خير كفيل بإعادة الهدوء السياسى إلى حدّ يذكر ، كما أن تنفيذ سياسته الزراعية بعزم وحزم عاد على البلاد بالتقدم وأكسبها عوامل الثقة . ومع ذلك ، وعلى الرغم من إجراء الانتخابات للجمعية التشريعية على مقتضى القانون النظامى الجديد ، مضت الجمعية الجديدة فى إقامة العقبات الناجمة عن الانشقاقات الحزبية .

ثم وقع اصطدام بين الإدارة وسعد زغلول ؛ وكان هذا قد أبعد عن عضوية الوزارة نتيجة لما جرّه من معاداة الحديوى له ، وصار زعيم المعارضة الوطنية تلتفّ حوله كتلة قويّة من الأتباع ، ولم يفضّ هذا الاصطدام سوى نشوب الحرب العالمية الأولى .

وفضلاً عن ذلك ، قد تقهقرت أعمال الإدارة فى نوعها بسبب الطرق التى انتهجها « كتشير » من الاستئثار بالسلطة ، والرغبة عن قبول المشورة ، وبعض عوامل أخرى شخصية تأثر بها من قبل ، وقد اعتزل العمل نتيجة لذلك نفرٌ من أكفأ الموظفين البريطانيين الذين كانوا فى خدمة الحكومة المصرية ، وحلّ محلّهم من هم أقلّ منهم جدارة ؛ ففى حين أن عدد الموظفين البريطانيين قد زاد زيادة سريعة على ما كان فى عهد كرومر ، نرى أن مستواهم كان فى انخفاض مستمر . وقد قيل أيضاً أن « كتشير » لم يكن دائماً موثقاً فى اختياره لمستشاريه ومعاونيه المصريين^(١) . وقد رأى أحد المعاصرين الذين كانوا يرقبون الحالة فى حياد ما كان يمكن حتماً تحت هذه المظاهر من أخطار فقال : « إن الهدوء الظاهرى إنما هو مظهر للسخط المكبوت — هو حنق على حكومة الاحتلال وفقدان ذريع لكل ثقة فيها . وإلى الآن لم تفلح الحكومة قط فى جعل نفسها محبوبة أو على الأقل مقبولة لدى الشعب المصرى ، بل إنها على العكس موضع ريبته ، مثيرة لكرهه ، فالشعور الوطنى المضاد للاحتلال قوى جداً على الرغم من المحاولات الحازمة لمحو كل أثر للحرية فى إبداء الآراء السياسية ، كما أن تكميم أفواه الصحافة بالجملة لم يقتصر أثره على اختمار السخط الباطنى فى نفوس الغالبية الإسلامية ، بل إنه نفّر منا أيضاً فريق الأقباط الذين كانوا إلى الآن على الولاء

(١) عن كتاب Independent Egypt (الأمين يوسف ص ٥٣)

لنا،^(١) على أن دخول الدولة العثمانية الحرب أعقبه إعلان الأحكام العرفية في مصر. فوُقت المسألة بحذافيرها من الناحية السياسية، وتوغل السخط الباطني في شق طريقه إلى الأعماق، حيث مضى في أدوار العفن والتقيح إلى أن انتهى الاقتتال العالمي.

حدث خلال ما تقدم ذكره أن زعماء الوطنية في سوريا، على الرغم من عدم تمثيل العناصر العربية تمثيلاً كافياً في «لجنة تركيا الفتاة والاتحاد والترقي»، قد وجدوا في نجاح الثورة التركية أكبر مشجع لهم، فأسسوا في الاستانة (اسطنبول) في سبتمبر سنة ١٩٠٨ جمعية تسمى «الإخاء العربى العثماني»، ترمي إلى اتحاد جميع شعوب الدولة في ولائهم للسلطان، وحماية الدستور السماح الجديد. والعمل على تحسين حال الولايات العربية على أساس من المساواة الحقيقية، إلى غير ذلك.

غير أن محاولة السلطان عبد الحميد القيام بحركة رجعية للقضاء على الثورة التركية عام ١٩٠٩ أفضت برجال «تركيا الفتاة» إلى اتخاذ إجراءات جديدة لصون الأمن، كان من بينها تحريم جميع الجمعيات التي تؤلفها عناصر غير تركية، فأغلقت ابواب جمعية «الإخاء» واضطر زعماء الوطنية العرب إلى التوارى والجنوح إلى الخفاء في مواصلة نشاطهم السياسي. فكانت أولى جمعياتهم السرية الجمعية «القحطانية»، وقد حُلّت بعد عام واحد خوفاً من بلوغ أمرها إلى الأتراك. ثم أُلقت في باريس «الجمعية العربية الفتاة»: ألفها سبعة من الطلبة المسلمين، كان من بينهم «جميل مردم» (الذي صار فيما بعد رئيساً لوزراء سوريا) و«وعوني عبد الحميد» (وهو الآن «زعيم السياسى» بين عرب

(١) عن مجلة (Asiatic Review) لا بريل سنة ١٩١٤، كما نقله Lothrop Stoddard في كتابه (The New World of Islam) - ١٥٤٢

فلسطين)؛ وكان غرض الجمعية تحقيق استقلال العرب وتحريرهم من الحكم التركى ومن كل حكم أجنبى، فنمت الجمعية ونظمت في باريس عام ١٩١٣ مؤتمراً ظل منعقداً ستة أيام وحضره أربعة وعشرون مندوباً (من بينهم أحد عشر مسيحياً)، ومعظمهم من سوريا والعراق. وكان من بين مندوبى العراق «توفيق السويدي» الذى صار فيما بعد رئيساً لوزراء العراق. وقد أعرب المؤتمر عن الرغبة العامة في بقاء الولايات العربية داخل الدولة العثمانية بشرط ضمان الحكم الذاتى لها، وأكد أهمية منع الدول الأوروبية من التدخل في الأمر. وفي السنة نفسها نقلت الجمعية مقرها إلى سوريا، وكان عدد أعضائها إذ ذاك قد أربى على ٢٠٠٠ عضو معظمهم من المسلمين، ومن بينهم «شكري القوتلى» و«فارس الخورى» (وقد صار أولهما فيما بعد أول رئيس لجمهورية سوريا المستقلة استقلالاً حقيقياً، كما صار ثانيهما أول ممثل لها في مجلس الأمن).

ولم يخلُ العراق أيضاً من حركات الهياج الوطنى داخل حدوده. فقد نشئت في بغداد جمعية وطنية لطرد الأتراك وتأسيس حكومة ذاتية، وكان من بين أعضائها ما يفوق المائة من ضباط الجيش، وكثير من الأعيان. كما كان من أعضائها الذين خانهم الحظ بوصول أمرهم إلى علم ولاية الأمر الأتراك «حمدي الباشا جى» (الذى تولى رئاسة الوزارة العراقية في أوائل سنة ١٩٤٦). وفي شهر مارس من سنة ١٩١٣ عقد أعيان أسفل العراق وما جاوره مؤتمراً في بلدة «المحمرة» في الأراضى الفارسية، للعمل على تحقيق الاستقلال للعراق والبلاد العربية التابعة لتركيا، وفي نوفمبر من ذلك العام اتصل زعماء حركة العراق بالأمير الشاب «عبد الزين بن سعود»، وكان قد صار سيّد «نجد» واتخذ لها ثغراً على الخليج الفارسى، وفتحوه في أمر حركتهم. فأبدى عطفه على الحركة ولكنه لم يعدهم بالقيام في ذلك الوقت بأى عمل، لاضطراره إلى التزام السكون بسبب مركزه الإستراتيجى من عدوه الوراثةي المناصر للأتراك

والذى يجاوره من الشمال ، وهو « أمير جبل شمر » .

وكانت بعض الأنباء قد وصلت إلى علم الأتراك عن نمو هذه العاطفة الوطنية المعادية لهم ، وحاولوا تمزيق كل من حركتي سوريا والعراق بعرض بعض المناصب السياسية السامية على نفر من الزعماء الظاهرين فيهما . ومع أنه قد تمَّ إغراء القليل منهم بهذه الوسيلة ، فإن الأتراك لم يُبدوا أى استعداد للنزول عن شيء من أركان الحكم الذاتى يكفى لاسترضاء أعيان العرب ذوى الأطماع السياسية الذين كانوا إلى هذه الآونة هم وحدهم الباعين الأصليين لهذه الروح الوطنية .

وحدث خلال ذلك أن ضابطاً عربياً شاباً يدعى « عزيز على المصرى » كان قد أظهر امتيازاً فى خدمة الجيش العثمانى ثم استقال من منصبه لشعوره بأن رجال تركيا الفتاة لم يقدرُوا خدماته حق قدرها ، وأسس فى أوائل عام ١٩١٤ جمعية تسمى « العهد » لتحل محل الجمعية « القحطانية » التى زالت من الوجود . ولما كان كل أعضائها تقريباً من ضباط الجيش العرب ، كانت الغالبية الساحقة فيها للعراقيين ، إذ كانت مجموعة العراقيين فى الجيش العثمانى أكبر من أى مجموعة عربية أخرى . وقد أنشئ فرع للجمعية فى بغداد وآخر بالموصل ، وقد قيل أن جملة أعضائها فى كافة أنحاء الدولة بلغت ٤٠٠٠ عضو ، وصارت هذه الجمعية بالنسبة لضباط الجيش العرب مثل « الجمعية العربية الفتاة » بالنسبة لعالية القوم المتعلمين من المدنيين ، وإن كانت كل منهما لم تعلم إلى هذه اللحظة بوجود الأخرى ، ولم يقع اتصال بينهما إلا فى أوائل عام ١٩١٥ . وفى شهر يناير من سنة ١٩١٤ أمر رجال « تركيا الفتاة » بالقبض على عزيز المصرى فى استنبول

بتهمة محاولته إنشاء دولة عربية فى شمال أفريقيا ؛ وأنه كان يأخذ الرشاً من الايطاليين خلال حرب طرابلس عام ١٩١١ ، وغير ذلك . وقد حكم عليه بالإعدام ، غير أن تنفيذ الحكم أجّل ، ثم أطلق سراحه جملة لا لسبب سوى وساطة السفير البريطانى فى الاستانة ، بناءً على إيضاحات أرسلها اللورد كتشنر من مصر .

وكانت الحركة الفكرية ، بما يتبعها من الاهتمام بالشئون السياسية ، قد تقدمت فى ذلك الوقت فى العالم العربى تقدماً يمكن قياسه بالزيادة الهائلة التى حدثت فى عدد الصحف السيّارة بين عامى ١٩٠٤ و ١٩١٤ . وفى لبنان ارتفع عدد الصحف من ٢٩ إلى ١٦٨ ، وفى سوريا من ثلاثة إلى ٨٧ ، وفى فلسطين من صحيفة واحدة إلى ٣١ ، وفى العراق من صحيفتين إلى ٧٠ ، وفى الحجاز من لا شيء إلى ٦ ، فبلغ العدد بذلك فى جملة البلاد عشرة أمثال ما كان عليه ، وهذا فضلاً عن الصحف الوطنية المتطرفة التى كان ينشرها اللاجئون العرب فى الخارج والتى كانت تهرب إلى داخل البلاد عن طريق هيئات البريد الأجنبية التى كانت تستمد وجودها من « الامتيازات الأجنبية » . وعلى الرغم من ذلك كانت الحركة الوطنية لا تزال محصورة فى دائرة ضيقة جداً : تتناول ضباط الجيش والطبقات العالية المتعلمة ، ولا تكاد تمس السواد الأعظم من الشعب ؛ ويمكن القول باطمئنان أنه كان يربض وراء المنظر الخارجى للجمعيات السرية الكثير من المنافسات الشخصية ، والخلافات الدينية ، وحزازات القبائل والعشائر ، وغير ذلك مما هو من طبيعة العرب التى تجعل رائدهم الاعتبار الفردية .^(١) وقد زاد بالطبع من انقسام عرى القوم انعدام الصلة بينهم بسبب بطء المواصلات ؛ فلم يكن بين عواصم الولايات والمدن

(١) عن (Ireland, op cit 237)

الرئيسية فيها من مواصلات السكك الحديدية سوى ما يربط دمشق ببيروت وحلب. أما وسائل الانتقال بين القاهرة وبيت المقدس، أو بين بيت المقدس ودمشق، أو بين دمشق وبغداد، أو بين حلب والموصل، فلم يكن قد وُجد منها بعد شيء أسرع من عربات الخيل أو قوافل الجمال.

على أن هذا العامل المادى فى إعاقه سير الحركة الوطنية كان يفوقه عامل آخر اتضح فى نهاية الأمر، وهو عدم اعتدال الخيال العربى وعدم إنجابه شيئاً عملياً. فقد كان الموحى للقوم بما يرمون إليه من إنشاء دولة عربية مستقلة ما يحملونه من الذكرى عن المجد التاريخى الغابر للخلافة العربية، فكانت وثبات خيالهم الطموح غير العملى تحجب عن أنظارهم معظم الاعتبارات الواقعية القاسية التى تحيط بالظروف الحاضرة. فكانت الدول الأوربية فى نظر زعماء الوطنية مجرد دخلاء لا يجوز لهم أكثر من مراقبة الحالة عن كثب، وفاتهم أن يدركوا أنه فى حالة انحلال الدولة العثمانية المرتقب سيتوقف مبلغ تحقيق الحكم الذاتى لهم لا على ما يصبون إليه من الأمانى العريضة وما يتغنون به من البيانات البليغة، بل على مبلغ ما يستطيعون أدائه من الضغط المادى والنفوذ الذى الأثر الفعال فى الموقف، ونسبة ذلك إلى ما تستطيعه الدول. وكانت الحرية القومية فى نظرهم، بصفة كونهم أعضاء فى أعظم الأسر العربية، وصولهم، أولاً وقبل كل شيء، إلى المناصب ذات القوة والسلطان التى كان ينافسهم فى بلوغها فى عهد الدولة العثمانية طلابها من الأتراك منافسة غير عادلة. كما أنه ليس هناك أى دليل على أنهم فى هذه الآونة أدخلوا فى منهجهم شيئاً يحتم العمل على اصلاح حال الطبقات الفقيرة من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية. ولا غرو، فإن غالبيتهم كانوا يستمدون ثروتهم من امتلاكهم للأراضى، وأن أى منهاج من هذا القبيل مآله إلى الإضرار



١٠ - آسيا العربية عام ١٩١٤

بمصلحتهم بسبب ما سيقضيه حتماً من اضطراب أوضاع العلاقة بين المستأجرين والملاك.

* * *

كانت مقاصد الدولة العثمانية غير مفهومة في الفترة التي لزم فيها الحياد من وقت نشوب الحرب في أغسطس إلى أكتوبر سنة ١٩١٤. فأراد زعماء الوطنية من العرب استغلال هذا الموقف بالحصول على ضمانات لاستقلالهم، غير أنهم لزموا في ذلك جانب الحيطة. وفي القرار الذي اتخذته «اللجنة العليا للجمعية العربية الفتاة» في سبيل ضمان الاستقلال أضافت اللجنة تحفظاً بالنص الآتي: «في حالة ظهور المآرب الأوربية بشكل ملموس ستضطر الجمعية إلى العمل في جانب تركيا، منعاً للتدخل الأجنبي مهما كان نوعه أو شكله». وكذلك أصدر عزيز عزت المصري، الذي كان يعيش إذ ذاك في مصر، تحذيراً لقادة الأعضاء في جمعية «العهد» من أن ينساقوا إلى القيام بعمل عدائي ضد الدولة العثمانية، لأن دخول الدولة الحرب سيعرض ولاياتها العربية للغزو، ولذلك يجب عليهم أن يقفوا بجانب تركيا إلى أن يحصلوا على الضمانات الكفيلة بحمايتهم من المآرب الأوربية. وهذه المخاوف التي أبداهها الزعماء الوطنيون من الأطماع الأوربية تتضح أهميتها في ضوء ما وقع من الالتحام بعد الحرب مع كل من بريطانيا وفرنسا.

وفي خلال ذلك كان «كتشنر» وسكرتيره الشرقي «رونالد ستورز» (Ronald Storrs) يقومان منذ فبراير سنة ١٩١٤ بمراسلة «الشريف حسين» سيد مكة، وقد كان هذا يحكم مدينتي الاسلام المقدستين بطرق القرون الوسطى الدينية، ويحدد كل الحق على السيادة العثمانية سعيها لتركيز سلطة الحكم الإقليمية، ذلك التركيز الذي يجعله تابعاً للوالي العثماني المعين من الاستانة. وقد اشتدت حدة خوفه من هذه الناحية بتولي رجال تركيا الفتاة مقاليد الحكم، ولم يصرفهم

عن تنفيذ تلك الخطة سوى مهارته في الدبلوماسية المتتوية السلبية. على أنه رأى من الحكمة أن يستعين بالسلطات البريطانية في مصر، مع أن ولديه عبد الله وفيصل كانا شديدي الرغبة في عدم تسليم الأمور إلى «الفرنج» ويتمسكان بعدم الخروج علانية على الأتراك قبل الوقت الملائم. وكذلك لزم المفاوضون البريطانيون جانب الحيطة أيضاً طوال بقاء العثمانيين على الحياد؛ غير أنهم خرجوا عن هذه الحيطة في أكتوبر سنة ١٩١٤ وقبلوا التعهد بوجه عام «بتحرير العرب، والاعتراف «بالأمة العربية»، في مقابل وقوف العرب في جانبهم ضد الأتراك.

وفي الوقت نفسه اتصل كل من «ستورز» و«جلبرت كلايتون» (Gilbert Clayton) بمثل المخابرات الحربية، بعزير المصري وآخرين للبحث معهم فيما إذا كان من الممكن إعلان «ثورة عربية» على حكم الأتراك؛ غير أن هؤلاء الزعماء تمسكوا بالحصول أولاً على الضمانات اللازمة لاستقلال العرب، وهو أمر لم يكن في سلطة المفاوضين البريطانيين إجابتهم إليه. وفي شهر يناير من سنة ١٩١٥ قام أحد أعضاء أسرة «السكري» ذات الجاه النليل بدمشق، إلى مكة في مهمة رسمية من قبل الحكومة التركية؛ فحمل معه رسالة من «الجمعية العربية الفتاة» إلى الشريف حسين تدعوه فيها إلى تبادل الرأي معهم في تدبير ثورة عربية. لذلك أرسل الشريف حسين ابنه «فيصل» إلى الاستانة في رحلة، جعل الغرض الظاهري منها تأدية أعمال رسمية وحقيقته سبر غور ميول السلطات العثمانية وزعماء الوطنية السوريين. وفي طريقه إلى الشمال قام بزيارة أسرة «السكري» وقابل بعض الأعضاء من جمعية «العربية الفتاة» و«العهد»، واعتمد عضواً في كل منهما، وأخبرهم جميعاً بمفاوضات والده مع البريطانيين. وعند عودته إلى دمشق في شهر مايو وجد أن الجمعيتين السريتين قد أعدتا بياناً مشتركاً، اشترطتا فيه، لقيام ثورة عربية ضد الدولة العثمانية،

أن تعترف بريطانيا بقيام دولة عربية مستقلة تشمل شبه جزيرة العرب (ما عدا عدن) وفلسطين وسوريا والعراق.

وفي شهر يوليو، بعد أن صرحت بريطانيا بعزمها على الاعتراف بدولة عربية مستقلة في شبه جزيرة العرب، أرسل الشريف حسين إلى «السير هنري مكماهون» (Sir Henry McMahon) المندوب السامي البريطاني بمصر مذكرة ضمها الطلبات الواردة ببيان دمشق، الذي حملة فيصل في عودته من رحلته.

وكان «قلم العرب» البريطاني بالقاهرة لا يعلم إلا شيئاً ضئيلاً غامضاً عن وجود الجمعيتين السريتين الآنفتى الذكر، ولذلك نشأت في أذهان البريطانيين فكرة بأن مطالب الشريف حسين بشأن قيام دولة عربية كبرى هي من مجرد وحي مطامحه الشخصية، في حين أنها كانت في الحقيقة صورة طبق الأصل من الآراء التي قامت عليها الحركة الوطنية (فيما عدا أن الزعماء السوريين لم يسلبوا بصفة قاطعة بأن الشريف حسين هو الذي تتوافر فيه الشروط اللازمة فيمن يتولى «ملك هذا العالم العربي»). وقد كانت مذكرة الشريف حسين بدايةً لمراسلات «حسين مكماهون» الدائعة الشهرة، والتي استمرت تبادلها بينهما إلى شهر يناير من سنة ١٩١٦. وقد عرض المفاوضون البريطانيون خلالها بعض التحفظات في سبيل صيانة المصالح الفرنسية في الجهات الساحلية من شرق البحر الأبيض المتوسط الواقعة غربي مراكز دمشق وحمص وحماة وحلب «باعتبار أنها ليست عربية محضة»، كما عرضوا تحفظاً آخر عن المصالح البريطانية في أسفل العراق. وكان الشريف حسين يؤكد القول بأنه إنما ينتظر الظرف الملائم لإعلان الثورة، كما أنه اقترح بشأن موضوعي التحفظين المذكورين إرجاء البت فيهما إلى ما بعد انتهاء الحرب. وقد وافق البريطانيون على ذلك؛ غير أنهم وجهوا نظره إلى أنه «عندما يتم إحراز النصر ستكون الصداقة بين بريطانيا وفرنسا أقوى وأكثر اتصالاً مما كانت عليه في أي وقت مضى».

وفي خلال ذلك كان «جمال باشا» الحاكم التركي والقائد العام في سوريا، بماله من سلطة الأحكام العسكرية، قد اشتد في معاملة العرب بعد اخفاق الهجوم التركي - الألماني الأول على قناة السويس في فبراير سنة ١٩١٥. وكان من قبل قد استولى على وثائق قنصلية فرنسية تدين بعض الشخصيات السورية والفلسطينية بتهمة خيانة النأمر مع فرنسا قبل الحرب: لهاون «بيكوه» (Picot) القنصل الفرنسي العام في إعدام تلك الوثائق السرية ذات الخطورة البالغة،^(١) وتركها في عهدة القنصل الأمريكي، وهذا بدوره ظن بحسن نية أن البوليس التركي سيحترم عدم المساس بالأختام القنصلية. فقام جمال باشا في سنة ١٩١٥ وأوائل سنة ١٩١٦ بإجراء سلسلة محاكمات بتهمة الخيانة قضى فيها بإعدام ٣٤ من القائمين بالحركة الوطنية، منهم ٢٧ مسلماً، فضلاً عن الحكم على مئات من الشخصيات البارزة بالإبعاد إلى جهات نائية في الأناضول.

وفي ربيع سنة ١٩١٦ أرسلت القيادة العليا التركية قوة كبيرة منتقاة، ومزودة بضباط ألمانين من هيئة أركان الحرب، لتعزيز جيشهم في اليمن بعد أن قام بطرد الحامية البريطانية الصغيرة من محمية «عدن» وأقصاها إلى قرب حدود مستعمرة عدن نفسها. فقامت القوة التركية، واستقلت سكة الحديد الحجازية، وعرجت في طريقها جنوباً على «المدينة» في شهر مايو سنة ١٩١٦. فأحدث وصولها انزعاجاً شديداً في نفس الشريف حسين، إذ خشى أن يكون الآثار قد علموا بأمر مراسلاته مع البريطانيين، وأن هذه القوة إنما جاءت لتناقشه الحساب. وفضلاً عن ذلك كانت الأنباء الواردة أخيراً من الشام قد أتت بخبر آخر وأكبر دفعة من أحكام الإعدام السياسية. فاقتنع «فيصل»، مع ما فطر عليه من التشكك، اقتناعاً نهائياً بأن لا فائدة من التسوية والممارسة

(١) إن جمال «بيكوه» مسئولية بدميه كهنه، تلقاء من وثقوا به، لم يفسر تفسيراً مرضياً إلى الآن.

مع الفريقين؛ وعلى ذلك ابتدأت الثورة العربية في اليوم الخامس من شهر يونية سنة ١٩١٦. وقد علق «الورد وفيل» (Lord Wavell) على هذه الثورة بقوله «إن قيمتها للقائد البريطاني كانت عظيمة، لأنها حولت امدادات وتموينات تركية كثيرة من مجراها إلى الحجاز، وحمّت الجناح الأيمن من الجيوش البريطانية في زحفها في فلسطين؛ فضلاً عن قضائها على الدعاية الألمانية في الجنوب الغربي من شبه جزيرة العرب وإزالتها لكل خوف من إنشاء الألمان لقاعدة لغواصاتهم في البحر الأحمر. فهذه كانت كلها خدمات عظيمة الشأن وتسأهل المعونات التي قدمت للقوات العربية من ذهب وموّن^(١)». أما إن الثورة لم تفلح في إثارة المدنيين من أهل الولايات العربية فيرجع بعضه في الشام إلى حركة الإقحام التركية الشديدة، وفي العراق إلى فتور ولاية الأمر في الجيش الهندي في شعورهم نحوها وحجبهم أو إصغارهم من شأن نجاح الثورة منعاً لتشجيع فكرة الاستقلال بين العناصر العربية من الأهليين؛ بل إن حكومة الهند كانت ترى وجوب ضم أسفل العراق إلى بريطانيا ضمًا حاسماً، واعتبرت أن السياسة التي اتبعها القلم العربي بالقاهرة بتشجيعه استقلال العرب هي سياسة خيالية، وأن تأييده لقيام العرب في وجه الخلافة الإسلامية الممثلة في سلطان آل عثمان^(٢) قد يكون من شأنه إثارة التسعين مليوناً من المسلمين، الداخليين في عداد سكان الهند، والذين قد ضاعف من ارتباطهم العاطفي بالخلافة بعدد هم المنيع عن معرفة حقيقة الحكم العثماني. وقد نعت وإلى الهند الثورة العربية

(١) عن «The Palestine Campaign» ص ٥٦.

(٢) أن أواخر سلاطين العثمانيين، وبخاصة عبد الحميد الثاني صاحب سياسة الجامعة الإسلامية، قد اصطنعوا أسطورة بأن الخلافة الإسلامية التي كان زمنها القرون الوسطى قد انتقلت إليهم من آخر خلفاء العباسيين عام ١٥١٧،

المترجم - الحقيقة في هذا الموضوع هي بالطبع أن السلطان سليم بعد فتحه مصر أرغم آخر خلفاء العباسيين النازلين بها منذ زمن الظاهر بيبرس، على النزول له عن الخلافة ونقلها إلى القسطنطينية.

فعلًا بأنها «مفاجأة غير سارة»، وأن انهيارها كان يكون أقل ضرراً لنا بكثير من تدخلنا العسكري لتأييدها.

ومن الجدير بالذكر في هذه المناسبة أن السير رونالد ستورز^(١) صرح بأن ما أبداه المدنيون من أهل سوريا وفلسطين من مقاومة سلبية للأتراك كاد يكون عديم الفائدة للقوات البريطانية؛ في حين أن القائد الألماني «ليمان فون ساندرز» (Liman von Sanders) سجل فيما سجله أنه بعد انتصار البريطانيين في «موقعة غزة الثالثة» كانوا، «في زحفهم على بيت المقدس، يشعرون أنهم يبائسرون أعمالهم الحربية في بلاد مصادقة لهم، في حين أن الأتراك كانوا بلا شك يواجهون اناساً يريدون نحوهم كل عدا». وجدير بنا على كل حال أن نتساءل إلى أي حد كانت روح القوم ناشئة عن تحمسهم للثورة العربية، وإلى أي حد كانت نتيجة الميل الطبيعي الذي يجعل الإنسان ينحاز إلى صف الفريق المنتصر، وبخاصة أن قوات «ألبي» (Allenby) المحاربة كانت قد عظمت في هذه الآونة حتى صارت نسبة تفوقها على قوات العدو تزيد على الضعفين. وصفوة القول أن الثورة العربية مهما قيل في أن قيمتها، كعمالية حربية، كانت محدودة، فإن أهميتها في استنهاض الأمان عند المفكرين السياسيين من العرب تفوق كل تقدير، وقد كان لذلك من النتائج ما تجلّت آثاره عقب انتهاء الحرب مباشرة.

الفصل السادس

تصادم المصالح السياسية (١٩١٨-١٩٣٩)

كانت حرب السنوات (١٩١٤-١٨) أول حرب شملت العالم بأسره في الأزمنة الحديثة، وتركت الشعوب التي اشتركت فيها، حتى «المنتصرة» منها، منهكة في كثير أو قليل، وقد تكشفت أمامها الأباطيل عن المبادئ التي أوهمت بأنها دخلت الحرب دفاعاً عنها. لذلك كان رد الفعل الذي أعقب الحرب حاداً جداً، وزاد في حدته أن معظم المفكرين السياسيين لم يكونوا يتوقعونه. ففي بريطانيا، التي تدفق فيها تيار العاطفة الاستعمارية في أواخر القرن التاسع عشر، كانت هذه الروح قد فترت قبل الحرب إلى حد كبير من جراء الأغراض غير النبيلة التي أفضت إلى نشوب حرب جنوبي أفريقيا وما أعقبها من خيبة الأمل المادية. ثم جاءت «الحرب العظمى» فتركت في الرأي العام انصرافاً عن كل سياسة أجنبية أو استعمارية تتطلب جهوداً جديدة من الأهلين بعد أن أنهكتهم الحرب؛ ولذلك سادت جميع الأوساط روح التأييد لسياسة «الهدنة»، وعظمت هذه الروح حتى أثرت في عقليات رجال السياسة. يضاف إلى ذلك أن رجال السياسة أنفسهم كانوا قد أرهقوا بالعمل الثقيل المتواصل مدة أربع السنوات التي استغرقها هذا الكفاح المروع؛ وقد اضطروا خلالها - حتى فيما جاوز كل حد مألوف - إلى أن يفضّلوا، على الاعتبارات السياسية الطويلة الأثر، الأغراض الوقتية القصيرة المدى التي كفلت لهم وقتئذ من إياها تكتيكية عاجلة على العدو. فاضطروا اضطراباً بحكم الظروف إلى إبرام ارتباطات متضاربة؛ فكان بعضها - في الشرق الأوسط

مثلاً - مع العرب من جهة، ومن جهة أخرى مع الفرنسيين، أو الصهيونيين، أو من مقتضيات المصالح البريطانية نفسها. هذا فضلاً عن أن شطراً هاماً من الرأي البريطاني المستنير، الخليلق بأن يسمى «حرراً» بأوسع معاني الكلمة لا بالمعنى الحزبي المحدود، رأى أن منح الحكم الذاتي لكل شعب يوماً ما هو المثل الأعلى في السياسة العاهلية مهما كان ذلك اليوم بعيداً.

إن الأمة الإنجليزية سبق لها أن حاربت دفاعاً عن استقلالها من عدوان الأسبان، والبابا، والاستبداد الملكي، والفرنسيين؛ كما أنها أبدت عطفها على حركات الكفاح التي قام بها اليونانيون والإيطاليون وشعوب البلقان في سبيل استقلالهم، وأظهرت رضاهما عن تدرّج شعوب «الدومينيون» (الأمالك ذات الاستقلال الداخلي) في تولى شئونهم بأنفسهم؛ فرأى الكثير من أبنائها الآن أن الأمان السياسية لوطني الهند أو المصريين لها من القوة الأدبية ما يفوق مصالح بريطانيا في تلك البلاد. ومع أن هؤلاء المثاليين كانوا أقلية فقط، فإن غالبية الشعب البريطاني قد أبدوا، للأسباب المتقدمة، نفوراً من فكرة الالتجاء إلى الإجراءات الصارمة للحفاظ على الحالة الراهنة في العاهلية. لذلك استطاع الوطنيون في الشرق الأوسط وغيره، ابتداء من عام ١٩١٨ فصاعداً، أن يفوزوا بتحقيق مطالب، بطريق الضغط والعنف، ربما فاقت ما كانوا يحققونه عن طريق المحاجة والاقتناع؛ ولأنهم لم يكونوا على علم باتجاهات الرأي العام البريطاني في عطفه على حركاتهم مع ما بها من عنف، نسبوا كل نجاحهم لمجرد ذلك العنف، وشجعهم ذلك على مواصلة^(١).

ومن جهة أخرى كانت بريطانيا وفرنسا، وقد غمرهما الشعور بالقوة

(١) انظر مقالة A. J. Toynbee في:

«The Islamic World since the Peace Conference» - ص ١١

خلال نشوة النصر التي أعقبت الحرب مباشرة ، قد قامت بتوسيع وتدعيم دوائر مصالحهما في الشرق الأوسط على حساب الحركات الوطنية القائمة فيه . فعملت بريطانيا ، من سنة ١٩١٩ إلى ١٩٢١ على جعل حمايتها المباشرة في مصر دائمة ، مع أنها حين بسطت هذه الحراسة في بداية الجرب أعلنت أنها ضرورة مؤقتة تحل محل نظام « كرومر » الذي لم يكن لسلطانه في الحكم حد معلوم . وفي « الهلال الخصيب » ، الذي تغلغل فيه نفوذ بريطانيا وفرنسا الثقافي والاقتصادي قبل الحرب ، تبلورت الآن تلك الجهود السابقة في قيامهما بفرض حكمهما المباشر على هذه الأنحاء بأسرها : الشاملة لفلسطين وشرقي الأردن ، وسوريا ولبنان ، والعراق . ولم يخفف من واقعية فرض هذا الحكم اختراع « نظام الوصاية » كما كان يُظن من ظواهره . فإن نظام الوصاية لم يكن في الحقيقة سوى أكلوبة مهندبة خلقت لإرضاء « الرئيس ويلسن » (President Wilson) وأولئك النظرين الذين أنشأوا « عصبة الأمم » ؛ وينحصر أمر قيامه في أن بريطانيا وفرنسا قرر تاما قرراته لنفسيهما من الوصاية على الشرق الأوسط في معاهدة « سان ريمو » (San Remo) في إبريل سنة ١٩٢٠ ، وأقرت عصبة الأمم قرارهما من باب أداء الواجب نحو إرادتهما ؛ وكان « اللورد كيرزن » وقتئذ وزير الخارجية ، فلم يجد حرجاً ، في شهر يونيه من ذلك العام ، من أن يصرح أمام مجلس اللوردات بأنه من الخطأ البين أن يظن أحد أن ميثاق عصبة الأمم ، أو أي عامل آخر ، يجعل منح الانتداب متوقفاً على إرادة عصبة الأمم . إنه يتوقف على رغبة الدول التي فتحت تلك البلاد ؛ وهي التي توزع الانتدابات عليها . . حقا ان اللجنة الدائمة للانتدابات بالعصبة كان لها ، من الوجهة النظرية ، أن تسحب أي انتداب من الدولة التي ترتكب ما يستدعي ذلك ، ولكنها لم تستعمل قط هذه السلطة . كما أنه كان يحق لها أن تعلق بما تراه من النقد على تصرف أي

دولة منتدبة ، وقد قامت بذلك فعلاً في بعض الحالات ، ولكنها لم تكن لها السلطة لأن تجري تحقيقاً في ظروف الموضوع المثار ، في مكان حدوثه بالبلاد المشمولة بالانتداب . ومن هنا استعصى عليها حمل الفرنسيين على إجابة شيء من المطالب الوطنية في سوريا في الوقت الملائم ؛ كما أنها لم تستطع إصدار أمر باتباع خطة ما أو العدول عن أخرى ما لم يثبت أن هناك داعياً لذلك يناقض أحكام الانتداب الأصلية ؛ ولما كان في حالة فلسطين بالذات قد نصّ في أركان الانتداب على الترخيص بصفة رسمية في إجراء تجربة سياسية لم تُدرس عناصرها دراسة تمهيدية كافية ، فقد اتضح في خلال عشرين سنة من بداية العمل به أنه ليس في شروطه المرونة السكافية لتفسيرها على الوجه الذي يلائم ذلك التغير السريع في ظروف البلاد^(١) .

فليس من المستغرب إذن ، إزاء ما حصل من التدعيم للإشراف الأجنبي ، بل الضم الفعلي من جانب بريطانيا وفرنسا ، أن كان رد الفعل عنيفاً من جانب الروح الوطنية النامية في أنحاء الشرق الأوسط . وإذا أنعمنا النظر في الموضوع من هذه الوجهة ، نجد أن المدة الراقعة بين الحربين العالميتين تنقسم إلى قسمين غير متساويين ، ويختلف تاريخ الحد الفاصل بينهما ببضع سنوات من جهة إلى أخرى . ففي الفترة الأولى ، وهي التي أعقبت الحرب مباشرة وجرت فيها تسوية مشاكها ، كانت الجهود الوطنية التي بُذلت في سبيل التطويق بنير الاستعمار الأوربي ، عنيفة ؛ ولجأت في بعض البلاد إلى الثوران المسلح . أما الفترة الثانية ، وهي الخليفة حقا باسم « ما بين الحربين » ، فكان يغلب على الهياج فيها السمة

(١) بعد وقوع اضطرابات فلسطين عام ١٩٢٩ ، التي كانت نتيجة مباشرة لاصطدام الوطنيين الصبونية والعربية ، علقت لجنة الانتدابات المستدعة على الموضوع ، متجاهلة الحقائق الواقعية ، فقالت ان الدولة المنتدبة لو كانت قد سارت بحزم بمقتضى خطة لإنشائية في مصلحة غالبية السكان المانحين إلى السلم ، لسهل عليها مساعدتهم على اقتناع الفلاحين بالمزايا المادية البديهيّة التي تعود على فلسطين من جهود الصبونيين .

الدستورية، وإن كان لم يخلُ الأمر فيها من بعض الحركات المسالمة. وشذت عن ذلك « فلسطين » تبعاً لظروفها المحلية الخاصة، فقد شمل الهياج فيها الفترتين معاً، بل لقد كان في الفترة الثانية أشد منه في الأولى، ومع ذلك ساد فيها السكون مدة سبع سنوات، من ١٩٢٢ إلى ١٩٢٩، وبذلك ينطبق عليها أيضاً التقسيم آنف الذكر من هذه الناحية. ومن الملائم في كل من الفترتين أن تنفحص الموضوع في كل مملكة على حدة، إذ أنه إلى قبيل نهاية الفترة الثانية لم يكن قد ظهر شيء يُذكر من ذلك التنسيق في الجهود الوطنية بين مختلف الممالك العربية الذي مضى في مدارج التقدم حتى بلغ قته بإنشاء « الجامعة العربية » في سنة ١٩٤٤.

١ - تسوية المشاكل بعد الحرب

كان من جراء بسط الأحكام العرفية في مصر أن سكن الهياج السياسي فيها خلال مدة الحرب، غير أن الضرورات الحربية، مضافاً إليها ما بدا من البريطانيين من جهل شديد، كان لها أثر كبير في مضاعفة المظالم التي كانت تندد بها الحركة الوطنية. فقد غمر اللاد سيل جارف من البريطانيين عديمي الخبرة، من ضباط الجيش والموظفين المدنيين، ممن عاملوا مصر — وقد بسطت عليها الحماية البريطانية — معاملة لا تختلف كثيراً عما لو كانت بلاداً محتلة لا يقيم وزن يُذكر لحقوق أهلها أو رغباتهم.

فإن النص في الأيدي العاملة وفي وسائل الحمل خلال حملة فلسطين أدت إلى تجنيد الألوف من الفلاحين في فرق الأشغال وفرق النقل بالجمال، وإلى الاستيلاء على دوابهم. ومع أنه كان المفروض في هذه الإجراءات من الوجهة النظرية أن يُحصر ما تسببه من المتاعب في أقل حد ممكن — إذ قد حُددت فيها مدة التجنيد مثلاً بستة أشهر — فقد تُك الجانب الأكبر من تنفيذها، نظراً

لشدة الحاجة إلى الموظفين البريطانيين في أعمال الجيش نفسه، إلى الموظفين المصريين بالأقاليم والنقط المحلية؛ وهؤلاء راعوا في التنفيذ بطبيعة الحال مصالحهم الشخصية: فالفلاح الذي يدفع لعمدة القرية ما يلزم من « البقشيش » (الجعل) يُعفى من التجنيد والاستيلاء؛ أما الفلاح الذي لم يستطع الدفع أو امتنع عنه فكان يُضم اسمه إلى قائمة المجندين للعمل مدة ستة أشهر، عرضة للتجنيد، وتأخذ منه سلطات الاستيلاء جملة أو حماره. لذلك أفعمت نفوس الفلاحين بالشعور بالمضرة، وزاد من استيائهم من البريطانيين ما كسبوه في عهد حكمهم من بعض الشعور بقيمة الحرية الشخصية وتحررهم من بعض ذلك الخنوع لسلطة الحاكم واحتمال الظلم في صمت.

أما سكان المدن فقد شعروا أيضاً بالسخط، لقلة المواد المستوردة، ولا سيما الحبوب، التي شحّت في البلاد بسبب ما جرّته زراعة القطن الراجحة وحلولها محل زراعة الحبوب. كذلك أساء إلى شعورهم عدم مراعاة الكياسة في جميع الاكتتابات للصليب الأحمر في بلاد غالبيتها إسلامية، وبطرق تقرب من الإكثار في بعض الجهات. هذا إلى أن المستعربين في السياسة من المصريين ازداد سخطهم بسبب بسط الحماية على البلاد، لما كان يُشعر به ذلك من زيادة ابتعاد الأمل في نيل البلاد الحكم الذاتي.

يضاف إلى ذلك أن نوع الدستور الذي تصوّر كبار الموظفين البريطانيين بمصر منحه للمصريين بعد الحرب ممت عنه مذكرة، أطاق عليها « مذكرة عن الإصلاح الدستوري »، حررها المستشار القضائي وتسربت محتوياتها إلى صحافة القاهرة على الرغم من قيام الرقابة على النشر. وقد « تجاهلت المذكرة تجاهلاً تاماً تلك العاطفة القومية التي أنعشتها الحرب، كما أنه لم يُفات من عدوانها مسالب الطبقات المهمة بالسياسة، إذ قد استعرضت المذكرة جهودهم الماضية في شكل لاذع شديد. ثم أنها اقترحت إنشاء هيئة تشريع جديدة، لم تكثف

فيما يختص بمجلسها الأعلى (مجلس الشيوخ) بجعل المستشارين الإنجليز والوزراء المصريين أعضاء فيه ، بل اقترحت أيضاً أن تشمل عضويته ممثلين للجانبات الأجنبية الكبيرة ، تختارهم مجموعة خاصة بهم من الناجحين ، ويكونون لسان حال الجاليات فينطقون بما تتطلبه مصالحهم التجارية والمالية والمهنية وعلى الجملة تكون الكلمة العليا لمجلس الشيوخ في جميع المسائل المرتبطة بالسياسة العامة ؛ والغرض من ذلك بدهاء ضمان الموافقة على كل مآثره الحكومة البريطانية لازماً لصون سلطتها في السيطرة على البلاد ^(١) .

فليس من المستغرب في هذا الجو المملوء بالتذمر أن كان في مقدور (سعد) زغلول أن يجمع ، عند اقتراب الحرب من نهايتها ، عوناً قوياً يؤيده في الحملة التي قام بها لإحداث تغيير جوهري في الوضع السياسي لمصر ؛ وبعد يومين من إعلان الهدنة قام على رأس « وفد » لمقابلة المندوب السامي البريطاني ، وأخبره أنه « بالنيابة عن الأمة المصرية بأسرها » يطالب لمصر بالاستقلال التام ، وطلب أن يؤذن له في السفر إلى أوروبا لوضع مسألة مصر أمام نظر مؤتمر السلام . وعندئذ طلب رئيس الوزارة المصرية أن يُسمح له بتأليف وفد حكومي للذهاب إلى لندن ، فأيد المندوب السامي رأيه وطلب إلى وزارة الخارجية البريطانية استقبال هذا الوفد ؛ غير أن « اللورد كيرزن » الذي كان وقتئذ وزير الخارجية بالنيابة رفض ذلك ، باعتبار أنه يولد آمالاً في مصر سيكون من المستحيل تحقيقها ، وأن حكومة بريطانيا فضلاً عن ذلك مشغولة فعلاً بنظر المسائل الكبرى المتعلقة بتسوية أمور أوروبا ، وأنه يفضل إرجاء نظر المسألة المصرية إلى أن تخف وطأة الأعمال الأكثر منها استعجالاً . على أن المسألة المصرية كانت في نظر الوطنيين المصريين أكثر المسائل استعجالاً

(١) عن « Chirol, op . cit., 145 » .

في العالم ؛ ولما كانوا قد رأوا وفوداً من سوريا ، وبلاد العرب ، بل حتى من جزيرة قبرص ، تذهب إلى مؤتمر السلام ، فقد عللوا رفض الخارجية البريطانية بأنه دليل على أن بريطانيا تعزم فرض الحل الذي تريده هي على مصر .

عند ذلك بدأ « زغلول » حملة للاستقلال شملت جميع طبقات الأمة ؛ وحينئذ رجعت خارجية بريطانيا عن قرارها ، ووافقت على استقبال الوفد الحكومي آنف الذكر ؛ غير أن حملة زغلول كانت قد تقدمت ، وصار لها من القوة ما جعل رئيس الوزارة المصرية يتمسك بضرورة ضم زغلول إلى الوفد ومشاركته له في المسئولية ، وإلا فإنه واثق من أن أي نتيجة يصل إليها الوفد في لندن سيفتدها الوطنيون في مصر . لكن « اللورد كيرزن » لم يقبل ذلك وأعرب عن عدم استعدادده لاستقبال زغلول ، وظلت الأنباء المطمئنة ترد إليه من دار المندوب السامي بالقاهرة حتى يوم ٢٤ فبراير سنة ١٩١٩ ، بأن « الهياج الذي نظمته زعماء الحركة الوطنية أخذ في التلاشي ، وأنه على كل حال قد خمد في معظم أنحاء البلاد وأن زغلولاً لا يثق به أحد وأن الهياج منذ بدايته غير عنيف مطلقاً وأن الحركة الحالية ليس لها من الخطورة ما يقارن بما كان لحركة مصطفى كامل ، وليس ثمة سبب ظاهر يدعو إلى المساس بقرارات حكومة جلالة الملك بشأن المسائل الدستورية وشأن الشكل الجديد الذي يجب أن تتخذه الحماية » .

ولما لم يُجب رئيس الوزارة المصرية إلى ما طلبه من الدفاع عن قضية بلاده أمام مؤتمر السلام اعتزل منصبه . وكان ذلك في أول مارس سنة ١٩١٩ . وتلا ذلك الكثير من حركات الإضراب عن العمل وقيام الاضطرابات وانتشار الهياج . وقد أشارت دار المندوب السامي إزاء ذلك بالتسك بالحزم ؛ فأقصى إلى « مألطة » أربعة من زعماء الحركة الوطنية ، منهم ثلاثة كان لهم فيما بعد شأن يذكر في السياسة المصرية ، وهم (سعد) زغلول وإسماعيل صدقي

ومحمد محمود . وسرعان ما قامت في إثر ذلك حركة ثورية بين الفلاحين بإيحاء الوطنيين من الطبقة المتوسطة : فقطعت المواصلات ، من سكك حديدية وخطوط تلغرافية وتلفونية ، في أوسع نطاق ، وأصبحت القاهرة منعزلة عن سائر أنحاء البلاد ، وصار النفوذ البريطاني في هذه الأنحاء لا أثر له . فأعلنت في بعض جهات الأقاليم « حكومات جمهورية » ؛ وحتى القرى ، أقام بعضها سلطات لها ، مستقلة بنفسها ؛ كما أن بعض الجماعات المنعزلة من الجنود البريطانية ، وكذا بعض أفراد الجاليات الأوروبية ، كان نصيبها الذبح . غير أنه في مدة لا تتجاوز ٢٣ مارس تمت إعادة المواصلات الحديدية بين القاهرة والأقاليم الشمالية ، وفي بحر ثلاثة أسابيع أخرى تمكن الجيش من إعادة النظام في كل مكان تقريباً .

وعندما حاولت دار المندوب السامي إيضاح أسباب الثورة فيما بعد أبدت فروضاً وتأكيدات بأن للبشقيين ورجال تركيا الفتاة يداً فيها ، بل حتى لعملاء الألمان ، « الذين كانت مساعيهم واضحة للعيان » . غير أن « لجنة ملنر » (Milner)^(١) عندما درست الموضوع وضعت هذه الفروض في أوضاعها الصحيحة ، وقالت : « يظهر أن رجال السلطات الإنجليزية - المصرية كانوا في عزلة تامة عن الشعور الوطني ، ولذلك يجب أخذ هذه الأقوال بتحفظ ؛ وقد برهنوا على أنه لم يكن لديهم أى معلومات سالفة عن هذه الشؤون ، وهى حال يكاد يكون من المستحيل فهم أسبابها » . والواقع أن النظام الداخلى لدار

(١) المترجم - « لجنة ملنر » هى لجنة أوفدتها بريطانيا إلى مصر عقب انتهاء الثورة برياسة اللورد ملنر وزير مستعمراتها وقتئذ ومن خول رجال السياسة البريطانيين ذوى الخبرة الطويلة ، للبحث عن أسباب الثورة واقتراح مآثره لاعادة تنظيم علاقة بريطانيا بمصر ، وقد قاطعها المصريون كما سبقت في صلب الكتاب ما عدا أفراد شذوا عن الاجماع كانوا يتسللون لمقابلة أعضائها في الخفاء .

المندوب السامي كان قد أصبح غير واف مطلقاً بالقيام بأعباء المسئوليات التي ازدادت عن قبل ، فضلاً عن أن الواجبات المنوط بها كبار موظفيها لم تحدد قط تحديداً واضحاً ، ولم يكن ثمة نظام سليم للحصول على المعلومات (الاستعلامات) وترتيبها .

وفي خلال ذلك قام « لويد جورج » (Lloyd George)^(٢) باستدعاء المندوب السامي وعيّن مكانه « اللورد ألنبي » ، بطل غزو فلسطين المنتصر ، ليقوم « بتدعيم الحماية على أساس سليم عادل » . وقد اتبع المندوب السامي الجديد سياسة استرضاء نحو رجال الحركة الوطنية . فأطلق سراح الأربعة النواب المبعدين ، وانطلق « زغلول » إلى أوربا ليضع مسألة مصر أمام مؤتمر السلام . غير أن ما أبداه من صلابه الرأي ، وعدم مقدرته على المسامحة للوصول إلى حد وسط ، كان له هناك وقع بعيد عن الإعجاب ، ولحق قضيته الضعف باعتراف الرئيس « ولسن » (Wilson) بالحماية البريطانية على مصر .

عند ذلك قامت الحكومة البريطانية بتأليف لجنة برياسة « اللورد ملنر » وزير المستعمرات ، « للبحث عن أحسن نظام لحكومة مصر تحت الحماية البريطانية يُرجى أن يكون كفيلاً بتوطيد السلام والرخاء ، والتقدم المطرد في مدارج الحكم الذاتى ، مع حماية المصالح الأجنبية » . وفي نفس الوثيقة الصادرة بتأليف اللجنة حددت السياسة البريطانية بأنها « ترمى إلى الدفاع عن مصر ضد كل خطر خارجى وكل تدخل من أى دولة أجنبية ، مع إنشاء حكومة دستورية ، يحدوها الإرشاد البريطانى بالقدر الضرورى ، حتى يتسنى للسلطان

(٢) هو رئيس وزراء بريطانيا وقتئذ ، ظل في منصبه معظم سنى الحرب العالمية الأولى ومدة الهدنة ومفاوضات الصلح .

وزرائه ونواب الأمة المنتخبين - كل في دائرة اختصاصه - ان يشتركوا ،
بنصيب يزداد على مدى الأيام ، في إدارة الشؤون المصرية . فقوبلت اللجنة
بمقاطعة تامة ، ورصد لمراقبة مقرها جماعة « الوفديين » (وهذا هو الاسم
الذي تسمى به الآن أتباع زغلول) ، فكان كل مصري يجترى على زيارتها
تنصب عليه التهديدات ؛ ولما عادت اللجنة إلى لندن واصل « ملر » مفاوضاته
مع رئيس الوزارة المصرية ومع زغلول .

وانتهى الأمر بأن قدم « ملر » في شهر أغسطس سنة ١٩٢٠ مذكرة
اقترح فيها ما رآه تسوية نهائية للموضوع بشرط أن يقنع زغلول أتباعه
بقبولها . وخوى اقتراحه « أن تعقد معاهدة تحالف تعترف فيها بريطانيا
باستقلال مصر كدولة ملكية دستورية ذات هيئات نيابية ، وتقوم مصر بمنح
بريطانيا الحقوق التي تلزم لحماية مصالحها الخاصة وتمكينها من تقديم الضمانات
التي يجب أن تعطى للدول الأجنبية لتحقيق تخلي تلك الدول عن
الحقوق المخولة لها بمقتضى الامتيازات ؛ وتعهد بريطانيا أن تعضد مصر
في الدفاع عن سلامة أرضها ، وتعهد مصر أنها في حالة الحرب تقدم داخل
حدود بلادها كل المساعدة التي في وسعها إلى بريطانيا ؛ وتعهد مصر ألا تتخذ
خطوة لا تتفق مع المحالفة ، وألا تعقد مع دولة أجنبية أى اتفاق ضار بالمصالح
البريطانية ؛ وتمنح مصر بريطانيا حق إبقاء قوة عسكرية في الأراضي المصرية
لحماية مواصلاتها الامبراطورية وتعترف مصر بحق بريطانيا في
التدخل لمنع أن يطبق على الأجانب أى قانون يكون مفعوله جائراً عليهم ،
ويمنح مثل بريطانيا في مصر مركزاً خاصاً ويحول حق التقدم على جميع مثل
الدول الأخرى » الخ .. الخ .

وهذه المذكرة ، التي اتخذت أساساً للعلاقات الانجليزية المصرية إلى سنة

١٩٤٦^(١) لم تقابل في مصر باستياء ، وإن كان زغلول قد قدم بشأنها تحفظاً هاماً
بأن القوات البريطانية التي يُسمح ببقائها في مصر يجب أن يحدد عددها بالنص
وأن يقصر مقرها على منطقة قناة السويس .

وقد جاءت أكبر معارضة لهذه المقترحات من جانب وزارة بريطانيا
وبرلمانها والرأى العام فيها ، حيث كان « الكثيرون قد ألفوا اعتبار مصر جزءاً
لا يتجزأ من الامبراطورية البريطانية ودهشوا لدرجة لا تكفي من أن
« ملر » الذي لا يرق الشك قط إلى مبادئه الاستعمارية ، يبلغ به الأمر إلى أن
يقترح النزول والتخلي عن جزء من الأراضي البريطانية^(٢) . غير أن « ملر »
أوضح أن هذا الموقف الجافى غير سليم من الوجهة التاريخية ، فقال : « ما لم
تكن جميع بياناتنا السابقة خالية من الاخلاص وجميع تصريحاتنا تنطق عن
نفاق ، فإن جعل مصر دولة مستقلة في تحالف وثيق مع بريطانيا كان دائماً هو
الغرض الذي وُجّهت إليه جميع جهودنا . حقا قد يقال اننا لم نصل بعد إلى
هذا الهدف ، وإن مصر لم تقو بعد إلى الوقوف على قدميها ، وهذه حجج جديرة
بالنظر بعين الاعتبار ، ولكن الذي لا يمكن التسليم به مطلقاً من الوجهة
التاريخية الدقيقة هو أن التغييرات المقترحة ليست في ذاتها مطابقة لسياسة
بريطانيا العظمى التي دأبت دائماً على التصريح بها »^(٣) .

وفي خلال عام ١٩٢١ قامت الحكومة البريطانية بمفاوضات مع بعض
الوزراء المصريين المعتدلين من انحدروا من السلالة التركية التي تتألف منها الطبقة

(١) المترجم — يغلب على ظني أن هذا التاريخ محرف وأن المقصود به عام ١٩٣٦ الذي
هو تاريخ المعاهدة المشهورة التي أبرمت بين مصر وبريطانيا والتي بمقتضاها بقيت بريطانيا قوات
بمنطقة القناة ، إلى أن احتفل بجلالها في يوم ١٨ يونية سنة ١٩٥٦

(٢) عن « Round Table, December, 1936, 110 ff » .

(٣) عن مقدمة الطبعة الثالثة عشرة لكتاب « En gland in Egypt » — أكتوبر

سنة ١٩٢٠

الحاكمة ؛ غير أن هذه المفاوضات ما لبثت أن باءت بالفشل بسبب تمسك المصريين بأن يكون مقر الحامية البريطانية وقت السلم في منطقة القناة ، حيث لا يسهل استخدامها للضغط على السياسة المصرية في الشؤون الداخلية . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى كان الجيش البريطاني على ما يظهر خالي الذهن من الأذى المثير الذي يلحق بشعور المصريين على الدوام من وجود حامية بريطانية في حاضرة بلادهم ، ولذلك عارض أشد المعارضة في انسحابه من القاهرة . وقد كان من الفروض المألوفة القائمة في أذهان المعارضين للاستجابة للمطالب المصرية « أن الفلاحين الحقيقيين ، لو أمكن سماع صوتهم ، يفضلون الحكم البريطاني على حكم زعمائهم ، ومع ذلك جاءت كل الأدلة مجمعة بشكل قاطع على أن هؤلاء الفلاحين المضللين يفضلون حكما معيبا في أيدي مواطنيهم على الحكم السليم والإدارة النزيهة في يد دولة أجنبية »^(١) . ولما كانت الوزارة البريطانية يتركز موقفها في هذه الآونة على ائتلاف مزعزع في مجلس العموم ، وتحشى أن تهاجم من جانب الجناح الاستعماري الصحفي إذا هي قامت ، بعد تسليمها الحديث لزعماء إيرلندة « سين فين » (Sinn Fein) ، بالنزول عن شيء للحركة الوطنية المصرية القائمة على العنف ، فإنها ترسمت خطى وزير المستعمرات « ونستون تشرشل » (Winston Churchill) ، الذي تميز بوضعه الاعتباري الاستراتيجية العاهلية بوجه عام فوق كل اعتبار لشدة الشعور في مصر ذاتها . وأخيرا أيقن « ألنبي » أن من العبث محاولة الوصول إلى أي اتفاق مع المصريين دون الاستجابة إلى شيء من مطالبهم ، وخاصة أن بريطانيا ارتبطت بمقتضى تقرير ملنر بمنح مصر شيئا من الاستقلال ؛ فقدم استقالته هو وأربعة المستشارين البريطانيين الرئيسيين بمصر . عند ذلك

(1) N. G. D., reviewing Lord Wavell's «Allenby in Egypt», in Royal Central Asian Journal, XXX 1(1944), 213.

خضعت الوزارة البريطانية وسمحت لآلنبي بأن يمضى في سياسته القائمة على منح مصر استقلالا مقيدا ببعض الشروط ؛ وفي يوم ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ أبلغ سلطان مصر أن الحماية انتهت ، وأنه تقرر اعتماد مصر دولة مستقلة ذات سيادة ، مع الاحتفاظ في الوقت نفسه بأربع النقاط الآتية في يد حكومة جلالة الملك إلى أن يتم الوصول إلى اتفاق بشأنها ، وهى : (١) ضمان سلامة المواصلات الإمبراطورية . (٢) الدفاع عن مصر ضد كل اعتداء اجنبي وكل تدخل في شئونها بوجه مباشر أو غير مباشر ، (٣) حماية الأجانب المقيمين بمصر وحماية الأقليات ، (٤) السودان . وهذا التصريح ، الذي هو من جانب واحد^(١) ، أعقبته مذكرة إلى الدول الأجنبية بلفت نظرها إلى أن بريطانيا لن تسمح بالتعرض أو البحث في علاقاتها الخاصة مع مصر ، وتعدّ عملا عدائيا^(٢) أى محاولة للتدخل في الشؤون المصرية

ولم ترشح مصر لقبولها عضوا في عصبة الأمم ، وفي شهر نوفمبر سنة ١٩٢٤ قامت حكومة المحافظين ، التي كانت قد تسلمت مقاليد الحكم حديثا ، بإبلاغ العصبة أنه في حالة قيام مصر بتوقيع « بروتوكول جنوة » للتسوية السلمية للمشاكل الدولية ، لا تعترف حكومة جلالة الملك بأن هذا التوقيع يُكسبها الحق في طلب تدخل العصبة في أي أمر يدخل في دائرة أربع النقاط المحتفظ بها . وقد علّق « توينبى » Toynbee على هذا الموضوع فقال إن الاستقلال الذي مُنحته مصر قد حدث منه هذه التحفظات لدرجة أنه يقل في الحقيقة عن الاستقلال الذي تتمتع به أقطار «الدومنيون»^(٣) ولم ير المصريون في هذا التصريح

(١) المترجم — هذا هو الوصف الذي وصف به التصريح وقت اعلانه ، والمقصود أنه من جانب بريطانيا وحدها ، دون أن ينطق مصر بكلمة ما في الموضوع .

(٢) هذا تعبير دبلوماسي معسول يراد به أن ذلك العمل سيقاوم بالقوة

(٣) المترجم — أي أجزاء مجموعة الأمم المسماة « الكومنولث » وأبرز الأمثلة لها وقتئذ كندا وأستراليا .

منّة بل قابله على اعتبار أنه مجرد قسط من استقلالهم . وللجندى العراقى « جعفر العسكرى » تعليق فى هذا المقام ، قال : « إن الاستقلال التام لا يعطى أبداً ، إنما هو يؤخذ دائماً » .

لما كان العراق قد توالى عليه قوات الاحتلال بازدياد متواصل أثناء الحرب ، فقد آلت مقاليد الحكم فيه إلى إدارة عسكرية الصبغة ، أملى خطتها الجيش الهندى وحكومة الهند ، فلم تتوافر فيها روح العطف على فكرة القومية العربية ، تلك الفكرة الجديدة التى رسّخ أقدامها القلم العربى بدار المندوب السامى البريطانى بالقاهرة . وقد اصطنعت الحكومة البريطانية فى مارس سنة ١٩١٧ تسوية مؤقتة لهذه الحال ، يجرى بمقتضاها ضم ولاية البصرة إلى الامبراطورية ، ويعهد بإدارة ولاية بغداد إلى العرب بقدر ما فى الإمكان ، ولكن بحيث تكون الولاية حماية بريطانية فى كل شىء ماعدا الاسم ، فلا تكون لها أى علاقة بالدول الأجنبية .

ثم استجدّ فى الأمر عامل جديد بصدور تصريح انجليزى - فرنسى فى ٧ نوفمبر سنة ١٩١٨ نصّ على : « أن فرنسا وبريطانيا توافقان على تأييد وتشجيع قيام حكومة وإدارة وطنيتين فى الشام والعراق ، تستمدّان السلطة من رغبة واختيار السكان الوطنيين بكامل حريتهم ؛ وليس لفرنسا وبريطانيا فى الأمر من شىء سوى قيامهما بتقديم ما يلزم من التأييد والمعونة الفعالة لضمان سير الأعمال فى الحكومة والإدارة آنفى الذكر سيرا سلساً » . وقد أحدث هذا التصريح هياجاً كبيراً فى الخواطر بين الشباب القائمين بالحركة الوطنية فى بغداد ، وإن كانت الرحالة المستعربة المشهورة « جيرترود بل » (Gertrude Bell) التى كانت وقتئذ فى خدمة الإدارة (البريطانية) ، قد أعربت عن رأيها فى الحالة بقولها : « إن عدم

تضج الحركة الوطنية قد ظهر بوضوح شديد لدرجة أن الحركة لم تجد أى تأييد من العناصر الرزينة بين الأهلىن »

وفى هذه الآونة نُقل المندوب المدنى الرئيسى « السير بيرسى كوكس » (Sir Percy Cox) وهو رجل ذو خبرة واسعة ونفوذ شخصى عظيم ، إلى منصب السفير البريطانى بطهران ، وخلفه فى منصبه وكيله « الكولونيل آرنولد ويلسون » (Colonel Arnod Wilson) ، وهو رجل فى الرابعة والثلاثين من عمره ، كان بين ضباط الجيش الهندى وبرز بسرعة كبيرة إلى الأمام بفضل جده ونشاطه ، غير أن معرفته بالعرب ودرايته بأخلاقهم كانتا مقصورتين على ما كسبه من خبرة فى هذا الشأن بجهات الخليج الفارسى وأسفل نهر دجلة ؛ فلم تربطه أى خبرة أو مشاركة فى العواطف مع أفنديّة بغداد المتطبعين بالطباع العثمانية والمشرّبين بأمانى حزب « العهد » السياسية . وكان على الرغم من صفاته الإيجابية العظيمة تشوبه نزعة قوية من التشبث بتبرير تصرفاته والاعتزاز بآرائه . فعندما تسلم مهام منصبه من « كوكس » كتب برأيه إلى وزارة الخارجية يقول : « إن العراق لا يكاد يربطه بباقى بلاد العرب أى صلة سواء من الناحية السياسية أو العنصرية أو غيرها ، فإن الرجل العربى من الأهلىن المعتادين ، على عكس حفته هواة السياسة ببغداد ، يتطلع إلى المستقبل الذى تسود فيه العدالة والتقدم المادى والأدبى فى ظل الرعاية البريطانية . فالواجب ألاّ يدمج العراق من الوجهة السياسية بباقى العالم العربى أو الإسلامى ، بل يجب بقاؤه قائماً بذاته كوتد من الأرض الخاضعة للإدارة البريطانية رُزّ فى هذه الأرجاء » . وفى رسالته الإيضاحية « Loyalties » يقول : « إن منح الاستقلال لولاية صغيرة لا يبلغ عدد سكانها ثلاثة ملايين يعدّ رجوعاً إلى الوراء ، بل هو خطوة نحو القوضى . . . ويُحتمل لى أن خير وضع لهذه الولاية أن تكون حماية من نوع ما بحيث يُرجى لها أن تتدرّج حتى تصل فى وقت غير بعيد إلى

مرتبة دولة عربية ناضجة في مركز «الدومنيون» تدن بالولاء للتاج البريطاني». وفي نوفمبر سنة ١٩١٨ عقد النية على إقامة الدليل على صحة نظريته بعمل استفتاء شعبي عام، فتكبد مشقة كبيرة في سبيل ضمان الحصول على النتيجة المطلوبة من الاستفتاء. فانه أصدر تعليماته إلى رؤساء الأقسام يطلب إلى كل منهم أنه «في حالة ما يتبين له أن الرأي العام في قسمه سيتجه في الغالب اتجاهاً مرضياً واضحاً يجب عليه، بمقتضى هذا التفويض: أن يعقد اجتماعاً من كبار الأعيان والمشايخ... ويخبرهم بأن إجاباتهم ستبلغ إلى لرفعها إلى الحكومة. أما إذا تبين أنه من المحتمل أن ينقسم الرأي العام على نفسه، أو أنه إذا حصل ما هو مستبعد من احتمال اتجاهاه اتجاهاً غير مرضي، فعليه أن يؤجل عقد الاجتماع ويرفع الأمر إلى لتزويده بما يلزم من التعليمات».

وقد كان الاستفتاء الذي أجرى على الوجه المتقدم أقل تأثيراً في مجلس الوزراء البريطاني منه في «ولسون» نفسه، إذ جعله يمضي بلا هوادة في طريق تلبس الأسباب التي يتذرع بها لتجاهل آراء أولئك الذين خالفهم في الرأي. فمن ذلك نعتُهُ للضباط العراقيين، المولعين بالحركة الوطنية والموجودين مع الأمير فيصل بالشام، بأنهم «شرذمة صغيرة تافهة»، واعتباره مجتهدى الشيعة وبعض الشخصيات الدينية المحترمة «طغاة روحانيين ينحصر همهم الأكبر في صد تيار التحرر الآخذ في الازدياد» (وله الكثير من الحق في هذا الرأي الأخير)، فغفل بذلك عن خطورة الحركة الوطنية وتأثير دعاية القائمين بها هم والعلماء المخالفين الذين تلتف حولهم جماهير الأهليين في أواسط الفرات، وقد اعترف هو بذلك فيما بعد^(١). ومع كل ذلك لم يكن له اعتراض ما على السير في حذر في طريق النهوض بالحياة الدستورية، فاقترح في أبريل سنة ١٩١٩ على لجنة الأقسام الداخلية للشئون الشرقية ما يأتي: «إن خير علاج لذلك

(١) عن «Loyalties» - الجزء الثاني، ص ٢٥٤.

المطلب المشروع، وهو الاشتراك الفعلي في أعمال الحكومة والإدارة، لا يكون بإنشاء مجالس تشريعية مركزية لها صفة المداولة، وإنما يكون بالمبادرة إلى إسناد بعض المناصب التنفيذية والإدارية ذات المسؤولية إلى بعض أفراد من العرب يُعنى باختيارهم بحيث يكونون من خيرة القوم نسباً وتربية. وإني أقترح في هذا المقام تقليد صفوة من الموظفين العرب المعنى باختيارهم، محافظين (للمدن الرئيسية) بحيث يعمل مع كل منهم موظف بريطاني ممتاز في مقدراته وشخصيته ويكون بمثابة المندوب الأول لبريطانيا ومستشار للمحافظ». غير أن الدول المتحالفة كانت لا تزال منهكة في تدبير شروط الصلح التي تريد فرضها على ألمانيا، ولم تصل بعد إلى مسألة التصرف في أملاك الدولة العثمانية؛ ولذلك ردت وزارة الخارجية على «ولسون» بأن محاولة القيام بتجارب دستورية الآن تكون سابقة لأوانها، وأنه لا بد من انتظار القرار الذي يصدره مؤتمر الصلح بشأن الدولة التي تندب للوصاية على العراق ونوع هذه الوصاية. فلا غرابة إزاء هذه الظروف أن رأى الأعيان العرب، الذين فتحووا في موضع احتمال تعيينهم محافظين في البصرة، التنجى عن قبول هذه المسؤولية وعدم الارتباط بشئ ما ريثما ينجلي الموقف بشأن مستقبل بلادهم.

وفي هذه الأثناء كانت توجد بدمشق منذ تحريرها في أكتوبر سنة ١٩١٨ حكومة ذاتية عربية على رأسها «الأمير فيصل»، ويعاونه فئة من الضباط البريطانيين الذين اشتركوا في الثورة العربية ويؤازرون قيام قومية عربية على النمط الذي ينشده «الشريف». وكان بين الضباط الذين يعملون تحت إمرة «فيصل»، كثير من العراقيين، الأعضاء في جمعية «الهدى»، الذين يودون من صميم قلوبهم بحجى اليوم الذي تحظى فيه بلادهم أيضاً بالحكم العربي. وفي سنة ١٩١٩ زار أحد هؤلاء

الضباط « بغداد »، فعرض عليه هنالك منصب وكيل الحاكم العسكري للمدينة . والظاهر أنه كان يظن في بداية الأمر أنه مدعو للمعاونة في إقامة حكومة قومية ، فلما تبين له أنه سيكون مجرد وحدة عربية في الإدارة البريطانية بادر إلى الاستقالة من منصبه . « ومن الواضح أن هذا الحادث أدخل في روع الضباط العراقيين بالشام أن الإدارة العسكرية البريطانية في العراق يراد لها الدوام ، وأنها تعتبرهم خصوصاً ذوى أثر قال ساهرين على تقويض النفوذ البريطاني في هذه الأرجاء »^(١) . وعلى ذلك أثار العراقيون المقيمون بالشام عاصفة من الشعور السياسي في مدن العراق ، وقربوا ما بين الشيعة والسنيين . وفي أكتوبر سنة ١٩١٩ قدمت « جيرترود بل » مذكرة رسمية قالت فيها : « إنه عندما نشرع في إقامة حكومة مدنية في هذه البلاد يكون رجال الحركة الوطنية بالعراق لم ينسوا الأمر الواقع ، وهو أن الشام تحكمها حكومة وطنية مسؤولة منذ عام ، وإذا حاولنا الانتفاع بمن أبل من العراقيين خير بلاء في الشام فإنهم سيتطلعون إلى قسط وفير من الحرية في تصرفاتهم وينتظرون أن نقف معهم في معاملتهم على قدم المساواة كما أن الظروف المحلية هنا ، بما فيها من الثروة الكامنة الشاسعة ، وطابع البدو من الأهالي المنغرس فيهم من نظام القبائل ، مع ضيق الدائرة التي يمكن اختيار الموظفين منها ، كل ذلك يجعل حل مثل هذا المشكل هنا أكثر صعوبة منه في أي جهة أخرى ؛ غير أنني لا أتردد في الرد على هذه الاعتراضات بأن أي مسلك آخر نسلكه في هذا السبيل يشير مشاكلاً كل يكون حلها — بحسب ما علمتنا التجارب — أكثر صعوبة مما تقدم » . ومع ذلك بقى « ولسون » غير مقدر تمام التقدير لما للحكومة الذاتية العربية في الشام من التأثير ،

(١) عن Sir Hubert Young, The Independent Arab ص ٢٩٢ و ٢٩٧ .

القوى الدائم الوثيق ، في الحركة الوطنية بالعراق ، وحاول في رسالته التي رفع بها مذكرة « جيرترود بل » ، تنفيذ النتائج التي وصلت إليها المذكرة ، فقال : « إن الفرض الأساسي الذي بُدئ عليه المذكرة من أولها إلى آخرها هو أنه من الممكن إنشاء دولة عربية في العراق وغيره في بحر عدد قليل من السنين ، وأن الاعتراف بنظام معقول لحكومة هذه الدولة — أو نفس وضع هذا النظام — يكون من الميسور عملياً ويقابل بالاستحسان غير أن ملاحظاتي في هذه البلاد وغيرها تضطرني إلى التصريح بأن هذا الفرض غير صحيح وإنني أعتقد أنه من المستحيل في هذه الأيام إنشاء دولة إسلامية مستقلة جديدة على أنقاض الدولة العثمانية وبقيني أن السواد الأعظم من العرب سينتهي به الأمر بعد بضع سنوات إلى تفضيل العودة إلى حكم الأتراك على استمرار حكومة عربية غير عريقة الأوضاع وأنه ، إلى أن يمضي بعض الوقت ، يكون تعيين العرب في مناصب محافظين أو غيرها من المناصب الكبرى في الدولة — ما لم تكن آراؤهم استشارية محضة — مؤذناً بوقوع الفوضى والاضطراب ، ومتى بدأت الحال على هذا المنوال فإنه لا يمكن وقف تيارها » . وبعد مدة طويلة من إبداء هذه الآراء اعترف « ولسون » بأنه لم يكن محقاً فيها ، فقال : « ويتضح بسهولة ، بعد مضي عشر سنوات ، أنني ربما كنت متشائماً أكثر مما يلزم » .

وفي شهر مايو سنة ١٩٢٠ حصلت الحكومة البريطانية ، بعد طول انتظار ، على حق الوصاية على العراق بمقتضى « معاهدة سيفر » (Sévres) المبتسرة ، فبحثت بتعليماتها إلى « ولسون » بأن يستشير « مجالس الأقسام » المنشأة حديثاً بشأن ما يرى عمله للنهوض بالحياة القومية . إلا أن « ولسون » ومستشاريه

عارضوا في الأمر. إذ أن الحكومة العربية بدمشق، وقد طال إغداق الذهب عليها من الخزانة البريطانية، كانت خلال المدة الطويلة التي مضت في الانتظار، قد قامت بدعاية وطنية عيفة لقيت مجاحاً كبيراً بين شباب الطبقة المتوسطة، الذين زاد في تشجيعهم ما علموا به من أن جمعية «العهد» قامت في شهر مارس بالمناداة «بعبد الله» أخى فيصل ملكاً على العراق. وقام مستشارو «ولسون» بوضع مشروع للدستور نص فيه على إنشاء «مجلس دولة» (يكون نصف أعضائه بريطانيين ونصفهم الآخر من العرب) وهيئة أخرى «تشريعية»؛ على أن يكون أعضاء المجلس عرضة للتغيير في أي وقت، وأن تكون قراراته رهناً بموافقة المندوب السامي البريطاني؛ وأما الهيئة التي سميت «تشريعية» فسلطتها محصورة في اتخاذ القرارات التي ليست لها قوة القانون وفي توجيه الاسئلة إلى الحكومة. ومع أن «ولسون» ذهب إلى أن «أولى الرأي من العرب يعدون هذه المقترحات ثورية وأنها سابقة لأوانها بجيل»، فإن «اللورد كيرزن» علق عليها تعليقا لا ذعا بقوله «إن هذه ليست حكومة عربية توحى إليها بريطانيا وتعينها بالنصح، بل هي حكومة بريطانية تتخللها بعض عناصر عربية...». وفي خلال ذلك كان نشاط القائمين بالحركة الوطنية قد تجاوز حد إحداث الهياج وبلغ مبلغ التمرد الصريح. ففي أوائل العام قام بعض جنود العرب غير النظاميين، بتشجيع من الحكومة العربية بدمشق، بحمل البريطانيين على الانسحاب من نقطة «دير الزور» التي هي أقصى مركز لهم في اتجاه سوريا^(١). وفي شهر يونية قامت قوة بقيادة الضابط العراقي «جميل المدفعي»^(٢) بالاستيلاء

(١) في عهد الدولة العثمانية لم يكن هذا الجزء من وادي الفرات تابعاً لإحدى ولايات العراق، بل كان سنجقاً مستقلاً.

(٢) وهو الذي عين فيما بعد رئيساً لوزارة العراق، ويشغل الآن إمبريل (١٩٤٨) مركز وزير الداخلية.

على نقطة «تل عفر» على مسافة ثلاثين ميلاً غربي «الموصل» وذبحت حاميتها البريطانية الصغيرة، إلا أنها ما لبثت أن صُدّت واضطرت إلى التقهقر قبل أن تبلغ الموصل نفسها. وقد قيل أن مبلغ ٧٠٠٠ جنيه ذهباً وصلت إلى أيدي الغلاة في «كربلاء» في شهرى مايو ويونيه.

وفي ٢٠ يونيه أعلنت الحكومة البريطانية أن «السير بيرسي كوكس» سيعود إلى العراق في الخريف في منصب «الممثل البريطاني الأول» انظاراً لصدور صك الوصاية الذي سينص عند صدوره النهائي على أن العراق قد صار دولة مستقلة. غير أنه اتضح أن هذه الحركة الاسترضائية أتت بعد فوات الوقت. فالظاهر أن شدة الجو واستمرار حركة تسريح الجيوش كانا قد أفقرا «الإدارة المدنية»، وتركها في يد رجال معظمهم من الشبان عديمي الخبرة^(١) الذين شاركوا رئيسهم في آرائه الاندفاعية. «ويغلب على الظن أنه لو لم تكن «الإدارة المدنية» قد حرصت كل ذلك الحرص على تبرير بقائها (الذي كما لا يخفى كان يدرّ عليها المرتبات والعلاوات السخية في وقت ازداد فيه التعطل وتخفيض الأجور في بريطانيا)، وعلى إقامة الدليل على ازومه بإثبات أفضاليتها على كل أداة حكم سابقة وكل نظام آخر يمكن تصوره، أو لو أن القائمين بالعمل فيها كانوا أكبر سناً وأكثر خبرة بأخلاق العرب وطباعهم، أو لو أنها أثبتت ميلها وتحميدها لفكرة قيام حكومة عربية بدلاً من التشدد بأن ذلك مما قد يمكن تحقيقه في المستقبل البعيد أو المجهول: لو أن كل ذلك كان على غير ما حصل، لكان الكثيرون من الطبقات، التي قست قلوبها على الإشراف

(١) في خريف سنة ١٩١٩ كانت جملة الضباط ٢٣٣ لم يكن من بينهم سوى أربعة فقط جاوزوا سن الخامسة والأربعين، وفي أول يونية سنة ١٩٢٠ كان ثلثا الضباط السياسيين بالأقسام تحت سن الثلاثين، وحوالي ربعهم لم يبلغوا سوى الخامسة والعشرين أو دون ذلك.

البريطاني بعد إعزازه له ، قد استمروا في تأييده ومناصرته ^(٢) .

وفضلاً عن ذلك قد بلغت إيرادات الدولة في سنة ١٩٢٠ ثلاثة أضعاف ونصف ضعف ما جمعه الأتراك في سنة ١٩١١ . وكانت الضرائب أثقل بكثير من مثاليها في الهند ، ويقع معظم عبئها على عاتق الفلاحين ، وإن كانت قد أثارت أيضاً خواطر الملاك وكبار الشخصيات ورجال القبائل الذين كثيراً ما أفلتوا في الماضي من دفع الضرائب . ولم يكن للعراقيين صوت بشأن الأوجه التي تصرف فيها هذه الإيرادات . ففي السنة المالية ١٩١٩ - ٢٠ خصص ١٦ في المائة من جملة الإيرادات للصرف على القيادة العامة والقيام بنفقات الإدارة ، مع أن هذا القدر كان أقل من مثله في العام السابق ، وكان هناك فرق ذلك اعتماد آخر قدره ١١ في المائة مدرج بصفة اسمية على ذمة الأشغال العامة ومع ذلك صرف معظمه على تحسين وسائل الراحة للضباط البريطانيين والهنود . وقد كان من رأي « ولسون » أنه يحسن في سبيل مصلحة البلاد أن تكون في جميع فروع الإدارة نسبة كبيرة من الموظفين البريطانيين . فالمجالس الاستشارية للأقسام ، حيث الأعضاء كلهم من العرب ، لم يكن لها أي تأثير في السياسة ، في حين أنه في مصالح الحكومة كانت نسبة العرب بين كبار الموظفين أقل من ٤ في المائة ، وفي السكك الحديدية بالذات كان عدد الموظفين الهنود خمسة أمثال عدد العراقيين تقريباً . وبعد أن نشبت الثورة كتبت « جيرترود بل » تقول : « إن وجه الغرابة ، على العموم ، هو في وجود هذا القدر الكبير من المعتدلين وذوي الآراء المعقولة ، وإنني أبذل جهدي لأحسب نفسي في عداد هذا الفريق ، لكنني أجد صعوبة في الاحتفاظ بالهدوء وعدم الانفعال كلما تذكرت كثرة الأخطاء الفاحشة التي وقعنا فيها » .

(٢) عن :

Ireland, op. cit., 252 .cf. Graves, Life of Sir Percy Cox, 262 f.

وكانت القوة الحامية تبلغ ٨٠,٠٠٠ ، أي ما يقرب من نصف الجيش القائم بالهند التي تفوق العراق في تعدادها مائة مرة . وكانت الحالة تنذر بسوء العاقبة من زمن بعيد ، غير أن القيادة العليا كانت تميل دائماً إلى قلة الثقة بتقارير الضباط السياسيين الملحقين بالإدارة المدنية . وعندما نشبت الثورة بالفعل في نهاية شهر يونيه كان القائد العام وغالبية رجاله يقيمون في محطتهم الجبلية الفارسية ، ولم يتوافر للعمل بالعراق سوى ٤٢٠٠ جندي بريطاني ، كلهم تقريباً حديثو عهد بالبلاد وبدون سابق خبرة حربية ، و ٣٠,٠٠٠ هندي ، كما أنه لم يوجد بينهم من كان على استعداد للتحرك سوى ٥٠٠ بريطاني وما بين ٢٥٠٠ و ٣٠٠٠ هندي . وكان المقر الرئيسي للثورة إقليم القبائل الواقع على وسط الفرات ، ومع أن المعتدلين من الوطنيين وقفوا بمعزل عنها ، فقد استمرت نارها مشتعلة من يوليه إلى سبتمبر واستدعى إخمادها استقدام وحدات ضخمة . وقد قتل فيها ما يزيد على ٤٠٠ بين بريطانيين وهنود ، وقدرت الخسائر في جانب الثوار بنحو ٨٤٥٠ إصابة . أما من جهة النفقات فقد تسكبت بريطانيا في سبيل إخمادها ٢٠,٠٠٠,٠٠٠ من الجنيهات ، وخسر العراق ، ما بين قيمة الأضرار التي لحقت السكك الحديدية ، ما أصاب إيرادات الخزنة من عجز ، فوق ٤٠٠,٠٠٠ جنيه .

وصل « السير بيرسي كوكس » في أول أكتوبر يحمل لقبه الجديد « المندوب السامي » ، لتسلم مقاليد السلطة العليا من « ولسون » . وفضلاً عن امتياز به بما له من هبة شخصية عظيمة ، قد أظهر من الروح الودية في معالجة الموقف ما لم يبلغه سلفه . فأنشئ بالبلاد « مجلس دولة » مؤقت ، يتألف من وزراء الدولة ، وكلهم من العرب لكنهم مرتبطون بما يقدمه لهم مستشاروهم البريطانيون من النصيح ، ومرجعهم الأخير المندوب السامي ، الذي كانت له الحكمة الأخيرة في جميع الأمور . فكانت الحالة أشبه شيء بحالة مصر في عهد

اللورد كرومر : رءوس بريطانية وأيد عراقية ؛ والواقع أن البلاد كانت وقتئذ في نفس المستوى الذي كانت فيه مصر في ذلك العهد ، ولكن أقل ما في الأمر أن هذا النظام كان فيه شيء من الترضية للأمان الوطنية بتعيين وزراء من العرب . ثم ان الضباط العراقيين في سوريا ، الذين أصبحوا عاطلين بعد أن حلّ الفرنسيون حكومة « فيصل » في يولية سنة ١٩٢٠ ، قد شجعوا على العودة إلى العراق . يضاف إلى ذلك أن الحماية البريطانية اللازمة للعراق قد غيرت تكوينها فعهد بأمرها إلى القوة الجوية الملكية في سنة ١٩٢١ ، فأخذت نفقاتها في النقصان باطراد حتى وصلت في بحر ثلاث سنوات أو أربع إلى سبع ما كانت عليه . ومع كل ذلك لم يخفت صوت غلاة الوطنيين ، وصار يُظن أنهم يتلقون معونة مادية من تركيا أو من بلاشفة روسيا . عند ذلك كتبت « جيرترود بل » تقول : « إذا ترددنا في تعيين ملك للبلاد فقد ينحرف تيار الرأي العام في اتجاه الأتراك بقوة جارفة » . فلما عقد مؤتمر القاهرة بناء على دعوة وزير الخارجية « ونستون تشيرشل » في مارس سنة ١٩٢١ وقع الاختيار النهائي على « فيصل » ؛ فطفق رجال « كوكس » ، ولا سيما « جيرترود بل » يقومون له بدعاية قوية في العراق ^(١) . وقد كان استقبال الشعب له عند وصوله فاترا ، غير أن الإدارة بذلت كل ما في وسعها لجعل نتيجة التصويت في صالحه في الاستفتاء العام الذي رؤى إجراؤه لهذا الغرض ، فطبعت استمارات في شكل قرار بالموافقة على اختياره ووزعت على ضباط الأقسام لتوزيعها من الأعيان ، مع تشجيع إضافة حاشية عليها بطلب بقاء الإشراف البريطاني ؛ ومعاينة كل من يضيف اسم أحد من رجال الحركة الوطنية ، وقد أرغم « متصرف بغداد » على الاستقالة لسماحه بذلك ؛ وكل بلد أو مركز نال فيه « فيصل » أغلبية ما

(١) كان « سانت جون فيلي » ، مستشار وزارة الداخلية العراقية ، يحبذ نظام الجمهورية ، فأقيل لمن منصبه متعاقبة السياسة الرسمية المرسومة .

اعتُبر في الإحصاء أنه في جانبه بالإجماع ^(٢) . وقد علمت « جيرترود بل » على هذه الحركة بطريقتها العجيبة ، الجامعة بين البراعة والذع الساهر ، فقالت « أنها السياسة تجري على عجل أحكم تشجيعه بشحم أجيدت إذابته » . وعندما ظهرت نتيجة الإحصاء الرسمي أسفرت عن نيل « فيصل » ٩٦ في المائة من الأصوات ، مع أن المحايدين من المراقبين للحالة كانوا يتوقعون حصوله على ثلثي الأصوات فقط ^(٣) .

وقد كان في أمل الوطنيين أن إنشاء الملكية يكون معناه انتهاء الوصاية وحلول الاستقلال التام تزيد في جلاوته المعونة المالية البريطانية ، في حين أن البريطانيين كانوا من جانبهم يعولون على الاحتفاظ في أيديهم بأمر علاقات العراق الأجنبية « والإشراف المالي على البلاد بالقدر الذي ترى ضرورته » ؛ وأن يوافق الملك كذلك على الاسترشاد بمشورة المندوب السامي وعلى تعيين موظفين بريطانيين في مناصب معينة بالذات . وقد طالت المفاوضات بشأن المعاهدة المزمع إبرامها لتحديد العلاقات البريطانية واستغرقت الجزء الأكبر من سنة ١٩٢٢ من غير طائل بسبب إحجام العراقيين عن إجابة البريطانيين إلى هذا القدر الكبير من المطالب ؛ وأظهر الملك مبله إلى الانحياز إلى جانب الحركة الوطنية . وقد كان من جراء هذه الأحوال أن أبعد خمسة من قادة الحركة الوطنية عن البلاد ، من بينهم « حمدي الباشا » ؛ وأفضى انتشار اللقلاقل في الأقاليم إلى الالتجاء إلى استخدام قاذفات القنابل التابعة للقوة الجوية الملكية في أربع مناسبات ؛ وفي شهر سبتمبر قدم « كوكس » بلاغا

(١) ولهذا مثل في الولايات المتحدة ، فإن الحزب الذي يحصل في أي ولاية على أغلبية ، مهما كانت ضئيلة ، يملأ جميع المقاعد المخصصة لهذه الولاية في الهيئة الانتخابية التي تنتخب الرئيس .
(٢) وأسفر الاستفتاء عن أن « لواء كيركوك » (وقاطنوه من التركمان) كان تصويته ضد « فيصل » ، وأن اللواء الكردى « السليمانية » قاطم الاستفتاء ، وأن الشيعة الذين هم غالبية سكان البلاد ، طالبوا بانتهاء الإشراف الأجنبي ، كما طالب به ما يزيد على ٨٠ في المائة من جملة أصحاب الأصوات في بغداد .

نهاية إلى الملك : بأن حكومة جلالة الملك (البريطانية) لا تستطيع الاستمرار في السكوت على علاقاته بحركة الهياج الوطنية وعلى التسوية في إبرام المعاهدة . وفي هذه اللحظة بالذات شك الملك من إصابة حادة بالزائدة المعوية (اتضح أنها حقيقية تماما) ؛ فانعقد مجلس الوزراء في أكتوبر ووافق على إبرام المعاهدة مع بريطانيا لمدة عشرين عاما بشرط إقرارها من « الجمعية الوطنية » . ومن ذلك الحين جرى العمل على ألا يصدر مرسوم ملكي إلا بعد إقراره من المندوب السامي ، ولا قرار وزاري إلا بعد موافقة المستشار البريطاني على صدوره ؛ وإذا حدث أن أحد الوزراء لم يُنصت لمعارضة مستشاره في قرار ما ، جاز المندوب السامي في نهاية الأمر أن « ينصح » الملك بأن يمنع عن المشروع المصادقة الملكية اللازمة .

على أن الجمعية الوطنية لم تنعقد لإقرار المعاهدة إلا في شهر مارس سنة ١٩٢٤ . وكان المندوب السامي قد عانى كثيرا في سبيل « إيجاد » أغلبية في جانب المعاهدة . فإن فريق المعارضة كان يعترض على تعيين المستشارين البريطانيين ، كما أنه قال إن النصوص المالية التي تُقرر تخصيص ربع الإيراد للدفاع الوطني وتفرض على العراق نصيبا ثقيلًا من الدين العثماني العام ، تثقل كاهل البلاد بحمل لا طاقة لها به ، وشكا من أن بريطانيا لم تقدم للعراق أي ضمان في مسألة ولاية « الموصل » التي تنازع ملكيتها بشدة تركيا الوطنية بقيادة « مصطفى كمال » . ولما انضح أن الجمعية ، على غير ما كان مفهوما ، تعرق الوصول إلى النتيجة المطلوبة ، قام المندوب السامي في نهاية الأمر بتقديم إنذار للملك لمدة اسبوعين ، أعلن فيه أنه ما لم تتم المصادقة على المعاهدة في الوقت الذي يكفي لعرضها على مجلس عصبة الأمم في دوره القادم ، فإن حكومة جلالة الملك ستقدم للعصبة الشروط التي ترى هي إقرارها . وعندما طلب إلى المندوب السامي قبل انتهاء

مدة الإنذار بأربع وعشرين ساعة أن يوافق على امتداد المهلة اضطر بسبب ضيق الوقت إلى رفض الطلب ، وانتهى الأمر بأن صادقت الجمعية على المعاهدة قبل انقضاء الأجل المضروب بساعة واحدة ، وذلك بأغلبية ٣٧ ضد ٢٤ وامتناع ثمانية وتغيّب ٣١ ، من جملة الأعضاء البالغة ١٠٠ عضو .

بذلك ضمنت بريطانيا مصالحها الرئيسية بعد مشقة ، وكفّ رجال الحملة الوطنية « عن القتال » ، فزالت العقبة العاجلة من الطريق ، وانفسح المجال أمام التطور التاريخي ليجري مجراه دون إهراق دماء .

إن ما فلسطين من المكانة الخاصة ، بصفة كونها الأرض المقدسة في اعتبار ثلاث ديانات عظيمة ، لم يغفله العثمانيون ، بل إنهم أظهروا تقديرهم الكافي له حين أنشأوا في القرن التاسع عشر « سَمَجَق بَيْت المقدس » وجعلوه يتلقى الأوامر الخاصة به من استانبول رأسا ، مع السماح بجانب كبير من الاستقلال المدني للطوائف الدينية الأجنبية الكثيرة المقيمة به . ومع مقاله « السير هنري مكهمون » بعد انقضاء عشرين عاما على اتصالاته (بالشريف حسين) من أنه لا يزال يذكر أن « فلسطين » كانت معتبرة دائما خارج نطاق الأراضي التي وعد بها العرب في مراسلات « حسين - مكهمون » التي دارت في سنة ١٩١٥ ، فقد كان الواقع أنه لم يرد في هذه المراسلات أي ذكر صريح لفلسطين^(١) . فلما صح العزم في سنة ١٩١٦ على قيام حملة واسعة

(١) قد قيل في سبيل تفسير ذلك أن فلسطين كانت داخلة ضمنا في « الجهات الواقعة غربي ولايات دمشق وحلب وحماة وحلب » التي اتفق على إبعادها من رقعة المملكة العربية المزمع انشاؤها ، على اعتبار أن « ولاية دمشق » تمتد جنوبا إلى خليج العقبة ، وتكون فلسطين نالية لها مباشرة من الغرب ، ولكن هذا الفرض ينهار في الحال بمجرد النظر في النص عقب ذلك مباشرة على

النطاق من مصر لغزو البلاد الواقعة على الساحل الشرقي للبحر الأبيض المتوسط
رؤى من الضروري التوفيق بين مصالح بريطانيا في هذه المنطقة ومصالح فرنسا،
التي ما فتئت منذ عام ١٨٦٠ تعدّ أمر سوريا من اختصاصها دون غيرها،
واستمرت في توسيع نطاق مدارسها فيها، ومدّت بها خطوط السكك
الحديدية، فضلاً عما حصلت عليه من امتيازات أخرى تجارية، بل إن بعض
الصحفيين الفرنسيين المشتغلين بالمسائل الدولية في ذلك الوقت تمسكوا بأن
المصالح الفرنسية الخاصة تمتدّ إلى فلسطين، لولا أن هذه الدعوى لم تغن عنهم
شيئاً بالنظر إلى تعدد المذاهب الدينية فيها وعدم اقتصارها على مذهب كنيسة
روما ووجوب رعاية مصالحها جميعاً؛ وفي معاهدة «سايكس - بيكوه»
(Sykes - Pico) السريّة التي أبرمت في سنة ١٩١٦ تقرر أنه عندما يحين
وقت اقتسام الدولة العثمانية يجب وضع فلسطين تحت إدارة دولية.

وإلى هنا لم يُنطق بكلمة رسمية واحدة عن وجود أي حقوق خاصة
للإهود. لقد مرّت القرون الطويلة منذ تدمير «بيت المقدس» في سنة ٧٠ بعد
الميلاد، ومع ذلك لم يكن بينها وقت ما، على ما يُظن، إلاّ كان فيه للإهود
طائفة صغيرة تقطن فلسطين، وكان ثقاة اليهود، الذين يذكرون يوم «الشتات»
يحملون على الدوام باليوم الذي يعاد فيه، بإذن الله، إنشاء معبدهم ودولتهم.
وفي عام ١٧٩٩ عندما قام نابليون من مصر وغزا «فلسطين» أصدر بيانا لجميع

== «حمص» و «حماة»، إذ لا توجد «ولاية»، بالمعنى الإداري المفهوم، لحمص أو حماة بل
إن هاتين المدينتين داخلتان في ولاية دمشق. ولذلك ينتج أن كلمة «ولاية» في هذه المناسبة مستعملة
بالمعنى العام ويراد بها «مركز». ولما كانت هذه المدن الأربع واقعة كلها بشكل واضح شمال
فلسطين، فيكون القول بأن الأراضي الواقعة غربها تشمل فلسطين عديم الجدوى، ومثله في ذلك
كقول القول بأن الأراضي الواقعة غربى مراكز «ورك» و «شيفيلد» و «ليندر» و «نيوكاسل»
(بإنجلترا) تشمل مقاطعتي «هيرفورد» و «مونموث».

اليهود في العالم أعلن فيه موافقته على «أن يرثوا بني إسرائيل». وأهم من
ذلك من الوجهة العملية، ما استولى على مشاعر الكثيرين من الانجليز
البروتستنتيين في القرن التاسع عشر من أن تحقيق ما جاء بالكتاب المقدس
يستدعى العمل على إعادة اليهود إلى فلسطين. وقد اعتنق هذا الرأي «اللورد
شافسبيري» ذو العواطف الإنسانية، الذي بما يمتّ به من قرابة اللورد
«بلمرستون» العظيم، كان له بعض التأثير غير المباشر في السياسة البريطانية.
فقد كان «بلمرستون» ينظر بارتياح إلى ما تبديه كل من روسيا وفرنسا على
السواء من نشاط في الشرق الأوسط، واستغلاهما طيبة إبراهيم باشا في توسيع
نطاق بعثاتها الدينية من أورتودوكسية وكاتوليكية، فسعى هو الآخر إلى اغتنام
الفرصة لمؤازرة طائفة دينية أخرى تعوق توغل نفوذها؛ فقام في سنة ١٨٣٨
بتعيين أول وكيل قنصلي بريطاني في «بيت المقدس»، وكان ممّا زوّده به من
التعليمات أن من واجباته تقديم الحماية لليهود بوجه عام، ومن ذلك قوله له:
«وعليك أن تنهز أول فرصة لأن تقدم لي تقريراً... عن الحالة الحاضرة
للإهود من سكان فلسطين». وقد اتضح أن عددهم كان يومئذ نحو عشرة
آلاف نفس، معظمهم تقريباً من أهل بلاد البحر الأبيض المتوسط. وفي
سنة ١٨٤٠، عندما بلغت أزمة الحرب السورية الثانية غايتها، كتب
«بلمرستون» إلى السفير البريطاني بالاستانة يقول: «ويكون من مصلحة
السلطان الواضحة أن يشجع اليهود على العودة إلى فلسطين والإقامة فيها
لأن ماسيحملونه معهم إلى البلاد من الثروة يزيد في موارد دولته، وأن الشعب
اليهودي، بعودته إلى البلاد بإذن السلطان وفي حمايته وبدعوة منه، يكون
حجر عثرة في سبيل أي أهداف سيئة تخطر في المستقبل ببال «محمد علي»
أو من يخلفه... فضع هذه الاعتبارات أمام أعين الحكومة العثمانية
بصفة سرّية، وابدل وسعك في اقناعها بأن تقدم كل تشجيع عادل للإهود

أوروبا لأن يعودوا إلى فلسطين»^(١).

على أن هذه الخطة لم تسفر عن نتيجة ما ، ولم يحدث أى تغيير فى عدد يهود فلسطين أو وضعهم إلى ما بعد ابتداء الحلقة التاسعة من القرن ، حين حصل فى روسيا ، التى كانت إذ ذاك موطن ثلثى يهود العالم ، رد فعل لحادث اغتيال القيصر ، إذ تفشى هياج فظيع فى الخواطر ضد اليهود ، قتل فى خلاله مئات منهم وقضى على موارد الألوف ، ونفذت فيهم القوانين الخاصة بهم وحدهم مدة أربى على ثلاث سنوات . وقد أفضى ذلك إلى التجأهم إلى الهجرة فى حركة جارفة واسعة النطاق ، فلقوا فى ذلك ملجأ سهلاً فى شمالى أمريكا وفى بريطانيا ، وخاصة فى تلك الأيام الرحبة التى ساد فيها تيسير الأمور . واتجه فريق صغير من هؤلاء المهاجرين إلى فلسطين ، حيث اشغل بعضهم بزراعة الأرض بمعونة مالية من « البارون روتشيلد » (Baron de Rothschild) ، وسرعان ما استخدموا فلاحاً حثى العرب فى فلاح الأرض لهم ؛ وعند ما نشبت الحرب العالمية الأولى كان عدد اليهود بفلسطين قد بلغ ٨٠.٠٠٠ نفس ، وكان ازدياد مستعمراتهم الزراعية . رغم الكثير من الصعاب المادية ، حتى بلغت أربعاً وأربعين مستعمرة يقطنها نحو ١٢.٠٠٠ ، قد بدأ يثير أحقاد بعض العرب . وقد كان الجغرافى الأمريكى « إلزورث هنتنجتون » (Ellsworth Huntington) فى فلسطين عام ١٩٠٩ ، فكتب يقول : « إن الملاحين فى سهل « شارون » (Sharon) ، وبعض النواحي الخصبة الأخرى فى فلسطين أمثال « الكرميل » وبعض أجزاء وادى الأردن ، يرون فى اليهود أكبر عدو لهم ... ، فإن المزارع اليهودية حول « يافا » يانعة زاهرة لاشك فى فلاحها لدرجة أن أهل البلاد الأصليين يحسدونهم عليها حسداً شديداً ، وتراهم

(١) انظر : A. N. Hyamson, The British Consulate in Jerusalem

بدافع ما يضمنونه من العداء نحو هؤلاء المستعمرين يقومون بسرقة ثمارهم وكسر فروع الأشجار فى بساتينهم ، ويطلقون خيلهم فى حقول غلالهم ، ويهدمون سياج مزارعهم »^(١) . وفى سنة ١٩١٢ قامت ضجة ساخطة فى مجلس النواب العثمانى ، احتجاج فيها النواب العرب على استيلاء اليهود على مساحات واسعة من الأراضى الزراعية فى سهل « إزدرائيلون » (Esdraelon) ، وهى أراض غاب عنها ملاكها ويخشى على المستأجرين المستولين عليها من التجرد من موارد رزقهم^(٢) .

وفى خلال ذلك كان الشعور بالكراهية لليهود فى أوروبا آخذاً فى الازدياد ، حتى بلغ قوته فى فرنسا فى حادث « درايفوس » (Affaire Dreyfus)^(٣) . وقد أثرت هذه الحال أعقق تأثير فى نفس صحفى من « فيينا » يدعى « تيودور هيرزل » (Theodor Herzl) ؛ وهو رجل قلباً كان يفكر فى أنه من سلالة يهودية ، بل يغلب على الظن أنه كثيراً ما نسى أمر هذه السلالة ، غير أنه إزاء هذا الاضطهاد الأعمى الذى لحق باليهود حتى أعييتهم الحيلة وأصبحوا بلا مأوى ، شعر بوخز شديد فى ضميره ، فأخرج فى عام ١٨٩٦ رسالة باسم « الدولة اليهودية » اقترح فيها إنشاء وطن قومى لليهود . وكأنَّ

(١) عن Patesline and its Transformation — طبعة عام ١٩١١ ص ٨٧ .

(٢) عن : Geo. Antorius op. cit. 259 . وفى السنين الأولى من الانتداب البريطانى انتقلت هذه الاراضى إلى أيدي اليهود ، وقد اختفت من خريطة فلسطين إحدى وعشرون قرية لم يعلم قط بالقيين ماذا جرى لسكانها ، ويقال : إن واضعى اليد عليها (دون العمل الذين يعملون بالأجر) قد دفع لهم المشترون اليهود تعويضاً بنسبة ٤ فى المائة من ثمن الشراء . أما الملاك الأصليون ، وهم أعضاء أسرة نزية مسيحية لا تنسب إلى جنسية خاصة ، فلم يدفعوا لهم تعويضاً ما .

(٣) المترجم — هو ضابط يهودى شاب عزى إليه إفشاء اسرار حرية إلى الألمان ، وحكم عليه من أجل ذلك بالنفى .

اقتراحه كان غيماً سقط على أرض خصيبة بين جمعيات الطلبة اليهود بالجامعات الأوروبية وغيرهم من الذين قوّى حلهم بالعودة إلى «صهيون» ما لحق باليهود من الاضطهاد في روسيا . فاجتمعت العوامل الثلاثة — الصهيونية الدينية، والحاجة إلى ملجأ يلجأ إليه اليهود من الاضطهاد والتفرقة في المعاملة، وآراء «هيرزل» السياسية — وأشعلت نارا؛ وبين عشية وضحاها تقريباً، وجد «هيرزل» نفسه على رأس حزب يهودي كبير : لقد ولدت الصهيونية السياسية، ... وأصبح الهدف تجريد اليهودية مما لصق بها من الصفات وجعلها «كغيرها من الأمم» أمة مرتبطة بعضها ببعض ارتباطاً سياسياً، شاعرة بكيانها .

وبعد أن قضت «المنظمة الصهيونية» سبع سنوات لم تفز فيها بإثارة اهتمام أي دولة من الدول العظمى بمشروعها الذي يرمي إلى «إنشاء وطن للأمة اليهودية بفلسطين بضمان القانون العام»، تلقت في سنة ١٩٠٣ عرضاً من الحكومة البريطانية بإنشاء مستعمرة يهودية ذات حكم ذاتي بالبلاد التي كانت تسمى وقتئذ «أفريقيا الشرقية البريطانية» ولم يكن «هيرزل» نفسه في أي وقت متمسكاً تمسكاً لا مرد فيه بأن تكون «فلسطين» بالذات دون غيرها هي مقر الدولة التي يرمي إلى إنشائها، ومال بجانبه إلى هذا المشروع المعروف، وقد عُرف وقتها «بمشروع يوغندا»، غير أنه وافاه الأجل قبل أن يفصل في الأمر، وعندما اجتمع «المؤتمر الصهيوني» عام ١٩٠٥ بزعامة يهود شرقي أوروبا، المشربين بروح الصهيونية الدينية التقليدية، أصدر قراره بتمسكه بالمبدأ الأساسي الذي هو استثمار «فلسطين» والأراضي المجاورة لها «ولا يرضى بأي مكان آخر»^(١).

(١) عن : Hyamson, Palestine: A Policy الفصل الخامس .

وباشتعال نار الحرب العالمية الأولى انتقلت نقطة الارتكاز لحركة الصهيونية النامية من نفس قارة أوروبا إلى بريطانيا والولايات المتحدة . وفي هاتين المملكتين وجدت الصهيونية أكبر ناصرين لها : أولهما «الدكتور حيم وايزمان» (Dr. Hayyim Weizmann) ، وهو من اليهود المولودين في روسيا ، إلا أنه قد مضت عليه بضع سنين في منصب محاضر في الكيمياء بجامعة «منشستر» بإنجلترا، حيث «أثر في» بلفور (Balfour) رئيس الوزارة البريطانية وجذبه إلى اعتناق الصهيونية في وسط معمرة الانتخابات لشرقي «منشستر»^(١) ! وثانيهما المحامي لويس «برانديس» (Louis D. Brandeis) الذي بذل نشاطاً كبيراً في معاضدة «وودرو ولسن» (Woodrow Wilson) في الانتخابات لرياسة الولايات المتحدة، وكافأه على ذلك بتعيينه قاضياً في المحكمة العليا^(٢).

وقد ألفت لجنة بريطانية لفلسطين «بإحاء من» وايزمان، فأصدرت اللجنة صفحة دورية شعارها «إعادة أجداد الأمة اليهودية القديمة في ظلال الحرية التي تكفلها حكومة» «دومينيون بريطانية جديدة في فلسطين». وشملت هذه اللجنة عضواً واحداً غير يهودي، هو الصحفي «هربرت سيدبوتام» (Herbert Sidebotham) المحرر بجريدة «المنشستر جارديان» (The Manchester Guardian)، وكان قد كتب مقالا رئيسياً بتلك الجريدة حذّ فيه احتلال بريطانيا لفلسطين احتلالاً دائماً للدفاع عن مصر؛ فأثار هذا المقال اهتمام «وايزمان» وطلب إلى «سيدبوتام» أن يرفع مذكرة

(١) عن : Herberf Siderbotham, Great Britain and Palestine: — ص ٥٤ .

(٢) عن : Rabbi Stephen Wise في كتاب The Jewish Nationat Home

— ١٩١٧ — ٤٢ (طبعة Paul Goodman ص ٤١).

إلى وزارة الخارجية يقترح فيها إنشاء دولة يهودية في فلسطين للدفاع عن مصر والقناة. ويقول « سيدبوتام » في تعليقه على هذه الأحداث أن مستلزمات السياسة البريطانية ، من سياسية واستراتيجية ، هي التي رجّحت الكفة نهائياً في جانب الصهيونية ^(١).

وكان « بلفور » قد عُين وزيراً للخارجية البريطانية في سنة ١٩١٦ ، كما كان « السير مارك سايكس » ^(٢) ، المعروف بوسع نفوذه وشدة تحمسه ، والذي بفضل مساعيه أبرمت « معاهدة سايكس — بيكوه » ، قد اعتنق الصهيونية بصفة مؤقتة . ولما كان معين كل من روسيا وفرنسا قد نصب بالتدريج حتى صارتا في عام ١٩١٧ قليلى الجدوى من الوجهة الحربية ، فقد أصبح من المحتم الاستيثاق من تدخل الولايات المتحدة المسلّح عاجلاً ، وخاصة في الوقت الذي ظهر فيه أن « الرئيس ولسن » نفسه يتجاوب تجاوباً قليلاً مع الفكرة الصهيونية . ففي هذه الظروف ، وبعد تبادل طويل للآراء بين صهيونيّ بريطانيا وأمريكا ، وبينما كان الصهيونيون في ألمانيا وتركيا يقومون من جانبهم بمفاوضات مع حكومات الدول المعادية لحكومتي بلادهم ^(٣) ، تلقت الحكومة البريطانية اقتراحاً في سنة ١٩١٧ « بالاعتراف بفلسطين كوطن قومي للأمة اليهودية ، بحيث تكون لها حكومة ذاتية داخلية وتطلق الحرية للهجرة إليها ، مع إنشاء « اتحاد استعماري قومي يهودي » لإعادة تعمير البلاد بالسكان . ولم يقابل هذا النص الجريء ، المجانب لسكل مجال التفاهم ، بالارتياح : لا من جانب وزارة الخارجية ، ولا من جانب اليهود البريطانيين ذوي النفوذ ،

(١) op. cit. الفصلان الرابع والخامس .

(٢) وقد وصفه « ت . ا . لورنس » (T. E. Laurence) بأنه « الحامي الواسع الخيال المدافع عن الحركات العالمية التي يعوزها الاقناع » (Seven Pillars of Wisdom. 58)

(٣) عن « Barbour, op. cit., 54 f., 64 f. »

الذين كان يهمهم ما قد يكون له من التأثير في وضعهم كرعايا بريطانيين . وبعد انقضاء شهرين في تعديل صيغته وإعادة تحريرها تمت الموافقة الرسمية على صيغته النهائية وظهر في شكل التصريح المشهور المعروف « بتصريح بلفور » في ٢ نوفمبر سنة ١٩١٧ ، وهذا نصه . « إن حكومة جلالة الملك تنظر بعين الارتياح إلى إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين ، وستبذل غاية وسعها لتسهيل تحقيق هذا الغرض ، على أن يكون من المفهوم تماماً ألا يُسمح بإجراء شيء يكون من شأنه الإضرار بما للطوائف الأخرى غير اليهودية بفلسطين من حقوق مدنية ودينية ، أو المساس باليهود في أي بلاد أخرى من حيث حقوقهم ووضعهم السياسي » . ويتضح من ذلك أن هناك فارقاً جوهرياً بين الاقتراح الصهيوني الأصلي وبين التصريح الذي تم اعتماده بصفة نهائية : فالأول شامل جارف ، والثاني غامض ومحاط بسياج من التحفظات . وقد ظل الصهيونيون يتمسكون بتفسير التصريح على الوجه الذي يلائم اقتراحهم الأصلي ، وحتى في وقت قريب من يومنا — أغسطس سنة ١٩٤٦ — نرى متكلمي رسمياً يقول بلسان الوكالة اليهودية « إن وعد اليهود بجميع أرض فلسطين الممتدة على جانبي نهر الأردن مفهوم ضمناً من « تصريح بلفور » ^(١) .

وقد بذلت سلطات الجيش غاية وسعها لإبقاء أمر التصريح سرّاً مكتوماً عن « الطوائف غير اليهودية » ، أي عن المسلمين والمسيحيين الذين يتكلمون اللغة العربية والذين يبلغ تعدادهم يومئذ ٩٠ في المائة من جملة السكان ؛ غير أن بعض الأنباء عنه وصلت إلى « سامع » الشريف حسين ، فبعث إلى بريطانيا يستفسر في شيء من الاهتمام عن حقيقة ما حصل . فأجابت الحكومة على

(١) عن صفحة « Palestine Post » الصادرة في ٢ أغسطس سنة ١٩٤٦ . ومن هذا نصل إلى النتيجة اللاذعة وهي أن الصهيونيين نسبوا إلى بريطانيا القيام بتمثيل دور الحصان الصوري في الصيد الذي يخنف وراءه الصائد .

استيضاحه بأن تأييدها للأمان الصهيونية « لا يتجاوز الحدود الكفيلة بحرية السكان الحاليين ، سواء من الوجهة الاقتصادية أم السياسية » . وقد رضى الشريف بهذا الوعد ، ونهض ابنه « فيصل » فى أوائل عام ١٩١٩ إلى عقد اتفاق مؤقت مع « وايزمان » بشأن الصهيونية فى فلسطين ، على أن يكون سريان هذا الاتفاق متوقفا على موافقة الدول على قيام الدولة العربية فى سوريا ، بحيث أنه — كما قرر فى فصل كتابته — « إذا حدث أقل تعديل أو انحراف فى هذا الشأن فإنى أكون غير مرتبط بكلمة واحدة مما جاء فى هذا الاتفاق » . وإلى هذا الحد لم يؤخذ رأى عرب فلسطين قط ، وإذا أنهم لم يعطوا توكيلا لفصل للتكلم نيابة عنهم ، فلم يكن فى اتفائه مع الزعيم الصهيونى ما يقيد أحدا غير فيصل نفسه ووالده .

أما ما كان من أمر أمانى الصهيونيين السياسية ، وقد انتعشت بعد طول انتظار بتحقيق آمالهم القديمة فى الرجوع إلى « أرض الميعاد » ، فإنها بعد انتهاء الحرب قد عظم أمرها بما وقع على اليهود من الضغط وجعلهم يهاجرون فى جموع كبيرة من ممالك شرق أوروبا ، التى باتت تتقذ بالوطنية العنصرية بعد أن قامت على أنقاض العاهليتين النمساوية والروسية ^(١) . وزاد تشجيع حركتهم ما سمعوه من أقوال نفر من رجال السياسة أمثال « الرئيس ولسن » و « لوييد جورج » (Lloyd George) و « سميثس » (Smuts) و « بلفور » ، عما ينتظر لليهود مدى الأيام من إقامة دولة عظيمة أو اتحاد ولايات على نمط « الكمنولث » . والظاهر أنهم لم يعرفوا عن عرب فلسطين شيئا فوق مجرد وجودهم ، وأنهم قوم من البدو لا يستحقون من الاهتمام أكثر مما يستحقه هنود أمريكا أو قبائل « الببتو » ، أو أى شعب آخر بدائى

(١) انظر : Round Table, 1939, 259

من « الأمانى » الذين لا يضمهم نظام سياسى ، وأن ما لهم إلى إفساح الطريق للتعمير الذى تقوم به شعوب أكثر منهم « تقدما » . لذلك رأينا الدكتور « وايزمان » يقوم فى مؤتمر الصلح ويعبر عن الأمانى المحيطة بحركة قومه بالفاظ صريحة لا تقبل أى تأويل ، فىقول : « أى أن زى فلسطين يهودية كما نرى إنجلترا انجليزية وأمريكا أمريكية » . كذلك أصدر أصحاب مشروع « صندوق التأسيس الصهيونى » (Kerén ha - Yesod) مؤلفا قالوا فيه : « إن الغرض الذى ترمى إليه الطليعة اليهودية الحديثة فى فلسطين هو إعداد المكان والعمل للألوف الذين ينتظرون فى الخارج » .

وقد تدفق تيار الصهيونية كاسيل فغطى على جميع طوائف اليهود الذين عوّلت عليهم بريطانيا فيما تصورته فى اقتراضها الأسمى (من ائتلاف اليهود والعرب) ، وهم أولئك اليهود المتدينون الذين آثروا دائما العيش فى انزواء ودعة بمدن فلسطين المقدسة ، وطائفة الزراع فيما قبل الحرب بمن كانوا يتكلمون العربية ويستخدمون العرب فى أعمالهم ، وأولئك العلماء من اليهود الذين رأوا بعيد نظرهم أن أضمن وسيلة لتحقيق الوعد الدينى الذى وعدوه إنما تكون بالاتفاق مع أهل البلاد والارتباط معهم بعهد ونام وسلام . لكن الصهيونية اكتسحت كل اعتبار لم يقم على أساس التوسع العاجل فى نطاق الوطن القومى « وقد كان لهذا « الغزو » الصهيونى الجارف رد فعل عاجل لدى العرب ؛ ومع أن « مارك سايكس » كان فى أول الأمر متحمسا لمشروع الصهيونية ، فإنه عندما قام بزيارته الثانية للبلاد فى عام ١٩١٩ « رأى ما هاله من العداوة المريرة التى تولدت فيها » . كذلك عندما جابت لجنة « كرنج - كرين » (King - Crane) أرجاء « الهلال الخصيب » عام ١٩١٩ ، بناء على تعليمات « الرئيس ولسن » ، للوقوف على ما أحدثته نظم الانتداب المقترحة من الأثر فى نفوس الأهلين ، « وبدأت دراسة أحوال الصهيونية ، بعقول مهيأة من

قبل الليل إلى جانبها، نال استحسانها الكثير من أمانى الصهيونية وخططها، كما أثار عظيم إعجابها تفانيها في العمل ونجاحها في التغلب على العقبات الطبيعية الكبيرة بالطرق العلمية؛ غير أن ما رأته اللجنة من الحقائق الواقعية حداها إلى أن تقترح إجراء تعديل خطير في ذلك المنهاج الصهيوني المتطرف الذي لم يعرف حداً للهمجرة وقد تبين لها مراراً خلال المؤتمر الذي عقدته مع الصهيونيين، حقيقة واضحة، هي أن الصهيونيين قد وضعوا نصب أعينهم تجريد الملاك غير اليهود بفلسطين من جميع أملاكهم تقريباً بطريق شرائها منهم بشكل ما. كذلك كان أكثر من ٧٢ في المائة من العرائض التي تلقتها اللجنة في جميع أنحاء الشام مفعماً بالشكوى من المنهاج الصهيوني؛ وفي فلسطين بالذات أبدى جميع غير اليهود من السكان معارضة أكيدة للمنهاج الصهيوني بخذافيه؛ وما من موظف بريطاني استشارته اللجنة إلا كان اعتقاده أنه لا يمكن تنفيذ المنهاج الصهيوني إلا بالقوة المسلحة، وكان من رأى الضباط على العموم أن مجرد البدء في تنفيذ المنهاج يحتاج لقوة لا تقل عن ٥٠.٠٠٠ جندي. وقد وضعت الحكومة الأمريكية تقرير اللجنة «على الرف»، إلا أنه نُشر بصفة غير رسمية فقط. بعد أن اعتزل «ولسن» الرئاسة.

وكان الصهيونيون في فلسطين، في شدة تمسكهم وتفانيهم في العمل على إعادة بناء وطنهم القومي، يهاجمون بعنف كل من اعترض على مطالبهم المتطرفة أو حاول التخفيف من سرعة سيرهم؛ وقد تناول هذا الموضوع «السير روثلاندستورز» (Sir Ronald Storrs)، الذي نُصب حاكماً عسكرياً على بيت المقدس عام ١٩١٨، وكان له عطف شديد على الصهيونية، فقال: «إننا قد لاقينا من مبدأ الأمر نقداً من الصحافة الصهيونية ما لبث أن تحول إلى عداء يهودي جماعي؛ فرمينا بأننا غير أكفاء، قليلو الثقافة، وأن من كان منا ذا خبرة رسمية كان يميل كل الميل إلى العرب، وكلنا ضد الصهيونية

بل ضد اليهودية» . ثم إن عدم فهمهم لمقاصد الضباط البريطانيين القائمين بإدارة شئون البلاد ومخاوفهم لهم ما لبث أن امتد حتى تناول سكانها الذين يتكلمون العربية. وقد قامت اللجنة الانجازية الأمريكية المشكلة عام ١٩٤٦ بإجمال الكلام عن الموقف دون تحيز فقالت: «إن اليهود كثيراً ما يكتفي بالإشارة — لأقل مناسبة — إلى المزايا غير المباشرة التي عادت على العرب من دخوله البلاد، ويقف عند هذا الحد. ولأنه يحب من صميم قلبه كل شبر من «أرض إسرائيل»، يجد من المستحيل عليه أن ينظر إلى الموقف من وجهة النظر العربية حتى يدرك مبلغ التأثير الذي أثاره «غزوه» لفلسطين. ثم إنه يقابل بين ما أنجزه من الإصلاحات الكبيرة وبين التحسينات البطيئة التي تجرى بالقرية العربية، وتكون نتيجة المقارنة دائماً في جانبه، وينسى في ذلك المزايا الهائلة المالية والتعليمية التي نفحتها بها الصهيونية العالمية. وعندما يلام على علاقاته (غير المرضية) مع العرب، فأقرب ما عنده أن يكتفي بالإشارة إلى الصداقة السطحية التي يشاهد وجودها بينهما في الحياة اليومية في المدينة أو القرية، وهي صداقة لا ينسرها أحد في ذاتها. وهو في ذلك يتجاهل أحياناً العداوة السياسية الشديدة التي لها أعظم تأثير في نفوس الطائفة العربية بأسرها، أو يفسرها بأنها «نتيجة للدعاية المخترعة التي تقوم بها طبقة الأفندية الأغنياء». والواقع أننا لا نكون مجافين للعدالة إذا قلنا أن الطائفة اليهودية بفلسطين لم تقم قط — كطائفة — بمواجهة مسألة التعاون مع العرب. ومن الأمثلة الخطيرة الدالة على ذلك أنه عندما قامت الوكالة اليهودية بتقديم اقتراحها بإنشاء دولة يهودية لم تتناول مسألة التصرف في أمر مليون وربع مليون

نفس من العرب إلا بكلام عام غاية في الابهام^(١) . ومن قبل استرعى هذا الأمر أنظار أحد المراقبين ذوى النظر الثاقب فقال : « ان كل من يرى اليهود في فلسطين ويسمع محاجاتهم ، لا يسمعه ، حتى لو كان من المعجبين بمواهبهم العظيمة ، إلا أن يسلّم بأنهم من الوجهة السياسية قوم استولى عليهم الجود ، وأن تلك الصفات البارزة المتأصلة فيهم التي استمدوا منها قوة المحافظة على جنسهم ودينهم وأعمالهم ، هي بعينها التي تقف عقبة في سبيل أخذهم بأسباب الاختلاط الاجتماعى أو السياسة الديمقراطية القائمة على مبدأ « خذ وهات »^(٢) .

وهم من أول يوم لم يُظهروا أى استعداداً مطلقاً للاعتراف أن هناك حقيقة حركة قومية عربية ، مع ما كانت عليه هذه الحركة من نماء . حقاً إن أنحاء الأقاليم بفلسطين كان نصيبها في الحركة أقل مما قامت به مدن الشام ، غير أن ذلك لا ينسينا ان « عوفى عبد الهادى » الفتى وأعضاء أسرة النشاشيدى ببيت المقدس ، وآخرين من أعيان فلسطين ، كانوا جميعاً أعضاء بارزين في الجمعيات الوطنية السريّة ، وبعضهم لقي حتفه على يد جمال باشا . وقد كانت جماعة المسلمين بفلسطين منقسمة إلى فريقين كبيرين : فريق النشاشيدى وفريق الحسينى ، تبعاً لانتمائهما إلى هذين البيتين الكبيرين . « وكان فريق الحسينى في موقفه من الصهيونية ، يتولون الزعامة الدينية ويمثلون الحركة الوطنية في أقصى تطرفها ، في حين كان فريق النشاشيدى منضمين إلى جانب الحكومة ، يبذلون ما في وسعهم لنيل ما تسمح به الظروف^(٣) . وقد رأى « السير هربرت صمويل » (Sir Herbert Samuel) ، بصفة كونه المندوب السامى ، أن يخفف من حدة

(١) الفصل الثامن - الفقرتان ٤ و ٥

(٢) عن Eliz. Monroe, op. cit., (1938), 59 f .

(٣) عن Storrs, op.cit., 401 f :

الحسينيين بأن عين أنشط شباب بين أعضاء الأسرة في منصب « مفتى بيت المقدس » ورئيس المجلس الإسلامى الأعلى : « والواقع أن الحاج أمين ظلّ يعتبر سنين طويلة في نظر غلاة ساسة العرب ، عوناً من أعوان البريطانيين^(١) . أما فريق النشاشيدى ، فعلى الرغم من وجود « عمديّة » بيت المقدس في بيتهم منذ سنين عدة ، كانوا يحسّون بأنهم أقل نفوذاً في البلاد من فريق الحسينى ، ولذلك سعوا إلى التعويض بما ينقصهم بعقد اتفاق اجمالى ابتدأ مع الصهيونيين ، وقد لقوا من طبقات هؤلاء المتوسطة تشجيعاً على ذلك ؛ غير أن فريق اليسار من الصهيونيين كانوا يرمون من بادى الأمر إلى دق إسفين بين الطبقة الحاكمة العربية كلها باعتبار أنها ، على حدّ قولهم « الطبقة الإقطاعية الاستغلالية » ، وبين الجموع للصامّة غير المنظّمة من الفلاحين وعمال المدن ، وقدّموا للفلاحين الوعود ببعض المنافع المادية ، كما وعدوا العمال بإنشاء نقابات عمالية ترعى مصالحهم . فلما استعرت الثورة العربية في المدة ١٩٣٦ - ٣٩ أدرك الصهيونيون من أحداثها أن جهودهم للتفرقة بين العرب ذهبت كلها هباء تقيراً ، ولهذا أخذوا يتجهون من بعد ذلك إلى توجيه الكلام صراحةً إلى العرب عامة . وفي أحد اجتماعات « يوم مايو » لسنة ١٩٤٦ خطبت السيدة « جولدا مائيرسون » (Mrs. Golda Meyerson) زعيمة العمال ، والتي صارت وقتها رئيسة القسم السياسى بالوكالة اليهودية ، « فقالت لعمال العرب وفلاحهم إنه ما من قوة تستطيع صرف اليهود عن هدفهم . وبعد ثلاثة أشهر من ذلك اجتمع حزب « ما باى » (Mapai) للعمال الصهيونيين ، الذى هو أقوى حزب يهودى في فلسطين ، في مؤتمره السنوى ، وأصدر قراراً « وجه فيه الكلام إلى الشعب العربى ، فأكد له أن الأمم اليهودية على استعداد للتعاون معهم على قدم المساواة لما فيه تقدم فلسطين في جو من السلام ؛ غير أنها في الوقت نفسه لا تألو

(١) عن Barbour, op.cit., 130 :

جهداً في مكافحة أي جهود ترمي إلى هدم المنهاج الصهيوني^(١). ولعلّ الصهاينة كان لهم عذرهم في ظنهم أن اللغة الوحيدة التي يفهمها العرب هي لغة القوة. فإنهم إنما سلكوا نفس المسلك الذي سبقهم إليه المستعمرون دائماً مع السكان الأصليين في كل بقعة أريد استعمارها، متى كان هؤلاء أقلّ منهم عدّة من الناحيتين المادية والعقلية؛ ولكن هذا لا يمنع من تقرير الحقيقة الواقعة وهي أن هذه كانت لغة القوة لا لغة الرغبة في التفاهم والتراضي، وشتان بين ذلك وبين ما كان يدعيه الدكتور «وايزمان» عادة من أنه «يمدّ إلى العرب يد المصادقة»^(٢).

ولما وجد الصهاينة أن جماهير العرب لا تزال تفضّل العمل بنصائح الطبقة الحاكمة منهم على الانصياع للناصحين لهم من الصهاينة، وأن جهودهم للتفرقة بين العرب لم تأت بنتيجة تذكر، عمد المعتدلون منهم إلى انتقاد حكومة فلسطين على عدم قيامها باخماد أصوات غلاة الوطنيين من العرب. أما الصهاينة المتطرفون فكان مسلكهم في ذلك أن اخترعوا خرافة ظلّوا يُذكرون جذوتها في مثابة حتى سنة ١٩٤٨، وهي أنه لا أساس لفكرة تضارب المصالح العربية واليهودية وأن الخلاف الواقع بين الفريقين إنما هو من صنع الإنجليز. وقد كانت ادعاءات الصهاينة عن تصدّي بريطانيا لأغرا ضهم موجهة في الأصل إلى الإدارة في فلسطين (العسكرية منها والمدنية)، ومن بعد سنة ١٩٣٩، وخاصة في السنوات التي تلت ١٩٤٥ التي لم تعدّ فيها السياسة البريطانية تتمشى مع خطة الصهاينة المستأثرة بمصالحهم وحدها، شنّ الصهاينة حملتهم على «هويتول» (Whitehall)

(١) عن صحيفة (Palestine Post) الصادرة في ١٠ سبتمبر سنة ١٩٤٦.

(٢) مثال ذلك ما ورد في الصحيفة المذكورة في ١٩ يونيو ١٩٤٦.

و «داوننج ستريت» (Downing Street) معاً^(١). فقد سخر المراسل اللندني لصحيفة «بلاستين پوست» (Palestine Post) من ذلك الطابع الرسمي المدموغ بتلك السياسة التي تعتبر الشرق رقعة لم تفسدها بعد مساوى القرن العشرين، وأنه يجب في نظرها المحافظة على نقاوته العذرية بقدر ما في الإمكان إبقاء على مظاهر البهجة في المجتمع العربي و، ظاهراً الفخفخة في المجتمع البريطاني^(٢). وهناك تعليق أكثر من ذلك صراحة أبداه أحد أعضاء حزب «المراجعين» اليهودي (على نحو ما هو معروف عن هذا الحزب)^(٣)، قال: «إن من المأسلم به أن الاصطدام بين اليهود والعرب في فلسطين كان لا محالة واقعاً حتى لو لم يكن هناك تحريض من الإدارة البريطانية. فإن اليهود أرادوا أن تكون فلسطين دولة يهودية، وكان مآل العرب إلى الاعتراض على ذلك عاجلاً أو آجلاً.... فكان لابد من وقوع صدام نفساني بين اليهودي والعربي، وصدام آخر بين اليهودي المهاجر إلى فلسطين والموظف البريطاني الاستعماري الذي يعمل فيها.... هذا فضلاً عن الاصطدام المقدر وقوعه حتماً بين النوى المتحركة اليهودية وحالة السُّبُبات العميق المستولى على بلاد العرب».

وكان الجو من بادئ الأمر يسوده انعدام التفاهم والشعور المتبادل، ثم أخذ يتغيّر بسحب من الشك والريبة بلا انقطاع. ولما رأت الطبقة الحاكمة

(١) المترجم - «هويتول» هو مقر رئيس جمهورية الولايات المتحدة، و «داوننج ستريت» هو مقر رئاسة الوزارة البريطانية؛ وذكرهما بمثابة ذكر مركز السلطة في كلتا الدولتين.

(٢) George Lichtheim في عدد ٤ يونيو سنة ١٩٤٦.

(٣) عن: «Eliahu Ben-Horin, The Middle East: Crusades of History» من ١٣٢. ويجد القارئ المعنى المقصود من إطلاق لفظ «المراجعين» على الحزب في بحث تال

من العرب أنهم لم يُمنحوا الاستقلال الذي ظنوا أنهم وعدوا به لم يلبثوا أن قلبوا ظهر المِجَنِّ لليهود، الذين كانوا في نظرهم رأس هذا البلاء. فانفجح المجال للبهيجين والسفاكين، ووقع في عيد الفصح عام ١٩٢٠ أول حادث من حوادث الهياج الطائفي الكثيرة التي أطخت بها الأراضي المقدسة. وقد تناول هذا الموضوع رئيس الإدارة البريطانية في تقرير له فقال: «وإني أستطيع القول في ثقة أنه عندما تحرّجت الحالة لم تعتمد اللجنة الصهيونية إلى قبول أوامر الإدارة عن طيب خاطر، بل جنحت من أول أمرها إلى سياسة العداء والنقد والهجوم. ومن المؤسف حقاً أنه، فيما عدا حالة أو حالتين لا يقاس عليهما، كان يبدو من المستحيل إقناع الصهاينة بحسن نية البريطانيين وتوخيهم الأمانة المعتادة. ولم تكن العدالة هي مطلب الصهاينة من السلطة العسكرية المحتلة، بل كانوا يريدون منها أنه في كل أمر له علاقة بأحد من اليهود يجب الانحياز لما فيه مصلحة اليهودى.... وفي بيت المقدس، حيث هم الأكثرية، نراهم لا يكتفون بالحماية العسكرية بل يطلبون وضع القانون في أيديهم، وفي الجهات الأخرى التي هم فيها أقلية لا يبطل لهم صياح بطلب تلك الحماية العسكرية.... وقد هددني مثل الطائفة اليهودية بالاتجاه إلى قانون الغوغاء، وامتنع عن الامتثال لقوى القانون والنظام المشروعة.... وأن سلطى الشخصية وسلطة كل قسم في إدارتي عرضة لاغتصاب اللجنة الصهيونية لها أو تخطئها.... وقد حرصت إدارتنا كل الحرص على التمسك بالقوانين التي تخضع لها القوات العسكرية المحتلة لأراضي الأعداء، لكن ذلك لم يحز رضا الصهاينة؛ والظاهر أنهم لا يرضون بغير تحييز الإدارة العسكرية المؤقتة لهم لحين صدور قرار الانتداب. ومن المستحيل بدهة إرضاء قوم ينحصر طلبهم الرسمي في الحصول على «وطن قومي» ولا يرضون في الواقع بغير دولة يهودية». وما لبث الصهاينة أن عمدوا إلى تغطية مسالكهم بادعائهم أن محاربة بعض

أعضاء الإدارة العسكرية للعرب هي التي عاقت إخماد الهياج. وقد انتهى الأمر بأن قامت وزارة «لويد جورج» بإلغاء الإدارة العسكرية وأحلت محلها سلطة إدارية تستمد قوتها من وثيقة الانتداب.

ومما يلقي ضوءاً على هذا الموضوع أن الإشارة الوحيدة في صك الانتداب إلى الغالبية العربية لسكان فلسطين، كما وردت في المادة التي تعترف بأن اللغة العربية هي إحدى اللغات الرسمية الثلاث للدولة، كانت لا تزال ضمنية غير مباشرة.^(١) ومن جهة أخرى كان المندوب السامي البريطاني «السير هربرت صمويل» (Sir Herbert Samuel) شديد العطف على الصهيونية، بالمعنى الذي فهمه عنها وقتئذ، إن لم يكن هو نفسه قد اعتنق الصهيونية^(٢)، ومع ذلك فإنه — والحق يقال — كان طوال مدة تقلده منصبه شديد المحافظة على الحياد، لدرجة أن المتطرفين من الصهاينة رموه «بمبالاة العرب»؛ وفي عام ١٩٢١ حمل عليه المؤتمر الصهيوني حملة شعواء لأنه أوصى بأن تكون الهجرة إلى فلسطين «داخل الحدود التي يسمح بها عدد السكان الحاليين ومقتضيات مصالحهم، كي تسير البلاد في طريق التقدم الذي يكفل الخير لجميع سكانها»^(٣). وفي عام ١٩٢١ أيضاً حصل هياج آخر بين العرب أشد خطورة من سابقه، وكان أصل منشئه شغب وقع بين شعبتين مختلفتين الاتجاه من عمال اليهود في «يوم

(١) وفي مواضع أخرى أشير إلى العرب بالعبارة «الطوائف الحالية غير اليهودية» (وذلك في المقدمة، التي أوردت نص تصريح بلفور)، وفي العبارة «سكان فلسطين بصرف النظر عن جنسيتهم وديانتهم» (مادة ٢)، والعبارة «الطوائف الأخرى من السكان» (مادة ٦).

(٢) عن: Hyamson. op cit., 131

(٣) ويقول «ستورز» في ذلك: «إن لا أتصور كيف يستطيع مندوب سام غير يهودي تحمل عواصف الرأي العام الصهيوني مدة خمسة أعوام» (op. cit. 358, 392).

مايو» من تلك السنة . وقد أعقب ذلك إرسال أول لجنة من لجان التحقيق الكثيرة التي وفدت على فلسطين . وكانت اللجنة التي عهد إليها في تحقيق هذا الحادث «لجنة هايكرافت» (Haycraft) ، فصرّحت عند ابداء رأيها بأن المنظّمة الصهيونية «عملت على تجاهل العرب بصفة كونهم عنصرًا يُعمل له حساب كبير ، وفي بعض الأحوال وقفت في طريق مصالحهم ابتغاء فائدة اليهود ، وأن تصرّفاتها تثير هياج العرب من سكان فلسطين بدلا من تهدئة خواطرهم ، وأنها بذلك تعدّ سببا من أسباب الاضطرابات » . وتناولت اللجنة موضوع الادعاءات الصهيونية التي تقول بأن ما يديه العرب من عداء إنما هو منصب على الحكم البريطاني أكثر من انصبابه على الصيونيّين وأن جماعة الأفنديّة أثارت بصفة مصطنعة بين جماهير العرب غير المتعلمين ؛ فأجابت اللجنة على ذلك بأن « صدق الشعور بالكراهية لليهود ، وسعة انتشاره وشدة ، كل ذلك بلغ مبلغا لا يمكن معه أن يُعمل بذلك التعليل السطحي المزعوم ؛ وإذا كان الادعاء معناه أنه لولا تحريض الأعيان والأفندية والمشايخ لما كانت هناك اضطرابات ، فإنه ادعاء واهٍ لا يقيم له وزن ... أما إذا كان قد ظهر في البلاد شيء من شعور العرب ضد البريطانيين فإنه يرجع إلى أن الحكومة مقرونة ، في أذهان القوم ، بتعصيد السياسة الصهيونية » .

ولما ضاقت رئاسة الحكومة البريطانية بدوام هذه القلاقل قررت تحديد سياستها في الموضوع من جديد ، فصدرت بذلك «ورقة تشيرشل البيضاء» لعام ١٩٢٢ ، وفيها نصّت على أن وجود اليهود في فلسطين «حق مسلم به لا مجرد تسامح» ، وفي الوقت نفسه حددت بصفة جلية جميع الاعتبارات الواقعية المحيطة بالموقف ، بأن اعترفت لأول مرة بوجود العرب بالبلاد على نفس الأساس السالف . ومن بين ما جاء فيها : « ان تصرّجات غير معتمدة قد صدرت ، تقول بأن الغرض من المشروع هو تحويل فلسطين إلى

دولة يهودية محضة فحكومة جلالة الملك تعتبر أن مثل هذه الفكرة غير عملية ، وهي لا ترمى إلى شيء من ذلك مطلقا ، ولم يدُرْ بخلدّها في أي وقت أن يزول من فلسطين ، أو يتضاءل فيها ، عنصر السكان العربي أو اللغة العربية أو الثقافة العربية . وإن الحكومة تلفت الأنظار إلى أن نصوص «تصريح بلفور» ، الذي سبقت الإشارة إليه ، لا تسلم بتحويل فلسطين برمتها إلى وطن قومي لليهود ، وإنما هي تصرّح بأن هذا الوطن القومي «ينشأ في فلسطين» . وأوردت «الورقة البيضاء» لأول مرة المبدأ القائل بأن «قوة الامتصاص الاقتصادية» هي التي تتحكم في مقدار الهجرة إلى فلسطين . وأوصت أيضا بإنشاء مجلس تشريعي ، غير أن العرب قاطعوا هذا المجلس لامتناعهم عن الاعتراف بصحة الانتداب . والواقع أن طريقة تشكيل المجلس المقترح كانت لا محالة في غير مصلحة العرب ، لأن نسبة مجموع المسلمين والمسيحيين إلى المجموع الكلي للسكان كانت لا تزال ٨٩ في المائة ومع ذلك جعلت عدّة ممثلين في المجلس عشرة أعضاء منتخبين ، وهؤلاء يُخشى من هزيمتهم في المجلس أمام عشرة الأعضاء المعيّنين من قبل الحكومة والعضوين المنتخبين الممثلين لليهود . كذلك رفض العرب إنشاء «منظمة عربية» تكون لها صفة رسمية على نحو المنظمة الصهيونية ، وذلك «لأن أعضاءها يعيّنهم المندوب السامي الذي هو نفسه صهيوني ، ولأن عرض الاقتراح كان مقرونا بشرط ، هو أن قبوله يعدّ تسوية لجميع المطالب العربية واعترافا من العرب بتصريح بلفور» (١) .

وبقيت الحال مدة ست سنوات يعلو ظاهرها السكوت على الحالة الراهنة؛

(١) عن : Barbour, op.cit., 111.

وإن كان باطنها مفعماً بالاستياء . وبحلول عام ١٩٢٦ كان قد أمكن تخفيض عدد الحامية ، وإسناد أمر الأمن الداخلي إلى القوة الجوية الملكية ، وصرف رجال الجندرية البريطانية ، والخدم من قوة البوليس . ودلت الإحصاءات في عام ١٩٢٨ على أن عدد السكان اليهود قد ارتفع إلى ١٥٠.٠٠٠ أى إلى نحو ضعفين ونصف ضعف ما كان عليه عند نهاية الحرب ، فصار بذلك ١٦ في المائة من جملة تعداد البلاد ، كما أن المنشآت الزراعية قد تمت نمواً ملحوظاً بفضل تفاني الرواد الأوائل الذين كان مبلغ تحمسهم يحلّ عن الوصف ؛ ومع ذلك قد كانت الاعتمادات اللازمة للتوسع شحيحة ، والحالة الاقتصادية في كساد ، فكثرت عدد المتعطلين ، ووصلت الحال إلى أنه في عام ١٩٢٧ زاد عدد المهاجرين من فلسطين على عدد المهاجرين إليها بقدر ٢٣٠٠ نفس . وفي الوقت نفسه زاد عدد سكان العرب بسرعة فائقة ، بفضل الارتفاع الكبير في نسبة المواليد ، وانقضاء عهد التجنيد التركي الذي كان يذهب بالكثير من الشبان إلى غير رجعة ، ونقصان النسبة العالية في الوفيات الذي يرجع بعض الفضل فيه إلى مصلحة الصحة العامة الحكومية ، فضلاً عن شيء من الهجرة غير المشروعة من بعض الممالك العربية المجاورة . على أنه كان يربض وراء هذه الحالة السطحية من مظاهر الأمن والتقدم ، « تنازع نشأ بين نزعتين قوميتين ، ولم يكن من الممكن فضه ، في ظلّ نظام الانتداب ، إلاّ بزوال أحدى النزعتين أو كليهما معاً » ^(١) .

(١) عن تقرير اللجنة الملكية (١٩٣٧) ص ٦١

إن الأراضي الواقعة شرقي نهر الأردن كانت (إلى ما قبل الحرب العالمية الأولى) تابعة في إدارتها للحكومة العثمانية بصفة تكاد تكون اسمية ، ثم انتقلت إدارتها ابتداء من سنة ١٩١٨ إلى يد حكومة فيصل العربية بدمشق . غير أنه تقرر في مؤتمر « سان ريمو » (San Remo) المنعقد في إبريل سنة ١٩٢٠ جعل هذه المنطقة من نصيب بريطانيا كجزء من دائرة الوصاية على فلسطين ، مع الاحتفاظ بشرط أساسي هو « أنه في الأراضي الواقعة بين نهر الأردن والحدود الشرقية لفلسطين ، حسب تحديدها النهائي ، يكون للدولة المنتدبة الحق ، بموافقة مجلس عصبة الأمم ، في تأجيل أو وقف تنفيذ شروط الانتداب التي ترى مريئها غير ملائم للظروف المحلية بهذه الجهات ، وأن تعدّ تدابير الحكم التي تراها ملائمة لهذه الظروف » ^(١) . لذلك بادر المندوب السامي لفلسطين ، عقب انهيار حكومة دمشق العربية أمام الفرنسيين في يوليو سنة ١٩٢٠ ، إلى عقد اجتماع من أعيان البلاد بمدينة « الصلت » (as-Salt) ، التي كانت وقتئذ أشهر مدن ذلك الإقليم ، وأبلغهم أن حكومة جلالة الملك تنوى منحهم حكماً ذاتياً عاجلاً يعاونهم فيه بضعة مستشارين بريطانيين . وعلى ذلك أنشئت مجالس محلية بالمدين الأربع الرئيسية ، غير أنه قبل أن يستقرّ نظام الإدارة ويتخذ شكلاً متماسكاً وصل « الأمير عبد الله » في فبراير سنة ١ٹ٢٠ على رأس قوة عربية إلى مدينة « معان » ، التي كانت قد تركت بصفة مؤقتة داخل حدود مملكة والده الحجاز ، وأعلن عن عزمه على شنّ ثورة على الفرنسيين في سوريا . وقد واصل سيره إلى « عمّان » ، فرجبت به المجالس المحلية ، ولم يعترض الانجليز طريقه ، فقبض على ناصية الأمور وقام بإدارة البلاد على ما يرام . ولما انعقد مؤتمر القاهرة في شهر إبريل أعلن المستر

(١) من صك الانتداب — المادة ٢٥

« تشير شل » وزير الخارجية قبيل انتهاء المؤتمر موافقة بريطانيا على الاعتراف بأنه الحاكم لشرق الأردن طبقاً للأمر الواقع ، على شرط أن يتخلى عن مقاصده العدائية ضد الفرنسيين وأن يقبل حماية بريطانيا للبلاد ومدّها بمعونة مالية تساعد على تنظيم إدارتها على النظم الحديث . وفي سبتمبر سنة ١٩٢٢ حصلت بريطانيا على موافقة مجلس عصبة الأمم ، طبقاً لنص المادة ٢٥ من صك الانتداب ، على إعفاء « شرق الأردن » من أحكام جميع مواد الصك المتعلقة بإنشاء وطن قومي لليهود ، بما في ذلك من النص الذي بحتم تسهيل هجرة اليهود إلى البلاد واستيطانها . ثم اعترفت بريطانيا في سنة ١٩٢٣ بقيام « حكومة مستقلة في شرق الأردن يرأسها الأمير عبد الله ، بشرط أن تكون هذه الحكومة دستورية » .

ومن ذلك الوقت أدار الأمير عبد الله دفة الحكم في الاتجاه الذي يؤدي إلى الاستقلال والملكية ، وقد فاز بذلك فعلاً في سنة ١٩٤٦^(١) . وقد كان الفقر المادي لهذه البلاد الشحيحة في السكان والواقعة على حافة الصحراء سبباً في موافقته الترحيب بما تقدمه بريطانيا من المعونة المالية والفنية لجيشه العربي ، فعرضه ذلك لأقصى ضروب التشهير حتى أنه رُمي بالخنوع لبريطانيا . كما أن هذه المعونة نفسها شحذت ما فطر عليه من الطموح وحبّ التوسع ، فكان ذلك مدعاةً لقتله غيلةً في شهر يوليو سنة ١٩٥١^(٢) . وقد كانت الإشاعات تحوم حوله بميله إلى التعاون الاقتصادي مع الصهيونيين لو استطاع التحرر من الرأي

(١) عندما حصل عبدالله على الاستقلال سمي مملكته باسم « المملكة الهاشمية الأردنية » ، وبعد أن اندمجت فيها بقايا فلسطين العربية في ابريل سنة ١٩٥٠ صار الاسم القديم (شرق الأردن) غير صالح لها من الوجهة الجغرافية .

(٢) أنظر : Esmond Wright : Abdullah's Jordan, 1947 — 1951, Middle East Journal, Summer 1951. p. 439.

العربي ، ولكنه لو كان همّ بشيء من ذلك لوجد أنها قسمة ضيّري ، لأن الصهيونيين لم يُسقطوا من حسابهم قط « تلك الأراضي الشاسعة الموحشة غير المزروعة (على حد قولهم) التي تمتد وراء النهر » . على أن زوال الملك عبد الله من الوجود ، وضمّ حلال النفوذ البريطاني في البلاد ، يجعلان موضوع مستقبلها أشبه شيء بلغز من الألغاز

اهتمت بريطانيا خلال الحرب بالمحافظة على مركزها الممتاز في شبه جزيرة العرب ، فسعت إلى عقد اتفاقات مع فرنسا وإيطاليا ، تعهدت هاتان الدولتان بمقتضاها بعدم الاستيلاء على شيء من أراضي بلاد العرب أو اتخاذ أي قاعدة بحرية على البحر الأحمر ، وبعدم السماح لأي دولة أخرى بشيء من ذلك . كذلك كانت بريطانيا من بادى الأمر على وداد مع الأمير الوهابي الشاب « عبد العزيز بن سعود » ، وقامت ، أسوة بما فعله رجال الحركة الوطنية من العرب ، بإيفاد رُسل إليه في أوائل الحرب عرضوا عليه أن يقوم بمعاوضة الثورة العربية المزمع شنها ضد الأتراك ؛ غير أنه ، لما كان يخشاه من بجانب منافسه أمير « جبل شمر » عدو أسرته من قديم ، والمناصر للأتراك ، اقتصر على تأييده الأدبي للحركة ؛ كما أنه من الوجهة النفسية كان يصعب عليه الاشتراك في عمل ما مع الشريف حسين حاكم مكة والمدينة ، وكلتاها في نظر الوهابيين المخاضين مقررٌ لما يشبه الوثنية من مظاهر التقديس الباطل الذي لم يقرّه القرآن ولا السنة ؛ وزاد الطين بلة ما قام به الشريف حسين عام ١٩١٦ من الماداة بنفسه ملكاً على العرب . ولا يخفى أن هذا ، بحكم ثقافته

(١) عن : Moshe Shertok في ٢٤ يناير سنة ١٩٤٦ (وقد تقلد منذ سنة ١٩٤٨ منصب وزير خارجية إسرائيل)

العثمانية وغلوته في مطامحه الشخصية، اعتبر ابن سعود ناشئاً مُتبرِّراً، فكان مسلكه معه مسلك التواضع المتكلف الذي ربما كان فيه شيء من عدم الاحترام، فضلاً عن احتفاظه معه بخطة الكبير في معاملته للصغير^(١).

فلما انهارت الدولة العثمانية وامتنع التأييد التركي عن آل «شمر»، استطاع ابن سعود الاستيلاء على بلاده عام ١٩٢١ وأصبح في مركز يستطيع فيه أن يناقش الملك حسين الحساب. وقد كان منذ سنوات عدة يقوم بالدعاية للذهب الوهابي بين القبائل النازلة على حدود الحجاز تمهيداً لاستمالتهم إلى جانبه وانصرافهم عن الملك حسين، ولما خرج الأمير عبد الله على رأس قوة لمنازلته عام ١٩١٩ أوقع به هزيمة منكرة، ولم يعفَ وقتئذ عن غزو الحجاز سوى الحكومة البريطانية التي كانت لا تزال تؤيد الملك حسين. على أن هذا الملك، مع تقدمه في السن، ما لبث أن أثر تمسكه بآرائه الاعتبارية على انقياده للحكمة التي توحى بها الخبرة الدنيوية، وانساق إلى مخاصمة بريطانيا؛ وكانت أهم الاعتبارات لديه في ذلك تلك النكبة السياسية التي لحقت بعرب فلسطين من جراء تصريح «بلفور» والوصاية؛ ولما لم يمكن الوصول معه إلى تسوية في هذا الشأن انتهى الأمر بفقد تأييد بريطانيا ومعونتها. وكان في نفس الوقت قد انقاد دون تبصر إلى التآمر ضد «ابن سعود» مع بعض أعدائه أو من ينتظر أن يكونوا منافسين له، أمثال آل شمر، ورؤساء القبائل النازلة على أطراف نجد، وإمام اليمن. ثم انه اشتبك مع مصر في نزاع لاداعي له بشأن الترتيبات الصحية الخاصة بالأماكن المقدسة والتي يرجع عهدها إلى القرون الوسطى؛ وفي سنة ١٩٢٤ أجهز على البقية الباقية له من التأييد في العالم الإسلامي بأن أعلن نفسه خليفة على المسلمين. عند ذلك قام «ابن سعود» بغزو الحجاز، فنزل حسين عن الملك لأكثر

(١) عن: Antonius, op. cit., 329

أبنائه «علي»؛ غير أن ابن سعود ما لبث أن طرد «علياً» في العام التالي وضم الحجاز إلى بلاده.

ومن الطبيعي إن ما كان يدين به ابن سعود سابقاً لبريطانيا من شبه التبعية أصبح لا مكان له، ولذلك أبرمت معه بريطانيا عام ١٩٢٧ «معاهدة جدة»، فاعترفت فيها بأنه الحاكم والملك المستقل على الحجاز ونجد وماحقتهما، وقد أدمجت هذه كلها فيما بعد وسميت «المملكة السعودية العربية». وقد تعهد ابن سعود مقابل ذلك بالمحافظة على علاقاته الودية مع شياخات الخليج الفارسي المشمولة بالحماية البريطانية. وكان قبل ذلك قد اعترف بجلوس نجلي حسين — فيصل وعبد الله — على عرش العراق والأردن — ورضى بأن تقوم بريطانيا بضبط حدود دولته بالاتفاق مع هاتين المملكتين، غير أنه فيما يختص بالحدود بينه وبين الأردن كان دائماً يحتفظ في ذهنه ببعض تحفظات قد تسفر فيما بعد عن التأثير في العلاقات بين المملكتين.

كان من بين شروط اتفاقية «سايكس بيكوت» (Sykes-Picot) لعام ١٩١٥ أن يقسم «الهلال الخصيب» إلى أربعة مناطق، تدير اثنتين منهما فرنسا وبريطانيا إدارة مباشرة، كل في منطقتها، والاثنان الأخريان تتولاها حكومتان عربيتان بإرشاد وحماية فرنسا وبريطانيا، كل في واحدة منهما. فكان نصيب فرنسا المباشرة الأراضي الساحلية من سوريا ومعه «كيليكيا»، في حين تتألف المنطقة المشمولة بحمايتها من وراء منطقة الساحل من سوريا بحيث يشمل ذلك «ولاية الموصل». غير أنه لما حل عام ١٩١٩ كانت الجيوش البريطانية قد احتلت ولاية الموصل بعد إجلاء الأتراك عنها، واستطاع «لويد جورج» بعد عناء أن يحمل «كليمنسو» (Clemenceau) على تخلي فرنسا عن

المطالبة بها ، وبذلك أمكن ضم هذا الإقليم ، العامر بالزيت ، إلى العراق ، وعُوض
الفرنسيون من ذلك بإعطائهم حصّة الربع الألمانية في شركة الزيت التركية ، التي
أطلق عليها اسم جديد هو « شركة الزيت العراقية » ، ووُعدت فرنسا بحصولها
على ربع محصول الشركة من الزيت . وقامت بريطانيا بتسليم فرنسا الاحتلال
العسكري لأراضي سوريا الساحلية ، في حين بقيت الحكومة العربية المستقلة
التي يرأسها « فيصل » تحكم المدن الداخلية . وقد كان هذا الوضع قلقاً لا يرحى
له ثبات . فإن العرب كانوا حائقين لمجرد وجود الفرنسيين في هذه الأنحاء
ويخشون عاقبته ، ولا سيما أن نصيب فرنسا في الحملة التي قهرت الأتراك كان
مقصوراً على مجرد وجود قوة رمزية لها صغيرة ، ولا ينتظر من العرب أن
يوافقوا على أن مابذلته من تضحيات هائلة في الميدان الغربي يعطيها الحق فيما
تطالب به في سوريا . ومن جهة أخرى لم يكن لدى الفرنسيين شيء من
العطف على الثورة العربية ولا على القومية العربية جملةً ، إذ كان يُعاقب بائسهم
من هذه الناحية أمر الملايين من رعاياهم الذين يتكلمون اللغة العربية في شمالي
أفريقيا ، وكانوا يعتبرون هذه المظاهر مناورة بريطانية لحرمان فرنسا من
إرثها المشروع في سوريا ، الذي يرجع أصل حقها فيه إلى أيام الحروب الصليبية
التي سهمت فرنسا في تحمل أعبائها بأكبر قسط ، وذلك فضلاً عن أنها جدّدت
قوة هذا الحق ببعثاتها العلمية وما أنشأته في البلاد من سكك حديدية وغيرها من
المنافع العامة . ومع ذلك كان أكثر من ٦٠ في المائة من العرائض التي رُفعت
إلى لجنة « كرنج - كرين » (King-Crane) عام ١٩١٩ طافحة بالاحتجاج
الشديد المباشر على الانتداب الفرنسي .

وفي إبريل سنة ١٩٢٠ ، بعد شهر واحد من انعقاد « مؤتمر سوري عام »

وإعلانه قيام مملكة « سوريا الكبرى » المستقلة برياسة الملك « فيصل » شاملةً
لبنان وفلسطين ، قرر مؤتمر « سان ريمو » (San Remo) منح فرنسا الوصاية
على سوريا بأكملها . بذلك صارت بيد فرنسا السلطة الشرعية التي تؤهلها لأن
تسلك المسلك الذي تراه مع الحكومة العربية غير الصديقة المسيطرة على الأنحاء
الداخلية ، والتي كانت قواتها قد قامت بصفة غير رسمية بهاجمة المراكز العسكرية
الفرنسية المجاورة لخط الحدود بين المملكتين ، في حين قامت السلطات العربية
ببث الدعاية ضد الفرنسيين وعرقلة التجارة الفرنسية ، وإن كان الفرنسيون
بدورهم لم يحجموا عن مقابلة ذلك ببعض الأعمال الاستفزازية . وفي يوليو
سنة ١٩٢٠ وجّه « الجنرال جورود » (General Gouraud) إلى « فيصل » بلاغاً
نهائياً يطلب فيه تقديم الترضية اللازمة عن جميع هذه الأمور وقبوله الوصاية
الفرنسية على جميع سوريا بلا قيد ولا شرط . وبينما كان فيصل يسعى للمفاوضة
في هذه الشؤون وقعت بعض التحامات مسلحة بين قواته وبين الفرنسيين ،
أعقبها احتلال الفرنسيين مدينة « دمشق » وطرد فيصل من البلاد . ولما أصبحوا
سادة الموقف ، ولا حيلة للبلاد في شيء ، أخذوا يدبرون تشكيكها من جديد
بحسب ما يترأى لهم . ولعلهم أن جلّ الاعتماد في مناصرتهم إنما يكون على
« المارونيين » من أهل لبنان ، وأن شعور الطوائف المسيحية الأخرى نحوهم
فار ، وأن غالبية المسلمين تكنّ لهم كراهية قلبية ، قرروا ، تسهلاً لمهمتهم ،
أن يؤولوا بلا خجل على سياسة « فرّق تسد » ، بأن يستغلّوا ويوسعوا شقة
الخلافت الدينية التي نسكت بها سوريا أكثر من أي بلاد أخرى في
الشرق الأوسط . فإن نسبة تعداد مسلمي العرب السُنيّين لا يتجاوز ٥٣ في
المائة من جملة سكان سوريا ولبنان معاً . كما أنه توجد بالبلاد أقليات
تؤلف إلى حدٍّ ما وحدات جغرافية صغيرة : فمن ذلك أن المارونيين وعددهم

٣٤٠,٠٠٠ يقطنون جبل لبنان ، والعلويين أو النصيرية^(١) وعددهم ٣٢٥,٠٠٠ يقطنون « جبل النصيرية » (الأنصارية) الحاذي للنصف الشمالي من الساحل ، والدروز وعددهم ١٦٠,٠٠٠ يقطن معظمهم جبل الدروز وإن كان بعضهم يعيش بلبنان أيضا ، والأكراد الذين قد يبلغ عددهم ٢٠٠,٠٠٠ يقطنون « الجزيرة » بالشمال الشرقي من البلاد . فلم يألُ الفرنسيون جهداً في إذكاء جذوة الميول الانفصالية لدى جميع هذه الأقليات التي عانت بلا شك كثيراً من جراء عدم مساواتهم بغيرهم على يد السنّين في عهد الحكم العثماني . فعمدوا في سنة ١٩٢٠ إلى توسيع نطاق سنجق لبنان القديم حتى صار ثلاثة أمثال رقعته السابقة ، بأن أدخلوا في دائرته مدن بيروت وطرابلس وصيدا ذات الغالبية الإسلامية ، وجنوبي لبنان إلى حدود فلسطين (ومعظم أهله من الشيعة) ، وإقليم « البقاع » الخصيب الذي يقطنه أقوام مختلفو الأديان معظمهم من المسلمين والمسيحيين الأورثوذكس .

فلم يعدّ للمارونيين في لبنان بعد اتساع رقعته على هذا الوجه تلك الأثرية المطلقة التي كانت لهم في السنجق القديم ، فضلا عن أن جملة المسيحيين على اختلاف مذاهبهم لم يبق لهم فيه إلا أغلبية هزيلة^(٢) . ولعلّ الغرض من وراء إضعاف مركز المسيحيين بهذا الشكل إيجاد الشعور بينهم بزيادة اعتمادهم على الحماية الفرنسية والحدّ من ميلهم إلى اتخاذ خطة وطنية خاصة بهم . وفي سنة ١٩٢١ اعترف الفرنسيون باستقلال « جبل الدروز » ، ثم باستقلال بلاد العلويين في سنة ١٩٢٢ . أما باقي الشام فانهم قسموه في عام ١٩٢٠ إلى

(١) ودينهم عبارة عن مزيج من شيعة الإسلام والمسيحية الأولى وبعض مناصر الوثنية . انظر :

Encyclopaedia of Islam, art. Nusairi

(٢) ربما يكون المسيحيون الآن قد فقدوا حتى هذه الأغلبية الضئيلة ، بسبب الهجرة وبسبب نسبة المواليد العالية بين المسلمين ، وعلى كل حال لم يعمل تعداد البلاد منذ أكثر من عشرين عاما .

ولایتين : دمشق وحلب ، أملاً في استغلال ما بين هاتين المدينتين العظيمتين من منافسة تقليدية ؛ غير أن هذه التجربة لم تدم وأعيد توحيد الولايتين عام ١٩٢٤ .

وبعد أن قطع الفرنسيون أوصل البلاد على هذا النحو أخذوا يفرضون عليها طابع ثقافتهم بطريقة قبلتها عامة الشعب في صمت ، ولكنها زادت بطبيعة الحال من سخط الأقلية ذات الأمان السياسية . ثم إن ربط العملة السورية اللبنانية بالفرنك الفرنسي ، وإن كان أمراً منطقياً ، قد لحقه سوء الطالع فكان من نتيجته أن جرى عليه ما جرى للفرنك الفرنسي من التدهور الشنيع في قيمته . أما عن تعليم اللغة الفرنسية فقد بولغ فيه ، لدرجة أنه رُوي أن الأطفال الذين لا يكادون يجيدون القراءة العربية كانوا في بعض الجهات يُلقنون الذئب الوطني الفرنسي (المارسيين) . كما أنه أعدت كتب خاصة في التاريخ بُذل فيها كل جهد لإثبات أن السوريين لا ينتمون ، من حيث انقسام الأجناس البشرية ، إلى الجنس العربي . هذا فضلا عن كثرة استغلال الأداة الإدارية لمراعاة مصالح الشركات الفرنسية وأصحاب مشاريع الامتياز . وقد استعان الفرنسيون كثيراً في تنفيذ سياستهم بأفليسيين أجنيستين عن البلاد وليس لهم فيها موطن محدود : أولاهما الشراكسة ، وهم الذين أعلنهم الأتراك على استيطان البلاد منذ خمسين عاما عندما استولت روسيا على بلادهم ، والثانية الأرمن ، الذين فروا من المذابح التركية في إبان الحرب وبعدها . فكان يُتخذ من الطائفة الأولى أولئك الجند ، الذين مع كونهم غير نظاميين ، كانوا عظيمي النفع في الحملات التأديبية بوجه خاص وفي تأليف حاميات البلاد التي تكثرت فيها القلاقل . أما الطائفة الثانية فإنه لما فُطر عليه أهلها من حدة الذكاء ، ولشعورهم بأنهم أرقى من أهل سواحل شرقي البحر الأبيض المتوسط ، كان

يُتخذ منهم المخبرون ورجال الاستعلامات فكانوا يقومون بهذه الخدمات خير قيام.

وبحلول عام ١٩٢٥ كانت الأسر الحاكمة بجبل الدروز، التي لم تكن من قبل تنفر من الحكم الفرنسي بل كانت تفضله على النفوذ السنّي الممتد إليهم من دمشق، قد أخذت تضيق ذرعاً بشدة الحاكم الإقليمي الفرنسي، الذي يمكن اعتباره الشبيه الفرنسي لأرنولد ولسن (Arnold Wilson) ^(١)، والذي قيل في وصفه: «مخلص، مجرد من الأغراض، نشيط، لا يُقعدة شيء عن تنفيذ مراميه تنفيذاً عاجلاً، وخاصةً إذا كان يراد منها الحصول على نتائج مادية؛ غير أنه كان جباراً فيما يسلكه من طرق التنفيذ، ذا بصيرة عمياء في تصرفاته مع الناس لدرجة جعلت جهوده التي بذلها عن حسن نية تنتهي بالكوارث؛ وقد فرض، في بحر عشرين شهراً، على الدروز الحاقدين الكاطمين غيظهم، طائفة كبيرة من المنافع المادية التي لم يكونوا يحملون بها ولا يرغبون فيها» ^(٢). وقد أرسلت الاحتجاجات في هذا الشأن إلى المندوب السامي الفرنسي فقبلت بصد بعيد عن كل مجاملة، واعتقل أربعة الزعماء الرئيسيون من الدروز على أنهم مآرون. ثم أعقب ذلك ثوران عام في الجبل، تناول الملاك والمستأجرين على السواء وكان له الغلبة السامة على الحامية الفرنسية. ثم انتشر الهياج إلى مدن سوريا، وكان الثوار فيه على جانب كبير من حسن النظام، يقودهم أعضاء من الأسر الكبيرة وبعض الضباط العثمانيين القدامى ذوي الخبرة العسكرية ^(٣).

(١) المترجم - هو أحد الذين تولوا رئاسة الإدارة البريطانية في العراق في أوائل عهد الإشراف البريطاني، وسبب الانحياز الكثير من المتاعب. فليراجع.

(٢) عن: Toynbee, Islamic World after the Peace Conference . Part III.

(٣) ومنهم «فوزي القاوقجي»، الذي قام في عام ١٩٣٦ بقيادة ثوار عرب فلسطين وعمل مع دول المحور في الحرب العالمية الثانية.

وبحلول شهر نوفمبر من عام ١٩٢٥ بدأت كفة الفرنسيين تعود إلى الرجحان على الثوار بعد أن زادوا في حاميتهم زيادة كبيرة، غير أنهم لم يتغلغلوا في جبل الدروز إلا في أوائل صيف ١٩٢٦، ولم يتم استتباب الهدوء النهائي إلا بعد عام آخر. وقد كان ما ذهبت به هذه الثورة من الأرواح والأموال أكثر مما تكلفته ثورة العراق، واضطر الفرنسيون مرتين بسببها إلى ضرب قلب دمشق بالمدافع والقذائف الجوية، فقصوا بذلك على ما يزيد على ألف نفس. على أن الثورة علبت الفرنسيين أنه من المستحيل أن تحكم سوريا حكماً عسكرياً إلى مالا نهاية، فختمت قائمة المندوبين الساميين العسكريين في نوفمبر سنة ١٩٢٥ وعُين في عام ١٩٢٦ أول مندوب سام من ذوي الخبرة الإدارية المدنية. وكان قيام الجمهورية اللبنانية قد أعلن في عام ١٩٢٦، فلما جرى السعي مع رجال الوطنية المعتدلين في سوريا في مثل هذا الشأن لم يأت بنتيجة ما، وكان من جرّاء ذلك أن الاثنين الأولين اللذين تقلدا رئاسة الجمهورية السورية (رئاسة اسمية) كانا من الأجانب: أحدهما تركي والآخر شركسي.

ب - فترة ما بين الحربين

إن التصريح البريطاني الصادر من جانب واحد بالاعتراف باستقلال مصر عام ١٩٢٢ لم يقض قضاء عاجلاً على الهياج الشديد الجارى في البلاد، لأن «الوفد» رفض قبول القيود التي فرضت على السيادة المصرية بالتحفظات الأربعة الواردة في هذا التصريح. وقد وجد الوفد، فيما أحرزه الوطنيون الأتراك من الانتصارات التي أرغمت بريطانيا وفرنسا بقوة السلاح على النزول عن أمور جوهرية، تشجيعاً على المضي في المقاومة، فقاد حملة اغتيالات رسم

خطتها بعض المتعصبين من الطبقة الراقية التعليم وعهد في تنفيذها إلى بعض ضعاف العقول من الطلبة ونفر من السفاكين المحترفين؛ وقد اغتيل في هذه الحركة بالقاهرة أربعة من الرعايا البريطانيين واثني من المعتدلين المصريين، كما جرح تسعة بريطانيين آخرين. ولاستيلاء الخوف على الجمهور المصري من الإرهابيين لم يقدم للبوايس أى مساعدة، وترك أمر التقصى عن أثر الجناة إلى فرقة خاصة بإرشاد البريطانيين، فأعدم في ذلك ثلاثة من الطلبة وقضى بالسجن على عشرة.

وفي أوائل عام ١٩٢٤ جرت الانتخابات العامة في مصر وبريطانيا في آن واحد، فأُسفرت عن قيام أول حكومة وفدية في مصر وأول حكومة للعمال في بريطانيا، وكان بعض أعضاء هذه الحكومة العمالية قد أبدوا فيما مضى، وقت أن كانوا في المعارضة، عطفًا على الأمانى الوفدية. فدعى (سعد) زغلول إلى لندن للمفاوضة، غير أن مطالبه كانت في الواقع الاستقلال التام مع سحب جميع القوات البريطانية وإعادة السودان إلى مصر... الخ. فكان قبول ذلك فوق طاقة الحكومة البريطانية بكثير؛ وقد أوضحت الحكومة البريطانية أن القوات البريطانية لن تتدخل في أعمال الحكومة المصرية ولن يكون لوجودها أى مساس بسيادتها، وإن أى حكومة بريطانية لن تتخلى عن جميع ما لها من المصالح في الدفاع عن القناة، كما أنه لا يمكنها أن تعرض حسن إدارة السودان وتقدمه للخطر. فأبدى زغلول في المفاوضة من صلابة رأى كل ما عرف عنه وعاد إلى مصر دون أن يفيد شيئًا. وفي خلال ذلك كانت حكومته قد وجهت بعض إشارات عدائية نحو وجود القوات البريطانية بمصر ونحو مركز «السرदार»، الذى هو القائد العام البريطانى للجيش المصرى، وفي يوم ١٩ نوفمبر اغتيل السرदार «السير لى ستاك» (Sir Lee stack) في

شوارع القاهرة. فقام «ألنبى» من تلقاء نفسه بتوجيه بلاغ نهائى للحكومة المصرية، شامل للمطالب الرئيسية الآتية:

(١) أن يُسحب من السودان جميع الضباط المصريين وكذلك الوحدات المصرية البحتة، وهى التى سبق لها تحريض الجنود السودانيين على التمرد ولقيت في ذلك بعض النجاح.

(٢) ألا تعارض مصر في أن يكون الرى في أراضى الجزيرة التى تزرع القطن خاليا من كل قيد، بعد أن كان مقيداً بضمان المياه الكافية لرى الأراضى المصرية.

(٣) دفع غرامة قدرها ٥٠٠.٠٠٠ جنيه.

وهنا برزت من جانب الجالية البريطانية روح الامتناع التى تضمهرها دائماً نحو الشعور المصرى، فأظهرت استياءها من «ضعف» بلاغ «ألنبى»، فى حين أن وزارة الخارجية أرسلت تعليماتها إلى «ألنبى» بالتخفيف من شدة المطالبين الثانى والثالث. ولا شك أن التهديد بتحويل مياه النيل إلى رى أراضى السودان دون أى قيد، قد ترك لدى المصريين، على الرغم مما تم من الاتفاق فيما بعد بشأن هذه المسألة الحيوية، فكرة مقلقة لباهم وهى أن مياه الرى، التى يتوقف عليها اقتصادهم، ستبقى تحت رحمة بريطانيا مادامت هى المسيطرة على السودان.

وقد كان مقتل «لى ستاك» قمة حملة الاغتيالات، وأفضى إلى توجيه المهمة لنفر من شبان زعماء الوفد^(١) بالاشتراك فى هذه الحركة الاجرامية.

(١) كان من بين هؤلاء أحمد ماهر ومحمود فهمى النقراشى، وقد تقلد كل منهما فيما بعد منصب رئاسة الوزارة. وآخر صريحا بطلقات نارية من المتطرفين، الاول عام ١٩٤٥ والثانى عام ١٩٤٨.

وقد سقطت حكومة الوفد، وترك المجال خاليا أمام «الملك فؤاد» ليشترك بقسط فعال في سياسة البلاد. فما كان من ابن إسماعيل، وقد بلغ في الحياة ذروة العظمة، إلا أن أظهر من نزعة سلالته الأرستقراطية ما جعله يضيق بقبول قيود الملكية الدستورية. وكان إلى جانب كونه من العنصر التركي، متفريحا لا يتكلم العربية بالإجادة الواجبة، يحتقر سياسة الطبقة المتوسطة من المصريين المتمين إلى الوفد ويمقت خططهم في التعويل على إثارة غوغاء المدن واجماهير الجهلة من أهل الريف. ولكونه أكبر ملاك الأراضي في مصر، كان يسيء الظن بأراء شباب الوفد ذوي المبادئ الاشتراكية المتطرفة (الرادكالية) والميول الجمهورية. لذلك كان على استعداد لأن يستغل إلى أبعد حد السلطة الواسعة التي أتاحها له الدستور، ولا سيما الحق في تعيين ثلث أعضاء مجلس الشيوخ وحل مجلس النواب. وحتى قبل تولي الوفد الحكم في سنة ١٩٢٤ كان قد اشتبك مع المعتدلين، من غير جدوى، لمحاولته توسيع سلطاته، فبادر الآن إلى حل مجلس النواب ذي الأغلبية الساحقة، وحكم البلاد من غير برلمان، عن طريق جماعة من «أصدقاء الملك» حديثة التكوين عرفت بحزب «الاتحاد»^(١). وقد كان هذا الوضع مبعثا إلى الجميع لدرجة أن حزب الأحرار اتحد مع الوفد في تحالف ضده، وفي أوائل سنة ١٩٢٦ اضطر الملك بضغط المندوب السامي الجديد إلى الموافقة على إجراء انتخابات عامة؛ فأسفرت عملية الانتخاب عن عودة الوفديين إلى الحكم بأغلبية تزيد على ٧٠ في المائة من مقاعد مجلس النواب^(٢). غير أنه بالنظر لقيام حملة الاغتيالات

(١) مؤلف هذا الحزب هو «حسن نشأت» الذي تولى منصب السفير المصري في بريطانيا في السنين الأولى من الحرب العالمية الثانية.
(٢) قد كان «الوفد» في الثلاثين عاما التي قضتها البلاد في الحكم الدستوري الأداة العاملة الوحيدة التي عمت آثارها أنحاء البلاد. أما الأحزاب الأخرى فلم تسكد تعدو كونها هيئات صغيرة ملتفة حول بعض الشخصيات دون أن تكون لها مبادئ إيجابية ظاهرة فوق السدائم الشخصية للزعماء الوفديين.

في عهد الحكومة الوفدية السابقة رفضت بريطانيا الموافقة على «نقل سعد زغلول» رئاسة الوزارة. فعمدت تسوية لمعالجة هذا الموقف بأن عهد برئاسة الوزارة إلى رئيس الأحرار (الدستوريين) على أن يؤلفها من ستة وزراء وفديين وثلاثة من الأحرار ووزير واحد مستقل، وتقلد «سعد زغلول» رئاسة مجلس النواب.

وفي سنة ١٩٢٧ قصد لندن «ثروت باشا» رئيس هذه الحكومة الائتلافية في ذلك الوقت، فعرضت عليه وزارة الخارجية المفاوضة في مشروع معاهدة شديدة الشبه بالمقترحات الواردة في تقرير ملتر، وقد وصفها وزير الخارجية «السير أوستين شمبرلين» (Sir Austin Chamberlain) بأنها تمثل أقصى حدود التساهل في التمشي مع المطالب القومية المصرية. وقد حصر اختلاف وجهتي نظر الفريقين في نقطتين فقط: (١) موقف البريطانيين العاملين في الجيش المصري، وقد أبدت بريطانيا استعدادها إلى تحويلهم إلى بعثة عسكرية في الجيش. (٢) ابقاء عدد من الموظفين البريطانيين في إدارتي البوليس والأمن العام لحين اصلاح نظام الامتيازات، وقد تعهدت بريطانيا في هذا الشأن بتأييد مصر في الاتجاه إلى عصبة الأمم إذ لم يتم هذا الاصلاح في مدى خمس سنوات.

وحدث في هذه اللحظة أن «مصطفى النحاس» الذي خلف «سعد زغلول» بعد وفاته في رئاسة الوفد، قاد هذا الحزب إلى معارضة مشروع المعاهدة، بحجة أنها لا تحقق الجلاء البريطاني العام عن الأراضي المصرية، وكذلك أبدت أغلبية الأعضاء في مجلس الوزارة الائتلافي الذي يرأسه «ثروت» رأيا بعدم الموافقة على مشروع المعاهدة؛ فاعتزل «ثروت» الحكم. عند ذلك قام النحاس بتأليف وزارة وفدية بحثة، غير أنه لم يلبث أن اصطدم مع المندوب السامي والملك معاً. وفي شهر يونية من عام ١٩٢٨، أي بعد ثلاثة أشهر من

تأليف الوزارة الوفدية، نشرت بعض الصحف المصرية نبأ يعزو إلى النحاس وإلى الوكيل الجديد لمجلس النواب أنهما قاما، قبل مجيئهما إلى الحكم، بعقد اتفاق تعهدا فيه، في مقابل ١٥٠.٠٠٠ جنيه، بتمكين والده الأمير سيف الدين المختل القوي العقلية، من تسلم أملاكه؛ وكانت وقتئذ تحت إدارة الملك. فقام الملك بعزل النحاس، وأصدر مرسوما ملكيا بحل مجلسي البرلمان وبمشروعية تأجيل الانتخابات مدة ثلاث سنوات.

وكان «اللورد لويدي» (Lord Lloyd) المندوب السامي في ذلك الوقت محافظا في آرائه بشأن مركز بريطانيا في مصر بقدر ما كان ذا نزعة تسييرية في تصرفه للأمر، مما جعله يصطدم أكثر من مرة بالحكومات المصرية المتتالية. فشعرت وزارة الخارجية بأن تصرفات ممثلها تكاد توقع بريطانيا في مركز حرج، ولذلك بعثت إليه في مايو سنة ١٩٢٩ بإيضاح جديد يعيد تحديد السياسة البريطانية، كانت الفقرات التالية الهامة بين مشتملاته: «ولأن المصالح البريطانية التي هي موضوع الاهتمام ذات خطورة بالغة لسلامة الامبراطورية ورفاهيتها، قد احتفظت حكومة جلالة الملك في تصريح ١٩٢٢ ببعض المسائل ليكون التصرف فيها بحسب تقديرها هي، ومع ذلك تود حكومة جلالة الملك أن تسير، حتى في معالجة هذه المسائل، جنبا إلى جنب مع الحكومة المصرية بل عن طريقها؛ مع القيام إلى أبعد حد ممكن باحترام الاستقلال والحرريات التي نص التصريح الآنف الذكر على التسليم بها لمصر.

«فليس من مصلحة حكومة جلالة الملك أن تتدخل في شئون مصر الداخلية بأكثر مما يحتمل تحقيق الأغراض السياسية التي سبق تحديدها، وأن خير وسيلة للمحافظة على مالها من النفوذ الواجب في الأوساط المصرية إنما تكون بالحرص الشديد على التناسق والانسجام في العلاقات بين دار المندوب السامي

والحكومة، وهو ما لا يمكن تحقيقه إلا بحصر تدخل حكومة جلالة الملك في شئون مصر الداخلية البحتة في أضيق حد ممكن...»^(١)

ثم أن مجيء حكومة العمال الثانية إلى الحكم عام ١٩٢٩ أفضى إلى سفر «محمد محمود» رئيس وزارة الأحرار (الدستوريين) إلى لندن لإعادة فتح باب المفاوضات، على أمل أن يحظى في ذلك بتساهل أكثر مما لقيه «ثروت» من حكومة المحافظين. غير أنه بينما كانت هذه المفاوضات تجري مجراها أجريت انتخابات عامة في مصر فأسفرت عن انتصار كاسح في جانب الوفديين، وذهب «النحاس» إلى لندن في ١٩٣٠ ليحل محل «محمد محمود» في المفاوضات. وقد كانت مسألة السودان هي العقبة الكأداء التي اعترضت سير هذه المفاوضات. فقد تمسك النحاس بأنه، ريثما يتم الاتفاق النهائي بشأن السودان، يجب ألا يكون هناك أي قيد لهجرة المصريين إلى السودان، في حين أن أقصى ما سلمت به بريطانيا في هذا الشأن هو «أن يتوخى الحاكم العام غاية الحكمة في استعمال الحق الذي يخول أي حكومة مراقبة الهجرة إلى بلادها للمحافظة على صبغة البلاد القومية». وكانت الصحافة الوفدية قد أوجدت اعتقادا في البلاد بأن حكومة العمال على استعداد للتسليم بجميع المطالب المصرية، ولذلك أراد النحاس أن يحفظ مركزه أمام المتطرفين، بالحصول على شروط تفوق بشكل ظاهر للعيان ما عرض على محمد محمود؛ والواقع أنه عندما وصلت إلى القاهرة بعض الأنباء بأن النحاس يميل إلى الملاينة لتسوية المسألة هو جم بشدة واتهم بالخيانة؛

(١) حدث في المدة من ١٩٢٧ إلى ١٩٣٠ أن أرسلت السفن الحربية البريطانية إلى الاسكندرية ثلاث مرات، كان الغرض في مرتين منها الضغط السياسي على الحكومة المصرية، وفي المرة الثالثة كان الغرض أن تكون السفن على استعداد للعمل في حالة إفلات الزمام في الاضطرابات السياسية من أيدي القائمين بالأمر.

وقى خلال ذلك كان النحاس ، الذى لم يبرح عن ذهنه حادث إقصاء الملك له عن الحكم عام ١٩٢٨ ، قد أعد مشروع مرسومين يحولان دون حكم الملك البلاد بغير برلمان فى المستقبل ، فامتنع الملك عن المصادقة على مشروعى المرسومين ، بحجة أنه مادام الوفد هو الحزب الوحيد الذى له هيئات منظمة فى كافة أنحاء البلاد فإن الحد من سلطات العرش يكاد يكون معناه إجماع دكتاتورية وفدية دائمة . فاعتزل النحاس الحكم احتجاجاً على ذلك ، ودعا الملك « اسماعيل صدقي » ، الذى صار اذ ذاك من أكبر أثرياء مصر ، وعدواً عنيداً للوفد ، إلى تأليف الوزارة . فلما تحول النحاس على هذا الوجه إلى جانب المعارضة شن حملة تحض على عدم التعاون مع الحكومة والامتناع عن دفع الضرائب . فنشأت عن ذلك اضطرابات خطيرة فى كافة أنحاء البلاد ؛ فقام « صدقي » بحل البرلمان وأخذ عدته « لعمل » انتخابات جديدة ، راجعاً فى ذلك إلى نظام ما قبل سنة ١٩٢٤ ، من اجراء التصويت على مرتبتين اجتناباً لتأثير المهيجين الشعبين ، ومن قيام الملك بتعيين ثلاثة أخماس أعضاء مجلس الشيوخ . ثم عطل الصحف الوفدية ومنع عقد المؤتمر الوفدى السنوى . فرأى الأحرار الدستوريون الذين كان صدقي نفسه عضواً فى حزبهم ، أن الأمر جاوز كل حد معقول ، وانضموا إلى الوفد فى مقاطعة الانتخابات . فلم يثن ذلك من عزم « صدقي » وكون من الذين التفوا حوله حزبا جديداً ، ومن عجب أن سماه حزب « الشعب » وأجريت الانتخابات فى مايو سنة ١٩٣١ ، ففاز فيها حزب الشعب ، وحزب الاتحاد « اصدقاء الملك » ، بأغلبية طيبة . وقد حاول الوفد تنظيم حركة نقابات العمال الآخذة وقتئذ فى النمو ، أملاً فى خلق المتاعب السياسية للحكومة ، فأجاب صدقي على ذلك بإلغاء النقابات . على أنه اضطر فى عام ١٩٣٣ إلى اعتزال الحكم نظراً لاعتلال صحته من جراء إجهاد نفسه بالعمل المرهق . ثم تلا ذلك ما يمكن اعتباره دكتاتورية فعلية قام بها مدير

الخاصة الملكية . وقد أثبتت الأحوال أن حكم القصر لم يكن خيراً لمصر فى شيء يذكر مما كان يسمى الحكم الشعبى ، إذ صارت الأموال العامة تبعثر على ذلك العدد الهائل من موظفى الحكومة المدنيين وغير ذلك من أبواب المصروفات التى لم يفد منها الجمهور فائدة تذكر .^(١)

ثم جاءت غارة إيطاليا على الحبشة فى صيف عام ١٩٣٥ ، فكانت داعياً جديداً لاستعجال تسوية المسألة الإنجليزية المصرية . وفى شهر ديسمبر من ذلك العام تكوّنّت جبهة متحدة من النحاس ، وصدقي ، ومحمد محمود ، وأرسلت مذكرة إلى المندوب السامى ، أعربت فيها عن استعداد ثلاثتهم للموافقة على مشروع معاهدة سنة ١٩٣٠ ؛ غير أن بريطانيا أجابت على ذلك بأنه نظراً لما بدا فى ضوء الحرب الحبشية أصبحت الفقرات الخاصة بالشئون العسكرية واجبة التعديل ، كما أن الحاجة أصبحت ماسة إلى الوصول إلى اتفاق مبدئى عن وضع السودان .

ابتدأت المفاوضات فى مارس سنة ١٩٣٦ ، وكان الجانب المصرى مكوناً من هيئة ممثلة لجميع الأحزاب ، تتألف من سبعة أعضاء وفديين ، وستة غير وفديين . وكان لا يزال يوجد بين الفريقين المتفاوضين هوة واسعة لا بد من اجتيازها ، وقد بدا وقتئذ من جانب المستشارين البريطانيين العاملين فى الحكومة ما عهد فيهم دائماً من روح الجفاء وعدم العطف على الأمانى القومية المصرية ، مما حدا بجريدة « التيمز » (The Times) إلى توجيه اللوم لهم ، فقالت : « حقاً إنه من الطبيعى أن يوصى المستشارون الفنيون لحكومة جلالة الملك بأن يكون الاتفاق العسكرى كفيلاً بضمان

(١) عن :

مثالى دائم لمصالح هذه المملكة غير أن الضمان العسكرى المثالى الذى يحقق ١٠٠ فى المائة من مراميه لا يدع مجالاً للاعتبارات السياسية المرتبطة بالموضوع فإن أى تحالف يُرجى أن تكون له قيمة حقيقية يجب أن يكون قائماً على أساس احترام الشعور القومى : وأن يكون نتيجة لمفاوضة حرة لا دخل فيها للإملاء من جانب واحد ، وأن توحى به روح الثقة المتبادلة ، تلك الروح التى لا مجال لتشجيعها متى كان هناك شيء من تلك المحاولات التى تبذل لحمل المندوبين على التسليم بأمور ، لن يغفر لهم مواطنوهم تساهلهم فيها مدى الدهر ، فى سبيل غرض لا رجاء فيه ، وهو السعى لتحقيق ما لا يمكن تحقيقه من إيجاد ضمان عسكرى كامل ، يسرى مفعوله فى جميع الأوقات ، وفى جميع الظروف ؛ وإن التحالف الذى يقام على أساس من المصالح المشتركة والثقة المتبادلة له من القيمة ما يعوض بالتأكيد من تلك المخاوف العسكرية الصغيرة التى قد يدل تدقيق النظر على أن بعضها من نسج الخيال »^(١)

وقد انتهى الأمر بنجاح المفاوضات وتم توقيع « المعاهدة » فى أغسطس سنة ١٩٣٦ . وقد حددت مدتها بعشرين عاماً ، غير أنه قد نصّ على قابليتها للتعديل فى أى وقت ، بعد مضى عشر سنوات من إبرامها .

(١) وهى فى جوهرها تحالف حربى متين يبقى قائماً طوال مدة المعاهدة مهما كان نوع التعديل الذى يدخل عليها . ذلك بأن كل واحدة من المملكتين المتعاقبتين ملزمة بمساعدة الأخرى فى حالة الحرب ، وأن تقدم مصر لبريطانيا فى حالة الطوارئ الدولية المنذرة بالخطر جميع المساعدات اللازمة بما

(١) نقلاً عن : Survey of International Affairs عام ١٩٣٦ ص ٦٨٧

وما بعدها .

فى ذلك من إعلان الأحكام العسكرية وفرض الرقابة المجدية على الصحف . وتعهدت كل من المملكتين ، بالألاّ تسلك فى سياستها الخارجية أى مسلك يتناقض مع المعاهدة .

(٢) اعترفت مصر لما لبريطانيا من المصلحة الحيوية فى ضمان حرية الملاحة وأمنها التام فى قناة السويس ، ولذلك منحتها حق الاحتفاظ فى منطقة القناة بقوات لا تتجاوز ١٠.٠٠٠ من الجنود البرية ، و ٤٠٠ طيار من القوة الجوية الملكية ، مع من يقوم بالأعمال اللازمة لهم ، وذلك إلى أن يتم الاتفاق على أنه أصبح فى مقدور القوات المصرية نفسها تحمّل المسؤولية الكاملة فى المحافظة على القناة . وتعهدت مصر بإنشاء طرق حربية معينة ، وتحسين السكك الحديدية فى منطقة القناة والصحراء الغربية ؛ ومتى تقدم العمل فى جميع هذه الأشغال تقدماً كافياً أمكن سحب القوات البريطانية من القاهرة . وللأسطول البريطانى أن يستمر فى استعمال مرفأ الإسكندرية مدة لا تتجاوز ثمانى سنوات . وتوفد بريطانيا بعثة عسكرية للجيش المصرى ، ويستورد هذا الجيش معدّاته من بريطانيا ، ويرسل إليها الأخصائيين من رجاله للتدريب .

(٣) يُسمح من جديد للجنود ، والموظفين ، والمهاجرين المصريين بدخول السودان ، مع اعتراف الحكومة المصرية بأن الغرض الأول من الحكم الثنائى هو مصلحة السودانين ، وأن الحكومة السودانية لا تعين فى خدمتها أحداً من الموظفين البريطانيين أو المصريين إلاّ فى حالة عدم وجود الأكَفاء من السودانيين (وهذا اعتراف هام يعلن لأول مرة ابتداء استحقاق السودانيين لإدارة شئونهم بأنفسهم) .

(٤) تكون الحكومة المصرية من الآن فصاعداً مسئولة عن حماية الجاليات الأجنبية ، وقد تعهدت بريطانيا بأن تؤيد مساعيها لدى الدول صاحبة الامتيازات لإلغاء القيود التي تعترض سريان التشريع المصري على الأجانب ؛ وتعهدت مصر ألا تفرض على الأجانب تشريعا لا يتفق والمبادئ الحديثة ، وألا تميز غيرهم عليهم في شيء . وقد تم في النهاية إلغاء الامتيازات بمقتضى اتفاقية «مونتريه» (Montreux) لعام ١٩٣٧ .

يمثل بريطانيا في مصر سفير ، ويكون له حق التقدم على ممثلي جميع الدول الأجنبية .

وهكذا أمكن ، بعد مفاوضات دامت سبعة عشر عاماً بلا جدوى ، عبور الشقة التي كانت تفصل بين ما كان يطلبه المصريون من الاستقلال التام ، وما كان يتصوره البريطانيون عن مقدار القسوة الواجب عليهم إيقاؤها في مصر محافظة على سلامة الإمبراطورية ؛ وما ذلك إلا بفضل ما أبداه كل من الجانبين من التساهل . على أن هذا التساهل ما كان يحدث لولا شدة خوف الفريقين ، كل فيما يخصه ، على مصالهما من جانب إيطاليا ، التي أصبحت دولة هجومية ، ذات شأن في البحرين : الأبيض ، والأحمر ؛ وليس ثمّة ما يدعو إلى الظن بأنه ، في حالة عدم وجود هذا الخطر ، كان الشعور الوطني المصري يتجه هذا الاتجاه ، ولا يحمل الزعماء مرة أخرى على التمسك بالمطالبة بالاستقلال التام ، الذي يشمل جلاء القوات البريطانية ، وإطلاق الحرية لمصر في سياستها الخارجية دون التقيد بقيود تحالفها مع بريطانيا ، مع إعادة سيادة مصر الفعلية على السودان .

* * *

أما ما كان من أمر العراق ، فإنه لما تمت فيه الموافقة النهائية على

معاهدة سنة ١٩٢٤ أعقبها تخفيض محسوس في عدد الموظفين البريطانيين والهنود ، غير أن مراقبة شئون الحكم صارت بذلك «ثنائية» ويتطلب سيرها على الوجه المرضي صبرا ومرونة من الجانبين . وقد كانت العلائق بين رجال الحكومة العراقيين ، وبين المستشارين والمفتشين الإنجليز ، عرضة للتأثر من جراء زيادة مرتبات البريطانيين على ما يتقاضاه رؤساؤهم الاسميون العراقيون ، فضلا عن أن البريطانيين كانوا دائمين في مناصبهم ، في حين كان العراقيون عرضة للغير بتغير الوزارات ، وهذا التغير كان أكثر بكثير مما يحتمله حسن سير العمل بمصالح الحكومة . وكثيراً ما وقع الاحتكاك بين العراقيين والبريطانيين لدرجة أفضت في بعض الأحوال إلى توقف دولا العمل جملة مددا بلغت أحيانا عدة أشهر ، فتعطلت بذلك أعمال الإدارة ، وتأيد ما كان يعتقد العراقيون من أن الرائد الأول للموظفين البريطانيين هو خدمة السياسة الاستعمارية . لا الاهتمام بمصالح العراق . ومن جهة أخرى لم يكن رجال الحكومة العراقيون إلى هذه اللحظة على استعداد لاستساغة الأساليب الغربية في أعمال الإدارة والمالية ، ولم يألفوا التقاليد الديمقراطية والقيام بالحكم بموافقة المحكومين ، وذلك بحكم اختلاف هذه الأمور عن الأساليب والتقاليد التي طُبعت البلاد على مرّ الأجيال بطابعها في عهد الدولة العثمانية . ولم تقبل الطبقة الحاكمة المحظوظة النزول عما ألقته من الأساليب المربحة ، في عهد العثمانيين ، ولذلك اتخذ نظام الضرائب وتنفيذا لقانون الاتجاه الذي يلائمهم .

فلما عرضت مسألة العراق على مجلس عصبة الأمم في سنة ١٩٢٥ أبدى المجلس ارتياها شديدا في صلاحية العراق للحكم الذاتي وأوصى ببقائه تحت الانتداب مدة خمسة وعشرين عاماً ، مالم يتقرر قبوله عضوا في العصبة قبل

انقضاء هذا الأجل. وبعد عامين من ذلك صرحت الحكومة البريطانية بأنها ستقترح على عصبة الأمم قبول العراق بها في سنة ١٩٣٢ « بشرط أن تسير الأمور في الفترة الباقية على مايرام وأن يحافظ العراق على نسبة تقدمه الحالية ». وفي الوقت نفسه تمسكت بأن تكون الوزارة التي تتولى الحكم صديقة لبريطانيا ويربطها بها الشعور بالجميل والامتنان ». وفي سنة ١٩٢٨ طلبت الحكومة العراقية أن يسمح لها في الحال بتولى مسؤولية الاضطلاع بالدفاع الخارجى والداخلى وأن تنتهى السيطرة البريطانية على الجيش. ثم رفضت الاقتراحات التي عرضت لمعالجة ذلك، وقد بقيت البلاد من جراء هذا الموقف ثلاثة أشهر بدون حكومة. عند ذلك اقترح « السير جيلبرت كلايتون » (Sir Gilbert Clayton) المندوب السامى الجديد أن تقضى الحكومة البريطانية على هذا الركود بعمل تصريح يتفق على الأقل مع بعض الأمانى القومية، ومع أنه توفي في سنة ١٩٢٩ فإنه يعتبر الموجد لمعاهدة عام ١٩٣٠، التي تم الاتفاق على ابتداء سريانها في الوقت الذي يقبل فيه العراق عضوا في عصبة الأمم وأن تكون مدتها خمسة وعشرين عاما :

(١) يكون لبريطانيا قواعد جوية بالحبانية وبالصحراء الواقعة غربى بغداد وفي الشعيبة بالقرب من البصرة، ويسمح لها بنقل جيوشها ومعداتها عبر العراق بأى طريقة تراها.

(٢) في حالة نشوب الحرب أو ظهور خطر الحرب تقدم العراق لبريطانيا جميع التسهيلات والمساعدات اللازمة وتضع جميع وسائل مواصلاتها تحت تصرفها.

(٣) يكون لممثل بريطانيا حق التقدم على جميع ممثلى الدول الأجنبية.

(٤) تستمر بريطانيا في تقديم مساعدتها العسكرية للعراق وتوفد إليه بعثة عسكرية. وعندما يرسل العراق بعض موظفيه إلى الخارج للتدريب يكون إرسالهم في العادة إلى بريطانيا، وكذلك في استقدام الخبراء الأجانب يراعى العراق تفضيل الرعايا البريطانيين على غيرهم.

(٥) تقوم بريطانيا بالمسعى اللازم لقبول العراق عضوا في عصبة الأمم.

وقد صودق على المعاهدة بأغلبية طيبة في البرلمان العراقي، واتخذت الإجراءات لتعجيل حركة انتقال أعمال الإدارة إلى أيدي العراقيين، وإن كان المندوب السامى قد اضطر في كثير من الأحوال إلى صدّ مظهر من الميل إلى تجاهل المشورة البريطانية وإلغاء عقود الموظفين البريطانيين. وعندما عرض على عصبة الأمم الطلب المقدم من العراق لقبوله عضوا بها أبدى بعض التشكك في صلاحيته لذلك، ولم يحسم الأمر إلا كلمة ضمان من بريطانيا جاء فيها: « إن حكومة جلالة الملك لم تر في يوم ما أن بلوغ العراق الدرجة المثلى في حسن الإدارة والاستقرار هو شرط لازم لانتفاء الوصاية عليه أو لقبوله عضوا بالعصبة، كما أنها لم يخطر ببالها أن العراق سيكون من بادىء الأمر جديرا بالمقارنة بأرقى دول العالم الحديث تقدماً وحضارة ». وقد كان لحاجة بريطانيا الأثر المطلوب، وقبل العراق عضوا بالعصبة.

وقد كانت المدة التي حكمها الملك فيصل (١٩٢١ - ٣٣) مشهداً لتولى مالا يقل عن خمس عشرة وزارة، فضلا عن إحدى وعشرين وزارة أخرى في أربع السنوات التالية (١٩٣٣ - ٣٦). وكان تأليف جميع هذه الوزارات عبارة عن إعادة تصنيف بين أعضائها، وهم ينحصرون في جماعة صغيرة من السياسة المحترفين ومن ثروة ملاك الأراضي والتجار؛ ولم توجد خارج نطاق

هذه الجماعة فئة ما يمكن أن يُختار من بينها رجال للحكم من تتوافر فيهم روح الاهتمام بالمسائل العامة أو تقدير المسؤولية ؛ بل لم يوجد خارجها نسبة تذكر من المواطنين المستنيرين أو المتعلمين ، إذ كان ٩٠ في المائة من الأهالي لا يزالون أميين . ولم تكن الحكومة في هذه المدة خاضعة لسيطرة مجلس النواب بل كانت الحكومة على العكس من ذلك هي التي « تصنع » مجلس النواب ، وكثيراً ما كان يحصل ذلك ، خلال مدة الوصاية ، بناء على ضغط من المندوب السامي البريطاني . فكانت الأوامر السرية التي ترسل من الحكومة إلى « متصرفي » الأقاليم — إلا في بغداد — كقيلة بانتخاب مرشحي الحكومة ؛ وفي سنة ١٩٢٥ فاز جميع مرشحي الحكومة بالانتخاب ما عدا أربعة فقط ، وفي سنة ١٩٢٨ كان نصف أعضاء المعارضة (البالغة ٢٢ عضواً) من عضدتهم الحكومة . وقد أُلغيت الأحزاب السياسية عندما نال العراق استقلاله في سنة ١٩٣٣ إشعاراً به بالاتحاد القومي ، ولم يسمح بإعادتها إلا في عام ١٩٤٦ . وقد أدلى « نوري السعيد » في حديث مع ممثل إحدى الصحف المصرية بتصريح وصف فيه كيفية إدارة حركة الانتخابات لمجلس النواب ، قال : « تعمل الترشيحات للعضوية بحيث تشمل أسماء جميع رؤساء الوزارات السابقين ، وجميع الوزراء الذين تولوا الوزارة أكثر من مرتين ، ورؤساء البرلمان ، والبارزين من الموظفين السابقين المحالين إلى المعاش ، وكبار رؤساء الطوائف وأصحاب المهن الحرة ، ورؤساء القبائل ، الخ . وهؤلاء جميعاً تبلغ عدتهم ٦٠ في المائة تقريباً من جملة أعضاء المجلس ؛ أما باقي الأعضاء فيتوقف أمرهم في الغالب على إرادة الوزارة الموجودة في الحكم ، وإن كان العراقيون الراغبون في شق طريقهم إلى المجلس يستطيعون أيضاً ترشيح أنفسهم »^(١) .

(١) / نقل عن « Middle East Times » الصادرة بالقدس في ٢٨ فبراير سنة ١٩٤٦ .

فلما أخذ النفوذ البريطاني المباشر في أسباب النقصان ، وانتهى به الأمر إلى الزوال ، لم يبق هناك سوى الملك فيصل لصدة هذه الهيئة الأرستقراطية الحاكمة الضيقة النطاق والتي طغت في ظلها المآرب الشخصية على روح الصالح العام . وكان الملك عقب صدور الدستور قد أعلن انسحابه من الاشتراك المباشر في أعمال الحكم ، غير أنه بمرور الزمن ، وعملاً بمشورة السلطات البريطانية ، لم يكتف بالعودة إلى شغل مركزه كرئيس القوة التنفيذية للدولة بل تخطى أيضاً حدوده الدستورية . فقد صار لزاماً على كل رئيس وزارة أن يختار زملاءه الوزراء بحيث لا يكونون على استعداد للتصرف بحكمة في العلاقات بين بريطانيا والعراق وحسب ، بل يراعون أيضاً رغبات الملك الشخصية فيعملون حساباً لما يحب وما يكره . ولكونه نقطة التوازن بين بريطانيا وشعبه ، قد أُعطى كل تشجيع لجمع السلطة في يده ، واتخذ منه البريطانيون أداة لتحقيق إشرافهم « وشجعوه على تخطي المراد الحقيقي من أحكام الدستور حتى يتاح لهم التغلغل في شئون الحكم » . وقد أبدى مهار في إدارة مهام الملك على الوجه الذي جعل دائرة سيطرته تتسع كل يوم ؛ ومع أنه كان في بعض الأوقات يشجع العناصر المعادية للبريطانيين ، فإنه كان في بعضها الآخر يستعمل نفوذه لتوجيه الجهود في طريق الاعتدال كما حصل فعلاً في إنجاز المصادقة على معاهدة سنة ١٩٣٠ ، ويمكن القول بأنه على العموم كان له تأثير طيب . ومن مآثره أنه وضع خطة تقضي بتخصيص ما تحققه الدولة من إيرادات الزيت لمشروعات معينة لتنمية الإنتاج القومي ، كما أنه ناصر حركة استقرار القبائل ، وقد كانت عدتهم لا تزال تقرب من سدس سكان البلاد . ومن الجائز أنه لو لم يكن الملك قد اتخذ لنفسه خطة المستبد المصالح ، لكان الحكم قد تعثر في سيره بل ربما اهتار جملة . كما أنه من المحتمل أنه بدون تأثيره الإرشادي كان شعبه القلاق يمتنع عن الموافقة على ما فرضته بريطانيا من القيود ثمناً لمعوتها ،

فكانت بريطانيا تضطر في هذه الحال، إما إلى العودة إلى مراقبة شئون البلاد مراقبة مباشرة وإما إلى الانسحاب، مما كان يدعو إلى تأخير حصول العراق على استقلاله^(١).

ومات الملك فيصل عام ١٩٣٣، خلفه ابنه «غازي» وهو في الحادية والعشرين من عمره، فما كاد يستقر على العرش حتى دهم البلاد ذلك الحادث الفجائي المثير الذي عُرف «بالحادثة الآشورية». والآشوريون قوم من «الساسانية» المسيحيين الذين كانوا يسكنون المرتفعات الجبلية من إقليم بحيرة «وان»؛ وقد وصفهم اللجنة، التي شكلتها عصبة الأمم لتحقيق وقائع هذا الحادث، بأنهم قوم «عُرفوا بأعمال العنف في معيشتهم المعتادة في موطنهم الأصلي، وليسوا أقل وحشية من القبائل الكردية». وقد كانوا يلقون في عهد الدولة العثمانية معاملة تفضل نوعاً ما، ما كانت تلقاه الأقليات المسيحية الأخرى ويتمتعون بقسط لا بأس به من الحكم الذاتي برياسة بطارقتهم الوريثين، غير أنه عندما غزا الروس الطرف الشمالي الشرقي من بلاد الأناضول عام ١٩١٥ ثار الآشوريون وانضموا إلى جانبهم بدافع العاطفة المسيحية التي تجمع بينهما. فلما تخلت عنهم روسيا على إثر ثورتها عام ١٩١٧^(٢) استطاع نحو عشرين ألفاً من رجالهم، بعد هلاك ضعفي هذا العدد منهم، أن يشقوا طريقاً لهم بين صفوف الأتراك وانضموا إلى القوات البريطانية في شمالي العراق، وهناك اقترفوا بعض «الفظائع البشعة» لاستئصال شأفة المسلمين المقيمين في هذه الأرجاء. وفي سنة ١٩٢٠ حاولت فرقة من

(١) عن «Ireland» الخ ص ٤٢٠ والصفحات التالية.

(٢) المترجم — وهي الثورة «البلشفية» التي قلبت نظام الحكم في روسيا تحولته من أبدي التياصرة إلى الشيوعيين، وما زال في أيديهم إلى الآن: وقد كان في مقدمة أعمال الثورة انسحاب روسيا من الحرب العالمية الأولى.

الآشوريين تكوين ولاية محايدة على الحدود التركية — الفارسية، غير أن حركتهم مالبثت أن تدهورت وتحولت إلى غارة طائشة على الأتراك: المعادين والمصادقين لهم على السواء.

ثم أخذت بريطانيا في سنة ١٩٢١ في تكوين قوات «المجتمدين العراقيين» من بين مقاتليهم الأشداء، بصفة كونهم عنصراً من مزيج عناصر السكان يمكن الاعتماد عليه في إخماد الحركات الثورية التي تأتي فرادى من جانب الأكراد، وفي طرد جنود الأتراك غير النظاميين من شمالي العراق. وفي سنة ١٩٢٤ تمرت فرقان من المجتمدين الآشوريين في بلدة «كيركوك» وقتلوا خمسين من الأتراك من أهلها. ومن ذلك الوقت أخذت أعمالهم تتجرد من صفات الاستبسال التي اشتهروا بها، وإن كان سلاح الجو الملكي (البريطاني) قد بقي يستخدمهم ويفضلهم على غيرهم في اختيار رجال الحاميات المركزية، وذلك فضلاً عن تشجيع الكنيسة الإنجليزانية لهم باعتبار أنهم أقلية مسيحية نالها شيء من الاضطهاد بسبب ما جنحت إليه من الانشقاق من قديم وليست لها كنيسة أخرى تحميها. وقد أفضت رعاية بريطانيا لهذه الطائفة على الوجه المتقدم إلى اشتطاط بطريقة الشاب القليل الخبرة «مارشيمون»^(١) وبعض رؤسائهم العلمانيين في مزاعمهم بشأن ما برجى من وراء هذه الرعاية، فأخذوا يزدون من إمعانهم في الابتعاد عن باقي سكان العراق. فلما انتهى الاندباب البريطاني عام ١٩٣٢ كانت الحكومة العراقية واقفة بالمرصاد لهذه الأقلية الغريبة عن البلاد المغترّة بنفسها، وعلى استعداد لمناقشتها الحساب. عند ذلك قامت جماعة مؤلفة من ٨٠٠ آشوري بعبور نهر دجلة قاصدة إلى سوريا، رجاء أن يسمح لهم الفرنسيون بالنزول فيها، لكنهم عادوا أدراجهم ودمروا إحدى النقاط

(١) هو الآن مقيم بالولايات المتحدة الأمريكية.

العراقية . فقام القسم الرئيسي من الجيش العراقي بقهر هذه الجماعة ، وقامت لذلك ضجة فرح نظراً لما اشتهر به الآشوريون من عدم معرفة الهزيمة . ثم هاجمت هذه القوة العراقية نفسها جماعة أخرى عددها ٤٠٠ من الآشوريين ، ومع أن هذه الجماعة كانت لا ترى مطلقاً رأى زعمائها في معاداة حكومة العراق والتجأت في إحدى نقط البوليس العراقية ، فإن العراقيين بدأوا بتجريدتهم من السلاح ثم ذبحوهم ذبحاً ، وأتبعوا ذلك بنهب وتدمير عشرين قرية آشورية ، فضلاً عن إلحاق أضرار بالغة بعشرين قرية أخرى ، من مجموع قرى الآشوريين البالغ ٦٤ قرية . ولا يكاد يوجد شك في أن هذه المذبحة ، إن لم تكن قد رسمت خطتها من قبل ، فهي من تدبير ضباط الجيش المحليين وأن بعض رجال الحكومة المدنيين قد أغمضوا أعينهم عنها . وقد قوبل نبأ الحادث في بغداد بثورة صاخبة من الاتهام واعتبر انتصاراً قومياً على هذه الأقلية التي لعبت دور الخائن لبلادها^(١) .

وقد جاهر الملك « غازي » الشباب بارتياحه لما قام به الجنود العراقيون في هذا الحادث غير المشرف ، فكرم أعلام الفرق التي اشتركت فيه ، وأنعم على قائدها الكردي « بكر صدقي » برتبة الباشوية . فكسب بذلك محبة شعبية كبيرة أراد أن يستغلها في تصرفاته بمجالس الوزراء ومصالح الحكومة اقتداءً بما كان يسلكه والده من قبله ؛ غير أنه لم تكن له شخصية والده ، فطاش

(١) هذا الملخص للأبناء التاريخية التي توضح « الحادث الآشوري » مستق من المصادر الآتية :

Toynbee, The Islamic World after the Peace Conference, 483 ff.
Sir H. Dobbs, High Commissioner of Iraq, in Gertrude Bell's Letters, 11 551
G. Antonius, op . cit., 365 ff.
J. Van Ess ,Meet the Arabs, 152, f

سهمه وتدهورت أعمال الحكومة حتى صارت لعبة في أيدي زمرة صغيرة من السياسيين . فكانت الوزارات تقوم وتسقط بين عامي ١٩٣٢ و ١٩٣٦ بمعدل يزيد على خمس وزارات في السنة . وكان « بكر صدقي » في خلال ذلك قد قضى على ثورة من ثورات القبائل بنجاح باهر وقسوة بالغة ، فقام في سنة ١٩٣٦ على رأس قسم من الجيش ، تعاونه قوة جووية ، بالرحف على بغداد ، مطالباً بعزل الوزارة القائمة ، بحجة « أن الجيش قد ضاق ذرعاً بأعمالها » وبتأليف وزارة من « المواظين المخلصين » . وكانت الحكومة القائمة قد ألغت الصحف ، ورشت زعماء القبائل بسخاء كي يحافظوا على الهدوء ، وقلّصت المعارضة ، وعزلت ما يُنصف على الثلثانة من رجال الحكومة ممن كان بعضهم يشغل مناصب عالية . والواقع أنه كان ثمة شعور عام بأن البلاد في ركود ؛ غير أن أكبر مظلمة ضاق بها « صدقي » كانت منحصرة في حرمان الجيش من التصويت وفي أن إدارته لم تكن جارية على الوجه الذي يريده . وقد أيده في موقفه بعض الساسة ذوي المآرب ممن كانوا إذ ذاك خارج الحكم . ولكي يهزّ الروح المعنوية للوزارة أمر بضرب بغداد بالقنابل من الجو ؛ وعندما سعى لمفاوضته وزير الدفاع « جعفر العسكري » ذلك الصنديد المحتك ذواليد الطولي في الثورة العربية ، غدر به صدقي وذبحه ، ولم يبق بعد ذلك مجال للوقوف في طريق تكوين وزارة جديدة وقيام « بكر صدقي » دكتاتورا عسكرياً . ومن الجائز أن الملك غازي « أغمض عينه عن هذا الانقلاب ، وهو بالتأكيد لم يضق به » ، ولكنه لم يفد من ورائه أي فائدة تزيد في سلطانه .

على أن الدكتاتورية لم تثبت أنها أطول باعاً في الحكم من الحكومات السابقة ؛ وبعد أن قُتل « بكر صدقي » في عام ١٩٣٧ أعيد الحكم إلى حالته الأولى ، الدستورية في ظاهرها ، وصار يُعهد به إلى نفس الزمرة القديمة من

رجال السياسة . غير أن الجيش كان قد تذوق طعم الساطة فظل يسعى للاستمساك بها ؛ وأيده في ذلك شباب البلاد ، الذين ألهم خيالهم وأذكي نارا أمانهم قيام الثورة الفلسطينية وسخط سوريا على حكم الفرنسيين .

أما في فلسطين ، فإن السنوات التي ساد فيها الهدوء النسبي عقب صدور « الورقة البيضاء » في عام ١٩٢٢ لم يقضها الفريقان المتنازعان في السعي لفض ما بينهما من خلاف ، بل انصرف كل منهما إلى تنظيم جهوده لبلوغ ما يرمى إليه : أحدهما لتحقيق فكرة « الوطن القومي » ، والآخر للعمل على هدم هذه الفكرة . وكانت الحكومة قد أنشأت في سنة ١٩٢١ « المجلس الإسلامي الأعلى » كهيئة مستقلة بشؤونها ، لإدارة الأوقاف الإسلامية والإشراف على المحاكم الشرعية ؛ غير أن هذا الساق السليم ، من شجرة الشئون الدينية الخالصة ، ما لبث أن طعم بكثير من ألوان النشاط السياسي على يد رئيسه الحاج محمد أمين الحسيني الذي لا يكل من رسم الخطط والمشاريع . إن هذا الرجل الذي لم يتجاوز سن الشباب ، كان قد حكم عليه بالحرمان من حقوقه المدنية جزاء ما قام به في ثورة عام ١٩٢٠ ، ثم صدر العفو عنه وعينه « السير هربرت صمويل » (Sir Herbert Samuel) في منصب « مفتي القدس » ، وهو منصب وراثي في أسرته .

ومن جهة أخرى كانت « المنظمة الصهيونية » قد اعترفت بمقتضى المادة الرابعة من صك الانتداب بأنها « الهيئة اليهودية العامة التي تصلح لتقديم المشورة اللازمة والتعاون مع « إدارة فلسطين » ما دام تشكيلها ودستورها وافيين بالغرض في نظر الدولة المنتدبة » ؛ وقد مرت بها سنوات شدة حوالى منتصف الحلقة الثالثة من القرن ، لعدم كفاية مواردها المالية ؛ غير أنه في سنة

١٩٢٨ فاز « وايزمان » في نهاية الأمر بالموافقة على مشروع له يكفل الحصول على معونة مالية واسعة النطاق من « اليهودية الأمريكية » ، صهيونية وغير صهيونية (American Jewry) ، وذلك بتوسيع نطاق المنظمة الصهيونية وتحويلها إلى « الوكالة اليهودية لفلسطين » . وقد كان التغيير الدستوري الذي أحدثته هذا التحويل ظاهرياً أكثر منه حقيقياً ، إذ أن السلطة التنفيذية أودعت في « الهيئة التنفيذية الصهيونية » بعد أن أضيف إليها ثلاثة أعضاء غير صهيونيين ؛ استقال آخرهم في سنة ١٩٤٥ ؛ غير أن التحويل قد كان له أثر عملي هام ، وهو أنه بمجرد زوال الأزمة المالية الأمريكية التي استحكمت في بداية الحلقة الرابعة من القرن تحققت زيادة كبيرة جداً في الأموال الموجهة لخدمة الصهيونية .

وفي خلال ذلك ظهرت جماعة من متحمسي الصهيونيين الذين لم يرضوا عن سير الأمور في ذلك البطء الذي ارتضاه زعمائهم الرسميون ؛ وقد تجمع هؤلاء المتطرفون في هيئة تَبْلُورَت ، وتسمت باسم « حزب التعديل » نسبة لما كانوا يطالبون به من تعديل شروط الانتداب لصالح الصهيونيين . وكانوا قد وضعوا بعد اضطرابات سنة ١٩٢١ خطة شاملة ، بإنشاء قوة دفاع يهودية بحثة تكون جزءاً من القوات البريطانية في فلسطين . ويرجع منشأ آراء هؤلاء الغلاة إلى تشبعهم بروح الثورات اليهودية القديمة — كثورة « المكابيين »^(١) ، الذين أخذ عنهم هذا الاسم وأطلق على منظمة رياضية ذائعة الصيت ، وكثورة عام ٦٦ م ، وثورة « باركخبة » الجامعة لعام ١٣٢ م التي احفُتظ بذكرها في تمثال بطل صهيوني يرجع تاريخ إقامته إلى عام ١٨٩٩ إن لم يكن قبل ذلك^(٢) .

(١) المترجم — نسبة إلى يهودا المكابي أحد الثوار المعروفين .

وكذلك « باركخبة » إسم للزعيم اليهودي الذي قام بثورة جاحقة ضد الملك ادريانوس .

(٢) عن : Zionist Review — عدد ١٥ سبتمبر سنة ١٩٥٠ ص ٢٠

وفي الوقت الذي كان فيه هؤلاء الشبان المتطرفون ينمون هذه الروح العدائية كانت رغبة زعماء العرب السياسيين في الاستقلال تُذكى جذوتها بما تحقق، أو ظهرت بشارت تحقيقه، من الأمان الدستورية في مصر والعراق، وشرقي الأردن، وسوريا.

وقد بلغت الخصومة بين الفريقين أقصاها في عام ١٩٢٨، عندما تنازعا الحق في « حائط المبكى »، ذلك المقام المقدس عند اليهودية الأصلية، الذي لا يزال في يد المسلمين، وفي ملكية الوجه الخارجي لجزء من حائط « الحرم الشريف »، الذي هو أعظم مكان يقدسه المسلمون في بيت المقدس وثالث الأمكنة المقدسة عند المسلمين السنيين في العالم قاطبة.

وفي حين أن هيئات الصهيونيين الرسمية لم تقم بأي عمل عدائي في هذا الصدد، قام بعض غير المسؤولين منهم بالمصاداة بأنه قد آن الأوان لاسترجاع « الحرم » الذي هو مكان معبدتهم التاريخي. فزادت بذلك شكوك المسلمين عما كانت عليه من قبل، وعند ما وقع من بعض اليهود تجاوز طفيف للحالة الراهنة عند « حائط المبكى » حمل المسلمون ذلك على أنه بداية الشر المبيت، وقابله المفتي بإجراءات إستفزازية شديدة. وقد حاولت الحكومة التوفيق بين الفريقين في هذا الصدد، فحُيِبَ ظنهما تشبث اليهود بموقفهم، كما حُيِبَ العرب^(١).

وفي أغسطس سنة ١٩٢٩ قامت مظاهرات استفزازية من الفريقين على السواء. وفي خلال ذلك كان العرب يشيرون روح التعصب، في كافة أنحاء

(١) عن تقرير اللجنة الملكية لسنة ١٩٣٧ — ص ٦٧.

البلاد، وفي نهاية الشهر أعملوا المذابح في اليهود في جميع المدن المختلطة السكان. فقتل في ذلك ١٣٣ يهودياً، ودمرت ست مستعمرات زراعية تدميراً تاماً. وكانت قوات الأمن في البلاد قد خُفضت كثيراً بمناسبة هدوء الحالة في السنوات الماضية، فأخذتها هذه الحوادث على غرة.

ولم يقيم اليهود بشيء يُذكر من الأعمال الانتقامية، وإن كانوا قد قتلوا سبعة من العرب في « يافا »، وعذبوا بحرمة أحد المساجد ببيت المقدس. وعند ما قامت لجنة « شو » (Shaw) بتحقيق أسباب هذه الاضطرابات، أكدت مرجعها الأساسي إلى التناحر بين القوميتين، وقالت: « إنه لم يحاول أي فريق منهما القيام بعمل نافع لتحسين العلائق العنصرية بينهما. فاليهود من جانبهم، بدافع من رغبتهم الشديدة في تحقيق ما وعدوا به، قد تمسكوا بسياسة لا تقل بحال ما في مطاعمها عما سمحت به الورقة البيضاء لعام ١٩٢٢؛ والعرب من الجانب الآخر، بصلافة عودهم، قد أبوا الخضوع لأحكام هذه الوثيقة، وعولوا على القيام بحملة سياسية ترمي إلى مقاومة النشاط اليهودي، وتحقيق مطاعمهم السياسية ».

وقد انتهت اللجنة إلى تقديم أربعة اقتراحات أساسية لعلاج الموقف، وهي:

(١) إصدار بيان واضح بأسرع ما في الإمكان بتحديد السياسة التي تتبع في هذا الشأن، ويكون شاملاً لتفسير فقرات صك الانتداب المتعلقة بضمان مصالح الطوائف « غير اليهودية ».

(٢) تعديل التعليمات المتعلقة بالهجرة ، منعاً لتكرار ما حصل في عام ١٩٢٥ — ٢٦ من تجاوز حد الاعتدال في مقدار الهجرة إلى البلاد مما ترتب عليه وجود عدد هائل من المتعطلين عن العمل ، ويُصّر في التعديل على التشاور في شؤون الهجرة مع ممثلي الهيئات غير اليهودية .

(٣) إجراء بحث في مدى ما ينتظر تحقيقه من إصلاح في طرق الزراعة عند العرب ، وتنظيم سياسة الإصلاح الزراعي طبقاً لنتيجة ذلك .

(٤) إعادة تأكيد تصريح سنة ١٩٢٢ ، القائل : « بأن الوضع الخاص الذي اعترف به للمنظمة الصهيونية في صك الانتداب لا يعطى هذه المنظمة الحق بوجه ما في الاشتراك في أعمال الحكم بفلسطين » .

وقد أوفد إلى فلسطين : « السير جون هوب — سيمبسون » (Sir John Hope—Simpson) لإجراء البحث الزراعي المقترح ، فأبدى في تقريره تحفظاً شديداً بشأن مقدار الأراضي القابلة للإصلاح . حقاً إنه اعترف بأنه « إذا أُجرى الإصلاح التوسعي المنشود على الوجه الأكمل ، فإن المجال لا يكفل فقط لجميع السكان الزراعيين الحاليين مستوى من المعيشة أرقى من معيشتهم الحالية ، بل يفسح أيضاً لاستقبال ما لا يقل عن ٢٠,٠٠٠ أسرة من الخارج » ، ولكنه عارض في أن يُسمح — قبل إنجاز هذا الإصلاح — لأي عدد جديد من اليهود أن ينزلوا بالبلاد بصفة زراّع ، لأن ذلك من شأنه إجلاء بعض المزارعين العرب .

وفي عام ١٩٣٠ « صدرت الورقة البيضاء » الخاصة بموضوع الأراضي (Passfield White Paper) ، فأعادت العبارة التي فاه بها رئيس الوزراء « رمزي مكدونالد » (Ramsay Mac Donald) قبل ذلك ببضعة أشهر ، وهي :

« أن الموضوع ينطوي على تعهد مزدوج تعهدنا به لليهود من جانب ، ولغير اليهود من أهل فلسطين من جانب آخر » ؛ وأضافت إلى ذلك أن الهياج الأخير يرجع الكثير من أسبابه إلى قصور الفريقين من عرب ويهود عن فهم القيود التي تقيدت بها السياسة البريطانية من جرّاء هذا التعهد المزدوج . وقد أنشئت إدارة جديدة باسم : « إدارة الإصلاح التوسعي » ، وعُهد إليها بمراقبة التصرف في جميع الأراضي ، بحيث لا يُسمح بنقل ملكية شيء من الأراضي إلا إذا كان ذلك في حدود الخطة التي رسمتها هذه الإدارة ، وكل أرض تضع الدولة يدها عليها تخصص بصفة قاطعة لزراّع العرب الذين لا ملك لهم .

وصادف ذلك نفس الوقت الذي جُدد فيه بناء « الوكالة اليهودية » بمعونة مالية ذات بال من الولايات المتحدة ، فأحدث إنعاشاً كبيراً للآمال الصهيونية . فاحتج الدكتور « وايزمان » على ذلك ، وقال إن « الورقة البيضاء » مناقضة لشروط الانتداب ، واستقال من رئاسة الوكالة اليهودية والمنظمة الصهيونية .

وفي بريطانيا قامت بعض الشخصيات البارزة ، من أعضاء المعارضة المحافظين ، وهم « بلدوين » (Baldwin) ، و « أوستن شمبرلين » (Austin Chamberlan) ، و « أمري » (Amery) ، و « تشيرشل » (Churchill) فأيدوا الشكايات الصهيونية سعياً وراء مكاسب سياسية يجرّونها من هذا الموقف .

وقد أتى البحث العام الذي جرى حول هذا الإشكال دليلاً قاطعاً على مبلغ ما للصهيونيين من النفوذ السياسي في إنجلترا .

وكان «رمزي ماكدونالد» قد بدا عليه في هذه الأدوار الأخيرة من حياته السياسية شيء من قلة العزم، تخضع للضغط الصهيوني، ودعا الوكالة اليهودية للتفاوض مع الحكومة، وانتهى به الأمر إلى إعادة التعبير عن سياسة الحكومة في رسالة إلى «واينمان» أطلق عليها العرب تهكماً اسم «الرسالة السوداء». وقد جاء فيها أنها هي «التفسير المعتمد» للورقة البيضاء، مع التصريح بأن «حكومة صاحب الجلالة» لم تقصد منع اليهود من اقتناء أراض جديدة، إذ أن ذلك في الإمكان دون مساس بحقوق الطوائف الأخرى من السكان أو مركزها، كما أنها لم تقصد إلى وقف الهجرة اليهودية إلى البلاد أو منعها^(١).

«بذلك أخفقت أول محاولة جدية لتحويل مقتضيات «تصريح بلفور» إلى أحكام تتمشى مع تعهداتنا للعرب»^(٢). وكان من نتائج ذلك أن أهم عنصر في «الورقة البيضاء»، وهو مراقبة انتقال ملكية الأراضي، لم يوضع قط موضع التنفيذ. فقد حدث أن «النازيين» تسلموا مقاليد الحكم في ألمانيا في يناير سنة ١٩٣٣، وترتب على ذلك أن تدفق على فلسطين تيار جارف من لاجئي اليهود النازحين من تلك البلاد. وفي خلال ذلك كان مركز اليهود في بولندا ورومانيا يزداد سوءاً، إذ أنه منذ إنشاء «الوطن القومي» وإيجاده منفذاً لهم كان الضغط الحكومي وغير الحكومي للتخلص منهم في ازدياد مستمر؛ واتسع نطاق محنة اليهود حتى بلغت بهم الحال إلى أسوأ مما كانت عليه الاضطهادات اليهودية في روسيا قبل الحرب. فأتجه نظرهم بطبيعة الحال إلى فلسطين على أنها البلاد الوحيدة التي يكون دخولهم فيها «حق لا منحة».

(١) عن The Political History of Palestine under British Administration

طبع القدس سنة ١٩٤٧ - ص ١٣

(٢) عن: «Round Table» - سنة ١٩٣٧ ص ٤٦٣

فما كان من الحكومة البريطانية، إزاء ما فوجئت به من هذه الحاجة الملحة إلى ملجأ لليهود، إلا أن وضعت تقرير «لجنة شو» على «الرف»^(١)، مع ما فيه من لفت النظر إلى أن اضطرابات عام ١٩٢٩ لم تكن إلا واحدة من أعراض الاصطدام الخطر بين القوميتين المتنافرتين، ورضيت في صمت بمبدأ جديد لم يعمل له حساب في صك الانتداب، وهو أن اليهود الفارين من الاضطهاد في أوروبا يقبلون في فلسطين وإن بلغ عددهم مبلغاً لم يسبق له مثيل. والواقع أن عدد مهاجري اليهود من يوم سنّ صك الانتداب إلى نهاية سنة ١٩٣٢ كان في المتوسط حوالي ٩,٠٠٠ في السنة، فارتفع في عام ١٩٣٣ إلى ٣٠,٠٠٠، ثم بلغ ٤٢,٠٠٠ في سنة ١٩٣٤، كما بلغ ٦٢,٠٠٠ تقريباً في سنة ١٩٣٥، ولا يدخل في هذه الأعداد من هاجروا إلى البلاد خفية وبصفة غير مشروعة، ممن كان عددهم يصل إلى عدة آلاف في السنة. وقد بقيت نسبة المهاجرين من بولندا فوق ٤٠ في المائة من المجموع، وإن كانت نسبة المهاجرين من ألمانيا، التي كانت قبل عام ١٩٢٩ في حكم العدم ولم تبلغ ٤ في المائة من المجموع في سنة ١٩٣٢، قد بلغت أربعة أمثال قيمتها الأخيرة. وقد دلت الإحصاءات الرسمية على أنه بحلول عام ١٩٣٥ كان عدد يهود فلسطين قد صار ضعف ما كان في عام ١٩٢٩ وأصبح يعادل ربع جملة سكان البلاد؛ كما دلّ التقدير الإحصائي على أنه إذا أُسْمِح باستمرار الهجرة بمعدل ما جرت به في ثلاث السنوات الأخيرة فإن عدد السكان اليهود يصبح في عام ١٩٥٢ مساوياً لعدد العرب.

فلا غرابة إذن إزاء هذه الظروف إذا لم يُظهر زعماء القومية العربية شيئاً يذكر من العطف على يهود أوروبا المضطهدين، ولم يقدروا الاعتبار الذي جعل بلادهم الصغيرة بالذات الملجأ الرئيسي لهؤلاء اليهود، واعتبروا

إلغاء الورقة البيضاء لعام ١٩٣٠ نقضاً من البريطانيين لعهدهم . وفي ذلك قال المفتي فيما بعد مانصه : « قد رأينا كثيراً من اللجان ، وقدم الكثير من المقترحات لصالحنا ، ومع ذلك ماذا كانت النتيجة ؟ إن أكثر من ٦٠,٠٠٠ يهودي قد مُنح لهم بالهجرة إلى فلسطين في عام واحد » (١) .

وقد أخذ الإرهابيون من العرب يعملون الذبح في اليهود ويقلعون أشجارهم ويعقرون ماشيتهم ، فضلاً عن احتلال الرعاة للأراضي بقطعانهم للوقوف في طريق بيعها لليهود . كذلك أعقبت الزيادة السريعة في هجرة اليهود إلى البلاد في سنة ١٩٣٣ حملات شديدة من العرب على سياسة الحكومة ، فعزوا إليها أنها تقصد عمداً إلى « تشتيت الأمة العربية من وطنها » : وقامت المظاهرات ضد الحكومة في عدة مدن في أكتوبر سنة ١٩٣٣ ، فأفضت إلى موت ستة وعشرين من الأهلين ورجل من رجال الشرطة .

وفي خلال ذلك كان « دعاة التعديل » من اليهود ، الذين لم يقتصروا على المطالبة بفتح أبواب فلسطين وشرق الأردن للألوف من مهاجري اليهود بل نادوا بفتحها أمام الملايين منهم ، قد أخذوا يشتطون في مقاومتهم للحكومة والوكالة اليهودية على السواء ، وساد الاعتقاد بأنهم هم المسؤولون عن مقتل الدكتور « أرلوسوروف » (Arlosoroff) من كبار أعضاء الوكالة . وفي السنة التالية علق « السير هربرت صمويل » (اللورد صمويل الآن) على هذه الحال ، فقال : « إن كل إنسان في فلسطين يقر بأن التقدم الاقتصادي الذي أحرزته البلاد يشير الدهشة ، ولكن ليس من أحد يرى أن الحالة السياسية قد أحرزت أي تقدم يذكر » : وفي صيف عام ١٩٣٥ ، عندما ساءت الحال في بولندا من جهة مصير اليهود ، ولم تكن خيراً من ذلك في

(١) عن « Round Table » - سنة ١٩٣٩ ص ٤٦٣

بقية وسط أوروبا وشرقيها ، سجل المؤتمر الصهيوني عزمه على « تركيز الجهود اليهودية في توسيع حركة العودة إلى استيطان فلسطين مع زيادة الإسراع في هذه الحركة » . وفي شهر نوفمبر من العام نفسه ، عندما اشتد اضطراب الجو السياسي وأذكت جذوته الآمال في الاقتراب من الاستقلال في الممالك العربية المجاورة ، قدمت الأحزاب العربية الخمسة إلى المندوب السامي ثلاثة مطالب رئيسية وهي :

(١) إنشاء حكومة ديمقراطية .

(٢) منع انتقال ملكية الأراضي من العرب إلى اليهود (١) .

(١) الواقع أن روح القومية العربية (وقد خلت من كل سلطة قانونية) لم يكن لها في وقت ما التأثير الأدبي الكافي لجعل الملاك يرفضون بمحض إرادتهم بيع أراضيهم لليهود . « ومن الممكن تقسيم الذين باعوا أرضاً لليهود - وحيثهم تقريباً باعوها بأنان طيبة - إلى ثلاثة أقسام إجمالية ، وهي .

(أولاً) - كبار الملاك ، وهؤلاء كانوا في الغالب من المقيمين خارج فلسطين ، وقد رتب على بيعهم لأراضيهم إثارة مسألة ترضية الزراع الشاغلين للأرض واقتضى البيع اقضاءهم عنها . (ثانياً) - الفلاحون الكادحون ، الذين باعوا جزءاً من أراضيهم وانفقوا بما حققوه من الربح في استثمار الجزء الباقي .

(ثالثاً) - تلك الفئة التي كان الواحد منهم يبيع كل ما ملكه يده من الأرض بأنان تفوق كل ما ذهبت إليه حدود أطماعه ، ولم يوفق إلى الاستفادة من الصفقة بطريقة تكفل الميث له ولا أسرته » (عن : Great Britain and Palestine - ١٩١٥ - ١٥ ص ٥٧) .

وقد كانت الوكالة اليهودية تدفع في العادة تعويضاً للزراع الذين أبعادوا عن الأرض بعد بيعها فوق ما دفع ثمناً للشراء .

ومن الإنباء التي روجتها الإشاعات فوق ما تقدم : أن المنظمات اليهودية أغرت بوسائلها مرابي العرب المرهونة لديهم أراض ، بأن ينزعوا ملكية هذه الأراضي ويبيعوها بأرباح طائلة ، وأن محاي العرب ذوي الشخصيات البارزة في الحركة الوطنية لم يرفعوا عن العمل بصفة وسطاء في صفقات انتقال الملكية . وقد كان المتطرفون يقومون من وقت لآخر باغتيال أمثال هؤلاء العرب ، من عماد المال .

(٣) وقف الهجرة إلى البلاد في الحال .

وقد فُوض المندوب السامي في أن يصرّح بقرب صدور أمر عال بمنع بيع أى أرض مالم يكن المالك سيقى لديه بعد البيع ما يكفي للقيام بحاجات أسرته ؛ وأن يقدم إلى الفريقين مشروعاً عن إنشاء مجلس تشريعى للبلاد . وقد تبين من هذا المشروع أن نسبة الأعضاء غير الحكوميين بالمجلس كانت ، كسابقتها فى مشروع عام ١٩٢٢ . تتضمن بعض الإجحاف بالمسلمين وشيئاً من المجاملة لليهود والمسيحيين ، وأنه ليس من اختصاص المجلس التعرض للنظر فى صحة الانتداب ، وأن يكون المندوب السامي حق نقض قرارات المجلس فى ظروف معينة . ومع أن قادة العرب لم يرفضوا المشروع لأول وهلة ، فإن المؤتمر الصهيونى قرر عدم صلاحيته ، بحجة أنه « مناقض لروح الانتداب فى هذا الدور من تقدم فلسطين » ، أى ما دام اليهود أقلية بالبلاد .

وفى بريطانيا عارضه مجلسا البرلمان معارضة شديدة ، لعدم ملاءمته بوجه عام من جهة ، ومن جهة أخرى لأنه يُخشى أن تتجه مباحثات المجلس المقترح اتجاهاً يضير مشروع « الوطن القومى » . وقد قابلت الصحافة الصهيونية موقف البرلمان بالابتهاج ، وسمته « انتصاراً يهودياً عظيماً » .

والواقع أن مناقشات البرلمان أتت « دليلاً قوياً مشهوداً على ما تعرض له قضية العرب من الوهن كلما انتقل ميدان بحث المشكل من فلسطين إلى المملكة المتحدة » (١) .

فاعتبر العرب العدول عن المشروع برهاناً على أنه لم تترك لهم وسيلة

(١) عن « Royal Commission Report » - ص ٩٢

دستورية تقيهم شرّاً إخضاعهم السياسى لليهود ، الذين بعد أن أُتيح لهم بلوغ الغاية فى سرعة الهجرة إلى البلاد ستكون لهم الأثرية فيها فى بحر اثنى عشر عاماً ؛ ولا بدّ أنه قد بدا لهم ، بعد مارأوا من رواج وسائل العنف فى العالم أجمع منذ غزا اليابانيون « منشوريا » من أربع سنوات خلت ، أن السبيل الوحيد لإنقاذهم إنما يكون بقيامهم ضد هذا النظام قياماً مسلحاً . فابتدأت الاضطرابات فى أواسط إبريل سنة ١٩٣٦ فى نطاق لا يكاد يزيد على ما عُرف فى مثل ذلك فى الأشهر الأخيرة . فاعتال سفّاكو العرب اثنين من اليهود ؛ وفى الليلة التالية اغتيل اثنان من العرب بالقرب من إحدى المدن اليهودية ، واعتبر العرب ذلك عملاً انتقامياً . وقد تطوّرت الحال وقت قيام جنازة أحد اليهوديين اللذين اغتيلاً أخيراً ، فأفضت إلى مظاهرات يهودية عاصفة ، وإلى سلسلة من حوادث مهاجمة العرب فى « تل أبيب » ؛ وعلى إثر انتشار الإشاعات الكاذبة بأن بعضاً من العرب لقوا حتفهم فى هذه الحوادث قام الغوغاء من العرب باغتيال ثلاثة من اليهود فى « يافا » .

عند ذلك اجتمعت لجنة قومية عربية ، وقررت الإضراب العام عن العمل فى كافة أنحاء البلاد إلى أن تجاب الطلبات المقدمة من العرب فى نوفمبر الماضى ، واقامت « اللجنة العربية العليا » ، ممثلة لجميع الأحزاب العربية بالبلاد .

وقد كان لهذا الإضراب أثر مشهود ، وصحبته عدة حوادث هجوم على اليهود ، مع تدمير الكثير من أشجارهم ومحصولاتهم . وفى إثر ذلك أعلنت الحكومة البريطانية عزمها على إيفاد « لجنة ملكية » ، لكي تقوم « ببحث أسباب الاضطراب ، وتحرّى المظالم المزعومة » التى يشكو منها الفريقان . (م ١٩ - الشرق الأوسط)

ولما كانت أعمال العنف والتخريب من جانب العرب خلال ذلك قد مضت في الازدياد ، وانتشرت العصابات المسلحة في الجبال ، شاملة بعض المتطوعين من سوريا والعراق ، سعى كل من « الأمير عبد الله » صاحب شرقي الأردن ، و « نوري السعيد » وزير خارجية العراق يومئذ ، للتوسط بين الحكومة وزعماء العرب ، فلم تسفر جهودهما عن شيء . فازداد نشاط العصابات العربية في مقدراته واتساع نطاقه ، وانضم إليها بعض القادة الحثريين بحرب العصابات من خارج فلسطين ، فكثر حوادث تخريب وسائل المواصلات ، وصارت تجرى على خطة منظمة .

وقد وقعت من اليهود في مقابل ذلك بضعة حوادث انتقامية من ، ولكن أولى الأمر فيهم أمروا بوقفها في الحال ؛ وتقديراً من الحكومة لما أبداه اليهود من ضبط النفس ، رغم الاستفزازات الكبيرة ، عيّنت لهم نحو ٣٠٠٠ مساعد ضابط (قسطل) فوق القوة المقررة لحفظ الأمن ، وأباح لهم إحراز البنادق علاوة على الأسلحة المسموح بوجودها بالمستعمرات اليهودية . ثم زادت القوات البريطانية إلى نحو ٢٠,٠٠٠ مقاتل ، وصار المفهوم يدهاً أن الثوار لم يستطيعوا بعد ذلك اللقاء طويلاً في موقعهم .

وقد أخذ المضربون المدنيون يتماثلون من تسكيد الخسائر المالية ، وزاد في تحرج الحال وتقريب النهاية شعورهم بأنهم على هذا المنوال لن يستطيعوا الاشتراك في الإفادة من أرباح موسم البرتقال الذي أصبح على الأبواب . وعلى ذلك انتهى الإضراب في شهر أكتوبر ، وتفرقت العصابات المسلحة ، وبدأت لجنة التحقيق عنها .

وقد ثبت أن جملة الخسائر في الأرواح كانت ثمانين يهودياً ، وثمانية وعشرين بريطانيا ، في حين قدرت جملة ما مئى به العرب بنحو ٨٠٠ قتيل .

وقد نُشر تقرير اللجنة الملكية في يوليو سنة ١٩٣٧ ، فوصف بحق بأنه « وثيقة رسمية عظيمة مستقيمة في اتجاهها ، صريحة قاطعة ، مدهشة في إظهارها العطف والتقدير لصهيونية اليهود وقومية العرب معاً » . فبعد أن أتى التقرير بتحليل ثاقب لأسباب الخصومة بين الطائفتين وصل في استنتاجه إلى أن الوعود التي أعطيت لليهود من جانب ، وللعرب من جانب آخر ، ضدان لا يلتقيان ، وأن أحكام الانتداب بشكها الحال لا تصالح للعمل بها ؛ ولذلك اقترح الالتجاء إلى الحل السليم ، الشبيه بالعملية الجراحية ، وهو تقسيم البلاد إلى ولايتين ، إحداهما يهودية والأخرى عربية ، مع ترك منطقة صغيرة تفصل بينهما تمتد من « يافا » إلى « القدس » ويكون أمرها بيد الدولة المنتدبة .

وكانت الحدود المقترحة على هذا الوجه تعطى الولاية اليهودية (علاوة على ضمها الأجزاء اليهودية الشاملة للساحل ، وسهل « إزدرايلون » ، وأعلى وادي الأردن) جميع منطقة « الجليل » التي يقطنها من العرب ثلاثون ضعف سكانها اليهود .

وكان يكون بهذه الولاية وقت تكوينها ٢٢٥,٠٠٠ من العرب ، أي حوالى ربع جميع عرب فلسطين ، وتكون لليهود فيها أكتيرة ضئيلة ، إذ سوف تكون جملتهم ٥٣,٤٠٠ في المائة من مجموع السكان . غير أنه اقترح بجانب ذلك نقل الأقلية العربية الكبيرة إلى الولاية الأخرى ، إما باختيارهم وإما عن طريق الإجبار ^(١) . أما إذا بقيت أحكام الانتداب على ما هي عليه فيجب تحويل المندوب السامي السلطة لمنع نقل ملكية الأراضي في

(١) ص ٣٩١ — الفقرة ٤٣ من التقرير .

جهات معينة ، وإخضاع الهجرة إلى البلاد « لمستوى سياسى عال » ، بأن تكون بمعدل ١٢,٠٠٠ نفس في السنة مدة خمس السنوات التالية .

وقد قوّض « المؤتمر الصهيونى » هيئته التنفيذية ، فى أن تدخل فى مفاوضات مع الحكومة البريطانية « بقصد الوقوف ، على وجه التحقيق ، على نص الشروط التى تسرى على الولاية اليهودية المقترحة » . وقد أوضح « بن غوريون » ، رئيس الهيئة التنفيذية للصحافة ، أن الغرض من المداولات فى المؤتمر ، لم يكن لتقرير ما إذا كان يصح ، أو لا يصح ، تقسيم « أرض إسرائيل » (Eretz Israel) ، فإنه ما من صهيونى يسمح بالنزول عن أى قدر مهما صغر من « أرض إسرائيل » ، وإنما كان البحث فى المؤتمر حول أى طريق من طريقين هو الأقرب للوصول إلى الهدف المشترك : كذلك عند ما تكلم « الدكتور وايزمان » مبدئياً تحييده لمشروع عدم إدخال جنوبى فلسطين فى حدود الولاية اليهودية المقترحة ، قال إن هذه الولاية « لن تفر من مكانها » (١) .

أما العرب فإنهم ، بتأييد من الولايات العربية المجاورة ، رفضوا مشروع التقسيم بخذافيره ، وتمسكوا بحقوقهم فى الاستقلال بجميع فلسطين ، وبالمطالبة بوقف الهجرة إليها ، ومنع انتقال الملكية فيها .

وقد تدهورت حال الأمن ، وقام إرهابيو العرب باغتيال نائب حاكم قسم « الجليل » وحرسه البوليسى ، إذ كان قد ذاع الاعتقاد بأنه أحد الواضعين الرئيسيين لمشروع التقسيم . وعلى إثر ذلك عزل المفتى من منصب رئاسة المجلس الإسلامى الأعلى ، وحلّت اللجنة العربية العليا وجميع اللجان

(١) عن : Barboor, op. cit. — ص ٨٨٤ ، وما يليها .

القومية ، وأقصى عن البلاد خمسة من كبار قادة العرب فيها وقد فرّ « جمال الحسينى » إلى سوريا ، وتسلسل المفتى متخفياً إلى بيروت . غير أنه زادت فى إثر ذلك حركة الإرهاب العربية ، وأخذ بعض متطرفى اليهود يلجأون أيضاً إلى أعمال الإرهاب على الرغم مما سبق صدوره من أوامر قادة الصهيونية بوجوب ضبط النفس . وفى سنة ١٩٣٨ نزلت العصابات العربية المسلحة فى جميع المدن الرئيسية ، وقامت جماعات الثوّار بالقبض على السلطة علناً فى البلدان الصغرى ، كما خربت وسائل المواصلات فى كل مكان .

ومع أن شدة حشد القوات البريطانية كفلت وحدها إلى حد ما المحافظة على النظام فى الأنحاء الشمالية والوسطى من البلاد ، فإن « بيت المقدس » وجنوبى فلسطين قد أفلت أمر النظام فيهما جملةً من يد السلطات مدة ما .

والأرجح أن عدد الثوّار العاملين لم يتجاوز ١٠٠٠ ، أو ١٥٠٠ على الأكثر ، وكانوا مقسمين فئات صغيرة مختلطة بالمدينين المسالمين ؛ لكنهم كانوا مؤيدين بعطف جانب كبير من السكان العرب وحمائهم . وكان حزب « الحسينى » ، بإرشاد المفتى والبقية الباقية من اللجنة العربية العليا خارج فلسطين ، لا ينفكّ عن مواصلة أعماله العدوانية التقليدية ، من قتل وإرهاب ، ضد حزب « النشاشيبي » الذى أطلق عليه اسم حزب « المعتدلين » . وساءت الحال ، حتى إنه فى سنة ١٩٣٨ بلغ عدد حوادث الإرهاب الكبرى ٥٧٠٠ حادث ، كما بلغت الإصابات خمسة عشر مثلاً فى عام ١٩٣٧ ، وكان من بين القتلى تسعة وستون بريطانياً ، واثنان وتسعون يهودياً ، و ٤٨٦ من العرب المدينين ، و ١١٣٨ من ثوّار العرب المسلحين . وقد أدانت المحاكم العسكرية نحو مائة من العرب ، وجرى إعدامهم شنقاً .

وفى هذه الأثناء أوفدت « لجنة وودهد » (Woodhead) لإعداد منهاج

تفصيل للتقسيم، فأبدت في تقريرها أنها لا تستطيع أن توصي بأى منهاج مطلقاً. إذ أنه من المستحيل إعطاء اليهود مساحة قائمة بذاتها وأفية بأغراضها دون أن تدخل فيها أقلية من العرب كبيرة العدد بدرجة لا تتفق والعدالة وبدون أن يكون الجانب الأكبر من مناطق البرتقال، التي يملكها العرب، داخلاً في حدود الولاية اليهودية، كما أن ما يبقى للولاية العربية على هذا الأساس لا يتوافر فيه الاكتفاء الذاتي. ولذلك اقترحت اللجنة مشروعاً بإنشاء «فيدرالية» اقتصادية، تقوم على مقتضاه الدولة المنتدبة بتحديد السياسة المالية للولايتين، مع تمتع كل منهما فيما عدا ذلك بالاستقلال الذاتي. وعلى إثر ذلك دعت الحكومة البريطانية إلى إيفاد ممثلين لطائفتي اليهود والعرب، ولأهل الممالك العربية المجاورة التي أبدت اهتماماً متزايداً بمسألة فلسطين في السنتين الأخيرتين، للاجتماع في مؤتمر «مائدة مستديرة» يُعقد بلندن في عام ١٩٣٩. فرفض الفريقان كل مقترحات بريطانية جديدة، واضطرت الحكومة في النهاية إلى أن تعان سياسة جديدة لها في المسألة؛ وكان ذلك في مايو سنة ١٩٣٩، في أعقاب احتلال «هتلر» (Hitler) لبلاد «تشيكوسلوفاكيا» وتلبّد غيوم الحرب بحالة شخصت لها أبصار أكثر الناس تفاؤلاً.

وقد جاءت الورقة البيضاء لعام ١٩٣٩ باقتراح إنشاء دولة فلسطينية مستقلة ترتبط في نهاية عشر سنوات بمعاهدة مع بريطانيا. ويُسمح في خمس السنوات الأولى من هذه المدة بقبول ٧٥,٠٠٠ مهاجر، وبعد ذلك يكون السماح بأى هجرة أخرى إلى البلاد متوقفاً على موافقة العرب. وتكون للسندوب السامي سلطة تنظيم نقل ملكية الأراضي أو وقفه. «وصرحت الورقة البيضاء بصفة قاطعة بأنه ليس من سياسة الحكومة جعل فلسطين دولة يهودية، إذ أن ذلك في رأيها مناقض لتعهداتها للعرب بمقتضى أحكام الانتداب»

وقد أثارت «الورقة البيضاء» هياج الصهيونيين واعتبروها نقضاً صارخاً لما قطع لهم من العهود، بحجة أنها تنكسر عليهم حق إعادة إنشاء «الوطن القومي في فلسطين»، ولم تنكسر حدة سخطهم على الورقة مطلقاً منذ يوم نشرها^(١)، وقد أحجموا في إصرار شديد عن تقدير قيمة الاعتبارات الجوهرية التي كان لا مناص لبريطانيا من مراعاتها في ذلك الوقت، نظراً لاقترب وقوع الحرب العالمية، إنها «للنزاع مع عرب فلسطين ومنعاً لقيام أى نزاع آخر مع الأمم المجاورة»

وقد قابل البرلمان البريطاني «الورقة البيضاء» بشيء من الفتور، واعرضت عليها المعارضة من حزب العمال بطبيعة الحال من أعماق قلبها، كما هاجمها بشدة كبار الاستعماريين، أمثال «تشرشل» و«أمري» (Amery)، وكان دافعهم في ذلك على ما يظهر أن الولاية اليهودية القوية تكون حليفاً أفضل من العرب، الذين لا يثبتون على موقف واحد.

ثم إن الأعضاء السبعة للجنة الدائمة للانتدابات رفعوا في شهر يونية تقريراً إلى مجلس عصبة الأمم، أبدوا فيه أن «الورقة البيضاء لا تنطبق على التفسير الذي فسرت به اللجنة، بموافقة الدولة المنتدبة والمجلس، صك الانتداب لفلسطين»، وأن اللجنة عرضت على بساط البحث «ما إذا كان صك الانتداب قابلاً لتفسير جديد... يكون به من المرونة ما يسمح

(١) من ذلك أن «غيرشون أجرونسكي» (Gershon Agronsky) الذي أطلق عليه لقب «المحرر المعتدل» لجريدة (Palestine Post) أعرب عن أمله في أن يأتي تقرير لجنة التحقيق الانجليزية الأمريكية لسنة ١٩٤٦ «قاطعاً لدابر الغدر الذي طلعت به علينا «الورقة البيضاء البيضاء»، التي هي وليدة دعر حكومة ملكيت مشاعرها الرغبة الشديدة في تهديئة الأمور». (عن «Palestine Post» عدد ٢ مايو سنة ١٩٤٦).

بالتوفيق بين ظاهره ، وبين سياسة « الورقة البيضاء » ، فصرحت أغلبية أربعة ، ضد ثلاثة بأنهم « لا يشعرون أن في استطاعتهم القول بأن سياسة « الورقة البيضاء » تنطبق على صك الانتداب ، أو على المرامي الأساسية التي رمى إليها واضعوه ، أما الأقلية ، المؤلفة من ممثلي (بريطانيا وفرنسا والبرتغال ، فكان رأيها « أن الظروف الحاضرة تبرر سياسة « الورقة البيضاء » ، بشرط ألا يكون للمجلس اعتراض عليها » .

وفي هذه الآونة نشبت الحرب العالمية الثانية ، خال ذلك دون قيام المجلس بالبحث في أمر « الورقة البيضاء » ؛ فبقي مفعولها نافذا بحكم الأمر الواقع . ومع ذلك ظلّ الصهيوونيون يدافعون عن اعتراضهم عليها بدعوى أن اعتراض أكثرية إحدى لجان الانتداب عليها قد جعلها من تلقاء نفسها غير مشروعة : قالوا ذلك مع أن اللجنة ليس لها حق « الفيتو » (تعطيل القرارات) بالنسبة لمقترحات دولة من دول الانتداب ، وإنما ينحصر اختصاصها في الإشارة على مجلس العصبة بما تراه ؛ ذلك فضلا عن أنه لم يكن من المعقول أن تقضى الدولة المنتدبة وقتها بدون سياسة ما لحين انتهاء الحرب . والواقع ، كما لاحظ الدكتور « جيمس باركس » (James Parkes) ، وهو الذي لا يمكن أن يقال إنه ينقصه العطف على الصهيونية ، أن « الورقة البيضاء » لم تكن خروجاً عنيفاً على سياسات الحكومات البريطانية السابقة فإنه منذ اللحظة التي نصّ فيها — في تصريح بلفور — على أنه ستصان مصالح السكان الحاليين ، كان من البديهي أنه لن يكون في المستطاع إيجاد حل نهائي للمشاكل ما دامت هذه المصالح ، بالمعنى الذي يفهمه السكان ، غير مكترث بها . كما أن « عرب فلسطين » أعربوا عن معارضتهم لذلك التصريح علناً في أول فرصة أتاحت لهم ؛ ولم يتحوّلوا بعد ذلك قطعاً عن هذا الموقف ؛ وما دام الأمر كذلك ، فإن المجرى الوحيد لتعاقب الأحداث ،

إزاء تشبّث العرب ، كان حتماً في سبيل الانتقاص المطرد من التشجيع الذي لقيه اليهود في أول الأمر ^(١) .

* * *

أما ما كان من شأن سوريا ، فإنه بعد اعتماد ثورة ١٩٢٥ — ٢٦ بذل المندوب السامي المدني الفرنسي جهداً صادقاً لتمكين « المعتدلين » من سياسة السوريين من إعداد دستور للبلاد . فتمّ إعداد مشروع للدستور في عام ١٩٢٨ ، غير أن المندوب السامي اعترض على بعض بنود فيه من شأنها المساس بحقوق فرنسا وعلى بند آخر ينصّ على التمسك بالوحدة السياسية لسوريا الكبرى . وبعد بذل جهود كثيرة للتوفيق بين الموقفين ، قام المندوب السامي بحلّ لجنة الدستور في سنة ١٩٣٠ وأصدر دستوراً من عنده . وقد أجريت الانتخابات على مقتضى أحكام هذا الدستور في عام ١٩٣٢ ، وابتدأت المفاوضات لعقد معاهدة فرنسية - سورية على نمط المعاهدة الانجليزية - العراقية لعام ١٩٣٠ . وهنا أيضاً لم يتسنّ الوصول إلى التوفيق بين المصالح الفرنسية والمطالب الوطنية التي تمسكت بتحديد مدة إقامة الحامية الفرنسية ومكانها وبأن يدخل في نطاق سوريا حكومتا جبل الدروز و « لا تاركيا » (اللاذقية) فقام المندوب السامي مرة أخرى في عام ١٩٣٤ بوقف أعمال مجلس النواب إلى أجل غير مسمى .

وفي سنة ١٩٣٦ قامت اضطرابات وطنية ، أسفرت عن قتل ستين نفساً ، وانتزعت من الفرنسيين الإذن بقيام وفد من الأهلين إلى باريس . وصادف ذلك قيام حكومة « الجبهة الشعبية » (Front Populaire) بفرنسا ، فأبدت في الحال عطفاً أكثر مما أبدته سابقتها على المطالب السورية ، فكانت النتيجة

(١) نفس المصدر السابق — ص ٦٣ .

أن امكن الاتفاق على مشروع معاهدة على نمط قريب جداً من المعاهدة الانجليزية - العراقية . ومن شروطها أن مدتها خمس وعشرون سنة ، وأن يكون هناك تحالف وثيق بين فرنسا وسوريا ؛ وأن تقوم فرنسا بتأييد قبول سوريا عضواً في عصبة الأمم ؛ وأن تلحق حكومتا جبل الدروز واللاذقية بسوريا مع احتفاظ كل منهما بإدارة داخلية خاصة ؛ وأن يكون لفرنسا بالبلاد قاعدتان جويتان وتحفظ بقوات لها في جبل الدروز واللاذقية مدة خمس سنوات ؛ وأن تقوم سوريا بتقديم جميع التسهيلات التي تلزم للقوات الفرنسية ؛ وأن يمثل فرنسا في سوريا سفير يكون له حق التقدم على ممثلي جميع الدول الأخرى ؛ وأن يبقى الارتباط الموجود بين عمليتي البلدين ؛ وأن تختار سوريا في العادة ما يلزمها من المستشارين والموظفين الأجانب من فرنسا . ثم تم الاتفاق على مشروع معاهدة شبيهة بهذه بين فرنسا ولبنان ، الذي هو أقل تشبهاً من جارتها ، مع فرق رئيسي بين المعاهدتين هو أنه لم توضع قيود في هذه بشأن عدد القوات الفرنسية أو جهات إقامتها .

ثم ألفت في سوريا حكومة من « الكتلة القومية » عن طريق الانتخابات ، وأعيد الوطنيون المنفيون إلى البلاد ، و دلت ظواهر الأمور على أن البلاد قادمة على دور جديد من البناء القومي بقيادة زعماء زاد في قوتهم الوطنية ماسبق أن لا قوه من الغبت والسجن والنفي سنين طوالاً . . . ولكن العامين التاليين ذهباً بهذه الآمال أدراج الرياح . فإن حكومة تركيا ، التي سبق أن أبدت موافقتها في سنة ١٩٢١ على أن يدخل في منطقة الانتداب الفرنسي « سنجق الاسكندرونة » بما فيه من أقلية تركية كبيرة بشرط احتفاظه بإدارة داخلية خاصة ، قامت الآن تعارض في إخضاعه إلى تلك الحكومة الوطنية العربية غير المحنكة التي قامت في سوريا . عند ذلك ألفت لجنة من عصبة الأمم عام

١٩٣٧ للإشراف على انتخاب جمعية محلية لهذا الإقليم تكون المقاعد فيها موزعة بنسبة تمداد الطوائف المختلفة بها . وقد أوقع ذلك الأتراك في مأزق حرج ، إذ دلَّ إحصاء السكان على أن الذين يتكلمون التركية لا يزيدون على ٣٩ في المائة ؛ ولكن إذا تم التسليم بأن كل ناخب هو عضو في الطائفة التي أعلن انتسابه إليها ، وتولى الأتراك الإشراف على البوليس وعلى حركة الانتخاب ، أمكن الحصول على أكثرية تركية . وقد انتهى الأمر بأن خضعت اللجنة لمطالب الأتراك وهو التسجيل من واقع الإقرارات ، وهي طريقة عادلة في ظاهرها لكنهما في الحقيقة تفتح الباب على مصراعيه لعوامل التأثير والوعيد . فقدّم ممثل بريطانيا في اللجنة استقالته في الحال احتجاجاً على ذلك . غير أنه لما كان الأتراك على الرغم مما تقدم غير واثقين من أكثريتهم لجأوا إلى الضغط على الفرنسيين ، الذين كانوا شديدي الحرص على الاحتفاظ بصداقة تركيا كوسيلة فرعية يستعينون بها في درء المخاوف من مسلك إيطاليا الفاشية في البحر الأبيض المتوسط . فأبرمت معاهدة صداقة فرنسية - تركية في يونية سنة ١٩٣٨ تسمح بدخول قوات الأتراك إلى السنجق « لمساعدة الفرنسيين على حفظ النظام » .

عند ذلك تخلت لجنة الإشراف على الانتخابات عن عملها ، متهمه الفرنسيين بأنهم ، بمقتضى خطة مرسومة ، وعن طريق إلقاء القبض على بعض الناس وغير ذلك من وسائل الرعب ، يعملون على حرمان الأقلية غير التركية من حريتها في مباشرة الانتخاب . وقد دخلت الجنود التركية البلاد ، وسجلت قوائم الانتخاب النهائية أن عدة الأتراك تبلغ ٦٣ في المائة من جملة السكان ؛ وألفت وزارة جميع أعضائها من الأتراك . وأخيراً عند ما ازدادت حاجة فرنسا إلى معونة الأتراك باقتراب شبح الحرب ، عمدت

في يونيه سنة ١٩٣٩ إلى إصدار « تصريح المعونة المتبادلة » مع تركيا ، الذي سمح لتركيا على مقتضاه بضم سنجق الاسكندرونة اليها ^(١)

وفي هذه الاثناء قامت بعض القلاقل في جبل الدروز وإقليم اللاذقية ، و « الجزيرة » ، حيث كانت تجرى بعض الحركات الانفصالية الشديدة بين الأقليات . ولا شك أن بعض أسباب ذلك كانت ترجع إلى قلة خبرة بعض الموظفين السوريين المعينين من قبل حكومة دمشق الذين أبدوا تسرعاً وعدم تقدير للمسئولية في محاولتهم إدماج هؤلاء الأقليات إدماجاً سياسياً في سائر الأهليين ، غير أنه من جهة أخرى كان بعض الانفصاليين يلقون تشجيعاً من الموظفين الفرنسيين في تلك الجهات بدافع شديد من رغبتهم في خلق المتاعب للحكومة السورية .

غير أن حكومة سوريا لقيت ما هو أدهى من كل ذلك وأمر بما ظهر من أن مشروع معاهدة سنة ١٩٣٦ أخذ يواجه في فرنسا معارضة شديدة متزايدة . فإنه فضلاً عن أولئك الذين كانوا يهتمون في إخلاص لمستقبل الأقليات المسيحية في ظل حكومة تغلب عليها المسحة الإسلامية ، كان يوجد بجانبهم آخرون ممن كان شعورهم ضد الاستقلال السوري غير خال من الأغراض ، وقد ازداد تأثيرهم في السياسة الفرنسية بعد سقوط حكومة « الجبهة الشعبية » ؛ وهذا فضلاً عن أن ازدياد تحرّج الموقف الدولي زاد في تحاشي الفرنسيين كل ما من شأنه إضعاف مركزهم الاستراتيجي في شرقي البحر الأبيض المتوسط . ومع أن وزير خارجية فرنسا أكد لرئيس الوزارة السورية ، قرب نهاية عام ١٩٣٨ ، أنه سيتم التصديق على المعاهدة قبل

(١) وقد سمي باسم جديد ، هو « خاتاي » (أرض الحثيين)

٣١ يناير سنة ١٩٣٩ في مقابل بعض ضمانات جديدة للمصالح الفرنسية ومصالح الأقليات ، فإنه اضطر بعد شهر من ذلك إلى الخضوع لمعارضة لجنة الشؤون الخارجية ، وأعلن أنه ليس في نية الحكومة في الوقت الحاضر أن تطلب إلى البرلمان التصديق على المعاهدة . وتلت ذلك فترة ركود تام في العلاقات بين الوطنيين والفرنسيين امتدت ستة أشهر ؛ وفي يوليو سنة ١٩٣٩ أقام المنسحب السامي مرة أخرى بتعطيل الدستور ، وعين مجلس إدارة ليقوم بحكم البلاد على مقتضى أوامر يتلقاها منه بالذات . وأعيد إنشاء هيئات خاصة لتولي إدارة الحكم الداخلي في كل من جبل الدروز واللاذقية و « الجزيرة » .

* * *

يتضح مما تقدم أنه في حين أن مدة الإحدى والعشرين سنة التي مضت بين الحربين العالميتين قد نهضت بالشرق الأوسط على الجملة مما كان فيه من الركود في عهد الدولة العثمانية وأحدثت تقدماً محسوساً في أحواله الاقتصادية والاجتماعية في ظل الإرشاد الأوربي ، فإن ما خطاه في سبيل تقرير مصيره السياسي لم يبلغ مطلقاً ذلك الحد الذي كانت تصبو إليه الأمانى الوطنية . أجل ، قد تحققت لمصر والعراق سياستهما القومية ، ولكن ذلك تحوطه قيود هامة في ميدان الشؤون الخارجية ويصعبه وجود القوات الأجنبية في أرضهما . أما عرب فلسطين ، مهما بلغ حظهم من التقدم الاقتصادي والاجتماعي تحت الانتداب ، فإن وضعهم السياسي قد تدهور بدرجة ملحوظة بسبب الزيادة السريعة في هجرة الطائفة اليهودية ، التي من أجلها أخضعت فلسطين لنظام حكم مستعمرات التاج ، حيث لا محل لتقليد سياسة العرب شيئاً من الساطة المباشرة ولا مجال لذوى الكفاءات والمطامح أن يرقوا إلى ما هو أعلى من المراكز الثانوية في الإدارة .

وأما البلدان التي أحرزت الاستقلال السياسي التام ، فهي التي تقوم على حافة الشرق الأوسط الخارجية ، وهي تركيا وفارس (إيران) والمملكة السعودية العربية واليمن ، والتي كان يتولى الحكم فيها حكماؤها المطلقو السلطة : « مصطفى كمال أتاتورك » و « رضا شاه » و « ابن سعود » و « الإمام يحيى »^(١) ؛ وحتى هذه البلدان حاقت بها ، بدرجة تصاعدية بالنسبة لترتيب ذكرها ، العراق في علاقاتها مع الدول العظمى من جراء ضعفها الاقتصادي وتأخر أهلها الاجتماعي .

الفصل السابع

الحرب العالمية الثانية وما بعدها

(١٩٣٩ - ١٩٥٠)^(١)

قد كان من جرّاء الضنّ على عرب فلسطين والشام بالاستقلال أن تولدت روح عدائية شديدة ضد بريطانيا وفرنسا ، لا في هاتين القطرين فقط بل بين الجيل الناشئ ذي الوعي السياسي في مصر والعراق أيضاً . وفي جميع هذه البلدان كان الانتشار السريع للتربية الأوروبية الضعيفة في مستوى سطحى قد زاد كثيراً من اتساع شقة الخلاف في الرأي بين الآباء المتوسطى السن وأبنائهم المراهقين . فكان الشبان من جانبهم حانقين لبقاء السلطة السياسية في بلادهم في أيدي الكبار ، وهؤلاء ظلوا على بطئهم في الاعتراف لهم بالحقوق في مشاركتهم فيها . وقد عمد قادة الوطنية من الجيل القديم إلى إنشاء منظمات من الطلبة وتلاميذ المدارس الثانوية للقيام بالتمهيج السياسي ضد سياسة الاستعمار الاستبدادية ، كما حصل مثلاً في حركة « ذوى القمصان الزرقاء » الوفديين بمصر . ثم تطورت الحال ، فصار الشبان أنفسهم يؤثفون منظمات جديدة متطرفة ، رفعوا فيها من مبدأ الوفاء للزعيم حتى اتخذوا وضعاً « فاشياً » (فاشيست) واضحاً .

ومن بين هذه المنظمات المتطرفة : هيئة « مصر الفتاة » التي عرفت أيضاً بذوى القمصان الخضراء ، وهي التي أسسها المحامى ، والمهيج الشعبى

(١) قتل الإمام يحيى صاحب اليمن في حركة ثورية قامت بها العناصر « الناهضة » في فبراير سنة ١٩٤٨ ، غير أن ولي عهده « أحمد » تمكن من توطيد سلطانه على البلاد في الشهر التالي .

(١) انظر تعليقات المؤلف : « The Middle East in the War » في مجموعة : (Survey of International Affairs) ١٩٣٦ - ١٩٤٦ .

« أحمد حسين » ؛ ومنها أيضاً : « الحزب القومي السوري » ، الذي ألفه « أنطون سعادة » والذي كان معظم أعضائه من اللبنانيين الراغبين في العودة إلى الاتحاد مع سوريا ؛ و « العصبة السورية للعمل القومي » ، و « نادى دمشق العربى » الذي ألفه طيب أسنان شاب تلقى دراسته بألمانيا. وفي العراق بوجه خاص كان للجيش نفوذ كبير في الشؤون العامة ؛ بلغ قمته في عهد دكتاتورية « بكر صدق » ، ولكنه بقي ذا شأن هام إلى وقت نشوب الحرب ، فأدى هذا النفوذ بالشباب إلى تكوين منظمات وطنية متطرفة ، تدار طبقاً للأساليب العسكرية .

ولم تأل دولتنا المحور جهداً في استغلال هذه الظروف المواتية . والظاهر أنهما كانتا قد وصلتا إلى الاتفاق على أن تكون بلاد شرق البحر الأبيض المتوسط ومصر في دائرة المصالح الإيطالية ، بينما يكون العراق وفارس في دائرة نفوذ ألمانيا . فكان راديو « بارى » قد قصر جهود إذاعاته منذ سنة ١٩٣٥ على تحريض العالم العربى ضد بريطانيا ، مستغلاً في ذلك بوجه خاص مسألة فلسطين المشيرة للسخط . كما كان الإيطاليون قد أنشأوا لهم في مصر منظمة قوية للدعاية ، تعمل تحت رعاية المفوضية الإيطالية وجهازها التنفيذي هو الستون ألف إيطالى الذين يقطنون مدن الوجه البحرى والذين أخضعوا جميعاً لنظام الحماية المنبسطة من المظلمات الفاشية ؛ وليس من شك في أنهم كانوا يُستخدمون أيضاً في التجسس على أوجه النشاط البريطانية . ولما أتمت إيطاليا غزو بلاد الحبشة في عام ١٩٣٦ أخذت في بناء مركزها الاستراتيجى في الشطر الجنوبى من البحر الأحمر ، مناطحة منها لبريطانيا ؛ فحصنت نجر ، عصب (Assab) في جنوبى « إرتريا » ، ثم أثارت الرىب في نفس ملك اليمن (الإمام يحيى) المحافظ المبدأ ، من جهة سياسة البريطانيين

في « عدن » حتى حملته على الإذن بأن تدخل بلاده بعثة طبية ، لم تكن في الواقع سوى درع ملاءم يستر ما وراءه من أعمال الدعاية والتجسس ضد بريطانيا . كما أنه أثناء ثورة فلسطين قام كل من هيئة « الألمان البروتستانت » (الهيكليين) وبعض الطوائف الكاثوليكية الإيطالية بتقديم حمايتهم ومعونتهم المادية لثوار العرب ، وهربت إليهم بعض الأسلحة والأموال من دولتى المحور ^(١) .

وفي سنة ١٩٣٨ حل الراديو الألمانى محل الإيطالى في إذاعة الدعاية ضد بريطانيا باللغة العربية . كما أن الوزير الألمانى المفوض بالعراق « الدكتور جروببا » (Dr. Grobba) سهر ، في جدّ وسخاء ، على بثّ دعايته بين الشباب المشتغلين بالحركة الوطنية . ثم إن الألمان أبدوا حذقاً كبيراً في استغلال كراهية الفرس لبريطانيا وروسيا معاً ، وتزلفوا إليهم بإشباع غرورهم وتأكيد القول لهم بأنهم ينتمون إلى الجنس الآرى ، وتوسّعوا في تقديم أشرطة الدعاية الألمانية السينمائية بالمجان حتى قيل إنها بلغت ٤٠ في المائة من جميع الأشرطة التى كانت تُعرض في فارس . كذلك حصلت خطوط « لوفثانسا » (Lufthansa) الجوية ، على الإذن بنزول طائراتها في « طهران » في طريقها من برلين إلى طوكيو . كما أغرى طلبية الفرس ، كغيرهم من أبناء الممالك التى تتكلم العربية ، عن طريق تخفيض الأجور الدراسية ، بأن يتموا دراستهم بالجامعات الألمانية ؛ وفي عام ١٩٣٩ — ٤٠ استقدم من ألمانيا إلى فارس عدد من المحاضرين الجامعيين ومديرى المعاهد الفنية ، كما أن بعض الشخصيات النازية ، أمثال « جوبلز »

(١) وإن كان من المحتمل أن هذه المعونة قد بالفت فيها الدعاية الصهيونية (انظر « Barbour op. cit » ص ١٩٢ ، و « Great Britain and Palestine » و ١٩١٥ — ٤٥ ص ١١٩) .

(Geobbles) و « شاخت » (Schacht) والجنرال « فون باوهرج »
(von Blomberg) و « بلدورفون شيراخ » (Baldur von Schirach) ،
قاموا بزيارات رسمية إلى عواصم بلدان الشرق الأوسط .

وعلى الرغم من حملة الدعاية الأنفة لم تكن روح التجاوب العاجل من
بلدان الشرق الأوسط عند نشوب الحرب مبعثاً لعدم الارتياح من جانب
بريطانيا أو فرنسا . فقد قامت مصر والعراق في الحال بقطع علاقاتهما
الدبلوماسية مع ألمانيا ؛ كما أن الثورة العربية في فلسطين ، التي كانت وقتئذ
في النزع ، انتهت أمرها بمجرد وصول فرقة من الفرسان وبعض الجنود
الأخرى في خريف عام ١٩٣٩ ؛ كذلك أمكن في شيء من الحزم إسكات
أصوات دعاة الوطنية في سوريا . على أن الأشهر التي مضت أمام
« سِتْزْكْرِيج » (Sitzkrieg) ^(١) أيّدت الفسكرة السائدة وقتئذ في الدوائر
السياسية بالشرق الأوسط بأن هذه الحرب دائرة بين الدول الأوروبية ولا
شأن للشرق الأوسط بها . غير أنه ما لبثت ألمانيا أن غزت فرنسا ، ودخلت
إيطاليا الحرب ، وتم استسلام فرنسا ، تاركة القوة البريطانية الصغيرة
في الشرق الأوسط بمعزل عن الاستعانة بما كان لفرنسا في بلاد ساحل
شرقي البحر الأبيض من قوة كبيرة قدرها مائة ألف ، فأدّى ذلك في لحظة
واحدة إلى الجرّ بأزمة الحرب إلى أعتاب الشرق الأوسط . وقد كان
ما حاق بالخلفاء من المصائب في ذلك الصيف الرهيب ، مع بقاء بريطانيا
في الميدان وحدها ، قد زعزع ثقة سياسة الشرق الأوسط في إمكان بريطانيا
مواصلة الحرب . ففي العراق أخذ رئيس الوزراء المستمتر « رشيد عالي

(١) المترجم — هو خط تحصينات منيعة أنشأها الألمان قبل الحرب على الحدود بين فرنسا
وألمانيا ، مقابل خط « ماجينو » بفرنسا .

الكيلاني ، وأربعة طموحون من الضباط من رتبة « البكباشي » — أطلق
عليهم تيمناً اسم « المربع الذهبي » — يترقبون الفرص ؛ كما أن الحاج
أمين ، ذا الموقف العدائي ، قام بإدارة وزارة وهمية ألقت من متطري في
الفلسطينيين . وقد قامت الكاتبة « فرييا ستارك » (Freya Stark)
بوصف مقابلتها للمفتي في الفندق الذي نزل به ، فقالت : « إني لم أكن
أرى في ذلك الوجه شيئاً ينبئ عن الخير ، وبالتأكيد لم أرى شيئاً من دلائل
الخلو من الغرض جلس في مكانه وكل ما عليه في ضخامته أبيض
لا شيء فيه ، وعلى رأسه عمامة كأنها هالة تحيط به ، وله عينان لامعتان
في زُرقة خفيفة ، لها إشعاع كإشعاع الزهرة في الصباح » ^(١) .

في هذا الجو ، والظروف كما أسلفنا ، رفضت حكومة العراق قطع
العلاقات الدبلوماسية مع إيطاليا ؛ وبينما كانت بريطانيا تخوض معركة كيانها
على أشدها . كانت أعلى السلطات العسكرية في العراق تجاهر في صراحة ،
في إذاعاتها على الأمة العراقية ، بأن جيشها وقوتها الجوية يحملان في عنقهما
رسالة مجيدة : هي إعادة مجد أيام الفتوحات العربية والحروب الصليبية ،
وتحرير إخوانهم المظلومين ، في سوريا وفلسطين ، من العبودية التي فرضتها
عليهم أوروبا مع اليهود ^(٢) .

أما في مصر فقد كان لدى السفارة البريطانية والسلطات العسكرية من
الأسباب ما يحمل على سوء الظن برئيس الوزارة « علي ماهر » ؛ وهو
ابن ماهر باشا ، ذلك الذي كان فيما مضى وكيلاً لوزارة الحرية واستصدر

(١) عن : « East is West » — ص ١٤٣

(٢) عن : « Round Table » — ١٩٤١ ، ص ٧٠٥

اللورد كرومر أمراً بإبعاده من منصبه « لأنه مستشار سيء المشورة ، مسبب للمتاعب ، وعقبة في سبيل التعاون السلس بين بريطانيا والحدوي الشاب عباس الثاني »^(١) . وكان على ماهر قد ترسم خطى والده ، فجمع في يده نفوذاً كبيراً لدى الملك الشاب « فاروق » ، الذي كان منذ توليه العرش في عام ١٩٣٦ يحمل امتعاضاً متزايداً من سلطة السفير البريطاني « السير مايلز لا ميسون » (اللورد كيلين الآن) ومن طريقة معاملته له^(٢) . وقد اتضح في هذه الآونة أن رئيس الوزراء كان يجد في تشجيع الملك على اتباع سياسة التودد لدولتي المحور نظراً لقرب انهزام بريطانيا ، فضلاً عن مقاومته مراراً لما طلبته بريطانيا من قطع العلاقات الدبلوماسية مع إيطاليا . وإذا كان مثل هذا المسلك في بلاد لها غاية الخطورة الحيوية في مركز بريطانيا الاستراتيجية العاهلي ، فلم يكن من الممكن السماح به في هذه اللحظة الحرجة من تاريخها ؛ وفي يونيو سنة ١٩٤٠ عمدت بريطانيا إلى الضغط حتى استصدرت الأمر بعزل وزارة على ماهر لتحل محلها وزارة أكثر استعداداً للتعاون معها . وبما أثبت أن مخاوف بريطانيا في هذا الشأن لم تكن على غير أساس ما حدث بعد بضعة أشهر أثناء الزحف على « برقة » في الهجوم الذي قام به القائد « ويفيل » (Wavell) ، من أن

(١) عن : « Lord Cromer, Abbas II » - ص ٥٠ - ٥٩

(٢) ان الملاحظات التي أبدتها « اللورد لويدي » (Lord Lloyd) عن العلاقات بين « اللورد كرومر » وعباس الثاني تنطبق في دقة عجيبة على ما وجد بعد خمسين عاماً من العلاقات بين « اللورد كيلين » والملك فاروق ، قال : « قد كانت هناك جماعة من ذوي الرأي تعتقد بأن السبب الأكبر في حمل الحدوي على المسلك الذي سلكه يرجع إلى الطريقة التي عامل بها اللورد كرومر ، ومن حاجاتهم في هذا الشأن أن موقف الحدوي عباس إزاء ما كان للقنصل العام العظيم من المركز المهيمن ، كانت تحوطه مصاعب كبيرة ينوء بها حاكم شاب ذو حساسية شديدة ، ولم يبذل من الجهود ما يكفي مطلقاً لمساعدته وتشجيعه » (عن : « Egypt since Cromer » - الجزء الأول ، ص ٧١ وما بعدها) .

القوات البريطانية عثرت مع أحد القواد الإيطاليين على رسالة سرية جداً موجهة من القائد العام للقوات البريطانية بمصر إلى وزير الدفاع المصري ، تناول فيها البحث في مسألة الدفاع عن واحة سيوة « الذي عهد به إلى إحدى الوحدات المصرية . وإزاء ذلك استنتجت السلطات البريطانية ان الإيطاليين حصلوا على هذه الرسالة قبل مغادرة موظفي المفوضية الإيطالية البلاد ، ولذلك اتهموا على ماهر و « وزارته الباطنية » الممثلة في « صالح حرب » وزير الدفاع و « عزيز على المصري » رئيس أركان الحرب ، بأنهم هم المسؤولون عن تسرب هذا السر . وقد أجرت السلطات المصرية بعد ذلك تحقيقاً في الموضوع ختمت نتيجته ببرهنة هؤلاء الرجال ، بحجة أنه لم يثبت ما إذا كان تسرب السر قد وقع من الجانب البريطاني أو الجانب المصري .

ومع أن مصر لم تعلن الحرب ضد المحور ، فإن جيشها ساعد فعلاً في الدفاع عن الصحراء الغربية وتولى أمر المعدات المضادة للطائرات دفاعاً عن منطقة القناة وعن المدن المصرية ؛ وقد كان نجاح حملة الشتاء التي فتك فيها « الجنرال ويفيل » بالجيش الإيطالي في « برقة » ، البالغة أضعاف جيشه ، مشجعاً للحكومة المصرية ، فاستمعت في أبريل سنة ١٩٤١ لما أبداه البريطانيون من أن بعض الدول المحايدة ، أمثال اليابان والمجر ورومانيا وبلغاريا ، أثبتت أنها غير صديقة ، وأن قنصلياتها بالمراكز الاستراتيجية مثل الاسكندرية وبور سعيد والسويس أصبحت بؤراً للتجسس ، وقامت بإغلاق هذه القنصليات .

على أن التفاوض الذي كان قد ساد النفوس في سهولة ، على إثر قضاء بريطانيا السريع بين عامي ١٩٤٠ و ١٩٤١ على ما شيدته إيطاليا من عاهلية أفريقية تزهو بها ، مالبت أن أخذ في التبدد . ففي أبريل سنة ١٩٤١ انتهت ألمانيا على البلقان ،

واكتسحت جيوشها في أقل من شهر واحد « يوغوسلافيا » وبلاد اليونان ، وفي الوقت ذاته انطلق « روميل » (Rommel) بجيشه « الأفريقي » لمعونة الإيطاليين المنكوبين في « لوبيا » ، وطارد القوات البريطانية ، التي كانت قد انكش حجبها بسبب الحملة اليونانية ، فطلت تنقهق من خليج « سرّته »^(١) حتى بلغت الحدود المصرية . وفي العراق ، حيث كان « المربع الذهبي » ورشيد عالي قد صدموا مؤقتاً في محاولة قاموا بها لقلب الحكومة ، كان تحريض المفتي وأتباعه على التخلي عن بريطانيا قد لقي تأييداً من لجنة الهدنة الألمانية التي أرسلت إلى بلاد شرق البحر الأبيض المتوسط بعد انهيار فرنسا ، برياسة « البارون فون هنتيج » (von Hentig) الذي كان عضواً في البعثة الألمانية إلى بلاد الأفغان في الحرب العالمية الأولى . فقامت اللجنة ببذل المال في سخاء حتى حظت بتأييد بعض متطرفي العرب في سوريا . والظاهر أنها بعثت في السرّ برسل إلى المفتي ، وقد كان يتقاضى معونة من المحور عن طريق الوزير الإيطالي في بغداد . وفي أوائل شهر أبريل تراءى لهؤلاء المتآمرون في بغداد أن غزو بلاد اليونان مؤذن ببدء حركتهم ، إذ كيف يتسنى لبريطانيا أن تقف أمام حركتهم وليس لها في العراق سوى قوة جوية صغيرة ، ويمثلها فيها « سفير لئين العريكة » ، ظريف متفائل ، لم تسبق له خبرة بالشرق الأوسط ؟ فقاموا بخلع الوزارة اللينة القائمة ، وأعادوا « رشيد عالي » إلى كرسي رئاسة الوزارة ، وجدوا في البحث عن شخص الوصي على الملك - المفتي « فيصل الثاني » للقبض عليه ، لولا أنه تسلسل في أمان بوساطة السفير الأمريكي . وعند هذا الحد وقف « المربع الذهبي » في تردد ، لتأخر وصول المدد الألماني . وكانت بريطانيا قد عينت سفيراً جديداً لها هو « السير كينهان كورنواليس » (Sir Kinhan Cornwallis) الذي كان له خبرة

(١) المترجم - في لوبيا

عشرين عاماً بالعراقيين ، فاعتزم هذه الفرصة واتخذ ما يلزم لإنزال قوة من الهنود بالبصرة لتقوية مركز الشرق الأوسط ، عملاً بشروط المعاهدة الإنجليزية العراقية ؛ وعندما وصلت دفعة ثانية من المدد ، تمسكت الحكومة العراقية ، وقد وجدت في الانتصارات الألمانية في اليونان وبرقة مشجعاً لها ، بالألا تنزل هذه القوة إلى البر إلا بعد مغادرة الدفعة الأولى البلاد . فقابلت السلطات البريطانية هذا الطلب بالرفض ، وفي أول مايو حاصر الجيش العراقي القاعدة الجوية البريطانية بالحبيانية بنحو خمسين مدفعاً من مدافع الميدان ، بينما استولت فصائل أخرى على محطات المضخات الواقعة على خط أنابيب الزيت الممتدة إلى « حيفا » . وقد كانت كل الأفيسة المعتادة تشعر بسقوط قاعدة الحبيانية في الحال ، غير أنه بعد قتال أربعة أيام استطاعت القوة الجوية الملكية ، بمعونة الفرق التابعة لها من الأشوريين والأكراد ، ردّ العراقيين على أعقابهم ، ثم جاءها مدد مؤلف من قوة صغيرة من السيارات المدرعة : جمعت على عجل في فلسطين وضم إليها اللواء الأردني العربي وانطلقت في طريقها إلى العراق عبر الصحراء . عند ذلك استنجد العراقيون بالألمان ، غير أن « هتлер » كان قد استقرّ رأيه على تأجيل الحركات الكبرى لطرد البريطانيين من الشرق الأوسط إلى ما بعد إطلاق الحملة التي كان يعدّها لغزو روسيا ، وكان إعدادها قد قارب الانتهاء . كذلك حُجزت بعض قوات الألمان في « كريت » ، التي استغرق الاستيلاء عليها ثمانية عشر يوماً بدلاً من يومين كما قدر له الألمان من قبل ، ولذلك لم يستطيعوا مدّ حلفائهم العراقيين بأكثر من مائة طائرة ، وهي قوة غير كافية لحركتهم . كذلك كان « المربع الذهبي » قد فشل في استجلاب تأييد الشعب العراقي ، الذي لم تكن ميوله معه في كثير أو قليل . وفي يوم ٢٩ مايو وصلت القوات البريطانية إلى مشارف بغداد ، ومع أنها كانت لا تزال تقلّ عن عدّة العراقيين ، فقد باذر رشيد عالي ووزرائه ، والمربع الذهبي ، والمفتي ووزارته الوهمية ،

إلى الرخيل في الحال : فقصد بعضهم إلى فارس ، وبعضهم الآخر إلى حلب ،
واتخذوا سبيلهم في النهاية ، عن طريق تركيا ، إلى بلاد « المحور » بأوروبا .
وعلى إثر ذلك أبرمت هدنة مع العراق في ٣١ مايو

لقد كانت هناك إذن خطة في شكل حركة « الكماشة » لحصر بريطانيا في
مصر وفلسطين ، وضعا « المحور » والضالعون معه ، فأعادت بريطانيا الكرة
لإفسادها وكسبت أول جولة هامة في معركة الشرق الأوسط . ولم تفرض
بريطانيا على العراق عقوبة ما ، بل لم تفعل شيئاً فوق استيانتها من قيام حكومة
مصادقة لها ، وإنما اتجهت إلى مهاجمة الفرنسيين التابعين لحكومة « فيشي »
والمقيمين في سوريا ، أولئك الذين ، من عجزهم وقلة كفاءتهم ، آوأمدة شهور
كثيرة الجواسيس والدعاة الملحقين بلجنة الهدنة التابعة للمحور ، وسمحوا في
المدة الأخيرة للطائرات الألمانية أن تتزود بالوقود في المطارات السورية وهي
في طريقها إلى شمال العراق ، كما سمحوا بنقل مؤن ذات قيمة إلى العراق بالسكك
الحديدية السورية . وقد جاوب فرنسيو « فيشي » البريطانيين وأحرار الفرنسيين
بقتال عنيف ، غير أنهم اضطروا في أواسط يوليو إلى الاستسلام ، وأُبرم بين
الفريقين اتفاق « لتلتون — دي جول » (Littleton-De Gaul) على أن تقيم
حكومة فرنسية حرة ببلاد الشام وأن يُسمح للقوات البريطانية بالتحرك كيف
شاءت في هذه الأرجاء مادامت الحرب قائمة .

وفي هذه الأثناء قام « هتلر » بغزو روسيا . وقد كان أحد الطرفين الوحيدين
للاتصال بين روسيا وبريطانيا يمرّ داخل بلاد فارس ، حيث كان الألمان في
سنة الأشهر الأخيرة يواصلون حشد رجالهم الفنيين وجواسيسهم . فقد دُم
الانجليز والروس للحكومة الفارسية طلباً مشتركاً بأن تقوم بإبعاد هؤلاء الرجال؛
فجاء الرد على ذلك طائشاً نزعاً ، إذ قالت الحكومة الفارسية أنها هي وحدها التي

تقرر من هم الأجانب الذين تطردهم من بلادها . فقابل الإنجليز والروس ذلك
بأن قاما بغزو فارس بالاشتراك معا في شهر أغسطس . وقد حجب « رضا شاه »
الجزء الأكبر من جيشه عن القتال ليكون عدّة لإرهاب القبائل المتمردة
الساخطة على حكمه الاستبدادي ، وبذلك لم يبق من الجيش للوقوف أمام
المخبرين ما يكفي لصدهم . فلم يقارب شهر سبتمبر الانتهاء حتى أُجبر الشاه على
النزول عن العرش لابنه الشاب . وعند ذلك اقتسم الروس والبريطانيون احتلال
البلاد بينهما . فاحتلت روسيا الجزء الشمالي ، واحتلت بريطانيا الجنوب ، وأطلق
استعمال السكة الحديدية « عبر إيران » وشبكة الطرق البرية في نقل الذخائر
والمؤن الأمريكية والبريطانية إلى روسيا . ثم نُظم الموقف السياسي بإبرام
« المعاهدة الإنجليزية - السوفيتية - الفارسية » لعام ١٩٤٢ ، وبها تعهدت فارس
بأن تقدم للحلفاء التسهيلات الكاملة خلال مدة الحرب ، وتعهد الحلفاء من
جانهم بإجلاء جنودهم عن أراضيها في بحر ستة أشهر من انتهاء الأعمال الحربية .
وقد بقيت مع ذلك مشاعر المشتغلين بالسياسة من الفرس مع المحور ، وظلّ
بعض رجال الحكومة خلال عام ١٩٤٢ يتآمرون مع الوكيل الألماني « فرانز
ماير » (Franz Mayr) الذي كان قد تمكن من الفرار عندما أحاط الحلفاء
بالألمان في فارس . لا اعتقا لهم .

وظلّ البارومتر السياسي لحالة الشرق الأوسط في صعود وهبوط تبعاً
لتغير الموقف الاستراتيجي ، وبحلول شهر يناير سنة ١٩٤٢ كانت كوارث
« بيرل هاربر » (Pearl Harbour) و« سنجابور »^(١) ، مضافة إلى تهقير
بريطانيا الثاني في برقة أمام قوات « روميل » ، قد أوجدت حافزاً جديداً

(١) المترجم — تلخص قصة هذه الكوارث في أنه بينما كان اليابانيون يتفاوضون مع الولايات
المتحدة بشأن بعض اختلافات بينهما فاجأ اليابانيون القوات الأمريكية بميناء « بيرل هاربر »
وفتكوا بها ، كما فتكوا ببعض القطع الرئيسية بالأسطول البريطاني عند « سنجابور » .

مشجعاً لأعدائها . وكانت الوزارة المصرية ، التي يرأسها وقتئذ « حسين سرى » قد لزمت خطة التعاون في ولاء مع بريطانيا منذ عام ١٩٤٠ ، غير أنها لا فتقارها إلى أغلبية تركيز عليها في البرلمان أصبحت حياتها مزعزعة ، وسياساتها قلقه تبعاً لذلك . فعندما اجتاحت البلاد في خريف عام ١٩٤١ تيار متدفق من الدعاية للمحور والكرهية لبريطانيا ، ذلك التيار الذي كان العامل الأول في إيجاده جماعة « الإخوان المسلمين » ، القوية المتطرفة ، وافقت الوزارة على ما طلبه الإنجليز من اعتقال « حسن البنا » ، رئيس هذه الجماعة ، غير أنها ما لبثت أن أطلقت سراحه بعد بضعة أيام ، وكان ذلك على ما يظهر بضغظ من « القصر » ، وهو الذي ساد الاعتقاد بأنه كان يمدّه بمعونه سخية . وبعد شهر من ذلك قامت الحكومة ، بناء على ما طلبته بريطانيا ، بقطع العلاقات الدبلوماسية مع حكومة « فيشي » الفرنسية ، غير أن وزير الخارجية اضطر إلى اعتزال منصبه بسبب ذلك ، فكانت هذه التضحية مثالا آخر ، على ما يُظن ، لتدخل « القصر » ، لعدم رضائه عما وقع . وحدث في يناير سنة ١٩٤٢ أن فشلت السلطات المصرية في القضاء على السوق السوداء لضمان حسن توزيع الخبز بالقاهرة ، وصادف ذلك وقت وقوع الكوارث الحربية الآتية الذكر ؛ فأثار ذلك موجة من الشعور العدائي لبريطانيا ، وطفق الطلبة يطوفون الشوارع الرئيسية بالقاهرة وهم يهتفون : « نحن جنود روميل » .

وكانت السفارة البريطانية والسلطات العسكرية قد وصلتا إلى الاقتناع منذ مدة بأنه لا بد من إيجاد حكومة مصرية أقوى من الحكومة القائمة لضمان المأمن اللازم للموقف الحربي ، وأن السبيل الوحيد لذلك هو بإعادة « الوفد » إلى الحكم ، وكان قد نشط أخيراً في حركة المعارضة . غير أن الملك فاروق كان قد عزل « النحاس » رئيس الوفد من الحكم في عام ١٩٣٧ ، وكانت العلاقات الشخصية بينهما ، على ما قيل ، على أسوأ ما يكون ؛ فرفض الملك تعيينه

رئيساً للوزارة ، وداع الاعتقاد بأنه ينوى إسناد رئاسة الوزارة إلى « على ماهر » ، وهذا ما لا يمكن بطبيعة الحال أن تقبله السلطات البريطانية . وتشبث الملك الشاب بموقفه ، وأخيراً اضطر السفير البريطاني والقائد العام للقوات البريطانية بمصر إلى أن يقوما في مساء ٤ فبراير بتقديم بلاغ نهائى للملك : بأن يقبل النحاس أو يغادر البلاد . خفض الملك ، وأعيد الوفد للحكم ؛ وقد أجريت انتخابات عامة فأيدت مركزه في سهولة . ومع أنه حدث بعد شهر واحد أن انشق عنه سكرتير الحزب ، ذلك القبطى القدير الصعب المراس « مكرم عبيد » ، ومعه عدد من مؤيديه ، نتيجةً لخلاف شخصى مع النحاس على ما يظهر ، فقد بقيت حكومة الوفد تعمل في تعاون وولاء مع بريطانيا خلال تلك الأيام العصيبة التي مرت ببريطانيا في شهرى يونيه ويوليو من سنة ١٩٤٢ ، حين اضطر « الجيش الثامن » إلى التقهقر عما وراء « طبرق » إلى الموقع المعد من قبل بجهة « العلمين » ، التي لا تبعد عن الإسكندرية بأكثر من سبعين ميلاً .

ومما هو جدير بالذكر أنه في هذه الأزمة الحربية الكبيرة ، التي كانت الثانية من نوعها في معركة الشرق الأوسط ، حيث انفسح المجال للاختيار بين بريطانيا والإيطاليين المحقرين ، وقفت الحكومة المصرية والشعب المصرى بثبات في جانب بريطانيا . فلم يحدث شيء مما تُنبئ به من أعمال التخريب ، ولم يُسمع إلا بالقليل من الدعاية المضادة لبريطانيا . وتنحصر الحوادث التي وقعت في هذا الصدد في تسرب اثنين أو ثلاثة من الطيارين بالقوة الجوية المصرية إلى صفوف الأعداء ، وفي أن رجل الحرب القديم « عزيز المصرى » ^(١) كشف عن أمره وهو يتآمر مع اثنين من جواسيس الألمان لا قيمة لهما جىء بهما

(١) وكان قد حاول الانضمام إلى العراق في حركته الثورية في مايو سنة ١٩٤١ ، غير أن طائرته سقطت بحالة مخزية قبل أن تبعد عن القاهرة بأكثر من عشرة أميال .

إلى القاهرة من الصحراء الغربية ، واعتُقل جزاء عمله . وكذلك آسيا العربية ، فإنها وإن كانت قد كشفت عن شعور غير ودي قرب نهاية الحرب ، لم تختر أو لم تجرؤ على طعن بريطانيا من الخلف في أيام « العلبين » و « ستالينجراد » العصبية . وفي فارس لم يكن في مقدور « فرانز ماير » الدساس سوى المضى في أحلامه عن اليوم الذي يتم له فيه إثارة فارس على القيام في وجه بريطانيا ، واكتفى خلال ذلك بالتخبط في كتابة مذكراته اليومية وما حوته عن « الثلاثة الاستراتيجيين العظام : « روميل » و « فون بوك » وشخصي »

وعندما قاربت سنة ١٩٤٢ — سنة المحنة والخطر — على الانتهاء تبدلت الحال غير الحال . فابتدأ القائد « مونتجمري » (Montgomery) يتقدم من « العلبين » (كما تقدم الروس للزحف من « ستالينجراد ») ؛ فكان ذلك بداية لتلك الحركة التي لم تنته إلا باستسلام بقايا « جيش إفريقيا » عند رأس « بون » في مايو سنة ١٩٤٣ . أما الجواسيس وعمال التخريب والدعاة الألمان الذين ظلوا يواصلون جهودهم في الشرق الأوسط من مقر السفارة ودور القنصليات الألمانية بتركيا فلم يفوزوا بأى طائل . وفي « طهران » تجلت براعة رجال الأمن البريطانيين بقبضهم على جماعتين من جنود المظلات الألمانين كانتا قد بُعث بهما لنجدة « فرانز ماير » ، وبفوزهم في نهاية الأمر بحمل رجال القبائل الذين آوى إليهم على تسليم « فرانز ماير » نفسه وبقايا جماعته الصغيرة . وعند هذا الحد — فيما عدا الخطط البريطانية لغزو الجزر اليونانية — انتهت معركة الشرق الأوسط ؛ وتسنى لهذه المنطقة أن تعود إلى حالتها المعتادة بما فيها من التهاب سياسي ، اشتدت وطأته الآن بسبب ما لقيه من الكبت خلال الحرب .

كانت الثورة العربية في فلسطين في عام ١٩٣٩ قد دخلت في دور النزاع ، ولمّا رأى المفتي ومن حوله من المتطرفين أن الفرنسيين لم يعودوا يسمحون

بوجودهم في بلاد الشام ، قاموا في شهر أكتوبر من ذلك العام بالالتجاء إلى بغداد ؛ ومن هنا ابتداء تضاؤل نفوذ المفتي على عرب فلسطين ، الذين أخذوا يسأمون معيشة الثورة . ولم يكن يُنتظر من العرب بطبيعة الحال أن يقوموا بدور فعال في الحرب ضد « المحور » ، إذ أن الكثيرين منهم كانوا يعتقدون أن غزو « المحور » للبلاد يخلصهم على الأقل من السكابوس الصهيوني ، ولم يكذبوا وجود بينهم من كان يرى مبرراً لأن يدين بريطانيا بالولاء ؛ ولكنهم مع ذلك لم ينجحوا إلى إحداث المتاعب في شيء يُذكر ، ولزموا في الجوهر موقف الحياد . أما اليهود فإن أولى الأمر فيهم ألحوا في أن يؤذن لهم بتأليف قوات حربية على أساس القومية اليهودية ؛ فعارضتهم الحكومة في ذلك لعدم قبولها مبدأ السماح بقومية يهودية وتسمكها بأن تكون القومية هنالك « فلسطينية » . غير أنها أذنت من بادى الأمر بتكوين فروع وحدات يهودية متفرقة ؛ وباشتداد الحاجة إلى المزيد من الرجال في الحرب توسعت في تساهلها نحو المطالب اليهودية ، إلى أن بلغت الحال القمة في سنة ١٩٤٤ بإنشاء قسم جيش قائم بذاته هو « القسم اليهودي » (the Jewish Brigade) وله أعلامه الصهيونية المميّزة له . على أنه في الوقت الذي كان فيه الصيونيون يتعاونون (مع بريطانيا) في المعركة ضد النازي بكل قلوبهم ، ظلوا على مقاومتهم للورقة البيضاء البغيضة . وكانت قد أصابهم صدمة قاسية عام ١٩٤٠ بصور لأتمة أحكام نقل ملكية الأراضي ، التي تحرّم على اليهود الحصول على شيء جديد من الأراضي في معظم نواحي فلسطين ، إذ كانوا يأملون أن سياسة الورقة البيضاء لن توضع قط موضع التنفيذ بسبب الحرب ^(١) . وفي إثر ذلك قاموا

(١) فانهم منذ نشر الورقة البيضاء ، استولوا على ٢٥ ميلاً مربعاً في الرقعة التي تحرّمها عليهم اللأمة الجديدة . وقد صرح وزير المستعمرات في هذا الشأن بأنه يخشى من وقوع اضطرابات جديدة بين العرب إن لم تنفذ القيود الخاصة بالأراضي .

بتنظيم المظاهرات في شتى أنحاء البلاد ، ونشأت عنها بعض حوادث إشعال النيران وإلقاء القنابل . ولكنهم مع ذلك بقوا يتعاونون (مع البريطانيين) بجهودهم الحربية . وحتى فريق « أنصار التعديل » رضوا عن هذه السياسة أيضاً ، ولم ينشق عنهم في ذلك سوى جماعة صغيرة متعصبة ، يتزعمها شخص يُدعى « أبراهام ستيرن » ، ويقال أنه كانت له صلات بحكومة إيطاليا الفاشية ، فإن أعضائها ظلوا متمسكين بعدائهم الإرهابي نحو الدولة المنتدبة .

على أن الأمر الذي ظل يثير الطائفة اليهودية بأسرها ويجعل احتجاجها أشد هولاً من كل ذلك ، حتى في الوقت الذي كانت فيه فلسطين مهددة بغزو الأعداء ، هو مسألة الهجرة ، التي استعصى حلها والتي كانت الدولة المنتدبة قد اضطرت إلى تخفيضها تخفيضاً شديداً صارماً مراعاةً لما لهذا الأمر الحيوي من المساس بالحساسية الشديدة للعرب ، وهم الذين لا غنى مطلقاً عن الاحتفاظ بحيادهم خلال الحرب ؛ في حين أن اليهود لم ينظروا إلى شيء فوق أن الألوف من بني جلدتهم محرومون بسبب هذه الأحكام من الالتجاء في فلسطين من الأهوال النازية التي تحرق بهم في أوروبا ؛ وقد أعماه ما هم فيه من فزع ويأس عن المصاعب التي تنقل كاهل الحكومة البريطانية . وابتدأ الشغب في عام ١٩٤٠ بقيام سلسلة من سفن الهجرة غير المشروعة من أوروبا بعد أن أحكم تنظيم حركتها في البلاد النازية وأمدّها النازيون بتشجيعهم لما رأوا في ذلك من وسيلة للإيقاع بين البريطانيين والعرب . وعندما أعدت الباخرة « باتريا » (Patria) لنقل ٢٠٠٠ من المهاجرين غير المسموح بهم ، من فلسطين إلى جزائر « موريشس » ، قام إرهابيو اليهود بنسفها وهي في ميناء « حيفا » ، ففشأ عن ذلك موت ٢٦٨ من ركابها اليهود البائسين . كما أن باخرة أخرى تدعى « الإستروما » (the Struma) توقفت عن السير في عام ١٩٤٢ على

مسافة من « استانبول » للتفاوض في أمرها بين الحكومتين البريطانية والتركية ؛ وقبل أن تتم المفاوضات أصدر الأتراك أوامراً إليها بالعودة إلى أحد ثغور البحر الأسود ؛ وبينما الحال كذلك إذا بالباخرة تنسف وتغرق بمن عليها من اليهود اللاجئين الذين يزيد عددهم على ٧٥٠ نفساً . وقد ساد الظن وقتئذ بأن هؤلاء أيضاً كانوا ضحية مظاهر سياسية إعلاناً لليأس أو إنذاراً بالتصدى .

وقد كان من جرّاء هذه الأحداث أن تحجّر الشعور الصهيوني في فلسطين ، وزاد الالتجاء إلى أعمال الإرهاب . وكان « أبراهام ستيرن » قد لقي حتفه بعبارة ناري خلال ملحمة مع البوليس استعملت فيها المدافع ؛ غير أن بعضاً من أتباعه فرّوا من السجن وواصلوا أعماله الإرهابية . فلما رأت ذلك منظمة « حزب التعديل » المسماة « إرجوم سفاي ليوى » (المنظمة الحربية القومية) ، وهي التي قامت فعلاً بمساعدة القوات البريطانية في معركة العراق عام ١٩٤١ ، عادت مرة أخرى إلى مزاولتها لنشاطها الإرهابي . وهذا فضلاً عن أن المنظمة الصهيونية الرسمية ، التي يرأسها « دافيد بن غوريون » (David Ben Gurion) ويشجعها صهيونيو الولايات المتحدة ، وهم ناعمون في أما كنهم بعيدون عن الأمور الواقعية التي تحيط بمشكلة الشرق الأوسط ، زادت مغالاةً وتشبثاً في مطالبها ، وقررت في عام ١٩٤٢ العمل بمنهج « بيلتمور » (Biltmore Programme) ، الذي وضعت عناصره الأساسية في مدينة « نيويورك » ، والذي ينادى بالمطالب الآتية :

(١) أن تكون فلسطين دولة يهودية داخلية في هيئة الكومنولث

(٢) إنشاء جيش يهودي

(٣) أن تكون الهجرة إلى فلسطين غير محدودة وأن تكون مراقبتها في يد « الوكالة اليهودية » ، وتخوّل هذه الوكالة السلطة لاستصلاح الأراضي

الحالية وغير المزروعة^(١).

وعند ذلك قام الجيش الصهيوني الخفي المسمى «هجانا» (الدفاع عن النفس) بالزيادة من نشاطه. وهذه المنظمة يرجع أصل نشأتها إلى منظمة الدفاع عن النفس التي أنشأها شباب اليهود في روسيا أيام المذابح اليهودية في عام ١٩٠٣^(٢). وقد نُقلت إلى أرض فلسطين قبل الحرب العالمية الأولى في شكل جماعة من الخفراء المسلحين لحراسة المستعمرات الزراعية من سطو العرب عليها. وقد اعترفت بها السلطات البريطانية العسكرية في صمت وزودتها ببعض الأسلحة خلال الثورة العربية في المدة ١٩٣٦ - ٣٩ وهي التي تم في خلالها إنشاء «فرقة ونجيت لمقاتلي الليل» (Wingate's Night Fighters) من بين صفوف هذه الجماعة. هذا فضلا عن أنه في الأيام العصيبة التي مرت ببريطانيا بين عامي ١٩٤١ و ١٩٤٢ اعترف الجيش بها كحرس وطني يقوم بدوره إذا شق الألمان طريقهم إلى فلسطين. وقد بلغ عددها في هذه الآونة ٦٠.٠٠٠ بين رجال ونساء. تجمع معظمهم من أبناء المستعمرات اليهودية في فلسطين ممن كانوا يقومون سراً بتدريبات موسمية يتلقون فيها التعاليم العسكرية اللازمة. ثم إن بعضاً من شبان اليهود، الذين استدعاهم «المجلس القومي ليهود فلسطين» (وَعَدَ لِيُومِي) لخدمة الوطن منذ نشوب الحرب، كانوا يحالون إلى «الهجانا»، كما أن ألوف اليهود الذين وجههم أولو الأمر من الصهيوينيين إلى الالتحاق

(١) ان زعيما من أكبر زعماء الحزب اليهودي الرئيسي في فلسطين، وهو حزب «ماباي» للعالم، قد أوضح الحالة للعرب في كتاب مؤلف من عدة مقالات، جاء فيه: «نحن على استعداد لأن نكون غير معادين لكم حسب، بل لأن نؤيد أمانيتكم في الاستقلال، على شريطة أن تفلحوا عن إزعاجنا، وأن تعترفوا بأن فلسطين دولة يهودية». (تقلا عن «J.L. Magnes, Foreign Affairs» لسنة ١٩٤٣ - ص ٢٤٠)

(٢) عن «Palestine Post» - عدد ٢٥ يونية سنة ١٩٤٦

بقوات الشرق الأوسط. ظلوا خاضعين في السر لقيادة «الهجانا» العليا. ثم سُمع لأول مرة بما يسمى «البلياك» وهي قوة فرعية مشتقة من «الهجانا»، اختيرت من بينها وجُعِلت في حالة تعبئة دائمة للقيام بالأعمال الإرهابية الفجائية، وكانت عدتهم نحو من ألفي مقاتل. فدعت ضرورات الحرب أيضاً إلى وصل «البلياك» بالمنظمات الإخصائية البريطانية، وزُود بعض أعضائها بالتدريب الخاص بفرق «الكوماندو» (الفدائيين) للعمل ضد الألمان. ومن جهة أخرى كان الكثيرون من جنود يهود فلسطين الملاحقين بقوات الشرق الأوسط قد عُهد إليهم بالعمل مع الجماعات المختصة بالمؤن ومخازن الأسلحة على خطوط المواصلات ومناطق القواعد الحربية^(١)؛ فكانت هذه فرصة جميلة لتدريب الأسلحة إلى فلسطين استغلوا على أوسع نطاق بإرشاد «الهجانا». وقد كانت إدارة حركة هذا التهريب (التي لُقبت «بالسكة الحديدية الخفية») غاية في البراعة، ولم يكن ينقصها شيء من المال أو وسائل النقل، وقد أغرى ذوو الاستعدادات الفاسدة من جنود الحلفاء والبريطانيين إلى الاشتراك في هذا العمل المدرّ للأرباح الطائلة. يضاف إلى ذلك أن صعوبة تموين قوات الشرق الأوسط عن طريق البحر الطويل حول جنوب أفريقيا قد جعل السلطات العسكرية البريطانية تعهد إلى بعض المؤسسات اليهودية بفلسطين في صنع الأسلحة الصغيرة، ومنها مدافع الهاون، مما كانوا يتقنون صنعه. ولكن

(١) وهذا ما لم يمنع أحد الأمريكين من «حزب التعديل» من خلق أسطورة قال فيها: «انه في وقت من الاوقات كان ٤٠ في المائة من قوات «الكسندر» (Alexander) العاملة من فتيان يهود فلسطين. فقد كانت تتألف منهم كشافة الصحراء البواسل الذين كان يعتمد عليهم «الكسندر» في تلقت الأنباء الاستكشافية... كما كانت الفرقة التي دافعت عن «طبرق» أثناء حصارها، من اليهود أيضا».

(عن: «W. B. Ziff, the Rape of Palestine» - طبع نيويورك سنة ١٩٤٦

ص (١١١).

بعض هذه الأسلحة اتخذت سبيلها إلى مخازن أسلحة «الهجانا» أيضا . وهذه المخازن كانت عبارة عن مخابئ محكمة الصنع بنيت تحت سطح الأرض ، ومعظمها في المستعمرات الجماعية ، وإن كان التفتيش الذي أجرى في «تل أبيب» في يوليو سنة ١٩٤٦ قد أسفر عن وجود مخابئ للأسلحة أيضا في المباني السفلية للكنيس اليهودي الأكبر وفي أقبية إحدى المدارس . وقد كان غرض «الهجانا» الظاهري من كل هذا التسلح والتدريب حماية الطائفة اليهودية لنفسها من اعتداء العرب عليها كما حصل قبل الحرب ؛ غير أن زعماء الصهيونيين قد أوضحوا هذا الغرض بأن قالوا إن دفاع الطائفة عن نفسها يشمل أيضا مقاومة كل قيود تُفرض على الهجرة أو شراء الأراضي ، وبعبارة أخرى مقاومة «ورقة عام ١٩٣٩ البيضاء» البغيضة ، بكل ما شملته من نقاط . وقد كثر تردد الأنباء عن تكديس الأسلحة المهربة في المخابئ ، فأفضى الأمر في أواخر عام ١٩٤٣ إلى اقتحام بعض رجال الجيش والبوليس مستعمرتين من المستعمرات اليهودية لتفتيشهما . وقد قوبل البوليس في جهة «رَمات ها - كوفيش» (Ramat ha - Kovesht) بمقاومة عنيفة جدا من الرجال والنساء على السواء ، استعملت فيها القنابل اليدوية والمياه التي في درجة الغليان ، وقد صرّح الضابط الكبير المتولى رئاسة القوة العسكرية ، والذي كانت له خبرة واسعة بحوادث الاضطرابات المدنية في شتى نواحي العالم ، بأنه لم يرَ من قبل شيئا في مثل استماتة هؤلاء القرويين في مقاومتهم . ومن هنا نعلم أن «بن غوريون» لم يكن خاليا من الغرض عندما حضّر شباب اليهود على إعداد أنفسهم لما سيضطلعون به من القتال في نهاية الحرب .

وقد ازدادت أعمال الإرهاب اليهودية في عام ١٩٤٤ ، على الرغم من الامتداد غير محدود الأجل في مهلة خمس السنوات المنتهية ، والتي كانت محدودة لقبول آخر دفعات من المهاجرين بما لا تزيد جملته على ٧٥,٠٠٠

مهاجر طبقا لنص الورقة البيضاء . فقد رأى الصهيونيون في ابتعاد الحرب عن الشرق الأوسط مجالا لأن يبدأوا حملة شعواء على سياسة الورقة البيضاء بما فيها من قيود شديدة تقيّد الهجرة وشراء الأراضي ، فصاروا يطالبون الآن بإنشاء دولة يهودية يكون لكل من يريد من اليهود الحق في دخولها بلا شرط ولا قيد . ومن أعمالهم الإرهابية في هذا الصدد تلك المحاولة الفاشلة التي قامت بها منظمة «إرجوم زفاي ليومي» لاختطاف المندوب السامي ، وما قامت به «جماعة ستيرن» - وكانت فيه موفقة أكثر من سابقتها - من اغتيال «اللورد موين» (Moyn) الوزير البريطاني المقيم بالقاهرة ، لاعتقادهم أنه قام ، وهو وزير للمستعمرات ، بتضييق أبواب فلسطين في وجه لاجئي اليهود الفارين من إرهاب بلاد «المحور» . وقد وقع نأ هذا الاغتيال موقع الصاعقة على «الوكالة اليهودية» ، إذ أنها خشيت بالطبع أن تكون له عواقب وخيمة على الطائفة بأسرها ، وعرضت على السلطات العسكرية البريطانية أن تتعاون معها في تتبع الإرهابيين . وقد عاد هذا التعاون ببعض النتائج مدة بضعة أشهر ، قبض فيها على عدد من الإرهابيين المشبوهين واعتقلوا ، وحتى بعد حلول شهر يونيه سنة ١٩٤٥ قدمت الوكالة للسلطات معلومات ساعدت في الكشف عن مؤامرة إرهابية لضرب «فندق الملك داود» ، الذي هو مقر القيادة العامة للقوات البريطانية ، والأمانة العامة للحكومة ، ببعض من مدافع الهاون تنطلق من ذاتها في لحظة محددة . غير أن هذا الاتصال بين الوكالة والبريطانيين ما لبث أن انقطع ، وربما كان سبب ذلك ما علم من أن الوكالة كانت تستغلّه ليكون عوناً لها في تمكينها من أغراضها الهادمة .

عند ما نشبت الحرب قام الفرنسيون بتعطيل الدستور اللبناني ،

وحلوا عدداً من المنظمات الوطنية المتطرفة بـلبنان وسوريا لاعتقادهم أنها
تيل مع « المحور » ، وقضت على بعض أعضائها بالسجن مدداً طويلة .
وقد رأت أغلبية السوريين المشتغلين بالسياسة ما رآه إخوانهم في فلسطين
من أنه لا فرق بين ظلم من إحدى الديمقراطيات وظلم يقع باسم الفاشية .
ولذلك كان الموقف العام تجاه الحرب موقف كراهية وريبة نحو
الفريقين ، وإن كان بعض القوم قد توددوا للجان الهدنة الموفدة من قبل
« المحور » بل إن بضعة منهم أوغلوا في العلاقة معها .

وكان « الجنرال كاتروكس » (Catroux) الممثل للفرنسيين الأحرار
قد أعلن في اليوم الأول من غزو الحلفاء للأقطار الشامية عام ١٩٤١ أنه
حضر إلى البلاد لإنهاء نظام الانتداب فيها وإعلان حرية سوريا ولبنان
واستقلالهما ؛ غير أن حكومة الفرنسيين الأحرار لم تسمح لرعاة الوطنية
المنفيين بالعودة إلى بلادهم إلا على مضض ، ولم تقم بشيء نحو تحقيق الحكم
الدستوري أكثر من إصدار تصريح رسمي (شكلي) بالاستقلال ،
وملات الحكومتين السورية واللبنانية بصنائعها من الفرنسيين ، ولم تحدث
أى تغيير في طرق الإدارة الفرنسية ولا تغييراً يذكر في موظفيها . على
أنهم سمحوا في ربيع سنة ١٩٤٣ بإجراء انتخابات ، فأسفرت في سوريا
عن فوز باهر للكتلة القومية التي يتزعمها « شكري القوتلي » ، كما أسفرت
في لبنان عن هزيمة تامة للانفصاليين اللبنانيين الضالعين مع الفرنسيين ، وهم
الذين يتزعمهم « إميل إدّه » . أى أن نتيجة الانتخابات أتت نذيراً بهزيمة
الفرنسيين ، وبات من المنتظر أن الحكومتين (وليدتي الانتخابات) لن
تتأخرا طويلاً عن مهاجمة الفرنسيين من أجل القيود التي قيدوا بها
استقلالهم . غير أن اللجنة الفرنسية للتحرير القومى والحكومة الفرنسية

المؤقتة في الجزائر تمسكتا بعدم إجراء أى تغيير جوهري دون موافقة من
عصبة الأمم ، التي صدر منها اعتماد الانتداب الأصيل ، أو من الهيئة التي
تخلفها ، وأن كل تسامح من جانب فرنسا يتوقف على عقد معاهدات
يعترف فيها بمركزها الخاص وما لها في البلاد من مصالح . والحقيقة
أنه كان من الصعب على اللجنة الفرنسية ، التي ما زال أمامها أن تبرر أمام
الأربعين مليون فرنسى الخاضعين للاحتلال الألماني موقفها في التكلم باسم
فرنسا ، أن تمضى في النزول في هذه الآونة عن حقوق تعبت فرنسا
في كسبها في هذه الأرجاء وتغار كثيراً على الاحتفاظ بها ؛ ولم يقل عن ذلك
صعوبة أن تسمح الحكومتان الوطنيتان في سوريا ولبنان بقيود جديدة تحد
من السيادة التي جاهد القوم في سبيلها مدة ثلاث قرن من الزمان . وقد أتى
التحدى الأول في هذا الصدد من جانب حكومة لبنان برياسة « رياض
الصلح » ، فقد تمت فيها الموافقة بالإجماع في نوفمبر سنة ١٩٤٣ على إجراء
تعديلات في الدستور تقضى على جميع القيود الفرنسية التي تحد من سيادتها .
فكان جواب المندوب الفرنسى العام على ذلك أن عطل الدستور وألقى
القبض على رئيس الجمهورية اللبنانية ومعظم أعضاء الوزارة ، وعين « إميل
إدّه » ، الضالع مع الفرنسيين ، رئيساً للدولة . فقابل ذلك أهل المدن
بالقيام بإضراب عام ، ووقعت بعض مصائد دموية مع الجنود
الفرنسيين في بيروت وغيرها ؛ كما قام اثنان من الوزراء ، كانا قد أفلتا
من القبض عليهما ، بالاعتصام بالجبال وأخذوا في تنظيم قوة مسلحة من
أعوانهما للمقاومة . وعند ذلك صرحت الحكومة البريطانية بأنها ترى لبنان
« ذا أهمية حيوية في الجهود الحربية ، سواء من جهة أنه قاعدة لتنظيم
الحركات العسكرية أم من جهة المواصلات » ، وأنها لذلك « تهتم اهتماماً
مباشراً اسكل ما من شأنه الإخلال فيه بالقانون والنظام » ؛ وعملوا بهذه

الخطة عمدت إلى الضغط لدى فرنسا لإطلاق سراح الرئيس المعتقل ومن معه من الوزراء وإعادتهم إلى مناصبهم . فقبل الفرنسيون في تذمر مالا مفر منه ، وقاموا فعلاً بتحويل اختصاصات كثيرة إلى الحكومتين الجديدتين . وبانتهاء عام ١٩٤٤ لم يبقوا في أيديهم من الشؤون الهامة سوى مراقبة فرق الجند المؤلفة تأليفاً محلياً (Troupes Speciales) ، وإن كان هذا الأمر بالذات ذا أهمية خاصة بالنسبة لكرامة السوريين واللبنانيين . وقد كان نزول الفرنسيين عن كل ما نزلوا عنه مقروناً بسخط شديد ، وعادوا باللائمة فيه على الوزير البريطاني « السير إدوارد سبيرز » (Sir Edward Spears) ورجاله لما أبدوه من عطف مكشوف على رجال الحركة الوطنية .

وفي أوائل عام ١٩٤٥ حل محل « السير إدوارد سبيرز » خلفه « السير تيرنس شون » (Sir Terence Shone) ، فبذل كل جهد لتحسين العلاقات بين الفرنسيين والحكومتين المحليتين والوصول بالمفاوضات إلى نتيجة مرضية . غير أن الفرنسيين طالبوا بحق الاحتفاظ لهم ببعض القواعد والجند في كلا المملكتين ، وكأنهم تخيلوا أن الزمن لم يتحرك منذ عام ١٩٣٦ ، وسرعان ما أخذت سفنهم الحربية في الظهور أمام بيروت في يوم العمال « VE » (عيد انتصار أوروبا) ، وشرعت في إنزال جندها . فتبادر إلى ذهن الوطنيين في الحال أن الفرنسيين هموا بالضغط عليهم ، فصرح الفرنسيون بأن هؤلاء الجند إنما جرى بهم ليحلوا محل آخرين يراد ترحيلهم إلى أوطانهم . وقد بذل البريطانيون كل جهد لصرف الفرنسيين عن إنزال جنودهم في هذه الظروف الدقيقة ، غير أن « دي جول » (De Gaulle) ، وقد نصب الآن على رأس الحكومة المؤقتة بباريس ، أظهر من صلابة الرأي ما لم يُعهد في غيره ^(١) . وقد ساء الموقف في سرعة

(١) وحدث في هذه اللحظة أن ووجه الفرنسيون بحركة ثورية في الجزائر ، اغتيل فيها ١١٠ من المدنيين الفرنسيين المقيمين بالبلاد وقضى على عدة آلاف من المسلمين في أعمال القمع التي تلت ذلك .

شديدة ، فقامت الاضطرابات والاشتباكات في المدن السورية الكبرى ، وفي يوم ٢٩ مايو عاد الفرنسيون إلى مثل ما قاموا به منذ عشرين عاماً من إلقاء القنابل على دمشق من الجو وضربها بمدافع الميدان . وفي اليوم التالي لذلك وصلت الأوامر إلى السلطات العسكرية البريطانية التدخل في الأمر وإعادة النظام إلى نصابه . ولا غرو ، فإنه ما دامت الحرب مع اليابان قائمة ، فإن بريطانيا لن تسمح بتعرض أمن خط مواصلاتها لتهديده من الهياج الموجه ضد الأوربيين ، والذي قد يمتد إلى غير هذه الأرجاء من بلاد الشرق الأوسط . وقد استجاب القائد الفرنسي في تدمر لأمر بريطاني صدر بوقف إطلاق النار وبأن يلزم الجند معسكراتهم ، وبذلك عاد استتباب النظام . وقد توترت العلاقات بين بريطانيا وفرنسا من جراء ذلك توتراً شديداً ، وعاد الفرنسيون مرة أخرى إلى اتهام البريطانيين بإثارة الوطنيين ضدهم عمداً وبلا انقطاع لانتزاع فرنسا من مركزها في بلاد شرق البحر الأبيض . وفي ديسمبر سنة ١٩٤٥ اتفقت الدولتان على أن تتبادلا الرأي بشأن تجميع القوات الفرنسية والبريطانية وإجلائها . غير أنه لما كانت هذه المداولة قد أسفرت عن استقرار الرأي على بقاء الجنود في لبنان إلى أن تقرر هيئة الأمم المتحدة ما تراه لتنظيم الأمن المشترك في هذا الإقليم ، وعن أن الاتفاق بين الدولتين يتضمن اعتراف بريطانيا بما للفرنسيين من « مصالح ومسؤوليات » في بلاد شرق البحر الأبيض ، فقد التجأت الحكومتان السورية واللبنانية في فبراير سنة ١٩٤٦ إلى مجلس الأمن مطالبتين بسحب القوات الأجنبية من بلادهما في الحال . وقد استجابت بريطانيا وفرنسا لقرار أمريكي صدر على إثر ذلك للتوفيق بين الرغبات ، أعربت فيه أمريكا عما تشعر به من الثقة بأن القوات العسكرية ستسحب من البلاد بمجرد إمكان ذلك فعلاً ، وبأن تجرى مفاوضات في الحال لتحقيق هذا الغرض . وقد تم الجلاء عن سوريا في شهر أبريل ، وعن لبنان في نهاية العام . وعلى ثـ

ذلك لم يفتأ صحافيو فرنسا وغيرها يعرضون باستمرار المنافسة « الفرنسية - البريطانية » في شرقي البحر الأبيض المتوسط ، وبلغ التشنيع أقصاه خلال سلسلة حوادث قلب الحكم في سوريا عام ١٩٤٩ .

كانت الوكالة اليهودية تحرص طول مدة الحرب على القيام بحملة دعائية قوية ، شديدة الأثر بين قوات بريطانيا والحلفاء في فلسطين ، لم تدخر فيها وسعاً ولا مالا لإحاطتهم بحسن مظاهر الضيافة المنظمة بكافة أنواعها ، مع تشجيعهم على قضاء إجازاتهم بالمستعمرات الجماعية حيث كان يتمثل أمامهم ما يمكن بلوغه من المثل العليا والتفاني في سبيل المصلحة العامة والتقدم المادى والإتقان في الوطن القومى ، فضلاً عن إمكان حسن العشرة مع العرب المعتادين « إذا لم يحرضهم ضدنا الأفندية ورجال الحكم البريطانيون » . وفى أثناء وجود الزوار في مستعمرة ما كان يؤتى بالعدد القليل الموجود بها من العرب « الأليفين » فيقفون صفاً واحداً لاستعراضهم ، مع وجود أحد اليهود طبعاً لأداء الترجمة ^(١) . وفى حين أن الغرض من هذه الدعاية على اختلاف ضروبها كان يرمى إلى أن يلبسها الجميع من استعماريين وتجار وأحرار اشتراكيين ، فإن المظاهر التي كانت تشاهد في المستعمرات الجماعية ، وما لمنظمة « هستدروت » (Histadruth) للنقابات الصناعية من دور هام في حياة الطائفة ، نالت إعجاب الاشتراكيين بوجه خاص ، وعلى الأخص أولئك الشبان المتحمسين ، البسطاء

(١) كان التنظيم المسرحى للفلاحين يختل أحياناً ، فتتكشف الحالة على حقيقتها .
(راجع كتاب « R. H. S. Crossman, Palestine Mission » - ص ١٥٧ وما بعدها)

توعاً ما ، الذين لم يزودوا بأكثر من الدراسة الثانوية ، ممن كانوا يوجدون بين صغار الضباط في الجيش البريطانى فى أوقات الحرب .

لذلك شعر الصهيونيون بتشجيع كبير عندما آل الحكم في يوليو سنة ١٩٤٥ إلى حزب العمال ، الذى كانت هيئته التنفيذية قد أعلنت منذ ستة أشهر فقط تأييدها للهجرة اليهودية المطلقة من كل قيد ، على أن « يشجع خروج العرب كلما تم دخول اليهود » . ولكن الحكومة الجديدة ، وقد هزتها الدخول في معمة المسئوليات التي تحيط بكراسى الحكم ، لم تشرد عن السياسة الرسمية بالاندفاع في أى تغيير طائش في تقاليد تلك السياسة . فلما مضت ثلاثة أشهر دون أن يُسمع تصريح ما من لندن قام الدكتور « موشه سنيه » (Moshe Sneh) « عضو الأمن » بالهيئة التنفيذية للوكالة ، بتقديم اقتراح لمكتب الوكالة بلندن قال فيه : « إننا نذير وقوع حادث واحد خطير ، ثم ننشر تصريحاً نعلن فيه أن ذلك مجرد إنذار وأنه نذير بحوادث أكثر خطورة منه بكثير ، بحيث يحرق الخطر بجميع البريتمانيين المقيمين بالبلاد ، إذا قررت الحكومة شيئاً في غير مصلحتنا » وقد أعربت « جماعة ستيرن » عن رغبتها في الانضمام إلينا انضماماً كلياً على أساس منهاج نشاطنا ؛ والظاهر أن عزمها هذه المرة جدى . فإذا تم مثل هذا الاتحاد جاز لنا أن نعتقد أننا نستطيع منع جماعة « إرجون سفاي ليوى » من العمل على انفراد ^(١) وقد أثبتت هذه الوثيقة الفضاحة وجود تواطؤ وثيق بين الهيئة التنفيذية للوكالة اليهودية وبين المنظمات الإرهابية التي كانت الوكالة

(١) نقلاً عن مجلة « Palestine » - المبحث :

« Statement on Information relating to Acts of Violence »

(Cmd. 6873) ، يوليو سنة ١٩٤٦ . وعندما نشرت هذه « الورقة البيضاء » أصدرت الوكالة اليهودية إنكاراً تافهاً لصحتها . غير أنه لا يمكن أن يتسرب الشك إلى صحة برقيات الوكالة اليهودية التي صودرت والتي نشرت برمتها في تلك الورقة .

تبرأ دائماً من أوجه نشاطها وتعلن أنها عاجزة عن منعه . وليس في الاستطاعة الآن معرفة الوقت الذي ابتداء فيه هذا التواطؤ ، غير أن استخدام الوكالة لعبارة « هذه المرة » يشعر بأن الأمر ليس بجديد . وقد وافق مكتب لندن على الإجراء المقترح ، ويفهم بدهاء أن « وايزمان » نفسه كان له ضلع في الأمر الجارى تديره ^(١) .

وفي ليلة ٣١ أكتوبر المتداخلة في أول نوفمبر قام رجال « البلباخ » بنسف السكك الحديدية في ١٥٣ موضعاً ، فقضت قضاء تاماً على صلاحية المجموعة كلها للعمل ، ودمرت ثلاثة زوارق بخارية كانت تستعمل في اعتراض سبيل المهاجرين غير المرخص بهم . وقامت جماعة « إرجون سفائى ليوى » بالهجوم على عنابر السكة الحديدية في « اللد » (Lydda) ، كما حاولت جماعة « ستيرن » نسف مصنع تكرير الزيت بحيفا . وقد بعثت الوكالة بإشارة إلى مكتبها في لندن ، قالت فيها : « ان الأعمال التى تم القيام بها أحدثت تأثيراً عظيماً ، والسلطات في ذهول وهى فى انتظار تعليمات من لندن » . وفى خلال ذلك كانت الحكومة البريطانية قد استقر رأيها على أنه فى تقرير سياسة ما بعد الحرب بشأن فلسطين لا بد لها من السعى لإشراك انولايات المتحدة فى الرأى ، لأن الحزبين السياسيين فيها سبق أن سعيا إلى الاستعانة بالأصوات اليهودية فى انتخابات الرئاسة لعام ١٩٤٤ بأن أكد كل منهما الموائيق بأنه سوف يقوم بتأييد منهاج « بلمتور » كاملاً ، وهذا فضلاً عن أن الرئيس « ترومان » (Truman) طلب إلى الحكومة البريطانية فى أكتوبر سنة ١٩٤٥ أن تفتح أبواب فلسطين فى الحال لدخول ١٠٠.٠٠٠

(١) أرسلت البرقية التالية إلى برنارد جوزيف نائب رئيس القسم السياسى للوكالة بلندن

فى ١٠ أكتوبر : « إذا كان حاييم يقصد أننا نتجنب فقط المعركة العامة دون الحالات الفردية . تجاؤى إلى « تشيل » لمناسبة مولد ابنته » . فأجاب « شيرتوك » رئيس القسم السياسى بعد يومين بنفس التعبيرات الرمزية .

يهودى أخرجوا من ديارهم فى أوربا . ولما كانت بريطانيا مع الحقها من نقص فى القوة والنفوذ فى العالم ، لا يسعها الاستمرار فى تلقى الصدمات التى يوجهها إليها الرأى الأمريكى . فى غير مسئولية ، فى موضوع فلسطين ، أعلن وزير خارجيتها يوم ١٣ نوفمبر أنه قد تم الاتفاق على تعيين لجنة تحقيق إنجليزية -- أمريكية مشتركة « للبحث فى موقف اليهود فى الممالك الأوربية التى كانوا فيها ضحية للاضطهاد النازى ... مع الوقوف على حقيقة الأحوال السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى فلسطين من حيث تأثيرها فى أمر هجرة اليهود إليها واستيطانهم بها ، ومع مراعاة مصلحة الأهلىن المقيمين بها الآن » .

فبادر الصهيونيون إلى التهديد بتصريح وزير الخارجية ، ذلك التصريح الذى كان مشفوعاً ببعض تعليقات لاذعة على مسلكهم الأخير ، وأصدروا الأوامر بعمل إضراب احتجاجى فى كافة أنحاء فلسطين ، قامت خلاله عصابات الرعاع فى تل أبيب بإشعال النار فى بعض المباني الحكومية ؛ وفى يوم ١٢ ديسمبر أصدر « المجلس الصهيونى الداخلى » التصريح التالى : « إن السياسة التى ارتبطت بها الحكومة البريطانية فى تصريح بلفور وفى صك الانتداب قامت على الاعتراف بأن المسألة اليهودية لا يمكن حلها حلاً ناجعاً إلا بحشد أكبر عدد ممكن من اليهود فى فلسطين وإعادة القومية اليهودية ... وان الوكالة اليهودية متمسك بأنه من حق كل يهودى يعانى ضحكاً مادياً أو نفسياً أن ينزل أرض فلسطين ... وان الشعب اليهودى ... لن يدخر جهداً ولا تضحية حتى يحظى بإعادة إنشاء « الكومونولث اليهودى » فى فلسطين » . وكأنه أريد تقوية هذا التحدى ، فقامت جماعة « إرجون سفائى ليوى » بعد أسبوعين من ذلك بنفس القيادة العامة لمصلحة المباحث الجنائية بالقدس ،

ومات في ذلك سبعة من رجال البوليس والجند ، كما مات اثنان آخران في اعتداءات أخرى جرت في نفس الوقت في يافا وتل أبيب . فلما استدعى كل من « بن غوريون » و « شيرتوك » إلى دار الحكومة لسؤالهما في هذا الشأن ، صرحا بأن الوكالة اليهودية ليس لها أى اتصال مطلقاً بهذه الاعتداءات الإجرامية ، وأعربا عن عميق أسفهما لما وقع من الخسائر في الأرواح ؛ غير أنهما قررا في الوقت نفسه : « ان كل جهد تبذله الوكالة لمنع مثل هذه الحوادث مقضى عليه بسبب السياسة التي تتبعها في فلسطين حكومة جلالة الملك ، التي عليها تقع التبعة الأولى بشأن الحالة المحزنة التي وصلت إليها البلاد ؛ وإنه لمن الصعب الالتجاء إلى « يشوب » Yishuv (الطائفة اليهودية) لمراعاة القانون في الوقت الذي تتجنب فيه الحكومة المنتدبة باستمرار إلى الإخلال بقانون البلاد الأساسى الذى يتضمنه صك الانتداب » .

أما ما كان من شأن لجنة التحقيق الإنجليزية - الأمريكية ، فإنها بدأت أعمالها في مدينة « وِشْطون » في يناير سنة ١٩٤٦ ، ثم انتقلت إلى لندن والبلدان الأوربية ، وشرعت في مباشرة عملها في القدس في شهر مارس . وفي هذه الأثناء هبطت حركة الإرهاب نوعاً ما ، وإن كانت قد جرت حركة جماعية أخرى في فبراير بأن قامت جماعة البلماخ بنسف محطة الوادار التابعة للقوة الجوية الملكية في حيفا ومهاجمة معسكرات قوة البوليس المتنقل ، كما قامت جماعتا « إرجسون » و « سستيرن » بالهجوم على بعض المطارات ودمرتا من الطائرات ما قيمته مليون جنيه . فضلاً عن أن الصحيفة غير المسموح بها التي كانت تصدرها هيئة « الهجانا » ، والتي رُفِعَ من شأنها فصارت تسمى باسم « حركة المقاومة اليهودية » ، قالت في مقام المفارقة بما حدث : « إنه لم يُعْبَأَ بالإنداز الأول الصادر من « المقاومة اليهودية » في أول نوفمبر ، وها هو ذا الشعب اليهودى بأسره قد اضطر إلى عمل إنداز ثان » .

وقد لقيت لجنة التحقيق بعض الصعوبة في التوفيق بين وجهتي النظر البريطانية والأمريكية ، ووقفت في نهاية الأمر إلى إصدار تقريرها بإجماع الآراء في اليوم الأول من شهر مايو . وقد قابله القراء البريطانيون بشيء من الشعور بخيبة الأمل ؛ لما رأوا فيه من بعض النقاط التافهة الجوفاء ، والإغضاء عن أهمية بعض الأمور ، وتحاشى القطع برأى حاسم في بعضها الآخر .

فن الأمور التي طالب بها التقرير التجاوز في هذه الآونة عن مقترحات التقسيم والأخذ بفكرة استمرار الانتداب ، إلى أن يزول الروح العدائية بين اليهود والعرب » (الفقرتان ٤٣ و ٤٤) ، وأن يؤذن في الحال بإصدار ١٠٠.٠٠٠ شهادة هجرة لليهود الذين كانوا ضحية الاضطهاد ، وتضاعف سرعة الإجراءات اللازمة لدخولهم فلسطين بقدر ما تسمح به الظروف ؛ ومع التسليم بأن فلسطين وحدها لا تقوم بحاجات الضحايا اليهود فلا مفر من تشجيع الهجرة إليها كلما كانت الظروف ملائمة ، « وذلك مع الاستيثاق من عدم المساس بحقوق العناصر الأخرى من الأهليين وموقفهم » (الفقرات ١٩٢ و ١٩٣) . ثم إنه يُصَرَفُ النظر عن لائحة نقل ملكية الأراضي وتحل محلها حرية شراء الأراضي واستئجارها ، وفي مقابل ذلك يُمنع سريان الأمر السابق صدوره من هيئة « الاعتماد القومى اليهودى » بتحريم استخدام العمال غير اليهود (الفقرة ٧) . وتناولت الفقرة الثامنة نقد المقترحات الصهيونية الخاصة بإنشاء « سلطة تختص بوادى الأردن » يكون لها حق التصرف في مياه نهر الأردن ونهيراته دون الرجوع إلى حكومتى شرق الأردن وسوريا ، اللتين ينبع في بلادهما من نهيرات ما يغذى هذا النهر بجانبها من مياهه ^(١) . وفي الختام يشير التقرير

(١) برانج : M.G Ionides. 'Irrigation in Palestine' The. World To - day الجزء الثالث سنة ١٩٤٧ ص ١٨٨ والصفحات التالية .

في الفقرة العاشرة بأن يوضح للفريقين أن أي محاولة منهما لاستعمال العنف تقمّع بكل حزم، «واننا نرى فوق ما تقدم أن تعود الوكالة اليهودية في الحال إلى التعاون الفعال مع الدولة المنتدبة في القضاء على أعمال الإرهاب والهجرة غير المشروعة وفي العمل على مافيه صيانة القانون والنظام».

وقد قابل العرب التقرير بالاحتجاج على ما اقترحه لمصلحة الصهيونيين من التعديل «في الورقة البيضاء» لعام ١٩٣٩، تلك التي قابلوها يومئذ بفتور وأصبحوا الآن يرون فيها ملاذاً أمانتهم القومية؛ وطالبوا بالعدول عن الانتداب وسحب القوات البريطانية، وبإنشاء دولة عربية ديمقراطية؛ وهدّدوا بالالتجاء إلى طلب المعونة من روسيا. أما الصهيونيون فإنهم قاموا كما هو شأنهم دائماً، بانتخاب ما حواه التقرير من المقترحات الملائمة لهم ونشروها على أنها هي التقرير بأكمله، وسكتوا سكوتاً تاماً عن كل مارأوه غير ملائم لهم من مشتملاته. والواقع أنهم كانوا على استعداد لقبول التقرير على أنه دفعة أولى في طريق الوصول إلى الدولة اليهودية التي ينشدونها، دون أن تكون له عندهم أي صفة أخرى.

وقد صرّح رئيس الوزارة البريطانية أمام مجلس العموم أن التقرير بكل ما يتناوله من مسائل سيُعتبر وحدة واحدة لا تنجزاً، وبات مفهوماً من الحقائق التي استعرضت آنفاً بشأن الجيوش غير المشروعة القائمة في فلسطين أنه يستحيل الإذن بدخول ١٠٠.٠٠٠ من المهاجرين في فلسطين ما لم يُنزع سلاح هذه التشكيلات وبعد أن تسلم أسلحتها؛ وأنه من الأمور الجوهرية في الموضوع أن تقوم الوكالة اليهودية بنصيب فعال في القضاء على أعمال الإرهاب. كذلك أعربت الحكومة عن رغبتها في الاستيثاق من مدى

استعداد حكومة الولايات المتحدة للإسهام فيما يقتضيه الأمر من المسؤوليات الإضافية: عسكرية كانت أو مالية.

عند ذلك ثارت ثائرة زعماء الصهيونيين لفكرة مطالبتهم «بتصفية قوات الدفاع عن الطائفة»؛ وعلى الرغم من توأطهم الأخير مع الإرهابيين عادوا إلى ما كانوا يدّعون دائماً من أن أعمال الإرهاب «هي من صنع أفراد قلائل غير مسئولين»^(١). وكان رئيس الولايات المتحدة وأهلها قد رسخ في أذهانهم أن مسئوليتهم في مسألة فلسطين قد انتهت بنشر تقرير اللجنة، فشعروا الآن بالخرج إزاء مطالبتهم بالإسهام في حمل الأعباء الناجمة من فرض السياسة الجديدة المقترحة على البلاد. شهر يونيه استجاب الرئيس لمشورة مجلس وزرائه بقبول الدعوة الموجهة من لندن لأن ترسل الولايات المتحدة إليها ممثلين لها لبحث ما أثير من المسائل الجديدة.

على أنه في ليلة ١٦ - ١٧ يونيه قام رجال «البلاخ» بالاعتداء على مواصلات الحدود في فلسطين، فدمروا خمسة من جسور (كباري) الطرق وأربعة من جسور السكة الحديدية، وأحدثوا من الخسائر ما قدرت قيمته بمبلغ ٢٥٠.٠٠٠ جنيه؛ كما أعلنت محطة الإذاعة السريّة الصهيونية أنها تتحمل، نيابة عن «حركة المقاومة»، كل التبعة في تجديد نشاطها «نظراً لسياسة التسويف التي تتبعها الحكومة البريطانية»^(٢). فلما اتضح من كل ذلك أنه قد

(١) عن المقالة الرئيسية في «Palestine Post» الصادرة في ٢ مايو سنة ١٩٤٦.

(٢) وكان قد سبق ذلك منذ شهر وعيد بالانتقام، صدر عن طريق الإذاعة و «بناء على طلب شيرتوك». (نقلاً عن الورقة البيضاء الصادرة في يوليو سنة ١٩٤٦ وفيها نص برفقة في هذا الشأن للوكالة اليهودية).

أن الأوان للقضاء على هذه الحملة التي يقوم بها زعماء الصيونييين « للتشهير والتحريض والإرهاب » ، قامت السلطات العسكرية في يوم ٢٩ يونيه باحتلال مبنى الوكالة اليهودية وقبضت على أكبر زعماء الصيونييين ، ومن بينهم « شيرتوك » والمحامي اليهودي الكندي « برنارد جوزيف » وكيله السياسي في القيادة . ولم يكن « بن غوريون » بينهم لتغيبه في أوروبا ؛ كما اعتقلت الكثيرين من رؤساء جماعة « البلماخ » ، وكشفت عن مجموعة كاملة من مخانيء الأسلحة ، كاملة الإعداد ، في مستعمرة « ياغور » إحدى معاقل « البلماخ » .

وبينما كانت هذه المحادثات تجري مجراها بين بعثة مجلس الوزراء الأمريكي والخبراء البريطانيين ، قامت جماعة « إرجون » عقب ظهر يوم ٢٢ يوليو بنسف أحد أركان « فندق الملك داود » . فهلك في ذلك ٩١ نفساً معظمهم من الموظفين المدنيين من عرب ويهود^(١) . ولم يكد أثر هذا الحادث يغيب عن الأذهان حتى أعلنت الحكومة البريطانية في ٣١ يوليو أن الخبراء الإنجليز - الأمريكيين قد وُفقوا إلى خطة « فيدرائية » لقسمة فلسطين إلى ولايتين رئيستين تتمتعان بالحكم الذاتي : إحداهما عربية والثانية يهودية ؛ وتكون لكل منهما سلطة إدارة معظم الشؤون الخاصة بها ، وتدخل في ذلك مراقبة الهجرة في حدود عدم تجاوز مقدرة الامتصاص الاقتصادية في الولاية .

ومع أن الدول العربية قبلت دعوة الحكومة البريطانية إلى حضور مؤتمر

(١) كان للقيادة العليا للهجانا ضلع في هذا العمل الفظيع قبل وقوعه ، وبقوا بعد ذلك على اتصال بالقيادة العليا لجماعة « إرجون زفاي ليوي » طبقاً لما ذكره (مناخم بيجن) (Menachem Begin) في كتابه (The Revolt) - الصفحات ٢١٣ - ٢٦

للبحث في تفاصيل هذه الخطة ، فإن عرب فلسطين ، وقد وجدوا في قرار المفتي من فرنسا إلى مصر مصدر تشجيع جديد^(١) ، رفضوا حضور المؤتمر إلا إذا أُسِّم لهم باختيار ممثلهم فيه اختياراً حراً ، ويكون المفتي واحداً منهم . أما الوكالة اليهودية فقد قررت هيئتها التنفيذية أنها « لا تستطيع الاشتراك في أي مباحثات يكون أساسها الخطة » الفيدرائية : إذ أنها تحرم الأمة اليهودية من الحق الخوّل لها في صك الانتداب وهو أن يكون لها ٨٥ في المائة من فلسطين الغربية^(٢) ، وأنها لا تكفل الحكم الذاتي الحقيقي ، ولا تضمن إطلاق يد اليهود في الهجرة إلى فلسطين واستيطانها . غير أن الوكالة أبدت استعدادها للاشتراك في المؤتمر « إذا كان الغرض من المباحثات إنشاء دولة يهودية قادرة على الاحتفاظ بكيانها في رقعة من فلسطين وافية بغرضها » . وقد فُسر المقصود من « الدولة اليهودية القادرة على الاحتفاظ بكيانها » فيما بعد بأنها تشمل حوض الجليل بأكمله والسهل الساحلي (طبقاً لخطة التقسيم التي اقترحتها اللجنة الملكية في سنة ١٩٣٧) مضافاً إلى ذلك « القسم الجنوبي » ، بحيث تضمهما معاً ، إن أمكن ذلك ، حدود متصلة ، وبحيث تكون مساحة الجميع ٦٥ في المائة من جملة رقعة فلسطين . وقد وُصف هذا الاقتراح المتكلم الرسمي بلسان الصيونييين ، في امتنان ، بأنه تضحية عظيمة ، وقال إن العرب سيستولون على الهضبة الوسطى ، واقترح تسليم الأماكن المقدسة المسيحية لهيئة دولية تمثل

(١) لا شك في أنه استطاع ذلك بتغاضي بعض رجال الحكومة الفرنسيين .

(٢) هذه المساحة المقترحة تخصيصها للولاية اليهودية تنطبق بالتقريب على الخطة ب التي وضعتها لجنة تقسيم فلسطين عام ١٩٣٨ ، وهي تقصر أراضي اليهود إجمالاً على ما كانت بأيديهم فعلاً مضافاً إليه بعض التواءات العربية الصغيرة .

وفي الوقت الذي كانت تجرى فيه هذه المحادثات مع الصهيونيين والعرب ، أخذ يُقَالُ بالـ «أولى الأمر» في فلسطين تدفق تيار الهجرة اليهودية غير المشروعة عن طريق البحر ، حاملاً المهاجرين من أوروبا الوسطى ، حيث كان البائسون من اليهود الذين أفلتوا من فظائع «هتلر» يجدون من الدعاية الصهيونية المدعومة منذ انهيار ألمانيا تشجيعاً على التطلع إلى دخول فلسطين والمطالبة بذلك فعلاً ، واشتدت حالتهم بحوادث المذابح اليهودية في بولندا والمجر . وكان جنود اليهود في جيوش الحلفاء ، وغيرهم من عملاء الصهيونية ، يقومون بمهارة فائقة ، وبإرشاد الوكالة اليهودية ، بتدبير طرق التسلل إلى شواطئ البحر الأبيض المتوسط . ويتعاونون أو يستأجرون السفن لرحلة نقلهم إلى فلسطين . وكان الجانب الأكبر من الاعتمادات السخية التي أنفق منها على هذه العمليات يأتي من المنظمات الصهيونية بالولايات المتحدة ، حيث كانت هذه المنظمات تدير حركة الدعاية لهذه التبرعات علناً في الصحف (٢) . وقد صرحت الحكومة البريطانية في هذا الصدد بأن «الأغذية والملابس والمواد الطبية ومعدات النقل وغير ذلك مما تعدّه «وكالة الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين» (U.N.R.R.A.) وغيرها من هيئات تخفيف الآلام بأوروبا ، كانت كلها تحوّل من الوجه الأصلي الذي أعدت له إلى هذا الطريق السري إلى فلسطين» . وقد كانت غالبية المهاجرين الذين يقع عليهم اختيار رؤساء الصهيونيين من الشبان والشابات ، ليعزّوهم عدد

(١) عن : (Palestine Post) الصادرة في ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٤٦ .

(٢) وحتى الاكتابات للمنظمات الإرهابية كانت تعفى من ضريبة الدخل الأمريكية على اعتبار أنها «تبرعات خيرية» .

سكان المستعمرات الزراعية وصفوف «الهجّان» . وعلى هذا النهج لم يحل منتصف شهر أغسطس حتى كان عدد المهاجرين غير الرسميين الذين وصلوا إلى فلسطين ونزلوا بها في المخيمات انتظاراً لإقرار هجرتهم قد بلغ مقدماً جملة المسموح به لثلاثة الأشهر التالية ؛ باعتبار ١٥٠٠ مهاجر في الشهر ، وذلك فضلاً عن آلاف غيرهم قيل إنهم في الطريق إلى فلسطين . لذلك استقرّ عزم الحكومة على أن تنقل جمع المهاجرين الذين وصلوا بعد ١١ أغسطس إلى «قبرص» . وقد أثارت هذه السياسة لدى الصهيونيين عاصفة من المظاهرات الصاخبة والشتائم ، وفي بحر أسبوعين اثنين قاموا بمحاولتين لتدمير السفن التي كانت تُستخدم في نقل المهاجرين إلى جزيرة قبرص . وفضلاً عن ذلك قرر الصهيونيون تدمير مبلغ ١٠٠.٠٠٠ جنيه لزيادة حركة الهجرة ، «دون مراعاة لقيود تلك الورقة البيضاء غير المشروعة التي من شأنها القضاء على حركة «الوطن القومي» بالركود» . وهذا مع أنهم كانوا إلى ما قبل هذه اللحظة يدّعون دائماً أن الرحيل من أوروبا كان مجرد حركة ذاتية فجائية غير مدبّرة (١) .

افتتح مؤتمر لندن بحضور ممثلين للدول العربية ، غير أنه لم يحضره أحد من عرب فلسطين أو يهودها . وقد روى عن وزير الخارجية أنه صرح بأن

(١) ان الادعاء بأن الوطن القومي سيبقى بالركود ما لم يبر حركة الهجرة إليه بنسبة كبيرة قد أيد للعرب ما كانوا يخشونه من أنه ، سواء فصل في الأمر بمقتضى الخطة (الفيدرالية) التي تؤيدها الحكومة أم بمقتضى خطط التقسيم ، قد بدت الصهيونيون النية على حشد رقبهم بالنزلاء ، على أن يقوم هؤلاء ، فجأة وعند ما تسنح الفرصة الملائمة ، بنزول الرقعة العربية . أما ما كان من شأن حركة النقل إلى قبرص ، فإن عدد اليهود الذين أُنزلوا فيها بالخيام بلغت جلته في نهاية مايو سنة ١٩٤٧ نحو ١٥٠٠٠ مهاجر ، وهي جملة المقرر لعشرة شهور .

الحكومة غير مستعدة للنظر في أي حل لا يعمل حساباً لوجود ٦٠٠,٠٠٠ يهودي هنالك متمسكين بحقوقهم السياسية بوصفهم مجموعة قائمة بذاتها، أو يغفل ضرورة مساهمة فلسطين في إيجاد حل لمشكلة اللاجئين. وصرح العرب من جانبهم بأنهم لا يرون شيئاً غير إنشاء دولة مستقلة تتساوى فيها حقوق جميع السكان المقيمين بها إقامة دائمة منذ عام ١٩٣٩ والذين اكتسبوا الجنسية الفلسطينية بعد ذلك التاريخ، وأن يُسمح في هذه الدولة بحرية التعليم لليهود واستعمال العبرية باعتبارها لغة رسمية؛ ولكنهم يشترطون مع ذلك وقف الهجرة اليهودية جملةً واستمرار العمل باللائحة الحالية لنقل ملكية الأراضي، مع عدم إحداث أي تعديل في هذين الأمرين إلا بموافقة أغلبية الأعضاء العرب في الهيئة التشريعية للبلاد. وفي هذه الأثناء قامت الحكومة بمفاوضات مماثلة لذلك مع الوكالة اليهودية، رغبةً في إعادة حبل الاتصال المقطوع بينهما؛ وبعد أن أصدر «المجاس الصهيوني الداخلي» نداءً إلى «اليشوب» (الطائفة اليهودية بفلسطين) بمقاطعة الإرهابيين ومنع كل تأييد لهم، قامت الحكومة في ٥ نوفمبر بإطلاق سراح زعماء اليهود المعتقلين. غير أنه لم يكن من وراء هذا التسامح سوى اشتداد موجة الإرهاب حتى بلغت جملة من اغتالهم الإرهابيون من الموظفين البريطانيين العسكريين والمدنيين في هذه السنة بأكثر من ١٠٠، وبلغت في أي سنة واحدة منذ ابتداء الثورة العربية، فكانت جملتهم ثلاثة وسبعين، في مقابل الرقم القياسي، الذي يرجع إلى عام ١٩٣٨، وهو تسعة وستون. أما جملة ما وقع من الإصابات لجميع العناصر على اختلاف قومياتها بسبب الاضطرابات السياسية، فكانت ٢١٢ من القتلى و ٤٢٨ من المصابين.

على أن حملة الإرهاب وقفت فجأة، كأنما بفعل ساحر، عندما افتُتح، في

ديسمبر، المؤتمر الصهيوني العالمي الثاني والعشرون. وكانت الانتخابات التي أُجريت من أجله في فلسطين قد أسفرت عن فوز حزب «التعديل» بنجاح باهر، فلم يتفوق عليه سوى حزب «ما باي» (حزب العمال)؛ ومع ذلك لم تحصل «اليشوب» على أكثر من ٢١ في المائة من مقاعد المؤتمر، في حين فاز صهيونيون أمريكيون بالمرتبة الأولى فحصلوا على ٣٢ في المائة من المقاعد. وقد كانت الروح السائدة بين أعضاء المؤتمر روح تطرف شديد، إذ اتحد معظم الصهيونيين الأمريكيين مع رجال حزب «التعديل» (الفلسطيني) وطالبوا بإنشاء دولة يهودية تشمل فلسطين بأسرها. وعند ذلك قام «وايزمان» واستحلف المؤتمر أن يعمل على التفاهم مع بريطانيا لإقامة دولة يهودية «في رقعة وافية بالغرض» في فلسطين؛ وأذعر القوم بأنهم إن لم يقبلوا ذلك باتوا مهتدين بتضاؤل تقدمهم إلى الأمام، أو بمواجهة الخطر، الذي ينجم عن أعمال الإرهاب وما تقابل به من إجراءات القمع، وهو القضاء على كل ما كسبه في إحدى وعشرين سنة؛ وأنه لا يستطيع البقاء في رئاسة جماعتهم إذا كُبل المؤتمر هيئتهم التنفيذية بسياسة لا يمكن تنفيذها. ومع ذلك قرر المؤتمر بأغلبية ١٧١ صوتاً ضد ١٥٤ ألا تشترك جماعتهم في مباحثات مؤتمر لندن المزمع استئنافها إلا إذا أُجيبوا في الحال إلى ما يطلبون بشأن مسألة الهجرة التي هي أم المسائل؛ وفي يوم ٧ يناير سنة ١٩٤٧ صرح «شيرتوك» أمام مؤتمر صحفي بأنه، نظراً لأن العرض الذي عرضته الوكالة في الخريف الماضي للتوفيق بين وجهتي النظر لم يقابل بأي استجابة من البريطانيين، فإن الوكالة تـتـمـسـك الآن بإنشاء دولة يهودية مستقلة في فلسطين بأسرها؛ وستضمن هذه الدولة المساواة بين العرب وغيرهم في الحقوق، ولكنها ستعمل على الوصول إلى أغلبية عددية (يهودية) بأسرع ما في الإمكان بإدخال ٧٠٠,٠٠٠ مهاجر إلى فلسطين.

وقد استؤنفت أعمال الإرهاب في العام الجديد . ففي يوم ١٢ يناير قامت جماعة « ستيرن » بمحاولة اعتداء فظيعة القيت فيها القنابل على مجموعة مباني الشرطة بحيفا ، على نمط كارثة « فندق الملك داود » ، وأسفر الحادث عن قتل خمسة وإصابة أربعة وثلاثين . عند ذلك أصدرت جماعة « وعد ليومي » (Vaad Leumi) قراراً باستهجان القتل كوسيلة من وسائل المقاومة السياسية ، وأعربت عن سخطها على قيام الإرهابيين بإلقاء الرعب في قلوب الطائفة اليهودية وإفسادهم « النظام القومي » ، وادّعاهم لأنفسهم الحق في تقرير متى وأين يكون كفاح الشعب اليهودي . غير أنه عندما سئل متكلم بلسان الوكالة اليهودية في مؤتمر صحفي عما إذا كان سيطلب من الطائفة التدخل في الأمر إذا وقع اعتداء من الإرهابيين على البريطانيين أجاب بأن نص القرار لا يفهم منه ذلك ^(١) . ثم صرّحت بعد ذلك « الميسز مايرسون » (Mrs. Meyerson) ، رئيسة القسم السياسي بالوكالة ، وغيرها بأنه لا يصح أن يُنتظر من « اليسوب » أن يقوموا بالتجسس على بني جلدتهم ^(٢) . ثم حدث في يومي ٢٦ و ٢٧ يناير أن قام الإرهابيون بخطف اثنين من المدنيين البريطانيين ، أحدهما قاض اختطف فعلاً من محكمته ، ليكونا رهينة لضمان حياة إرهابي حكم عليه بالإعدام لاشترائه في حادث اعتداء قتل فيه خمسة من الأنفس . وقد أطلق سراح الاثنين (المخطوفين) على إثر صدور بلاغ نهائي من المندوب السامي إلى الوكالة ؛ غير أن الإرهابيين أعادوا الكرة فأذاعوا تهديداً بأن « يجعلوا فلسطين بحراً من الدماء » إذا نفذ حكم الإعدام الآنف الذكر ؛ فكانت نتيجة ذلك أن أصدرت الحكومة أمرها في ٣١ يناير بترحيل جميع النساء والأطفال البريطانيين وغيرهم من المدنيين الذين لا توجد دواع جوهريّة لبقائهم ، مع ضم المتخلفين عن الرحيل

(١) عن : (Palestine Post) الصادرة في ٢٢ يناير سنة ١٩٤٧

(٢) شرحه — ٣ فبراير سنة ١٩٤٧

في أماكن عسكرية معني بحراستها ؛ ثم وجهت القول إلى الوكالة وجماعة « وعد ليومي » في ٣ فبراير بأنه « نظراً لما وقع منهم من الرفض الصريح المستمر » للمعاونة ضد الإرهابيين ، فإنها تطلب منهم « أن يقرروا في صراحة تامة ، وفي الحال ، ما إذا كانوا على استعداد لأن يُصدروا نداء علنياً للطائفة اليهودية بأن تمدّ يد المساعدة للحكومة بالتعاون مع الشرطة والقوات المسلحة على كشف أماكن أعضاء الجماعات الإرهابية وتقديمهم للقضاء . فكان جوابهم على ذلك أن « اليسوب » لا تستطيع أن تضع نفسها تحت تصرف الحكومة لمكافحة النتائج السيئة التي نجمت عن سياسة هي من صنع الحكومة نفسها وتراها « اليسوب » مهددة لكيانها »

وفي يوم ١٤ فبراير أعلن وزير الخارجية البريطانية أن الحكومة ستعرض المسألة على هيئة « الأمم المتحدة » ، إذ قد رفض الفريقان خطة « فيدرائية » جديدة تسمح بدخول ٩٦,٠٠٠ مهاجر يهودي في بحر السنتين التاليتين ، على أن يكون ما يلي ذلك من الهجرة خاضعاً لما يقرره المندوب السامي بعد التشاور مع كل من اليهود والعرب . وكان العرب قد رفضوا الموافقة على أي هجرة جديدة إلى البلاد ، كما رفض الصهيونيون المبدأ الذي يجيز للعرب أن يكون لهم شأن ما في تحديد الهجرة اليهودية .

وحدث أن حجزت السلطات إحدى سفن تهريب المهاجرين ، فقامت على إثر ذلك في أول مارس اضطرابات إرهابية أسفرت عن قتل عشرين نفساً وإصابة خمسة وعشرين آخرين . وعند ذلك أعلنت الحكومة الأحكام العسكرية في « تل أبيب » والمدن المجاورة لها وجزء من القدس ، فكانت جملة من سرى عليهم ذلك . ٤ في المائة من مجموع السكان اليهود ؛ وبعد مضي أحد عشر يوماً صدر تصريح رسمي بأنه « على الرغم من رفض الهيئات اليهودية الرسمية القيام بمساعدة قوات

الامن في مكافحة عصابات الإجرام واستئصال شأفتها ، فقد أتت المعونة من بعض أعضاء الطائفة اليهودية ، فبلغت جملة من قبض عليهم في الأسبوعين الماضيين ثمانية وسبعين ، منهم خمسة عشر من أعضاء جماعة « ستيرن » واثنا عشر من أعضاء « إرجون سفاي ليومي » وواحد وخمسون آخرون ذوو صلة بأعمال الإرهاب . وعلى إثر ذلك سُحبت الأحكام العسكرية ، إذ لم يكن من المرغوب فيه أن يبقى إلى أجل غير مسمى ما كان واقعاً من الخسائر والتعطيل عن العمل واضطراب الحالة الاقتصادية ، مما سبب خسائر للطائفة اليهودية قدرت بمبلغ ٥٠٠,٠٠٠ جنيه .

وفي أواخر شهر أبريل عُقدت الجمعية العامة لهيئة « الأمم المتحدة » في دور خاص للنظر في مسألة فلسطين ، وفي الوقت الذي كانت فيه الجمعية توالي اجتماعاتها كانت فلسطين نفسها مشهداً لخمسة إرهابية مستمرة . وبعد أن قضت الجمعية أسبوعين في مناظرات كشفت عن تيارات دولية كثيرة متضاربة ذات تأثير في الموقف ، قررت تأليف لجنة خاصة ، يمثل أعضاؤها دولاً صغيرة ومتوسطة ليست لها مصالح مباشرة ولا التزامات في فلسطين ، وجعلت مأمورية اللجنة « البحث في جميع المسائل والنتائج المرتبطة بالموضوع » ، على أن تقدم اللجنة تقريرها للجمعية في دور انعقادها التالي في شهر سبتمبر ، ويكون التقرير شاملاً لمسا تراه اللجنة من المقترحات لحل المسألة . وقد قامت اللجنة بأبحاثها في الشرق الأوسط في المدة من ١٦ يونيو إلى ٢٤ يوليو ، وكانت طوال هذه المدة مقاطعةً من عرب فلسطين ، غير أنها استمعت لأقوال شخصيات تمثل الدول العربية . وكان نشاط إرهابيي اليهود قائماً مدة وجود هذه اللجنة بالشرق الأوسط ، مع أنه لم يكن له أثر خلال وجود اللجنة الإنجليزية الأمريكية لعام ١٩٤٦ ، ويرجع السبب في ذلك بلا شك إلى أن ثلاثة من الإرهابيين كان محكوماً عليهم بالإعدام لاشتراكهم في غارة على سجن

« عكا » ، كما أن جماعة « الهجانا » لم تشأ أن تغادر اللجنة البلاد قبل أن تشاهد وصول أكبر دفعة حضرت إلى فلسطين من المهاجرين غير المشروعين وقدرها ٤٥٠٠ مهاجر ، وعندما تعرضت لها السلطات قام بحارها ، من اليهود الأمريكيين ، والمهاجرون أنفسهم ، بمقاومة وحشية ، وأذاعوا بالراديو تعقيبا على موقفهم لإثارة اللجنة في الموضوع . وفي يوم ٣١ أغسطس أعلنت نتيجة أعمال اللجنة ، فأُسفرت عن انفراد أقلية تتألف من ثلاثة من أعضائها بتقديم مقترحات مقاربة للخط « الفيدرالية » التي اقترحتها اللجنة الإنجليزية — الأمريكية في يوليو سنة ١٩٤٦ ، وأن أكثرية مؤلفة من سبعة من أعضاء اللجنة ، البالغة جملتهم أحد عشر عضواً ، اقترحوا على الجمعية العامة تقسيماً أدق تحديداً ، على نمط ما جاء بتقرير « اللجنة المالكية » عام ١٩٣٧ ، مع ربط الولايتين اللتين تتكوّنان على هذا الوجه باتحاد اقتصادي ، وبناء على مشروعهم تشمل الولاية اليهودية ما كان داخلاً في حدودها وقتئذ ، مضافاً إليه المركز الفرعي « بر سبع » ، من أعمال جنوبي فلسطين ، والشاطئ الشرقي من حوض « الجليل » ، مع بقاء الشطر الغربي منه في يد العرب ، وفي فترة الانتقال ، المقدرة بعامين ، يُسمح بدخول ١٥٠,٠٠٠ مهاجر يهودي ، مقابل ما سبق أن قدرته بريطانيا في اقتراحها في شهر يناير للمدة نفسها وجملته ١٠٠,٠٠٠ مهاجر ، ويبطل العمل بلائحة نقل ملكية الأراضي في الولاية اليهودية . وافترض المشروع أن بريطانيا شواصل إدارتها للبلاد خلال فترة الانتقال برعاية « الأمم المتحدة » ، بل بمساعدة بعض أعضائها إذا رُغب في ذلك . وينطوي هذا المشروع على مصاعب بديهية . ففي حين أنه يُشبع الرغبات الصهيونية العاجلة إلى حد كبير ، نراه يقضي بإدخال نصف مليون من العرب في منطقة الولاية اليهودية ، كما أنه بإخراجه « يافا » من يد العرب يتركهم بدون ثغر خاص بهم ، فضلاً عن إرغامهم على قبول هجرة اليهود إلى البلاد في فترة الانتقال بنسبة تفوق كل ما قبلها حتى القمة

التي بلغت في السنتين ١٩٣٤ - ٣٥ قبل بداية الثورة العربية ، وذلك دون أي ضمان يضمن عدم جنوح سكان الولاية اليهودية ، الذين لم يوضع حد لتكاثرهم مستقبلاً ، إلى الانتشار عند سنوح الفرصة في اتجاه البلاد العربية ؛ وكل هذا دون أي مقابل سوى استقلالهم ، ذلك الاستقلال الذي يتوقف الاعتراف به على تعهدهم بضمان الحريات الأساسية وعدم التفريق بين العناصر ، وتوقيعهم معاهدة باتحادهم الاقتصادي مع الولاية اليهودية ؛ على أن يكون مفهوماً أن هذا الاتحاد الاقتصادي تكون له الأولوية على رغبات قد تكون للعرب في الارتباط مع الدول العربية بروابط أقوى منه ؛ وأخيراً ، نجد أنه على الرغم من أن ستة الأسابيع التي سبقت نشر التقرير كانت مشهداً لأفطع الاضطرابات التي وقعت بين الفريقين ، في منطقة « يافا - تل أبيب » ، منذ أيام الثورة العربية ، فقد ألقى المشروع على كاهل الولايتين مشكلة ثقيلة من ناحية المحافظة على الأمن والسلام ، إذ أن كلا من الولايتين ، على صغر رقعتيهما ، كانت تتألف من ثلاثة قطاعات منفصلة لا يصلها سوى « نقطتي تلاق » أعدتا لذلك خاصة .

وفي يوم ٢٦ سبتمبر أعلن وزير المستعمرات بكل وضوح أن بريطانيا تشعر بعدم استطاعتها تنفيذ سياسة غير مقبولة من اليهود والعرب على السواء ، وأنها ستضطر إزاء عدم الوصول إلى حل للمشاكل إلى اتخاذ التدابير العاجلة لسحب القوات والإدارة البريطانية من فلسطين . وفي يوم ٢ أكتوبر قام رئيس القسم الأمريكي بالوكالة اليهودية بإبلاغ الجمعية العمومية للأمم المتحدة أنه « في حالة . تخلى القوات البريطانية ، يقوم الشعب اليهودي في فلسطين بلا توان بإعداد العناصر الكفيلة بحفظ الأمن العام » . وفي يوم ٢٩ نوفمبر وافقت الجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة على خطة التقسيم بتعديلات طفيفة ،

وإن كان لم يتسن الحصول على أغلبية الثلثين اللازمة لصحة القرار إلا بمجهود هائل للتأثير في الأعضاء واستدعى الأمر في آخر لحظة إعادة النظر في ثمانية أصوات مشكوك فيها وضمها إلى جانب الموافقين على التقسيم . وقد علق على الحالة مراسل جريدة « التيمز » بقوله : « إن الشعور العام بين الأعضاء ، بصرف النظر عن مزايا مشروع التقسيم ومساوئه ، وعن تأييده من جانب الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة معاً ، أنه لم يكن من الممكن الموافقة عليه في بلد آخر غير « نيويورك » وقد ظهر أن قوة النفوذ اليهودي في « وشنطون » ضرب من المعجزات ^(١) .

وسرعان ما أعقب ذلك ظهور حرب العصابات في فلسطين . « فإن العرب صمموا على اظهار عزمهم على عدم خضوعهم في استكانة لخطة التقسيم الصادرة من الأمم المتحدة ، في حين أن اليهود من جانبهم حاولوا دعم المزايا التي فازوا بها في الجمعية العمومية باتخاذ إجراءات عنيفة متعاقبة لإلقاء الرعب في قلوب العرب وحملهم على التخلي عن كل رغبة لهم في مواصلة المعركة ^(٢) » . وفي شهر يناير سنة ١٩٤٨ وقفت الحكومة البريطانية في وجه ما طلبه الصهيونيون من الاعتراف بقواتهم المسلحة وبحقوقهم في استيراد الأسلحة قبل انتهاء مدة الانتداب في ١٥ مايو . وبعد أن أحييت مسألة تنفيذ مشروع التقسيم إلى مجلس الأمن ، اعترفت الولايات المتحدة في ١٩ مارس بأن التنفيذ غير ممكن بالطرق السلمية ، واقترحت العدول عن المشروع والاستعاضة عنه بوضع فلسطين مؤقتاً تحت وصاية الأمم المتحدة . أما مجلس الأمن فإنه دعا إلى عمل

(١) انظر كتاب Walter Lilienthal ; What Price Israel

(٢) عن : Sir Alexander Cadogan to the U. N. Palestine Commission

— ٢١ يناير سنة ١٩٤٨ .

هدنة بين العرب واليهود، فلم يكن من وراء ذلك، هذه المرة أيضاً، سوى إطالة المناقشات دون الوصول إلى قرار ما. وحدث في هذه الأثناء أنه عندما أخذت القوات البريطانية في الانسحاب، قام الصهيونيون بهجوم مضاد قوى، ولم يشرف شهر أبريل على الانتهاء حتى صار استعدادهم الحربى يفوق بلا شك ما أعدّه عرب فلسطين في السهول من القوات التي عرفت « بجيش التحرير ».

وبعد ظهر يوم ١٤ مايو أعلن إنشاء « دولة إسرائيل » اليهودية^(١)، واعترفت بها في الحال حكومة الولايات المتحدة، حيث كان أحد المؤيدين للحركة الصهيونية المعروفين بقوة إيمانهم قد عين في ٢٨ أبريل مساعداً لوزير الدولة فيما يخص بشئون فلسطين؛ وتلا ذلك اعتراف روسيا والدويلات الضالعة معها؛ وفي إثر ذلك عبرت جيوش الدول العربية المجاورة الحدود ودخلت فلسطين.

قامت قوة مصرية بعبور صحراء سيناء وشرعت في الزحف شمالاً متخذة معظم طريقها في أراضي الدول العربية حتى صارت على بعد عشرين ميلاً من « تل أبيب »، حيث توقفت أمام خط الدفاع الإسرائيلي الأول. وكانت الأوامر الصادرة إلى « الفيلق العربي » الأردني تقضى باحتلال المرتفعات العربية الوسطى، فاضطر إلى الانحراف عن هذه الخطة بسبب قيام « إسرائيل » عقب انتهاء الانتداب مباشرة بمحاولة الاستيلاء على مدينة القدس القديمة. وهالك التحم الفريقان في معركة دُمر فيها الحى اليهودى بالمدينة القديمة،

(١) كان الوقت المحدد لانتهاء الانتداب منتصف ليلة ١٥ مايو، فرؤى تقديمه عن مواعده نظراً لأن يوم العطلة الدينى يبدأ بغروب شمس يوم ١٤ مايو.



١١ - إسرائيل والأردن في عام ١٩٥٠

كما أوْشك اليهود من سكان المدينة الجديدة على الاستسلام بعد أن قُطعت عنهم المياه والمواد الغذائية الواردة من السهل الساحلي ، لولا أن جاءتهم النجدة عن طريق هدنة فرضتها هيئة الأمم المتحدة في ٩ يونيه لمدة أربعة أسابيع . وقد كان اليهود يقاتلون في ثقة من وفرة مواردهم وفي شجاعة المستميت في سبيل قضيتهم ، في حين أن جهود العرب كانت تضيق سدى بين سوء الإدارة وعدم اتحادهم وتنسيق تعاونهم : وأدهى من ذلك وأمرُّ قربُ نفاد الاحتياطي من أسلحتهم وذخيرتهم ، بعد أن استجابت بريطانيا لما طلبته منها « الأمم المتحدة » من وقف توريد ما كانت تورده لهم بمقتضى معاهداتها مع مصر والعراق والأردن . أما إسرائيل فإنها ، على العكس من ذلك ، تلقت خلال فترة الهدنة الكثير من الإمدادات المهربة ، من طائرات وأسلحة ثقيلة وصغيرة ومتطوعين من الخارج : وكانت تستورد الأسلحة من « تشيكوسلوفاكيا » الشيوعية بوجه خاص ، مقابل دفع ثمنها بالدولارات التي كانت تأتي إسرائيل من الولايات المتحدة بصفة « تبرعات خيرية » . وعندما استأنف العرب القتال بعد انتهاء الهدنة ، وقد تجددت حميتهم بما كانت تردده الصحافة والرأي العام من أنهم بالغوا في اعتمادهم على الدعاية ، كانت إسرائيل قد أعدت لهم مالا قبيل لهم به ، وزاد من قوة موقفها مادب من الخلاف بين صفوف العرب . فقد امتنعت مصر والمملكة السعودية عن الاستجابة لمشروع الملك عبد الله الذي أراد به إدماج فلسطين العربية في مملكته الأردنية ، رقاما بدلا من ذلك بإعلان إنشاء « حكومة جميع فلسطين » الخيالية برياسة المفتي ، الذي أصبح لا يوثق به .

وقد عيّنت « الأمم المتحدة » وسيطا من قبلها ، هو « الكرنيت

برنادوت « (Count Bernadotte) للتوفيق بين الفريقين ، فغضبت حكومة إسرائيل والرأي العام بها عند ما حدد في مقترحاته رقعة إسرائيل بأقل مما آل إليها فعلا نتيجة لأعمالها الحربية ، فاغتاله الإرهابيون في ١٧ سبتمبر ؛ ولما خرجت إسرائيل من مقتل « برنادوت » ولا غبار عليها ، وجدت من ذلك مشجعا على المضى في طريقها ، فالتحذت من تعرض المصريين للمؤن المرسلة إلى بعض المستعمرات اليهودية المنعزلة في جنوبي فلسطين ذريعة لهجومها في أكتوبر على المواقع المصرية ، واستولت بذلك على رقعة من الأرض تمتد إلى « بئر سبع » ، فضلا عن بسط يدها قبل ذلك على حوض الجليل بأكمله . ثم قاموا بهجوم آخر قبيل عيد الميلاد ، اجتازوا فيه الحدود المصرية ، وأوجدوا في خلاله حالة توتر بسبب إسقاطهم لخمس طائرات من القوة الجوية الملكية كانت ترقب المعركة ، وفي خلال ذلك كان « الفياق العربي الأردني » ، بدلا من أن يبحث عن وسيلة ما يشغل بها إسرائيل عن « حلفائه » المصريين ، قد جنح إلى التفاوض مع إسرائيل لعقد هدنة محلية في ميدان القدس . أما المصريون فإنهم تجاهلوا مدى ما أحدثه تأمرهم على الملك عبد الله من مضاعفة شقة الخلاف بين العرب ، ورفعوا أصواتهم بالشكوى من أنهم قد « هُجروا » من أصدقائهم ، وكانوا أول الدول العربية في توقيع الهدنة مع إسرائيل (٢٤ فبراير سنة ١٩٤٩) . وتلاههم « لبنان » ، ثم مملكة « الأردن » (بعد قيام فرقة إسرائيلية باحتلال الشجر الفلسطيني على البحر الأحمر ومبادرة قوة بريطانية صغيرة إلى احتلال الشجر الأردني المجاور له ، وهو « العقبة » ، لإحباط أي خطة ترمي بها إسرائيل إلى الاستيلاء على هذه الجهة) ، ثم تبعهم سوريا (١) . وفي أبريل سنة ١٩٥٠ صرّحت بريطانيا لإسرائيل بأنها تعترف لها بالأمر

(١) كان العراق قد سحب قواته من فلسطين قبل ذلك ، وبهذا لم تعد له حاجة إلى هذه الهدنة .

الواقع ، ومدت نطاق تعهداتها للأردن بمقتضى المعاهدة القائمة بينهما ، حتى شملت تلك البقايا من فلسطين العربية التي أُدمجت أخيراً في الأردن بصفة رسمية . وفي شهر مايو قامت الحكومات البريطانية والفرنسية والأمريكية بإصدار تصريح مشترك « بأنها لا تنزع عن مقاومتها لآى استعمار للقوة أو التهديد » في هذه الأنحاء ؛ وهو قرار أريد به منع استئناف الأعمال العدائية ، لا بين الدول العربية وإسرائيل فحسب ، بل بين الدول العربية نفسها .

بذلك تم لإسرائيل الاستيلاء على جميع أنحاء « الدولة القادرة على الاحتفاظ بكيانها » التي اشترأت إليها أعناقهم في عام ١٩٤٦^(١) ، وأخذت فعلاً في ملئها بالخشود من المهاجرين بأسرع ما وُجد من وسائل لنقلهم من الخارج ؛ ولم يبق في يد العرب من فلسطين سوى المرتفعات الوسطى ، من « بنين » (Jenin) إلى ماوراء « حبرون » بقليل جنوباً ، مضافاً إلى ذلك قطاع ضيق بجبهة « غزة » وعلى الرغم من صدور قرار من « الأمم المتحدة » بتدويل القدس فقد بقيت المدينة مقسمة بين إسرائيل والأردن . وقد بلغ عدد من خرجوا من ديارهم في إسرائيل بسبب هذه الأحداث نحو ٧٥٠.٠٠٠ لاجئ عربي : منهم من غلبت حكمتهم على وطيتهم فبادروا بالزوح عن البلاد قبل مجيء الشر ، ومنهم من أكدت لهم المواثيق بالعودة عاجلاً إلى أوطانهم في أعقاب الجيوش العربية « الظافرة » ، ومنهم من استحثتهم « الحرب النفسية » التي شنتها إسرائيل ، ومنهم من استولى عليهم الذعر من واقع الإرهاب المحيط بهم ، ومنهم كثيرون بلا شك ممن انضموا إلى الراحين دون أن يعرفوا لرحيلهم سبباً . وما يؤيد هذا التقدير لجملة عددهم أنه عندما جرى خلال عام ١٩٤٩ تقدير

(١) أنظر ص ٣٣٧ . وقد كانت رقعة هذه الدولة تشمل جل الأراضي المتوافر لها الرى في منخفضات فلسطين كما عرفت وقت الانتداب ، فضلاً عن حوض الأردن الجنوبي .

جرايات الإغاثة المخصصة من الأمم المتحدة للبانسين والمعوزين من العرب كانت التقديرات تُضخم ، ومع ذلك رُبِطت جملة الإغاثة على أساس مليون نفس ، أى نحو ٨٠ في المائة من تعداد عرب فلسطين في عهد الانتداب . فإذا تجاوزنا عن نسبة كافية نظير التدليس وفساد الإدارة ، اتضح أن « لم شتات المشردين » (من اليهود) في أرض إسرائيل قد حدث على حساب تشتيت كامل تقريباً ، لشمل « الطوائف غير اليهودية » ، بمن نص « تصريح » « بلفوز » وصك الانتداب على ضمان حقوقهم . لقد دفع هؤلاء الثمن غالياً ، نظير تمتع « قادتهم » وعدم كفايتهم ؛ فضلاً عن تسمم العلائق بين الدول العربية بتفاهم منافساتهم ومنازعاتهم في هذه المعركة الويلة .

أما عن رجال الإدارة البريطانيين « فإنهم قد تجرّعوا كأس المرارة برؤيتهم ما كانوا يرمون إلى بنائه ينهار أمام أعينهم إن ما حصل إنما كان من فعل ظروف ذلك الوقت ، وصدر الحكم فيه بروج ذلك الوقت أيضاً ، ولكنه مع ذلك لم يخرج عن كونه تخلياً منا عن رسالة »^(١) ، وقد خرجت بريطانيا من المعمة وقد مُست سمعتها بما ليس بالقليل . فقد كرهها الإسرائيليون لوقوفها في طريق مصيرهم المقدس وأضافوا اسمها إلى القائمة الطويلة الحاوية لجميع ظالمهم ، وحمل لها العرب مثل هذه الحفيظة ، وإن لم يكن عذرهم في قوة عذر الفريق الآخر ، لأنها « شجعهم » على التعويل على تأييدها لهم بما أبدته من فآر الشعور نحو إسرائيل . وعلى كل حال فإنه ، إلى أن يباح الاطلاع على المحفوظات الدبلوماسية ، لن تتاح لنا معرفة ما إذا كانت السياسة البريطانية قد غالت في تقدير قوة العرب ومبلغ عزيمتهم ، وإلى أى حد وصلت هذه المغالاة إن كانت هناك مغالاة . ومن

(١) عن Interntional Affairs يناير سنة ١٩٥٠ من ٩ — تأليف :

Sir William Fitzgerald رئيس قضاة فلسطين .

الواضح أن « ونستون تشيرشل » كان يأمل في السنة الأخيرة من وجوده في الحكم أن يفصل في المسألة بتسامح — ولكن إلى حد محدود — من حيث تحديد رقعة إسرائيل ، وأن يستعين بتعاون أمريكا على فرض ذلك على الفريقين . فلو كان أتيح لهذه السياسة النجاح لكان في الإمكان اجتتاب ماشوهد فعلا من إراقة الدماء والكراهية والبؤس والإهانة . لكنه وهو المستخف — بحق — بقوة العرب الحربية ، كان معرضا (كما حصل في ١٩٤٠ — ٤١) لأن يستخف كذلك بقدرتهم على التأثير السيء في منطقة المصالح البريطانية التي اتسع نطاقها ، ولو كان قد بقي في رئاسة الوزارة لكان من الممكن أن ترغمه الحرب السوفيتية الباردة ضد فارس وتركيا على مجاملة العالم العربي رغم ميوله الشخصية . ولما أتت حكومة العمال ، قليلة الخبرة ، وجدت المصاعب أمامها كبيرة جدا . فهناك فريقان متنازعان في فلسطين لارجاء في التوفيق بين مطالبهما المتضاربة دون نظر إلى العوامل الخارجية الخطيرة . فكان على تلك الحكومة أن تزن مصالح بريطانيا الإقليمية في العالم العربي بجانب حالتها الجديدة من الاعتماد في مآليتها على حكومة الولايات المتحدة وما تظهره هذه — عن غير تعمق — من العطف على الأمان الإسرائيلية . وعلى كل حال فهناك حقيقة لامراء فيها ، وهي أن السياسة البريطانية تذبذبت بين اتخاذ إجراءات حربية مع الصهيونية المسلحة وبين مصالحة قادتها الجاهلين . وقد عادت بذلك الفريقين المتنازعين دون أن تحقق غرضا يذكر

وبعد هذا وذاك ، يمكن القول بأن المعركة ربما كانت مما ليس منه بد : لتعليم بريطانيا والولايات المتحدة أن الأمم ليست كلها سواء في تعقلها واعتدالها ، ولتظهر لفريق العرب وإسرائيل أن هنالك حدودا طبيعية تحتم وقوف رغبة كل منهما عند حد . وقد بينا ما كان من تخاذل العرب . أما إسرائيل فلم يكن استقلالها وانتصارها سوى بداية لجهودها في سبيل تحقيق أمالها القديم : ففي

سنى الاستعداد والكفاح أعدت مشروعات شاملة لاستثمار موارد البلاد استثمارا دقيقا ، وهي موارد جلها محدود . وربما كان الكثير منها دون مستوى الاستغلال الاقتصادي . وفي مدة السنتين ونصف السنة التي تلت إعلان الاستقلال سمح بدخول نصف مليون من المهاجرين لغرضين : أولهما الوفاء بالوعد الخاص بإعادة المشردين (إلى الوطن القومي) ، والثاني وضع الأساس العاطفي الذي تشاد عليه المناداة بطلب الصدقات وأموال الاستثمار من اليهود ومريديهم في الخارج (إذ كانت مآليتها الداخلية لا تقوم مطلقاً بأعباء مشروعات الإنماء ، ولأن الميزان التجاري للوطن القومي قد كان دائما منذ البداية في غير جانب البلاد) . ومع ذلك قد اضطر القائمون على المشروعات الحكومية في صيف عام ١٩٥٠ إلى الاعتراف بأن الوارد إلى البلاد من رؤوس الأموال ، مع أنه كان يعد بمئات الملايين من الدولارات ، قد جاء أقل بكثير جدا من المقدّر لمشروعاتهم ، كما أن تقديراتهم لنفقات إنشاء المستعمرات والصرف على الإنماء قد أتت دون الواقع بكثير ، إذ أنه منذ إعلان الاستقلال قد ارتفعت الأجور والأسعار إلى مستوى لا يضارعه إلا القليل في العالم ؛ وهذا فضلا عن صعوبة العثور على الأسواق اللازمة لتصرف البضائع الإسرائيلية ، وهي بضائع محدودة في أنواعها ، غالية في أثمانها ، وليست من الضروريات الأساسية ، وما وجد لها من أسواق كان التعامل معه بطريق المقايضة . ثم إن المهاجرين الجدد (القادمين من بلاد أوروبا الخاضعة لنفوذ هتلر ومن اليمن وشمال أفريقيا وغيرها) كانت تعوزهم صفات التمسك الدائم ، والتفاني ، والمرونة ، التي توافرت في النزلاء الأوائل ، كما أن جانباً لا يستهان به من السكان ، وقد اعتادوا مدة قرون بأكلها التحايل لعدم تنفيذ أوامر الحكومات التي هم غرباء عنها ، لم يجدوا الآن من السهل تقبل النظام « الصارم » الذي فرضته حكومة الوطن ، فلجأوا بدافع من غريزتهم إلى سوق

سوداء واسعة النطاق ، تعامل فيها الكثيرون حتى بعض رجالهم « المتحمسين » بالمستعمرات الجماعية . وقد استدعى تفاقم الحالة إلى إجراء تخفيض جوهري فى قيمة النقد فى فبراير سنة ١٩٥٢ ؛ غير أنهم مالبثوا أن اتاهم ما يمكن أن يكون فيه نجدة لهم ، وذلك عندما تعهدت حكومة ألمانيا الغربية فى أواخر ذلك العام بأن تقدم لأسرائيل من البضائع ما قيمته ٨٢٢ مليون دولار فى بحر أربعة عشر عاما ، تعويضاً لما لحق يهود أوروبا من الفظائع النازية .

إننا اذا استثنينا مسألة « الحرب الباردة » التى شنها الاتحاد السوفيتى ضد تركيا وإيران ، والتى سنتناول بحثها فى فصل تال ، نجد أن أهم مسألة ظهرت بعد الحرب نتيجة للظروف الدولية هى قيام الأقلية المشتغلة بالسياسة بمصر بالمطالبة بجلاء الجنود البريطانية و « وحدة وادى النيل » مع تأكيدات غير محددة عن قيام حكومة ذاتية بالسودان ^(١) . وقد كان « اسماعيل صدق » وهو من أشهر الساسة فى مصر ، قد تولى رئاسة الوزارة فى فبراير سنة ١٩٤٦ ، فرأى بتأييد من الملك فاروق ، أنه فى الظروف التى تسودها « الحرب الباردة » ليس فى « الأمم المتحدة الضمان السكافى لسلامة منطقة ذات أهمية استراتيجية مثل مصر السفلى ، وأن التحالف الانجليزى - المصرى يكون ، بعد تعديله تعديلاً ملائماً ، فى مصلحة مصر . وقد قوبل هذا رأى بامتناع شديد من معظم رجال السياسة ومن الصحافة غير المسئولة ؛ فضلاً عن أن حزب الوفد ، وقد أخرج الملك من الحكم فى أكتوبر سنة ١٩٤٤ ، كان مشغولاً باثارة

١ - المترجم - من الواضح أن المؤلف يعبر هنا عن العقيدة الانجليزية ، فان مطالبة مصر بالجلاء لم تكن بالطبع مقصورة على الأقلية المشتغلة بالسياسة كما يقول ، ولا هى نتيجة للظروف الدولية ، وإنما هى من صميم شعور كل مصرى من أول يوم وطئت فيه قوات الاحتلال أرض الوطن

هياج الغوغاء ، وعمد جناحه الأيسر على ما يظهر إلى التواطؤ مع وكلاء السوفيت . وعندما ابتدأت المفاوضات فى مايو سنة ١٩٤٦ عرضت الحكومة البريطانية صراحةً استدعائها للجلاء التام ، بشرط الوصول إلى اتفاق مرضى لتعاون الفريقين تعاوناً متبادلاً : وبعد انقضاء أشهر بأكملها فى المفاوضات بلا جدوى طار صدق إلى لندن فى شهر أكتوبر ، ووضع مع « بفين » (Bevin) وزير الخارجية مشروع اتفاق يشترك الفريقان على مقتضاه فى العمل أو التشاور إزاء أى خطر يهدد سلامة الشرق الأوسط ، وأقر فكرة « اتحاد مصر والسودان تحت التاج المصرى » ؛ غير أنه من باب الوفاء بالتعهدات المعطاة للسودانيين فى معاهدة ١٩٣٦ ، وما تلاها من المواظبة على « سودنة » الإدارة ، شغعت الحكومة البريطانية هذا الاعتراف الشكلى بشروط تسمح للسودانيين بأن يختاروا بحريتهم الوضع الذى يرضونه فى المستقبل ، وأنه إلى أن يتم الاتفاق على ذلك بينهم وبين شركائهم فى الحكم من المصريين والبريطانيين ، يبقى النظام الحالى فى السودان مرعياً . وكان رأى المصرى العام قد أدخل فى روعه أن السودان بأكملة يفضل الاتحاد مع مصر ، ما عدا نفر قليل من المنشقين المشربين بالايحاء البريطانى . لكن الواقع أنه فى حين أن معظم طبقة أصحاب « الياقات البيضاء » والجماعات ذوى العلاقات التقليدية مع مصر كانوا يحبذون الاتحاد مع مصر ، فإن الفريق الذى أولاه « الحكم الثنائى » مقاليد السلطة والعدد الهائل من الأتباع الدينيين الهدى عدو مصر ، كانوا فى جانب الاستقلال . أما الأكرية الآمية فكانت دون مستوى الوعى السياسى . وعندما عاد صدق إلى مصر أعلن منطوق الفقرة من مشروع الاتفاق التى تقول بالاتحاد ، مجردة من التحفظات البريطانية . فقامت جبهة الاستقلال السودانية بمقاطعة « المجلس الاستشارى » ونظمت مظاهرات عنيفة ، قابلهما الاتحاديون بالمثل . أما فقرة التحفظات فقد قوبلت بروح عدائية شديدة من البرلمان المصرى والصحافة ، وربما من الملك

أيضا ، ولم يكن في وسع صدقي سوى الالتجاء إلى السفسطة ، إلى أن كان اليوم السابع من شهر ديسمبر ، فقد جاء فيه للحاكم العام للسودان تفويض من لندن بأن يهدئ خواطر جهة الاستقلال بإعلان التأكيدات التي تخول الشعب السوداني الحرية في اختيار الوضع الذي يرتضيه في المستقبل . فاعتزل صدقي الحكم . وخلفه « النقراشي » ، فما لبث أن خضع في شهر فبراير أمام عنف الغوغاء الموحى به من الوفد ، وأصبح يصرح بأن رغبة السودانيين « الإجماعية » هي الحكم الذاتي « مع الاتحاد الدائم مع مصر » . وقد أخفقت المداوولات الدبلوماسية في إزاحته عن التمسك بهذا الرأي ، وأعلن في ٢٦ يناير سنة ١٩٤٧ عزمه على إحالة مسألة وضع بريطانيا في مصر والسودان بخدافيرها إلى « الأمم المتحدة » . وكانت الحكومة البريطانية قد شرعت فعلا في إجلاء جنودها ونقل مخازنها الحربية — بعضها إلى فلسطين ، وبعضها إلى شرق إفريقيا ، وبعضها بصفة مؤقتة إلى منطقة القناة — فأجابت الآن على ذلك بأنها تتمسك بمعاهدة عام ١٩٣٦ ، أي أنها ستبقى في منطقة القناة إلى أن تنتهي المدة القانونية للمعاهدة في عام ١٩٥٦ ، مالم يصدر قرار من « الأمم المتحدة » بغير ذلك . وقضت الحكومة المصرية خمسة أشهر ساعية في الحصول على تأييد جميع الأحزاب لها فيما ارتأت من إحالة المسألة إلى « الأمم المتحدة » ، وعلى ذلك لم تقدم المسألة للأمم المتحدة إلا في ١١ يوليو . وهناك اتي المصريون عطفًا على ما أبدوه من الرغبة في أن ينفذوا عنهم غبار الاحتلال البريطاني الذي دام خمسة وستين عاما ، وخاصة لوجود القوات البريطانية في بلادهم بالفعل ؛ غير أن النقراشي كشف عن ضعف قضيته عندما طلب إلى « مجلس الأمن » أن يصرح بإلغاء معاهدة عام ١٩٣٦ التي لم ينته أجلها بعد ، بحجة أنها أصبحت لا تتفق مع موقف مصر بعد الحرب ، فضلا عن أن تمسكه بالحكم مقدما على رغبات السودانيين (بحجة اتحادهم المزعوم مع المصريين في العنصر

والدين) لم يحط بالتأييد حتى من دولتي الاتحاد السوفيتي وبولندا اللتين أبدتا شغفا كبيرا بتحقيق الجلاء العاجل للقوات البريطانية . وقد عرض اقتراح برازيلي لحل المشكل باستئناف المفاوضات بين الفريقين مباشرة ، وعندما أخذت الأصوات عليه وُجد أنه ينقصها صوت واحد لإحراز الأغلبية اللازمة لإقراره وقدرها ثلثا الأعضاء ، وعلى ذلك ترك الموضوع حيث كان .

وفي خلال ذلك عُقد بالسودان مؤتمر ، أيده جبهة الاستقلال وقاطعه الاتحاديون ، واقترح توسيع نطاق « المجلس الاستشاري لشمالي السودان » (المنشأ عام ١٩٤٤) بجعله جمعية تشريعية للبلاد كلها ، يأتي إليها الأعضاء بالانتخاب المباشر أو غير المباشر أو بالتعيين تبعاً لمبلغ النضوج السياسي بمختلف المديرات . وكذلك يوسع نطاق « مجلس الحاكم العام التنفيذي » ، ويُجعل نصف أعضائه من السودانيي ذوي المسؤوليات الحكومية ، مع احتفاظ الحاكم العام بسلطة احتياطية واسعة لتدارك حالات الطوارئ الدستورية . وبعد أن قضت الحكومة المصرية أشهرا طويلة في مناورات كان الغرض الظاهر منها السعي لإحراز كسب شعبي لأنظمة الحكم الآتية ، انضمت في مايو سنة ١٩٤٨ إلى المفاوضات على أساس هذه المقترحات ذاتها ، وقد تمّ الوصول إلى مشروع اتفاق يتضمن الاستجابة إلى بعض المطالب المصرية ، ووُقع فعلا بالأحرف الأولى ، غير أن البرلمان المصري لم يرض بأقل من المساواة التامة التي يتضمنها ميثاق الحكم الثنائي ، والتي في الواقع لم يُعمل بها قط لعدم نضوج مصر السياسي والتجأها إلى أعمال العنف في عام ١٩٢٤ . وعلى ذلك تم افتتاح أول هيئة تشريعية في السودان في ديسمبر سنة ١٩٤٨ دون مباركة مصر لها . فكانت تعدت مصر قد دفع بها في الطريق المؤدى إلى الانفصالية التي تخشاها (لاعتبارات ليس أقلها اعتمادها الكلي على مياه النيل) . وفي يناير سنة ١٩٥٠ أجريت انتخابات مصرية جديدة ، فاز

فيها الوفد فوزاً كاسحاً، وانفتحت بذلك أبواب الأمل من جديد في الوصول إلى التفاهم بين إنجلترا ومصر. غير أنه بعد محادثات دامت عدة أشهر اتضح أن موقف مصر لم يتغير، رغم الأخطار التي باتت تهدد السلام العالمي من جراء الحرب في كوريا.

وفي خلال ذلك عمدت مصر — تغطية لما منيت به من فشل ذريع — إلى التحريض ضد الملك عبد الله، وكانت دعايته غير المعتدلة لإنشاء «سوريا العظمى» قد أدت إلى انتشار الاعتقاد بأنها بتشجيع من بريطانيا رغم ما نشر عن ذلك من تكذيبات. كذلك لما أفضت الحرب الفلسطينية لعام ١٩٤٨ إلى توجيه الاتهامات لحكومة سوريا الوطنية بعدم الكفاية والفساد، رأى «نوري السعيد» رئيس وزراء العراق اغتنام هذه الفرصة للسعي لتحقيق مشروعه (الذي أعدّه في عام ١٩٤٣) لزيادة الارتباط بين العراق وسوريا، ليكون ذلك بمثابة خطوة نحو إيجاد وحدة عربية واسعة النطاق. فقامت الاعتراضات في سبيل مساعيه، أولاً من الجيش السوري — وكان هو المهيمن في سوريا على الحالة السياسية بعد انقلاب مارس سنة ١٩٤٩ الذي كان الأول لانقلابات ثلاثة — ثم من الدول العربية المناوئة لزيادة عظمة الأسرة الهاشمية الحاكمة للعراق والأردن، وهذه الدول على وجه التخصيص هي المملكة العربية السعودية ومصر ولبنان. هذا مع العلم بأن متطرفي الوطنيين في العراق، الذين انضموا إلى جناح اليسار في رفض المعاهدة الإنجليزية — العراقية المعدلة التي وُقعت بالأحرف الأولى في مدينة «بورتسموث» في يناير سنة ١٩٤٨، يلقون من المصريين إقبالا أكثر من المعتدلين الذين يسعون إلى التفاهم مع بريطانيا.

فترى مما تقدم أن الحرب الفلسطينية تركت العالم العربي وإسرائيل في

تخبط وارتباك؛ وتفاقت الحال بذلك البؤس الذي حل بنحو مليون من لاجئي العرب، وبدوام تخطيطهم لخطوط الهدنة، ومقابلة ذلك من جانب إسرائيل بأعمال جزائية إن لم نقل انتقامية؛ وقد مضت على هدنة عام ١٩٤٩ خمس سنوات والحال ما زالت على أسوأ ما يكون، حتى لقد خشي بعض المراقبين أن تُستأنف أعمال القتال الجدية من جديد. وقد خاب باستمرار منذ عام ١٩٥٠ ما كانت تعقده بريطانيا من آمال لتدعيم منطقة الشرق الأوسط وجعلها منظمة دفاعية للشرق الأوسط تصدّ تيار التوسع السوفييتي، ولهذا تحولت أنظار حكومة الولايات المتحدة منذ عام ١٩٥٥ عن ذلك واتجهت إلى الاستعاضة منه بتدعيم تحالف حربي بين تركيا وباكستان تمدّه بمعونة مادية أمريكية، على أمل أنه عندما يتولى الحكم بالعراق حكومة تتمسك بالأمور الواقعية، يكون في مقدورها مدى الوقت قيادة غيرها من الدول العربية إلى الانضمام إلى هذا الحلف.

الفصل الثامن

الحالتان الاقتصادية والاجتماعية في الوقت الحاضر

بقلم « آرثر ميلز » (Arther Mills, B. A., B Com)

(بكلية التجارة بالجامعة الأمريكية ببيروت)

الفقر هو أبرز مظهر في بلدان الشرق الأوسط . فإن متوسط الدخل السنوي للفرد من السكان يقل في تركيا ولبنان عن ربع مثله في بريطانيا العظمى ، وفي مصر وسوريا يقرب من الخمس ، وفي المملكة العربية السعودية يقل عن العشر . وهناك بعض المشائين النظريين من أهل المنطقة من يتنبأون للشرق الأوسط ببلوغ نمائه الاقتصادي ذلك المستوى الذي بلغته أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية ؛ ولكن ، مع التسليم بأنه لم يجز إلى الآن إلا القليل من أعمال مسح الأرض وتقدير ما يُنتظر للمستقبل ، وأن تربة البلاد ربما تحوى من الموارد المعدنية أكثر مما هو معروف منها فعلا ، لا شك أن شحّة الموارد الطبيعية هي الآن من الأمور التي تسترعى النظر . فالفحم نادر ، وإن كان يقابل ذلك غزارة في موارد الزيت ، وإمكانات كبيرة في توليد الكهرباء من مساقط الماء كلها أمكن توفير المياه لذلك . أما ندرة الحديد فلا وجود لشيء آخر يعوّض منها ، والطبقات الموجودة منه في مصر وتركيا لا يمكن أن تُنتج سوى قدر يسير مما تحتاجه المنطقة . وكذلك الأخشاب قليلة في أنحاء المنطقة ما عدا « إيران » والمساحات التي تشغلها الغابات لا تزيد على خمس من واحد في المائة من رقعة البلاد

كلها ^(١) .

وتقدر موارد الزيت في الشرق الأوسط بثلاث احتياطيّ العالم منه ، وقد بلغ الإنتاج الفعلي منه في عام ١٩٥٢ نحو ١٧,٢ في المائة من جملة إنتاج العالم ^(٢) . على أنه لا يستولى على حصة من ناتج هذا الزيت سوى الممالك الواقعة حول الخليج الفارسي ، وهذه لا يتجاوز سكانها ٣٠ في المائة من جملة سكان الشرق الأوسط .

ومع أن المنطقة يتوافر فيها بوجه عام الاكتفاء الذاتي فيما تحتاجه من الحبوب وزيت الطعام والمواد الدهنية والخضر والفواكه واللحوم ، فإن بها بعض أنحاء تعاني عجزا في المواد الغذائية ، وأشدّها خطورة في الوقت الحاضر مصر .

أما الصادرات الزراعية فليس منها ماله شأن هام عند الممالك الواقعة خارج منطقة الشرق الأوسط سوى القطن والبلح والصوف والدخان

(١) عن « The Economic Set-Up in the Arab Middle East » — « United Asia » لسنة ١٩٥٣ — الجزء ٥ ص ٢٨٧ — بقلم سعيد ب. حماد

(٢) بيان الناتج من الزيت الخام مقدرا بملايين الأطنان الفرنسية

سنة	البحرين	إيران	العراق	الكويت	قطر	العربية السعودية
١٩٤٠	٠,٩	٨,٨	٣,٢	—	—	٠,٧
١٩٥٠	١,٥	٣٢,٢	٦,٤	١٧,٢	١,٦	٢٦,١
١٩٥١	١,٥	١٦,٨	٨,٣	٢٨,٣	٢,٣	٣٧,٤
١٩٥٢	١,٥	١,٣	١٨,٨	٣٧,٦	٣,٢	٤٠,٦
١٩٥٣	١,٥	١,٢	٢٧,٦	٤٣	٤	٤٠,٥

المصدر : « The Economist » بتاريخ ٢٧ فبراير سنة ١٩٥٤ . ويرجع السبب في الهبوط السريع في إنتاج إيران من سنة ١٩٥١ فصاعدا ، وما ترتب عليه من صعود سريع في البلدان الأخرى ، إلى النزاع السياسي الذي وقع بين الحكومة الإيرانية وشركة الزيت الانجليزية — الإيرانية ، وسيأتي الكلام عنه فيما بعد .

والموايح . ويوجد عداها بعض صادرات ذات أهمية محلية ، منها المواد الكيميائية المستخرجة من « البحر الميت » ومعدن الكروم الذي تنتجه تركيا . ومع أن تعداد الشرق الأوسط يبلغ نحو ٤ في المائة من جملة سكان العالم ، فإن نصيبه من جملة تجارة العالم لا يتجاوز ٣ في المائة ^(١) .

وليس من المنتظر أن يُقضى على الفقر مالم تُبذل جهود بالغة لتحسين المورد الأساسي وهو فلاحية الأرض . فإن الجانب الأكبر من الأرض صحراوى أو شبه صحراوى ، وليست الأراضي الزراعية سوى جزء يسير من الكل ، مع أن « معظم أراضي الشرق الأوسط ، وإن كان بها بعض النقص في المواد العضوية ، فهي على جانب يذكر من الخصوبة ، وبعضها خصب جدا » ^(٢) . ولا شك أن مقدار الماء المتوافر هو الذى يتوقف عليه الزراعة واستقرار الإقامة ؛ وعليه يتوقف عدد الغلات في السنة ونسبة الأرض التي يجب تركها « بورا » (بلا زراعة) في كل عام . وإن ندرة سقوط الأمطار يترتب عليها قلة المياه التي يمكن الحصول عليها من الأمهار ، وهذه بدورها هي التي تنحكم في المساحة التي يتسنى رباها . كذلك الجو له تأثيره في إتلاف التربة ؛ ففي فصل الجفاف تجمد الأرض جمودا شديدا وتشقق ؛ وفي الفصل الممطر كثيرا ما تنهمر الأمطار فتغرق الأرض بالسيول والفيضانات الجارفة ، وهذه تنجر الأرض وتشق فيها الفجوات ، ثم تحمل المقادير الهائلة التي تعلق بها من الطمي وترسبها في المنخفضات

(١) عن Issawi, Charles P., in «Near East and the Great Powers»
ed. Richard N. Frye, Harvard Univ. Press (٥٨ - ٥٧ سنة ١٩٥١)

(٢) عن United Nations : Review of «Economic Conditions in the
Middle East» (supplement to « World Economic Report. »
السنة ١٩٤٩ - ٥٠) ص ٧

التي تصل إليها ، وهناك قد تغطى أرضاً خصيبة وتطمس مجارى قد تكون في ذاتها هي المصارف الطبيعية في تلك البقعة ^(١) . كذلك أفضت تعرية الغابات والإفراط في استعمال الأرض في الرعى إلى زيادة تآكل التربة . وينتج من ذلك كله أنه لكي تُجَبَّى أكبر ثمرة من أرض الشرق الأوسط الخصبة ، يجب أن يتوافر فيه الري على نطاق واسع كما كانت الحال في العصور الأولى . إن الري يتوقف على قدر موارد المياه ، ولكن المياه ما زالت متوافرة بدرجة تكفي للقيام بتوسيع كبير في نطاق الري بجميع ممالك الشرق الأوسط ، وربما جاز استثناء مصر من ذلك . فإن جملة الأراضي التي يشملها الري الآن لا تتجاوز على الأرجح نصف الأرض المزروعة ، ولا تزيد كثيراً على ربع المساحة القابلة للزراعة . وقد جاء في تقدير للحكومة التركية أنه يوجد بتركيا وحدها نحو ١٠ ١/٢ مليون فدان من الأراضي غير المزروعة يمكن فلاحها إذا وُجدت لذلك الآلات الميكانيكية اللازمة ، كما يمكن زرع ٦ ٣/٤ ملايين أخرى إذا توافر لها الري . هذا مع العلم بأن مشروعات الري يراعى في تصميمها عادة توليد الكهرباء من مساقط المياه ؛ وتقوم تركيا الآن بتنفيذ مشروعات من هذا القبيل ، هي مشروعات وادي « سيحان » (Seyhan) و « بورسوك » (Porsuk) و « سقارية » (Sakarya) و « جدين » (Gediz) ونهر « مندر » . وسيكون الناتج من القوة الكهربائية التي تتولد من مشروعات « سيحان » و « جدين » وحدهما ٤٣٦ مليون وحدة « كيلوات - ساعة » ، ويُنظر إتمامهما في سنة ١٩٥٧ . وبالعراق مشروعات في طريق التنفيذ لإجراء توسيع كبير في نطاق الري ، ولكن المشكل

(١) عن « Keen, B. A. » من كتابه السابق ذكره - ص ٥٥

الرئيسي هنا هو التحكم في الفيضان ، وهو أمر له الأولوية في السبق لكل ما عداه من أنواع الإصلاح . وقد كان لما تم من العمل في مشروع « بحيرة الحبانية » الفضل في تجنيب البلاد ويلات فيضان نهر الفرات منذ عام ١٩٥٣ ، ولكن العمل في مشروع حصر فيضانات « دجلة » بإنشاء خزان عند وادي « ثرثر » (Tharthar) لم يكن قد قطع في عام ١٩٥٤ المرحلة الكافية من التقدم لمنع أضرار الفيضان ، فبلغت الخسائر يومئذ ٤٥ مليون جنيه . وهذا المشروع مقدّر له الانتهاء في عام ١٩٥٦ ، والمنتظر أن يكفل خزان الحبانية في النهاية رى ما يزيد على مليون « هكتار »^(١) . وفي لبنان سيبدأ العمل في مشروع نهر « ليتاني » (القاسمية) بمجرد الانتهاء من الدراسة الفنية التي تقوم بها « إدارة النقطة الرابعة » ، أما سوريا ففيها مشروع « غاب » (Ghab) المعد لرى مساحة كبيرة من الأراضي الخصبة من مياه نهر « الأورنت » (العاصي) ولتحسين مورد القوة الكهربائية لمدينتي حمص وحماة ؛ وهذا فضلا عن مشروع نهر « خبّور » (Khabbur) الذي سيروى ١٢٥٠٠٠ هكتار من أراضي الصحراء الواقعة بين « دير الزور » والجزيرة ، ويمدّ أهل هذه الجهات بمياه الشرب النقية . وأما مصر فقد اشتركت في مشروع مساقط « أوون » (Owen) على أعلى النيل ، وهو الذي أعدّ لزيادة متسع التخزين ببحيرة « فيكتوريا » ولتمكين مصر والسودان من زيادة الأراضي التي يشملها الري ؛ كما أن المشروع الحالي بخزان أسوان يراد منه ، فضلا عن الري ، إنتاج القوة الكهربائية اللازمة لصناعة الصلب المترتبة على استغلال طبقات خام الحديد بأسوان ولغيرها من الصناعات المحلية فضلا عن المنافع العامة وأعمال النقل .

وتقف الخلافات السياسية في طريق البدء في مشروع « اليرموك » المعد

(١) المترجم — الهكتار ١٠٠٠٠ متر مربع ، أي نحو قداين وثلاث فدان .

رى ٣٧,٠٠٠ هكتار في مملكة الأردن ، ولتوليد قوة كهربائية من المساقط المائية لكل من سوريا والأردن ، كما أنها تقف في طريق مشروع رى اقليم « النقب » بإسرائيل من أنهر الأردن و « قيشون » (Kishon) و « اليرقون » (Yarkun)

تخص الحكومات — بحق — أعمال الري بعنايتها الأولى . غير أنه توجد عوائق اجتماعية خطيرة تقف في طريق أى توسع سريع في الإنتاج الزراعى . فإن الكيان الاجتماعى ، والصحة ، وحالة التعليم ، فى أى مجتمع كلها عوامل هامة تتحكم فى إنتاجه ، سواء فى الصناعة أم فى الزراعة ، إذ أنه فى أى نظام اقتصادى حديث ، حيث أصبح التخصص فى العمل يضيق كل يوم مجال العمل أمام العمال غير الفنيين والأمينين ، لا يتوقف معين القوة العاملة من الرجال فى شىء يذكر على كثرة عدد السكان بقدر توقفه على حالتهم الصحية ومهارتهم . ولما كانت الحالة الصحية فى الأقاليم المختلفة فى التقدم لا تدع مجالاً لطول العمر بأكثر من نصف المجال فى بريطانيا والولايات المتحدة فى المتوسط ، فإن مدّة إنتاج الفرد من السكان تقصر بما يتناسب مع هذه الحال . إن المرض يمتصّ الحيوية من معين القوة العاملة من الرجال ؛ والمalaria آفة كبرى فى كثير من البقاع الريفية ، وخاصة فى العراق ومصر وسوريا ؛ وفى مصر نجد أن ثلاثة أرباع أهل الريف مصابون بالأمراض الدودية المستوطنة ، كما أن أربعة أخماسهم ، على ما يظن ، مصابون فى أعينهم بمرض « التراكوما » الذى يعرضهم لتجرّع عواقبه على اختلاف درجاتها : من ضعف الإبصار إلى العمى التام . وقد تضاعف مجال الإصابة بالأمراض الدودية من جرّاء انتشار نظام الري الدورى بما يتبعه من آلاف المساقط التى يعمل فيها الفلاح

حافى القدمين ؛ فلا يكاد يُشقى من إصابة قديمة حتى تلحقه إصابة جديدة . وقد حصل تقدم كبير في هذا الوجه منذ الحرب العالمية الثانية ، غير أن ما يُتخذ من إجراءات لتحسين الصحة وزيادة المجال لطول العمر له أثره في مضاعفة نسبة زيادة السكان ، فمتفاقم بذلك مشكلة تدبير الغذاء السكافي لحياتهم ؛ وهذا يضع أمام أعين أولى الأمر المختصين واجبا جديدا ، هو إيجاد التوازن الواجب بين مناهج تحسين الحالة الاجتماعية ومشروعات تحسين الإنتاج الزراعى .

إن تكدرس السكان بأكثر مما تتحمله حالة البلاد أمرٌ ماحوظ في مصر وإسرائيل ولبنان ؛ وقد امتد أيضاً إلى مملكة الأردن ، إذ أن العدد الهائل من اللاجئين العرب الذين هاجروا إليها قد سبب ارتفاعا كبيرا جدا في كثافة سكانها . ومن جهة أخرى نجد الحال في العراق وإيران على عكس ذلك ، أى أن نسبة عدد السكان فيهما ضئيلة ؛ في حين أنه في سوريا وشبه جزيرة العرب يمكن أن ينفصح المجال لازدياد السكان جنبا لجنب مع زيادة إنباء الموارد بهما . وفيما يختص بمصر نجد أن سكانها ، وقد انحصروا في ٣ ¼ في المائة فقط من جملة رقعتها ، قد ازداد عددهم إلى أكثر من ضعف ما كان في عام ١٩٠٠ ، والظاهر أن الإحصاءات الخاصة بالزراعة تنذر بتناقص في غلة الأرض ، مما يجمل الضغط على الموارد الحالية يقرب من حالة الخطورة ؛ فليس من الأراضي الصالحة للزراعة شيء يذكر لم يُزرع بعد ؛ ولما كان من غير المحتمل أن يأتى التصنيع السريع للبلاد بكل النتائج المطلوبة ، فالظاهر أن السبيل الوحيد لحل المشكل إنما يكون بالهجرة إلى البلدان التي بها نقص نسبي في عدد السكان ، مثل السودان والعراق . فإن سوريا بها الآن ٣٧ ملايين من السكان ، والعراق به ٥ ملايين ، وكلا

العددان أقل بكثير مما احتملته هاتان المملكتان من السكان في العصور الغابرة ، ولا شك أن توسيع نطاق الرى في كل منهما سيسمح بزيادة مقابلة لذلك في عدد سكانهما .

وتراوح نسبة المواليد في الشرق الأوسط بين ٢٥ و ٦٠ في الألف ، تبعاً لاختلاف الجهات (يقابلها ١٥ في المملكة المتحدة و ١٧ في الولايات المتحدة) ، في حين أن نسبة الوفيات تتراوح بين ١٥ و ٤٠ في الألف بسبب سوء التغذية والمرض ، وفي بعض الجهات تبلغ نسبة الأطفال الذين لا يعيشون أكثر من خمس سنوات ٥٠ في المائة ^(١) . أما النسبة السنوية الطبيعية لزيادة عدد السكان (في المدن والريف معاً) فتبلغ نحو ٢٠ في الألف في المتوسط ، وهى نسبة تضاعف عدد السكان إلى مثليه في ٣٥ عاما ^(٢) . وصفوة القول أن منطقة الشرق الأوسط ذات مساحة شاسعة ولكن الجزء الصالح للزراعة منها لا يتجاوز ٥ في المائة من جملتها ؛ وتختلف كثافة السكان من ناحية إلى أخرى اختلافاً يَبْيناً تبعاً لمقدار سقوط الأمطار ومبلغ توافر الرى ؛ وأن النسبة العالية للمواليد في الجهات الغاصة بالسكان تنذر بقيام مشا كل خطيرة ؛ ويمكن القول من الوجهة الاقتصادية بأن لا سبيل إلى تجنب الشرق الأوسط العاقبة الوخيمة لذلك إلاّ بتسهيل انتقال القوة العاملة من الرجال من ناحية إلى أخرى .

(١) عن :

W. B. Fisher, The Middle East — ص ٢٤٩

(٢) عن :

Said B. Himadeh, 'Economic Factors underlying Social Problems in the Arab Middle East, Middle East Journal, 1951, V. 272.

ومما يزيد في خطورة كثرة السكان بالنسبة لموارد البلاد قلة إنتاج الزارع . فإن ما يكبله في عمله ، من قلة سقوط الأمطار وانحصار سقوطها في أوقات محدودة ، يضاعف سوء أثره تمسكه بالقديم البالي من طرق الزراعة ونظم تأجير الأراضي ، مما يماثل الحالة في أوروبا الغربية في القرون الوسطى ، وهي حال تهبط كثيراً بالإنتاج عن مستوى نظيره في البلاد الزراعية الراقية ، وقد قدر ما ينتجه العامل الزراعي (من الذكور) في المتوسط بما لا يزيد على خمس ما ينتجه نظيره في بريطانيا ، كما قدر ما يخص الفرد الواحد من الدخل القومي في المتوسط بخمس نظيره في بريطانيا ، وإن كان هذا القدر الضئيل يزيد على ما يخص الفرد من سكان الهند والصين الغاصتين بالسكان .

أما عن حالة الغذاء في الشرق الأوسط فإن « المنطقة بأسرها ، ما عدا اليهود في فلسطين ، داخلية في مجموعة المناطق التي يتكوّن ٧٠ في المائة على الأقل من قوة أهلها الغذائية من الحبوب والجزور ، وربما استمد جزء كبير منهم ٨٠ في المائة من قوتهم الحرارية من نفس هذا النوع من الغذاء ، أي أن هذه المنطقة من أسوأ أجزاء العالم تغذية ^(١) .

ومن الأسباب الهامة التي يرجع إليها فقر جميع الأهالي في الأنحاء الريفية بالمنطقة سوء توزيع الأراضي ^(٢) . فإن عدداً ضئيلاً من أغنياء الملاك يملكون شطراً كبيراً من الأراضي ، في حين أن الألوف أو الملايين ما بين ملاك صغار جداً أو مستأجرين أو عمال بالأجر لا يملكون شيئاً .

(١) عن : « Worthington » من كتابه الآف ذكره ص ١٥٩

(٢) انظر : Said B.Himada in the Middle East Journal

ومن المقرر من الوجهة الاقتصادية أن زراعة القطع الصغيرة جداً من الأراضي على حدة غير مربحة ، ومع ذلك فهي الطريقة السائدة ، لأنه حتى في الضياع الكبيرة يكون المالك عادة شخصاً غير مقيم بالجهة ويؤجرها بطريق المشاركة ، وفي معظم الأحوال لا يقوم المالك الغائب بشيء نحو إصلاح الأرض أو تنظيم استغلالها ، ومع ذلك يستولى على ثلث المحصول أو نصفه . وقد ترتب على كل هذه الأمور أن صار بناء المجتمع مكوناً من طبقتين لا ثالث لهما : مجموعة صغيرة من كبار الملاك ، وتليها طبقة الفلاحين المتوقف كيانهم عليها ، ومعظمهم يعانون أقصى درجات الفقر المدقع . ولم يخلق هذا النظام شيئاً من الشعور بالمسؤولية تجاه الأرض وإصلاحها ، أو تجاه حالة العمال الذين يعملون فيها ؛ وهذه الحال ، مع الزيادة السريعة في عدد السكان ، تضاعف الأخطار التي تتهدد المجتمع . وفضلاً عن ذلك نجد أن الانتقال الجزئي في اقتضاء « الهلال الخصيب » ومصر ، من حالة « ما قبل الرأسمالية » إلى حالة الرأسمالية ، التي قد تجمع لديها مدّخر كبير في الثلاثين سنة الأخيرة ، مضافاً إليه ما حصل من التضخم في سني الحرب وما بعد الحرب ، قد ساعد على زيادة الفرق في الثروة بين من عظم غناهم ومن اشتد فقرهم ، فبعدت بذلك الشقة بين الطبقات فوق بعدها . ويزداد يوماً بعد يوم إدراك قيمة الفائدة الأساسية التي تعود على البلاد من جراء توزيع الأراضي على المعدمين ، غير أن ما يقف في سبيل هذا الإصلاح من فريق ذوى المصالح المكتسبة القديمة ما زال ذا قوة سياسية كبيرة إلا في مصر . ففي هذه البلاد شرعت الحكومة منذ عام ١٩٥٢ في نزع ملكية كل ما يزيد على ٢٠٠ فدان ، مع تعويض أصحابها وإعادة توزيع هذه الأراضي على صغار المزارعين في شكل قطع صغيرة لا تقلّ الواحدة منها عن فدانين ولا تزيد على خمسة أفدنة ، تبعاً لنوع الأرض . على أنه لا يمكن السير بسرعة

كبيرة في هذا الإصلاح دون إحداث اضطراب في الإنتاج ، ولا بدءاً من مرور سنوات كثيرة قبل أن يبلغ المشروع منتهاه . وفي سوريا نص الدستور الجديد على تحديد الملكية ، ولكن مع قصر سريان ذلك على الملكيات الجديدة والموارث ، وبدون أي أثر رجعي . ومع أن المصالح المكتسبة في سوريا لها تأثير قوى ، فمن الممكن إصلاح الحالة إلى حد ما إذا كفل القانون الجديد توزيع أراضي الحكومة على المستأجرين المعدمين والمزارعين ذوي الأملاك الصغيرة ، في حدود منح كل منهم ١٢٥ فداناً من الأراضي التي لا يشتملها الري و ١٢ ١/٢ فدان من الأراضي المكفول ريعها . أما في العراق فالإصلاح مقصور على توزيع الأراضي الحكومية التي تناولها الري حديثاً ، وإن كان بعض الأحزاب السياسية هنا تطالب بتحديد الملكية . وفي لبنان لا ينتظر توزيع شيء من الأراضي ما لم يحدث تغيير جوهري في الحكومة ، فإن « حزب التقدم الاشتراكي » الذي هو ضعيف بالنسبة لغيره من الأحزاب ، هو الحزب الوحيد الذي يطالب بتحديد الملكية . وعلى العموم لا يوجد احتمال قريب الأجل لإجراء توزيع في الأراضي على نطاق واسع إلا في مصر ، ولذلك ليس من المنتظر إحراز تقدم ذي شأن أو سريع في الإنتاج وفي رفع مستوى المعيشة ؛ فإن مسألة فقر أهل الريف مرتبطة بالتطور السياسي .

أما الصناعة في الشرق الأوسط ، وإن كانت لا تزال متأخرة ، فقد أحرزت منذ عام ١٩٣٠ تقدماً أكثر مما أحرزته الزراعة . فإن الكثير من الصناعات القديمة ، مثل غزل القطن ونسيجه ، بما كانت تستعمل الطرق والآلات البدائية ، قد سرى فيها استعمال الطرق والآلات الحديثة . كما أن مجموعة جديدة

من الصناعات المتنوعة قد ظهرت في الوجود ، ويحميها من المنافسة الأجنبية استعمالها للخامات المحلية الثقيلة أو الخامات المستوردة التي هي أقل حجماً من المصنوعات ذاتها ؛ ومن هذا النوع صناعة مواد البناء ، كالأسمنت والبلاط والطوب والزجاج ، والبيرة والمشروبات الخفيفة ، والفواكه والخضار المحفوظة في العلب ، والفخار ، والآثاث المنزلي . ومن هذه الصناعات ما لا يحتاج إلى كثير من الوقود وتستعمل فيه خامات قليلة الوزن ، وهذه تشمل صناعة المنسوجات ، وصنع الملابس ، والسجائر ، والصابون ، والأحذية بأنواعها . أما ما يحتاج من الصناعات إلى وقود كثير فالمجال أمامها ضيق في الشرق الأوسط ، عدا بعض أجزاء من مصر وتركيا .

وفي جميع خطوات هذا التقدم الصناعي بالشرق الأوسط ، ماعدا تركيا وإيران ، قد كان جميع التمويل تقريباً برءوس أموال محلية ، إلا في المشروعات الكهربائية الكبرى . وقد سار تشجيعه بطريق الحماية الاقتصادية : إما بفرض الرسوم الجمركية (العالية) على ما يستورد من المصنوعات ، وإما بإعفاء آلات الصناعة وخاماتها من الرسوم .

وتبذل الآن في مصر جهود صادقة للاستعانة بالتصنيع السريع لإيجاد عمل للفائض من السكان ومنع انخفاض مستوى المعيشة ؛ غير أنه يظهر ، مع الأسف ، أن حالة الموارد المصرية لا تسمح في الوقت الحاضر بالتوسع في التصنيع لدرجة تكفي لامتناع الفائض من الأيدي العاملة في الأرجاء الريفية ، ويقدر عددها بخمسة ملايين أو ستة ؛ وكل ما يمكن عمله ، إلى حين ، هو امتصاص ما يعادل الزيادة السنوية في عدد السكان ، منعاً لمضاعفة التعطل عن العمل الموجود الآن في الأرياف ؛ بل الواقع أن امتصاص نحو ٧٥٠.٠٠٠ في الصناعة في السنة الواحدة أمر يحتاج إلى درجة فائقة من المهارة الإدارية .

على أنه لا وجود في تركيا لمشكلة زيادة عدد السكان . فإن الموارد فيها كافية لتوسيع نطاق استثمار المناجم والنهوض بالصناعات المرتبطة بالأغذية ، والصناعات الهندسية الخفيفة ، فضلا عن بعض الصناعات الثقيلة القائمة على الموارد المحلية من الحديد والفحم ؛ ونظراً لما لتركيا من الأهمية الاستراتيجية تقوم الولايات المتحدة ، وستقوم أبداً عن طيب خاطر ، بتقديم ما يلزمها من المعونة المالية والفنية لبلوغ جهودها القمة في حركة التصنيع .

وتعاني إسرائيل مشكلة شبيهة من بعض الوجوه بما تعانيه مصر ، وإن كان بها من الكفايات الفنية والإدارية ومن رأس المال ما تفوق نسبته نظيرتها في مصر بكثير . أما مملكة الأردن فإنها جادة في إنتاج الفوسفات بجهة « الحنسا » (Al-Hansa) من أعمال الجنوب وتصديره من ثغر « العقبة » ؛ ومثله المنجنيز ، وهو الذي يوجد بكثرة على بعد مائة ميل شمال العقبة . وكذلك البوتاس ، الجارى استخراج من « البحر الميت » ، سيصدر أيضاً من العقبة . وفيما عدا ذلك من أنحاء الشرق الأوسط لا يُنتظر أن تبلغ نسبة الدخل القومي التي تُجبي من الصناعة واستثمار المناجم في بضع عشرات السنين القادمة ، أكثر من ٢٠ في المائة .

وقد شرعت جميع حكومات الشرق الأوسط ، بقدر ما تسمح به ظروفها الاجتماعية القاسية ، في بذل جهودها منذ انتهاء الحرب المضي في سبيل التقدم عن طريق « مناهج الإنماء » توضع في العادة بمعونة خبراء من الأجانب . فمن ذلك أن تركيا ، بعد أن استعرضت سلسلة من المشروعات الجارحة في طموحها ، ودرست تقارير عنها ذات مقترحات غير عملية ، تقدمت في النهاية إلى « البنك الدولي للتعمير والإنماء » طالبة إليه المشورة ؛ وقد اتخذت التقرير الذي أصدره البنك في هذا الشأن في عام ١٩٥٠ أساساً لمشروعاتها

الحالية . وقد قدم البنك مثل هذه المشورة للعراق . وفي قيام « معونة النقطة الرابعة » أعظم برهان على أن الحكومات الغربية تقدر الآن أكثر من قبل أهمية ما يبذل من جهود لترقية المستوى الاقتصادي ، لما في ذلك من خدمة الصالح الاجتماعي العام من جهة ، ومن جهة أخرى ، وهي الأهم ، لأن الطبقة الكادحة (البلور تاريا) — في المدن والريف على السواء — إذا استولى عليها السخط في منطقة لها مثل هذا الموضع الاستراتيجي ، تكون عرضة لأن تجذبها الشيوعية إليها . غير أنه في معظم الحالات لم يتوافر للشروعات من رؤوس الأموال الأجنبية إلا القليل ، ولذلك اقتضى الأمر اختصار المناهج ، لجعلها مناسبة في كل مملكة مع الموارد المالية التي في متناولها ، دون إحداث ضغط يسبب تضخماً لا أساس له . على أن المشروعات قصيرة المدى تكون بطبيعة الحال محدودة الأثر ، لأن الادخار اللازم لتمويلها محدود بمحكم قلة الدخل القومي .

ومن الفوائد التي أتى بها إنماء الصناعات المساعدة على امتصاص بعض الفراغ من العمل ، مما ينتج عن قلة استيعاب الزراعة لأوقات العمال ، ومن الهجرة من القرى إلى المدن فإن عمليات بذر البذور والحصاد في زراعة الحبوب بالمناطق الجافة في سوريا والعراق والأردن وشبه جزيرة العرب لا تشغل الفلاح أكثر من مدة تتراوح بين أربعة أشهر وستة في العام ؛ ومثل ذلك ينطبق على الزراعة في الجهات المكتظة بالسكان في مصر حيث الملكيات صغيرة جداً في العادة .

على أن هناك عوامل كثيرة تحد من درجة إمكانيات التصنيع . فإنه بدون الفحم والحديد لا يوجد مجال للصناعات الثقيلة الأساسية ، والآلات المستوردة من الخارج باهظة الثمن في الغالب . وبما قيل في هذا الصدد : « إن عدم

وجود خامات الحديد، ... ينزل إلى النصف تقريباً بمقدار المصنوعات التي كان يمكن تقديمها للسوق المحلية لو وجدت الخامات. وهناك طبعاً بعض صناعات معدنية لا تحتاج إلى الخامات الطبيعية، إذ أن الاختصار الرئيسي في الوزن يحصل في عملية صهر الخامات الطبيعية، ولهذا نجد، فيما يختص بنفقات النقل، أن استيراد الحديد غير المشغول (أى السبائك) لا يتكلف أكثر مما يتكلفه استيراد المصنوعات ذاتها؛ ولذلك إذا لم يكن الإنتاج ضعيفاً جداً، ولم يكن الوقود أغلى مما يُحتمل، فإنه يكون من الممكن، مع اعتدال أجور العمال، إنشاء بعض صناعات معدنية قوامها المعادن غير المشغولة (السبائك) المستوردة من الخارج، ومن منتجات أمثال هذه الصناعات الغدد الزراعية وأحواض الحمامات والسُرر والمسامير و«الصواميل» والمزاليق والأقفال والأدوات المعدنية الصغيرة^(١). ومن المؤسف أن نفقات الإنتاج المحلي غالية في الغالب، على الرغم من قلة الأجور والمرتببات وكثرة المتعطلين عن العمل، وذلك بسبب فرض نهاية صغرى قانونية للأجور، والضعف المفرط في الإنتاج، وشدة ندرة المهارة بين العمال والمشتغلين بالإدارة. وكذلك طرق «التسويق» نجدها أيضاً باهظة النفقة لأنها طرق بدائية ساذجة. وروح إدارة الأعمال غير وافية بالغرض، لقلة ما أعدت لتربيتها من تسهيلات، ولعدم وجود هيئات حكومية أو خاصة تُستمد منها المعلومات التي تقوم على أساسها سياسة العمل العامة أو خططه التفصيلية، ولقلة الخبرة والمعرفة بطرق تقدير نفقات العمل وتدير سيره، بحيث يتسنى اجتناب ذلك القدر الكبير من التبذير والتلف في موارد، كل ما فيها قليل في قليل. وفي معظم هذه البلدان مازالت الأعمال الإدارية الحكومية خلواً تقريباً من العناية بالتصميم والمهارة في التنفيذ، ممّا يتسنى معه

(١) عن: W. Arthur Lewis, "Aspects of Industrialisation" (National Bank of Egypt, Cairo) عام ١٩٥٣ ص ٦

توازن الأحوال إزاء ما يشاهد من مواضع النقص في أعمال المؤسسات الخاصة. وبما يحدث في نطاق إنماء الصناعة أيضاً قلة تصريف المنتجات في الأسواق المحلية. فإن قوة الشراء عند أهل الريف ضعيفة بسبب الفقر، وقد وضعت بمالك هذه المنطقة حواجز جمركية تفصل بعضها عن بعض، حرصاً على حماية مصنوعات، التي هي في الغالب متشابهة وقابلة لأن ينافس بعضها بعضاً. وختاماً، يلاحظ أن جميع هذه البلدان، ماعداً الواقع منها على الخليج الفارسي، تنقصها رءوس الأموال اللازمة لتقويل المشروعات، وهي حالة طبيعية في بلاد يسود أهلها الفقر المدقع ولا توجد فيها مؤسسات لتعبئة الادخار.

وقد أوجد سير اقتصاد هذه الدولة^(١) في مدارج الرقي طبقة متوسطة تمارس مهناً وحرافاً منضوية على المهارة أو شبه المهارة، وتمتع بدرجات مختلفة من الثروة وهناء العيش؛ غير أنها تشعر، أسوة بسابقاتها في الهند وإفريقية، بأن جميع أعمال التعامل مع الجمهور مآسة بالكرامة، وهي من الوجهة الاقتصادية لا تقوم بدور يذكر في مضمار الابتكار أو الإقدام، وهما عاملان ضعيفا الأثر جداً في ميادين إدارة الأعمال الحالية من تجارية وصناعية، مع ما لهما من القيمة الحيوية في التقدم مستقبلاً. وهذا يفسر إلى حد ما لماذا لم تزل بعض الحكومات وهيئات المهن الحرة تغفل الاهتمام العاجل بتدارك العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي قد تفضي إلى الدمار عن طريق هبوط مستوى المعيشة. ولكن بعض بوادر التغيير قد أخذت في الظهور، وأصبحنا نرى تأثير القوى الاجتماعية الجديدة منعكساً فيما يُظهره الكثير من الحكومات من الاهتمام، في مناهجها الإصلاحية، بالصالح الاجتماعي والعدالة الاجتماعية؛ ومع أن هذا الاهتمام

(١) المترجم — الظاهر بداهة أنه يقصد «لبنان»، إذ أن كاتب هذا الفصل، كما هو مبين بأعلاه، من أساتذة الجامعة الأمريكية ببيروت.

فاثر في بعض الحالات « فانه ملبوس على كل حال »^(١)

وبما يؤسف له أنه في وضع خطط التعليم بهذه الممالك، قد بولغ في الاهتمام بإعداد المتعلمين لوظائف الحكومة المدنية والمهن الراقية، مع التهاون في إعداد ما يلزم للأعمال الحرة؛ وهي التي، كما أسلفنا، يعدّها القوم ماسة بالكرامة. وقد كانت نتيجة ذلك أن الحكومات تعاني الآن صعوبة في إيجاد المهرة من الصناع الذين لا غنى عنهم في أعمال الإنماء. كما أن هناك نقصاً فاحشاً في عدد الرجال ذوي المؤهلات المتوسطة للأعمال الكتابية ونحو ذلك، ومع أنه يجري تدارك ذلك إلى حد ما بما يقدم من معونة فنية من الولايات المتحدة وهيئة الأمم المتحدة، فإن الحالة من هذه الوجهة ما زالت شديدة.

وفي هذه الأرجاء أيضاً يتمثل أمامنا ما يتكلفه اقتصاد البلاد من عبء ثقيل بسبب النسبة العالية في المواليد والوفيات. فانه لضمان الحصول من الرجال البالغين على قدر معين من العمل (مقدراً بجملة الساعات التي يعملونها) يجب تعليم عدد من الصغار أكثر بكثير من العدد المقدّر للرجال، نظراً لارتفاع نسبة الوفيات قبل سن العشرين. وهذه خسارة جسيمة قل أن تتحملها البلدان المتخلفة في التقدم، لأنها تستنفد قدراً كبيراً من ميزانياتها المحدودة، ويكون ذلك سبباً من أسباب انخفاض مستوى المعيشة. ومع ذلك فان تزويد النشء بالتربية اللازمة وإعدادهم لأن يكونوا رجالاً صالحين للعمل أمر من ألزم الأمور لتقدم البلاد، وأن ما يُنفق على التعليم ذى الاتجاه الصحيح يعود مدى الوقت بشمرة كبرى قد تبلغ من عشرة أمثال إلى مائة مثل ما أنفق، وإن كان

(١) انظر ما كتبه Said B. Himadeh في موضوع :

«Social Awakening and Economic Development in the Middle East»
في «International Social Science Bulletin» — الجزء الخامس سنة ١٩٥٣

لا يدرك ذلك في هذه البلدان إلا القليلون. فان بعض الميزانيات لا تدرج بها الاعتمادات الكافية لشئون الصحة والتعليم، نظراً للاتجاه إلى الإنفاق على الشئون الأكثر منها جاذبية بالفطرة، من مشروعات الري، وتوليد القوى، والنقل، وهي كلها باهظة النفقات؛ ولذلك لا تتسع الميزانيات للقدر الكافي من تعزيز المعونة الخارجية (التي تقدم للجمهور) بأعمال الشرح العملي والدراسة الإضافية ومحطات التجارب ومعامل الأبحاث والمدارس الزراعية. كذلك نرى في بعض البلدان التي غالت في تركيز عظيم اهتمامها في التعليم الجامعي والمهني (مثل مصر) أن الخدمات الصحية العامة بها (وخاصة في البلدان التي يتدرج فيها الإشراف أو النصح الأوربي) تتمثل فيها سعة الشقة الاجتماعية التي تفصل بين أرباب المهن الراقية وغمار الشعب، ومدى قلة شعور الطائفة الأولى بما عليها من واجب نحو خدمة المجتمع بأسره؛ و«يهيئاً للإنسان أن إدارات الصحة، في الدول المستقلة بهذه المنطقة إنما أنشئت لصالح المهنة الطبية أولاً لا لمعالجة المرضى، فإننا نرى في حواضر هذه البلدان مستشفيات حكومية ذات مبان فخمة ومعامل مجهزة بخير المعدات، كما نرى مثل ذلك مصغراً في عواصم مديرياتها؛ ولكننا نجد حتى في المستشفيات الكبرى مستوى التمريض غير واف بالغرض عادة، وفي بعض الحالات نزل إلى الحضيض، وما ذلك إلا لانعدام روح الخدمة العامة والقيام بالواجب؛ وهذا فضلاً عن أن الأغلبية الساحقة من أعضاء المهنة الطبية، رجالاً ونساءً، ممن أنجبهم مدارس الإعداد الطبي، «ومن بينهم جميع الأكفاء الممتازين تقريباً، يجذبهم شعور قهري إلى العمل في المدن، وتكون النتيجة أن المدن تصبح غاصة بالأطباء، في حين تُترك الأنحاء الريفية وليس فيها من الأطباء إلا القليل جداً أو بدون أطباء مطلقاً..... إن روح خدمة الجميع والشعور بالمسؤولية العامة، تلك الروح المقترنة عادة بالمهنة الطبية، يحتاج إليها

الشرق الأوسط ، حتى أكثر من احتياجه إلى التقدم الفنى ^(١) .

إن معظم مناهج الإنماء تستدعى توجيه عناية كبيرة لوسائل النقل والمواصلات ، إذ بدونها يكون تسويق السلع على اختلاف أنواعها غير واف بالغرض . وللطرق الجيدة والسكك الحديدية شأن حيوى فى تصريف الفائض من المنتجات الزراعية ، من القرى إلى مراكز التجميع ، ومن هذه إلى المدن التى تستهلك فيها السلع ، أو إلى الموانئ التى تصدر منها للخارج . وتقوم تركيا الآن بإنشاء شبكة من الطرق تصل جميع المناطق الرئيسية بمجموعة من الطرق من الدرجة الأولى ، وفى الدولة العربية (السعودية) قد رُبُطت الحاضرة « الرياض » بشجر « الدمام » بخط حديدى ، ويجرى إعداد تحسينات من هذا القبيل فى معظم الممالك الأخرى . ومن مزايا التوسع فى ترقية وسائل النقل أنها ، بما تحدثه من توسيع نطاق السوق أمام المزارع ، توجد فى نفسه وازعاً جديداً لم يكن له وجود من قبل ، يحثه على إنتاج ما يزيد على حاجته ، لبيعه فى السوق الكبرى . وبذلك يكثر المال فى يده ويتسع أمامه المجال لشراء بعض المنتجات الصناعية التى أتت بها الصناعات المحلية الآخذة فى النمو . هذا فضلاً عن إن إزالة ما يشبه « عنق الزجاجة » من طرق النقل يقلل من أسباب التعطيل والتلف ، وخاصة فى نقل المنتجات السريعة العطب .

و يدخل فى تحسين وسائل النقل إنشاء الموانئ وتوسيعها ؛ ومن ذلك ما يجرى الآن من إنشاء موانئ جديدة فى « الدمام » ، و « اللاذقية » (Latakia) بسوريا ، و « إريجلي » بتركيا ؛ وقد أخذت « اللاذقية » تحتل المركز الأول بين ثغور التجارة السورية ، الصادر منها والوارد ، منافسة فى ذلك بيروت وطرابلس . وتقوم حكومة لبنان الآن بتصميم تحسينات فى ميناء

(١) عن Worthington فى كتابه السابق ذكره — صفحات ١٧٤ وما بعدها .

طرابلس ؛ شاملة لمعدات الشحن والتفريغ ، و « أوناش » (روافع) الأرصفة ، وثلاجات التخزين ، وأهراء الغلال ، على أن تكون معدة للعمل فى عام ١٩٥٥ . وقد أخذ تأثير منافسة اللاذقية يظهر من الآن فى بيروت ، فخفضت فى هذه رسوم الميناء ، وزاد العمل دقة واتقاناً . وتكافح بيروت منافسة أخرى من جانب ثغر « العقبة » فى ملكة الأردن ، إذ قد قدرت نفقات استيراد البضائع من بريطانيا عن طريق « العقبة » ، بما فيها من دفع رسوم قناة السويس ، بأقل مما يتكلفه ورودها عن طريق بيروت ؛ بحسب أسعار الشحن ورسوم الميناء فى يناير سنة ١٩٥٤ . ولدى تركيا مشروعات لإنشاء ميناء بكل من « سمسون » و « أزميز » على أحدث طراز فى العالم ؛ تقضى بها على المصاعب الحالية التى تعرقل عمليات الشحن والتفريغ ؛ كما أنه من المزمع إجراء تحسينات فى كل من موانئ الإسكندرية وجدة وإستانبول .

على أنه فيما عدا النقل والمواصلات ، قد أبدت الحكومات إلى الآن توانياً فى ميدان التسويق . وفى وسعها القيام بالكثير فى المساعدة على توزيع البضائع داخل البلاد ، وتصدير الفائض من المنتجات الزراعية ، مما يعود بتخفيف العبء فى الميزان التجارى ، وفى إمكانها إصلاح القوانين وطرق التفتيش على إجراءات الفرز والتعبئة ، مع القيام بنشر المعلومات المتعلقة بالشئون الصناعية والتجارية تسهلاً لمهمة رجال الأعمال المحليين . وهذا الميدان من ميادين الإصلاح لا يحتاج إلى شيء يذكر من المال ، ولا ينقصه سوى القيام بالإجراءات اللازمة ؛ والخبراء الأجانب المختصون بشئون التسويق متوافرون ، ولديهم المشروعات المطلوبة لإدخال النظم الحديثة بالبلاد ، ولكن الحكومات لا تستعين بخدماتهم إلا بقتور . وقد حصلت حوادث تدل على ضرورة القيام بالإصلاح الآن فى الذكر ، فمن ذلك ما حدث فى لبنان من أنه بعد أن وقع المشترون الأجانب العقود الخاصة

بعض الصفقات اضطروا إلى إلغاء العقود آسفين ، لأن طرق تعبئة الفواكه المشتراة وفوزها كانت معيبة ، وتجعل البضائع غير صالحة للبيع .

ولا يقلّ عن كل ما تقدم من عوامل إعاقة مشروعات الإنماء مسألة رأس المال اللازم لتمويلها . فإن الممول الأجنبي (غير الحكومي) لم تعدّ عنده الرغبة في استثمار ماله في بلدان غير متوافر فيها الاستقرار السياسي الوثيق إلاّ بضمان من حكومة بلاده ؛ والحكومات الغربية ، ومن بينها الولايات المتحدة ، مستغرقة في إعداد معدّات الدفاع وليس في وسعها تقديم شيء سوى المعونة الفنية ، وليست القروض التي يمكن اقتراضها من البنك الدولي سوى نقطة من بحر مما يلزم . ويستثنى من ذلك الممالك الواقعة على الخليج الفارسي ؛ فإنها بعد الزيادة الهائلة فيما تجنيه من المخصّصات المالية عن الزيت منذ عام ١٩٥١ ، لم تعدّ المسألة فيها قلة رأس المال بقدر ما هي طريقة توجيه أموال ، موجودة بالبلاد فعلاً ، في طرق الاستثمار المنتج . فإن أصحاب الثروة ، فضلاً عن خوفهم التقليدي من استثمار أموالهم في الصناعة ، كثيراً ما يسيئون الظن بمشروعات إدخال الطرق الغربية الحديثة في الشرق الأوسط ، فضلاً عن إحجامهم عن التضحية بمواردهم الجارية في سبيل فائدة لا يتجاوز سعرها حوالى ٥ في المائة ، في حين أنهم يستطيعون الحصول على أرباح لها تتراوح بين ٣٠ في المائة و ٢٠٠ في المائة عن طريق القروض للفلاحين ، أو على ١٠ في المائة من طريق اقتناء أراض زراعية ثابتة أو بناء عمارات في المدن . وليس في وسع البنوك القائمة بالبلاد أن تقوم بحركة تعبئة للإدخار ، نظراً لسوء الظن بالبنوك المتفشى بالبلاد بسبب انتشار الجهل والتمسك بالقديم ، ولما يحدث أحياناً من فشل بعض البنوك . كما أنه لا يوجد بالبلاد إلا القليل من مؤسسات الإدخار والبنوك الصناعية ووكالات التسليف الزراعي وأعمال البنوك المركزية . وقد ظهرت بوادر تغير هذه الحال في تركيا وحدها ، حيث

قد زاد الإقبال إلى حد ما على سندات الحكومة ، وإن كان كنز الأموال مازال شائعاً بين المشتغلين بالزراعة من الأهاليين .

وفي عام ١٩٥٤ بدأ القوم يدرسون اقتراحاً للتغلب على قلة موارد التمويل عن طريق إنشاء « بنك عربي للإنماء » ، يكون الغرض منه توجيه جانب كبير من حصة الزيت والإدخارات الشخصية في البلدان العربية إلى مشروعات إنمائية ومنع ضياعها في الكماليات الاستهلاكية العاجلة . ولو كان قد وُجد بالبلاد عدة الاستثمار منذ عام ١٩٥٢ لأمكن منع استهلاك عدة ملايين من الدولارات الواردة من حصة الزيت وتوجيهها إلى سبل إنتاجية . فقد قفرت حصة العراق من الزيت في عام ١٩٥٢ إلى ١١٠ مليون دولار ^(١) ، بعد أن كانت ٣٨,٥ مليوناً في عام ١٩٥١ ، ولم يكن من المستطاع التمسك بملاحقة حركة الإنفاق لسرعة ورود الأموال ، فكان من الممكن إيداع الفائض في « بنك إنماء » للإفادة منه في مشروعات في بلدان أخرى من الشرق الأوسط . كذلك بلغت حصة الزيت في الكويت ١٣٩ مليون دولار في عام ١٩٥٢ يقابلها ٣٠ مليوناً في عام ١٩٥١ . وقد كان من الممكن كذلك أن ترى شركات الزيت من الحكمة أن تسهم في مثل هذا البنك ببعض أرباحها ، لما لها من الفائدة البديهة من اكتساب البلاد التي تعمل فيها قوة اقتصادية .

وقد أفضت قلة موارد التمويل في بعض البلدان إلى قيام حكوماتها بإجراء فحص شامل لنظم ضرائبها وطرق تحصيل إيراداتها ، وقد أحرزت تقدماً طفيفاً في سبيل سنّ الضرائب التصاعدية المباشرة . « على أنه في معظم

(١) عن مجلة « The Economist » الصادرة في ٢٧ فبراير سنة ١٩٥٤ ص ٥٩١

البلدان العربية نجد أن نحو ٨٠ في المائة من حصيلة الضرائب تأتي من طريق الضرائب غير المباشرة ، وتصرف الحكومة معظمها على إدارة قليلة الكفاءة مثقلة بالمناصب العليا ، ولا يُصرف على إنشاء القوة الإنتاجية فيها إلا نسبة صغيرة من « الإيراد »^(١) . والواقع أن الحكومات التي يكون النفوذ فيها لملّاك الأراضي تميل ، لأسباب بديهية ، إلى البطء في إجراء إصلاحات جوهرية في نظم ضرائبها .

والإدارة الحكومية في هذه البلدان يغلب عليها الضعف في موضوع تنسيق المشروعات وفي تحصيل الإيراد ؛ وكثيراً ما عزا الخبراء الأجانب بطء التقدم في الأعمال إلى انعدام أداة التنسيق الملائمة وقلة استعداد الموظفين أنفسهم . وقد قامت تركيا عام ١٩٤٩ ، نتيجة لما تلقته من النصيح من رجال « لجنة المعونة الفنية » (T.C.A.) والبنك الدولي ، بتعيين وزير دولة ولجنة مشتركة بين الوزارات للقيام بتنسيق جميع المشروعات الاقتصادية والتوفيق بينها ؛ ثم قفا أثر تركيا كل من مصر والعراق ولبنان والأردن باحتذائها هذا المثال .

ومما يعوق التقدم أيضاً عدم الاستقرار السياسي ، الذي ينتاب معظم هذه البلدان من وقت إلى آخر ؛ فإن كثرة تغيير الوزارات وقيام الأزمات الداخلية العصبية ، أمثال ما وقع في سوريا ومصر عام ١٩٥٤ ، قد تعوق سير التقدم الاقتصادي ، إن لم تقلبه رأساً على عقب ؛ ويتركز أثرها الضار بوجه خاص في حركة استثمار الأموال المحلية والأجنبية ، وهي التي بدونها تقف مشروعات الإنماء وقوفاً ناماً .

(١) عن « United Asia » بقلم « Himadeh » لعام ١٩٥٣

ويزيد من نزوع حركة الإنماء في بلدان الشرق الأوسط توقف إيراد كل منها من التجارة الخارجية على سلعة واحدة رئيسية أو سلعتين من صادراتها . ففي مصر مثلاً يمثل القطن ٧٥ في المائة على الأقل من جملة قيمة الصادرات المصرية ؛ وفي العراق يمثل البيلح نسبة تزيد على ذلك . على أن قيمة ما يُحصل فعلاً ثمةً لذلك عرضة لتقلب الأسعار العالمية ؛ فإذا تدهورت هذه الأسعار تضررت الموارد التي تعين على تمويل مستلزمات الإنماء ، فضلاً عن مواجهة المزارعين للخراب .

على أنه من الممكن تخفيف وطأة هذه الحال إلى حد ما لو وجدت حركة تجارة متبادلة داخل حدود المنطقة ، يتسع بسببها الإنتاج تبعاً لاتساع نطاق السوق . والموجود الآن من هذا النوع من التجارة ضئيل ، لأن اقتصاديات عمالك المنطقة ليست متممة بعضها لبعض بل هي على العكس متنافسة ، وترمي سياسة الحكومات إلى توفير الاكتفاء الذاتي في بلاد كل منها . والقدر الموجود الآن من التجارة الإقليمية قائم على أساس اتفاقات ثنائية ، ولم يُبذل جهد يذكر في سبيل إيجاد توسع اقتصادي أكثر اتزاناً عن طريق اتفاق أطراف عدّة . وقد أخفقت جامعة الأمم العربية إخفاقاً تاماً في إزالة الحواجز التجارية ، مع أن هذا كان في الأصل أحد الأغراض الرئيسية للجامعة . وقد عقدت « اللجنة الاقتصادية » للجامعة اجتماعاً لها في عام ١٩٤٥ . ولكنها لم تجتمع بعد ذلك مدة ست سنوات . ويمكن القول بأن الجامعة قد بذلت من جهودها في سبيل إضعاف اقتصاد إسرائيل أضعاف ما بذلته لتقوية اقتصادها هي .

وهذا مثال من إخفاق القيادة الحكومية في شئون الاقتصاد ؛ وهو إخفاق يهدد كيان القليل الموجود من المشروعات التي يديرها الأفراد .

ومما يسترعى النظر أنه قد ظهرت الآن في دوائر الأعمال غير الحكومية ، الممثلة في « اتحاد الغرف العربية للتجارة والصناعة والزراعة » دعوة ملحة تدعو إلى سياسة اقتصاد إقليمية موحدة ؛ وقد عقد هذا الاتحاد مؤتمره الأول بالإسكندرية عام ١٩٥١ ؛ وهو يطالب بالحاج بإنشاء « مجلس اقتصادى عربى » ، وهو ما نصّ على إنشائه اتفاق الضمان العربى الذى أقرته جميع الدول العربية . كذلك توجد حركة بين دوائر « الأمم المتحدة » تنادى بقوة بضرورة إنشاء « لجنة اقتصاد إقليمية للشرق الأوسط » على نمط اللجان المنشأة لكل من أوروبا ، وآسيا والشرق الأقصى ، وأمريكا اللاتينية . وما زالت ماثلة في أذهاننا صورة « مركز تموين الشرق الأوسط » الذى كان قائماً بين ظهرانينا في أيام الحرب ، تذكرنا بمبلغ ما يمكن إحرازه من النجاح الاقتصادى عن طريق التعاون في سبيل الاستغناء عن استيراد الكماليات غير الضرورية لىكى يحل محلها في الواردات المواد الخام الرئيسية والمعدات اللازمة للإنتاج المحلى . ولكن الاختلاف السياسى ما زالت له الغلبة .

* * *

قلماً يدرك الناس في جميع أنحاء الشرق الأوسط مبلغ أثر جهل النساء فيما يعتور البلاد من النقص الاجتماعى . فلو أن الأمهات تعلمن الحقائق الأولية المتعلقة بالتغذية والشؤون الصحية وسبل الإصابت بالأمراض وانتشارها ، لنقصت النسبة العالية في موت الأطفال والوفيات عامةً نقصاً كبيراً ، ولعاد ذلك بتقديم في صحة الرجال والنساء وكفاءتهم ، فيتسنى بذلك اجتناب خسارة هائلة في الاقتصاد والأرواح . وفضلاً عن ذلك نجد أن معظم النساء في الأنحاء

المتخلفة لا ينفردن لثريّة الصغار في الأسرة ، بل يقضين الكثير من أوقاتهم في العناية بالماشية ومباشرة شئون الألبان . وفي التعليم والتدريب خير ضمان لقيامهن بهذا العمل على الوجه الصحيح . ثم إن احتجاب النساء عن المجتمع من شأنه الحد من الإقبال على الحاجات النسوية ؛ وهى التى يترتب على إنتاجها في الممالك الراقية إفساح مجال العمل أمام الملايين من الرجال والنساء . وعندما يجرى البحث عن الصناعات الخفيفة التى يتسنى بها إيجاد التنويع في اقتصاديات الشرق الأوسط ، قلماً يدرك القوم مبلغ الإمكانات التى يتفصح لها المجال من هذه الناحية لو أعطيت الحرية لنساء جميع الطبقات الأخذ بالمظاهر الحديثة . فإن الكثير من الأدوات التى تحتاج إليها النساء يتطلب في صنعه أنواعاً من المهارة يمكن اكتسابها في الشرق الأوسط ، فضلاً عن أن عملية صنعها لا تتطلب مقادير كبيرة من الخامات الضخمة الحجم أو الغالية الثمن ، وذلك مما يجعل صناعاتها ملائمة جداً للظروف المحلية .

* * *

وصفوة القول ان العقبان التى تعترض رفع مستوى المعيشة المنحط (في الشرق الأوسط) هائلة ، غير أن أى تقدير واقعى لما ستكون عليه الحال مستقبلاً لا يدعو حتماً إلى التشاؤم . فإن المشكلة العالمية التى تواجه النصف الثانى من القرن العشرين هى ، أولاً وقبل كل شيء ، مشكلة الإنتاج الزراعى . إذ أن جملة الإنتاج الزراعى العالمى كان يزداد في السنة الواحدة بنسبة ١,١ في المائة بين سنتى ١٩١٣ و ١٩٢٩ ، وبنسبة ١,٣ في المائة بين سنتى ١٩٢٩ و ١٩٣٧ ، ثم نزلت هذه النسبة إلى ٠,٣ فقط بين سنتى ١٩٣٧ و ١٩٥٠ . وقد حين كانت نسبة الزيادة السنوية في عدد سكان العالم فوق ١ في المائة ، وقد تكون الآن ١,٢٥ في المائة . وقد مضى على العالم ثمانى سنوات قبل أن تتسنى له العودة إلى مستوى عام ١٩٢٩ في إنتاج المواد الغذائية (على أساس ما يخص

الفرد الواحد من السكان) ، في حين أن معدل ما يخصص كل فرد في الاستهلاك لم يعد بعد إلى ما كان عليه قبل الحرب بسبب حجب شمالي أمريكا للمقادير الهائلة من المواد الغذائية الفائضة لديها والتي لا يستطيع الملايين من الجياع الحصول عليها. فهذا النقص في المواد الغذائية يجعل المستقبل لامعاً أمام الأقاليم التي يكون فيها إنتاج هذه المواد هو عمل أهلها الأساسي ، لأن الطلب المنتظر لها سيكون هائلاً ؛ وتدل تطورات التجارة ، في صورة قاطعة ، على أننا قادمون على دور طويل المدى يكون الرواج فيه للمالك التي يتوافر فيها فائض زراعي تستطيع عرضه في السوق العالمية . فليس الفقر إذن بالداء الدائم الذي لا يفارق أهل الشرق الأوسط ؛ وإنما المشكلة هي في أن يزداد الإنتاج في المنطقة حتى يصل إلى إيجاد فائض زراعي ، وأن يُحتفظ بمستوى هذا الفائض على الرغم من الزيادة السريعة في مقدار الاستهلاك المحلي للمواد الغذائية. أما زيادة حركة التصنيع في المنطقة فهي في حين الإمكان ، ولكن في حدود معينة ، بحيث تشمل الصناعات الخفيفة : مثل حفظ المأكولات والأعمال الهندسية الخفيفة ، وصناعة مشتقات زيت البترول كالمواد الكيميائية ومركباتها ، وهذا علاوة على صناعات النسيج الموجودة فعلاً بالبلاد .

الفصل التاسع

روسيا والشرق الأوسط

يتناول هذا الموضوع ستة أدوار تاريخية مستقلة واضحة المعالم وهي :

- ١ - عهد الحكم القيصري : ويمتد إلى عام ١٩١٧
- ٢ - عهد الحروب الثورية (في روسيا) : ١٩١٧ - ٢١
- ٣ - عهد ما بين الحربين : ١٩٢١ - ٣٩
- ٤ - دور « مصادقة » ألمانيا : ١٩٣٩ - ٤١
- ٥ - مدة الحرب (العالمية الثانية) : ١٩٤١ - ٤٥
- ٦ - ما بعد الحرب

١ - عهد الحكم القيصري

بعد أن تم توقيع الاتفاقية الانجليزية - الروسية بشأن فارس عام ١٩٠٧ أخذت الحكومة الروسية تعمل على ابتلاع المنطقة الشمالية من فارس ابتلاعاً تاماً . وقد هوّن عليها انتهاج هذه السياسة شدة رغبة الحكومة البريطانية في اجتناب الاحتكاك بروسيا ، لحاجتها الملحة إلى المحافظة على « الاتفاق الودي » الثلاثي ليكون صداً منيعاً في وجه ألمانيا ، وقد زوّدت وزيرها في « طهران » بالتعليمات اللازمة في هذا الشأن . وكانت الثورة الدستورية الفارسية التي

ابتدأت في عام ١٩٠٥ قد بلغت الآن منتصف مداها ، وقضت بطبيعة الحال على القليل من الاستقرار الذي كان لا يزال باقيا في نظم فارس الداخلية . فوجه الروس في عام ١٩٠٩ قوة حربية لتأييد « محمد علي شاه » المناهض لهذه الثورة . غير أن الفوز تمَّ للدستوريين من الفرس ، فتمكنوا من خلعِهِ ، وانتقلت الساطة إلى أيدي المتطرفين الذين أطلقوا على أنفسهم اسم « الديمقراطيين » ، والذين كان موقفهم من الروس موقف عداة شديد . وحدث في عام ١٩١١ أن تمكن الشاه المخلوع ، بتغاضٍ من صغار الموظفين الروس ، إن لم يكن من الحكومة الروسية نفسها ، من المرور في الأراضي الروسية متخفياً ، ومعه عدة من الأسلحة والذخيرة ، ورسا على الشاطئ الفارسي من بحر « قزوین » ؛ غير أنه ما لبث أن حاقت به الهزيمة واضطر إلى الانسحاب . عند ذلك عمد الروس إلى القضاء على كل محاولة قامت بها الحكومة الفارسية للتغلب على ضائقتها المالية ، ووقفوا في طريق ما بذله المستشار المالي الأمريكي من جهود في هذا السبيل . وكانوا دائماً يجدون أو يخلقون المناسبات التي يتخذونها ذريعة لزيادة تدخلهم في شؤون البلاد ، كقيامهم بحماية كبار الملاك والتجار في « خراسان » وجبايتهم للعرائد الفارسية في « آذربيجان » ، وإنزالهم بعض الرعايا الروس في « أستراباد » لفلح الأرض التي اشتروها بأمان اسمية بطريق الضغط على أصحابها . ثم قامت روسيا في عام ١٩١١ ، من وراء ظهر حلفائها ، بتوقيع اتفاقية « بوتسدام » مع ألمانيا ، فاعترفت فيها بالمصالح الألمانية في سكة حديد بغداد ، مقابل اعتراف ألمانيا بما لروسيا من المصلحة في شمال فارس ، وأعدت خطة لوصول الخطوط الحديدية الفارسية ، المزمع انشاؤها ، بسكة حديد بغداد عن طريق « خانقين » (Khaniqin) ، ووعدت ألمانيا بفتح الباب أمامها للتجارة مع فارس ،

وفي خلال الحرب العالمية الأولى اغتتم الروس فرصة تحرّك العصائيات

المساحة ، الضالعة مع ألمانيا ، في أواسط فارس وجنوبها ، وحركات الترك في غرب فارس ، واتخذوا من ذلك ذريعة لقيامهم باحتلال نطاق عريض من شمال فارس ، شاملاً لمدن « كرمان شاه » و « أصفهان » و « مشهد » . وفي شهر مارس سنة ١٩١٥ أبرم الحلفاء اتفاقاً سرّياً وعدوا فيه روسيا باستيلائها على استانبول و « المضائق » وإطلاق حرّيتها كاملة في التصرف في المنطقة الشمالية من فارس ، مقابل إطلاق الحرية لبريطانيا في ضم كلا المنطقتين الجنوبية والحيادية ، الوارد ذكرهما في اتفاقية عام ١٩٠٧ .

٢ — عهد الحروب الثورية (الروسية) : ١٩١٧ — ٢١

لم تسكد الثورة الروسية تنشب في شهر مارس سنة ١٩١٧ حتى سرى الانحلال التام في روح الجيش الروسي المعنوية وانسحب من فارس ؛ فاغتنم الأتراك الفرصة وعادوا إلى احتلال فارس الغربية . وفي مارس سنة ١٩١٨ اضطر « البلشفيك »^(١) ، الذين كانوا قد قبضوا على أزمّة الحكم في روسيا قبل ذلك بأربعة أشهر ، إلى إبرام معاهدة « بريست ليتوفسك » (Brest-Litovsk) مع ألمانيا ، فسمحوا فيها للألمان بإجراء بعض أعمالهم الحربية داخل الأراضي الروسية ، وبالتزود ببعض المؤن الأساسية ، مثل زيت البترول القوقازي . وقد كان لهذه المعاهدة ، التي أبرمت في وقت كان فيه الحلفاء يحاربون ألمانيا حرب حياة أو موت ، أثر لا يقل عن أثر كراهيتهم لنظام

(١) المترجم — هو الاسم الذي أطلق على الفريق المتطرف من الشيوعيين في روسيا بعد انقسامهم على أنفسهم ، ومعناه الأكثرية ، وهو الذي آل إليه الحكم في روسيا عام ١٩١٧ بعد القضاء على حكومة القيصرية .

البُلشفيك ومبادئهم ، في إثارة الحلفاء وحملهم على تأييد خصوم البُلشفيك داخل روسيا ، وخوضهم غمار المعركة ضد الروس «الجر»^(١) . فقامت قوة بريطانية صغيرة ، كانت تعمل في الشمال الغربي من فارس ، باحتلال مدينة «باكو» احتلالاً مؤقتاً ، لمعاونة قوة من «قوات أواسط قزوين» المعادية للبُلشفيك والمؤلفة في غالبيتها من الأرمن ، غير أنها اضطرت إلى الجلاء عنها بسبب هجوم الترك على هذه الناحية . كذلك احتلت قوة هندية مدينة «مشد» (بفارس) ، كما قام أسطول بريطاني صغير بالعمل في بحر «قزوين» من صيف عام ١٩١٨ إلى صيف ١٩١٩ ، فاحتل «باكو» من جديد بعد أن اضطُرَّ الأتراك في تقهقرهم إلى الجلاء عنها ، وهزَم كذلك أسطولاً «أحمر» في خلال هذه الفترة .

وكان الهجوم الألماني العظيم في ربيع عام ١٩١٨ قد أغرى رجال السياسة في فارس بالاعتقاد بأن لواء النصر معقود للألمان لا محالة ؛ ومضى بعض الوقت وهم على هذه العقيدة ، حتى أنه عندما جاء إلى طهران «السير برنسي كوكس» (Sir Percy Cox) ممثلاً لبريطانيا بمرتبة وزير ، لردِّ الحكومة الفارسية إلى حظيرة مريدى بريطانيا ، وجدها على وشك الانحياز إلى ألمانيا^(٢) . وكان فريق المتطرفين في فارس ، وهم الذين عُرفوا «بالديمقراطيين» ، قد

(١) إن «السير برنارد بيرز» (Sir Bernard Pares) قد أصاب المزمى حين شبه موقف بريطانيا هذا بالهدنة الفرنسية في عام ١٩٤٠ (انظر كتابه «روسيا» لعام ١٩٤١ — ص ١٠٩) .

الترجم — «الروس الجر» هو اسم آخر للبُلشفيك ، ويسمى جيشهم بالجيش الأحمر ، يقابل ذلك «الروس البيض» أشهر خصومهم وقتئذ في روسيا .

(٢) نقلاً عما جاء عن «كوكس» في «yertrude Bellb detters» — الجزء الثاني ص ٥٢١ .

انضموا — بدافع كراهيتهم للروس إلى جانب الألمان والأتراك خلال الحرب ، فلما انهارت ألمانيا أخذوا ينحازون إلى جانب الأتراك الوطنيين والبُلشفيك . وأحسَّ «كوكس» بأن الحالة في فارس قد اكتمل تهيؤها لثورة بُلشفيّة بسبب تدهور حالة الحكم في فارس على يد الطبقة الحاكمة وبلوغه درجة يُرثى لها . فاقترح على وزارة الخارجية البريطانية أن تقوم بريطانيا بالتعهد لفارس بضمان سلامتها مقابل عقد معاهدة إنجليزية — فارسية جديدة . وقد جاء هذا الرأي مطابقاً لآراء «اللورد كيرزن» في الموضوع ، إذ سبق له أن صرَّح «بأن سلامة فارس يجب أن تسجل كجزء من عقيدتنا العاهليّة» . وعلى ذلك مضى «كوكس» في مفاوضاته^(١) ، ولم يحلَّ شهر أغسطس من عام ١٩١٩ حتى كان قد وصل إلى مشروع الاتفاق : فخواه أن تلغى «الاتفاقية الإنجليزية — الروسية» لعام ١٩٠٧ البغيضة ، وأن تقدم بريطانيا لفارس ما يلزم لإقرار النظام الداخلي ، من مستشارين وضباط ومعدات ، مع إقرار مشروع إنجليزي — فارسي لإنشاء خطوط حديدية وتحسين المواصلات عامةً ، ومدِّ فارس بقرض قدره ٢٠٠٠ و ٢٠٠٠ جنيه . وقد قبل مشروع الاتفاق في فارس بالاستحسان بوجه عام ، ولم يأتِ اعتراضاً إلا من جماعة «الديمقراطيين» المتطرفة (وهم من طائفة مجتهدى الشيعة الشديدي التمسك بالقديم) ومن فرق «القوزاق» العسكرية التي يرأسها ضباط من الروس . وربما كان من الممكن أن يحصل رئيس الوزارة على اعتماد «المجلس» (البرلمان) لمشروع الاتفاق لو أنه عرضهُ على المجلس في الحال ؛

(١) كان الوفد الفارسي إلى مؤتمر الصلح قد طالب (من غير طائل) بأن يضم إلى فارس إقليم «ما وراء القوقاز» الشامل لمنطقة الزيت بجهة «باكو» ، وبلاد كردستان التركية ، وجزء من العراق ، وتركستان حتى نهر «جيحون» (أكسوس) ، وكل ذلك رغم أنه لم يكن لديها من الجيوش ما يكفي للدفاع حتى عن رقعتها بمحدودها في ذلك الوقت .

لكنه أخذ يتمهل ويسوّف حتى سمحت الظروف بتقوية جانب المعارضة ، وهم الذين صار مبدؤهم الآن أن بريطانيا المنتصرة أشدّ خطراً من روسيا المهزومة .

وقبل أن ينسلخ عام ١٩١٩ كان « تروتسكي » قد أتم تنظيم الجيوش « الحمراء » ، وقضى على معظم المخاوف التي كانت تهدد « البلشفيك » من جانب الروس « البيض » المناهضين للثورة ؛ واضطرت بريطانيا ، بضغط اتحادات العمال ، إلى الكفّ عن تدخلها السافر ضد البلشفيك ، وفي ربيع عام ١٩٢٠ سحبت قواتها من « ما وراء القوقاز » . وفي شهر ابريل من ذلك العام انهارت جمهورية « أذربيجان » المناهضة للبلشفيك ودخلت الجيوش السوفييتية الأراضي الفارسية ، وقام جماعة من شيوعيّ فارس بمعاونة هذه الجيوش بإقامة حكومة سوفييتية في ولاية « جيلان » (Gilan) من إقليم بحر قزوين . وقد كان لما أبداه الروس في هذه الأحداث من القوة ، ولشدة قرب بلادهم ، أعظم أثر في نفوس ساسة الفرس ، فأخذوا ينصرفون شيئاً فشيئاً عن مشروع الاتفاق مع بريطانيا . وظهرت في الصحافة حملة موحى بها بتحييد الشيوعية ، وصرّحت صحيفة « إيران » شبه الرسمية بأن مبادئ الشيوعية شديدة الشبه بروح الإسلام النقية . كما أن فرق « القوزاق » ، وهي القوة النظامية الوحيدة في شمالي إيران ، انهزمت أمام القوّات « الحمراء » ، وصارت الحالة تُشعر بأن البلاد كلها في متناول يد « البلشفيك » .

غير أنه في هذه الساعة الحاسمة قام ضابط حازم من أبرز ضباط الجيش يدعى « رضاخان » وتولى قيادة فرق « القوزاق » ؛ ثم زحف على « طهران » في فبراير سنة ١٩٢١ وقبض على أعضاء الوزارة . فلما قامت الحكومة الجديدة صرّحت في الحال بعدم موافقتها على مشروع الاتفاق مع بريطانيا ، وقبلت

بدلاً منه ماعرضه الروس من شروط سخية . وعلى ذلك أبرمت « الاتفاقية السوفييتية - الفارسية » في « موسقو » ؛ وبها نزلت الحكومة الروسية عن كل ما سلبت به فارس سابقاً للحكومة القيصريّة بشرط ألاّ يثول شيء منه إلى أي دولة أخرى ؛ وألغت جميع الديون التي كانت مستحقة للحكومة القيصريّة أو لأصحاب رءوس الأموال من الروس ، كما ألغيت حقوق الامتيازات الروسية . وتعهّد كل حزب في البلاد بعدم السماح لأي هيئة فيه بالدس لأي حزب آخر . وتعهدت روسيا بمراعاة سيادة فارس وسلامة أراضيها ، وفي مقابل ذلك يُسمح للجيوش الروسية بدخول الأراضي الفارسية في حالة عدم استطاعة فارس منع طرف ثالث من القيام بإعداد العدة في الأراضي الفارسية لغزو روسيا . وشفّع الروس هذا النجاح بإبرام معاهدات للمعونة المتبادلة ضد « دولة استعمارية ، دأبت على اتباع سياسة غزو بلاد الشرق واستغلالها » ، مع حكومة تركيا الوطنية برئاسة « مصطفى كمال » ، ومع الملك « أمان الله » ملك الأفغان ذي النعرة الوطنية ، وكلاهما كانا أخيراً قد اشتبكوا في مناوآت مع بريطانيا . وإظهاراً لحسن نيتهم أعاد الروس إلى تركيا ولايتي الحدود « قارص » و « أردهان » اللتين كان القياصرة قد ضمّوهما إلى روسيا .

٣ — عهد ما بين الحربين : ١٩٢١ — ٣٩

عندما أبرمت تركيا الوطنية معاهدة « لوزان » لعام ١٩٢٣ التي أقرّت استقلالها ونظمت علاقاتها مع الدول الغربيّة ، اضطرت إلى قبول إزالة التسليح من منطقة « المضائق » بحيث تطلق الحرية لجميع السفن الحربية ، من أي دولة كانت ، في حدود قيود طنيفة ، لأن تدخل البحر الأسود . وقد جاء هذا الشرط ثقيلاً على تركيا ، لما فيه من الحدّ من سيادتها ، كما أنه كان مبعثاً إلى روسيا أيضاً لأنه

يعرض سواحلها الواقعة على البحر الأسود للخطر من جانب الأاطيل المعادية. وفي عام ١٩٢٥، بينما كان النزاع محتدماً بين تركيا من جانب، وبريطانيا والعراق من جانب آخر، حول ملكية ولاية «الموصل»، عقدت روسيا مع تركيا «معاهدة صداقة وحياد» جديدة. ومع أن العلاقات الرسمية بين روسيا وتركيا بقيت يسودها الوثام والمودة، وقام الروس بتقديم بعض المعونة الفنية لتركيا فيما كانت تباشره من تصنيع بلادها، لم يكن هناك شيء يذكر من الاتصال أو تبادل الثقافة بين الشعبين. وسمحت الدكتاتورية التركية بقراءة مؤلفات «ماركس» و«لينين»، ولكنها كانت توقع عقوبة السجن على الشيوعيين ذوى النشاط الفعلي، وذلك تطبيقاً للقوانين التي تحرم الاجتماعات التي تحرّض على نشر الآراء الخاصة بالتمييز بين الطبقات أو الإيقاع بينها أو التي ترمي إلى الترويج للوطنية الدولية.^(١) وفي سنة ١٩٣٦، عندما دلت أعمال إيطاليا على أنها الدولة البحرية المعتدية التي تهدد «الحالة الراهنة» بالبحر الأبيض المتوسط، أوضحت تركيا للدول الموقعة لمعاهدة «لوزان» أن ما جاء بها من الشروط بشأن «المضائق» في حاجة إلى تعديل، وفازت بتحقيق مطالب هامة لها في هذا الشأن بمقتضى اتفاق «مونترية». فسمح لها بتحسين المضائق وبإغلاقها في أوقات الحرب في وجه السفن الحربية التابعة لجميع الدول مالم يكن اجتيازها للمضائق بقرار من «عصبة الأمم»، فوفق بذلك بين ما تدعيه روسيا من وجوب تمييز دول البحر الأسود وما تقول به بريطانيا من وجوب المساواة بين سفن جميع الدول سواء بفتح المضائق أم بإغلاقها.^(٢)

وفي أوائل صيف عام ١٩٣٩ أبرمت تركيا مع بريطانيا وفرنسا بعض

(١) المادتان ٦٦ من «منهج حزب الشعب».

(٢) عن: «Suroeyvof International Affairs» سنة ١٩٣٦ — الجزء الرابع

اتفاقات موجّهة في جوهرها ضد إيطاليا الفاشية، فرجبت بذلك صحيفة «إزفستيا» (Isvestia) واعتبرتها «حلقاً في السلسلة التي لا غنى عنها باعتبارها الوسيلة الوحيدة لمنع امتداد الاعتداء إلى أجزاء أخرى من أوروبا».

وكان «رضاشاه» في هذه الأثناء يحذو في فارس حذو «أتاتورك» في تركيا، من اتباع سياسة ذات نبرة وطنية معادية للأجانب، وكانت علاقاته التجارية مع روسيا يعترها الفتور من وقت إلى آخر بما كان يقع من حوادث المقاطعة وحجب السفن في الموانئ؛ غير أن روسيا وقفت إلى جانبه فيما وقع من النزاع بينه وبين شركة الزيت الانجليزية — الإيرانية في عام ١٩٣٢، ولم يأت عام ١٩٣٦ حتى كانت روسيا تستورد ٢٨ في المائة من صادرات فارس وتزوّد بها بنحو ٣٠ في المائة من وارداتها؛ «وأخذ المهندسون ورجال الصناعة الفنيون من الروس يتدفقون إلى البلاد وعُهد إلى مقاوليهم بمشروعات إنشاء المطاحن والخابز وأهراء الغلال والورش الصناعية؛ كما استخدم المساحون الروس في مشروعات إنشاء الطرق الجديدة، وزاد عدد الروس من مرشدى السفن وخبراء الدبابات زيادة غير مألوفة»^(١).

وفي خلال هذه المدة لم تكن للحكومة السوفيتية علاقات دبلوماسية مع أحد من دول الشرق الأوسط الأخرى، ولم تكن لها صلة ما تقريباً،

(١) عن: «Elwell-Sutton» في كتابه السابق ذكره — ص ١٦٢. وكانت ألمانيا ثانياً دولة في ترتيب الدول المتعاملة مع فارس، وكانت في عام ١٩٣٦ تأخذ ١٣ في المائة من صادراتها وتورد لها ١٥ في المائة من الواردات.

فيما عدا قيام « الكومنتيرن » (Comintern) ^(١) بتشجيع الأحزاب الشيوعية الوليدة التي تكونت بهذه البلاد .

وكانت حكومات الشرق الأوسط ، المحافظة في سياستها ، سرء منها المشمولة بالانتداب والمستقلة استقلالاً اسمياً ، تناهض الشيوعية مناهضة شديدة ، وذهبت مصر في ذلك إلى حد أنها كانت تعاقب كل من يزور بلاد الاتحاد السوفيتي بالحرمان من جنسيته .

٤ - دور « مصادقة » ألمانيا : ١٩٣٩ - ٤١

لما أيقنت الحكومة السوفيتية أنها لن تستطيع الوصول إلى محالفة بريطانيا وفرنسا على أساس شروطها التي يغلب عليها روح التطرف ، رأت في أغسطس سنة ١٩٣٩ أن تولى وجهها شطر ألمانيا ، فأبرم « مولوتوف » مع « ريبنتروب » (Ribbentrop) معاهدة « الصداقة وعدم الاعتداء » المشربة بروح الانتهازية والمرءاة ؛ ورغبة في تأييد هذه الصداقة الجديدة مع « هتلر » أبرمت الحكومة السوفيتية في شهر مارس سنة ١٩٤٠ معاهدة تجارية جديدة مع فارس ، سمحت فيها للبضائع الفارسية العابرة (Transit) المرسل إلى ألمانيا بالمرور في الأراضي الروسية دون فرض ضرائب عليها ، فساعدت بذلك على تشجيع التجارة الألمانية مع فارس ، الآخذة في الازدياد الكبير . وكان وزير خارجية تركيا موجوداً

(١) المترجم — هو هيئة كانت تضم ممثلي الأحزاب الشيوعية في العالم وتعمل لحدة الشيوعية دون تدخل رسمي من حكومة روسيا . ثم ألغيت وخلفتها بعد سنين هيئة « الكومنفورم » المائلة لها .

في « موسكو » وقت توقيع المعاهدة مع ألمانيا ، ولكنه لم يوفق إلى التفاهم مع « مولوتوف » ، إذ كان هذا يريد ثمناً لوصول الفريقين إلى اتفاق للمساعدة المتبادلة في شؤون البحر الأسود أن يخلق الترك المضائق على الدوام في وجه السفن الحربية التابعة لأي دولة معادية للاتحاد السوفيتي ، الأمر الذي اعتبرته الحكومة التركية مناقضاً لاتفاقاتها مع بريطانيا وفرنسا . وعند ذلك قرنت الصحافة الروسية بين إيطاليا وتركيا باتهامهما بالسعي للإخلال بالأمن في بلاد البلقان . وازداد في تركيا روح الاستياء من روسيا بقيام « السوفييت » بغزو « فنلندا » ، إذ كان علماء الأتراك النظريون يعرفون ما هنالك من علاقة بعيدة تربط بين اللغتين الفنلندية والتركية . وفي شهر يوليو سنة ١٩٤٠ نشرت ألمانيا بعض وثائق فرنسية وصلت إلى يدها ، فأثار ذلك اتهام السوفييت للحكومة التركية بإغماض عينها عن بعض خطط انجليزية - فرنسية — صار أمرها الآن معروفاً — ترمي إلى تدمير حقول الزيت القوقازية وأنايب الزيت الواصلة إلى « باتوم » باعتبار أنها مورد يستطيع الألمان التزود منه يوماً ما . وفي المقابلة التي تمت بين « هتلر » و « مولوتوف » في نوفمبر سنة ١٩٤٠ ، والتي تم الاستيلاء على محضرها فيما بعد ، طالب الروس — على حسب ما جاء بهذا المحضر — بأن يكون في أيديهم أمر التصرف في شؤون المضائق ، وأن تطلق لهم الحرية في التوسع « فيما وراء » « باتوم » و « باكو » جنوباً ^(١) . وعندما كان « هتلر » على وشك الانقضاء على « يوغوسلافيا » واليونان ، في مارس سنة ١٩٤١ ، أكدت روسيا القول لتركيا بأنها ستقف على الحياد . ثم أنه حدث حادث لم يتضح مغزاه بعد ، وهو أن روسيا أقدمت على إنشاء علاقات دبلوماسية مع حكومة « رشيد عالي »

(١) عن « Nazi - Soviet Relations » في المدة ١٩٣٩ - ٤١ (U.S.State Department, 1948) — صفحات ٢١٧ وما يليها .

في العراق في الوقت الذي كانت فيه هذه المملكة لا تزال في صراع مسلح مع بريطانيا، وفي الوقت الذي كان فيه البريطانيون يحذرون الروس من استعدادات «هتلر» لغزو بلادهم.

٥ - مدة الحرب (العالمية الثالثة): ١٩٤١ - ٤٥

بعد أن تم الغزو الإنجليزي - الروسي لبلاد فارس في أغسطس عام ١٩٤١، واحتلت الجيوش الروسية المنطقة الشمالية، أسدل «الستار الحديدي»، الذي أصبح يومئذ أمره معروفاً، على هذه المنطقة وصارت سلطة الحكومة الفارسية في حكم العدم، ولم يعد من السهل دخول أحد رجال الحكومتين البريطانية والأمريكية في المنطقة الروسية حتى لو كانوا موفدين في مهام رسمية. ونشأ عن ذلك أن الدكتور «مِلز باو» (Dr. A.C. Millspaugh) الأمريكي، الذي كان يشغل منصب المدير العام لمالية فارس، أتهم الحكومة السوفيتية «بالعمل على بسط نفوذها الشامل المطلق على البلاد بأسرها...» وأنها ترمي إلى جعل فارس دولة صورية، وأن رجال السوفيت، إلى أن يتحقق ذلك، لن يهتمهم استقرار الحال في فارس أو انتظام الحكم فيها، بل إن الفوضى هنا لك خير لهم من النظام؛ ومن رغبتهم أن تكون الحكومة القائمة في البلاد من النوع الذي يمكن شراؤه أو خدعه أو إرهابه^(١). وقد انتعش حزب «توده» (أو حزب العمال) في طهران، واتخذ في الظاهر منهاجاً اشتراكياً معتدلاً. ولم يكن لهذا الحزب في أول أمره علاقة ظاهرة بالروس، بل إنه سعى بالفعل إلى الاستعانة بتأييد السفارة البريطانية من غير أن يحظى بطائل؛ غير أن بعض زعمائه كان

(١) عن:

«Americans in Persia» (Washington, D.C. 1946).

لهم فيما مضى يد في أمر جمهورية «جبلان» السوفيتية القصيرة الأجل التي ظهرت منذ عشرين عاماً وعاشوا منذ ذلك الوقت في النفي في بلاد الاتحاد السوفيتي. فقام الحزب الآن بإنشاء اتحادات للعمال في المدن الصناعية الرئيسية: طهران وتبريز وإصفهان، وحصل من أصحاب الأعمال على بعض حقوق جديدة للعمال؛ غير أنه أصبح من عام ١٩٤٣ فصاعداً ذامبول سافرة مع روسيا^(١). وحدث في شهر مارس سنة ١٩٤٤ أن رفضت الحكومة الفارسية طلبات تقدم بها لمشلو بعض شركات الزيت البريطانية والأمريكية لمنحها امتيازات للعمل في الجنوب الشرقي من فارس، وقرر مجلس الوزراء في ٢ سبتمبر ألا يُمنح شيء من امتيازات الزيت لأي شركة أجنبية إلى أن يتم جلاء الجيوش الأجنبية عن أرض فارس. وبعد أربعة أيام فقط من صدور هذا القرار قام السفير الفارسي بموسكو بإبلاغ حكومته أن وكيل وزارة الخارجية «كفتاردز» (Kavtaradze) يرغب في أن يتباحث مع الحكومة الفارسية بشأن إمتياز قديم حصل عليه الروس للبحث عن الزيت في «خراسان» ويُجسَل في عام ١٩٢٥ باعتبار أنه لشركة فارسية تموّلها الحكومة السوفيتية؛ والواقع أن «المجلس» لم يكن قد أقرّ هذا الامتياز قط، وأن المشروع لم يسفر وقتها عن العثور على شيء من الزيت إطلاقاً. ومهما كان من أمر، فقد حضر «كفتاردز» إلى طهران بعد ذلك بأسبوع وطلب امتيازاً لمدة خمس سنوات للبحث عن الزيت في جميع رقعة فارس الشمالية تقريباً. فلما سوّفت الحكومة الفارسية في البت في الموضوع قام حزب «توده» بشن حملة دعائية شديدة ضدها، وأبدى «كفتاردز» في مؤتمراته الصحفية تصريحات يُرى التهديد

(١) للوقوف على حالة أعضاء حزب «توده» وجمعه بين الخياليين غير الناضجين والفاشرين على الإصلاح حقيقة يراجع ما كتبه A.C. Edwards في: «International Affairs» ص ٤٥ وما بعدها XX (1647)

من وراء قناعها الرقيق . وقد مضت الأسابيع دون أن تصل المفاوضات إلى نتيجة ما ؛ وأخيرا قام « المجلس » في ٢ ديسمبر بجمع شجاعته وبادر بإقرار قانون يعاقب بالسجن مدة ثمانى سنوات كل وزير أو رئيس فى الحكومة يوافق على منح امتياز للزيت لآى شركة أجنبية قبل انتهاء الاحتلال الأجنبى لبلاد فارس . وعلى ذلك اضطر « كفتاردز » إلى العودة إلى موسقودون تحقيق غرضه . وقد كان موقف السلطات العسكرية السوفيتية فى عام ١٩٤٥ تجاه أولى الأمر من الفرس فى الولايات الشمالية يزداد كل يوم تعسفا حتى صار معطلا للأعمال^(١) .

هذا ، وبعد أن تم إبرام التحالف بين بريطانيا وروسيا فى يونيه سنة ١٩٤١ سعت الدولتان لإعادة تطمين تركيا ، فصرّحتا فى شهر أغسطس بأنهما محتفظتان بالوفاء لاتفاق « مونتريه » ، وأنه ليس ليهما أى أهداف عدائية ولا أى مطالب تريدان ابداءها بشأن « المضائق » ، وأنهما تتعهدان باحترام سلامة الأراضى التركية . وكان زعماء الروس طوال مدة احتفاظ روسيا بخطة الدفاع ضد الألمان ، يلوّحون بمكافأة تركيا بالسماح لها بضم بعض الأنحاء إليها على حساب بلغاريا واليونان وسوريا^(٢) . غير أن رأى العام فى تركيا لم يشعر بشئ من الأسف تجاه قيام الألمان بغزو بلاد الاتحاد السوفيتى ، فقد وصل به الحال إلى اعتبار الجيوش الألمانية ، ثم الروسية بعد غزوها لبلاد « فنلندا » ، منبع خطر يمكن أن يهدد سلامة تركيا ، وهو لذلك مرتاح لأن يرى الفريقين يقضى بعضهما على بعض ؛ وكان عند القوم شعار شعبى يرددونه فى هذا الشأن ،

(١) للوقوف على التفاصيل يراجع ما كتبه A.K.S. Lambton فى : International Affairs ,XXII(1946) صفحات ٢٦٥ وما بعدها .

(٢) عما قاله مراسل « النايغز » فى تركيا بتاريخ ٣ أبريل سنة ١٩٤٧

وهو أن « الألمان فى المستشفى والروس فى القبر » . ثم إن دعاة « الجامعة الطورانية » ، الذين كانوا يحلمون بتأليف اتحاد بزعامة الجمهورية التركية يضم جميع الشعوب التركية النازلة ببلاد التركستان التابعة لروسيا والصين ، كانوا يرون أنه لا مفر من انحلال الاتحاد السوفيتى ، ويشقون بأن تحرير التركستان الروسية بات قريبا . فلما أسفر الأمر عن هزيمة الألمان لالروس ، رأى أولو الأمر فى تركيا على ما يظهر أنه من اللياقة السياسية أن يقوموا بتحريم الدعاية الطورانية ، على اعتبار أن القضاء على هذه الحركة ، والقبض على زعمائها وإحالتهم إلى المحاكمة ، كل ذلك يجعل « موسقو » بلا شك تنظر إليهم بعين الرضا ؛ وقد توسعوا فى عام ١٩٤٤ فى إذاعة أنباء هذه الإجراءات إلى أبعد حد ممكن ؛ غير أن « موسقو » كانت أبعد بكثير من التأثر بذلك ؛ بل إن الروس فى الواقع اعتبروا المسألة كلها ذر رماد فى العيون ، ولم يترددوا قط فى المجاهرة بذلك فى صحافتهم وإذاعاتهم^(١) . ثم أخذوا يهاجمون تركيا لما قدمته من معونة اقتصادية لألمانيا ، يقصدون بذلك تلك التسهيلات التى كانت الحكومة التركية تشعر فى الواقع بأنها مضطرة إلى تقديمها للمحافظة على حيادها المهدد ، إذ كان الألمان يحتلون خط « ماريتزا » الواقع على مسافة ١٣٠ ميلا فقط من استانبول . وفى شهر مارس سنة ١٩٤٥ قامت الحكومة السوفيتية بإلغاء معاهدة الصداقة والحياد التركية - السوفيتية المبرمة قديما بين الدولتين لمدة عشرين عاما .

٦ - ما بعد الحرب

يظهر أنه عندما قام الأتراك بمفاتيحة الحكومة السوفيتية فى يونيه سنة

(١) عن A, E, Edward فى مجلة International Affairs يوليو سنة ١٩٤٦

١٩٤٥، أي بعد انتهاء الحرب في أوروبا، في أمر عتد معاهدة جديدة بينهما» كان الرد عليهم أن ذلك يتوقف على إنشاء نظام جديد للمضايق، وعلى إعادة ولايتي «قرص» و«أردهان» إلى روسيا، مع أن هذه كانت قد ردتتهما إليهم من تلقاء نفسها عام ١٩٢١ (والظاهر أنها كانت الآن تأمل في العثور على البترول فيهما). ثم إن المستر «تشيرشل» عندما ألقى خطابه في بلدة «فولتون» (من أعمال ولاية مسوري بأمریکا) في مارس سنة ١٩٤٦ باح بما جرى في مؤتمر «بوتسدام» من أن الولايات المتحدة وبريطانيا عرضتا على روسيا أن تعطيها ضمانا مشتركا منهما بإطلاق الحرية التامة في المضايق في وقتي السلم والحرب، وأن الرد على ذلك كان بأن هذا لا يكفي، وأنه لا بد من أن يكون لروسيا حصن داخل المضايق تستطيع منه التحكم في استانبول. وفي الأشهر التي تلت ذلك ظل الأرمن، داخل جمهوريتهم السوفييتية وفي أنحاء أخرى من العالم، يلقون تشجيعاً على القيام بالدعاية لإعادة «قرص» و«أردهان» إلى روسيا؛ وفي شهر ديسمبر سنة ١٩٤٥ قامت الصحافة والإذاعة السوفييتيتين بحملة واسعة النطاق لنشر نباء مطالبة أساتذة «جورجيا» بنطاق ساحلي في الشمال الشرقي من تركيا يبلغ طوله نحو ١٨٠ ميلاً بحجة أنه كان داخلاً في أراضي «جورجيا» منذ ألفي عام. وكانت دعاية روسيا في هذه المناسبات تشمل ملاحظات لاذعة، صرحت فيها بأنها تود أن ترى في تركيا «حكومة تبعث في النفوس ثقة أكبر» من الثقة بالحكومة الحالية، وأعربت عن عظيم سخطها على كل ما تظهره تركيا من دلائل التقرب إلى الجامعة العربية. وفي شهر أغسطس من عام ١٩٤٦ قدمت الحكومة السوفييتية مقترحات إيجابية لتعديل «اتفاق مونترية». وكانت أهم نقطة أثارها في هذا الشأن «أن الاتحاد السوفييتي وتركيا، باعتبارهما الدولتين اللتين هما أكثر الدول اهتماماً بأمر حرية الملاحة التجارية في المضايق وأقدرهما على

المحافظة على تلك الحرية، يجب أن تقوموا بالاشتراك معاً بالتدابير اللازمة للدفاع عن المضايق، حتى يكون في وسعهما منع استعمال أي دولة لها في أغراض معادية لدول البحر الأسود».

وفي الشهر التالي لذلك، وبينما كانت الدعاية الروسية تكيل للأتراك الاتهامات بأنهم سمحوا لبريطانيا بإنشاء قواعد حرية على مقربة من المضايق، قدم الروس مذكرة ثانية رفضوا فيها ما اقترحه الأتراك من عقد مؤتمر من الموقعين على اتفاق «مونترية»، ومعهم الولايات المتحدة، وأنذروهم بأن كل محاولة لإدخال الولايات المتحدة أو بريطانيا في الموضوع تعتبر بالطبع مواجهة مباشرة ضد ما فيه صيانة مصالح دول البحر الأسود. وفي أواخر شهر نوفمبر قامت العصابات الشيوعية، التي كانت حركاتها في بضعة الأشهر الأخيرة تنذر بالاعتداء على شمالي بلاد اليونان، بإغضاء من بلاد البلقان، الضالعة مع روسيا، بالاقتراب من الحدود التركية. فقام الترك إزاء ذلك بتقوية حامياتهم وأنشأوا حرساً وطنياً في كل قرية من قرى منطقة الحدود، كما قبض بوليس استانبول في منتصف شهر ديسمبر على نيف وسبعين رجلاً كانوا ينتمون إلى حزبين انتحلا صفة «الاشتراكية»، وألغى الحزبين وما كانا ينشرانه من صحف ومجلات بلغت جملتها ستة. ثم حدث تغيير كبير في الموقف الاستراتيجي في هذا الميدان الهام من حرب الأعصاب الروسية بما قدمته أمريكا من معونة مالية لليونان وتركيا في مارس سنة ١٩٤٧. ومع أن جريدة «برافدا» (الروسية) عابت عمل أمريكا واعتبرته «تصفية» لسيادة اليونان وتركيا، وطريقة وحشية لبسط التسيطر «الأمريكي»، فإن الترك وجدوا فيه إنقاذاً عاجلاً مما كانوا يعانونه من جراء الشعور المضني بعزلتهم والقلق على سلامتهم،^(١) مما أثقل

(١) عن مراسل «روتر» باستانبول بتاريخ ١٩ مارس سنة ١٩٤٧

كاهلهم في السنتين الماضيتين بالأعباء الاقتصادية والنفسية بإبقائهم تحت السلاح مليون جندي ظلوا في حالة تعبئة منذ ابتداء الحرب . ونظراً لمضي الروس في توطيد نفوذهم في البلقان، تساءل أحد أعضاء الحزب «الديمقراطي» (بالولايات المتحدة) في ٢٢ ديسمبر عن موقف تركيا من المعسكرين العظيمين اللذين يُعتبر العالم منقسماً إليهما ؛ فأجاب على ذلك وزير الخارجية التركية «حسن سقا» (Saka) بأن تركيا باقية على ولائها للأمم المتحدة ولا تقبل أن أن تُجرَّ رجلها إلى المشاحنات النظرية الناجمة عن هذا الانقسام ؛ وأن سياستها أن تعتمد على قواها هي ، وأنها تمتد يدها لمن يقدم لها يد المصادقة ، وأنها تقاوم بكل ما أوتيت من قوة الاعتداء عليها من أي جانب . ولم يكن هذا التصريح بالحياد منتظراً ، وأثار موضوعه بعض الاهتمام في «أنقرة» ،^(١) وكان صداه في الولايات المتحدة مطابقاً لما يُظن أنه كان المقصود من التصريح ، إذ أعلنت إدارة البحرية الأمريكية في ٩ يناير سنة ١٩٤٨ أنه ستسلم لتركيا في شهر أبريل خمس عشرة سفينة حربية ، من بينها أربع غواصات حديثة .

أما ما كان من شأن فارس ، فقد تألف في أكتوبر سنة ١٩٤٥ حزب جديد تسمى بالحزب «الديمقراطي» في أغنى ولاياتها «أذربيجان» ، تلك الولاية التي تُنتج الجانب الأكبر من محصول البلاد من الحبوب ويقطنها نحو ثلث مجموع سكانها ؛ وقد بقي الاحتلال السوفيتي في أراضيها منذ عام ١٩٤١ ، والظاهر أنه قد أُدخل فيها عدد كبير من الشيوعيين من «أذربيجان السوفيتية» ، التي لا يفصلها عن أذربيجان الفارسية سوى فاصل وضعي دون اعتبار لأي اختلافات في اللغة أو الثقافة . وتولى زعامة الحزب الجديد «جعفر بيشيوارى» ، الذي كان قد اشترك في تكوين جمهورية «جیلان» السوفيتية عام ١٩٢٠ وعاد

(١) عن المراسل الخاص لصحيفة Observer بتاريخ ٤ يناير سنة ١٩٤٨



١٣ - الإيرانيون والأكراد والاتحاد السوفيتي

إلى فارس مع الجيش السوفييتي في عام ١٩٤١. وقد انضم إلى هذا الحزب جميع المقيمين في الولاية من حزب «تودة» القديم؛ وعلى إثر ذلك قامت بالولاية ثورة مسلحة من نوع خاص غير مألوف: «فكانت تقوم جماعة صغيرة من الروس في المدينة أو القرية بإذاعة نبأ بين أهلها بأن الديمقراطيين سيتولون شؤون الحكم وأنهم لا يسمحون بأى تدخل من جانب «الجندرية» (قوات الأمن المسلحة) أو غيرهم؛ وفي ساعات الليل يستولى الديمقراطيون المسلحون على مباني المصالح الحكومية؛ وقد يحدث خلال ذلك شيء من إطلاق النار يُقتل بسببه بضعة من رجال الجندرية أو غيرهم من مقاومي الحركة؛ وفي الصباح تصل جماعات الديمقراطيين وهم ينشدون الأناشيد ويحملون الأعلام، ويتسلمون أعمال الإدارة، وفي خلال كل ذلك يتوخى الروس البقاء وراء الستار بعيدين عن الحركة^(١)». وكانت جملة الديمقراطيين العاملين هم ومؤيديهم لا تتجاوز ١٠ في المائة من مجموع سكان الولاية. وقد بدأوا حركتهم بالزحف جنوباً قاصدين «تبريز» حاضرة الولاية؛ وكانت حاميتها الفارسية مؤلفة من ٤٠٠ جندي لزموا ثكناتهم بأمر السلطات العسكرية الروسية، ثم سلبوا للديمقراطيين في يوم ١٥ من شهر ديسمبر. وإذ ذاك أعلن إنشاء دولة «أذربيجان الذاتية» برئاسة «بيشيواري». وقد أذاع راديو موسقو أن ذلك حصل «نتيجة لاقتراع حر». ومع أن السلطات الجديدة في الولاية أعلنت اعترافها بمشروعية الأملاك الخاصة، فإنها شرعت في مصادرة ضياع «كبار الملاك الرجعيين الذين هجروا الولاية» وأخذت توزعها على الفلاحين، مع مدّ الفلاحين بالقروض لشراء الأرض «من يرغب من هؤلاء الملاك في البيع بأسعار معقولة». ولمّاسم تحظ الحكومة الفارسية بردّ على ما اقترحته

(١) عما كتبه Jon Kimche في صحيفة Tribune بتاريخ ١٨ يناير سنة ١٩٤٦.

على الحكومة السوفيتية من المفاوضة في أمر «أذربيجان» رفعت شكواها في هذا الشأن إلى «مجلس الأمن». فلما عرضت المسألة على المجلس في ٢٨ يناير سنة ١٩٤٦ صرح «فيشينسكي» (M. Vyshinsky) بأن الحكومة الفارسية سبق لها أن قطعت مفاوضات في هذا الشأن في أوائل ديسمبر، وأن روسيا على استعداد الآن لأن تستأنف هذه المفاوضات

وفي خلال ذلك كان رئيس الوزارة الفارسية، الذي بلغ الثانية والسبعين من عمره، قد ثقلت عليه الأعباء من جرّاء ضغط جانب اليسار في المطالبة بعزل بعض الوزراء والموظفين بحجة خضوعهم للنفوذ البريطاني، فاعتزل الحكم. وانتخب «المجلس» «قوام السلطنة» خلفاً له بأغلبية صوت واحد (٥٢ ضد ٥١ صوتاً)، وهو رجل ثرى من ملاك أراضي «أذربيجان». وقد سبق له أن تولى رئاسة الوزارة في أوائل عام ١٩٤٢، وكان هنالك وقتئذ من الأسباب ما يدعو إلى شروعه في إبرام «تدابير تأميدية احتياطية» مع الألمان؛ فكان المنتظر الآن بوجه عام أنه، على الرغم من توخى الحزم مع كل معارضة داخلية، لن يألوا «المسفسط القديم»^(١) جهداً في الوصول إلى تسوية معقولة مع الروس. وكانت السفارة السوفيتية في طهران قد تحاشت الاتصال برئيس الوزارة السابق في الأسابيع الأخيرة من عهده، فبادر رجالها الآن إلى أداء زيارات مجاملة لقوام السلطنة، وتلبية لدعوتهم قام إلى «موسقو» في ١٩ فبراير على رأس بعثة من خير الرجال المنتقنين. ومع أنه قد تمّ سحب القوات الأمريكية والبريطانية قبل اليوم الثاني من شهر مارس، وهو اليوم المحدد لجلاء جميع القوات الأجنبية

(١) ٤٦ كتبه Observer في صحيفة Robert StePheus بتاريخ ٢٤ نوفمبر سنة

من أرض فارس ، فقد أذاع الراديو السوفيتي في أول مارس — بينما كان قوام السلطنة لا يزال يتفاوض في موسقو — أن القوات الروسية ستجلب « عن الأراضي الفارسية الهادئة ، أما الانحاء الأخرى فستبقى فيها القوات إلى أن ينجلي الموقف » .

وقد عاد قوام السلطنة إلى فارس دون أن يصل إلى اتفاق ما ؛ غير أنه في يوم ٣ إبريل قام المندوب الفارسي لدى مجلس الأمن بإبلاغ المجلس أن السفير السوفيتي أبلغ الحكومة الفارسية منذ عشرة أيام أن الجيش الأحمر سيبدأ في الجلاء العاجل التام في بحر مدة تتراوح بين خمسة أسابيع وستة ، وأنه اقترح أيضاً تأليف شركة سوفيتية — فارسية للزيت ، وأن تُمنح « أذربيجان » حكماً ذاتياً . وفي يوم ٥ إبريل أبرم عقد لإنشاء شركة الزيت المشتركة بشمال فارس لمدة خمسين عاماً ، على أن يكون لروسيا في الخمسة والعشرين عاماً الأولى من هذه المدة ٥١ في المائة من أسهم الشركة ، وأن تقوم بنفقات إعداد الآلات وتركيبها ، وأن تحصل في مقابل ذلك على نصف الزيت ، بحيث تتصرف فارس في النصف الآخر كيفما شاءت ، وإن كانت العوامل الجغرافية ترجح أن تكون روسيا هي المشترية له ؛ ونص على عدم منح شيء من الامتيازات للدول الأخرى في شمال فارس^(١)

وعندما ابتدأ جلاء القوات البريطانية على الوجه المتفق عليه ، قامت من « أذربيجان » بعثة إلى طهران على رأسها « بيشيوارى » لإجراء مباحثات مع الحكومة الفارسية . وكان « قوام السلطنة » قد قام في المدة الأخيرة بحملة على العناصر الشديدة المناهضة لروسيا في الحياة السياسية الفارسية،

(١) عما قاله مراسل صحيفة Times بطهران في ١١ يوليو سنة ١٩٤٧

وأندر في خطاب له في الإذاعة « بإبادتهم كما تباد الحشرات الضارة » . ومع ذلك لم تكن مفاوضاته مع بعثة أذربيجان هيئة ، إذ أنه لم تكذب تعترضها أول عقبة في المباحثات حتى أذاع راديو « تبريز » إبرام معاهدة تعاون متبادل مع ما سماه « الحكومة القومية » لكردستان الفارسية ، حيث كانت القبائل المتمردة قد واصلت عصيانها للحكومة المركزية مدة سنوات عدة بتأييد من روسيا . وعند ما اعترضت المفاوضات صدمة ثانية ، على إثر إبلاغ المتكلم بلسان فارس مجلس الأمن أن حكومته لا تستطيع تأكيد القول عن جلاء الروس عن أذربيجان لخروج السلطة الفعلية هنالك من يدها ، ووجه الضغط إليها مرة أخرى بأن أذاع راديو « تبريز » تأكيداً عن وقوع هجوم فارسي مسلح على « أذربيجان » وإعلان الحكم العسكري بها . على أن الفريقين وصلا في النهاية إلى الاتفاق في شهر يونيه ، على أن يكون لأذربيجان مجلس إقليمي يتولى شئون حكمها الداخلي ، وحاكم عام تعينه الحكومة المركزية ، وأن تحتفظ الولاية لنفسها بثلاثة أرباع إيراداتها ، وأن يكون « جيشها القومي » تابعاً لقيادة الجيش الفارسي ، مع شروط تفصيلية أخرى تصيغها لجنة مشتركة من الفريقين . أى أن الحكومة المركزية حظت بالاعتراف لها بالسلطة الشرعية في أذربيجان ، في حين أن السلطة الفعلية بقيت في يد « الديمقراطيين » . ومضت بعد ذلك خمسة أشهر اختفى فيها اسم « أذربيجان » من عناوين الصحف .

على أنه في المدة الأخيرة من ذلك العهد كان جهاز الدعاية السوفيتية يعمل في نشاط ضد شركة الزيت الانجليزية — الإيرانية بجنوبي فارس ، فاتهمها بالتشجيع على انتشار استعمال الأفيون بين عمالها من الفرس حرصاً على عدم شعورهم بالفقر ، وعلقت صحيفة « برافدا » على ذلك بحق بأن « مسالك شركة الزيت البريطانية يشوبه من أعمال التعسف والقمع ما يُعدّ

مثالاً لعدم احترام سيادة الدول الصغيرة . وفي شهر يوليو قام حزب « توده » بهذه المنطقة بتنظيم إضراب سياسي اشترك فيه ١٠٠,٠٠٠ من عمال شركة الزيت ، وقُتل بسببه سبعة عشر نفساً فيما وقع من الاصطدام بين أتباع الحزب والعمال العرب . وفي نفس هذا الوقت شغلت شركة زيت العراق بمعالجة إضراب من هذا القبيل بجهة « كركوك » قتل فيه خمسة أنفس بسبب الصدام بين المضربين ورجال البوليس . والظاهر أن هذه كانت وسيلة من الوسائل المعروفة لإيجاد حالة انحلال في المنطقة ، غير أن إيفاد بعض القوات العسكرية من الهند إلى « البصرة » وضع حداً لتطور الحالة . وفي شهر سبتمبر أعلن وزير الدعاية الفارسية « الأمير مظفر فيروز » ، الذي اتضحت ميوله الروسية علناً في الأشهر الأخيرة ، أنه أثناء زيارته لمدينة « أصفهان » كشف عن تدبير حركة انفصالية بين رؤساء قبائل « بختياري » القوية ترمي ، بمعونته الأجنبية ، إلى إقامة « حكومة عشائرية إقطاعية رجعية » . وذكر راديو موسقو اسمي اثنين بالذات من موظفي القنصلية البريطانية متهمين إياهما بتحريض البختاريين على الثورة ؛ وطلب السفير الفارسي بلمسدن إلى وزارة الخارجية إجراء تحقيق في مسألتهم ، غير أن الحكومة الفارسية لم تستطع إقامة الأدلة الكافية لإثبات ادانتهم .

ثم حدث في شهر سبتمبر أن ثارت قبيلة « قشقاى » (Qashqai) العظمى بولاية « فارس » (Fars) واستولت على حاضرتها « شيراز » وعلى ثغر « بوشير » ؛ وفي الوقت نفسه لجأ رؤساء القبائل العربية بولاية « خوزستان » إلى جامعة الدول العربية طالبين حمايتهم من ظلم الفرس . وقد طالب رؤساء « قشقاى » بإنشاء مجلس إقليمي ذي سلطة ذاتية يكون له الحق في الاحتفاظ بثلاثي دخل الولاية وفي الموافقة على تعيين رجال الحكم ، كما طالبوا بإقالة الوزارة الفارسية عدداً قوام السلطنة نفسه ، وبإطلاق سراح رؤساء

« البختاريين » السابق اعتقالهم . والواضح من كل ذلك أن رؤساء القبائل الجنوبية ، لما رأوا الحكومة الفارسية منساقية نحو الخضوع لروسيا ، قرروا القيام بعمل حاسم سريع دفاعاً عن سلطتهم التقليدية من عدوان حزب « توده » ، الذي كان قد عظم شأنه في طهران لدرجة أنه استطاع جمع خمسين ألفاً من أتباعه في مظاهرة « يوم مايو للعمال » وخصص له ثلاثة مقاعد في الوزارة في أوائل أغسطس . ولما رأى رئيس الوزارة في هذه الأحداث السيئة الطالع نذيراً بالانحلال الإقليمي ، ونظراً لما نادى به التجار و « المجتهدون » من وجوب حماية البلاد من شرّ عوامل الشقاق الخارجية ، قرر اتخاذ خطة تهدئة يهادن بها الفريقين . فقام في منتصف أكتوبر ، تطبيقاً لخاطر ثوار « قشقاى » ، بإقصائه عن وزارته ثلاثة الأعضاء الممثلين لحزب « توده » ، وكذا الأمير « فيروز » ، الذي خصه بمنصب سفير فارس بموسقو . ثم وجه اهتمامه لمسألة الانتخابات العامة لتأليف « مجلس » جديد ، إذ كان قد حل المجلس القائم في شهر مارس . وكان حزب « توده » يودّ إجراء هذه الانتخابات في الحال ، أملاً في أن يقرّ المجلس الجديد اتفاق شركة الزيت السوفيتية - الفارسية الذي لا يعدله في نظرهم شيء آخر في أهميته ؛ وانتهى الأمر بأن أعلن رئيس الوزارة أن الانتخابات ستبدأ في ٧ ديسمبر ، وستكون تحت إشراف قوات الحكومة في جميع أنحاء البلاد ضماناً لحرية التصويت وقمعاً لأي شغب يُخشى وقوعه . وقد أبلغ الحاكم العام لولاية « أذربيجان » أن قوات الحكومة ستدخل ولايته لهذا الغرض ، فاحتج المجلس الإقليمي على ذلك ودُعيت القوات لحمل السلاح ، غير أن قوات الحكومة عبرت الحدود بالرغم من ذلك ودخلت أرض الولاية في اليوم العاشر من شهر ديسمبر . ولم تلق القوات سوى مقاومة ضئيلة ، إذ قد اتضح أن قوات « الديمقراطيين » ضعيفة العتاد سيئة النظام ، وذلك إلى كثرة الفارين منها . فاحتلت قوات فارس مدينة

« تبريز » ، وقبول ذلك بلا شك بابتهاج الأغلبية الساحقة من سكانها ، وفر بعض زعماء « الديمقراطيين » ، ومن بينهم « يشيوارى » نفسه ، إلى الأراضي السوفيتية . وقابلت دعاية السوفيتيين انهيار صنيعتهم باستخفاف يلفت الأنظار ، وكان ذلك بلا شك بوازع الانتظار إلى أن يتم إقرار امتياز الزيت المرتقب . على أنه لما كانت الانتخابات في فارس تسير هواناً ، لم يكمل الاستعداد لمباشرة « المجلس » لأعماله الرسمية إلا في يوم ٢٦ أغسطس سنة ١٩٤٧ . وكان موقف الولايات المتحدة تجاه هذه السياسة السوفيتية الجريئة موقف تردد في السنة الأخيرة من الحرب ، ثم توارت مظاهره عقب الحرب مباشرة من جراء نداء الشعب « بإعادة أبنائنا إلى أرض الوطن » ؛ ثم اتخذ شكلاً حاسماً بإقرار « عقيدة ترومان » (Truman Doctrine) وما قرره من تأييد استقلال اليونان وتركيا . وقد كان أول مظهر لهذا التحول في شهر مارس سنة ١٩٤٦ عندما أفضى نقض الاتحاد السوفيتي للعهد « الإنجليزي - الأمريكي - السوفيتي » ، بإجلاء جيوش الدول الثلاث عن فارس ، إلى اتخاذ الولايات المتحدة موقفاً مضاداً له في مجلس الأمن بلا مواربة . ومن ذلك اليوم فصاعداً أب سفيراً الولايات المتحدة وبريطانيا في طهران على تأييد « قوام السلطنة » ضد حزب « تودة » ومستشاريهم السوفيتيين ، مع قيام ضابط أمريكي برتبة « كولونيل » بالإشراف على تنظيم الجندرية الفارسية ؛ وفي يوم ٣٠ يونيو سنة ١٩٤٧ تلقت فارس من أمريكا اعتماداً عسكرياً بمبلغ ٢٥ مليون دولار .

وعندما اجتمع « المجلس » الجديد ، جدد السوفيتيون ضغطهم لإقرار مشروع اتفاق الزيت المحرر في أبريل سنة ١٩٤٦ . ولما كانت الحكومة البريطانية غير غافلة عن الروح الوطنية الفارسية المعادية لامتياز شركة الزيت

الإنجليزية - الإيرانية بجنوبي فارس ، أشارت على الحكومة الفارسية « بأنه في حالة ما يترأى للمجلس رفض الصيغة السوفيتية للمشروع يحسن ترك الباب مفتوحاً لمباحثات تالية » بدلاً من رفض المشروع رفضاً قاطعاً^(١) . أما السفير الأمريكي فإنه أشار علناً بما لا يعدل هذا الرأي في التقريب بين الفريقين . وفي يوم ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٤٧ قرر « المجلس » بأغلبية ١٠٢ من الأصوات ضد صوتين اثنين رفض مشروع الاتفاق رفضاً باتاً واعتباره كأن لم يكن ، وشفع ذلك في شهر ديسمبر بعزل « قوام السلطنة » من الحكم . وبذلك غلب الاتحاد السوفيتي على طول الخط في اللعبة التي كان هو البادئ بها بمجرد أن بدأ تفوق جيوشه على ألمانيا في سنة ١٩٤٣ ؛ واقتصر الآن على إبطاء الحكومة الفارسية مجموعة من المذكرات التهديدية ، متهماً إياها بالسماح للولايات المتحدة بإنشاء قواعد حربية في بلادها ومذكراً لها بالحقوق المخولة للسوفيتيين بمقتضى معاهدة عام ١٩٢١ بتسيير جيوشهم في أرض فارس « إذا رغب طرف ثالث في اتخاذ الأراضي الفارسية قاعدة لأعمال حربية ضد روسيا » . وفي خلال ذلك كان حزب « توده » يناهض بكل حزم بالوسائل القانونية ويأجرات البوليس ، حتى أن عدد أعضائه ، الذي تضخم أيام نجاحه الظاهري بانضمام الانتهازيين إليه . انكمش حتى صار مقصوراً على نواة صغيرة من الأعضاء المخلصين لمبادئه : وبعبارة أخرى توارى الحزب الشيوعي بفارس عن الأبدان واكتفى بالعمل في الخفاء . على أن الحالة الاقتصادية تدهورت في عام ١٩٤٩ لأسباب يرجع أهمها إلى عيوب إدارة الأعمال الصناعية الحرة وما تفشى فيها بوجه عام من الفساد وعدم الكفاية^(٢) ، وصار يخشى من العمل على إعادة تأييد حزب « توده » . ورغبة في تدارك هذه

(١) عن مراسل « التايمز » الدبلوماسي بتاريخ ١٥ ديسمبر سنة ١٩٤٧ .

(٢) يراجع ما كتبه M. Philips Price, M.P. في صحيفة Manchester Guardian في ٧ و ٨ و ١٦ أكتوبر سنة ١٩٥٠ .

الحال ، قامت حكومتا الولايات المتحدة وبريطانيا في ١٩ مايو سنة ١٩٥٠ بإعادة تأكيد اهتمامهما باستقلال فارس وسلامتها وأمنها (أسوةً باليونان وتركيا) ؛ ونقلت حكومة الولايات المتحدة إلى طهران سفيرها في بلاد اليونان لما اكتسبه هنالك من الخبرة بأعمال الشيوعيين ، ولما ضاق شاه فارس الشاب ذرعاً باشتطاط السياسة المحترفين في خدمة مآربهم الشخصية وتدخلهم في أعمال الحكومة ، عهد في تأليف الحكومة إلى رئيس أركان الحرب «الجنرال رزمر» لما يعده فيه من الكفاية . فكان جواب الاتحاد السوفيتي على كل ذلك أن عرض على الحكومة الفارسية استئناف المفاوضات التجارية بينهما ، مستغلاً في ذلك عدم رضا فارس عن معونة الولايات المتحدة المالية . وقد اتفق الفريقان في ٤ نوفمبر على أن يتبادلا من البضائع ما قيمته سبعة ملايين من الجنيهات ، مع العودة إلى المفاوضة بشأن الاعتمادات الفارسية المتجمدة في روسيا منذ نهاية الحرب .

هذا . وقد كان من نتيجة تحالف روسيا مع بريطانيا وقت الحرب أن صار في مقدور روسيا أن تنشئ لأول مرة هيئات تمثيلية لها في حواضر الشرق الأوسط : القاهرة وبירות ودمشق وبغداد . وإزاء هذه العلاقة الدولية الجديدة لم يعد من الممكن لحكومات الشرق الأوسط أن تمضى في قعرها المطلق للحركات اليسارية كما كانت تفعل من قبل ، وقد أدى ما أحرزته الجيوش الحمراء من الفخار في الحرب إلى زيادة كبيرة في عدد أعضاء الأحزاب اليسارية بالشرق الأوسط ، ورحب «النحاس» في مصر بإنشاء التمثيل السياسي الروسي ، إذ قد يشد أزره في مساوماته مستقبلاً مع بريطانيا . وقد كانت نغمة الدعاية السوفيتية تجاه الجامعة العربية مشبعة بروح النقد ، فعابت عليها أنها من صنع بريطانيا وأنها تمثل في الجوهر مصالح المحافظين ؛ غير أن تلك الدعاية كانت دائماً على استعداد لمساندة قادة الحركات الوطنية في جهودهم لطرح نير النفوذ

البريطاني ، وسرعان ما أدخلت الأحزاب اليسارية في مصر والعراق وفلسطين وقبرص في أسمائها ألقاباً مضللة مثل «قوى» و «تحرير» و «ديمقراطية» . وقد أدلى أخيراً أحد المراقبين المجريين بالملحوظات الآتية : «ان الشيوعية في رأي تتبع طرقاً ثلاثة في سوريا . أولها الإغراء النفساني الخالص الذي تحذته الماركسيّة لدى العمال والفلاحين ، وأظن أن لقلة حظهم في الحياة دخلا كبيرا في الموضوع ؛ وإنني أشعر أنني لو كنت عاملاً سورياً في مصنع ما لكان اهتمامي بالشيوعية أكثر مما يبديه عمال تلك المصانع . والسبب الأساسي على ما أرى في هذا الإخفاق هو حب التمسك بالقديم في جميع أنحاء هذا الجزء من العالم ، يقوّه ما يبديه رؤساء المسلمين من مقاومة دائمة لمنظمة للشيوعية . ومن هنا نرى عامل الإغراء الخالص عديم الجدوى . وهناك الإغراء عن طريق الأمان القومي لبعض جماعات الأقليات ، وهم على وجه التخصيص ، وبالترتيب ، الأكراد والأرمن والآشوريون . وهذه الوسيلة لم تفلح مع الآشوريين ، على ما أعلم ، إلا قليلاً ؛ أما الأرمن والأكراد فقد تبين لهم أن الوعود التي وُعد بها كل فريق منهما على انفراد يتضارب بعضها مع ما وعد به الفريق الآخر ، وأن ذلك يكاد يجعل النتيجة في حكم العدم . أما الطريقة الثالثة في محاولة الوصول إلى الغرض المقصود فليست في جوهرها من عناصر الشيوعية مطلقاً ، إنما هي عبارة عن تكوين «طابور خامس» لروسيا يستعمل المصطلحات الشيوعية . ولا يخالني أي شك في أنه يجري الآن في سوريا إنشاء عدد كبير من الخلايا تضم في المقدمة «ذوي الياقات البيضاء» من المستغنين بالتدريس والطب والمحاماة ونحوهم ، ممن يرون أنهم لم يحظوا بنصيبهم العادل على يد الحكومة والمجتمع القائمين ، ويرحبون بالفرصة التي تجعل لهم شأنًا في الحياة ؛ والإغراء الشيوعي كفيلاً بتوفير هذا النوع من الرجال بدرجة مدهشة»

ولا يكاد يوجد شك في أن السياسة السوفيتية عمدت بعد الحرب مباشرة إلى تحسّس مدى ضعف بريطانيا في أعقاب الحرب ، بتشجيع الاضطراب السياسى فى الممالك العربية وفى تركيا وفارس ، غير أنها لم تكن لديها الوسائل لمواصلة تشجيع هذا الاضطراب عندما كان يقابل بمقاومة جدية . فى هذا الوقت انهار على « إسماعيل صدق » فى مصر الكثير من التشجيع من « الأحرار » لقاء ما اتخذه فى يوليو سنة ١٩٤٦ من الإجراءات « الدكتاتورية » ضد المهيجين اليساريين ؛ ومع أن الكثيرين ممن لا يتسع الخيال مطلقا لاعتبارهم شيوعيين قد شملتهم دائرة قصاصه الذى كان يعوزه شيء من التمييز بين مختلف الحالات (وإن كان معظم هؤلاء قد أطلق سراحهم بعد قليل) ، فإن الحقيقة التى لا شك فيها هى أن كلمة معارضة الوفد والوطنيين المتطرفين والمنظمات اليسارية كانت قد اجتمعت من عدة أشهر باشتراكهم جميعا فى حملة هوجاء لإحداث الشغب والإرهاب ، لا بقصد إفساد المفاوضات مع بريطانيا فحسب ، بل لإسقاط الوزارة المصرية أيضا وإجراء انتخابات جديدة . والمرجح أنهم كانوا فى هذا العمل الموحد يلقون مساعدة من وكلاء السوفيت ، وقد قبلوا قطعاً بالتهليل من صحافة الشيوعية العالمية . ويُلحق بذلك البيان الذى أصدرته « لجنة العمال للتحرير القومى » ، وهى التى ألقتها جماعة من المنظمين اليساريين فى سبتمبر سنة ١٩٤٥ عقب عودتهم مباشرة من مؤتمر باريس للاتحاد العالمى لنقابات العمال ، الشيوعى فى إدارته ، فإنه كان يشمل بين ما ذكره من الأغراض نصّاً على « أن تخلّص مصر من الدولة المحتلة لها ، بالعمل على الاستقلال التام لوادى النيل ، وإنالتهامركز آيين الدول الديمقراطية » ؛ وفى ١٣ يوليو سنة ١٩٤٦ نشرت جريدة « هو ما نقيه » (L'Humanité) مقالا تحت عنوان « الفاشية فى مصر — بين شقى رحى « بفين » (Bevin) » جاء فيه : « من البديهي أن مستوى معيشة الجماهير لا يمكن النهوض به إلا بمضاعفة الكفاح من جانب نقابات العمال وحركة مقاومة الاستعمار إن

الإضرابات التى كثر عددها فى الأشهر الأخيرة تزداد كل يوم اضطرابا بالصيغة السياسية ، فإن العمال المصريين ، فضلا عن مناداتهم بتحقيق مطالبهم المادية ، أخذوا يسهمون فى الكفاح لتحقيق جلاء بريطانيا النام عن مصر والسودان وإطلاق سراح مجاهدى الاتحادات العمالية ، ونيل الحقوق الديمقراطية »

والواقع أن الحملة التى شنّها السوفيتيون فى أعقاب الحرب بالشرق الأوسط باءت بالفشل فى كل مكان ، ولعل السبب فى ذلك أنها غالت فى تقدير ما ستلقاه من التأييد من أهل البلاد ، كما أنها لم تقدر التقدير الكافى للشدة التى ستمسك بها حكومة العمال البريطانية فى الدفاع عن المصالح العاهلية ، ولما ستبديه الولايات المتحدة من طيّب الاستعداد للقيام بالأعباء التى لم يعد فى وسع بريطانيا النهوض بها ^(١) . وفى أوائل عام سنة ١٩٤٦ كان أمام الاتحاد السوفيتى ، على ما يبدو ، مجال واسع للتمكن من أمر فارس بأكملها وجذبها إلى فلك نفوذها ، فلم يحلّ الصيف إلا وقد أرغمت على النزول بادعاءاتها إلى مجرد حق امتياز للزيت فى خمس الولايات الشمالية ، الأمر الذى كانت تستطيع نيله فى سهولة بموافقة بريطانيا والولايات المتحدة لو أنها اختارت طريق التعاون

(١) فى عام ١٩٤٦ قال Ephraim A. Speiser « أنه يكون من سوء الحظ لو قضت الأحوال ببقاء مصالحنا وسياستنا فى الشرق الأوسط تابعة على الدوام لمشيئة بريطانيا مع العلم بأنه إذا وجدت لأمرىكا سياسة مستقلة فى هذا الشأن فإنها لن تكون حتما ضالعة مع السياسة الروسية » (The United States and The Near East) الصفحات ٢٣٠ - ٣١ . فى حين قد تساءل « Dr. H. L. Hoskins » قبل ذلك « عما إذا كانت الولايات المتحدة تستطيع الآن ما لم تستطعه بريطانيا من قبل من أن تمضى فى وضع خطة لإحاطة الاتحاد السوفيتى بسوار من المواقم الاستراتيجية على طول الخط الحيوى الممتد من شواطئ البحر الأبيض المتوسط إلى الهند » ، وذلك تحت عنوان :

« The New Era of Power Politics » (Foreign Polic Aassociation)

مايو - يونية سنة ١٩٤٦ .

معهما بدلا من الارتياح والمعاداة، ولم يشرف عام ١٩٤٧ على الانتهاء حتى صفقت فارس الباب في وجهها، ولم تستطع ابداء أى حراك إزاء ذلك مطلقا؛ ولما أدركت أنه ليس أمامها في هذه الظروف الضيقة أمل في تحقيق شيء من مآربها في العالم العربي عكست موقفها التقليدي إزاء الصهيونية (وهو اعتبارها «آلة في يد الاستعمار البورجوازي») وعمدت إلى تأييد المطالب الصهيونية أمام «الأمم المتحدة». وقد تم لها بذلك ما كانت تريد من إنهاء الانتداب البريطاني في فلسطين، وإن كان ذلك لم يتيسر إلا بتمتع الصهاينة بما هو أعظم من ذلك أترأ وهو تأييد الولايات المتحدة؛ ولما تم لإسرائيل استقلالها أخذت سياستها الحيادية تتحول بالتدريج نحو دول الغرب؛ وترجع بعض أسباب ذلك إلى الحاجة المالية، وبعضها إلى عرقلة الكتلة الشرقية لهجرة اليهود إلى إسرائيل، وبعضها الآخر إلى السياسة السوفيتية العقيمة التي ترمي إلى تركيز السلطة في بلادها ذاتها.

وكذلك ما حدث في شهر يناير سنة ١٩٤٨ من فشل مشروع معاهدة «بورتسموث» (Portsmouth) الإنجليزية العراقية بتضام متطرف في اليمن واليسار ضدها. يمكن اعتباره نجاحا جزئيا للسياسة السوفيتية، وإن كانت العلاقات الإنجليزية العراقية عادت بحلول عام ١٩٤٩ إلى ما كانت عليه من الاتجاه الودي. يضاف إلى ذلك أن حملة «أنصار السلام» الموحى بها من السوفييتيين أخذت تجتذب إليها من قبل بداية عام ١٩٥٠ عددا يذكر من الأعداء ذوي الحيثية من بين أفراد الطبقة المتعلمة في الشرق الأوسط الذين يميلون إلى مناهضة «الاستعمار» الغربي من غير تمحيص؛ فدأبت «هذه الجماعة الصاخبة من السياح» بانتظام على مقاومة المساعي البريطانية والأمريكية لتأليف هيئة دفاع قوية بالشرق الأوسط من العالم العربي وفارس معا؛ هذا إلى مواظبة قسم من الصحافة العربية على ترديد العبارة الخلابية التي تصرح بأن

بريطانيا والولايات المتحدة هما الخالفتان لدولة إسرائيل وأنهما لذلك أعداء للعرب، وإلى إغراق محرقى مثل هذه الصحف في التهليل لكل تدخل سوفيتي بحق «الفتوة» فيما يعرض من مسائل الشرق الأوسط على مجلس الأمن للأمم المتحدة، فكل ذلك لا يمكن أن يكون خالياً من الغرض إطلاقاً أو مجرداً من تأثير العطايا (البقشيش). إن المسيحيين الأورثوذكسيين لهم بروسيا علاقة ترجع إلى ما قبل الثورة البلشفية، وقد جددت هذه العلاقة منذ عام ١٩٤٥، وإذا كنا نرى لشعوبهم ميلا شديدا إلى التزام الحياد في «الحرب الباردة» القائمة، ومن باب أولى إذا نشبت حرب عالمية ثالثة، فإن هذا الحياد يقوِّيه على ما يظهر موقفهم السلبي من مسيحية الغرب....

وهنا استطرد المؤلف إلى ذكر نشأة الأديان السماوية الثلاثة وأخذها أصولها عن تراث الأقدمين من اليونان وغيرهم، بما لا يتفق والعقيدة الإسلامية وخاصة فيما يتعلق بالإسلام نفسه^(١)، إلى أن قال:

على أن استتباب السيادة لثقافة الغرب منذ قدوم «نابليون» إلى مصر قد أثبت بصفة قاطعة أن الثقافة الإسلامية يعوزها بعض الكفاية المادية؛ فلا غرابة إذن أن كان بعض عناصر المسلمين على استعداد لعقد تحالف تكتيكي مع ذلك المروق المادى العظيم الذي نرى مقره المركزي بمدينة «موسكو».

وبعض هذه الأقوال منقولة عن .

Dom Gregory Dix : «Jew and Greek, a Study in the Primitive Church» (London, 1953) ص ٢٤

الفصل العاشر

الشرق الأوسط والعالم (١٩٥٠-٥٤)

شهدت الأعوام الأربعة التي تلت الحرب العالمية الثانية الثورة الناجحة التي شنتها الصهيونيون على حكم الانتداب البريطاني ، وإحجام الرأي السياسى بمصر والعراق عن مفاوضة بريطانيا في تعديل المعاهدة المبرمة مع كل منهما على أساس تأييد احتفاظ بريطانيا بقواعد في أرضهما للدفاع عن منطقة الشرق الأوسط إزاء « الحرب الباردة » القائمة . ولما تجددت المفاوضات في مصر في ١٩٥٠ - ٥١ كان الموقف الرسمى لحكومة الوفد أنها بمجرد نشوب الحرب تسمح للانجليز بالعودة في الحال إلى احتلال مرافق منطقة القناة ، على أن يكون الجيش المصرى قد حافظ على سلامتها منذ أخلاها الانجليز . فلما أوضح خبراء الانجليز العسكريون أن الدفاع ضد الغارات الجوية في الحرب « الحاطفة » تستدعى إنشاءات أساسية محكمة لا يمكن نقلها على وجه السرعة في حالة الطوارئ ، اجاب الوزراء الوفدون بأن الانجليز إنما يبحثون عن ذريعة لإطالة الاحتلال ، الذى ينادى الشعب المصرى بالإجماع بإنهاء ناجزاً ؛ وزاد على ذلك وزير الخارجية (محمد صلاح الدين) أن أدلى بأن الاعتقاد السائد في مصر هو أن تعرض مصر لأن تتناولها الحروب العالمية لم ينشأ عن موقفها الجغرافى الذى تلتقى عنده الطرق البحرية والجوية ، بل ينحصر سببه في تحالفها مع إحدى الدول العظمى ، وأن خير وسيلة لتجنبها ما أمكن ويلات حرب ثالثة إنما تكون بتوخيها سياسة الحياد التام . وإزاء هذا الميل من جانب مصر إلى التمسك ، ازداد تمسك بريطانيا بضرورة الدفاع الإقليمى للشرق

الأوسط ؛ وكان موقف حكومة العمال البريطانية أمام البرلمان في دور ١٩٥٠-٥١ مزعزعا ولم يفسح أمامها مجالا يذكر للتوسع في المفاوضة مع مصر ، إذ أن ميل جماعة « المحافظين » التقليدى للتشدد مع المصريين طالما تردد صداه قوياً في أقوال « المعارضة » . هذا فضلاً عن أن بقاء الوفد في الحكم بات مهدداً بازدياد النقد الموجه إلى إثراء قادته بحالة لم يسبق لها مثيل في حركة المضاربة في رفع الأسعار التي أحدثتها الحرب الكورية ، فصار لزاماً على الوفد أن يتمسك بطلباته القصوى من الانجليز حرصاً على بقاءه الممثل المحيى للوطنية المصرية .

يضاف إلى ذلك أنه في صيف عام ١٩٥١ اشتد الخلاف بشأن فارس (إيران) بين الحكومة البريطانية والولايات المتحدة بعد ما أخفقتا في الوصول إلى سياسة مشتركة في الموضوع . وكان ما أخذه حكومة الولايات المتحدة على عاتقها في « مبدأ ترومان » لعام ١٩٤٧ من مد تركيا واليونان بالمعونة لمقاومة هجوم « الحرب الباردة » السوفييتية قد أتاح لهاتين الدولتين فرصة أقل ما يقال عنها أنها كانت هدنة لهما من العناء ، وقد أفادت خلالها الحكومة التركية والشعب التركى أحسن فائدة من المعونة الأمريكية الفنية والمالية بإدخال الإصلاحات الحديثة في طرق المواصلات والزراعة والصناعة . وكان المظنون أن المنطق يقضى بمنح هذه الوسائل العلاجية لفارس أيضاً ، وهى التي لم تكن أقلّ منهما تعرضاً للضغط السوفيتى ، والتي كانت زيادة إيرادها من حصيلّة الزيت قد فتحت أمامها الباب لتمويل مشروع لسبع سنوات تبلغ جملة نفقاته ٦٥٠ مليون دولار دون الالتجاء في شىء منها إلى دافعى الضرائب بالولايات المتحدة . غير أن سياسة الفرس ، والمستشارين الأمريكين في مشروع سبع السنوات ، وأصحاب امتياز الزيت (شركة الزيت الانجليزية - الإيرانية) لم يفهم فقط اعتبار الأمر من المسائل التي يجب عليهم حلها مجتمعين ، بل شاءت

المقادير أن تتسع الشقة بين ثلاثتهم بمضى السنين. وكانت الحكومات الفارسية المتعاقبة منذ سنة ١٩٤٧ قد عوّلت على الحصول على « قرض » من الولايات المتحدة بمبلغ ٢٥٠ مليون دولار ، وكان مستشارو الدولة بالولايات المتحدة خلال هذه المدة يعلقون الموافقة على ذلك على شرط أساسى هو إجراء إصلاح جوهرى فى نظام الإدارة الحكومية ، الذى يشوبه الفساد وعدم الكفاية . وكلما ازداد فى هذه الأثناء تأييد الشعب لغلاة السياسة الفارسيين فى مناداتهم بتجريد شركة الزيت الانجليزية - الإيرانية من ملكيتها ، كانت الحكومة تزداد كل يوم تراجعاً عن مجاهرتها بالمازى التى تفضل هذه المغامرة والتى يمكن جنبها من تعديل شروط الاتفاق مع الشركة . كذلك نجم أمر لم يكن فى الحسبان ، وهو تقرير حكومة العمال البريطانية تخفيض مقدار ما يوزع من الأرباح على المساهمين إذ أفضى ذلك فى عام ١٩٤٨ إلى نقص فعلى فى دخل الحكومة الفارسية العاجل من الزيت ، ومع أن الشركة كانت قد اتخذت إجراءات سريعة لتقديم عروض تعويضية ، فإنها لم يقدر لها بلوغ ما جرى به التيار العام فى هذا الشأن (بما روى أولاً فى « فنزويلا » ثم فى المملكة السعودية العربية) من العمل باتفاقات تقضى بتقسيم الأرباح بنسبة ٥٠ للشركة صاحبة الامتياز و ٥٠ للحكومة التى يوجد الزيت فى أرضها . وقد قضى المفاوضون الفارسيون جانباً من الوقت فى المدة ١٩٤٩ - ٥٠ وهم يواصلون المطالبة بأن تكون الخمسون فى المائة المخصصة لهم من الأرباح مقدرة لا على أساس أعمال الشركة الانجليزية الإيرانية فى فارس بالذات لحسب ، بل على نصيبها أيضاً فيما تبشره من الأعمال فى بلدان أخرى بالشرق الأوسط وعلى تجارتها العالمية الواسعة فى توزيع الزيت ؛ وكانت حجة الفرس فى ذلك أن هذا الاتساع الشاسع فى الأعمال المربحة ، التى يؤول النصيب الأعظم منها إلى الحكومة البريطانية بحكم ملكيتها الستة وخمسين فى المائة من رأس مال الأسهم ، ولما تجنيه

من الضرائب ، لم يُتيح له الوجود إلا لأن شروط الامتياز الأساسية المبرمة فى عامى ١٩٠١ و ١٩٣٣ أُملت إملاءً على حكومات فارسية لم تمثل الشعب ، أو لأن هذه الشروط فسرتها الشركة بطرق « محجفة » جداً بحقوق فارس ؛^(١) ولم يفكر سوى العدد القليل من سياسة الفرس فى أن مواطنهم لم يتحملوا شيئاً من المجازفات المالية الأولى ، وأنهم كانوا يومئذ فى حالة يستحيل عليهم فيها تقريباً تقديم أحد من ذوى المهارة الفنية . يضاف إلى ذلك أن بعضاً من مستشارى الأمريكان فى مشروع سبع السنوات كانوا فى ذلك الوقت أو قبله متصلين بشركات للزيت فى الولايات المتحدة اشتهرت بحسدها لحالة الشركة الانجليزية - الإيرانية ، وكان موقفهم بلا شك مشجعاً لغلاة الفرس على الاعتقاد بأنه فى استطاعتهم إخراج الشركة الانجليزية - الإيرانية من ملكيتها والحصول من منافسيها على شروط تفضل شروطها ؛ ولم يكن ضرب البريطانيين والروس بعضهم ببعض بالأمر العسير على دولة أتيح لها البقاء إلى ما بعد القرن الماضى عن طريق ضرب بريطانيا وروسيا إحداها بالآخرى . وحدث فى مارس سنة ١٩٥١ أن اغتال أحد الغلاة رئيس الوزراء المعتدل « الجنرال رزميرا » لرفضه علناً تأميم أعمال الشركة الانجليزية - الإيرانية باعتباره أمراً غير ممكن من الوجهة العملية ؛ خلفه فى رئاسة الوزارة الدكتور مصدق ، وهو رجل فى السبعين من عمره شريف المقصد غير أنه منقاد لعواطفه ؛ وقد استطاع أن يستغل التصريح العائى الذى فاه به سفير الولايات المتحدة « الدكتور هنرى جرادى » (Dr. Henry Grady) عن قلقه وأنه يخشى أن موقف السفارة البريطانية الخالى من الاسترضاء قد يدفع فارس إلى أن تلحق بالصين إلى حظيرة

(١) أنظر المبحث « إيران تعرض قضيتها فى التأميم » فى « Oil Forum » مارس سنة ١٩٥٢ ، وكذا المبحث « إيجابيات الشركة الانجليزية - الإيرانية مؤيدة بالحقائق » فى نفس المصدر ، وكذا مقال Dr. Laurence Lockhart « أسباب منازعات الزيت الانجليزية الفارسية » فى « Journal of the Royal Central Asian Society » لأبريل سنة ١٩٥٣ .

الشيوعية (إذ أن حزب « تودة » الشيوعي بها قد دأب على اغتنام أكبر فرصة ممكنة يتيحها له الموقف). وكان موقف وزارة العمال داخل بريطانيا مزعزعا ، فأخذت تحوم بين التلويح بالشدة لحماية مصالحها الزيتية في فارس وبين إظهار استعدادها لقبول « إيضاحات » الولايات المتحدة ، إلى أن سلمت في آخر الأمر بما قرره « مصدق » من طرد آخر دفعة من الفنيين البريطانيين من مصنع التكرير العظيم بعبدان في أكتوبر سنة ١٩٥١ .

وقد أتت هذه الضربة القاصمة لهيبة بريطانيا ، في نفس الوقت الذي توقفت فيه المفاوضات الانجليزية المصرية ، وحدثت بحكومة الوفد إلى رفض ما اقترحه بريطانيا من انضمام مصر إلى الدول الرئيسية لشمالى الأطلنقى — ومن بينها تركيا — في كتلة دفاع عن الشرق الأوسط ، وقيامها ، بدلا من ذلك ، بإعلان انتهاء المعاهدة الانجليزية المصرية ونظام الحكم الثنائى في السودان . وقد تكشففت الأمور في الحال عن انضواء قيادة الجيش المصرى العليا إلى إرادة الملك فاروق لا إلى الوفد ، وأنها غير مستعدة لأن تجازف بمهاجمة المواقع البريطانية المحصنة بمنطقة القناة ، ولما لم تأت المقاطعة الإيجابية التى عمد إليها العمال المدنيون المصريون بالغرض المقصود ، وهو إنشاء البريطانيين عن عزمهم قام عميد الوفدين « فؤاد سراج الدين » (الذى كان وزيرا للداخلية والمالية معاً) بقيادة حملة « حرب عصابات » ، بعض أعضائها من المتطوعين وبعضهم مسحوبون من القوات النظامية ، بقصد إزعاج البريطانيين وحماهم على الاستسلام . فلما ووجهت هذه القوة ، الضعيفة التسليح ، بالدبابات ومدافع الميدان البريطانية أرغمت على مداومة الاستبسال بما كانت تلقاه من التهديد بالمحاكمة العسكرية ، وبما صدر إليها من الأوامر التأليفونية من مكتب « سراج الدين » بالقاهرة بعيداً عن كل خطر — وأخيراً انضم نفاذ صبر البريطانيين من دوام الاعتداءات على قواتهم ، إلى استهتار سراج الدين فى سبيل تزعمه الشعبى ،

فنشأت عن ذلك واقعة حربية فى كل مظاهرها بالاسماعيلية أسفرت عن قتل أكثر من أربعين مصرى من الذين كانوا يسمون بقوات البوليس الإضافية . وانتقاماً لذلك قامت فى اليوم التالى ، ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ ، جماعات منظمة بإشعال الحرائق ودمرت شطراً كبيراً من حى السياح والمحال التجارية بالقاهرة ، وقضت على حياة نحو عشرين من الأوربيين ، وأحدثت من الاضرار المادية ما قدرت قيمته بالملايين من الجنيهات .

وقد كان الملك فاروق فى انتظار مثل هذه الفرصة لعزل حكومة الوفد وتعطيل البرلمان ؛ فعمد بحكم البلاد فى ستة الأشهر التالية إلى سلسلة من حكومات الأقليات ، قامت خلالها بوقف حرب العصابات ضد البريطانيين ، كما سعت إلى إزالة القطيعة التى خيمنت باستمرار على العلاقات المصرية برجال السياسة السودانيين منذ عام ١٩٤٦ . وكان الوفد لا يتزحزح عن عدم قبوله شيئاً أقل من اتحاد السودان مع مصر فيما يتعلق بالدفاع والمالية والسياسة الخارجية ؛ غير أن رئيس الوزارة « نجيب الهلالي » لم يتردد فى فتح باب المباحثات مع أعضاء « جبهة الاستقلال » السودانية الذين لا يميلون مع المصريين . غير أنه عندما حاول النحرى عن مواضع الفساد عند الوفدين قضى على جهوده بدسيسة دنيئة دبرها بعض الأذنياء ممن كانوا فى السنوات الأخيرة يشجعون فاروق على المضى فيما دأب عليه من الخلاعة . ثم إنه تبين لفاروق أن جماعة من ضباط الجيش ، من ذوى الرتب الوسطى ، يشتغلون بتدبير مؤامرة ثورية ضده ، غير أنه لم يقبل شيئاً مما أبدى له من النصيح بترضية رئيسهم المختار المحترم « اللواء محمد نجيب »^(١) ، وأصر على الفتك بهم . على أن المتآمرين كانوا أسرع

(١) المترجم — قد اتضح الآن أن المدير الحقيقى للثورة والراسم لخطتها هو رئيس الجمهورية الحالى الفذ السيد « جمال عبد الناصر » ، وأن « اختيار » محمد نجيب رئيساً لم يكن فى الحقيقة المكتومة إلا بصفة مؤقتة ، وبعد أن تم رسم الخطوة الأساسية لحركة الثورة .

منه إلى التحرك « فأرغموه على النزول عن الحكم ومغادرة البلاد ، وكان ذلك في يوم ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٢ . ثم أتموا حركة الثورة بإعلان مصر جمهورية واختيار اللواء محمد نجيب أول رئيس لها ، في ١٨ يونيو سنة ١٩٥٣ .

ولم يكن بين الأعضاء الذين تألف منهم « مجلس الثورة » من تجاوز سن الأربعين سوى محمد نجيب نفسه ، وكانت رتب التسعة الباقين ما بين بكباشى وصاغ وقائد جناح جوى . وقد بذلوا جهودا صادقة لإدخال النظام في الإدارة المدنية لأعمال الحكومة ، كما بادروا إلى سنّ تشريع لتحديد الملكية الزراعية بجعل الحد الأقصى لها ٢٠٠ فدان لكل مالك ، مع توزيع ما زاد على ذلك على المعدمين من الفلاحين في شكل قطع زراعية صغيرة ، على أن تدار شئونها بالطرق التعاونية وبإرشاد رجال وزارة الشؤون الاجتماعية . على أنه لو تم أقصى ما يُنتظر على هذا الوجه في فترة الانتقال ، المحدد لها خمس سنوات ، لكان ذلك نفسه جزءاً يسيراً من حل مشكلة تضخم عدد السكان بالنسبة للمساحة الزراعية ؛ ولذلك عُلقت الآمال على توسيع نطاق الصناعة عن طريق استنباط الكهرباء من المساقط المائية بالنيل . وقد كان لما أبداه هؤلاء الثوار الفتناء من روح التقدم أطيّب أثر لدى دوائر الأحرار بالولايات المتحدة والدوائر الاشتراكية في بريطانيا . ثم إنهم عمدوا إلى الإفادة في مسألة السودان بما أقدم عليه رئيس الوزارة الأسبق نجيب الهلالي (وإن كانوا قد اعتقلوه عدة أشهر مع غيره من الشخصيات السياسية الهامة) ، فعرضوا على الأحزاب السياسية السودانية أن يختاروا بحريتهم بين الاستقلال والاتحاد مع مصر . فما أن صدر هذا التصريح من جانب مصر حتى بادرت الأحزاب السودانية التي كانت تعتمد على مصر في مناهضة « جبهة الاستقلال » ، التي تتمثل فيها أطماع « المهدي باشا » الشخصية ، إلى الائتلاف معاً في هيئة واحدة هي « حزب الاتحاد القومي » ، لتخوض غمار الانتخابات العامة ، التي كانت

الحكومة البريطانية قد أعدت العدة لإجرائها تحت إشراف لجنة دولية . وكان من الأمور المحمولة عدد الناخبين في جنوبي السودان (وهو لا يدين بالإسلام) وفي الأنحاء الأخرى البعيدة عن تأثير السياسة التي لا تخلو من المغالطة بالمدن الرئيسية ؛ غير أنه ، بفضل ما قامت به مصر من عظيم التأييد لحزب الاتحاد القومي بالمال والدعاية ، وتحاشى الموظفين البريطانيين القيام بأى تأييد يذكر لجبهة الاستقلال ، حاز الفريق الأول أغلبية واضحة في الانتخابات في نوفمبر سنة ١٩٥٣ ؛ وبذلك دخل السودان في دور جديد من تاريخه ، على أن يبدأ فيه الموظفون البريطانيون في الانسحاب ، بحيث يتم انسحابهم في نهاية ثلاث سنوات ، في الوقت الذي يقوم فيه السودانيون بإعطاء أصواتهم ، في مواجهة المصريين ، بشأن وضعهم السياسى مستقبلاً .

وقد كان لهذا النجاح في السودان أثر مشجع لدى رجال الثورة المصريين وصحافتهم (بعد أن أخفقت أصوات المعارضة بسلسلة من المحاكمات بتهمة الخيانة أمام محكمة الثورة ، التي كانت مطلقة السلطة في أحكامها إلى حدود الحكم بالأشغال الشاقة المؤبدة) ، فطالبوا البريطانيين بالجلء العاجل عن منطقة القناة . وقد أعربوا عن استعدادهم للواقعة على بقاء عدد محدود من الفنيين البريطانيين في زى مدنى لمدة محدودة ، وتحويل القوات البريطانية الحق في العودة في حالة وقوع اعتداء على إحدى الدول الأعضاء في الجامعة العربية ، غير أن تمسك البريطانيين بإدخال تركيا وفارس ضمن الدول ، التي بسبب الاعتداء عليها يجوز للقوات البريطانية العودة إلى منطقة القناة ، أفضى إلى وقوف المفاوضات ، مع التهديد بالنزاع الحكومة المصرية سياسة الحياد التام . على أنه في فبراير سنة ١٩٥٤ كفت يد اللواء محمد نجيب عن السلطة ، وانحصر النفوذ في يد رئيس الوزراء البكباشى « جمال عبد الناصر » ؛ فاتخذت إجراءات حاسمة ضد الشيوعيين ، وأعيد فتح باب المفاوضات مع البريطانيين . وفي شهر يوليو

وصل الفريقان إلى الاتفاق على سحب القوات البريطانية في بحر سلتين ، مع تخويلها حق العودة في حالة الاعتداء على إحدى الدول العربية أو على تركيا ، وأن يُعهد في صيانة المؤسسات البريطانية بمنطقة القناة إلى هيئة من المقاولين البريطانيين المدنيين لمدة سبع سنوات . وقد كان المأمول أن تتم تسوية المسائل التفصيلية الهامة من فنية ومالية وإقرار المعاهدة في أوائل الخريف ؛ لولا أن شغل بال « عبد الناصر » بأعمال جماعة « الأخوان المسلمين » ، الواسعة الانتشار التي لم تُبدِ تحولا عن موقفها غير المسالم .

وبالعودة إلى « إيران » نجد أن نزعة « الدكتور مصدق » الوطنية غير المسالمة لم تُقضى في خلال هذه المدة إلا إلى إفلاس وطني ، إذ أنه ، وإن كانت محكمة العدل الدولية قد قررت أن النزاع مع الشركة الانجليزية — الإيرانية لا يدخل ضمن طائفة المسائل التي وافقت حكومة فارس على خضوعها لسلطة المحكمة ، فإن ما حدث من التوسع في إنتاج الزيت بكل من العراق والكويت والمملكة السعودية العربية قد عوّض من التوقف في إنتاج الزيت الفارسي ، كما أن المصاعب التي نتجت عن إغلاق مصنع التكرير بعبدان قد اتخذت إجراءات عاجلة للتغلب عليها — وإن كان ذلك قد جرّ على بريطانيا عجزا كبيرا في حصيلتها من الدولارات ؛ ذلك إلى أن ما للشركة الانجليزية — الإيرانية من كبير النفوذ على أساطيل نقل الزيت العالمية قد عاق الحكومة الفارسية عن إيجاد عملاء يحلون محل البريطانيين ، اللهم إلا إذا استثنينا المقادير الضئيلة المضحكة التي كانت تشتريها إيطاليا واليابان . ومع ما حصل للشركة الانجليزية — الإيرانية من غلبها على أمرها ، فلم تستغل شركات الزيت الأمريكية الفرصة ، كما أن حكومة الجمهوريين الجديدة بالولايات المتحدة امتنعت عن زيادة معونتها المالية لإيران ما دامت هذه ماضية في سياستها السلبية بشأن الزيت . وكان الدكتور مصدق يدأب بانتظام على توسيع نطاق سلطانه

على حساب نفوذ الشاه الشاب ، فعندما قام في أغسطس سنة ١٩٥٣ بمقاومة ما همّ به الشاه لعزله ، قام « الجنرال زهيدى » على رأس الجيش للتدخل في الأمر ؛ وبعد أن التحم في موقعة مع أعوان مصدق ألقى القبض على ذلك الرجل المسنّ العنيد . وفي صيف عام ١٩٥٤ عُقد اجتماع بين ممثلي الحكومة الفارسية وهيئة دولية تمثل شركات الزيت في العالم ، ومن بينها الشركة الانجليزية — الإيرانية ، فوصل الجميع إلى اتفاق لاستئناف استخراج الزيت في فارس ، بشروط تُقدر أنها كفيلة بحصول فارس من ذلك الوقت فصاعداً على حصيلة كافية ، ولكن (نظراً لما أنشئ في هذه الفترة من موارد للزيت الخام ومعدات للتكرير لتحل محل نظائرها في فارس) لم يقرر الاتفاق لفارس ، على سبيل التعويض بما خسرت في عامين من جراء سياسة وطنية خرقاء ، شيئا كثيراً ، خشية أن يكون ذلك موضع إغراء على إعادة هذه التجربة في بلدان أخرى .

أما « إسرائيل » ، فإن الدول العربية قد تمسكت في إصرار برفض إجراء مفاوضات لعقد صلح رسمي معها ، مما أفسح مجالا واسعا لوقوع احتكاك على طول خطوط الهدنة التي رسمت حدود دولة إسرائيل المتعرجة على أساس الأمر الواقع . وعندما قامت إسرائيل بمحاولاتها في الشمال لتحويل مجرى مياه أعالي الأردن من أجل بعض أعمال الري قوبلت بمقاومة مسلحة ودبلوماسية من سوريا ، بحجة أن مثل هذا العمل يخلّ بشروط نزع السلاح في المنطقة التي تتأثر بهذا المشروع والتي نصّ عليها في شروط الهدنة لعام ١٩٤٩ . على أن أكبر مصدر للاحتكاك كان على امتداد الحد الفاصل بين إسرائيل والأردن وقدره ٣٣٠ ميلا ، إذ كانت إسرائيل قد أهملت تحديد هذا الخط على أساس اعتبارات استراتيجية ، دون مراعاة لمصلحة عشرات الألوف من القرويين الذين يُفصل بذلك بينهم وبين أراضيهم التي يرتقون منها ، كلها أو بعضها ؛ وإزاء هذه الظروف لم يكن في وسع رجال الأمن في الأردن ، أو ربما لم يكن

من رغبتهم لخالصة ، أن يقضوا على ما دأب عليه العرب ، سواء أكانوا
لا حيين حقيقة أم أفاكين من الذين اعتادوا السطو والنهب ، من التسلل إلى
ما . ا خط المدينة سعياً وراء غلبة يسابونها . فكان ما يقع بسبب ذلك
من اعتداءات على الأنفس أو الممتلكات مثاراً دائماً لإنزعاج المستعمرات
الإسرائيلية الواقعة على الحدود ، ولغضب رجال الأمن بإسرائيل ،
و « بن جوريون » وزير دفاعها . لذلك وضعت في أوائل عام ١٩٥٣ خطة
منظمة واسعة النطاق للانتقام من القرى التي هي موضع المظنة ، أفضت في
النهاية إلى تدمير نصف قرية « قبيّة » في أكتوبر سنة ١٩٥٣ وقتل ٦٦ من
سكانها . وقد أعلن مجلس الأمن للأمم المتحدة سخطه على هذا الانتقام
الوحشي ؛ غير أن ما أوصى به من قيام الحكومتين بإجراء مباحثات لتعديل
شروط الهدنة قبل بعدم الرضا من الجامعة العربية ، فقررت في اجتماع لها
في شهر ديسمبر أن ذلك يعدّ تحايلاً لحمل حكومة الأردن على قبول مشروع
للولايات المتحدة لتنظيم مياه الأردن ونهيراته معاً بحيث يخصص ٦٥ في المائة
من مجموعها لرى مملكة الأردن و ٣٠ في المائة لإسرائيل . ثم إن طرد
الملك فاروق من مصر قد أذكى نار التبرّم عند أهل الدول العربية الأخرى ،
فطالب لهم أن يعزوا كل تبعة في هزيمة العرب في فلسطين في عام ١٩٤٨ إلى
سوء القيادة أو إلى الدول الغربية ، ولم يبد منهم شيء يذكر من الشعور
بالمسؤولية الشخصية أو لوم النفس ؛ ونتج عن ذلك أن مناهج المعونة الفنية
الأمريكية (النقطة الرابعة) لقيت مقاومة سياسية كبيرة ؛ وعندما فوتخوا من
بريطانيا والولايات المتحدة بشأن إعداد دفاع إقليمي مشترك كان الجواب
الجماعي من العالم العربي أن « إسرائيل » ، التي مازالت الدول الغربية تؤيدها ،
هي منبع خطر عاجل أشد من خطر الاتحاد السوفيتي . على أنه بحلول صيف
١٩٥٤ كانت حكومة العراق قد لحقت بتركيا والباكستان في تلقي معونة عسكرية

من الولايات المتحدة ، كما أبدت الحكومة المصرية استعدادها للمفاوضة في
هذا الشأن ؛ غير أنه اشترط أن يكون هذا الميل مع الغرب مقروناً في كل
مملكة باتخاذ إجراءات حاسمة ضد دعاة الوطنية المتعسفين والشيوعيين
المؤازرين لهم .

في هذا الجو المفعم بالتراشق بالاتهامات ، لم يكن من السهل على بريطانيا
بوجه خاص الاستمرار فيما اشتهرت به من اعتبارها للشرق الأوسط ، أولاً
وقبل كل شيء ، مجرد حلقة في سلسلة مصالحها العاهلية ، حتى لو لم يعز إلى
بريطانيا والولايات المتحدة حمل التبعة المباشرة في مشروع إيجاد إسرائيل ،
سواء في صورته الغامضة في عام ١٩١٧ ، أم بعد مولد إسرائيل ، الذي هو
في نظر الشرق الأوسط حادث مروع فظيع . على أن العالم العربي ، بمغالاته
العاطفية في تقدير موقفه من الغرب ، لم يتخذ أكثر الخطوات سداداً لخدمة
مصلحته الاقتصادية ؛ فإنه لأسباب متأصلة في تاريخ المنطقة الاجتماعي ،
كان الاتجاه الغالب بالنسبة للأموال المكسدة لديه ، كالتى توافرت من
اتساع نطاق استخراج الزيت ، إنفاقها على المسرات الشخصية للفئة الصغيرة
الحاكمة (كما يشاهد في المملكة السعودية العربية والكويت) . أو في المشروعات
التي يُنظر أن تأتي بالأرباح الكبيرة أمثال بناء الفنادق الفخمة ذات « الكزنيوهات »
ونحوها ، بدلا من إيداعها في المشروعات التي ، وإن لم تأت بمثل هذه الأرباح
العاجلة ، فإنها تعود بتقوية الاقتصاد المتداعى بهذه المنطقة . ومن
ذلك يتبين ، من جهة ، أن حب العظمة الكاذبة هو على ما يظهر
نزعة من نزعات الخلق العربي ؛ ومن جهة أخرى أن هناك تسليماً
ضمنياً بأن الغرب هو الذي يضطلع إلى ما شاء الله بتقديم المال اللازم
لتلك المشروعات الإنمائية الأساسية ؛ ولا غرو ، أفليس في عنق الغرب
دين يُلزمه بإصلاح العالم العربي نظير المسلك « الاستعماري » الذي اعتاد

أن يسلكه معه في الماضي بوجه عام ، وما اقترفه على وجه التخصيص في مسألة إسرائيل واللاجئين العرب (الذين دأبت الدعاية العربية على تضخيم عددهم) ؟ ^(١) وعند ما أصدرت حكومة الولايات المتحدة إنذارها بوقف معونة اللاجئين حتماً في منتصف عام ١٩٥٥ إذ لم تتخذ إجراءات حاسمة لإعادة إسكانهم قبل ذلك الوقت ، كان في ذلك مجال لإثارة التهديدات المعتادة ، المضادة لذلك ، بأن الشيوعية تنتشر انتشاراً لا سلطان لأحد عليه (والحقيقة التي لا شك فيها هي أن مخيمات اللاجئين كانت أصاح منبت طبيعي لنمو الدعاية الشيوعية) ؛ كما أن حكومة الثورة المصرية طوّحت بنفسها مراراً في أقوال تشير إلى أن روسيا كفيفة بسحق الغرب . وقد أضافت « إسرائيل » إلى الراحة الكريهة المتصاعدة من هذا الجو العام المفعم بالقدس والتراشق ، رأتها الخاصة بها ، بتدخلها في المفاوضات الانجليزية المصرية التي كان موقفها غاية في الحرج والدقة ، وذلك خوفاً من سياسة مصر بعد أن تصبح في يد قادة الوطنية ومتحررة من كل تحكم بريطاني — إذ أن « الفرخ » الإسرائيلي الغريب ، المزهو بنفسه المجرد من الضمير ، لم يفتقر له جهد في البحث وراء أي مأمن جماعي يحتوى به من جماعة الطيور العربية ، التي ألقى به ، وهو في طور التفريخ ، في عشها الناقص البناء ، بلا حفاوة ولا ترحيب .

(١) « كان من النتائج التي ترتبت على المشروعات المراد بها معونة الشرق الأوسط ، أمثال مكتب الشرق الأوسط الذي أنشأه « المسترفن » ، والنقطة الرابعة للرئيس « ترومان » ، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين العرب ، والمنحة الأخيرة التي نفج بها الرئيس « إيزنهاور » فارس وقدرها ٤٣ مليون دولار ، أن ازداد اغترار القوم بأن معونة الغرب واجب لازم ... وكلما ازدادت المعونة العامة التي يقدمها الغرب للشرق الأوسط ، كانت أدوم أثراً في اعتقاده بأن الغرب عليه التزامات نحوه لا مفر منها » . (عن مقال بعنوان :

« Proud Borrower and Shy Investor » في مجلة « The Economist »
(الصادرة بتاريخ ٧ نوفمبر سنة ١٩٥٣ — الصفحتان ٤٠٣ — ٤٠٤) .

يقول الأستاذ « ديمنت » (V. A. Demant) « ان المجتمع دائماً مريض ، ولكن مرضه ليس دائماً مرض الموت » . وفي العالم العربي نجد أن الفجر اللامع الذي تكلم عنه « جورج أنطونيوس » (George Antonius) عام ١٩٣٨ في بحثه عن « استيقاظ العرب » (Arab Awakening) قد أصبح في عام ١٩٥٤ نجراً قائماً مظلماً . كما أن شاباً عربياً متفرنجا ، يصح اعتباره مثالا لغيره ، كان منذ ثمانية أعوام متفرغاً للنشاط السياسي في سبيل القضية العربية ، والآن يعترف لمؤلف هذا الكتاب بأنه ، وإن كان لا يزال متحمساً لخدمة قومه في الميدانين الاجتماعي والتعليمي ، فقد صار في حكم المقتنع بأن المجتمع في الشرق الأوسط الآن (بحسب تعبير الأستاذ « ديمنت » أيضاً) « في طور هبوط من أطوار دورته » . ثم يواصل الكلام فيقول : « ولست أقصد بذلك أن كل شيء فيه في انحلال فإن حالة المجتمع لا يجوز الحكم عليها بمجرد إلقاء نظرة على عوامل التدمير أو عوامل الإصلاح التي تعمل فيه ، بل يجب التأمل في مدى تأثير القوتين معاً وسرعة عملهما ، والتساؤل أيهما له اليد العليا : عوامل النمو أو عوامل التدهور ؟ فإن الناس لا يستطيعون البقاء دائماً في حالة مدّ ؛ وإذا كانت « فطيرة الموسم » عرضة لأن يقلّ سمكها » فإن روح الإنسان المعنوية تهبط تحت الأعباء المستمرة التي يقتضيها دوام التدبير والنشاط . إن المدينة مبنية علوى ، فلكي يُضمن لها البقاء يجب إقامتها على قاعدة من الأسس الأولية السليمة » ^(١) .

ومنذ عهد قريب قام السيد « ألبرت حوراني » — وهو غير « الشاب

(١) عن V. A. Demant في كتابه « Religion and the Decline of Capitalism »
(طبع لندن عام ١٩٥٢ — الصفحتان ١٥٧ و ١٦١) .

العربي المتفرد المعبر مثالا لغيره « الأنف الذكر ، وإن كانت آراؤه لا تختلف عنه كثيرا — بتحليل الموقف في مقال شائق بعنوان « هبوط مركز الغرب في الشرق الأوسط »^(١)؛ ونجد بيت القصيد من مقاله في سؤاله الختامى عما إذا كان هناك مجال ما للنظر في مثل ذلك الهبوط مالم يكن هناك هبوط واقعى في الغرب في ذاته ، وما لم يكن التسيطر الغربى في الشرق الأوسط فى خلال القرن التاسع عشر قد حصل « فى وقت كان فيه الغرب فى أزهر أدواره الاقتصادية ولكن فى أحط أطوار مشاعره الروحانية أيضاً »^(٢). وقد خصص شطرا كبيرا من مقاله^(٣) لتوضيح آثار هذا الهبوط الروحاني فى تسميم العلائق بين الشرق الأوسط والغرب — ولا سيما بريطانيا التى لها نصيب الأسد فى هذه العلائق ، والتى يعدّ وضعها مثالا لما أنتجه القرن التاسع عشر من الروح الاستعمارية — غير أن السيد حوراني يصرّح فى الوقت نفسه (فى الصحيفتين ٢٦ — ٢٧) بأن المجتمع الإسلامى التقليدى كان قد أخذ فى أسباب التدهور عندما دخل فى دور الخضوع لتقاليد الغرب حوالى عام ١٨٠٠ ، وأن تدهوره فى الميدان الروحاني (ولا أقول المادى) ازداد سوءاً بتأثير هذا الخضوع . أما من حيث الدراسات الإسلامية القديمة — بالطريقة التى تدرس بها فى الجامعة الأزهرية بالقاهرة — « فإنها عقيمة ولم تُزود بالآراء الحديثة لإكسابها الخصوبة » . ومن جهة أخرى

(١) عن « International Affairs » — عددى يناير ولبريل عام ١٩٥٣

المجلد ٢٩ .

(٢) نفس المقال — الصفحتان ٣٤ و ١٨٣ .

(٣) وهو أكبر مما ينبغي فرأى Brigadier Stephen Longrigg الذى

أدلى برأى مقابل لذلك فى نفس المبحث فى يوليو سنة ١٩٥٣

« يرجح أن جماعة المتفردنجين قد خسروا أكثر مما أفادوا ؛ فإنهم بقدر تأثرهم بالآراء الغربية الحديثة يميلون إلى البعد بأنفسهم عن العقيدة الإسلامية والقيام بفروضها التعبدية ، وإن كان من الجائز أنهم لا يزالون يشعرون بفخر الإسلام الجماعى ، ويزداد شعورهم بذلك كلما ذبلت العقيدة فى نفوسهم ؛ وهم فى الوقت نفسه لم يكتسبوا فى مقابل ذلك سوى فكرة مهوشة عن بعض الآراء الغربية ، التى لا تستطيع فى ذاتها أن تجزم بالأسس التى بنيت عليها .

« إن ما نراه فى أيامنا هذه من انتشار المذاهب الدنيوية المحضة ، أمثال النسبية والمادية ، يُفضى إلى « العدمية » (الإهلست) حتى فى عالم الغرب الذى مازال يلبس هذا الأمر من تعاليم المسيحية ، فكيف بالحال فى الأمم الأخرى الذين هم عنها بمعزل تام . إن المشكلة الأساسية فى العالم العربى ، السياسى منها والفردى على السواء ، هى الخوف من « العدمية » ، إذ يزيد من خطرهما اقترانها بالشعور الوطنى المتطرف وبالوسائل الحربية الحديثة . »^(١)

ويتضح هذا الميل إلى « العدمية » بشكل مروع لمن كان عمله يشمل الاطلاع على آراء الطلبة فى إحدى الجامعات الغربية ببلدان الشرق الأوسط ، بشأن (١) تطور الحضارات العظمى ، و (٢) أساليب العلاقات الدولية ومبادئها ؛ فهناك ، عندما يطلع الإنسان على كُدس من مقالات الطلبة ، يتمثل أمامه أن ما يبدو فى بعضها من النقص الفاحش فى التعبير بلغة أجنبية لا يرجع إلى مجرد النقص فى إعداده بالمدارس الثانوية ، بل يعود أيضاً إلى ميل « عدى » فيه لنبد المؤثرات الغربية واللغات التى هى وسيلة هذه المؤثرات . فمن ذلك ما نُقل عن أحد الشبان من أنه قال : « إنى أكره الانجليزية » — قالها فى لهجة تفوق كل ما يبدو من الشباب من التعبير عن كراهيتهم لإحدى مواد الدراسة .

(١) عن نفس المبحث — ص ١٨١

والظاهر أن ما لوحظ في جانب من هذه المقالات من شدة الكراهية السخيفة للأجانب متناسب تناسباً عكسياً مع مبلغ معرفة الطالب باللغة الأجنبية التي يكتب بها؛ ومع ذلك نراه قد اختار تلقى دراسته العالية بنفس هذه اللغة، لا لسبب سوى الفوائد العلمية أو المادية التي يأمل في تحقيقها من وراء ذلك. وقد أتينا بما فيه الكفاية من تحليل هذه الحالة النفسية المضطربة، ومن الواضح أن المتأثرين بها يستحقون منا كل عطف في تفهم تفكيرهم؛ ولكن ما حيلة المدرس الذي ينتمي إلى الغرب في ذلك ما دام (١) أن الغرب هو الذي تقع عليه التبعة كلها تقريباً في وجود هذا الوضع، (٢) وأن المدرس نفسه يعترف بصحة هذه الآراء ولو إلى حد ما؟ ثم ماهي المثل والمبادئ التي يمكنه اعتبارها على جانب من الحق؟ الحقيقة أن لا شيء من الأقوال الأكثر عصرية أو الأكثر قرباً منا يفوق ما نطق به «أشعيا» إذ يقول: «كلنا كغنم ضللنا، منّا كل واحد إلى طريقه» — على ألا يعزب عن الذهن أن هذا الإرشاد يسرى على مجتمع الشرق الأوسط كما يسرى على مجتمع الغرب سواء بسواء. وبما أن الاعتراف الصريح بخطأ الإنسان دون أن تكون لديه نية التوبة والإنابة لا يغني عنه شيئاً (وربما كان هذا أكثر انطباقاً اليوم على الشرق الأوسط منه على الغرب)، كذلك لا أمل في الانصلاح دون الاعتراف بالخطيئة. وقد أعرب «ف. د. موريس» (F. D. Maurice) عن هذه الفكرة بلغة السياسة منذ مائة عام، إذ قال:

«إذا طرحنا جانباً تلك العقيدة القائلة بأن الحكام يحكمون بإذن الله ومشيتته، على اعتبار أنها عقيدة عميقة،... فإنني لا أرى أملاً ما في التقدم، بل لن يكون هناك شيء سوى التذبذب المستمر والرجوع دائماً إلى حيث بدأنا: فمن جمهوريات تلي حكومات ملكية، إلى عاهليات تبتلع الجمهوريات؛

ومن نظريات ترمي إلى نصرة الأمور الواقعة، إلى أمور واقعة تقضى على النظريات؛ ومن صياح الناس بالمطالبة بحرية الرأي، إلى صراخهم طالبين الحكم الاستبدادي الحديدي، الذي سيقضى على كل فكر»^(١).

وحرر في أسبوع القيامة سنة ١٩٥٤

(١) ذكر «موريس» ذلك على أنه القاعدة العامة. «وإذا كان أمراءنا يحكمون بإذن من الله، فانما يكون حكمهم مثلاً شاهداً على أن جميع الملوك ورؤساء الجمهوريات والخلفاء وغيرهم مهما تنوعت أسماءهم، يحكمون أيضاً بإذن الله» (Tracts for Priests and People) — لستني ١٨٦١ — ٦٢ (كما نقله عنه Mr. Alec R. Vidler في: «The Theology of F. D. Maurice» — طبع لندن سنة ١٩٤٨ ص ١٩٦)

من بيان كتب مشروع الألف كتاب

صدر من كتب العلوم الإنسانية في مجموعة الألف كتاب (اجتماع ، اقتصاد ، تربية ، علم نفس ، تاريخ وتراجم ، جغرافيا ، رحلات ، دين ، سياسة ، فلسفة ، قانون ، معارف عامة) :

- ١ - تفسير القرآن
- ٢ - حضارة الإسلام
- ٣ - اتجاهات الفلسفة المعاصرة
- ٤ - البوليس والكشف عن الجريمة اليوم
- ٥ - سكتلنديارد
- ٦ - الحياة العامة اليونانية
- ٧ - فلسفة الخير
- ٨ - حركات الشباب
- ٩ - بلاد ما بين النهرين
- ١٠ - بسمرك
- ١١ - آثار حضارة الفراعنة
- ١٢ - الحياة الناجحة
- ١٣ - كيف تقرأ الجريدة
- ١٤ - الحياة اليومية في مصر القديمة
- ١٥ - الديانات في أفريقيا
- ١٦ - الطفل من الخامسة إلى العاشرة
- ١٧ - علم نفس الاقتصاد
- ١٨ - حضارة مصر والشرق الأدنى

١٩ - تاريخ العالم من ١٩١٤ - ١٩٥٠ تأليف دافيد تومسون

- ٢٠ - نحو مجتمع أفضل
- ٢١ - الأحلام والجنس
- ٢٢ - تاريخ طابع البريد
- ٢٣ - تاريخ الجيوش
- ٢٤ - مصر القديمة
- ٢٥ - صحوة أفريقية
- ٢٦ - الجريدة
- ٢٧ - الحرب بين الماضي والحاضر
- ٢٨ - الانقلاب الصناعي
- ٢٩ - مرشد الآباء والأمهات
- ٣٠ - موجز تاريخ العالم
- ٣١ - الحضارة العربية
- ٣٢ - دراسات في المغرب والاندلس
- ٣٣ - الإنسان والأخلاق والمجتمع
- ٣٤ - قصة الإنسانية
- ٣٥ - مدخل إلى علم الآثار
- ٣٦ - الجغرافيا والسيادة العالمية
- ٣٧ - الرحالة العرب
- ٣٨ - في طلب التوابل
- ٣٩ - أهرام مصر
- ٤٠ - مصر ومجدها الغابر
- ٤١ - تاريخ العلم وصلته بالفلسفة
- ٤٢ - الشعوب البدائية
- ٤٣ - طبقات المجتمع

برتراند رسل

فرويد

يوجان فاييه

جورج كاستلان

جان تركوتيه

بازيل دافيدس

جورج فيل

الأميرالاي محمد عبد الفتاح

ت. س. اشن

ه. ج. ولز

ي. هيل

ي. ليفي بروفنسال

ج. س. فلوجل

فان لون

السير ليونارد وولي

جيمس فيرجريف

الدكتور نقولا زيادة

سونياي. هوى

ل. س. ادواردز

مرجريت مري

وتهام تامبير

ج. و. بيج

اندريه جوسان

- ٤٤ — بذور الشر
٤٥ — فجر الضمير
٤٦ — الاراضى البكر فى العالم
٤٧ — قصة التجارة الدولية
٤٨ — السلام العالمى فى العصر الذرى
٤٩ — الشرق الأدنى مجتمعه وثقافته
٥٠ — تاريخ الصحافة
٥١ — ماهو الجنس
٥٢ — تطور النفوذ البريطانى فى منطقة
الخليج الفارسى
٥٣ — علم الاجتماع
٥٤ — الصحافة فى العالم
٥٥ — موجز تاريخ الشرق الأوسط
- تأليف إيفان هنتز
د برستيد
د كبل
د فيلبس دين
د اسكندر هارو وبرتtrand رسل
د ت . جايلرتج
د اميل بوفان
د المنظمة التعليمية التابعة للأمم المتحدة
د الدكتور صلاح العقاد
د موريس جنزبرج
د ب . ديوانيه
د جورج كيرك